

جامعة الأزهر .
كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة .
الدراسات العليا - قسم اللغويات .

آراء سيبويه النحوية والصرفية في كتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمُنْتَجِبِ الهَمْدَانِيِّ المتوفى ٦٤٣ هـ

(من سورة الفاتحة إلى نهاية سورة هود)

(جمعاً وتوثيقاً ودراسة)

رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية "الدكتوراه"

إشراف :

أ . د / عبد النعيم علي محمد

الأستاذ بقسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة

أ . د / هدى محمد متولي السداوي

الأستاذ المساعد المتفرغ بقسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات بالرقازيق

إعداد :

الباحثة / وداد رجب محمد حسن .

١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م

لجنة المناقشة

التوقيع	مشرفاً	أ. د / عبد النعيم علي محمد أستاذ اللغويات المتفرغ بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات - جامعة الأزهر - القاهرة	١
	مشرفاً مساعداً	أ. د / هدى محمد متولي السداوي الأستاذ المساعد المتفرغ بقسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالزقازيق	٢
	عضواً مناقشاً	أ. د / فايز ذكي محمد دياب أستاذ اللغويات المتفرغ بكلية اللغة العربية- جامعة الأزهر - القاهرة	٣
	عضواً مناقشاً	أ. د / يسرية محمد إبراهيم أستاذ اللغويات المتفرغ بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات - جامعة الأزهر - القاهرة	٤

إهداء

إلى سبب وجودي في الحياةوالذي العزيز حفظه الله ورعاه .

إلى من شهدت غرس هذا البحث ولم تقطف جناه أمي عليها رحمة الله .

إلى نِعَم الله وفضله عليّ... وعظيم منّه وعطائه الجليّ....

إلى زوجي العزيز..... وورودي الصغيرة (وَغْد، محمد ، رَغْد ، و رُنْد)

زوجي العزيز نعم الرفيق أنت ، والدافع لنجاحي كنت ... والحريص على
أسرتنا لا زلت ... ونور طريقي أينما أقمت و نزلت.

أولادي الأحباء أشكركم على ما تحملتم من انشغالي و قليل ما منحتكم من وقتي
فكنتم على ذلك صابرين راضين .

فأنتم نعمة فاقت شكري.... وفضل يسّر كل أمري ... ونور أضاء قلبي و بصري

إلا أن كلمات الشكر لا تكفيوالاعتراف بالفضل لا يوقّي.....

لذا فلن أشكركم ، بل أدعو الله أن يديمكم نعمة وضياء وبسمة ورفقة بها يحلو
العيش ويعظم الأمل.

حفظكم الله و رعاكم

المقدمة

بسم الله والحمد لله، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، الحبيب المرتجى، هادي العالمين بإذن ربه بخير رسالة وخير هدى، وعلى آله وصحبه ومن سار على دربه، وبهديه اهتدى، وبنهجه اقتدى... وبعد:

فعلم النحو بحر أمواجه متلاطمة، وأفكاره مترامية والخوض فيه يحتاج إلى دربة ومهارة، والعسر فيه ليس بالقليل، وما لشاطئه من سبيل، فكم من باحث أعيا في فهمه، وأضنى في بحثه، وبذل كل الجهد في توضيح وتذليل صعبه وعسره. ولما كان كتاب الله أشرف كتاب، ولغتنا خير لغة كانت للخطاب، والبحث فيها فضل وشرف، ومن معينها المحب ينهل ويغترف، شرفت بهذا العمل، وفي وجه الله وكرمه يعظم الرجاء والأمل.

فهذا بحث في كتاب جليل من كتب إعراب القرآن الكريم، جمع ذلك الكتاب بين دفتيه فيضاً من الآراء النحوية والخلافات والتوجيهات التي أثرت وأفادت طلاب العلم، وأضافت لبنة في بناء العلم والنحو واللغة، ولقد شرفت بهذا البحث وحاولت جاهدة أن أقدم فيه ما استطعت طامعة في خدمة لغة القرآن الكريم، التي ترقى الأمة بريقها، ويعلو شأنها ويسطع نجمها.

وقد يكون هذا البحث ونظيره خادماً للغة القرآن، فلغتنا العربية هي أرقى اللغات وأفضلها وأوسعها، وكفاها فخراً ومجداً وشرفاً أنها لغة القرآن الكريم، وأين اللغات الأخرى ما للعربية من نحو وصرف وشعر وبلاغة وما فيها من استعارة وكناية وما للعرب من سنن في كلامهم من تقديم وتأخير وقلب واستعارة وتمثيل وغيرها.

قال الفارابي في مقدمة "ديوان الأدب": «هذا اللسان كلام أهل الجنة، وهو المنزه من بين الألسنة من كل نقيصة والمعلّى عن كل خسيصة والمهذب مما يستهجن أو يستشنع، فبنى مباني باين بها جميع اللغات من إعراب أوجده الله له وتأليف بين حركة وسكون حلاه به»^(١).

(١) ديوان الأدب للفارابي ٧١، ٧٢/١ .

وقد نشأت الدراسات اللغوية والنحوية دفعا للوهن بسبب الزيغ الذي طرأ على ألسنة العرب ووقوع الخطأ من بعضهم في تلاوة القرآن الكريم بعد اختلاط العرب بغيرهم من العجم فنتج عن الاختلاط في الحياة الاجتماعية الاختلاط اللغوي وتطرق الفساد إلى ألسنة العرب فمست الحاجة إلى نشأة ضوابط تصون اللسان من الخطأ في النطق وفي تلاوة القرآن الكريم، فثمر علمائنا عن ساعد الجد لخدمة لغة القرآن الكريم وحمايتها.

وكانت بداية تلك الجهود على يد أبي الأسود الدؤلي ولذا قال ابن سلام: «وكان أول من أسس العربية وفتح بابها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي»^(١). وإذا كان أبو الأسود على رأس هؤلاء الدارسين فقد توالى بعده الجهود والدراسات، ولما كان الحافز إلى تلك الدراسات هو القرآن الكريم فقد تنوعت تلك الدراسات فظهر علم التفسير والحديث والفقه والقراءات إلى جانب اللغة والنحو وعلم العروض وغيرها.

وإذا كان أبو الأسود قد وضع اللبنة الأولى في علم النحو بقيامه بضبط القرآن فهو علمي نحوي ، لا شك في ذلك، فقد أضاف اللاحقون، فدرس عيسى بن عمر النحو وتوسع فيه، كما كان أبو عمرو بن العلاء من المهتمين بالنحو، وله فيه آراء منقولة، كما اهتم الخليل بن أحمد بالرواية والمشافهة ووضع أول المعجمات العربية (العين) كما اشتهر يونس بن حبيب باللغة وجمع الغريب وبالنحو وضع لنفسه منهجا فيه.

ومن هؤلاء سيبويه الذي وضع كتابا في النحو والصرف واللغة فكان في مقدمة كتب النحو واللغة.

وقد كان الدافع أيضا إلى وضع المعجميين معجماتهم هو خدمة القرآن الكريم والحفاظ على أشرف اللغات لغتنا العربية، كما قال ابن خلدون في مقدمته: «فاحتج إلى حفظ الموضوعات اللغوية بالكتاب والتدوين خشية الدروس وما

(١) طبقات فحول الشعراء ٢٩ .

ينشأ عنه من الجهل بالقرآن والحديث، فشمّر كثير من أئمة اللسان لذلك وأملوا فيه الدواوين» (١) .

ولعل البحث في تلك اللغة مما يرتقي به وإن قصر في أي جانب من جوانبه.

وقد دعاني إلى اختيار هذا الموضوع عدة أمور وهي:

أ - أن أعيش في ظلّ كتاب الله من خلال البحث في كتاب من كتب إعراب القرآن الكريم .

ب- المشاركة في وضع لبنة في صرح اللغة العربية .

ج- جمع آراء سيبويه النحوية والصرفية في هذا الجزء من الفريد؛ سيراً على نهج الباحثين وخادمي اللغة ومحبيها.

د - تحقيق ما ورد في هذا الجزء من الفريد من آيات قرآنية وأحاديث نبوية، وتخرّيج ما ورد من أبيات شعرية، وترجمة ما غلب على ظني عدم شهرته من أسماء العلماء.

هـ - بحث آراء سيبويه النحوية والصرفية الواردة، وتوثيق آراء وخلافات النحاة فيها توضيحاً وتنقيحاً.... وفي هذا البحث:

١- جمعت خمساً وثلاثين مسألة من الجزء موطن الدراسة.

٢ - قسمت البحث إلى تمهيد وبابين، يتضمن التمهيد ترجمة لسيبويه والهمداني، والباب الأول مكون من ثلاثة فصول، والثاني من فصل واحد، والفصول الثلاثة الأول بهذا الترتيب:

الأسماء، الأفعال ثم الحروف، وكل فصل منها مرتب ترتيباً أبجدياً تيسيراً على المطالع للبحث.

أما فصل الباب الثاني؛ ففيه المسائل الصرفية، وقد رتبها ترتيباً أبجدياً شأن الباب الأول.

٣- في أول المسألة أقوم بعرض نص الهمداني ثم أتناوله بالتفصيل موثقة مصادره ما تيسر ذلك.

- ٤- أقوم بعرض آراء النحاة وعلى رأسهم آراء سيبويه، وعرض نصوصهم مراعية الترتيب الزمني.
- ٥ - عرضت رأي كل فريق مرجحة ما أمكن ذلك من آراء.
- ٦- من خلال بحث بعض المسائل أبين موقف سيبويه من المسألة موضع البحث.
- ٧- إذا احتاجت المسألة إلى تعقيب عقبته عليها.
- ٨- قمت بتخريج الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية من كتب التراث.
- ٩- وثقت الشواهد الشعرية بنسبتها إلى قائلها مع بيان بحر الشاهد، وتخرجه من كتب النحو والصرف.
- ١٠- في خاتمة البحث ذكرت أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث والدراسة في المسائل.
- ١١ - عرضت في نهاية البحث فهرس لكل من:
- الآيات القرآنية.
 - الأحاديث النبوية.
 - أقوال العرب وأمثالهم.
 - الأشعار والأرجاز.
 - الأعلام المترجم لها.
 - ثبت المصادر والمراجع.
 - الموضوعات الواردة بالبحث.

التمهيد

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة سيبويه:

اسمه ونسبه وكنيته ولقبه: هو عمرو بن عثمان بن قنبر، وقيل اسمه: بشر بن سعيد، ففي البلغة: « وقال أحمد بن عبد الرحمن الشيرازي في كتاب الألقاب: إن اسم (سيبويه) بشر ابن سعيد، وهو غريب والمشهور عمرو»^(١).

وهو مولى بني الحارث بن كعب بن عمرو بن علة بن جلد بن مالك بن أدد، ولد بقرية من قرى شيراز، يقال لها: البيضاء من أعمال فارس ويكنى: أبو بشر، وهو الأشهر^(٢)، وقيل: يكنى بأبي الحسن^(٣).

أما لقبه: فهو (سيبويه) ومعناه بالفارسية: رائحة التفاح، وسبب تلقيبه به، قيل: لأن وجنتيه كانتا كتفاحتين، وكان في غاية الجمال^(٤)، وقيل لجمال رائحته، ففي البغية: « كان من يلقاه لا يزال يشم منه رائحة الطيب، فسمي بذلك، وقيل: كان يعتاد شم التفاح، وقيل: لقب بذلك لللطافة؛ لأن التفاح من أطيب الفواكه»^(٥).

مولده ووفاته:

لم أقف في كتب التراجم على سنة مولده إلا في الأعلام وهي سنة ١٤٨^(٦) من الهجرة، أما سنة وفاته فقيل: توفي سنة ١٨٠ هـ^(٧)، وقيل: ١٧٧ هـ^(٨)، وقيل: ١٨٣ هـ^(٩)، وقيل: ١٨٤ هـ، وقيل ١٩٤ هـ^(١٠).

(١) البلغة في تراجم أهل النحو و اللغة ٤٩/١ .

(٢) انظر: غاية النهاية ٦٠٢/١، وفيات الأعيان ٤٦٣/٣، إتحاف النبلاء ببيان تسمية العلماء ٦/١، أخبار النحويين البصريين ٢٨/١، إنباه الرواة ٤١/١، ٣٤٦/٢، تاريخ العلماء النحويين ٩٠/١، تهذيب الكمال ٢٣٢/٨، ديوان الإسلام ١١/٣، سير أعلام النبلاء ٣٤٦/٧، الأعلام ٨١/٥.

(٣) انظر: تاريخ بغداد ٩٩/١٤، بغية الوعاة ٢٢٩/٢، إنباه الرواة ٣٤٦/٢، ٣٥٤، نور القبس ٣٥/١.

(٤) إتحاف النبلاء ببيان تسمية العلماء ٦/١، و انظر: تاريخ بغداد ٩٩/١٤،

(٥) بغية الوعاة ٢٢٩/٢.

(٦) انظر الأعلام ٨١/٥، هذا التاريخ لا يعول عليه، إذ كيف يتلمذ على عيسى بن عمر الذي توفي ١٤٩ هـ، والصواب أن ولادته قبل سنة ١٤٠ هـ، انظر نحو الخليل بن أحمد للدكتور عبد النعيم علي محمد ١٩٧٤ م

(٧) انظر: إنباه الرواة ٣٤٦/٢، البلغة ٢٢٤/١، تاريخ العلماء النحويين ٩٠/١، سير أعلام النبلاء ٣٤٦/٧،

أما عمره حينئذ فقليل: كان عمره اثنتين و ثلاثين سنة^(٤)، وقيل: بل أربعين^(٥)،
وقيل: كان ستين سنة أو اثنتين وستين^(٦).

كما اختلف في مكان وفاته: قيل بالبصرة^(٧)، وقيل بساوة^(٨)، وقيل بالبيضاء^(٩).
وقيل: كانت وفاته بشيراز، ففي تاريخ العلماء النحويين: «وتوفي بشيراز، سنة
ثمانين ومائة، قال الأصمعي: قرأت على قبر سيوييه بشيراز: هذا قبر سيوييه.
وعليه مكتوب هذه الأبيات:

ذَهَبَ الْأَحِبَّةُ بَعْدَ طُولِ تَزَاوِرٍ ❖ وَنَأَى الْمَزَارُ فَأَسْلَمَوْكَ وَأَقْشَعُوا
تَرَكَوكَ أَوْحَشَ مَا يَكُونُ بِقَفْرَةٍ ❖ لَمْ يُؤْنِسْوكَ وَكَرِيَةً لَمْ يَدْفَعُوا
قَضَى الْقَضَاءُ وَصِرَتْ صَاحِبَ حُفْرَةٍ ❖ عَنكَ الْأَحِبَّةُ أَعْرَضُوا وَتَصَدَّعُوا^(١٠)

من شيوخه:

١- عيسى بن عمر:

عيسى بن عمر النخعي، وكنيته أبو سليمان، اختلف في نسبه، فقليل: هو مولى
لبنى مخزوم، وقيل هو مولى خالد بن الوليد المخزومي ونزل في ثقيف فُنْسِب
إليهم.

غاية النهاية ١٠/٨، ديوان الإسلام ١١/٣.

(١) انظر وفيات الأعيان ٤٦٤/٣.

(٢) انظر سير أعلام النبلاء ٣٤٦/٧، طبقات النحويين ٣٨/١.

(٣) انظر ديوان الإسلام ١١/٣.

(٤) انظر: بغية الوعاة ٢٢٩/٢ وفيات الأعيان ٤٦٤/٣، الأعلام ٨١/٥.

(٥) انظر سير أعلام النبلاء ٣٥١/٨.

(٦) انظر تاريخ العلماء النحويين ٩٠/١، سير أعلام النبلاء ٣٥١/٨.

(٧) انظر: بغية الوعاة ٢٩/٢، وفيات الأعيان ٤٦٣/٣.

(٨) انظر: بغية الوعاة ٢٢٩/٢، تاريخ بغداد ٩٩/١٤، وفيات الأعيان ٤٦٤/٣.

(٩) انظر: بغية الوعاة ٢٢٩/٢.

(١٠) الأبيات من الكامل، انظر تاريخ العلماء النحويين البصريين و الكوفيين و غيرهم ١٠٨/١، ١٠٩، وانظر:

بغية الوعاة ٢٢٩/٢، تاريخ بغداد ٩٩/١٤، وفيات الأعيان ٤٦٤/٣.

إمام في النحو والعربية والقراءة، مشهور، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق، وروى عن الحسن البصري والعجاج بن ربيعة وجماعة، وروى عنه الأصمعي وغيره. (١)

وكان يطعن على العرب، ويخطئ المشاهير منهم كالنابغة وغيره، وكان صاحب تقعير واستعمال للغريب الوحشي^(٢) وصنف في النحو: الإكمال، والجامع، وتوفي سنة ١٤٩ هـ.

٢- الخليل بن أحمد الفراهيدي:

هو أبو عبد الرحمن بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، كنيته أبو عبد الرحمن^(٣)، ولد سنة ١٠٠ هـ، قال عنه السيرافي: «وأما الخليل بن أحمد أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي فقد كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه، وهو أول من استخراج العروض وحصر أشعار العرب وعمل أول كتاب العين المعروف المشهور الذي به يتهيأ ضبط اللغة. وكان من الزهاد في الدنيا والمنقطعين إلى العلم»^(٤).

وقال القفطي: «من الفراهيد بن مالك بن فهم بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزدي بن الغوث، وقيل: هو منسوب إلى فرهود بن شبابة بن مالك بن فهم. وقد نسب إلى الفراهيد على غير هذا الوجه»^(٥).

وكان عفيف النفس من الزهاد، لا يختار صحبة الأمراء والملوك، يكثر إنشاد بيت الأخطل: (٦)

وَإِذَا افْتَقَرْتَ إِلَى الدُّخَائِرِ لَمْ تَجِدْ ❁ دُخْرًا يَكُونُ كَصَالِحِ الأَعْمَالِ^(٧)

(١) انظر: طبقات النحويين ٤٠/١، ٤١، البلغة ٣٧٤/٢، وفيات الأعيان ٤٨٦/٣ .

(٢) انظر: البلغة ٢٤٧/١، تهذيب التهذيب ٢٢٣/٨، وفيات الأعيان ٤٨٦/٣ .

(٣) انظر: طبقات النحويين ٤٧/١، الثقات لابن حبان ٢٣٠/٨، أخبار النحويين البصريين ٣١/١ .

(٤) أخبار النحويين البصريين ٣١/١ .

(٥) إنباه الرواة ٣٧٦/١ .

(٦) البيت من الكامل، ديوان الأخطل ٢٥٧ .

(٧) إنباه الرواة ٣٨٠/١، و انظر الأعلام ٣١٤/٢، الجواهر المضية ٢٢٤/١، الوافي بالوفيات ٢٤٠/٣ تاريخ

العلماء النحويين ١٢٢/١، البغية ٥٥٧/١ وفيات الأعيان ٢٤٥/٢ .

وكان يمتنع عن قبول عطايا الملوك، فكان قوته من بستان ورثه عن أبيه وكان يحج سنة ويغزو سنة إلى أن مات. (١)

له: كتاب (العين) في اللغة، وكتاب (العروض) وكتاب (الشواهد) وكتاب (النقط والشكل) وكتاب (النغم) وكتاب في العوامل (٢).
مات بالبصرة سنة ١٧٠ هـ أو ١٧٥ هـ (٣).

٣- يونس بن حبيب:

هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي البصري، مولى ضبة، وقيل: هو مولى بني ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة، وقيل مولى بلال بن هرمي من بني ضبيعة بن بجالة، وهو من أهل جبل، ولد سنة ٩٠ هـ، وقيل سنة ٩٤ هـ ومات سنة ١٨٢ هـ.

أخذ يونس الأدب عن أبي عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة، وكان النحو أغلب عليه، وسمع من العرب، وروى سيبويه عنه كثيرًا، وسمع منه الكسائي والفراء، وكانت حلقة بالبصرة يرتادها الأدباء وفصحاء العرب وأهل البادية (٤).

تلاميذه:

١- الأخفش: هو سعيد بن مسعدة المجاشعي، مولى بني مجاشع، كنيته أبو الحسن، ويعرف بالأخفش الصغير، كان سعيد بن مسعدة أكبر من سيبويه، وصحب الخليل قبل صحبتة لسيبويه، وكان معلمًا لولد الكسائي، له: كتاب تفسير معاني القرآن، كتاب المقاييس، في النحو، كتاب الاشتقاق، كتاب العروض، وغيرها، أخذ عنه: المازني وأبو حاتمٍ وسلمة وطائفة، توفي سنة ٢١٥ هـ وقيل سنة ٢١١ هـ (٥).

(١) انظر البلغة ٢١/١.

(٢) انظر وفيات الأعيان ٢/٢٤٥، و مشاهير أعلام المسلمين ١/٥٢.

(٣) انظر وفيات الأعيان ٢/٢٤٥، مشاهير أعلام المسلمين ٢/٢٤٥، الأعلام ٢/٣١٤.

(٤) انظر: تاريخ العلماء النحويين ١/٢٢٠، سير أعلام النبلاء ٧/٢٣٩، وفيات الأعيان ٧/٢٧٤، الأعلام ٨/٢٦١.

(٥) انظر: تاريخ العلماء النحويين ١/٨٥، سير أعلام النبلاء ١٠/٢٠٦، وفيات الأعيان ٢/٣٨٠، الأعلام ٢/١٠، إنباه الرواة ٢/٣٦، البلغة ١/٢٤.

٢- **قطرب:** محمد بن المستنير بن أحمد النحوي اللغوي البصري، وكنيته أبو علي، مولى سالم بن زيادة، المعروف بقطرب، أخذ النحو عن سيبويه وعن جماعة من العلماء البصريين، وكان حريصًا على الاشتغال والتعلم، وكان يبكر إلى سيبويه قبل حضور أحد من التلامذة، فقال له يومًا: ما أنت إلا قطرب ليل، له من الكتب المصنفة: كتاب معاني القرآن، كتاب الاشتقاق، كتاب القوافي، كتاب النوادر. كتاب الأزمنة^(١).

مكانته العلمية:

كان سيبويه رأسًا في العربية، له منزلة أقر بها القاصي والداني وشهد له بها جل العلماء ففي البغية: «وقال بعضهم: كنت عند الخليل، فأقبل سيبويه، فقال: مرحبًا بزائر لا يمل؛ قال: وما سمعت الخليل يقولها لغيره»^(٢).

وفيه «وقال أبو عبيدة: قيل ليونس بعد موت سيبويه: إن سيبويه صنف كتابًا في ألف ورقة من علم الخليل، فقال: ومتى سمع سيبويه هذا كله من الخليل جيئوني بكتابه، فلما رآه قال: يجب أن يكون صدق فيما حكاه عن الخليل، كما صدق فيما حكاه عني»^(٣).

وقال الأزهري: «كان سيبويه علامة، حسن التصنيف، جالس الخليل وأخذ عنه، وما علمت أحدًا سمع منه كتابه هذا؛ لأنه احتضر، وقد نظرت في كتابه، فرأيت فيه علمًا جمًّا»^(٤).

وفي طبقات النحويين: «وقال أبو إسحاق الزجاج: إذا تأملت الأمثلة من كتاب سيبويه، تبينت أنه أعلم الناس باللغة»^(٥).

(١) انظر: تاريخ العلماء النحويين ٨٢/١، وفيات الأعيان ٣١٢/٤، الأعلام ٩٥/٧، إنباه الرواة ٢١٩/٣، البلغة

٢٨٤/١، طبقات النحويين ٩٩/١، الوافي بالوفيات ٢٤/٥.

(٢) بغية الوعاة ٢٢٩/٢، و انظر طبقات النحويين ٦٧/١.

(٣) بغية الوعاة ٢٢٩/٢، و انظر طبقات النحويين ٦٧/١.

(٤) بغية الوعاة ٢٢٩/٢، و انظر طبقات النحويين ٦٧/١.

(٥) طبقات النحويين ٧٢/١.

كُتِبَهُ:

(الكتاب) الذي كان - ولا يزال - محطَّ الدارسين والشارحين، فداروا حوله فلم يزدوا عنه شيئاً.

قال عنه السيرافي: «أخذ النحو عن الخليل وهو أستاذه وعن يونس وعيسى بن عمر وغيرهم وأخذ أيضاً اللغات عن أبي الخطاب الأخفش وغيره، وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله ولم يلحق به من بعده» (١).

و قال فيه ابن خلكان: «كان أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو، ولم يوضع فيه مثل كتابه، وذكره الجاحظ يوماً فقال: لم يكتب الناس في النحو كتاباً مثله، وجميع كتب الناس عليه عيال، وقال الجاحظ: أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك الزيات وزير المعتصم ففكرت في شيء أهديه له، فلم أجد شيئاً أشرف من كتاب سيبويه، فلما وصلت إليه قلت له: لم أجد شيئاً أهديه لك مثل هذا الكتاب، وقد اشتريته من ميراث الفراء، فقال: والله ما أهديت لي شيئاً أحب إلي منه» (٢).

ومما نقل عن الزمخشري في مدح كتاب سيبويه:

أَلَا صَلَّى إِلَاهُ صَلَاةِ صِدْقٍ ❖ عَلَى عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ قُنْبُرٍ
فَإِنْ كِتَابَهُ لَمْ يُغْنِ عَنْهُ ❖ بَنُو قَلَمٍ وَلَا أَبْنَاءُ مِنْبَرٍ (٣)

(١) أخبار النحويين البصريين ٣٨/١، و انظر إنباه الرواة ٣٤٦/٢ .

(٢) وفيات الأعيان ٤٦٣/٣ .

(٣) انظر أخبار النحويين ٣٨/١، البغية ٢٢٩/٢، أزهار الرياض ٣٩٨/٣ .

المبحث الثاني: ترجمة الهذاني:

اسمه ونسبه وكنيته:

الإمام منتجب الدين بن أبي العز بن رشيد، المكنى بأبي يوسف، الهذاني،
نزىل دمشق. (١)

وما وجدته في كتب التراجم عن اسمه هو (منتجب الدين) ولم أجد اسم (حسين)
في أي من كتب التراجم، حيث اسمه على كتاب الفريد كما ذكر محققه الدكتور
فهني حسن النمر : حسين بن أبي العز.

وما وجدته في جل كتب التراجم هو (المنتجب) بالجيم (٢)
إلا أن هناك بعض كتب التراجم قد ذكرته (المنتخب) بالخاء، ففي تذكرة الحفاظ
للذهبي: «والعلامة منتخب الدين منتخب بن أبي العز بن رشيد الهذاني
النحوي» (٣).

وكذا ذكره الصفدي في كتابه (٤).

مولده ووفاته:

لم يذكر المترجمون شيئاً عن سنة مولده، أما وفاته فقد أجمعت كتب التراجم
على أنه توفي في سادس ربيع الأول سنة ٦٤٣ هـ. (٥)

شيوخه:

تتلمذ الهذاني على يد كثير من العلماء، منهم:

(١) انظر ترجمته في : كشف الظنون ١٢٥٨/٢، الأعلام للزركلي ٢٩٠/٧، بغية الوعاة ٣٠٠/٢، سير أعلام
النبلاء ٢١٩/٢٣، معجم المؤلفين ٧/١٣، معرفة القراء الكبار ٦٣٧/٢، نزهة الألباب في الألقاب ٢٠٠/٢،
هدية العارفين ٤٧٢/٢، شذرات الذهب ٣٩٣/٧.

(٢) انظر : غاية النهاية ٤٦٥/١، ٣١٠/٢، كشف الظنون ١٢٥٨/٢، الأعلام للزركلي ٢٩٠/٧، بغية الوعاة
٣٠٠/٢، سير أعلام النبلاء ٢١٩/٢٣، معجم المؤلفين ٧/١٣، معرفة القراء الكبار ٦٣٧/٢، نزهة الألباب في
الألقاب ٢٠٠/٢، هدية العارفين ٤٧٢/٢، شذرات الذهب ٣٩٣/٧.

(٣) تذكرة الحفاظ ١٥٠/٤، و انظر معجم الشيوخ الكبير للذهبي ٢٢٤/٢.

(٤) انظر أعيان العصر و أعوان النصر للصفدي ٥١٨/٤.

(٥) انظر : غاية النهاية ٤٦٥/١، ٣١٠/٢، كشف الظنون ١٢٥٨/٢، الأعلام للزركلي ٢٩٠/٧، بغية الوعاة
٣٠٠/٢، سير أعلام النبلاء ٢١٩/٢٣، معجم المؤلفين ٧/١٣، معرفة القراء الكبار ٦٣٧/٢، نزهة الألباب في
الألقاب ٢٠٠/٢، هدية العارفين ٤٧٢/٢، شذرات الذهب ٣٩٣/٧.

١ - أبو الجود اللخمي:

علي بن غياث بن فارس اللخمي، المصري، المقرئ، الأستاذ، النحوي، العروضي، الضرير، شيخ الديار المصرية. وتصدر للإقراء مدةً طويلة، قرأ القراءات على الشريف أبي الفتوح الخطيب، وسمع منه، ومن عبد الله بن رفاعه، ومن المهذب علي بن عبد الرحيم ابن العصار الأديب.

قرأ عليه القراءات: أبو الحسن السخاوي، وأبو عمرو ابن الحاجب، والمنتجب الهمذاني، وعبد الظاهر بن نشوان، والعلم أبو محمد القاسم بن أحمد اللورقي الأندلسي.

ولد سنة ٥١٨ هـ، وكان ديناً فاضلاً، بارعاً في الأدب، حسن الأداء، لفاظاً، كثير المروءة، متواضعاً، ومات في تاسع رمضان سنة ٦٠٥ هـ. (١)

٢ - ابن طَبْرَزْد:

عمر بن محمد بن معمر بن يحيى المعروف بأبي حفص بن طبرزد البغدادي الدارقزي، شيخ الحديث ولد سنة ٥١٥ هـ، كان شيخ الحديث في عصره، أدب الصبيان في محلة (دار القز) ببغداد فنسب إليها، وحدث ببغداد وباربل والموصل وحران وحلب ودمشق وغيرها، وصنف (مسند الإمام عمر بن عبد العزيز)، وسمع من ابن الحصين، وأبي غالب ابن البناء، وطبقتهما، فأكثر، وحفظ أصوله إلى وقت الحاجة، وروى الكثير، ثم قدم دمشق في آخر أيامه فازدحموا عليه، وقد أملى مجالس بجامع المنصور، وفي شذرات الذهب: «وعاش تسعين سنة وسبعة أشهر، وكان ظريفاً، كثير المزاج. توفي في تاسع رجب ببغداد سنة سبع وستمائة من الهجرة (٢)».

وفي الأعلام: «ونعته ابن قاضي شهبة بالمستند الكبير، وقال: الطبرزد، هو السكر». (٣) توفي سنة ٦٠٧ هـ. (٤)

(١) انظر ترجمته في : تاريخ الإسلام ١٨٤/٤٣، شذرات الذهب ٣٣/٧، بغية الوعاة ٣٤١/٢، غاية النهاية

٤/٢، معرفة القراء الكبار ٥٨٩/٢، مرآة الجنان ٥/٤، النجوم الزاهرة ١٩٦/٦، الوافي بالوفيات ١٧٠/١١ .

(٢) انظر شذرات الذهب ٣٣/٧. ٤٩/٧ .

(٣) انظر الأعلام ٦١/٥ .

(٤) انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٤٩/٧، البداية و النهاية ٧٣/١٣، الأعلام ٦١/٥ .

٣ - أبو اليمن الكندي:

زيد بن الحسن بن زيد بن الحسين بن سعيد بن عصمة بن حمير بن الحارث بن ذي رعين الأصغر، التاج أبو اليمن الكندي البغدادي مولدًا ومنشأً، الدمشقي دارًا ووفاة، ولد ببغداد في الخامس والعشرين من شعبان سنة ٥٢٠هـ شيخ فاضل، حفظ القرآن الكريم في صغره، وقرأ بالقراءات الكثيرة، وله عشر سنين على جماعة منهم الشيخ أبو محمد عبد الله بن علي بن أحمد، سبط أبي منصور الخياط، وروى عن جماعة من المشايخ، وقرأ النحو على ابن الشجري وابن الخشاب، واللغة على أبي منصور بن الجواليقي، وكان مستحضرًا لكتاب سيبويه ذا خط جيد، مات في شوال سنة ٦١٣هـ. (١)

٤ - أبو الحسن السخاوي:

علي بن محمد بن عبد الصمد الإمام علم الدين السخاوي النحوي المقرئ الشافعي، ولد سنة ٥٥٨هـ، أو ٥٥٩هـ، كان إمامًا علامة، مقرئًا محققًا مجودًا، بصيرًا بالقراءات وعللها، إمامًا في النحو واللغة والتفسير، عارفًا بالفقه وأصوله، طويل الباع في الأدب؛ مع التواضع والدين والمودة وحسن الأخلاق، من العلماء المجودين مليح المجاورة، حلو النادرة، حاد القريحة. أخذ عن الشاطبي والتاج الكندي، وسمع من السلفي وابن طبرزد وجماعة، وتصدر للإقراء بجامع دمشق، وازدحم عليه الطلبة، ولم يكن له شغل إلا العلم. وله من التصانيف: شرحان على المفصل، سفر السعادة وسفير الإفادة، توفي سنة ٦٤٣هـ.

ولما حضرته الوفاة أنشد لنفسه:

قالوا غداً نأتي ديار الحمى ❖ وَيُنزِلُ الرَّكْبُ بِمَغْنَاهُمْ
وَكُلُّ مَنْ كَانَ مُطِيعًا لَهُمْ ❖ أَصْبَحَ مَسْرُورًا بِأَقْيَاهُمْ
قُلْتُ فَلِي ذَنْبٌ فَمَا حَيْتِي ❖ بِأَيِّ وَجْهِ أَتَلَقَاهُمْ
قالوا أَلَيْسَ الْعَفْوُ مِنْ شَأْنِهِمْ ❖ لَا سِيَّما عَمَّنْ تَرَجَّاهُمْ (٢)

(١) انظر ترجمته في: البداية و النهاية ١٣/٧٣، الأعلام ٣/٥٧، النجوم الزاهرة ٦/٢١٦، إنباه الرواة ٤/٣٩١، البلغة ١/٢٢، الجواهر المضية ١/٢٤٦، الوافي بالوفيات ١٥/٣٢، بغية الوعاة ١/٥٧٠، سير أعلام النبلاء ٢٢/٤٤٤، طبقات الحنفية ١/٢٤٦، غاية النهاية ١/٢٩٧، معرفة القراء الكبار ٢/٥٨٦. .
(٢) الأبيات من السريع، انظر ترجمته في: البداية و النهاية ١٣/١٩٨، الأعلام ٣/٣٣٢، النجوم الزاهرة

تلاميذه:

١ - أبو عبد الله محمد بن محمد بن أبي عيسى موسى، الشيخ صائن الدين الهذلي البصري، ويقال: أبو حامد وأبو المعالي ويعرف بالصائن الضرير شيخ بلاد الروم، قدم الشام وهو شاب، فقرأ بدمشق للسبعة على المنتجب الهذلي، وتفقّه للشافعي، ثم دخل الروم وأضر، قرأ عليه النور إبراهيم بن علي بن إبراهيم السيواسي، والوحيد يحيى بن أحمد، وكان الوحيد يثني على معرفته ودينه، غير أنه سأله أن يكتب له بخطه فأبى إلا بخلعة، فتشفع إليه فحلف لا يأخذ إلا خلعةً وبغلةً، مات سنة ٦٨٤ هـ. (١)

١- عبد الولي بن عبد الرحمن بن محمد المقدسي الحنفي، ينعت بناصر الدين مقرئ متصدر، قرأ بالروايات على المنتجب الهذلي، قرأ عليه السبع المجير محمد بن عبد العزيز الأبار، توفي في حدود ٦٩٠ هـ بدمشق. (٢)

٢- محمد بن عبد الكريم بن علي التبريزي المقرئ نظام الدين ولد بتبريز سنة ٦١٦ هـ،

وقدم حلب وسمع من ابن رواحة وابن شداد وغيرهما وقرأ على السخاوي والهذلي وأقام في رحلته إلى مصر والإسكندرية سنين ثم استوطن دمشق وأقرأ، وكان هادئاً متواضعاً حسن التلاوة، والشيخ عبد الظاهر وغيرهما، لأبي عمرو وأكمل القراءات على السخاوي، فرأيت خط السخاوي له بذلك، في سنة خمس وثلاثين، وقرأ بأربع روايات على المنتجب.

وهو آخر من مات من أصحاب المنتجب، ومات في ربيع الآخر سنة ٧٠٤ وقد جاوز التسعين وكان ذاكرًا للخلاف حسن الأخذ، له حلقة بالجامع، وهو من أصحاب المنتجب (٣).

٣٥٤/٦، إنباه الرواة ٣١١/٢، البلغة ٤٧/١ الوافي بالوفيات ٤٣/٢٢، بغية الوعاة ١٩٢/٣، شذرات الذهب

٣٨٥/٧، مرآة الجنان ٨٦/٤، تاريخ أبي الفداء ٤٨٣/٢، العبر في خبر من غير ٢٤٧/٣.

(١) انظر ترجمته في غاية النهاية ٢٥٥/٢.

(٢) انظر ترجمته في : غاية النهاية ٤٧٨/١.

(٣) انظر ترجمته في : الدرر الكامنة ٢٧٢/٥، أعيان العصر ٥١٧/٤، الوافي بالوفيات ٢٣١/٣، غاية النهاية

مكانته العلمية:

كان المنتجب الهمذاني واسع الثقافة والاطلاع، عالمًا في النحو واللغة، شغوفًا بالأخذ عن علماء النحو واللغة والقراءات.

ففي الأعلام: "عالم بالعربية والقراءات".^(١)

وقال عنه الذهبي: «كان رأسًا في القراءات والعربية، صالحًا متواضعًا صوفيًا، قرأ على أبي الجود بمصر سنة ثمان وتسعين وخمسمائة، وسمع بدمشق أبا اليمن الكندي وقرأ عليه، وشرح الشاطبية شرحًا لا بأس به، وأعرّب القرآن العظيم إعرابًا متوسطًا وشرح المفصل للزمخشري وأجاد»^(٢).

كُتِبَ:

١- كتاب " الدرّة الفريدة في شرح القصيدة ":

وهو شرح كبير للشاطبية في القراءات، قال فيه ابن الجزري: « وشرح الشاطبية شرحًا لا بأس به»^(٣).

وفي البغية: «صنف: شرح المفصل، وشرح الشاطبية، مطول مفيد». ^(٤)

وفي معجم المؤلفين: « من آثاره: شرح المفصل للزمخشري في النحو، شرح كبير للشاطبية في القراءات، وسماه الدرّة الفريدة، والفريد في اعراب القرآن المجيد»^(٥).

٢- شرح مفصل الزمخشري: أشار كثير من كتب التراجم إلى أن له شرحًا على مفصل الزمخشري، ففي غاية النهاية: «وشرح المفصل للزمخشري وأجاد»^(٦).

١٧٤/٢، معجم الشيوخ الكبير ٢/٢٢٤، معرفة القراء الكبار ١/٣٧٣ .

(١) انظر الأعلام للزركلي ٧/٢٩٠.

(٢) انظر معرفة القراء الكبار للذهبي ٢/٦٣٧، و انظر : غاية النهاية ٢/٣١٠، بغية الوعاة ٢/٣٠٠ .

(٣) غاية النهاية ٢/٣١٠.

(٤) بغية الوعاة ٢/٣٠٠ ..

(٥) معجم المؤلفين ٧/١٣، و انظر معرفة القراء الكبار ٢/٦٣٧، سير أعلام النبلاء ٦/٤٠٥، الأعلام ٧/٢٩٠.

(٦) غاية ٢/٣١٠، و انظر : معرفة القراء الكبار ٢/٦٣٧، بغية الوعاة ٢/٣٠٠، سير أعلام النبلاء ٦/٤٠٥،

الأعلام ٧/٢٩٠، معجم المؤلفين ٣/١٧ .

٣- الفريد في إعراب القرآن المجيد: وهو كتاب حافل بالقراءات، والأحاديث النبوية الشريفة، وأقوال العرب وأمثالهم، كما حفل بالشعر والرجز، وذكر آراء النحويين وتوجيهاتهم في المسائل النحوية والصرفية المختلفة، وهو موضوع بحثنا، والنسخة التي اعتمدت عليها في عرض نصوص الكتاب هي تلك المعروضة بمكتبة المصطفى بالقاهرة، بتحقيق الدكتور/ فهمي حسن النمر، والدكتور / فؤاد علي مخيمر، طبعة دار الثقافة بالدوحة.

ولم تتوفر لي أي نسخة محققة غير تلك النسخة السابقة إلا بعد أن قاربت الانتهاء من طباعة هذا البحث، وهي بتحقيق محمد نظام الين الفتيح طبعة مكتبة دار الزمان السعودية .

وقد كان هوى الهمذاني بصرياً حيث ظهر من خلال المسائل ترجيحه لمذهب سيبويه، ويبدو ذلك من قوله عند ترجيحه لرأيه: (والقول ما قالت حزام).

البَابُ الأَوَّلُ

آراء سيويه النَّحْوِيَّة

الفصل الأول

الأسماء

المبحث الأول

رأي سيويه في
حقيقة (إيّا) في
(إيّاك) ونحوها

رأي سيبويه في حقيقة (إيا) في (إياك) ونحوها

قال الهمذاني: «(إيا) وحده اسم ضمير منفصل للمنصوب، واللواحق التي تلحقه من الكاف والهاء والياء في قولك: إياك، وإياه، وإياي، لبيان الخطاب والغيبة والتكلم، ولا محل له من الإعراب، كما لا محل للكاف في (ذلك) و (رأيتك) ^(١)، وليست بأسماء مضمرة، فامتناع الرفع لأنها ليست من ضمائر المرفوع، وامتناع النصب لأنه ليس لها ناصب، وامتناع الجر لأن المضمرات لا تضاف، لأنها معارف ولا يفارقها تعريفها فلا يجوز إضافتها إلى غيرها، وهو مذهب صاحب الكتاب ^(٢) وعليه المحققون من أهل هذه الصناعة....» ^(٣)

وتفصيل القول في هذه المسألة على ستة أقوال:

الأول: (إيا) عند سيبويه ضمير، واللواحق من الكاف ونحوها علامات لا محل لها من الإعراب، وإنما تأتي للدلالة على الخطاب أو الغيبة أو التكلم، حيث قال سيبويه: «اعلم أن علامة المضمير المنصوبين (إيا) ما لم تقدر على الكاف التي في (رأيتك) و(كما) التي في (رأيتكما) و(كم) التي في (رأيتكم) و(كن) التي في (رأيتكن) والهاء التي في (رأيته) والهاء التي في (رأيتها) و(هما) التي في (رأيتهما) و(هم) التي في (رأيتهم) و(هن) التي في (رأيتهن) و(نى) التي في (رأيتني) و(نا) التي في (رأيتنا)، فإن قدرت على شيء من هذه الحروف في موضع لم توقع (إيا) ذلك الموضع؛ لأنهم استغنوا بها عن (إيا)، كما استغنوا بالتاء وأخواتها في الرفع عن (أنت) وأخواتها» ^(٤).

ونسب هذا الرأي للأخفش ^(٥) واختاره الفارسي ^(٦).

(١) باعتبار الكاف في (رأيتك) مجردة من معنى الاسم إلى معنى الخطاب فأشبهت الكاف في (ذلك) انظر الخصائص ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩/٢.

(٢) الكتاب ٢١٨/٤، ٢١٩.

(٣) الفريد ١٣٧/١.

(٤) الكتاب ٣٥٥/٢، ٣٥٦. وهو ما صرح به الزجاج في إعراب القرآن المنسوب إليه ٣٧/١، كما سيأتي ذكره.

(٥) انظر رأيه في المفصل ٥٣، الكشاف ٦٠/١، شرح ابن يعيش على المفصل ٣١١/٢، شرح الرضي على الكافية ٤٢٥/٢، التسهيل ٢٦، شرح التسهيل ١٤٥/١، الارتشاف ٩٣٠/٢، الجنى الداني ٥٣٦، المغني ٥٧٢/٢.

(٦) انظر الارتشاف ٩٣٠/٢، الجنى الداني ٥٣٦.

وهو ما عليه أكثر النحويين^(١).

وقد رد المالقي هذا الرأي بوجهين: «أحدهما: أن (إيا) لو كان ضميراً لعاد على شيء، ولا يعود على شيء، فبطل كونه ضميراً، والثاني: أنه لا يتبدل في تثنية ولا جمع ولا تأنيث ولا تذكير ولا غيبة ولا حضور، ولو كان ضميراً لتبدل بحسب ذلك»^(٢).

الثاني: أن الكاف في (إياك) ونحوها من الهاء والياء هي الضمائر و(إيا) عماد لها، حيث لا تقوم هذه الضمائر بنفسها عند انفصال الضمير وهو ما نقل عن ابن كيسان^(٣) وحكاه أبو حيان^(٤) والمرادي^(٥) عن الفراء من نحاة الكوفة.

ووافقهم الخليل في كتابه العين فقال: «وقوله تعالى: ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُوا﴾^(٦) (ما) صلة (أيا) يجعل مكان اسم منصوب، كقولك: ضربتك، فالكاف اسم المضروب، فإذا أردت تقديم اسمه غير ظهوره قلت: إياك ضربت، فتكون (إيا) عماداً للكاف؛ لأنها لا تفرد من الفعل»^(٧).

ف (إيا) على هذا الرأي حرف عماد للضمائر بعده.

وقد اختار المالقي هذا الرأي بقوله: «فالأولى الحمل على الحرفية؛ لأنه لا معنى له في نفسه، وإنما معناه في غيره كسائر الحروف، ومعناه هنا الاعتماد عليه في النطق بالمضممر المتصل دونه»^(٨).

(١) اللع ١٨٩، سر صناعة الإعراب ٣١١/١، ٣١٢، ٣١٣، المفصل ٥٣، الكشف ١١٧/١، البيان في غريب

القرآن ٣٧/١، الإنصاف ٦٩٦/٢، الرصف ١٣٨.

(٢) الرصف ١٣٩.

(٣) انظر رأيه في الإنصاف ٦٩٥/٢.

(٤) الارتشاف ٩٣٠/٢.

(٥) الجنى الداني ٥٣٧. وانظر الهمع ٢٠٥/١.

(٦) سورة الإسراء ١١٠.

(٧) العين ٤٤٠/٨، ٤٤١، وهذا يخالف ما نسبه أكثر النحاة إلى الخليل من القول بأن (إيا) اسم مضممر أضيف

إلى الكاف والهاء والياء. انظر في ذلك سر صناعة الإعراب ٣١٢/١، الخصائص ٣٠٧/١، ١٩٤/٢، اللع

١٨٩، الإنصاف ٦٩٥/٢، الصحاح ٢٥٤٥/٦.

(٨) الرصف ١٣٩.

الثالث: (إيا) ضمير أضيفت إلى الكاف والهاء والياء بعدها، وهو قول الزجاج حيث قال: «وموضع (إياك) نصب بوقوع الفعل عليه وموضع الكاف في (إياك) خفض بإضافة (إيا) إليها، و(إيا) اسم للمضمر المنصوب، إلا أنه يضاف إلى سائر المضمرات، نحو: إياك ضربت، وإياه ضربت، وإياي حدثت، ولو قلت: (إيا زيد) كان قبيحا»^(١). ونسب هذا الرأي إلى الأخفش والمازني.^(٢)

ف(إيّا) عنده ضمير كما هو ظاهر نصه، وليست اسماً ظاهراً كما نسبه بعضهم إليه، كابن يعيش الذي نقل ذلك راداً له بقوله: «وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن "إيّا" اسم ظاهر يضاف إلى سائر المضمرات، نحو قولك: (إيّاك ضربت)، و(إيّاك حدثت)، ولو قلت: (إيّا زيد حدثت) كان قبيحاً؛ لأنه حُصّ به المضمر، قال: والهاء في (إيّا) مجراها كالتي في (عصاه)، وهذا القول يفسد بما ذكرناه من الدلالة بأنه اسمٌ مضمرٌ، ولو كان اسماً ظاهراً، وألفه كألف (عصا)، و(مَغزَى) وما أشبههما مما يحكم في حروف العلة منه بالنصب، لثبتت الألف في (إيّا) في حال الرفع والجر كما كانت في (عصا) كذلك، وليس كذلك، بل ثبتت في موضع النصب دون الموضعين، فبان أن (إيا) ليس ك (عصا) و(مَغزَى)، لكنّه نفسه في موضع نصب، كما أن الكاف في (رأيتك) في موضع نصب، و(أنت)، و(هُوَ) في موضع رفع»^(٣).

ومما ينبغي الإشارة إليه أن هذا الرأي نقله كثير من النحويين عن الخليل، فقال الأنباري: «وذهب الخليل بن أحمد إلى أن (إيا) اسم مضمر أضيف إلى الكاف والهاء والياء»^(٤). وقد استدلت النحويون بما نقله سيبويه عن الخليل بقوله: «وقال الخليل: لو أن رجلاً قال: إياك نفسك لم أعنفه؛ لأن هذه الكاف مجرورة، وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: إذا بلغ الرجل الستين فأياه وإيا الشواب»^(٥)»^(١).

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٨/١.

(٢) انظر الارتشاف ٩٣٢/٢.

(٣) شرح ابن يعيش على المفصل ٣١٣/٢.

(٤) الإنصاف ٦٩٥/٢، وانظر التسهيل ٢٦، شرح لسهيل ١٤٥/١، الارتشاف ٩٣٠/٢، شفاء العليل ١٩٠/١، المحرر الوجيز لابن عطية ٨٣/١.

(٥) القول من شواهد الكتاب ٢٧٩/١، الأصول ٢٥١/٢، سر الصناعة ٣١٣/١، ٣١٤، المفصل ١٦٧، شرح المفصل ٣١١/٢، ٣١٣، شرح الرضي على الكافية ٤٨١/١، ٤٢٥/٢، شرح التسهيل ١٤٦/١، ١٤٧، شرح الكافية الشافية ١٣٧٨/٣، أوضح المسالك ١٠٥/١، ٧٢/٤، للمحة في شرح الملح ٥٣٢/٢، ٥٣٣، شرح التصريح ١٠٥/١، ٢٧٦/٢.

أي: بإضافة (إيا) إلى الضمير وإلى الظاهر، وهو ما رده النحويون بأنه شاذ ولا يستدل به^(١). وقد رد ابن جني هذا الرأي بأن (إيا) ضمير لا يحتاج إلى الإضافة، حيث لا يحتاج تعريفاً ولا تخصيصاً^(٢).

وردّ الدكتور عبد النعيم علي محمد^(٣) كلام ابن جني قائلاً: إن (إيا) مبهمة خالفت سائر المضمرات فأضيفت إلى ضمير آخر، وتساءل الدكتور عبد النعيم أي تعريف في قولهم (إيا) من غير إضافة إلى الكاف والهاء والياء ؟

بينما علل الأنباري لصحة القول بإضافته بقوله: « لأنه - يقصد (إيا) - لا يفيد معنى بانفراده، ولا يقع معرفة بخلاف غيره من المضمرات، فخص بالإضافة عوضاً عما منعه، ولا يعلم اسم مضمر أضيف غيره»^(٤).

الرابع: أن (إيا) بكمالها اسم، وقد نسب هذا الرأي إلى ابن كيسان^(٥)، وهو ما رده الزجاج بقوله: « ومن قال إن (إياك) بكمالها الاسم، قيل له: لم نر اسماً للمضمر ولا للمظهر يضاف، وإنما يتغير آخره ويبقى ما قبل آخره على لفظ واحد »^(٦).

الخامس: (إيا) ليس اسماً ظاهراً ولا مضمرًا وإنما هو بين بين، وهو ما نقل عن ابن درستويه^(٧).

السادس: نسب إلى المبرد القول بأن (إيا) اسم مبهم أضيف للتخصيص لا للتعريف، حكاه ابن عطية بقوله: « وقال المبرد: (إيا) اسم مبهم أضيف للتخصيص لا للتعريف »^(٨).

(١) الكتاب ٢٧٩/١.

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٩/١.

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ٣١٤/١.

(٤) الأستاذ الدكتور/عبد النعيم علي محمد أستاذ اللغويات جامعة الأزهر للبنات بالقاهرة .

(٥) الإنصاف ٦٩٥/٢.

(٦) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٨/١، شرح ابن يعيش على المفصل ٣١٣/٢، الارتشاف ٩٣٠/٢، المحرر الوجيز ٨٣/١.

(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٨/١.

(٨) رأيه في الهمع ٢٦/١، شرح ابن عقيل ٩٩/١.

(٩) نسبه إليه ابن عطية المحرر الوجيز ٨٣/١، والثعالبي في الجواهر الحسان ١٦٥/١.

تعقيب: يتضمن أموراً:

أولها: فيما نسبه النحويون إلى الخليل من القول بأن (إيا) اسم مضمّر أضيف إلى الضمائر اللاحقة به يخالف ما صرح به الخليل في العين بأن (إيا) عماد للضمائر اللاحقة به، ولعل ذلك يرجع إلى التشكيك في نسبة العين إلى الخليل.

ثانيها: فيما نقله سيويه عن الخليل من قول بعضهم : وقال الخليل: لو أن رجلاً قال: إياك نفسك لم أعنفه، لا يؤخذ منه إجازة أو رد لهذا، بل لم يعنف القائل؛ لأنه قاس على قول مسموع من العرب وهو (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب).

ومما يؤكد ذلك ما ذكره ابن جني حيث قال: «فأما قول الخليل: " لو أن قائلاً قال: إياك نفسك لم أعنفه، فهذا ليس بتصريح قول ولا محض إجازة، وإنما قاسه على ما سمعه من قولهم : فإياه وإيا الشواب ، ولو كان ذلك قوياً في نفسه، وسائغاً في رأيه، لما قال: لم أعنفه»^(١).

ثالثها: تضاربت الآراء الواردة عن الزجاج فورد عنه ثلاثة آراء:

أ - أن (إيا) اسم مضمّر أضيف إلى الضمائر اللاحقة به وهو ما صرح به في كتابه معاني القرآن وإعرابه بقوله : " إليها، و(إيا) اسم للمضمّر المنسوب، إلا أنه يضاف إلى سائر المضمّرات، نحو: إياك ضربت، وإياه ضربت، وإياي حدثت، ولو قلت: (إيا زيد) كان قبيحاً «^(٢).

ب - أن (إيا) ضمير واللواحق به علامات دالة على الخطاب والتكلم والغيبة. وهو ما صرح به في كتاب " إعراب القرآن " المنسوب إليه ، من قوله : "هذا باب ما جاء في التنزيل من كاف الخطاب المتصلة ولا موضع لها من الإعراب فمن ذلك الكاف المتصلة بقوله تعالى "إياك نعبد، وإياك نستعين" فالكاف هنا للخطاب ومن ادعى

(١) انظر سر صناعة الإعراب ١/٣١٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٤٨.

فيه أنه جُرَّ بالإضافة فقد أحال، لأن إيا اسم مضمّر والمضمّر أعرف المعارف، فلا يجوز إضافته بتة " (١)

ج - القول بأن (إيا) اسم ظاهر مضاف للضمائر بعده، وهو ما نسبه إليه كثير من النحويين، كابن جني بقوله: " وقال أبو إسحاق الزجاج: الكاف في إياك في موضع جر بإضافة إيا إليها، إلا أنه ظاهر يضاف إلى سائر المضمّرات، ولو قلت: إيا زيد حدثت كان قبيحا، لأنه خص به المضمّر، وحكى ما رواه الخليل من إيا الشواب " (٢).

رابعها: نقل أبو حيان عن ابن عصفور القول بأن (إيا) اسم ظاهر (٣)، وصحيح ما ورد عنه ليس في (إيا) من (إياك) ونحوها بل في (إيا) التي وردت مضافة إلى الاسم الظاهر فيما حكاه الخليل مسموعا عن العرب "... فإياه وإيا الشواب .

حيث قال ابن عصفور:

« بل لنا أن نقول هذه - يقصد (إيا الشواب) - ليست ب(إيا) من (إياك) وإن اتفقتا في اللفظ، بل هي مظهر، لأن المضمّر لا يضاف؛ لأنه لا يفارقه التعريف ولا يضاف إلي ما يتنكر» (٤).

خامسها: رجّح أستاذنا الفاضل الدكتور عبد النعيم علي محمد الرأي الثالث: وهو:

أن (إيا) ضمير أضيفت إلى الكاف والهاء والياء بعدها، وذكر أنه رأي الخليل.

واحتج بأن (إيا) لما خالفت أخواتها بإبهامها وعدم وضوح المراد منها احتاجت إلى ما يزيل إبهامها فأضيفت إلى الضمير (الكاف - الهاء - الياء) ليزيل إبهامها، فصارت (إياك، إياه، إياي)، ف(إيا) مضمّر مبهم مضاف إلى ضمير يزيل إبهامها، وقول العرب (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب) هو كل ما سُمع عن العرب، فيبقى أن يقاس عليه؛ لأنه كل المسموع.

(١) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٦٧/١ .

(٢) سر صناعة الإعراب ٣١٩/١، و انظر الهمع ٢٠٥/١ .

(٣) الارتشاف ٩٣١/٢ .

(٤) شرح ابن عصفور على الجمل ٢٢/٢ .

كما أن رأي سيبويه مع الاعتداد به و التقدير له إلا أن الدلالة على التكلم و الخطاب ونحوها لا تظهر مع "إيا" و لكن مع ما يلحقها من الياء و الكاف و الهاء و نحوها مما يرجح أن تكون الياء و الكاف ونحوها هي الضمائر لا "إيا" .

المبحث الثاني

رأي سيبويه في أصل الميم

في كلمة ﴿اللَّهُمَّ﴾

رأي سيبويه في أصل الميم في كلمة ﴿اللَّهُمَّ﴾

قال الهمذاني: « قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ﴾^(١) الميم في ﴿اللَّهُمَّ﴾ عوض من (ياء)^(٢) في أوله، والأصل: يا الله، ولذلك لا يجتمعان في حال السّعة، والضمة في الهاء ضمة الاسم المنادى المفرد، وفتحت الميم لسكونها وسكون الميم قبلها، هذا مذهب صاحب الكتاب والخليل، قيل: وهذا بعض خصائص هذا الاسم، كما اختص بالتاء في القسم، وبدخول حرف النداء عليه وفيه لام التعريف، وبقطع همزته في: يا الله^(٣)»^(٤).

مما اختص به النداء قولهم في لفظ الجلالة ﴿اللَّهُمَّ﴾ فكان لها ما ليس لغيرها من أحكام في النداء، وفيها خلاف بين البصريين والكوفيين، وقد عرض الهمذاني رأي البصريين ولم يعرض رأي الكوفيين، وتقصيل القول فيها:
أولاً: رأي سيبويه وجمهور البصريين:

يرى سيبويه وجمهور البصريين أن الميم في ﴿اللَّهُمَّ﴾ عوض من (يا) النداء، ولذا لا يجمع بينهما، فلا يقال: (يا اللهم) إلا في ضرورة الشعر .

قال الخليل: « ومعنى ﴿اللَّهُمَّ﴾ أرادوا أن يقولوا: (يا الله) فثقل عليهم، فجعلوا مكان حرف النداء الميم، وجعلوا الميم من حروف النداء فقالوا ﴿اللَّهُمَّ﴾؛ لأن الميم من حروف الزوائد أيضاً، فأسقطوا (يا) وهو حرف النداء وجعلوا عوضاً منه ميماً زائدة في آخر الكلمة؛ لأن الميم من حروف الزوائد، كأنك تريد: يا الله، ثم قلت ﴿اللَّهُمَّ﴾، فزدت الميم بدلاً من (يا) في أوله»^(٥).

(١) سورة آل عمران الآية ٢٦ .

(٢) هكذا وردت في النسختين المحققتين ، والصواب - كما وجهنا أستاذنا الفاضل الدكتور عبد النعيم علي محمد- (يا) ، يدل على ذلك ما ورد بعدها (.... والأصل : يا الله) .

(٣) هكذا وردت في النسخة المحققة المعتمدة في البحث ، وبتحقيق نظام الدين الفتيح ٣٣ / ٢ وردت (يا الله) وهو الصواب.

(٤) الفريد ٥٥٨/١ .

(٥) الجمل ١١٠ ، ١١١ .

وقال سيبويه: «وقال الخليل - رحمه الله -: ﴿اللَّهُمَّ﴾ نداءً، والميمُ ها هنا بدلٌ من (يا)، فهي ها هنا فيما زعم الخليل - رحمه الله - آخرَ الكلمة بمنزلة (يا) في أولها، إلا أن الميم ها هنا في الكلمة كما أن نون (المسلمين) في الكلمة بُنيت عليها، فالميم في هذا الاسم حرفان أولهما مجزوم، والهاء مرتفعة؛ لأنه وقع عليها الإعراب»^(١).

كما نقل الفارسي عن أبي بكر ابن السراج قوله: "التوفيق بين الميمين في ﴿اللَّهُمَّ﴾ وبين النون في (المسلمين) أن حرف الإعراب في (المسلمين) قبل النون، كما أن حرف الإعراب في ﴿اللَّهُمَّ﴾ قبل الميمين."^(٢)

قال الزجاج: «وقال الخليل وسيبويه وجميع النحويين الموثوق بعلمهم: أن ﴿اللَّهُمَّ﴾ بمعنى: يا الله، وأن الميم المشددة عوض من (يا)؛ لأنهم لم يجدوا ياءً مع هذه الميم في كلمة، ووجدوا اسم الله جلَّ وعزَّ مستعملًا بـ (يا) إذا لم يذكر الميم، فعلموا أن الميم من آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها، والضممة التي في أولها ضمة الاسم المنادى في المفرد، والميم مفتوحة لسكونها وسكون الميم التي قبلها»^(٣).

فالضممة في (الهاء) هي ضمة الاسم المنادى المفرد، وذهب حرفان فعوض بحرفين.

قال ابن الشجري: «ولك أن تقول: ﴿اللَّهُمَّ﴾، وإنما ثقلوا الميم، ليعوّضوا حرفين من حرفين»^(٤).

إلا أن الميم المشددة في ﴿اللَّهُمَّ﴾ لا تساوي (يا) وإن كانت عوضًا عنها، فيجوز حذف (يا) من المنادى، فيقال: زيدٌ، في: يا زيد، ولا يجوز حذف الميم فهي أكثر التصاقًا بالمنادى (لفظ الجلالة).

(١) الكتاب ١٩٦/٢، وانظر المسائل البغداديات ١٥٩، سر صناعة الإعراب ٤٣٠/١، أمالي ابن الشجري ٢٤٠/٢، ٢٤١، الكشاف ٣٧٨/١، إعراب القرآن للنحاس ١٥٠/١، التبصرة ٣٥٦، التبيين ٤٥٠، وشرح الرضي على الكافية ١٤٦/١، الإنصاف ٣٤١/١، ٣٤٣، المحرر الوجيز ٤١٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٨١ وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ١٢٦/٣.

(٢) انظر التعليقة ٣٤٢/١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٩٤/١.

(٤) أمالي ابن الشجري ٢٤٠/٢.

قال الفارسي: « وليس الميمان في قوله: ﴿اللَّهُمَّ﴾ وإن كانتا بدلاً من (يا) من حيث عاقبتا (يا) في حكمها، ألا ترى أن اتصالها بالاسم ليس كاتصال (يا) به، وقد تحذف (يا) من الاسم البتة، ولا يجوز أن تحذف الميم من ﴿اللَّهُمَّ﴾ في هذا الموضع ومع إرادة هذا المعنى، كما لا يحذفون ما يضاف إليه، ألا ترى أنه بني بنية لا يجوز معها أن تفصل منه وأن تقطع عنه؛ لإلزامهم الحرف الأول السكون، ولو كان في تقدير الانفصال منه لم يُسكن الأول منه، لأن الابتداء بالساكن لا يكون، فكما كان ذلك وأسكن على إلزامهم الصوت الكلمة، وصياغته معه لئلا يفصل بينهما كما كان يفصل بين المضاف والمضاف إليه عند انقطاع النَّفَس، فيعلم من ذلك أن اتصاله بالاسم كاتصال المضاف بالمضاف إليه... وكان هذا الصوت أشدّ اتصالاً بما ضُمَّ إليه من المضاف والمضاف إليه، وجب ألا يدخل الأول والمضموم إليه في حكمه في ألا يُوصف كما لا توصف الأصوات، كما لم يقع في موضع آخر غير النداء»^(١).

ولكن لم اختصت الميم لتكون بدلاً من (يا) ولم تكن في محلها أول الكلمة ؟

في حاشية الخضري: « والميم عوض عن (يا) فراراً من دخولها على (أل) وخصت الميم لمناسبتها لـ(يا) في أنها للتعريف عند حَمِيْر، وشددت لتكون على حرفين كـ(يا)، وأُخِرَتْ تبركاً بالبداة باسم الله تعالى- إذ لا يجب كون العوض في محل المعوض منه، كتاء (عدة) وألف (ابن)، أما البديل فيجب فيه ذلك كما في: ماء، وماء، وثعالي، وثعالب، فكل بدل عوض، ولا عكس»^(٢).

ثانياً: رأي الفراء وجمهور الكوفيين.

وذهب الفراء وجمهور الكوفيين إلى أن الأصل في ﴿اللَّهُمَّ﴾ يا الله أمنا بخير، فلما كثر واختلط حذفوا منه، وإن الضمة التي في الهاء هي الضمة التي كانت في (أمنا) لما حذف انتقلت إلى الهاء. حيث قال الفراء: « وقوله: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ﴾^(٣) كلمة تتصبها

(١) الإغفال ١١٥/٢، ١١٦ .

(٢) حاشية الخضري ١٨٥/٢ .

(٣) سورة آل عمران آية ٢٦ .

العرب، وقد قال بعض النحويين: إنما نصبت إذ زيدت فيها الميمان؛ لأنها لا تتأدى ب(يا) كما تقول: يا زيد، ويا عبد الله، فجعلت الميم فيها خلطاً من (يا)، وقد أنشدني بعضهم: (١)

وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تُقُولِي كَلِمًا
صَلَّيْتُ أَوْ سَبَّحْتُ يَا اللَّهُمَّ مَا
أُرْدُدُ عَلَيْهَا شَيْخَنَا مُسَلِّمًا

ولم نجد العرب زادت مثل هذه الميم في نواقص الأسماء إلا مخففة مثل: الفم، وابنم وهم (٢)، ونرى أنها كانت كلمة ضم إليها (أَمْ)، تريد: يا الله أمنا بخير، فكثرت في الكلام فاختلطت، فالرفعة التي في الهاء من همزة (أَمْ) لما تركت انتقلت إلى ما قبلها. ونرى أن قول العرب: (هَلُمَّ إِلَيْنَا) مثلها إنما كانت (هَلْ) فضم إليها (أَمْ) فتركت على نصبها، ومن العرب من يقول إذا طرح الميم: يا الله اغفر لي، ويا الله اغفر لي، فيهمزون ألفها ويحذفونها، فمن حذفها فهو على السبيل؛ لأنها ألف ولام مثل الحارث من الأسماء، ومن همزها توهم أنها من الحرف؛ إذ كانت لا تسقط منه أنشدني بعضهم: (٣)

(١) من الرجز المشطور ويشيع البيت مفرداً في كتب اللغة، حيث قال البغدادي في الخزانة: (وهذا البيت أيضاً من الأبيات المتداولة في كتب العربية ولا يعرف قائله ولا بقيته .

وزعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي . قال: وقبله: إن تغفر اللهم تغفر جما، وهذا خطأ فإن هذا البيت الذي زعم أنه قبله بيت مفرد لا قرين له وليس هو لأبي خراش وإنما هو لأمية بن أبي الصلت قاله عند موته وقد أخذه أبو خراش وضمه إلى بيت آخر وكان يقولهما وهو يسعى بين الصفا والمروة وهما:

لاهم هذا خامس إن تمّا

أتمه الله وقد أتمّا

إن تغفر اللهم تغفر جما

الخزانة ٢/٢٥٨، ٢٥٩، وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/٢٤٢، أسرار العربية ١/١٧٧، اللع ١١٣، سر صناعة الإعراب ١/٤١٩، ٤٣٠، المحتسب ٢/٢٣٨، أمالي ابن الشجري ٢/٣٤٠، الإنصاف ١/٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢، الزاهر في معي كلمات الناس ١٤٦، شرح الرضي على الكافية ١/٣٨٤، شرح التسهيل ١/٦٢٤، أوضح المسالك ٤/٣١، اللحة في شرح الملح ٢/٧٩٩، الباب في علوم الكتاب ٥/١٢٣، توضيح المقاصد ٢/١٠٦٩، شرح التصريح ٢/٢٣٥، ٢٢٤، التهذيب ٦/٢٢٥، الصحاح ٦/٢٢٤، شرح ابن عقيل ٣/٢٦٥، شرح الأشموني ٣/٣٠.

(٢) في هامش معاني القرآن للفراء ١/٢٠٣، يقول المحقق: " كأنه يريد (هم) الضمير، وأصلها: (هوم) إذ هي جمع (هو) فحذفت الواو، وزيدت الميم للجمعية، وإن كان هذا الرأي يُعزى للبصريين.

(٣) البيتان من مشطور الرجز، بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١/٢٠٣، الإنصاف ٢٧٧، ٧١٣/٢، جامع البيان للطبري ٦/٢٩٨ .

مُبَارَكٌ هُوَ وَمَنْ سَمَاهُ

عَلَى اسْمِكَ اللَّهُمَّ يَا اللَّهُ

وقد كثرت ﴿اللَّهُمَّ﴾ في الكلام حتى خفت ميمها في بعض اللغات أنشدني بعضهم: (١)
كَحَلْفَةٍ مِنْ أَبِي رِيَّاحٍ ❖ يَسْمَعُهَا اللَّهُمَّ الْكُبَارُ
وإنشاد العامة: يَسْمَعُهَا لَاهُ الْكُبَارُ. وأنشدني الكسائي: يَسْمَعُهَا اللَّهُ وَاللَّهُ كُبَارٌ. (٢)
واحتج الكوفيون بما سمع من الجمع بين (يا) والميم، بقولهم يا اللَّهُمَّ، وذلك بما أنشده
الفراء:

وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كَلِمًا

صَلَّيْتُ أَوْ سَبَّحْتُ يَا اللَّهُمَّ مَا

فقالوا لو كانت الميم عوضًا عن (يا) النداء لما جُمع بينهما، فلا يجمع بين العوض
والمعوض عنه، وردّ النحاة عليهم بما يأتي :
لم يطرد سماع ذلك عن العرب حتى يحتج به، والقرآن الكريم خير شاهد ودليل على
ذلك.

قال الزجاج: « ولم يقل أحد من العرب إلا اللَّهُمَّ، ولم يقل أحد: يا اللهم، قال الله عزَّ

وجلَّ: ﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كُنَّا هَذَا حَقًّا ﴾ (٣) وقال: ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ ﴾ (٤).

(١) البيت من البسيط وهو للأعشى، في ديوانه: ٨٢، وهو له، في سر صناعة الإعراب ٤٣٠/١، أمالي ابن
الشجري ١٩٧/٢، اللسان ١١٦/١، الهمع ٦٤/٣، الخزانة ٢٦٦/٢، ٢٦٩، الدرر اللوامع ١٥٤/١.
ورود بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء: ٢٠٤/١، ٣٩٨/٢، جامع البيان ٢٢١/٣، والجمهرة: ٣٢٧/١،
تهذيب اللغة ١٩١/١، المسائل العضديات ٧٨، شرح المفصل ٣/١، البحر المحيط ٤٣٦/٢، الدر
المصون ٩٨/٣، التفسير البسيط ١٤٦/٥، الخزانة ٢٣٦/٢، ٢٦٩. المقاصد النحوية ٢٣٨/٤.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١، ٢٠٤.

(٣) سورة الأنفال ٣٢.

(٤) سورة الزمر ٤٦.

فهذا القول يبطل من جهات: أحدها: أن (يا) ليست في الكلام، وأخرى: أن هذا المحذوف لم يتكلم به على أصله كما نتكلم بمثله، وأنه لا يقدم أمام الدعاء هذا الذي ذكره... وقال المحتج بهذا القول: أن (يا) قد يقال مع: (اللهم) فيقال: يَا اللَّهُمَّ، ولا يروي أحد عن العرب هذا غيره، زعم أن بعضهم أنشدوه:

وَمَا عَلَيَّكَ أَنْ تَقُولِي كَلِمًا
صَلَّيْتُ أَوْ سَبَّحْتُ يَا اللَّهُمَّ مَا
أُرْدُدُ عَلَيَّ شَيْخًا مُسَلِّمًا

وليس يُعارض الإجماع، وما أتى به كتاب الله تعالى ووجد في جميع ديوان العرب بقول قائل أنشدني بعضهم، وليس ذلك البعض بمعروف ولا بمسمى»^(١).
فلاحتجاج بالبيت يرد عليه بالضرورة كما قال الفارسي: «فجمع بين حرف التنبيه وبين الميمين اللتين هما عوض منه للضرورة»^(٢).

كما أنه قد ورد الجمع بين العوض والمعوض عنه في الضرورة الشعرية في غير ﴿اللَّهُمَّ﴾، ولذلك ردّ عليهم الأنباري بقوله: «وقولهم: إنه يجوز أن يجمع بين (الميم) و(يا) بدليل ما أنشدوه، فلا حُجَّة فيه؛ لأنه إنما جُمع بينهما لضرورة الشعر، ولم يقع الكلام في حال الضرورة، وإنما سهّل الجمع بينهما للضرورة أن العوض في آخر الكلمة، والجمع بين العوض والمعوض جائز في ضرورة الشعر؛ كما قال الشاعر:^(٣)

هُمَا نَفَا فِي فِي مِنْ فَمَوِيهِمَا * عَلَى النَّابِحِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَامِ

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٩٣/١ .

(٢) المسائل المشككة ١٥٩ .

(٣) البيت من الطويل، يروي: أشد لجام، وهو للفردق في ديوانه ٢١٥/٢، جمل الخليل ٢٤١، الكتاب ٣٦٥/٣، ٦٢٢، معاني القرآن للأخفش ٣٤٩/١، مجالس العلماء للزجاجي ٢٥٠/١، سر صناعة الإعراب ٤١٧/١، ٤٨٥/٢، المحتسب ٢٣٨/٢، شرح أبيات سيبويه ٢٥٨/٢، جواهر الأدب ٩٥، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٢٩/٣، التذكرة ١٤٣، المحرر الوجيز ٥٢٢/١، الخزانة ٤٦٠/٤، ٤٦٤، ٥٤٦/٧، الدرر ١٥٦/١، شرح شواهد الشافية ١١٥، وبلا نسبة في المقتضب ١٥٨/٣، التعليقة ١٩٣/٣، ليس في كلام العرب ٣١٦، الخصائص ١٧٠/١، ١٤٧/٣، ٢١١، أسرار العربية ٢٣٥، شرح الرضي على الشافية ٦٦/٢، ٢١٥/٣، ١١٥/٤، ٤٤٩، المقرب ١٢٩، الإنصاف ٣٤٥/١، شرح التسهيل ٤٨/١، الدر المصون ٤٣٤/٣، ٢٦٣/٤، اللباب في علوم الكتاب ٥٩٤/٥، ٤٢٣/٧، البحر المحيط ٨٣/٣، الهمع ٥١/١، الأشباه والنظائر ٢١٦/١، جمهرة اللغة ١٣٠٧ .

فجمع بين الميم والواو وهي عَوْضٌ منها، فكذلك ههنا»^(١).
كما ذكر ابن عصفور ذلك الجمع وقال: «ولا يجوز ذلك في الكلام؛ لأن الميم المشددة عوض منه، والجمع بين العوض والمعوض عنه لا يجوز إلا في ضرورة»^(٢).

ومذهب سيبويه من الحسن بمكان، وهو الأولى بالقبول، ولذلك قد ردّ النحاة مذهب الكوفيين بأمور تؤكد ضعف رأيهم:

- لو كان المقصود: يا الله أمنا بخير، على تقديرهم؛ لأغنى هذا الفعل عن جواب الشرط وسدّت الميم مسدّ جواب الشرط في قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَتْ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا مِنَ السَّمَاءِ﴾^(٣)، كما ذكر الفارسي وابن الشجري^(٤).

- ولو كان الكلام على ما قالوا لتعارض المعنى مع الجواب في الآية ﴿فَأَمْطِرْ﴾.

قال ابن الشجري: «فالكلام الآخر ينقض الأول، على ما قدره الفراء»^(٥).

وقال ابن عصفور: «ومذهب الفراء فاسد؛ لأنّ الشرط إذا تقدمه الأمر استغنى بالأمر عن جواب الشرط فنقول: اضرب زيدًا إن قام، ولا تقول: اضرب زيدًا إن قام فاضربه. وقد جاء في كتاب الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَتْ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا مِنَ السَّمَاءِ﴾ فلو كان على ما ذكر لم يأت بعد ذلك بـ﴿فَأَمْطِرْ﴾ علينا، لتقديم الشرط، وأيضًا فإنه لا يتصور أن يتقدّر هنا: يا الله أمنا بخير ﴿إِن كَانَتْ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا مِنَ السَّمَاءِ﴾؛ لأنّ ذلك تناقض، فلذلك على بطلان ما زعم»^(٦).

(١) أسرار العربية ١٧٧ .

(٢) ضرائر الشعر ٥٦ .

(٣) سورة الأنفال آية ٣٢ .

(٤) انظر المسائل المشكّلة " البغداديات " ١٥٩، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٤٠ .

(٥) أمالي ابن الشجري ٢/٣٤٠ .

(٦) شرح ابن عصفور على الجمل ٢/١٥١ .

ورأي الأنباري في الاستدلال بالآية على مذهب البصريين فقال: «والصحيح من وجه الاحتجاج بهذه الآية أنه لو كانت الميم من الفعل لما افتقرت (إِنْ) الشرطية إلى جواب في قوله: ﴿إِنْ كَانَتْ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ﴾، وكانت تسد مسدَّ الجواب، فلما افتقرت إلى الجواب في قوله: ﴿فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا﴾ دلَّ أنها ليست من الفعل»^(١).

وقال النحاس: « فكيف صحَّ المعنى أن يقال: يا الله أَمْنَا منك بخير، ﴿مَلِكِ الْمَلِكِ تُوْنِي الْمَلِكِ مِنْ شَاءِ﴾^(٢)، وهذا لا يقدِّمه أحد بين يدي دعائه»^(٣).

كما أنه يمكن أن يكون الدعاء بغير ذلك، ولذلك قال الرضي: « وليس بوجه؛ لأنك تقول: اللهم لا تؤمهم بالخير»^(٤).

كما أفسد الصفار رأي الكوفيين بأمر:

أولهما: حذف الهمزة التي لم ينطق قط بها، والثاني: أنه لو لم يكن عوضاً لكثير من كلامهم: يا اللهم، فكونه لا يقال دليل على أنه ليس بعوض، والثالث: التزام حذف المفعول ولم ينطق به قط»^(٥).

ولو صح رأي الفراء والكوفيين لكان التقدير: الله أُمَّ، فالأكثر إثبات الهمزة حيث قال الزجاج: « وهذا إقدام عظيم؛ لأن كل ما كان من هذا الهمز الذي طرح فأكثر الكلام الإتيان به، يقال ويل أمه، وويل أمه، والأكثر إثبات الهمز، ولو كان كما يقول لجاز أومم، والله أم»^(٦). كما ردَّ الفارسي رأي الفراء كما نقل عنه ابن الشجري بقوله: « أنه قال: لو كان المراد ما قاله، لما حسن: اللهم أَمْنَا بخير، وفي حسنه دليل على أن الميم ليست مأخوذة من أم، إذ لو كانت مأخوذة منه لكان في الكلام تكرير»^(٧).

(١) شرح ابن عصفور على الجمل ١٥١/٢ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٣٦٤، ٣٦٥ .

(٣) سورة آل عمران الآية ٢٦ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ١ / ٣٨٤ .

(٥) شرح كتاب سيبويه للصفار ٢ / ٣٨٨ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٢٩٣ .

وأضاف الأنباري وجهاً آخر يقوي رأي البصريين: « أنه لو كان الأصل (يا الله أمنا بخير) لكان ينبغي أن يقال: اللهم وارحمنا، فلما لم يجر أن يقال إلا (اللهم ارحمنا) ولم يجر (وارحمنا) دلّ على فساد ما ادّعوه»^(٢).

ومما يقوي رأي البصريين ما لنداء لفظ الجلالة من خصوصية، فلا يجوز حذف حرف النداء معه - تعالى وجل اسمه-، كما في نداء الأعلام الأخرى فنجد ابن الشجري يقول: «وأقول: إنّ هذا الاسم مخالف للأسماء الأعلام، في جواز حذف حرف النداء منها، فيجوز: زيد أقبل، كما جاء ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(٣)، ولا يجوز: الله اغفر لي، وإنما لم يجر أن ينادى بغير حرف النداء؛ لأن أصله: الإلاه.. فإذا قلت: الله اغفر لي، فكأنك قلت: الإلاه اغفر لي، وإذا ثبت أنه لا يجوز: الله اغفر لي، حتى تقول: يا الله، أو تقول: اللهم، علمت أن الميم عوض من حرف النداء، فهذا دليل قاطع بأن الذي ذهب إليه البصريون هو الصحيح»^(٤).

كما أن السيرافي قد ذهب إلى أن الجمع بين (يا) والميم في : يا اللهم، فيما استدل به الكوفيون للضرورة الشعرية، وليس مما يشهد لهم، حيث قال: «إنما الضرورة الجمع بين (يا) وبين الميم في هذا الاسم، وذلك أن العرب لا تتادي اسماً فيه الألف واللام، إلا اسم الله تعالى، فيقولون: يا الله اغفر لي، ويبدلون الميم في آخره من حروف النداء عوضاً، فيقولون: اللهم اغفر لنا، فإذا اضطر الشاعر رد المحذوف مع كون عوضه»^(٥).

فكان لرأي الكوفيين ما يفسده ويضعفه، خلافاً لرأي البصريين، وإن اعترض بعضهم على شيء فيه فقد ردّ عليه، وذلك في اعتراض الزجاج على قول البصريين بأن ضمة الهاء في ﴿اللَّهُمَّ﴾ هي الضمة علامة للإعراب رفعاً على لفظ الجلالة ﴿اللَّهُ﴾ حيث قال: « وزعم أن الصفة التي في الهاء ضمة الهمزة التي كانت في (أم)، وهذا محال أن يترك الضم الذي هو

(١) أمالي ابن الشجري ٣٤١/٢ .

(٢) الإنصاف ٢٨٢/١ .

(٣) سورة يوسف الآية ٢٩ .

(٤) أمالي ابن الشجري ٣٤٠/٢، ٣٤١ .

(٥) ضرورة الشعر للسيرافي ١٢٨ ، كون عوضه : يعني وجود عوضه، وهو من (كان) التامة ، كما أشار إلى

ذلك محقق ضرورة الشعر .

دليل على النداء للمفرد، وأن يجعل في ﴿الله﴾ ضمة (أَمْ)، هذا إحداد في اسم الله - عزّ وجلّ. (١)

كما قال النحاس: « هذا عند البصريين من الخطأ العظيم حتى قال بعضهم: هذا إحداد في اسم الله عزّ وجلّ ». (٢)

ورد ابن عطية: « وهذا غلو من الزجاج ». (٣)

ولقوة رأي البصريين صرح كثير من النحاة بصحته واحتجوا له كقول الزجاج قاصداً الفراء: «وليس يُعَارَضُ الإجماع وما أتى به كتاب الله تعالى ووجد في جميع ديوان العرب بقول قائل أنشدني بعضهم، وليس ذلك البعض بمعروف ولا مسمى». (٤)

واختاره النحاس بقوله: « القول في هذا ما قاله الخليل وسيبويه ». (٥)

كما اشتد أبو حيان على الكوفيين معقباً على رأيهم بقوله: « وهو قول سخي لا يحسن أن يقف عنده من عنده علم ». (٦)

وعليه فالأوجه والأصح رأي البصريين .

وإذا نظرنا إلى قولنا: اللهم ، حيث الميم عوضاً من " يا " النداء ، و لا يمكن نداء لفظ الجلالة بغير " يا " مما يدل على كون الميم في " اللهم " عوضاً عن " يا " ، فإننا نجد الميم في " اللهم " تفيد التعظيم في الدعاء مما قد لا تفيده " يا " في : يا الله.

ذكره القرطبي: « قال النضر بن شميل (٧): من قال اللهم فقد دعا الله تعالى بجميع أسمائه كلها. وقال الحسن: اللهم تجمع الدعاء » (٨)

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٩٤/١ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٣٦٤/١ .

(٣) المحرر الوجيز ٤١٧/١ .

(٤) معاني القرآن للزجاج ٣٩٣/١ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٣٦٤/١ .

(٦) ارتشاف الضرب ٢١٩١/٥ .

(٧) النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد بن كلثوم أبو الحسن التميمي المازني النحوي البصري كان عالماً بفنون من العلم صدوقاً ثقة صاحب غريب وفقه وشعر ومعرفة بأيام العرب ورواية الحديث ، أحد أصحاب الخليل . إمام في اللغة والأنساب، صاحب غريب ونحو وفقه وعروض وشعر . صدق، ثقة. ولد بمر (من بلاد خراسان) سنة ١٢٢ من الهجرة ، وانتقل إلى البصرة مع أبيه (سنة ١٢٨) من كتبه: " كتاب السلاح "

وقال الثعلبي : «وقال أبو رجاء العطاردي^(٢) : «هذه الميم في قوله: (اللهم) : تجمع سبعين اسما من أسمائه عز وجل»^(٣).

و مما يجب ذكره أن كلمة " اللهم " قد تكون ذات صلة بكلمة " الوهيم" و هي في العبرانية بمعنى الآلهة و الميم فيها للتعظيم ، ففي تفسير القرآن العظيم « قال البستاني في دائرة المعارف عند تعريف اسم (الله) بأنه اسم للذات الواجب الوجود، المستحق لجميع المحامد - أي كما قال علماء المسلمين - وهو بالعبرانية ألوهيم بصيغة الجمع تعظيماً لا تكثيراً»^(٤).

و في التفسير الحديث : « وفي اللغة العبرانية التي هي شقيقة من شقائق اللغة العربية كلمة (الوهيم) بمعنى الآلهة حيث يبدو من ذلك صورة من صور تطور الكلمة من أحد تلك الجذور»^(٥)

وعليه ف" اللهم" لها دلالة خاصة تختلف عن " يا الله " فلا يكتفى بالقول بأن الميم في " اللهم" عوض من " يا " بل تفيد أيضاً التعظيم و التكثير ، و الله تعالى بالصواب أعلم .

و"المعاني" و " غريب الحديث " و " الأنواء "، انظر ترجمته في إنباه الرواة ٣/ ٣٤٨، البلغة في تراجم أئمة النحو و اللغة/ ٣٠٥، الوافي بالوفيات ٢٧/ ٧٨، بغية الوعاة ٢/ ٣١٦، الأعلام ٨/ ٣٣ ..
(١) الجامع لأحكام القرآن ٤/ ٥٣ .

(٢) الإمام الكبير، شيخ الإسلام، عمران بن ملحان التميمي، البصري. من كبار المخضرمين، أدرك الجاهلية وأسلم بعد فتح مكة ولد قبل الهجرة بإحدى عشرة سنة ولم ير النبي -صلى الله عليه وسلم، حدث عن: عمر، وعلي، وعمران بن حصين، وعبد الله بن عباس، ، وتلقن عليه القرآن، ثم عرضه على ابن عباس، وكان خيراً، تلاء لكتاب الله، انظر ترجمته في معرفة القراء الكبار ١/ ٥٨، سير أعلام النبلاء ٥/ ١٤٦ غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٦٠٤ .

(٣) الكشف و البيان عن تفسير القرآن ٣/ ٤٢

(٤) تفسير القرآن الحكيم " تفسير المنار " ٧/ ٤٧١

(٥) التفسير الحديث ١/ ٢٩٤ .

المبحث الثالث

رأي سيبويه في موقع (هؤلاء)
في قوله تعالى:

﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾

رأي سيبويه في موقع (هؤلاء) في قوله تعالى:

﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾^(١)

قال الهمداني: « قوله: ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ ﴿ أَنْتُمْ ﴾ في موضع رفع بالابتداء، و﴿ تَقُولُونَ ﴾ وما اتصل به خبره، وفي ﴿ هَؤُلَاءِ ﴾ على هذا ثلاثة أوجه: أحدها: أنها في موضع رفع على التوكيد ل﴿ أَنْتُمْ ﴾ لما في ذلك من البيان والتخصيص، كأنه قيل: أنتم القوم تفعلون كيت وكيت، والثاني: على النداء، أي: يا هؤلاء، لما في النداء من التنبيه والتخصيص أيضاً، وصاحب الكتاب لا يجيز حذف حرف النداء مع المبهم. والثالث: أنها في موضع نصب بإضمار فعل، أي: أعني هؤلاء، لما في ذلك أيضاً من التنبيه والتخصيص عند السامع، وقيل: ﴿ هَؤُلَاءِ ﴾ موصول بمعنى (الذين)، و﴿ تَقُولُونَ ﴾ وما اتصل به صلته، والموصول وما اتصل به في موضع رفع لكونه خبراً ل﴿ أَنْتُمْ ﴾ عن أبي إسحاق، ونظيره عنده ﴿ وَمَاتِلَكَ بِمِمينِكَ يَمْوسَى ﴾^(٢)، أي: وما التي بميمينك، وما ذهب إليه أبو إسحاق من جعله المبهم موصولاً مذهب أهل الكوفة، وقيل: ﴿ أَنْتُمْ ﴾ مبتدأ، و﴿ هَؤُلَاءِ ﴾ خبره، و﴿ تَقُولُونَ ﴾ في موضع نصب؛ لكونه وصفاً^(٣) لقوله: (فَرِيقًا) متعلق بمحذوف^(٤).

لقد ورد في توجيه الإعراب في الآية الكريمة آراء للنحاة:

(١) سورة البقرة من الآية ٨٥.

(٢) سورة طه الآية ١٧.

(٣) هكذا وردت في النسخة المحققة تحقيق: دكتور/ فهمي حسن النمر ودكتور / فؤاد علي مخيمر، ولكن بالرجوع إلى النسخة الأخرى تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح ، يتبين لنا سقوط سطر كامل من النسخة الأولى . والنص كما ورد بتحقيق محمد نظام الدين الفتيح ١ / ٣١٥: « ﴿ تَقُولُونَ ﴾ في موضع نصب على الحال من (هؤلاء) ، ولا يستغنى عنها، ولم يستغن عن حال المبهم كما لم يستغن عنه نعته، والعامل في الحال معنى التنبيه، ﴿ فَرِيقًا مِنْكُمْ ﴾ (منكم) في موضع نصب لكونه وصفاً لقوله: (فَرِيقًا) متعلق بمحذوف.

ولا يخفى صواب ما ورد في النسخة الأخيرة .

(٤) الفريد ١/ ٣٢٨.

الأول: يرى سيبويه: أن ﴿أَنْتُمْ﴾ في محلّ رفع بالابتداء، و﴿هَؤُلَاءِ﴾ خبره، و﴿تَقُولُونَ﴾ حال، وقد قالت العرب: (ها أنت ذا قائماً)، و(ها أنا ذا قائماً)، و(ها هو ذا قائماً)، فأخبروا باسم الإشارة عن الضمير في اللفظ، والمعنى على الإخبار بالحال، فكأنه قال: أنت الحاضر، وأنا الحاضر، وهو الحاضر في هذه الحال، ويجوز أن يكون ﴿أَنْتُمْ﴾ خبراً مقدماً، و﴿هَؤُلَاءِ﴾ مبتدأ مؤخرًا.

وهذا بقوله: «وحدثنا يونس أيضًا تصديقًا لقول أبي الخطاب، أن العرب تقول: هذا أنت تقول كذا وكذا، لم يرد بقوله: (هذا أنت) أن يعرفه نفسه، كأنه يريد أن يعلمه أنه ليس غيره، هذا محال، ولكنه أراد أن ينبهه، كأنه قال: الحاضر عندنا أنت، والحاضر القائل كذا وكذا أنت، وإن شئت لم تقدم (ها) في هذا الباب، قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسَكُمْ﴾»^(١).

حيث شرحه السيرافي بقوله: «والذي حكاه يونس عن العرب: هذا أنت تقول كذا وكذا، هو مثل قوله عز وجل: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسَكُمْ﴾؛ لأن قولهم: هذا أنت، كقولهم: أنت هذا، أحدهما مبتدأ والآخر خبره، أيهما شئت جعلته المبتدأ، وجعلت الآخر الخبر، وقولهم: (يفعل كذا وكذا) في موضع الحال عند البصريين، كأنك قلت: هذا زيد فاعلاً كذا»^(٢).

كما قال: «وأما قوله عز وجل: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسَكُمْ﴾، ففيه ثلاثة أقوال: أحدها: مذهب أصحابنا، وهو أن ﴿أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾ مبتدأ أو خبر، و﴿تَقُولُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ في موضع الحال، تقديره: قاتلين أنفسكم»^(٣).

وعلل الزمخشري اختياره هذا الرأي فقال: «استبعاد لما أسند إليهم من القتل والإجلاء والعدوان بعد أخذ الميثاق منهم وإقرارهم وشهادتهم، والمعنى: ثم أنتم بعد ذلك هؤلاء المشاهدون، يعني: أنكم قوم آخرون غير أولئك المقربين، تنزيلاً لتغيير الصفة منزلة وتغيير الذات، كما تقول: رجعت بغير الوجه الذي خرجت به»^(٤).

(١) الكتاب ٣٥٥/٢.

(٢) شرح السيرافي على الكتاب ١١٠/٣، ١١١.

(٣) شرح السيرافي على الكتاب ١١١/٣.

(٤) الكشاف ٢٩١/١.

وتبعه أبو حيان: « فالمختار أن ﴿ أَنْتُمْ ﴾ مبتدأ، و﴿ هَؤُلَاءِ ﴾ خبر، و﴿ تَقُولُونَ ﴾ حال، وقد قالت العرب: ها أنت ذا قائمًا، وها أنا ذا قائمًا، وقالت أيضًا: هذا أنا قائمًا، وها هو ذا قائمًا، وإنما أخبر عن الضمير باسم الإشارة في اللفظ، وكأنه قال: أنت الحاضر، وأنا الحاضر، وهو الحاضر، والمقصود من حيث المعنى الإخبار بالحال»^(١).

إلا أن أبا حيان قد جعل المشار إليه هم المخاطبون؛ لأن التقدير الذي قدره الزمخشري من تنزيل تغيير الصفة منزلة تغيير الذات لا يتأتى في نحو: ها أنا ذا قائمًا ولا في: ها أنتم أولاء، بل المخاطب هو المشار إليه من غير تغيير.^(٢)

أما كون ﴿ تَقُولُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ على رأي البصريين في موضع الحال، فهل يمكن الاستغناء عنها لأنها فضلة، ويتم الكلام بـ ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾؟

يجيب عنه ابن عطية: « و﴿ تَقُولُونَ ﴾ حال، بها تم المعنى، وهي كانت المقصود، فهي غير مستغنى عنها، وإنما جاءت بعد أن تم الكلام في المسند والمسند إليه، كما تقول هذا زيد منطلقًا، وأنت قد قصدت الإخبار بانطلاقه لا الإخبار بأن هذا هو زيد»^(٣).

الثاني: رأي الكوفيين، حيث ذهبوا إلى أن ﴿ أَنْتُمْ ﴾ مبتدأ، و﴿ هَؤُلَاءِ ﴾ منادى حُذِفَ منه حرف النداء، و﴿ تَقُولُونَ ﴾ خبر المبتدأ، وفصل بالنداء بين المبتدأ وخبره.^(٤) حيث أجازوا حذف حرف النداء مع اسم الإشارة واسم الجنس واستدلوا بالسماع والقياس.

أما السماع فقوله سبحانه: ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾، أي: يا هؤلاء، وقول ذي الرمة:^(٥)

(١) البحر المحيط ٤٥٨/١.

(٢) انظر البحر المحيط ٤٥٨/١.

(٣) المحرر الوجيز ١٧٠/١، وانظر البحر المحيط ٤٥٨/١، ١٤٨/٢.

(٤) انظر شرح المفصل ١٥/٦، واللمع لابن جني ١٠٩، المقتضب ٢٥٨/٤، والجمل ١٥٦، والمفصل ص ٢٤٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٠٣/١، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٦٦.

(٥) البيت من الطويل: ديوانه ٢٤٥ برواية (فتنة) بدل (لوعة)، هملت العين، سألت دمعها. وهو من قصيدة مشهورة

له، ومطلعها قوله: عليكن يا أطلال ميّ بشارع ﴿ على ما مضى من عهدكن سلام﴾

البيت لذي الرمة في الدرر ٣٨٠/١، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٩٧، والمقاصد النحوية ٢٣٥/٤، وهمع الهوامع ١٧٤/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٥/٤، وشرح الأشموني ٤٤٣/٢، ومغني اللبيب ٦٤١/٢، وشرح الكافية

إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي ﴿بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامٌ

وقولهم: (أَطْرَقَ كَرًا)^(١)، و (افْتَدَى مَخْنُوقٌ)^(٢)، و (أَصْبَحَ لَيْلٌ)^(٣).

كما نقل عن الفراء وجماعة أنهم أنشدوا:^(٤)

إِنَّ الْأَوْلَىٰ وَصِفُوا قَوْمِي لَهُمْ فَبِهِمْ ﴿هَذَا اعْتَصِمْ تَلَقَّ مَنْ عَادَاكَ مَخْدُولًا

ضعفه ابن جني بقوله: « هذا عند أصحابنا ضعيف، أعني حذف حرف النداء مع الاسم

الذي يجوز أن يكون وصفًا لـ(أي)، ألا تراك لا تقول: رجل أقبل؛ لأنه يمكنك أن تجعل

الرجل وصفًا لـ(أي)، فنقول: يأبها الرجل؟»^(٥).

وأما القياس فعلى نداء العلم اعتبارًا بكونه معرفة قبل النداء^(٦).

ومنه قول المتنبي:^(٧)

الشافعية ١٢٩١/٣، وشرح المرادي ٢٧٢/٣.

(١) هذا جزء من مثل، وتماهه: "إن النعام في القرى"، وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه، أي

اخفض يا كرا عنقك للصيد، فإن من هو أكبر وأطول عنقا منك -وهو النعام- قد صيد وجيء به من مكانه إلى

القرى، وأصله: يا كروان، فرخم، بحذف النون والألف، ثم قلبت الواو ألفا، لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وشذوه من وجهين، حذف حرف النداء، وترخيمه، المثل من شواهد الكتاب ٢٣١/٢، ٦١٧/٣، الأصول ٣٠/٣،

الخصائص ١٢٠/٣، والمستقصى ٢٢١/١، شرح المفصل ٣٦٥/١، ٣٦٦، ٣٧٤، ٣٧٧، شرح التسهيل ٤٣٢/٣، شرح

الكافية الشافية ١٣٦٠/٣، ١٣٦١، وأوضح المسالك ١٧/٤، وشرح ابن عقيل ٢٥٧/٢، مجمع الأمثال ٤٣١/١، والدرة

الفاخرة ١٥٥/١، وجمهرة الأمثال ١١/١، ١٩٤، ٣٩٥، والمثل من أمثال الميداني: ٤٣١/١. برقم ٢٢٧٣.

(٢) مثل يضرب لكل مضطرّ وقع في شدة وضيق، وهو يبخل بافتداء نفسه بماله، أي أفتد نفسك يا مخنوق، وهو في:

المستقصى ٢٦٥/١، ومجمع الأمثال ٧٨/٢، وانظر: الكتاب ١٢١/٢، المقترض ٢٦١/٤، المحتسب ٧٠/٢،

الكافية ٢١/١، شرح الرضي على الكافية ٤٧٢/١، شرح التسهيل ٣٨٢/٣، شرح المفصل ٣٦٥/١، الدر المصون

٤/٦٩٧، أوضح المسالك ١١/٤، شرح التصريح ٢/٢٠٩.

(٣) مثل يضرب لمن يظهر الكراهة والبغض للشيء، أي: ائت بالصبح، يا ليل. فقد حذف حرف النداء من هذه

الأمثلة، مع أن المنادى اسم إشارة في المثال الأول، واسم جنس في الأخيرين، وهو من أمثال الميداني: ٤٠٣/١.

(٤) البيت من البسيط، ونسب لرجل من طيء في شرح التسهيل ٣٨٦/٣، تفسير اللباب ١١١٣/١، وهو بلا نسبة في:

شرح التسهيل ٢٨/٢، شرح الكافية الشافية ١٢٩٢/٣، اللباب ٢٤٨/٢، ٣٠٤/٣، الدر المصون ٤٧٦/١، ٢٤١/٣،

البحر المحيط ٤٥٨/١، ٥١١/٢، الإعراب المحيط ٣/٧٤، شرح عمدة الحافظ ٢٩٨، شرح الأشموني ١٩/٣، حاشية

الصبان ٢٠٢/٣.

(٥) المحتسب ٦٩/٢.

(٦) انظر: شرح المفصل ٣٦٣/١، شرح التسهيل ٢٨/٢، شرح الكافية الشافية ١٢٩٢/٣، البحر المحيط

٥١١/٢/٤٥٨/١.

هَذِي بَرَزْتَ لَنَا فَهَجَّتِ رَسِيْسًا ❖ ثُمَّ انْتَبَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيْسًا

قال ابن يعيش: « وكان يميل كثيرا إلى مذهب الكوفيين »^(٢).

وقد أول البصريون ما تقدم من الشواهد على الشذوذ في النثر، والضرورة في الشعر، وأولوا الآية.

أما بيت المتنبي فإنهم قد لحنوا المتنبي من حيث إنه حذف حرف النداء من اسم الإشارة إذ الأصل: يا هذي، فأجابوا عنه بأن لا نسلم أن (هذي) منادى بل إشارة إلى المصدر، كأنه قال: برزت هذي البرزة^(٣).

فرد ابن مالك هذا الجواب بأنه لا ينتصب اسم الإشارة مشارًا به إلى المصدر إلا وهو متبوع بالمصدر بقوله: «وقد يُقام مقام المصدر المبيّن زمان مضاف إليه المصدر تقديرًا، كقول الشاعر^(٤):

أَلَمْ تَغْتَمِضِ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا

أراد: ألم تغتمض عينك اغتماض ليلة أرمدا، فحذف المصدر وأقام الزمان مقامه^(٥). وهذا مخالف لما ذهب إليه سيبويه بقوله: « وأما (ظننتُ ذاك) فإنما جاز السكوث عليه؛ لأنك قد تقول ظننت، فتقصر، كما تقول: ذهبت، ثم تعمله في الظن كما تعمل (ذهبت) في الذهاب، فذاك ههنا هو الظنُّ، كأنك قلت: ظننت ذاك الظن، وكذلك خلتُ وحسبت^(١)».

(١) البيت من الكامل وهو في ديوانه ٥٨ ، "برزت" ظهرت، هجت" من هاجه إذا أثاره، الرئيس: مس الحمى أو الهم، النسيب: بقية النفس، وهو له في شرح المفصل ٣٦٣/١، شرح جمل الزجاجي ١٣٨/٢، شرح التسهيل ١٨٢/٢، شرح الكافية الشافية ١٢٩٢/٣، المغني ٨٤١/١، توضيح المقاصد ١٠٥٥/٢، شرح الأشموني ٢٠/٣، شرح الأشموني ٢٠/٣، حاشية الصبان ٢٠٢/٣، المنصف للشارق والمسروق منه ٣٨٤/١.

(٢) أي المتنبي، شرح ابن يعيش على المفصل ٣٦٣/١

(٣) انظر شرح المفصل ٣٦٣/١، شرح جمل الزجاجي ١٣٨/٢، شرح التسهيل ١٨٢/٢، شرح الكافية الشافية ١٢٩٢/٣، المغني ٨٤١/١، توضيح المقاصد ١٠٥٥/٢، الدر المصون ٥ / ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(٤) صدر بيت من الطويل وعجزه : **وبت كما بات السليم مسهدا**

وهو للأعشى في ديوانه ١٣٥، وتغتمض: تسكن. أرمدا: أصابهما الرمد. المسهد: القلق الذي لا يستطيع إلى النوم سبيلا، وهو له في : الخصائص ٣٢٥/٣، المحتسب ١٢١/٢، شرح ابن يعيش على المفصل ٤٨٥/٥، ١٠٢/١٠، شرح التسهيل ٢٦٨/٣، شرح التصريح ٧٢٧/١، الخزانة ١٦٣/٦، الدر اللوامع ١٦١/١، وبلا نسبة في: الحجة للقراء السبعة ٣٤٨/٢، شرح التسهيل ١٨٢/٢، شرح التصريح ١٥٥/٢، الهمع ١٨٨/١، المساعد ٤٩٦/١، شرح الأشموني ١١٤/٢.

(٥) شرح التسهيل ١٨٢/٢، وانظر التسهيل ٨٧، المساعد ٤٦٩/١.

وإذا سلم هذا فيكون ظاهر قول الزمخشري: «إنه منصوب على المصدر»^(٢) مردوداً بما رد به الجواب عن بيت أبي الطيب، إلا أن رد ابن مالك ليس بصحيح؛ لورود اسم الإشارة مشاراً به إلى المصدر غير متبوع به، قال الشاعر:^(٣)

يا عمرو إنك قد ملأت صحابتي ❁ و صحابتيك إخال ذاك قليل
قال السمين الحلبي : « قال النحويون (ذاك) إشارة إلى مصدر (خال) المؤكّد له، وقد أنشده هو على ذلك»^(٤).

وهذا لا يُجيزه سيبويه وجمهور البصريين، حيث قال سيبويه: « ولا يحسن أن نقول: (هذا)، ولا (رجل)، وأنت تريد يا هذا، ويا رجل»^(٥).

وقال ابن عصفور: « قد يحذف من النكرة المقبل عليها في ضرورة نحو قوله: ^(٦)

جاري ألا تستنكري عذيري

أو في شاذ من الكلام نحو قولهم: افتد مخنوق، وأطرق كرا، وثوبي حجر ^(٧)»^(٨).

وقد وافق ابن مالك مذهب الكوفيين مستشهداً بالبيتين السابقين وبقوله:^(٩)

(١) الكتاب ٤٠/١ .

(٢) يقصد في قول الزمخشري : " ذَلِكَ الْجَزَاءُ جَزَيْنَاهُمْ وَهُوَ تَحْرِيمُ الطَّيِّبَاتِ بِبَعْغِيهِمْ بِسَبَبِ ظَلَمِهِمْ " في قول الله تعالى: (ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَعْغِيهِمْ) سورة الأنعام الآية ١٤٦، انظر الكشاف ٧٥/٢.

(٣) البيت من الكامل وهو بلا نسبة في شرح جمل الزجاجي ١٧٣/١، شرح الكافية الشافية ٥٥٩/٢، الدر المصون ٢٠٩/٥، اللباب في علوم الكتاب ٤٩٥/٨، التهذيب ٣٤٨/١٣، اللسان ٤٥٣/١١.

(٤) الدر المصون ٢٠٨/٥، ٢٠٩ .

(٥) الكتاب ٢٣٠/٢ .

(٦) الرجز للعجاج في ديوانه ٣٣٢/١، أي : يا جارية، والعذير: ما يُعذر عليه الإنسان إذا فعله، أي : لا تعتبري ما أفعله أمراً منكراً فأنا فيه معذور ن وهو في : والكتاب ٢٣١/٢، ٢٤١، العين ٩٣/٢، والمقتضب ٢٦٠/٤، وشرح أبيات سيبويه ٤٦١/١، التعليقة ٣٨٣/١، شرح ابن يعيش على المفصل ٣٦٦/١، ٣٧٧/١، وشرح التصريح ١٨٥/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٥٥، مقاييس اللغة ٢٠٤/٣، أوضح المسالك ٣٦١/١، الصحاح ٧٤١/٧٠٢، تهذيب اللغة ١٨٥/٢، المحكم ٧٢/٢، ٢٦٩/٩، تاج العروس ٢٢٠/١٢، ٥٤٦/١٢، شرح التصريح ٢٥٥/٢، اللسان ٥٤٨/٤، والمقاصد النحوية ٢٧٧/٤، وبلا نسبة في: أمالي ابن الشجري ٣١٥/٢، مجمل اللغة ٦٥٥/١، شرح الرضي على الكافية ٣٤٢/١، شرح الكافية الشافية ١٢٥٢/٣، اللوحة ٦٤٢/٢، أوضح المسالك ٥٨/٤، وخرزانه الأدب ١٢٥/٢، وشرح الأشموني ٤٦٨/٢، وشرح عمدة الحافظ ٢٩٦، توضيح المقاصد ٢٢٨/٣.

(٧) من حديث طويل أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة ١٥٦/٤، ومسلم في صحيحه ٢٦٧/١، وأحمد في مسنده ٥٠٧/١٣.

(٨) المقرب ١٧٧/١.

ذَا ارْعَوْا فَلَئْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الْ - ﴿رَأْسٍ شَيْبًا إِلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيلٍ﴾^(١)

كما وافقهم المرادي مع قصره على السماع، إذ لم يرد إلا في الشعر. (٣)

الثالث: أن ﴿أَنْتُمْ﴾ مبتدأ، و﴿هَؤُلَاءِ﴾ خبره، ولكن بتأويل حذف مضاف تقديره: ثم أنتم مثل

هؤلاء، و﴿تَقْتُلُونَ﴾ حال، العامل فيها معنى التشبيه، إلا أنه يلزم منه الإشارة إلى غائبين،

لأن المراد بهم أسلافهم على هذا، وقد يقال: إنه نزل الغائب منزلة الحاضر. (٤)

فيكون على المعنى المشبه ﴿أَنْتُمْ﴾ أي: الحاضرون، والمشبه به ﴿هَؤُلَاءِ﴾ أي: أسلافهم،

فيكون - كما ذكر النحاة - مثل قولهم: أبو يوسف أبو حنيفة. (٥)

الرابع: أن ﴿أَنْتُمْ﴾ مبتدأ وخبره ﴿هَؤُلَاءِ﴾ وهو اسم موصول بمعنى (الذي)، و﴿تَقْتُلُونَ﴾

صلته، أي: أنتم الذين تقتلون. وبه أيضًا قال الكوفيون، (٦) وأنشدوا: (٧)

عَدَسٌ مَا لَعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ ﴿﴾ أَمْنَتِ وَهَذَا تَحْمَلِينَ طَلِيقٌ

أي: والذي تحملين، ومثله: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ (٨) أي: وما التي؟

إليه ذهب الفراء، والزجاج، وغيرهما من النحويين.

(١) البيت من الخفيف، أراد: يا ذا، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل ٣٨٧/٢، شرح الكافية الشافية ١٢٩٢/٣، شرح ابن

عقيل ٥١٣، شرح الأشموني ١٩/٣، حاشية الصبان ٢٠٢/٣، والمقاصد النحوية ٢٣٠/٤.

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ١٢٩٢/٣، إعراب القرآن للدعاس ٣٧/١.

(٣) انظر توضيح المقاصد ٢٧٣/٣.

(٤) الدر المصون ٤٧٦/١.

(٥) انظر التبيان ٨٦/١، اللباب ٢٧٦/١، الدر المصون ٤٧٨/١، الجدول ١٨٣/١.

(٦) ونسبه الخصري في حاشيته على شرح ابن عقيل إلى البصريين ١٧٧/٢.

(٧) البيت من الطويل وهو ليزيد بن مفرغ في ديوانه ١٧٠، وأدب الكاتب ص ٤١٧، والإنصاف ٧١٧/٢، وتخليص

الشواهد ١٥٠، وتذكرة النحاة ٢٠، وجمهرة اللغة ٦٤٥، وخرزانه الأدب ٤١/٦، ٤٢، ٤٨، والدرر ٢٦٩/١، وشرح

التصريح ١٣٩/١، ٣٨١، وشرح شواهد المغني ٨٥٩/٢، والشعر والشعراء ٣٧١/١، ولسان العرب ٤٧/٦ (حدس)،

١٣٣ (عدس)، والمقاصد النحوية ٤٤٢/١، ٢١٦/٣، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٦٢، ٤٤٧، وأوضح

المسالك ١٦٢/١، وخرزانه الأدب ٣٣٣/٤، ٣٨٨/٦، وشرح الأشموني ٧٤/١، وشرح قطر الندى ١٠٦، ولسان

العرب ٤٦٠/١٥، والمحتسب ٩٤/٢، ومغني اللبيب ٤٦٢/٢، وهمع الهوامع ٨٤/١.

اللغة: عدس: اسم صوت لجزر البغل. عباد: هو عباد بن زياد والي سجستان لمعاوية.

المعنى: يقول مخاطبًا بغلته: إنَّ عبادًا لم يعد له سلطة عليك، وأنت تحملين رجلاً طليقًا بعد أن أفرج عنه.

(٨) سورة طه الآية ١٧.

أما الفراء فلم يذكره في هذه الآية، وإنما ذكره في قول الله تعالى " ﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينِكَ﴾، فقال فيه: « وقوله: ﴿يَمِينِكَ﴾ في مذهب صلة لـ ﴿تِلْكَ﴾؛ لأن ﴿تِلْكَ﴾، (هذه) توصلان كما توصل (الذي)، قال الشاعر:

عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ ﴿﴾ أَمِنْتُ وَهَذَا تَحْمَلِينَ طَلِيقُ^(١)»

بينما صرح به الزجاج في الآية الكريمة، حيث قال: « ﴿هَؤُلَاءِ﴾ في معنى (الذين)، و﴿تَقْتُلُونَ﴾ صلة لـ ﴿هَؤُلَاءِ﴾، كقولك: ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم، ومثله قوله: ﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينِكَ يَمُوسَى﴾^(٢)».

وأجازه الزمخشري،^(٣) ولم يذكر ابن عطية غيره،^(٤).

كما أجازه النحاس،^(٥)، والعكبري.^(٦)

ولا يكون (ذا) ولا شيء من أسماء الإشارة موصولاً عند البصريين، إلا إذا كان معها (ما)، الاستفهامية، ذكره سيبويه في باب إجرائهم (ذا) وحده بمنزلة (الذي)، فقال:

« وليس يكون كـ (الذي) إلا مع (ما) و(مَنْ) في الاستفهام، فيكون (ذا) بمنزلة (الذي) ويكون (ما) حرف الاستفهام، وإجرائهم إياه مع (ما) بمنزلة اسم واحد، أما إجراؤهم (ذا) بمنزلة (الذي) فهو قولك: ماذا رأيت؟ فيقول: متاعٌ حسنٌ.

وقال الشاعر، لبيد بن ربيعة:^(٧)

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ ﴿﴾ أَنْحَبُّ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ^(٨)»

(١) معاني القرآن للفراء ١٧٧/٢

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٦٧/١، وانظر ٣٥٣/٣، ٤١٦/٤.

(٣) انظر الكشاف ٢٩٢/١.

(٤) انظر المحرر الوجيز ٤٠/٤.

(٥) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢٤٣/١.

(٦) انظر التبيان ٨٨٧/٢، ٩٠٠، والجامع لأحكام القرآن ١٨٦/١١، ٢٠/١٢، الدر المصون ٢٣/٨.

(٧) البيت من الطويل، ديوانه ١٣١، وهو له في الكتاب ٤١٧/٢، الأصول ٢٦٤/٢، أمالي ابن السجري ٤٤٤/٢ المفصل ١٩١،

شرح الكافية الشافية ٢٨٣/١، وبلا نسبة في مجاز القرآن ١٤٨/٢، معاني القرآن للفراء ١٣٩/١، ٤٢٩/٢، شرح المفصل

٣٨٧/٢، شرح ابن عصفور على الجمل ١٣٧/٣، شرح التسهيل ١٩٧/١، شرح الرضي على الكافية ٦٥/٣، أمالي القالي

١٩١، الدر المصون ٢٢٩/١، الخزانة ٢٢٢/٢، ١٣٨/٦، ١٣٩، ١٤٠، شرح الأشموني ١٤٥/١.

(٨) الكتاب ٤١٦/٢، ٤١٧.

وحجة البصريين أن اسم الإشارة اسم تام بنفسه يحسن الوقف عليه، فلم يكن موصولا كسائر الأسماء الظاهرة، ولذلك يمكن أن يجمع بينه وبين (الذي) نحو: إن هذا الذي عندنا كريم.

ولذا صوب ابن يعيش رأي البصريين رأداً على الكوفيين بقوله: « والصواب ما ذهب إليه أصحابنا. وما تعلقوا به لا حجة فيه، فأما قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَمْوَسَى﴾ فالجار والمجرور في موضع الحال، و﴿مَا﴾ استفهام في موضع رفع بالابتداء، و﴿تِلْكَ﴾ الخبر، كما يكون الجار والمجرور صفة إذا وقع بعد نكرة، نحو: (هذه عصا بيمينك)، وصفة النكرة تكون حالاً للمعرفة، وكذلك (تحميلين) من قوله: (وهذا تحميلين طليق)^(١)، ف (هذا) مبتدأ، و (طليق) الخبر، و (تحميلين) في موضع الحال، والتقدير: هذا محمولاً طليق»^(٢).

وأجازه السيوطي بقوله: « وإن شئت: ﴿هَؤُلَاءِ﴾ بمعنى (الذين)، أي: أنتم الذين تقتلون أنفسكم، كما قال عز من قائل: ﴿أُولَاءِ عَلَىٰ أَنرَى﴾^(٣)»^(٤).

ورد ابن يعيش رأي الكوفيين بقوله: « ولو كان تقدير (هؤلاء الذين) كما ذهبوا إليه، لكان ﴿تَقْتُلُونَ﴾ بلفظ الغيبة؛ لأن (الذي) اسم ظاهر موضوع للغيبة، هذا هو الأكثر»^(٥). وما جاء على غير ذلك فهو بالحمل على المعنى دون اللفظ، كما ذكر ابن يعيش وغيره من النحاة.

قال المبرد: « ولو قلت: أنا الذي قمت، وأنت الذي ذهبت لكان جائزاً، ولم يكن الوجه، وإنما وجه الكلام: أنا الذي قام، وأنت الذي ذهب؛ ليكون الضمير في الفعل راجعاً إلى (الذي)، وإنما جاز بالتاء إذا كان قبله (أنا) و(أنت)؛ لأنك تحمله على المعنى، ولو قلت: الذي قمت

(١) يشير إلى قول الشاعر: عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمِنْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ. سبق تخريجه ص ٣٠.

(٢) شرح ابن يعيش على المفصل ٤٣٠/٢، وانظر الإنصاف ٥٨٩/٢، شرح الرضي على الكافية ٢٣/٣، أوضح المسالك ١٦٧/١، توضيح المقاصد ١٠٥٦/٢.

(٣) سورة طه الآية ٨٤.

(٤) إعراب القرآن للسيوطي ١٦٣/٢.

(٥) شرح ابن يعيش على المفصل ٤٣١/٢.

أنا لم يجز، وهذا قبيح، وإنما امتنع أن تحمل على المعنى لأنه ليس في جملة الذي ما يرجع إليه، فما جاء من هذا المعنى قول مهلهل: (١)

وَأَنَا الَّذِي قَتَلْتُ بَكْرًا بِالْقَنَا ❖ وَتَرَكْتُ تَغْلِبَ غَيْرَ ذَاتِ سَنَام

وقال أبو النجم: (٢)

يَا أَيُّهَا الذَّكَرُ الَّذِي قَدْ سُوتَنِي ❖ وَفَضَحْتَنِي وَطَرَدْتَ أُمَّ عِيَالِيَا» (٣)

كما رد الأنباري رأي الكوفيين بقوله: «هذا لا يستقيم على أصلكم، فإن ﴿تَقْلُوتَ﴾ عندكم في موضع نصب؛ لأنه خبر التقريب، وخبر التقريب عندكم منصوب، كقولهم: (هذا زيد القائم) بالنصب، و(هذا زيد قائماً)، ولو كان صلة لما كان له موضع من الإعراب، وعندنا أنه يحتمل أن يكون في موضع نصب على الحال» (٤).

و مذهب الكوفيين في التقريب هو إعمال اسم الإشارة عمل (كان)، واحتياجها إلى اسم مرفوع وخبر منصوب.

فقد ذكر الفراء في نحو: (هذا الأسد مخوفاً) أموراً منها: «أن يكون ما بعد (هذا) واحداً لا نظير له فالفعل حينئذ أيضاً منصوب. وإنما نصبت الفعل لأن (هذا) ليست بصفة للأسد وإنما دخلت تقريباً، وكان الخبر بطرح (هذا) أجود، ألا ترى إنك لو قلت: ما لا يضر من السباع فالأسد ضار، كان أبين، وأما معنى التقريب: فهذا أول ما أخبركم عنه، فلم يجدوا بداً من أن يرفعوا هذا (بالأسد)، وخبره منتظر، فلما شغل الأسد بمرافعة (هذا) نصب فعله الذي كان يرافعه لخلوته» (٥).

(١) البيت من الكامل، وليس في ديوان المهلهل، القنا: "م" قناة وهو الرمح الأجوف. القاموس المحيط "٣٨٠/٤" وسانم: كتل من الشحم محدبة على ظهر البعير والناقة، والسانم من كل شيء أعلاه "ج" أسنمة. القاموس المحيط "١٣٣/٤". وله في المقتضب "١٣٢/٤"، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٥٨/١، ٣٨/٣، إعراب القرآن للنحاس ٢٢٨/٢، الحلل في شرح أبيات الجمل ٢٠/١، الخزانة ٧٣/٦ وشرح المفصل "٢٥/٤".

(٢) الرجز في ديوان أبي النجم ٢٣٦، أمالي الشجري ٤١١/٢، الوساطة بين المتنبى وخصومه ٤٤٧/١، وبلا نسبة في أمالي الشجري ١٣/٢.

(٣) المقتضب ١٣١/٤، ١٣٢، وانظر الأصول في النحو ٣٠٩/٢، شرح ابن يعيش على المفصل ٣٤١/٢، إعراب القرآن للنحاس ٢٤٣/٢.

(٤) الإنصاف ٥٩١/٢.

(٥) معاني القرآن للفراء ١٢/١، ١٣، وانظر ٢٣١/١، ٢٣٢.

كما نقله عنهم السيوطي حيث قال: « وذهب الكوفيون إلى أن (هذا) و(هذه) إذا أُريدَ بهما التقريب كانا من أخوات (كان) في احتياجهما إلى اسم مرفوع، وخبر منصوب، نحو: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادمًا، وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعةً، وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثاني له في الوجود نحو: هذا ابن صياد أشقى الناس، فيعربون (هذا) تقريبًا، والمرفوع اسم التقريب، والمنصوب خبر التقريب؛ لأن المعنى إنما هو عن الإخبار عن الخليفة بالقدوم، وعن الشمس بالطلوع، وأُتي باسم الإشارة تقريبًا للقدوم والطلوع، ألا ترى أنك لم تشر إليهما وهما حاضران؟ وأيضًا فالخليفة والشمس معلومان، فلا يحتاجان إلى تبيينهما بالإشارة إليهما، وتبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة يخبر عنه بالمنصوب؛ لأنك لو أسقطت الإشارة لم يختل المعنى كما لو أسقطت (كان) من (كان زيد قائمًا)»^(١).

الرابع: أن ﴿أَنْتُمْ﴾ خبرٌ مقدمٌ، و﴿هَؤُلَاءِ﴾ مبتدأٌ مؤخرٌ، وهو رأي ابن الباذش كما نقل عنه ابن عطية وغيره من النحاة، ففي المحرر: « وقال الأستاذ الأجل أبو الحسن بن أحمد شيخنا رضي الله عنه: ﴿هَؤُلَاءِ﴾ رفع بالابتداء و﴿أَنْتُمْ﴾ خبر مقدم، و﴿تَقُولُونَ﴾ حال بها تم المعنى، وهي كانت المقصود فهي غير مستغنى عنها، وإنما جاءت بعد أن تم الكلام في المسند والمسند إليه، كما تقول: هذا زيد منطلقًا، وأنت قد قصدت الإخبار بانطلاقه، لا الإخبار بأن هذا هو زيد»^(٢).

وتعجب أبو حيان من رأيه فقال: « ولا أدري ما العلة في العدول عن جعل ﴿أَنْتُمْ﴾ المبتدأ، و﴿هَؤُلَاءِ﴾ الخبر، إلى عكس هذا»^(٣).

وأفسده السمين الحلبي « لأن المبتدأ والخبر متى استويا تعريفًا وتنكيرًا لم يجز تقدم الخبر، وإن ورد منهما يوهم فمتأول»^(٤).

وبالنظر في هذا الرأي نجد أن النحاة قد أوجبوا البقاء على الأصل من تقديم المبتدأ وتأخير الخبر إذا كانا معرفتين أو نكرتين دفعا للبس.

(١) الهمع ٧١/٢. وانظر قول الكوفيين بالتقريب في معاني القرآن للفراء ١٢/١، ٢٣١، ٢٣٢، أسرار العربية ٩٢.

(٢) المحرر الوجيز ١٧٤/١.

(٣) البحر المحيط ٤٥٨/١.

(٤) الدر المصون ٤٥١/١.

قال ابن يعيش: « وإذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ، لم يجز تقديم الخبر؛ لأنه مما يُشكَل ويَلتَبَس، إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبراً ومخبراً عنه، فأَيُّهُمَا قَدِمَتْ كان المبتدأ»^(١). وقال ابن مالك: « فلو كان المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين وجب تقديم المبتدأ؛ لأنه لا يتميز من الخبر إلا بذلك»^(٢).

كما قال أبو حيان: « الأصل تأخير الخبر، ويجب هذا الأصل إن كانا معرفتين، نحو: زيد أخوك، أو كانا نكرتين، نحو: أفضل منك أفضل مني»^(٣).

الخامس: أن ﴿ هَؤُلَاءِ ﴾ منصوب على الاختصاص، بإضمار (أعني) و﴿ أَنْتُمْ ﴾ مبتدأ، و﴿ تَقُولُونَ ﴾ خبره، اعترض بينهما بجملة الاختصاص.

وإليه ذهب ابن كيسان، حكاه عنه مكي فقال: « وقال ابن كيسان ﴿ أَنْتُمْ ﴾ مبتدأ و﴿ تَقُولُونَ ﴾ الخبر ودخلت ﴿ هَؤُلَاءِ ﴾ ليخص بها المخاطبين؛ إذ نبهوا على الحال التي هم عليها مقيمون»^(٤).

وفي البحر المحيط: « وذهب ابن كيسان وغيره إلى أن ﴿ أَنْتُمْ ﴾ مبتدأ، و﴿ تَقُولُونَ ﴾ الخبر، و﴿ هَؤُلَاءِ ﴾ تخصيص للمخاطبين، لما نبهوا على الحال التي هم عليها مقيمون، فيكون إذ ذاك منصوباً ب(أعني)»^(٥). ووافق ابن يعيش،^(٦) ومكي^(٧).

وهذا كما ذكر جمهور النحاة لا يجوز؛ لأن النحاة قد نصوا على أن الاختصاص لا يكون بالنكرات ولا أسماء الإشارة، والوارد عن العرب أن المنصوب على الاختصاص: إما (أي) نحو: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة^(٨)، أو معرف ب(أل) نحو: نحن العرب أقرى الناس

(١) شرح ابن يعيش على المفصل ٢٤٧/١.

(٢) شرح التسهيل ٢٩٦/١.

(٣) ارتشاف الضرب ١١٠٥/٣.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١٠٢/١.

(٥) البحر المحيط ٤٥٨/١ وانظر مشكل إعراب القرآن لابن آجروم ١٣/١.

(٦) انظر شرح ابن يعيش على المفصل ٣٦٣.

(٧) انظر مشكل إعراب القرآن لمكي ١٠٢/١، وانظر ١٧٢/١، ٢٠٨/٢.

(٨) حكاه سيبويه في ٢٣٢/٢، ٢٣٦، ١٧٠/٣، وانظر أمالي الشجري ٤١٨/١، ٤٣٤/٣، الكشاف ٨٧/١، البرهان ٣٣٧/٢، الدر المصون ٤٧٧/١، ٥٦٦/٢، اللباب في علوم الكتاب ٢٤٨/٢، المخصص ٣١٤/١، البحر المحيط

للضيف، أو بالإضافة نحو^(١): (نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ)، وقد يجيء عَلَمًا كقوله: (٢)

بنا تميماً يُكشَفُ الضبابُ

وأكثرُ مجيئه بعد ضمير متكلم، وقد يجيء بعد ضمير مخاطب، كقولهم: بك الله نرجو الفضل. (٣)

السادس: أن يكون ﴿أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾ على ما تقدم من كونها مبتدأ وخبرًا، والجملة من

﴿تَقُولُونَ﴾ مستأنفة مبينة للجملة قبلها، ذهب إليه الزمخشري في قول الله ﴿هَؤُلَاءِ هَؤُلَاءِ﴾

﴿هَؤُلَاءِ حَجَبْتُمْ﴾^(٤)، فقال: «﴿هَؤُلَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ (ها) للتبنيه، و﴿أَنْتُمْ﴾ مبتدأ و﴿هَؤُلَاءِ﴾

خبره، و﴿حَجَبْتُمْ﴾ جملة مستأنفة مبينة للجملة الأولى، يعنى: أنتم هؤلاء الأشخاص

الحمقى وبيان حماقتكم وقلة عقولكم أنكم جادلتم فيما لكم به علم مما نطق به التوراة

والإنجيل فلم تحتاجون فيما ليس لكم به علم ولا نكر له في كتابكم من دين إبراهيم»^(٥).

السابع: أن ﴿أَنْتُمْ﴾ مبتدأ، و﴿هَؤُلَاءِ﴾ في موضع رفع على التوكيد له، لما في ذلك من

البيان والتخصيص، كأنه قيل: أنتم القوم تفعلون كيت وكيت.

٤٥٨/١، ٣٠٦/٢.

(١) أخرجه البخاري: كتاب: فضائل الصحابة، باب: مناقب قرابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ومنقبه فاطمة

عليها السلام ١٣٦٠/٣، ومسلم: كتاب: الجهاد والسير باب قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: "لا نورث ما تركناه

صدقة" (١٣٧٩/٣)، والترمذي في "جامعه" كتاب: السير، باب: ما جاء في تركه رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

١٣٥/٤، وقال: حديث صحيح، وأخرجه النسائي: كتاب: قسم الفيء ٩٥/٧، والإمام أحمد في مسنده ٤/١.

(٢) الرجز لرؤية في ديوانه ١٦٩، والضباب: جمع ضبابة وهو ندى كالغبار يغطي الأرض بالغدوات وأضرب يومنا

بالهمزة: إذا صار ذا ضباب. فضرب الضباب مثلا لغمة الأمر وشدته أي: بنا تكشف الشدائد في الحروب وغيرها.

وهو له في جمل الخليل ٩٤، الكتاب ٢٣٤/٢، توضيح المقاصد ١١٥٠/٣، الهمع ٣١/٢، وبلا نسبة في: شرح ابن

يعيش على المفصل ٣٧١/١، ٣٧٢، شرح الرضي على الكافية ٤٣٢/١، شرح التسهيل ٤٣٤/٣، الدر

المصون ٤٧٨/١، ٤٧٨/٦، اللباب في علوم الكتاب ١٠/٢، ٥٢٩/٢، البحر المحيط ٢٤٥/٥، تفسير اللباب

٢٧٧/١، شرح الأشموني ٨٣/٣، حاشية الصبان ٢٧٧/٣، وخزانة الأدب ٤١٣/٢، والدرر ١٥/٣، والمقاصد النحوية

٣٠٢/٤.

(٣) انظر المقتضب ٢٩٨/٣، ٢٩٩، أمالي ابن الشجري ٤١٨/١، الكشف ٨٧/١، مشكل إعراب القرآن ١٠٩/١،

البحر المحيط ٢١٨/١، ارتشاف الضرب ٢٢٤٧/٥، المساعد ٥٦٥/٢، التصريح ١٩٠/٢، الهمع ٢٨/٢.

(٤) سورة آل عمران الآية ٦٦.

(٥) الكشف ٣٧١/١، وانظر الدر المصون ٤٧٨/١.

وهو ما ذكره الهمذاني في أول كلامه، وهو ما أجازهُ الأنباري^(١) والسيوطي^(٢).

كما ورد في كتب التفسير بغير نسبة^(٣).

فقد رد الأنباري قول الكوفيين بمعنى (الذين) بوجوه أحدها: «أن يكون ﴿هَؤُلَاءِ﴾ تأكيدًا

لـ ﴿أَنْتُمْ﴾، والخبر ﴿تَقُولُونَ﴾»^(٤).

وفي الارتشاف: «وأجاز بعض النحاة تأكيد المضمرة المنفصلة بالمبهم، وجعل من ذلك قوله

تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾»^(٥).

(١) انظر الإنصاف ٥٩١/٢.

(٢) انظر الهمع ١٧٥/٣.

(٣) انظر البحر المحيط ٥٢/٤، الدر المصون ٤٧٨/١، روح البيان ٣٤٥/١، غرائب التفسير وعجائب التأويل

١٥٥/١، إيجاز البيان ١١٠/١، تفسير اللباب ٢٧٦/١، الهمع ١٧٥/٣، مفاتيح الغيب ٥٩١/٣.

(٤) الإنصاف ٥٩١/٢.

(٥) ارتشاف الضرب ١٩٥٩/٤.

المبحث الرابع

رأي سيبويه في توجيه الإعراب في

الآيتين: ﴿وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾

و﴿وَهَذَا بَعْلَى شَيْخًا﴾

رأي سيبويه في توجيه الإعراب في الآيتين :

﴿وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾^(١)

﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾^(٢)

قال الهمداني : « وقوله: ﴿وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾... ﴿مُسْتَقِيمًا﴾ منصوب على الحال من ﴿صِرَاطُ رَبِّكَ﴾، والعامل فيها ما في حرف التنبيه، أو في اسم الإشارة من معنى الفعل، كأنه قيل : وهذا صراط ربك أنه عليه، أو أشير إليه مستقيمًا، وإنما قدر هذا ليكون العامل في الحال وفي صاحبها واحدًا»^(٣) .

وقال الهمداني : « وقوله: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ انتصاب قوله ﴿شَيْخًا﴾ على الحال من المشار إليه وهو ﴿بَعْلِي﴾ والعامل فيها ما في ﴿هَذَا﴾ من معنى الفعل، وهو التنبيه أو الإشارة ... وقرئ ﴿شَيْخٌ﴾^(٤) بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا بعلي هو شيخ، والوقف على هذا على ﴿بَعْلِي﴾؛ لأن الجملة كأنه قيل : هذا شيخ، كما أن التقدير فيما قبله قد تمت، أو ﴿بَعْلِي﴾ بدل من المبتدأ الذي هو ﴿هَذَا﴾، و﴿شَيْخٌ﴾ هو الخبر، أو ﴿شَيْخٌ﴾ بدل من ﴿بَعْلِي﴾، كأنه قيل : هذا شيخ، كما أن التقدير فيما قبله: بعلي شيخ، أو يكونان معاً خبرين عن ﴿هَذَا﴾ كما تقول: هذا حلو حامض، أي : قد جمع الحلاوة والحموضة، وكذا هذا قد جمع البعولة والشيخوخة، فهذه أربعة أوجه ذكرهن صاحب الكتاب في الكتاب، ولا يجوز أن يكون ﴿بَعْلِي﴾ عطف بيان لـ ﴿هَذَا﴾ و﴿شَيْخٌ﴾ الخبر كما زعم بعضهم؛ لأن ﴿بَعْلِي﴾ لا يجوز أن يكون وصفًا ﴿هَذَا﴾؛ لأن أسماء الإشارة لا توصف

(١) سورة الأنعام الآية ١٢٦ .

(٢) سورة هود الآية ٧٢ .

(٣) الفريد ٢/٢٢٧ .

(٤) القراءة لابن مسعود والأعمش وأبي والمطوعي، انظر معاني القرآن للأخفش ٢/٣٥٦، معاني القرآن للفراء ٢/٢٣، المحتسب ١/٣٤٢، إعراب القرآن للنحاس ٢/١٠٢. الكشاف ٢/٢٨١، البحر المحيط ٥/٢٤٤، الجامع لأحكام القرآن ٩/٧٠، إتحاف فضلاء البشر ١٢٩ .

بالمضاف، وذلك أن النحاة لم يجيزوا: (مررت بهذا ذي المال، على الوصف، كما أجازوا مررت بهذا الرجل) ^(١)؛ لأجل أن المبهم إذا احتاج إلى الصفة كان اتصالها به أشد من اتصالها بزيد ونحوه... وإذا لم يجز أن يكون وصفًا لـ ﴿هَذَا﴾ للعلة المذكورة لم يجز أن يكون عطف بيان له؛ لأن صورة عطف البيان صورة الصفة، فاعرفه، فإنه كلام المحققين من أصحابنا» ^(٢).

أما تفصيل القول في المسألة فهو على النحو الآتي :

الوجه الأول: النصب على الحال.

ذكره سيبويه في باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة، فقال: « والأسماء المبهمة: هذا، وهذان، وهذه، وهاتان، وهؤلاء، وذلك، وذانك، وتلك وتانك، وتيك، وأولئك، وهو وهي، وهما، وهم وهن، وما أشبه هذه الأسماء، وما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على الأسماء غير المبهمة.

فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبد الله منطلقًا، وهؤلاء قومك منطلقين، وذاك عبد الله ذاهبًا، وهذا عبد الله معروفًا، ف(هذا) اسمٌ مبتدأ يبني عليه ما بعده وهو عبد الله، ولم يكن ليكون هذا كلامًا حتى يُبنى عليه أو يبني على ما قبله، فالمبتدأ مُسند والمبني عليه مسند إليه، فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده، والمعنى أنك تريد أن تتبّه له منطلقًا، لا تريد أن تعرفه عبد الله؛ لأنك ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: انظر إليه منطلقًا، ف(منطلق) حالٌّ قد صار فيها (عبد الله) وحالٌ بين منطلق وهذا، كما حال بين

(١) وردت في النسخة المحققة لـ د. فهمي حسن النمر ود. فؤاد علي مخيمر (وذلك أن النحاة لم يجيزوا مررت بهذا الرجل) وبالرجوع إلى النسخة المحققة لـ محمد الفتيح ورد النص كالاتي: « لا يجوز أن يكون وصفًا لـ ﴿هَذَا﴾؛ لأن أسماء الإشارة لا توصف بالمضاف، وذلك أن النحاة لم يجيزوا: مررت بهذا ذي المال، على الوصف، كما أجازوا مررت بهذا الرجل.»

(٢) الفريد ٢/٦٥٠، ، ٦٥١ .

راكب والفعل حين قلت: جاء عبد الله راكبًا، صار (جاء) لـ (عبد الله)، و صار (الراكب) حالًا، فكذلك (هذا)، و (ذاك) بمنزلة «(هذا)»^(١).

والعامل في الحال حينئذ هو معنى الإشارة كما ذكر النحاة، وليس المقصود أن العامل هنا أمر معنوي، فالعامل في الحال عند البصريين في قولك: هذا زيد منطلقًا ما في اسم الإشارة من معنى الفعل سواء أُعْمِلَ الفعل (أُنْبَه) الذي أفادته (ها) التنبيه أو أعمل الفعل (أَشِيرُ) الذي أفاده اسم الإشارة.

قال الأعمى شارحًا عبارة سيبويه السابقة: «واعلم أن العامل في الحال في قولك: (هذا زيد منطلقًا) الإشارة، أو التنبيه فالتقدير: انظر إليه منطلقًا، وإن أعملت الإشارة فالتقدير: أشير إليه منطلقًا، والمقصد أنك أردت أن تنبّه المخاطب لـ (زيد) في حال انطلاقه، فلا بدّ من ذكر (منطلقًا)؛ لأن الفائدة تتعقد به، ولم ترد أن تعرفه إياه، وأنت تقدّر أنه يجمله كما تقول: هذا زيد إذا أردت هذا المعنى، والأصل في هذه المسألة: زيد منطلق، ثم اتفق قُرب زيد منك فأردت أن تنبه المخاطب عليه وتقريبه له فأدخلت (هذا)، وهو اسم، فلا بد له من موضع إعراب لإصلاح اللفظ، فرفع بالابتداء؛ لأنه أول الكلام، وجعل (زيد) خبره فاكتفى به، ونصب (منطلقًا) على الحال ولا يستغنى عنها؛ لأنها خبر في المعنى كما لا يستغنى عن (رجل) في قولك: يا أيها الرجل، وإن كان صفة؛ لأنه المقصود بالنداء في الأصل»^(٢).

فهذا هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، كما ذكره المبرد بقوله: «وتقول هذا زيد راكبًا، وذاك عبد الله قائمًا، فإن قال قائل: ما الذي ينصب الحال وأنت لم تذكر فعلًا؟ قيل له (هذا) إنما هو تنبيه، كأنك قلت: أنبّه له راكبًا، وإذا قلت: ذاك عبد الله قائمًا (ذاك) للإشارة كأنك قلت: أشير لك إليه راكبًا، فلا يجوز أن يعمل في الحال إلا فعل أو شيء في معنى الفعل؛ لأنها مفعول فيها»^(٣).

وقال في موضع آخر: «وتقول هذا عبد الله قائمًا، فتنصب (قائمًا)؛ لأن قولك: (ها) للتنبيه، فالمعنى: انتبه له قائمًا»^(٤).

(١) الكتاب ٧٧/٢، ٧٨.

(٢) النكت في شرح كتاب سيبويه ٤٨١/١.

(٣) المقتضب ١٦٨/٤.

(٤) المقتضب ٣٠٧/٤، وانظر الأصول في النحو ٢١٨/٢، شرح ابن يعيش على المفص ٩/٢، والكشاف ٣٨٨/٢.

وبذلك فليس العامل معنويًا، وهذا يرد قول من جعل العامل معنويًا كابن الشجري بقوله: «قد ذكرنا من المعاني التي تعمل في الحال الظروف، وتعمل فيها أيضًا أسماء الإشارة وحرف التنبيه، تقول: ذا زيد مقبلًا، وها زيد مقبلًا، وهذا زيد مقبلًا، وفي التنزيل: ﴿وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾^(١)، وفيه ﴿وَهَذَا بَعْلَى شَيْخًا﴾^(٢)»^(٣).

ولذا قال السهيلي: «إذا قلت: هذا زيد قائمًا، نبهت الإشارة المخاطب على النظر، فكأنك قلت: انظر إلى زيد قائمًا؛ لأن الاسم الذي هو (ذا) ليس هو العامل، ولكنه مشعر ومنبه على المعنى العامل في الحال، وذلك المعنى هو (انظر)»^(٤).

وفي التبيان: «والعامل في الحال معنى الإشارة والتنبيه، أو أحدهما»^(٥).

ولكن يظهر لنا من تقدير ناصب الحال فيما سبق أن ناصبها ليس الناصب لصاحبها، فما المقصود بقول الهمذاني: «كأنه قيل: وهذا صراط ربك أنبه عليه، أو أشير إليه مستقيمًا، وإنما قدر هذا ليكون العامل في الحال وفي صاحبها واحدًا»^(٦)؟
إن العامل في الحال عند النحاة هو العامل في صاحبها إلا في الحال التي تأتي من المبتدأ أو ما أصله المبتدأ؛ فإن العامل في المبتدأ هو الابتداء، أو الناسخ، والعامل في الحال هو المبتدأ.

ولذا قال ابن مالك: «والأكثر أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها؛ لأنها وإياه كالصفة والموصوف، ولكنهما أيضًا كالمميز والمميز، وكالخبر والمُخبر عنه، ومعلوم أن ما يعمل في المميز والمُمَيَّر قد يكون واحدًا وغير واحد، وكذا ما يعمل في الخبر والمخبر عنه، فكذا الحال وصاحبها قد يعمل فيهما عامل واحد، وقد يعمل فيهما عاملان، ومثال اتحاد العامل في الأبواب الثلاثة: طاب زيد نفسًا، وإنَّ زيدًا قائم، وجاء زيدٌ راكبًا، ومثال عدم

(١) سورة الأنعام الآية ١٢٦ .

(٢) سورة هود الآية ٧٢ .

(٣) أمالي ابن الشجري ٩/٣ .

(٤) نتائج الفكر ٣٠٦ . وانظر أمالي السهيلي ١٠٤، ١٠٥، بدائع الفوائد ٣١٩/١، ٣٢٠ .

(٥) التبيان ٧٠٧/٢، وانظر الدر المصون ٣٥٧/٦ .

(٦) الفريد ٢٢٧/٢ .

الاتحاد في الثلاثة: لي عشرون درهماً، وزيدٌ منطلق، على مذهب سيبويه ومن وافقه، ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾^(١) فـ ﴿أُمَّةً﴾ حال والعامل فيها اسم الإشارة، و﴿أُمَّتُكُمْ﴾ صاحب الحال والعامل فيها ﴿إِنَّ﴾.... ومن ورود الحال وعاملها غير عامل صاحبها قولهم: ها قائماً ذا زيد، فنصب الحال حرف التنبيه، وليس له عمل في صاحبها^(٢).

فكما سبق في نص سيبويه: « والمعنى أنك تريد أن تنبيهه له منطلقاً، لا تريد أن تعرفه عبد الله؛ لأنك ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: انظر إليه منطلقاً»^(٣). وكذا كلام المبرد أن ناصبها في نحو: هذا زيد قائماً، أي في مسألتنا، فعل مقدر من معنى اسم الإشارة، أو من معنى التنبيه، وهو ما ذهب إليه جمهور البصريين.

وقال ابن جني: « قد يكون العامل في الحال غير العامل في ذي الحال، نحو قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾^(٤) فالحال ههنا من ﴿الْحَقُّ﴾ والعامل فيه ﴿هُوَ﴾ وحده أو ﴿هُوَ﴾ والابتداء الرفع له، وكلاً دَيْنِكَ لا ينصب الحال، وإنما جاز أن يعمل في الحال غير العامل في صاحبها، من حيث كانت ضرباً من الخبر، والخبر العامل فيه غير العامل في المخبر عنه»^(٥).

إلا أن السهيلي قد أنكر أن يكون الناصب معنى اسم الإشارة بقوله: « تقول: هذا زيدٌ قائماً، أي: انظر إليه قائماً، هكذا قدره سيبويه، وبعضهم يقول: ما في معنى الإشارة هو العامل، وهذا باطل؛ لأن (ذا) ليس باسم مشتق»^(٦).
و لكن كما سبق فالعامل ليس اسم الإشارة وإنما فعل مشتق من معناه^(٧).

(١) سورة الأنبياء آية ٩٢ .

(٢) شرح التسهيل ٣٥٤/٢، ٣٥٥ ، وانظر التسهيل ١١٠، شفاء العليل ٥٣٢/٢، ارتشاف الضرب ١٥٨٦/٣، المساعد ٢٩/٢، شرح ابن عقيل ٦٤٨/١، ٦٤٩، شرح الأشموني ١٨٠/٢، ١٨١ .

(٣) الكتاب ٧٧/٢، ٧٨ .

(٤) سورة البقرة ٩١ .

(٥) الخصائص ٢٢/٢، شرح ابن يعيش على المفصل ٩/٢، ارتشاف الضرب ١٥٨٦/٣ .

(٦) أمالي السهيلي ١٠٤، ١٠٥، وانظر نتائج الفكر ٣١١ .

(٧) انظر شرح ابن يعيش على المفصل ٩/٢ . وفي النصب على الحالية يقول الزجاج: « والحال ههنا نصبها من لطف النحو وغامضه. ذلك أنك إذا قلت هذا زيد قائماً، فإن كنت تقصد أن تخبر من يعرف زيدا أنه زيد لم

إلا أن الهمداني قد أغفل ذكر أمر وهو رأي الكوفيين في وجه نصب : قائمًا في نحو :
هذا زيد قائمًا، وعليها توجيههم لقراءة النصب في الآية ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾، فهو منصوب
عندهم على التقريب .

ففي هذا الأسلوب ونحوه يعملون أسماء الإشارة عمل (كان) فيرتفع ما كان مبتدأ
على أنه اسم للتقريب ويُنصبُ الخبر على أنه خبر له.

ففي مجالس ثعلب : « وقال سيبويه: هذا زيد منطلقًا، فأراد أن يخبر عن (هذا)
بالانطلاق، ولا يخبر عن (زيد)، ولكنه ذكر (زيدًا) ليعلم لمن الفعل، قال أبو العباس: وهذا
لا يكون إلا تقريبًا، وهو لا يعرف التقريب، والتقريب مثل (كان)، إلا أنه لا يقدم في (كان)؛
لأنه رد كلام فلا يكون قبله شيء»^(١).

كما ذكره الفراء في عدة مواضع من كتابه.^(٢)

وقال السيوطي : « وذهب الكوفيون إلى أن (هذا) و(هذه) إذا أريد بهما التقريب كانا من
أخوات (كان) في احتياجهما إلى اسم مرفوع، وخبر منصوب، نحو: كيف أخاف الظلم وهذا
الخليفة قادمًا وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد
أسماء الإشارة لا ثاني له في الوجود نحو: هذا ابن صياد^(٣) أشقى الناس فيعربون هذا تقريبًا،

يجز أن تقول: هذا زيد قائمًا، لأنه يكون زيدًا ما دام قائمًا، فإذا زال عن القيام فليس بزيد، وإنما تقول ذلك للذي
يعرف زيدًا: هذا زيد قائمًا فيعمل في الحال التنبيه، والمعنى انتبه لزيد في حال قيامه. وأشير لك إلى زيد حال
قيامه، لأن (هذا) إشارة إلى ما حضر، فالنصب الوجهة معاني القرآن وإعرابه ٦٣/٣، ٦٤، وانظر إعراب القرآن
للنحاس ١٧٧/٢.

(١) مجالس ثعلب ١١/١ .

(٢) انظر معاني القرآن الفراء ١٢/١، ١٣، ٢٣١، ٢٣٢ .

(٣) في النهاية في غريب الحديث و الأثر. لابن الأثير ٦٥ / ٣ " قد اختلف الناس فيه كثيرًا، وهو رجلٌ من اليهود
أو دخيل فيهم، واسمه صاف، فيما قيل، وكان عنده شيءٌ من الكهانة والسحر. وجملة أمره أنه كان فتنةً امتحن
الله به عباده المؤمنين، ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة، ثم إنه مات بالمدينة في الأكثر. وقيل
إنه فقد يوم الحرة فلم يجدوه " .

وفي تهذيب الأسماء و اللغات ٢ / ٢٩٩: " الذي يقال له: الدجال، اسمه عبد الله، ولقبه صاف، وقد ذكره الحافظ عبد
الغني المقدسي في ترجمة ابنه عمارة بن عبد الله بن صياد، وعمارة هذا ثقة. واتفقوا على توثيقه. روى عنه مالك
في الموطأ في كتاب الأضحية حديث أبي أيوب الأنصاري: "الشاة تكفى عن أهل البيت في الأضحية"

والمرفوع اسم التقريب، والمنصوب خبر التقريب؛ لأن المعنى إنما هو عن الإخبار عن الخليفة بالقدوم، وعن الشمس بالطلوع، وأتى باسم الإشارة تقريباً للقدوم والطلوع، ألا ترى أنك لم تشر إليهما وهما حاضران؟ وأيضاً فالخليفة والشمس معلومان فلا يحتاجان إلى تبيينهما بالإشارة إليهما، وتبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة يخبر عنه بالمنصوب؛ لأنك لو أسقطت الإشارة لم يختل المعنى كما لو أسقطت (كان) من: كان زيد قائماً»^(١).

ومن شواهد النصب على الحالية ما استشهد به ابن الشجري:

من قول جرير: (٢)

هَذَا ابْنُ عَمِّي فِي دِمَشْقَ خَلِيفَةً ❖ لَوْ شِئْتُ سَأَقْكُم إِلَيَّ قَطِينًا

وقال: «يجوز أن تنصب (خليفة) باسم الإشارة، فيكون حالاً منه، ويجوز أن تعمل فيه الظرف، فيكون حالاً من الذكر الذي فيه، ويجوز أن ترفعه من وجهين، أحدهما: أن يكون خبراً ثالثاً، (ابن عمي) الأول، و(في دمشق) الثاني، و(خليفة) الثالث، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف»^(٣).

أما توجيه الإعراب رفعاً، فقد ذكر سيبويه توجيهين للرفع في نحو: هذا زيد منطلق، مستندلاً بقراءة ﴿وَهَذَا بَعْلَى شَيْمًا﴾^(٤)، ومنه قول الشاعر: (٥)

وانظر البداية و النهاية ١٩، ٢٠٤ / شذرات الذهب ١ / ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦ .

(١) همع الهوامع: ٧١/٢ .

(٢) البيت من الكامل، ديوان جرير ٣٨٨، جمل الخليل ٦٨، الكامل ١١٩/٣، اللمع ١٤٦، الشعر والشعراء ٦٤١/١، أمالي ابن الشجري ١٠/٣، الدر المصون ٦٧/٨، العقد الفريد ٣٢٤/٥، الأغاني ٦١/٤، ٦٤/٨، الصحاح ٢١٨٣/٦، وبلا نسبة في البحر المحيط ١٠٥/٧ .

(٣) أمالي ابن الشجري ١٠/٣ .

(٤) قراءة الرفع لابن مسعود والمطوعي والأعمش وأبي، انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٥٦/٢، معاني القرآن للفراء ٣/٢، المحتسب ٣٢٤/١، الكشف ٢١٧/٣، البحر المحيط ٢٤٤/٥ .

(٥) البيت من الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٩١، البت: الكساء، أو طيلسان من خز. المقيط: الذي يكفي للقيظ أي الحر. المصيف: الذي يكفي للصيف. المشتى: الذي يكفي للشتاء.

وهو له في: الدرر ٣٣/٢؛ والمقاصد النحوية ٥٦١/١؛ وبلا نسبة في مجاز القرآن ٢٤٧/٢، معاني القرآن للأخفش ٣٩/١، ٣٨٥، والكتاب ٨٤/٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٣/٢؛ الأصول ١٥٤/١، أمالي ابن الشجري ٥٨٦/٢، الإنصاف ٥٢٥/٢؛ شرح ابن يعيش على المفصل ٢٤٩/١، شرح ابن عصفور على الجمل ٢٠٩/١، ٩٣/٣،

مَنْ يَكُ ذَا بَتِّ فَهَذَا بَتِّي ❖ مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتَبِي

الأول / برفع (منطلق) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو) أي على الاستئناف.
والثاني / برفع كل منهما (زيد) و(منطلق) خبراً للمبتدأ (هذا)، فيكون من تعدد الخبر،
 وذلك بقوله : في باب : (ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة): «وذلك قولك: هذا عبد الله منطلقٌ، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب، وزعم الخليل رحمه الله أن رفعه يكون على وجهين: فوجهٌ أنك حين قلت: هذا عبد الله أضمرت (هذا) أو (هو)، كأنك قلت: هذا منطلق أو هو منطلق، والوجه الآخر: أن تجعلهما جميعاً خبراً لـ(هذا)، كقولك: هذا حلٌّ حامضٌ، لا تريد أن تنتقض الحلاوة، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين، وقال الله عز وجل: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَأَنَّى ❖ نَزَاعَةٌ لِلشَّوَى﴾^(١) وزعموا أنها في قراءة أبي عبد الله، ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ﴾،.... وقد يكون رفعه على أن تجعل (عبد الله) معطوفاً على (هذا) كالوصف، فيصير كأنه قال: عبد الله منطلقٌ. وتقول: هذا زيدٌ رجلٌ منطلقٌ على البديل، كما قال تعالى جده: ﴿بِالنَّاصِيَةِ ❖ ١٥ نَاصِيَةٍ كَذِبِي خَاطِئَةٍ ❖ ١٦﴾^(٢). فهذه أربعة أوجه في الرفع»^(٣).

وقد وافقه ثعلب من الكوفيين في الرفع على الاستئناف بقوله: ﴿شَيْخٌ﴾ إذا كان مدحاً أو ذمّاً استأنفوه»^(٤).

وقد أجاز بعض النحاة أن يكون ﴿بَعْلِي﴾ عطف بيان، و﴿شَيْخٌ﴾ خبراً لـ ﴿هَذَا﴾.

شرح التسهيل ٣٢٦/١، شرح الكافية الشافية ٥٥١/٢، العقد الفريد ٨٦/٤، الدر المصون ١٧٦/٣، شمس العلوم ٣٣٧٦/٦، ٥٧٠٠/٨، الصحاح ٤٢/١، ١١٧٨/٣، ١٣٩٠/٤، تهذيب اللغة ٢٢/٩، ١٨٢/١٤، اللسان ٩٦/٥، جمهرة اللغة ٦٢/١، تاج العروس ٢٦١/٢، ٤٥/٢٤، ٣٥١/٣٨، وتخليص الشواهد ٢١٤؛ والدرر ١٠٩/٥؛ وهمع الهوامع ١٠٨/١، ٦٧/٢.

(١) سورة المعارج الآيتان ١٥، ١٦.

(٢) سورة العلق الآيتان ١٥، ١٦.

(٣) الكتاب ٨٣/٢، ٢، وانظر ١٠٦/٢.

(٤) مجالس ثعلب ٧٢/١، وانظر الخصائص ٢٢/٢/أمالى السهيلي ١٠٤، ١٠٥، نتائج الفكر ٣١١، إعراب القرآن للنحاس ٢٩٤/٢، شرح التسهيل ٣٥٤/٢.

قال المبرد: « ويجوز أن تجعل (زيدًا) بدلًا من (هذا) أو تبيينًا له، فيصير المعنى: زيد قائم »^(١).

وقال الزجاج: « ويجوز أن تجعل (زيدًا) مبيِّنًا عن (هذا)، كأنك أردت: هذا قائم، ثم بينت من هو بقولك: (زيد) »^(٢).

وهو ما منعه بعض النحاة، كابن جني بقوله: « فإن قلت: فهل تجيز أن يكون ﴿بُعْلِي﴾ وصفًا لـ ﴿هَذَا﴾ قيل: لا؛ وذلك أن ﴿هَذَا﴾ ونحو من أسماء الإشارة لا يوصف بالمضاف، ألا تراهم لم يجيزوا مررت بهذا ذي المال، كما أجازوا مررت بهذا الغلام؟ وإذا لم يجز أن يكون ﴿بُعْلِي﴾ وصفًا لـ ﴿هَذَا﴾ من حيث ذكرنا لم يجز أيضًا أن يكون عطف بيان له؛ لأن صورة عطف البيان صورة الصفة، فافهم ذلك »^(٣).

وتبعهم الهمذاني بقوله سابقًا: « ولا يجوز أن يكون ﴿بُعْلِي﴾ عطف بيان لـ ﴿هَذَا﴾ و﴿شَيْخٌ﴾ الخبر كما زعم بعضهم؛ لأن ﴿بُعْلِي﴾ لا يجوز أن يكون وصفًا لـ ﴿هَذَا﴾؛ لأن أسماء الإشارة لا توصف بالمضاف، وذلك أن النحاة لم يجيزوا: (مررت بهذا ذي المال، على الوصف، كما أجازوا مررت بهذا الرجل)؛ لأجل أن المبهم إذا احتاج إلى الصفة كان اتصالها به أشد من اتصالها بـ (زيد) ونحوه »^(٤).

و في نعت اسم الإشارة والنعت به خلاف بين النحاة، فأجاز البصريون نعته والنعت به.

و النعت باسم الإشارة كقوله تعالى: ﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾^(٥) و﴿ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكُمَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ ﴾^(١).

(١) المقتضب ٣٠٨/٤ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦٤/٣ ، النكت في إعراب القرآن الكريم لابن فضال ٢٥٤ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ١٧٧/٢ ، شرح ابن يعيش على المفصل ٤٠٣/٢ ، الدر المصون ٣٥٧/٦ ، المحرر الوجيز ١٩٠/٣ ، ارتشاف الضرب ١٩٣١/٤ ، التحرير والتنوير ١٢١/١٢ .

(٣) المحتسب ٣٢٥/١ .

(٤) الفريد ٦٥٠/٢ ، ٦٥١ .

(٥) سورة الأنبياء الآية ٦٣

ومن نعتة : قوله تعالى ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾^(١) ونحو: سل هذا الماشي عن ذلك الراكب.

قال سيبويه: « وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا، وهذه، وهذان، وهاتان، وهؤلاء، وذلك، وتلك، وذانك، وتانك، وأولئك وما أشبه ذلك... واعلم أن المبهمة توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام، والصفات التي فيها الألف واللام جميعًا؛ وإنما وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام؛ لأنها والمبهمة كشيء واحد، والصفات التي فيها الألف واللام هي في هذا الموضع بمنزلة الأسماء، وليست بمنزلة الصفات في (زيد) و(عمرو) إذا قلت : مررت بزيد الطويل، لأنني لا أريد أن أجعل هذا اسمًا خاصًا، ولا صفة له يعرف بها، وكأنك أردت أن تقول: مررت بالرجل، ولكنك إنما ذكرت هذا لتقرب به وتشير إليه»^(٢).

وذهب الكوفيون إلى أن اسم الإشارة لا ينعى ولا ينعى به.^(٤)

وتبعهم الزجاج^(٥) والسهيلي^(٦) ونقل النحاس إجماعًا على ذلك^(٧).

وبعضهم جعله عطف بيان ومنهم: الزجاج^(٨) و ابن السيد^(٩) والسهيلي^(١٠) وابن مالك^(١١).

والظاهر من كلام سيبويه جواز نعت اسم الإشارة بالمصحوب ب(أل) نحو : مررت بهذا الرجل، وعليه كثير من النحاة، ولذا أجاز بعضهم أن يكون ﴿بَعْلِي﴾ في الآية الكريمة عطف بيان.

(١) سورة القصص الآية ٢٧

(٢) سورة الإسراء الآية ٦٢ .

(٣) الكتاب ٦/٢، ٧، ٨ .

(٤) انظر رأيهم في: نتائج الفكر ٢١٤، شرح جمل ٢٩٧، ارتشاف الضرب ١٩٣٣/٤، شفاء العليل ٧٥٥/٢ . .

(٥) رأيه في الارتشاف ١٩٣٣/٤، المغني ٥٧٠/٢ .

(٦) انظر نتائج الفكر ١٥٩، الارتشاف ١٩٣٣/٤ .

(٧) نقله عنه أبو حيان في الارتشاف ١٩٣٣/٤ .

(٨) رأيه في الارتشاف ١٩٣٣/٤، المغني ٥٧٠/٢ .

(٩) انظر إصلاح الخلل ٧١، ارتشاف الضرب ١٩٣٣/٤، المغني ٥٧٠/٢ .

(١٠) انظر نتائج الفكر ١٥٩، الارتشاف ١٩٣٣/٤ .

(١١) انظر التسهيل ١٧٠، شرح التسهيل ٣٢٠/٣، شفاء العليل ٧٥٨/٢، ارتشاف الضرب ١٩٣٣/٤ .

وقد فصل ابن عصفور بقوله: «أجاز النحويون في مثل: مررتُ بهذا الرجلِ، أن يكون (الرجل) نعتاً وعطف بيان، فمن حمله على عطف البيان فسبب ذلك جموده، ومن جعله نعتاً لحظ فيه معنى الاشتقاق وجعل قوله: (الرجل)، بعد (هذا) بمنزلة الحاضر المشار إليه: فإن قيل: فقد زعمت أن عطف البيان أخص من النعت وقد أجزت في (الرجل) وهو معرف بالألف واللام أن يكون عطف بيان على (هذا)، والمشار أعرف مما فيه الألف واللام، فالجواب: إن الألف واللام لما كانت للحضور ساوى المعرف بها المشار في التعريف وزاد عليه بأن المشار لا يعطي جنس المشار إليه، و(الرجل) يعطي فيه الألف واللام الحضور، ويعطي هو أن الحاضر من جنس الرجال، فصار المشار إذن أعرف من هذا.

فإن قيل: فإذا قدرته أعرف من (هذا) فكيف أجزت أن يكون نعت، والنعت لا يكون أعرف من المنعوت؟ فالجواب: إنك إذا قدرته نعتاً فلا بد أن تكون الألف واللام للعهد، كما تقدّم في بيان معنى النعت وكأنك قلت: مررتُ بهذا الرجلِ، وهو الرجل الذي بيني وبينك فيه العهد، ولا تجعل الألف واللام على ذلك إذا قدرته عطف بيان بل تجعلها للحضور، وهذا الذي ذكرته هو معنى كلام سيبويه»^(١).

وهناك توجيه آخر لقراءة " ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْعًا﴾ بأن يكون ﴿شَيْعًا﴾ بدلاً من الضمير في ﴿بَعْلِي﴾.

قد ذكره ابن جني عن الكسائي فقال: «وهنا وجه خامس: لكنه على قياس مذهب الكسائي؛ وذلك أنه يعتقد في خبر المبتدأ أبداً أن فيه ضميراً وإن لم يكن مشتقاً من الفعل، نحو: زيد أخوك، وهو يريد النسب، فإذا كان كذلك فقياس مذهبه أن يكون ﴿شَيْعًا﴾ بدلاً من الضمير في ﴿بَعْلِي﴾؛ لأنه خبر عن ﴿هَذَا﴾»^(٢).

أي: بإبدال نكرة من معرفة، والكوفيون لا يجيزونه.

(١) شرح ابن عصفور على الجمل ١٥٦/١ .

(٢) المحتسب ٣٢٥/١ .

ولذا يقول ابن جني : « فإن قلت: فإن الكوفيين لا يُجيزون إبدال النكرة من المعرفة إلا إذا كان من لفظها، نحو قول الله تعالى: ﴿لَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ (١٥) نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿(١) وليس قبل ﴿شَيْخٌ﴾ معرفة من لفظه، قيل: أجل، إلا أن هذا اعتبار في الاسمين الملفوظ بكل واحد منهما، فأما الضمير فيه فعلى قياس قول من استودعه إياه فلا لفظ له أيضًا فيعتبر خلافه أو وفأفه، وإذا سقط ذلك ساغ، وجاز إبدال النكرة منه لما ذكرنا من تقديم لفظه المخالف للفظها. (٢)

وإبدال النكرة من المعرفة جائز عند البصريين، ذكره سيبويه بقوله: « وتقول: هذا زيدٌ رجلٌ منطلقٌ على البديل، كما قال تعالى جدُّه: ﴿بِالنَّاصِيَةِ﴾ (١٥) نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿(٣).

أما الكوفيون فقد نُقل عنهم اشتراط وصف النكرة إذا أبدلت من المعرفة، وتبعهم السهيلي في ذلك حيث قال : «فإن قيل: ما فائدة البديل من المعرفة وتبينها بالنكرة، فإن كانت الفائدة في النكرة المنعوتة فلم ذكرت المعرفة؟ وإن كانت الفائدة في المعرفة فما بال ذكر النكرة والتبيين بها؟ فالجواب أن تقول: الآية نزلت في رجل بعينه، وهو أبو جهل، ثم تعلق حكمها بكل من اتصف بصفته، فلو اقتصر على الاسم المعرفة لاختص الحكم به دون غيره، ولو اقتصر على الاسم النكرة لخرج عن هذا الوعيد الشديد من نزلت الآية بسببه، وكذلك حكم المعرفة إذا أبدل منها النكرة أن تكون النكرة منعوتة، وإلا لم يقع بها فائدة، ولا كانت بياناً لما قبلها» (٤).

ونقل ابن مالك عن الكوفيين أيضًا شرطاً آخر بقوله: « واشتراط الكوفيون في إبدال النكرة من المعرفة اتحاد اللفظين كما هو في: ﴿النَّاصِيَةِ﴾ و﴿نَاصِيَةٍ﴾، والعرب لا تلتزم ذلك» (٥).

(١) سورة العلق، الآيتان ١٥، ١٦ .

(٢) المحتسب ١/٣٢٥ .

(٣) الكتاب ٢/٨٦، وانظر الأصول ٢/٤٦، شرح ابن يعيش على المفصل ٢/٢٦٥، شرح التسهيل ٣/٣٣١، توضيح المقاصد/٢/١٠٤٢، خزنة الأدب ٥/١٨٤ .

(٤) شرح التسهيل ٣/٣٣١ .

(٥) نتائج الفكر ٢٣٢ . .

ونقل غيره ذلك عن البغداديين لا الكوفيين، كما ردّ بأن « الصحيح أنه لا يشترط شيء من ذلك؛ لورود السماع به»^(١).

فهذا وجه في الرفع نقله ابن جني ولكنه أبعد في تخريجه، كما أنه غير مسموع، ولم يستعمله أو يجزه النحاة.

وهذه الأوجه في الرفع لا تخرج النصب عن كونه الأولى في هذا الأسلوب سواءً نصبه على الحال على رأي البصريين، أو على التقريب كما ذكر الكوفيون.

وإن كان الأولى النصب على الحالية على رأي البصريين، فالنصب على التقريب يعود لفهم رآه الكوفيون، وإن كان يمكن النصب على الحالية فلا حاجة للحمل على (كان) لا ذكر لها في الكلام، وهذا لا ينفي وجاهة رأيهم وإثراءه للغة.

(١) توضيح المقاصد ١٠٤٢/٢. و انظر ارتشاف الضرب ١٩٦٢/٤، وفي بدائع الفوائد ٨/٢ : (ما الفائدة في إبدال النكرة من المعرفة وتبيينها بها فإن كانت الفائدة في النكرة فلم ذكرت المعرفة وإن كانت في المعرفة فما بال ذكر النكرة قيل فيه نكتة بديعة وهي أن الحكم قد يعلق بالنكرة السابقة فتذكر ويكون الكلام في معرض أمر معين من الجنس مدحا أو نما فلو اقتصر على ذكر المعرفة لاختص الحكم به ولو ذكرت النكرة وحدها لخرج الكلام عن التعرض لذلك المعين فلما أريد الجنس أتى بالنكرة ووضعت إشعارا بتعليق الحكم بالوصف ولما أتى بالمعرفة كان تنبيهها على دخول ذلك المعين قطعا ومثال ذلك قوله تعالى: " لنسفن بالناصية * ناصية كاذبة خاطئة" العلق ١٦، فإن الآية كما قيل نزلت في أبي جهل ثم تعلق حكمها بكل من اتصف به فقال " لنسفن بالناصية " تعيينا، ناصية كاذبة لعدمه وتنبيهها ولذلك اشترط في النكرة في هذا الباب أن تكون منعوتة لتحصيل الفائدة المذكورة وليتبين المراد)

المبحث الخامس

رأي سيويه في
التوسع في الظرف

رأي سيبويه في التوسع في الظرف

قال تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾^(١)

قال الهمداني : «قوله: ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا ﴾، ﴿ يَوْمًا ﴾ منصوب بـ ﴿ وَأَتَّقُوا ﴾ نصب المفعول به، ولا يجوز أن يكون ظرفاً؛ لأنه يريد يوم القيامة، والأمر بالتقوى لا يكون في ذلك اليوم؛ لارتفاع التكليف فيه، وفي الكلام حذف مضاف، أي : اتقوا عذاب يوم، أو هول يوم من صفته كيت وكيت، وقد جُوز نصبه على الظرف على تأويل (انتوا متقين يوماً) ، والوجه ما ذكرت، وعليه الجُل؛ لاستغنائه عن هذا التعسف والتصرف البارد.

وقوله : ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ أي : لا تقضي عنها شيئاً من الحقوق،.... وهذه الجملة في موضع نصب؛ لكونها صفة لـ(يوم)؛ والعائد منها إلى الموصوف محذوف، وفيه تقديران :

أحدهما: (لا تجزي فيه) حملاً على المعنى؛ لأن اليوم في أصله ظرف، وإن اتسع فيه، ولأنه لا يجزي وإنما يجزي فيه.

والثاني: (لا تجزيه) حملاً على اللفظ؛ لكونه مفعولاً على السعة هنا، وليس بظرف لما ذكرت .

وحقيقة الظرف إذا اتسع فيه ألا [يُقَرَّر] فيه حرف الجر الذي هو (في)، والأول مذهب صاحب الكتاب ومرافقيه^(٢)، والثاني : مذهب الكسائي ومتابعيه «^(٣). هذه المسألة من المسائل التي بدأها الهمداني مصرحاً برأيه الذي يكون جاء مخالفاً لرأي سيبويه، وهي من المسائل القلائل التي خالف فيها سيبويه .

(١) سورة البقرة الآية ٤٨ .

(٢) هكذا في النسخة المحققة المعتمدة في البحث ، وفي النسخة المحققة لـ محمد الفتيح (يقدر) بدلاً من (يقدر) و(وموافقيه) بدلاً من (مرافقيه) وهو الصواب .

(٣) الفريد ١/٢٨٧ .

أما الخلاف في تقدير العائد بعد جملة النعت ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ فعلى أقوال ثلاثة كما ذكرها الهمذاني، وتفصيلها فيما يأتي :

الأول : أن جملة ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ في محل نصب صفة لـ ﴿يَوْمًا﴾ والعائد محذوف، والتقدير: لا تجزي فيه، ثم حذف الجار والمجرور؛ لأن الظروف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها.

وهذا رأي سيبويه بدليل قوله: « قال سبحانه: ﴿يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ﴾ أضمر (فيه) »^(١).

فسيبويه يقدر المحذوف (فيه) حملاً على معنى ﴿يَوْمًا﴾ وهو الظرفية وإن جاز الاتساع فيه بكونه مفعولاً .

فسيبويه وإن لم يبين إعراب ﴿يَوْمًا﴾ لكن ظاهر نصه يحتمل أن يكون ﴿يَوْمًا﴾ منصوباً على الظرف، والمفعول محذوف تقديره: واتقوا العذاب في يوم.

قال أبو حيان: « معناه: جيئوا متقين، وكأنه على هذا التقدير لم يلحظ متعلق الالتقاء، فإذا ذاك ينتصب ﴿يَوْمًا﴾ على الظرف »^(٢).

وهو رأي الأخفش بقوله: ﴿وَأَنْتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ فنون (اليوم)؛ لأنه جعل (فيه) مضمرًا، وجعله من صفة اليوم كأنه قال: (يومًا لا تجزي نفس عن نفس فيه شيئاً).

وإنما جاز إضمار (فيه) كما جاز إضافته إلى الفعل تقول: هذا يومٌ يفعل زيد، وليس من الأسماء شيء يضاف إلى الفعل غير أسماء الزمان، وذلك جاز إضمار (فيه) »^(٣).

وقال في موضع آخر: « وقال ﴿لَا تَخَفُ دَرَكًا﴾^(٤) أي: اضرب لهم طريقًا لا تخاف فيه دركًا، وحذف (فيه) كما تقول: زيد أكرمت، تريد: أكرمته، وكما قال: ﴿وَأَنْتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ أي: لا تجزي فيه »^(١).

(١) الكتاب ٣٨٦/١. وانظر الإغفال ٢٠١/١، المقتضب ١٠٥/٣، الكامل ٤٩/١، التبصرة ٣٠٨/١، أمالي ابن الشجري ١٠٧/١، ارتشاف الضرب ١٩١٦/٤.

(٢) البحر المحيط ٣٤٧/١

(٣) معاني القرآن للأخفش ٩٢/١، ٩٣.

(٤) سورة طه الآية ٧٧ .

ونص الأخفش يرد ما نسبه إليه ابن جني من القول بخلاف ذلك: «ومن ذلك مذهب أبي الحسن في قول الله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾؛ لأنه ذهب إلى أنه حذف حرف الجر فصار (تجزيه) ثم حذف الضمير فصار تجزي، فهذا ملاطفة من الصنعة، ومذهب سيبويه أنه حذف (فيه) دفعة واحدة»^(٢).

كما وافق الزجاج سيبويه والأخفش بقوله: «ومعنى: ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ أي: لا تجزي فيه، وقيل: لا تجزيه، وحذف (فيه) ههنا سائغ، لأن (في) مع الظرف محذوفة: تقول أتيتك اليوم، وأتيتك في اليوم، فإذا أضمرت قلت أتيتك فيه، ويجوز أن تقول: أتيتك، قال الشاعر: (٣)

ويومًا شهدناه سليمًا وعامرًا ❖ قليلاً سوى الطعنِ النهالِ نوافله
أراد: شهدنا فيه»^(٤).

الثاني: أن التقدير في الآية: (تجزيه) حذف (في) فصار الفعل (تجزيه)، فإذا وصل الفعل بنفسه، حذف المفعول به بعد ذلك.
وهو رأي الكسائي كما حكاه عنه النحاة.
قال الزجاج: «وقال بعض النحويين: إن المحذوف هنا الهاء؛ لأن الظروف عنده لا يجوز حذفها - وهذا قول الكسائي»^(٥).

وذكره الأخفش بلا نسبة «وقال قوم: إنَّما أضمر الهاء أراد: (لا تجزيه)، وجعل هذه الهاء اسمًا لليوم مفعولًا، كما تقول: رأيت رجلاً يحب زيدًا، تريد: يحبه زيد»^(٦).

(١) معاني القرآن للأخفش ٤٤٦/٢.

(٢) الخصائص ٤٧٥/٢.

(٣) البيت من الطويل، لرجل من بني عامر في شرح المفصل ٤٦/٢، الدرر ٩٦/٣، وبلا نسبة في المقتضب ١٠٥/٣، معاني القرآن وإعرابه للفراء ٣١/١، الكشف ١٧٥/٣، المقرب ١٥٧/١، شرح التسهيل ٢٢٥/٢، البحر المحيط ٢٦١/٢، إعراب القرآن للسيوطي ٦٣/٢، الأشباه والنظائر ٣٨/١، المحرر الوجيز ٧٠/١، تهذيب اللغة ٩٩/١١، فتح القدير ٨٦/١، ١٤٦/٦، الخزانة ٢٠٢/٨، ١٧٤/١٠، الجامع لأحكام القرآن ٣٧٧/١، ٣٤٨/٦، هميان الزاد ٥٨/١١، اللسان ١٤٤/١٤، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٨.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢٨/١.

(٥) معاني القرآن للزجاج ١٢٨/١ و انظر التبيان ٦٠/١.

(٦) معاني القرآن للأخفش ٩٣/١.

فعند الكسائي لا يجوز تقدير (فيه).

قال الفراء: «وكان الكسائي لا يجيز إضمار الصفة في الصّلات، ويقول: لو أجزت إضمار الصفة هاهنا لأجزت: أنت الذي تكلمت، وأنا أريد: الذي تكلمت فيه»^(١).

وهذا يرد ما نسبته ثعلب للكسائي بقوله: «والكسائي يقول: يجزى فيه»^(٢).

وأضعف الفراء ما احتج به الكسائي بقوله: «وليس يدخل على الكسائي ما أدخل على نفسه؛ لأن الصفة في هذا الموضع والهاء متفق معناهما، ألا ترى أنك تقول: آتيتك يوم الخميس، وفي يوم الخميس، فترى المعنى واحداً، وإذا قلت: كلمتُك كان غير كلمتُ فيك، فلما اختلف المعنى لم يجز إضمار الهاء مكان (في) ولا إضمار (في) مكان الهاء»^(٣).

وقد اختار الفارسي^(٤) رأي الكسائي كما اختاره ابن الشجري، والأقيس عند ابن الشجري:

« أن يكون حرف الظرف حذف أولًا، فجعل الظرف مفعولًا به على السّعة، كما قال:

ويومًا شهدناه سليمًا وعامرًا ❖ قليلاً سوى الطّعنِ النهارِ نوافله

وكقول الآخر:^(٥)

في ساعةٍ يُحبُّها الطّعام

أراد: شهدنا فيه، ويحبُّ فيها، ثم حذف الجارّين توسّعًا، والأصل: لا تجزى فيه، ثم لا تجزيه، ثم لا تجزى، وإنما جاز حذف الجارّ من ضمير الظرف كما جاز حذفه من مظهره، إذ كنت تقول: قمت في اليوم، وقمت اليوم»^(٦).

(١) معاني القرآن للفراء ٣٢/١، الإغفال ٢٠٣/١، إعراب القرآن للنحاس ٥١/١، أمالي ابن الشجري ٦/١ .

(٢) مجالس ثعلب ٨٠/١.

(٣) معاني القرآن للفراء ٣٢/١.

(٤) انظر كتاب الشعر ٢٣٤، المسائل العسكرية ٩٦.

(٥) البيت من الرجز، وقبله: قَدْ صَبَّحَتْ صَبَحَهَا السَّلَامُ... بِكَيْدٍ خَالَطَهَا السَّنَامُ

وهو بلا نسبة في: معاني القرآن ٣٢/١، والكامل ٣٣/١، التمام ٢١/١ الحجة للفراء السبعة ٤٥/٢، ١٨٥/٧، درج الدرر ١٦/١، أمالي ابن الشجري ٢٨٧/١، ٢٢٦/٣، إيضاح شواهد الإيضاح ٢٢٧/١، المحكم ٧٤٣/٢، المخصص ٤٤٧/٣، جمهرة اللغة ١٣١٨/٣، جامع البيان ٢٦/٢، والأضداد لأبي الطيب ص ٧٣٢، درج الدرر في تفسير الآي والسور ١٦/١.

(٦) أمالي ابن الشجري ٧/١.

وعلى السيوطي لذلك الرأي بقوله: «أي: عقاب يوم، لا بد من هذا الإضمار؛ لأنه مفعول ﴿وَأَتَّقُوا﴾ فحذف وأقيم (اليوم) مقامه، ف(اليوم): مفعول به وليس بظرف؛ إذ ليس المعنى: انتوا في يوم القيامة؛ لأن يوم القيامة ليس بيوم التكليف»^(١).

الثالث: أنّ جملة ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ في محل جر بإضافة (يوم) - محذوف - إليها، ولا حاجة لرباط، ويقدر الكلام حينئذٍ بنحو: واتقوا يوماً يوم لا تجزي نفس، فحذف (يوم) لدلالة (يوماً) عليه.

وهو ما ذهب إليه أبو حيان حيث قال: «وقد يجوز على رأي الكوفيين أن يكون ثم رابط، ولا تكون الجملة صفة، بل مضاف إليها (يوم) محذوف لدلالة ما قبله عليه، التقدير: واتقوا يوماً يوم لا تجزي، فحذف (يوم) لدلالة (يوماً) عليه، فيصير المحذوف في الإضافة نظير الملفوظ به في نحو قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾^(٢) ونظيره: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾^(٣)، لا تحتاج الجملة إلى ضمير، ويكون إعراب ذلك المحذوف بدلاً، وهو بدل كل من كل، ومنه قول الشاعر:^(٤)

رَجِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفْنُوها ❖ سِجِسْتَانِ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ

في رواية من خفض^(٥)، التقدير: أَعْظَمَ طَلْحَةَ، وقد قالت العرب: يعجبني الإكرام عندك سعد، بنية: يعجبني الإكرام إكرام سعد، وحكى الكسائي عن العرب: أطمعونا لحمًا سمياً شاة ذبحوها، أي: لحم شاة.

(١) إعراب القرآن للسيوطي ١/١٨.

(٢) سورة المرسلات آية ٣٥.

(٣) سورة الانفطار آية ١٩.

(٤) البيت من الخفيف وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ٢٠، طلحة الطلحات: اسم الممدوح، سجستان: موضع معروف. المعنى: يترحم على عظام طلحة الطلحات المدفونة في سجستان. و البيت له في شرح المفصل ١/١٤٤، النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/١٣١، العقد الفريد ١/٢٤٧، معجم البلدان ٣/١٩١، الحيوان ١/٣٣٢، وخزانة الأدب ٨/١٠، ١٤، شمس العلوم ٧/٤١٣٤، والدرر ٦/٥٧، وشرح شواهد الإيضاح ٢٩٤، ولسان العرب ٢/٥٣٣ وبلا نسبة في المقتضب ١/١٨٨، ٧/٤، أساس البلاغة ٢/٢٧٩، الإنصاف ١/٣٥، إيضاح شواهد الإيضاح ١/٤١٨، الزاهر في معاني كلام الناس ١/٤٠٩، شرح التسهيل ٣/٢٧١، تخلص الشواهد ٩٨، والجنى الداني ٦٠٥، وخزانة الأدب ٤/٤١٤، ١٠/١٢٨، ورسف المباني ٢٩٧، ٣٤٨، الدر المصون ١/٦٦، ٣/٦٧٥، البحر المحيط ١/٣٤٧، ٣/٢٥٥، ولسان العرب ٥/٢١٣ وهمع الهوامع ٢/١٢٧.

(٥) انظر شرح التسهيل ٣/٢٧١، الجنى الداني ٦٠٥، الخزانة ٤/٣٨٠.

وحكى الفراء عن العرب : أما والله لو تعلمون العلم الكبيره سنة^(١)، الدقيق عظمه، على تقديره : لو تعلمون علم الكبيرة سنه، فحذف الثاني اعتمادًا على الأول ...ولا يبعد ترجيح حذف (يوم) لدلالة ما قبله عليه بهذا المسموع الذي حكاه الكسائي والفراء عن العرب، ويحسن هذا التخريج كون المضاف إليه جملة، فلا يظهر فيها إعراب، فيتنافر مع إعراب ما قبله، فإذا جاز ذلك في نثرهم مع التنافر، فلأن يجوز مع عدم التنافر أولى، ولم أر أحدًا من المعربين والمفسرين خرجوا هذه الجملة هذا التخريج، بل هم مجمعون على أن الجملة صفة ل(يوم)، ويلزم من ذلك حذف الرابط أيضًا من الجمل المعطوفة على ﴿لَا تَجْرِي﴾ أي : ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾ فيه، ﴿وَلَا يُؤَخِّدُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ فيه، ﴿وَلَا هُمْ يُنصِرُونَ﴾ فيه، وعلى ذلك التخريج لا يحتاج إلى إضمار هذه الروابط^(٢).

ووافقه السمين الحلبي^(٣).

وقد جعل ابن هشام ما ذهب إليه أبو حيان شاذًا فقال : « ولا يعلم أن مضافًا إلى جملة حذف، ثم إن ادعى أن الجملة باقية على محلها من الجر فشاذ، أو أنها أنيبت عن المضاف فلا تكون الجملة مفعولًا في مثل هذا الموضع^(٤)»

وبالنظر فيما سبق نجد فرقًا في إعراب ﴿يَوْمًا﴾ بين رأي سيبويه والكسائي :

١-فسيبويه لم يصرح بإعراب ﴿يَوْمًا﴾ في الآية الكريمة ولكني أظن _ والله أعلم بالصواب _ أنه يعرب ﴿يَوْمًا﴾ مفعولًا فيه، ويدل على ذلك أمور :

أولها : تقدير سيبويه لـ (فيه) بقوله : « قال سبحانه: ﴿يَوْمًا لَا تَجْرِي نَفْسٌ﴾ أضم (فيه)^(٥)»

ثانيها : أن الأخفش قد ذكر رأي سيبويه والكسائي مقدمًا لرأي سيبويه في الذكر بقوله :

باب إضافة الزمان إلى الفعل، قال : ﴿وَأَنْتُمْ يَوْمًا لَا تَجْرِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ فنون (اليوم)؛

(١) هكذا وردت في البحر المحيط والصواب : الكبيرة سنه، يدل على ذلك التقدير الوارد بعده (....) لو تعلمون علم الكبيرة سنه) .

(٢) البحر المحيط ١/٣٤٧.

(٣) انظر الدر المصون ١/٣٣٦.

(٤) المغني ١/٦٥٣.

(٥) الكتاب ١/٣٨٦.

لأنه جعل (فيه) مضمرًا، وجعله من صفة اليوم كأنه قال: (يومًا لا تَجْزِي نَفْسٌ عن نفسٍ فيه شيئًا)، وإنما جاز إضمار (فيه) كما جاز إضافته إلى الفعل، تقول: هذا يومٌ يفعل زيد، وليس من الأسماء شيء يضاف إلى الفعل غير أسماء الزمان، ولذلك جاز إضمار (فيه)»^(١).

ثم ذكر رأي الكسائي بقوله: «وقال قوم: لا يجوز إضمار (فيه). ألا ترى أنك لا تقول: هذا رجلٌ قصدتُ، وأنت تريد: (إليه)، ولا (رأيتُ رجلًا أرغبتُ)، وأنت تريد: (فيه)»^(٢).

ثم ختم بقوله: «وإن شئت حملته على المفعول في السَّعة كأنك قلت: وانتقوا يوما لا تجزيه نفسٌ، ثم ألقيت الهاء كما تقول: رأيتُ رجلًا أحبُّ، وأنت تريد: أحبه»^(٣). فإذا كان الوجه الآخر الذي يجيزه تقدير العائد الهاء وحدها (تجزيه) وجعل (يومًا) منصوبًا على السعة، فعلام نصب على تقدير رأي سيبويه؟

ثالثها: يقول ابن مالك: «وحذف المجرور العائد على اسم زمان نحو قوله تعالى:

﴿وَأَنْتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ وكقراءة عكرمة: ﴿حِينَئِذٍ تُمْسُونَ وَحِينًا تُصْبِحُونَ﴾^(٤).

ومثله: ^(٥)

فِيَوْمٍ عَلَيْنَا وَيَوْمٍ لَنَا ❁ وَيَوْمٍ نُسَاءُ وَيَوْمٍ نُسَرِّ

فهذا عند سيبويه حذف اعتباطًا؛ لأن الظرف يجوز معه ما لا يجوز مع غيره، وعند الأَخفش على حذف (في) وتعدي الفعل، وحذف الضمير»^(٦).

(١) معاني القرآن للأخفش ٩٢/١، ٩٣.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٩٤/١.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٩٤/١.

(٤) القراءة في الآية ١٧ من سورة الروم، وهي لعكرمة في: المحتسب ١٦٣/٢، إعراب القرآن للنحاس ٥٨٥/٢، الكشاف ٢٢٦/٣، البحر المحيط ١٦٦/٧، الجامع لأحكام القرآن ٢٠/١٤. ومثله: البيت من المتقارب، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٥٧، والكتاب ٨٦/١، شرح الكافية الشافية ٣٤٦/١، وبلا نسبة في جمل الخليل ٣٧/١، الجمل للزجاجي ٦٦/١، شرح التسهيل ٢٩٣/١، ٣١٢، ١٤٤/٢، ١٦٢/٣، ٣١٢/٣، البحر المحيط ٦٨/٣، العقد الفريد ٥٩/٣، زاد المسير ٥١٣/١، الدر المصون ١٣٩/٢، الهمع ٣٨٢/١، ٤٣٩/٢.

(٥) البيت من المتقارب وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٦٥، الكتاب ٨٦/١، وبلا نسبة في جمل الخليل ٦٦، شرح التسهيل ٣١٢/١، ٢٩٣، ١٦٢/٣، ١٤٤، أمالي بن احجب ٧٤٩/٢، الهمع ٣٨٢/١.

(٦) شرح التسهيل ٣١٢/٣.

رابعها : أن «الظرف: ما ضُمِّنَ معنى (في) باطِّراد: من اسم وقت، أو اسم مكان، أو اسم عرضت دلالاته على أحدهما، أو جار مجراه»^(١).

وبتقدير سيبويه (فيه) يكون (يوماً) عنده منصوباً على الظرفية. ومما يدل على جواز القول بذلك ما ذهب إليه بعض النحاة كأبي حيان حيث قال: «(يوماً) على الظرف والمنتقى محذوف تقديره : اتقوا العذاب يوماً»^(٢).

وفي الدر المصون : « وأجيز أن يكون منصوباً على الظرف، والمفعول محذوفٌ تقديره: واتقوا العذاب في يومٍ صفته كيت وكيت، ومنع أبو البقاء كونه ظرفاً، قال: «لأن الأمر بالتقوى لا يقع في يوم القيامة»، والجواب عما قاله: أن الأمر بالحذر من الأسباب المؤدية إلى العذاب في يوم القيامة»^(٣).

خامسها: أن مما يقوي رأي سيبويه بتقدير العائد مجروراً (فيه) ظهوره في قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾^(٤)

سادسها : على تقدير سيبويه لـ (فيه) يكون (يوماً) عنده ظرفاً، أما على تقدير الكسائي فهو مفعول به، وهذا من باب التوسع في الظرف، وسيبويه لم يمنع بل أجاز الاتساع في الظرف ومجيئه مفعولاً به، وذكر ذلك في عدة مواضع من كتابه كقوله في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول: «قولك قعد شهرين، وسيقعد شهرين، وتقول: ذهبْتُ أُمس، وسأذهبُ غداً، فإن شئت لم تجعلها ظرفاً، فهو يجوز في كل شيء من أسماء الزمان كما جاز في كل شيء من أسماء الحدث»^(٥).

وقال في موضع آخر : « وتقول: سير عليه فرسخان يومين، لأنك شغلت الفعل بالفرسخين، فصار كقولك: سير عليه بعيرك يومين. وإن شئت قلت: سير عليه فرسخين يومان، أيهما رفعته صار الآخر ظرفاً. وإن شئت نصبته على الفعل في سعة الكلام لا على الظرف، كما جاز: يا ضارب اليوم زيدا، أو يا سائر اليوم فرسخين»^(٦).

(١) انظر أوضح المسالك ٢/٢٠٤، وانظر التصريح ١/، ارتشاف الضرب ٤/١٣٨٩، تاج العروس ٢٤/١١١، الكليات ١/٥٨٨٩، تهذيب اللغة ١٤/٢٦٨، شرح الأشموني ١/٤٨٥.

(٢) البحر المحيط ١/٣٤٧.

(٣) الدر المصون ١/٣٣٦.

(٤) سورة البقرة الآية ٢٨١.

(٥) الكتاب ١/٣٥.

(٦) الكتاب ١/٣٢٣.

وشرحه السيرافي فقال: « يعني أنك تقيم أيهما شئت مقام الفاعل، وأيها أقمته مقام الفاعل فقد جعلته كالمفعول؛ فلذلك شبهته بقولك: سير عليه بعيرك يومين، والذي تنصبه فيهما يجوز أن تنصبه على الظرف، وأنه مفعول في سعة الكلام»^(١).

ومما يدل على ذلك قول ابن مالك: « وإذا ثبت من كلامهم التوسع بجعل الظرف المتصرف فاعلاً ومفعولاً به ومضافاً إليه على معنى الفاعلية والمفعولية لزم من ذلك جواز الحكم عليه في حال النصب بأنه مفعول به تجوّزاً ما لم يمنع من ذلك مانع، وتظهر فائدة ذلك في إضماره مستغنياً عن لفظ (في) فإن الظرف أصله أن يكون مظروفاً بلفظها فاستغنى عن لفظها بمعناها مع الظاهر، ولزوم الرجوع إلى الأصل مع الضمير؛ لأن الإضمار يردّ الشيء إلى أصله، ولذلك لزم من يقول: (لُد زيد) أن يقول: من لدنه، بردّ النون، ولزم من يقول: لم يك صديقنا أن يقول: أما الصديق فإن لا يکنه فمن يکنه، فيردّ النون أيضاً، ولزم من يقول قعدت حيناً: الحين قعدت له فيردّ اللام، ولا يستغني مع المضمر بمعناها كما استغنى مع الظاهر، ولزم من يقول: (المال لزيد) بكسر اللام أن يقول: له فيفتح؛ لأن فتحها هو الأصل، فعلى هذا يلزم من أضمر الظرف مقصوداً به معنى الظرفية أن يقرنه بـ(في) كقولك في: صمت اليوم: اليوم صمت فيه، فمن قال صمته علم أنه لم يقصد الظرفية وإنما قصد جعله مفعولاً به توسعاً، فمن ذلك قول الشاعر: (٢)

ويومًا شهدناه سليماً وعامراً ❖ قليلاً سوى الطعنِ النهالِ نوافله

ومنه: (٣)

فإن أنت لم تقدِرِ على أن تُهينِه ❖ فدَعُهُ إلى اليوم الذي أنتِ قادِرُهُ»^(٤)

(١) شرح السيرافي على الكتاب ١١٧/٢.

(٢) سبق تخريجه ٥٤ .

(٣) البيت من الطويل وهو لابن حبناء في سمط الآليء ٨٥٣/١، نهاية الأرب في فنون الأدب ٦١/٦، ولأوس بن

حسان في غرر الخصائص الواضحة ٤٩٣/١، وبلا نسبة في أمالي القالي ٢٣٠/٢، البيان والتبيين ٣٨٩/١.

(٤) شرح التسهيل ٢٤٤/٢، ٢٤٥.

المبحث السادس

رأي سيبويه في حكم دخول
الفاء على خبر المبتدأ

رأي سيبويه في حكم دخول الفاء على خبر المبتدأ

قال الهمداني: « وقوله: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾^(١) الجمهور على رفعهما على الابتداء، وفي الخبر وجهان: أما عند صاحب الكتاب فمحذوف، كأنه قيل: وفيما فرض عليكم السارق والسارقة أي: حكمهما، وأما عند غيره: فالخبر ﴿ فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾^(٢) ودخول الفاء لتضمنها معنى الشرط؛ لأن الألف واللام فيهما بمعنى الذي والتي، كأنه قيل: والذي سرق والتي سرقت فاقطعوا أيديهما، إذ ليس يقصد به سارق بعينه، ولا سارقة بعينها، ولا مقال في أن الاسم الموصول يتضمن معنى الشرط لما فيه من الإبهام إذا كانت الصلة فعلاً أو ظرفاً، ونصبهما عيسى بن عمر بإضمار فعل، أي: اقطعوا السارق والسارقة »^(٣).

اختلف النحاة في حكم دخول الفاء على خبر المبتدأ:

أما سيبويه فقد منع دخولها، وتأول ما جاء ظاهره على هذا، وجعل المرفوع ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ ونحو ذلك خبراً لمبتدأ محذوف، وجعل الجملة التي دخلت عليها الفاء استثناءً للكلام، وليست خبراً للمبتدأ.

فقال: « وقد يحسن ويستقيم أن تقول: عبدُ الله فاضربه، إذا كان مبنياً على مبتدأ مظهر أو مضمر، فأما في المظهر فقولك: هذا زيد فاضربه، وإن شئت لم تظهر (هذا)، ويعمل كعمله إذا أظهرته، وذلك قولك: الهلالُ واللهُ فانظر إليه، كأنك قلت: هذا الهلالُ، ثم جئت بالأمر، ومما يدل ذلك على حسن الفاء ههنا أنك لو قلت: هذا زيدٌ فحسنٌ جميلٌ، كان كلاماً جيداً، ومن ذلك قول الشاعر: ^(٤)

(١) سورة المائدة الآية ٣٨ .

(٢) سورة المائدة الآية ٣٨ .

(٣) الفريد ٣٧/٢ .

(٤) البيت من الطويل وهو من الخمسين التي لا يعرف لها قائل.

وخولان: اسم قبيلة من مذحج باليمن. فتاتهم؛ الفتاة: الشابة من النساء. أكرومة: كريمة من الكرم، كأضحوكة من الضحك، وأعجوبة من العجب. الحيين: تشنية حي، وهي البطن من بطون العرب، والمراد هنا: حي أبيها، وحي أمها. خلو: خالية من الأزواج.

وهو من شواهد: شرح المفصل ٢٥٠/١، ٢٥١، ١٤/٥، شرح التسهيل ٣٣١/١، الدر المصون ٥٨١/٥، ٤٩٣/٨، اللباب ٣٢١/٧، المحرر الوجيز ٥١٨/٤، البحر المحيط ٤٩٠/٣، ٤٩١، التحرير والتنوير ١٤٥/١٨، المستقصى

و قائله خولان فانكح فتاتهم ❖ و أكرومة الحيين خلوا كما هيا^(١)

ف (خولان) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هذه خولان، ومدخول الفاء استئناف للكلام لا الخبر.

وقال: « وأما قوله ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾^(٣) فإن هذا لم يبين على الفعل، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى: ﴿مثل الجنة التي وعد المتقون﴾^(٤) ثم قال بعد ﴿فيما أنهر من ماء﴾^(٥).... كأنه لما قال جل ثأؤه: ﴿سورة أنزلناها وفرضناها﴾^(٦) قال: في الفرائض الزانية والزاني، أو: الزانية والزاني في الفرائض، ثم قال: ﴿فاجلدوا﴾، فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع، كما قال: وقائلة: خولان فانكح فتاتهم^(٧)...^(٨).

فهو لا يجيز وقوع الخبر فعلاً مقترناً بالفاء، ويجيز ذلك في الجملة الاسمية الواقعة خبراً.

حيث قال في موضع آخر: « تقول: هذا الرجل فاضربه، إذا جعلته وصفاً، ولم تجعله خبراً، وكذلك: هذا زيد فاضربه، إذا كان معطوفاً على (هذا) أو بدلاً، وتقول: اللذين يأتيانك فاضربهما، تنصبه كما تنصب (زيداً)، وإن شئت رفعتَه على أن يكون مبنياً على مظهر أو مضمر، وإن شئت كان مبتدأ؛ لأنه يستقيم أن تجعل خبره من غير الأفعال بالفاء، ألا ترى أنك لو قلت: الذي يأتيني فله درهم، والذي يأتيني فمكرّم محمود، كان حسناً، ولو قلت: زيد

في أمثال العرب ٢/ ٣٤٣، أوضح المسالك ٢/ ١٤٣ شرح الأشموني ١/ ٤٣١، شرح التصريح ١/ ٤٤٥. التصريح: ٢٩٩/١، والأشموني: "١٨٩/١/٣٩٤"، والهمع: ١/ ١١٠، والدرر: ١/ ٧٩، والخزانة: ١/ ٢١٨، ٣/ ٣٩٥، ٤/ ٤٢١، ٥٥٢، والعيني: ٢/ ٥٢٩.

(١) الكتاب ١/ ١٣٨، ١٣٩.

(٢) سورة النور الآية ٢.

(٣) سورة المائدة الآية ٣٨.

(٤) سورة محمد الآية ١٥.

(٥) سورة محمد الآية ١٥.

(٦) سورة النور الآية ١.

(٧) هذا صدر بيت، وعجزه قوله: وأكرومة الحيين خلوا كما هيا.

(٨) الكتاب ١/ ١٤٢، ١٤٣.

فله درهم، لم يجز، وإنما جاز ذلك؛ لأن قوله: الذي يأتيني فله درهم، في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء»^(١).

وقد تذبذب رأي المبرد في هذا الموضوع فتارة يوافق سيبويه في منع دخول الفاء على خبر المبتدأ، حيث قال: «ولو رفع رافع على معنى (الذي) كان جيداً؛ لأن تصييرها على معنى (الذي) لا يخرجها من الجزاء، ألا ترى أنك تقول: الذي يأتيك فله درهم، فلولا أن الدرهم يجب بالإتيان لم يجز دخول الفاء، كما لا يجوز: زيدٌ فله درهم، وعبد الله فمنطلق، وقال الله عز وجل: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِثْمِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾^(٢) فقد علمت أن الأجر إنما يجب بالإتفاق، فإذا قلت: الذي يأتيك له درهم، لم تجعل الدرهم له بالإتيان»^(٣).

وتارة يحذف، فقال في موضع آخر: «فأما قول الله ﷻ ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٤) وكذلك: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدٍ﴾^(٥) فليس على هذا، والرفع الوجه؛ لأن معناه الجزاء، كقوله: الزانية أي التي تزني، فإما وجب القطع للسرقة والجلد للزنا، فهذا مجازة، ومن ثم جاز: الذي يأتيني فله درهم، فدخلت الفاء؛ لأنه استحق الدرهم بالإتيان، فإن لم ترد هذا المعنى قلت: الذي يأتيني له درهم، لا غير، لم يستحق شيئاً، كما تقول: زيد له درهم، ولا يجوز: زيدٌ فله درهم، أو هذا زيدٌ فحسن جميلٌ، جازَ على أن (زيداً) خبرٌ، وليس بابتداءٍ، وللإشارة دخلت الفاء، وفي القرآن: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِثْمِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾، دخلت الفاء؛ لأن الثواب دخل للإتفاق، وقد قرأت القراء: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ و﴿السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾ بالنصب، على وجه الأمر، والوجه الرفع، والنصب حسنٌ في هاتين الآيتين، وما لم يكن فيه معنى جزاء فالنصب الوجه»^(٦).

(١) الكتاب ١/١٣٩، ١٤٠.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٧٤.

(٣) المقتضب ٣/١٩٥، ١٩٦.

(٤) سورة المائدة الآية ٣٨.

(٥) سورة النور الآية ٢.

(٦) الكامل في اللغة والأدب ٢/١٩٦، ١٩٧.

أما توجيه الرفع في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾: فالظاهر على رأي المبرد أن الطلب خبر، ودخلت الفاء في الخبر، لشبهه الموصول بالشرط، لأن (أل) موصولة، وأما سيبويه فالخبر عنده محذوف تقديره: مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما، ثم حذف المضاف (حكم) وأقيم المضاف إليه مقامه، والفاء حرف استئناف، وجملة الطلب استئنافية لبيان الحكم، فلم تقع خبراً عنده، كما هو الظاهر.

وما ذهب إليه المبرد هو توجيه الكوفيين للرفع في الآية، حيث قال الفراء: «وقوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ مرفوعان بما عاد من ذكرهما، والنصبُ فيهما جائز، كما يجوز: أزيدُ ضربته؟ و: أزيداً ضربته؟ وإنما تختار العرب الرفع في ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾؛ لأنهما غير موقَّعتين، فوجَّها توجيه الجزء كقولك: مَنْ سرق فاقطعوا يده، (فَمَنْ) لا يكون إلا رفعاً، ولو أردت سارقاً بعينه أو سارقة بعينها كان النصبُ وجه الكلام، ومثله: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَاقِطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(١) وفي قراءة عبد الله ﴿وَالسَّارِقُونَ وَالسَّارِقَاتُ فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا﴾^(٢).^(٣) وهو ما اختاره الزجاج^(٤).

أما الأخفش فظاهر كلامه في موضع أنه موافق لسيبويه حيث قال: «وأما قوله ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ و ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ فزعموا - والله أعلم - أن هذا على الوحي، كأنه يقول: ومِمَّا أَقْصُ عَلَيْكُمْ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي، والسارقة والسارق، ثم جاء بالفعل من بعد ما أوجب الرفع على الأول على الابتداء، وهذا على المجاز، كأنه قال: أمرُ السارقِ والسارقةِ وشأنُهُما مما نَقَصَّ عَلَيْكُمْ، ومثله قوله ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(٥) ثم قال بعد ﴿فِيهَا أَنْهَرُونَ مِنْ مَاءٍ﴾ كأنه قال: وَمِمَّا أَقْصُ عَلَيْكُمْ مَثَلُ الْجَنَّةِ، ثم أقبل يذكر ما فيها بعد

(١) سورة النساء الآية ١٦.

(٢) قراءة عبد الله بن مسعود وإبراهيم النخعي، انظر: معاني القرآن وإعراجه للزجاج ١٧٢/٢، الكشاف ٦٦٤/١، البحر المحيط ٤٨٨/٣، المحرر الوجيز ١٨٨/٢، الدر المصون ٢٥٧/٤، ٢٦٤/٤، الدر المنثور ٧٣/٣، ٢٩٦/٥، اللباب ٣١٨/٧، ٣٢٤، الجامع لأحكام القرآن ١٦٧/٦ . . .

(٣) معاني القرآن للفراء ٣٠٦/١ .

(٤) انظر معاني القرآن للزجاج ١٧٢/١ .

(٥) سورة محمد الآية ١٥ .

أن أوجب الرفع في الأول على الابتداء، وقد قرأها قوم نصبًا إذ كان الفعل يقع على ما هو من سبب الأول، وهو في الأمر والنهي، وكذلك ما وقع عليه حرف الاستفهام نحو قوله ﷺ: ﴿فَقَالُوا أَبَشْرًا مَمَّا وَجَدْنَا نَبِيِّنَا﴾^(١) وإنما فُعِلَ هذا في حروف الاستفهام؛ لأنه إذا كان بعده اسم وفعل، كان أحسن أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم، فان بدأت بالاسم؛ أضمرت له فعلًا حتى تحسن الكلام به، وإظهار ذلك الفعل قبيح»^(٢).

وقال: «وما ذكرنا في هذا الباب من قوله ﷺ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ وقوله ﷺ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ ليس في قوله: ﴿فَاقْطَعُوا﴾ و﴿وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ خبر مبتدأ؛ لأن خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء، فلو قلت: عبدُ اللهِ فَيَنْطَلِقُ، لم يحسن، وإنما الخبر هو المضمرة الذي فسرت لك من قوله: "ومما نقص عليكم" وهو مثل قوله^(٣):

و قَائِلَةٌ حَوْلَانٌ فَاذْكُرُوا فَتَاهُمْ ❁ و أَكْرَمَةٌ الْحَيِّينَ خُلُوْ كَمَا هِيََا

كأنه قال: هؤلاءِ حَوْلَانٌ، كما تقول: الهلالُ فانظرِ إليه، كأنك قلت: هذا الهلالُ فانظرِ إليه، فأضمر الاسم»^(٤).

بينما ظاهر كلامه في موضع آخر يفيد القول بزيادتها، حيث قال: «وأما ابتداء (إن) في هذا الموضوع فكمثل ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾^(٥)، يجوز ابتداء مثل هذا إذا طال الكلام في مثل هذا الموضع»^(٦).

كما نقله عنه كثير من النحاة، منهم الزجاج الذي نقله عنه رادًا له بقوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ودخلت الفاء في خبر (إن)، ولا يجوز إن زِيدًا فمنطلق؛ لأن ﴿الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ فيه معنى الشرط والجزاء، ويجوز أن يكون تمام الكلام: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي

(١) سورة القمر الآية ٢٤ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٨٤/١ .

(٣) سبق تخريجه ص ٦٣ .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٨٦/١ .

(٥) سورة الجمعة الآية ٨ .

(٦) معاني القرآن للأخفش ٥١١/٢، ٥١٢ .

تَفَرُّوكَ مِنْهُ ﴿١﴾، كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ فَرَرْتُمْ مِنْ أَيِّ مَوْتٍ كَانَ مِنْ قَتْلِ أَوْ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ، ويكون (فَائِنَهُ) استئنافاً، بعد الخبر الأول» (١).

وكذا ابن أبي الربيع الذي حكاه عنه وردّه بقوله: « وخالف في هذا الأخفش، وقال: إن الفاء لا تدخل في خبر (إِنَّ) وإن كان في الصفة معنى الشرط، احتج عليه بقوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ (٢)، قال: إن الفاء زائدة، ومذهبه أن الفاء تزداد في الخبر، وأكثر النحويين منعوا ذلك، وقالوا إن الزيادة في الحروف خروج عن القياس، فلا تُدعى إلا بدليل لا يحتمل التأويل» (٣).

كما نقله عنه ابن مالك وضعفه؛ لأنه لم يرد به سماع، كما أضعف احتجاجه بالبيت: (٤)
و قَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَا نَكِحَ فَتَاتَهُمْ ❖ و أَكْرَوْمَةٌ الْحَيِّينَ خُلُوْ كَمَا هِيَ
 و لا في قول الآخر: (٥)

أَرْوَاحٌ مَّوَدَّعٌ أَمْ بِكَوْر ❖ أَنْتَ فَا نَظَرَ لِأَيِّ ذَاكَ تَصْرِير
 لأن معنى الأول: هذه خولان، ف (خولان) خبر مبتدأ محذوف، ومعنى الثاني: انظر أنت، ف (أنت) فاعل فعل محذوف، على أن زيادة الفاء في مثل هذا قد سهلها كون الخبر أمراً، كما سهلها كون العامل مفرغاً في نحو: زيداً فاضرب، و: ﴿وَالِإِلَى رَبِّكَ فَارْغَب﴾ (٦)؛ لأن الأمر يتركب إلى ما يعلق به معنى المجازاة، فالقائل: زيداً فاضرب، كأنه قال: ما يكون من شيء

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٧١/٥ .

(٢) سورة البروج الآية ١٠ .

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٥٧٣/٢، ٥٧٤ .

(٤) سبق تخريجه ص ٦٣ .

(٥) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد في: الكتاب ١٤٠/١، النكت للأعلم ٢٦٦/١، أمالي ابن الشجري ١٣٤/١، عيون الأخبار ١٣١/٣، الشعر والشعراء ١٥٠، طبقات فحول الشعراء ١٤٠/١، الرد على النحاة ٢١/١، الأزمنة والأمكنة ٤٩٨/١، المحكم ٤٧١/١٠، الجنى الداني ٧١، اللسان ٤٢١/١٣، وبلا نسبة في: الخصائص ١٣٣/١، الشعر والشعراء ٢١٩/١، كشف المشكل ٤٢١/٢، ٥١١، شرح التسهيل ٣٣١/١، حاشية الشهاب ٣٦٧/٦، المغني ٢٢٠/١، الهمع ١٢٦/٣ .

(٦) سورة الشرح الآية ٨ .

فزيدياً اضرب، وما يكن من شيء فزيد اضربه، فلا يلزم من جواز هذا جواز: زيد فمنطلق؛ إذ ليس الخبر أمراً، فيطرق إلى ما تعلق به معنى المجازة»^(١).

بينما وافقه الفارسي الذي حكى رأي الأخفش موافقاً له بقوله: «وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْفِيكُمْ﴾»^(٢) فقد جوز أبو الحسن فيه: أن تكون الفاء فيه زائدة، وحكى أبو يعلى^(٣) عن أبي عثمان^(٤) مثل ذلك، ووجه ذلك أن الفاء تدخل للعطف أو للجزاء وزيادة، فلما لم يكن للعطف مذهب من حيث لم يستقم عطف الخبر على مبتدئه، لم يصح حمله على العطف، ولم يستجز حمله على أنها للجزاء؛ لبعد ذلك في اللفظ والمعنى»^(٥).

وظاهر كلام ابن السراج أنه يجيز القول بزيادتها في هذا الموضع، بقوله: «وَالأخْفَشُ يجيزه على أن تكون الفاء زائدة وقال: قول الله ﷻ: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْفِيكُمْ﴾ ولكن زدت (إِنَّ) توكيداً، وقال: لو قلت: إن هذا لا يجوز أن يكون في معنى المجازة كان صالحاً؛ لأنك إذا قلت: إن الذي يأتينا فله درهم، فمعناه: الذي يأتينا فله درهم، ولا يحسن ليت الذي يأتينا فله درهم، ولا لعل الذي يأتينا فنكرمه؛ لأن هذا لا يجوز أن يكون في معنى المجازة، ولا يحسن: كأن الذي يأتينا فله درهم؛ لأن معنى الجزاء إنما يكون على ما يأتي لا على ما كان، فإن قدرت فيه زيادة الفاء جاز على مذهب الأخفش»^(٦).

(١) شرح التسهيل ١/٣٣٠، ٣٣١ .

(٢) سورة الجمعة الآية ٨ .

(٣) هو: محمد بن أبي زرعة الباهلي النحوي أبو يعلى، أحد أصحاب المازني. صنف نكتا على كتاب سيبويه.

ولد يوم دخول صاحب الزنج البصرة، وذلك في سنة سبع وخمسين ومائتين، انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/١٠٤ .

(٤) بكر بن محمد بن بقية - وقيل: ابن عدي - بن حبيب الإمام أبو عثمان المازني .

مازن بن شيبان، ابن ذهل - وقيل: مولى بني سدوس، وهو بصري روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد، وعنه المبرد والفضل بن محمد البيهقي وجماعة. وكان إماماً في العربية متسعا في الرواية، مات في سنة تسع - أو ثمان - وأربعين ومائتين، ترجمته في بغية الوعاة ١/٤٦٣ .

(٥) الحجة للقراء السبعة ١/٤٢ .

(٦) الأصول في النحو لابن السراج ٢/١٦٨ .

بينما ذهب ابن قتيبة إلى غير ذلك فلم يقل بزيادة الفاء، بل ذهب إلى القول بزيادة (إن) فيها، وجعل منه قول الله - تعالى - ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾^(١).

كما قال بزيادتها في قول الشاعر:^(٢)

إِنَّ الْخَلِيفَةَ إِنْ لَمْ يَرْبَلْهُ ❖ سِرْبَالٌ مَلَكٍ بِهِ تُرْجَى الْخَوَاتِيمُ^(٣)

أما رأي الكوفيين في توجيه إعراب ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ فقد أجاز الفراء النصب، إلا أن الوجه عنده الرفع، حيث قال: «وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ فَوَجْهُ الْكَلَامِ فِيهِ الرَّفْعُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَوْقُوتٍ فَزَعَمَ كَمَا يَرْفَعُ الْجَزَاءَ، كَقَوْلِكَ: مَنْ سَرَقَ فَاقْطَعُوا يَدَهُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾^(٤) معناه والله أعلم: مَنْ قَالَ الشَّعْرَ اتَّبَعَهُ الْغَاوُونَ، وَلَوْ نَصَبْتُ قَوْلَهُ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ بِالْفِعْلِ كَانَ صَوَابًا». ^(٥)

وقال في موضع آخر: «وَقَوْلُهُ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ مَرْفُوعَانِ بِمَا عَادَ مِنْ ذِكْرِهِمَا، وَالنَّصْبُ فِيهِمَا جَائِزٌ كَمَا يَجُوزُ أَزِيدٌ ضَرْبَتَهُ، وَأَزِيدًا ضَرْبَتَهُ، وَإِنَّمَا تَخْتَارُ الْعَرَبُ الرَّفْعَ فِي ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَوْقُوتَيْنِ، فَوَجَّهَتْهُمَا الْجَزَاءَ كَقَوْلِكَ: مَنْ سَرَقَ فَاقْطَعُوا يَدَهُ، (مَنْ) لَا يَكُونُ إِلَّا رَفْعًا، وَلَوْ أُرِدْتَ سَارِقًا بَعِينَهُ أَوْ سَارِقَةً بَعِينَهَا كَانَ

(١) سورة الكهف الآية ٣٠ .

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ٦٧٢، الكشاف ١٤٩/٣، البحر المحيط ٣٣٣/٦، اللباب ٤١/١٤، الدر المصون ٢٤٣/٨، التحرير والتنوير ٢١٩/٢٨، مفاتيح الغيب ٢١٢/٢٣، وخزانة الأدب ٣٦٤/١٠، ٣٦٨، وبلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ١٤٠/٢، ٢١٨/٢، معاني القرآن للزجاج ٤١٨/٣، شرح الرضي على الكافية ٣٩٥/٤ شرح التسهيل ٢٠/٢، المحرر الوجيز ١١٢/٤، مفاتيح الغيب ٤٦٠/٢١، حاشية الشهاب ٢٨٦/٦، الجامع لأحكام القرآن ٢٣/١٢، أخبار أبي القاسم الزجاجي ٣٩/١، أمالي الزجاجي ٦٢، تذكرة النحاة ١٣٠، الخزانة ٣٨٩/١٠، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢ .

(٣) تأويل مشكل القرآن ١٥٧ / ١ .

(٤) سورة الشعراء الآية ٢٢٤ .

(٥) معاني القرآن للفراء ٢٤٢/١ . .

النصب وجه الكلام، ومثله: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَكْذُوهُمَا﴾^(١) وفي قراءة عبد الله ﴿وَالسَّارِقُونَ وَالسَّارِقَاتُ فَأَقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا﴾^(٢) «^(٣)».

ولذا قد قال بأن دخول الفاء في الآية: ﴿قُلْ إِنْ أَلْمُوتَ الَّذِي يَفْرُوتُ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ﴾^(٤) لوقوعها بعد موصول فقد ضارح الجزاء فيجاب عنه بالفاء.^(٥)

وقد وافق الرازي^(٦) رأي الفراء مستدلاً على معنى الشرط والجزاء في الآية بأمر، هي: «الأول: أن الله تعالى صرح بذلك وهو قوله: ﴿جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا﴾ وهذا دليل على أن القطع شرع جزاء على فعل السرقة، فوجب أن يعم الجزاء لعموم الشرط، والثاني: أن السرقة جناية، والقطع عقوبة، وربط العقوبة بالجناية مناسب، وذكر الحكم عقيب الوصف المناسب يدل على أن الوصف علة لذلك الحكم، والثالث: أنا لو حملنا الآية على هذا الوجه كانت الآية مفيدة، ولو حملناها على سارق معين صارت مجملة غير مفيدة، فكان الأول أولى»^(٧).

كما بالغ في رده لرأي سيبويه ووصفه بالرداءة فقال: «وأما القول الذي ذهب إليه سيبويه فليس بشيء، ويدل عليه وجوه: الأول: أنه طعن في القرآن المنقول بالتواتر عن الرسول عليه الصلاة والسلام وعن جميع الأمة، وذلك باطل قطعاً، فإن قال لا أقول: إن القراءة بالرفع غير جائزة ولكني أقول: القراءة بالنصب أولى، فنقول: وهذا أيضاً

(١) سورة النساء الآية ١٦ .

(٢) قراءة عبد الله بن مسعود وإبراهيم النخعي، انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٧٢/٢، الكشاف ١/٦٦٤، البحر المحيط ٣/٤٨٨، المحرر الوجيز ٢/١٨٨، الدر المصون ٤/٢٥٧، الدر المنثور ٣/٧٣، ٥/٢٩٦، اللباب ٧/٣١٨، ٣٢٤، الجامع لأحكام القرآن ٦/١٦٧ .

(٣) معاني القرآن للفراء ١/٣٠٦ . .

(٤) سورة الجمعة الآية ٨ .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢/١٠٥، ٣/١٥٥ .

(٦) أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التيمي البكري، له التصانيف المفيدة في فنون عديدة منها تفسير القرآن الكريم، وكانت ولادة فخر الدين في الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة أربع وأربعين، وقيل ثلاث وأربعين وخمسائة، بالري. وتوفي يوم الاثنين، وكان عيد الفطر، سنة ست وستمائة بمدينة هراة، ترجمته في بغية الوعاة ٤/٢٤٨ .

(٧) اللباب ٧/٣١٩ .

رديء؛ لأن ترجيح القراءة التي لم يقرأ بها إلا عيسى بن عمر على قراءة الرسول وجميع الأمة في عهد الصحابة والتابعين أمرٌ منكّرٌ وكلامٌ مردودٌ.

والثاني: أن القراءة بالنصب لو كانت أولى لوجب أن يكون في القراء من قرأ (والَّذِينَ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ) بالنصب، ولمّا لم يوجد في القراء أحدٌ قرأ كذلك علمنا سقوط هذا القول.

الوجه الثالث: أنا إذا قلنا ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ مبتدأ، وخبره هو الذي نضمه، وهو قولنا: فيما يتلى عليكم، فحينئذٍ قد تمت هذه الجملة بمبتدأها وخبرها، فبأي شيءٍ تتعلق الفاء في قوله: ﴿فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ فإن قال: الفاء تتعلق بالفعل الذي دل عليه قوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ يعني أنه إذا أتى بالسرقة فاقطعوا يديه، فنقول: إذا احتجت في آخر الأمر إلى أن تقول: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ بتقديره: من سرق، فاذا هذا أولاً حتى لا تحتاج إلى الإضمار الذي ذكرته، والرابع: أنا إذا اخترنا القراءة بالنصب لم يدل ذلك على كون السرقة علةً لوجوب القطع، وإذا اخترنا القراءة بالرفع أفادت الآية هذا المعنى، ثم هذا المعنى متأكدٌ بقوله: ﴿جَزَاءُ يَمَا كَسَبَا﴾ فثبت أن القراءة بالرفع أولى، الخامس: أن سيبويه قال: هم يقدمون الأهم فالأهم، والذي هم بشأنه أعنى، فالقراءة بالرفع تقتضي تقديم ذكر كونه سارقاً على ذكر وجوب القطع، وهذا يقتضي أن يكون أكبر العناية مصروفاً إلى شرح ما يتعلق بحال السارق من حيث إنه سارقٌ، وأما القراءة بالنصب فإنها تقتضي أن تكون العناية ببيان القطع أتم من العناية بكونه سارقاً، ومعلومٌ أنه ليس كذلك، فإن المقصود في هذه الآية بيان تقبيح السرقة والمبالغة في الزجر عنها، فثبت أن القراءة بالرفع هي المتعينة قطعاً والله أعلم^(١).

إلا أن سيبويه لم يطعن على القراءة بالرفع ولم يتهمها باللحن بل رأى أن الفاء لا تدخل على خبر المبتدأ، ولذا وجه الآية على النصب، ورأى أن الوجه في هذا الأسلوب في غير القرآن هو النصب^(٢).

ولذا نجد أبا حيان قد أغلظ وبالع أيضًا في الرد على الرازي والطنين في علمه، فقال:

(١) مفاتيح الغيب ٣٥٢/١١ .

(٢) انظر الكتاب ١/١٤٢، ١٤٣، ١٤٤ . .

« والعجب من هذا الرجل، وتجاسره على العلوم حتى صنف في النحو كتابًا سماه المحرر وسلك فيه طريقة غريبة بعيدة من مصطلح أهل النحو، ومن مقاصدهم، وهو كتاب لطيف محتوٍ على بعض أبواب العربية، وقد سمعت شيخنا أبا جعفر بن الزبير يذكر هذا التصنيف، ويقول: إنه ليس جاريًا على مصطلح القوم، وأن ما سلكه في ذلك من التخطيط في العلوم، ومن غلب عليه فن ظهر فيما يتكلم به من غير ذلك الفن، أو قريبًا منه من هذا المعنى، ولما وقفت على هذا الكتاب بديار مصر رأيت ما كان الأستاذ أبو جعفر يذم من هذا الكتاب، ويستنزل عقل فخر الدين في كونه صنف في علم وليس من أهله، وكان أبو جعفر يقول: لكل علم حد ينتهي إليه، فإذا رأيت متكلما في فن ما، ومزجه بغيره، فاعلم أن ذلك إما أن يكون من تخليطه وتخبيط ذهنه، وإما أن يكون من قلة محصوله، وقصوره في ذلك العلم». (١)

(١) البحر المحيط ٣/ ٤٩٣ ، ولكن يبدو أن أبا حيان قد بالغ في ذم الرازي والنيل من قدره، فالرازي لم يكن بهذا الضعف كما ذكر أبو حيان، ففي وفيات الأعيان ٤/ ٢٤٨: « يقال: إن له شرح المفصل في النحو للزمخشري، وشرح الوجيز في الفقه للغزالي، وشرح سقط الزند للمعري، وله مختصر في الإعجاز، ومؤاخذات جيدة على النحاة، وله طريقة في الخلاف، وله في الطب شرح الكليات للقانون، وصنف في علم الفراسة، وله مصنف في مناقب الشافعي، وكل كتبه ممتعة، وانتشرت تصانيفه في البلاد ورزق فيها سعادة عظيمة فإن الناس اشتغلوا بها ورفضوا كتب المتقدمين، وهو أو لمن اخترع هذا الترتيب في كتبه، وأتى فيها بما لم يسبق إليه. وكان له في الوعظ اليد البيضاء، ويعظ باللسانين العربي والعجمي، وكان يلحقه الوجد في حال الوعظ ويكثر البكاء، وكان يحضر مجلسه بمدينة هراة أرباب المذاهب والمقالات ويسألونه وهو يجيب كل سائل بأحسن إجابة، ومناقبه أكثر من أن تعد، وفضائله لا تحصى ولا تحد».

المبحث السابع

رأي سيويه في
رافع المبتدأ

رأي سيبويه في رافع المبتدأ

قال الهمداني: «(الحمد) رفع بالابتداء.....والابتداء عامل معنوي.....والمعنوي ضربان: أحدهما: عامل الرفع في الاسم المبتدأ وهو تعريه من العوامل الظاهرة، وما يجري مجراها نحو: إن زيد قام، والآخر: عامل الرفع في الفعل المضارع، وهو وقوعه موقع الاسم، وسيبويه لا يثبت من العامل المعنوي إلا هذين»^(١).

اتفق النحاة على رفع المبتدأ أو الخبر ولكن اختلفت آراؤهم في رافع المبتدأ أو الخبر، ولم ينقل الهمداني في مسألتنا هذه غير رأي سيبويه في رافع المبتدأ، فلم ينقل لنا الخلاف الوارد في ذلك عن النحاة. وفيما يلي عرض لآراء النحاة في تلك المسألة:

الرأي الأول: مذهب سيبويه وجمهور البصريين^(٢) أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ.

قال سيبويه: «فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيد ضربته، فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع(منطلق)إذا قلت: عبد الله منطلق، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به، فإنما قلت: عبد الله، فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء»^(٣).

وقال في موضع آخر: «فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول، والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه، واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو أو يكون في مكان أو زمان، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ، فأما الذي يبنى عليه شيء هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق،

(١) الفريد ١/١٦١.

(٢) انظر الأصول ١/٥٨، واللمع ص ١١٠، وشرح المفصل ١/٨٤، وشرح ألفية ابن معطى ٢/٨١٦، واللباب ١/١٢٨، والمسعودي ١/٢٠٥، والهمع ١/٣٥٩.

(٣) الكتاب ١/٨١.

ارتفع (عبد الله) لأنه ذكر ليبنى عليه (المنطق)، وارتفع (المنطق) لأن المبني على المبتدأ بمنزلة»^(١).

كما ذهب الأخفش إلى أن الابتداء هو الرفع لكل من المبتدأ والخبر حيث قال: «و أما قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(٢) فرفعه على الابتداء، وذلك أن كل اسم ابتدأته لم توقع عليه فعلاً من بعده، فهو مرفوع، وخبره إن كان هو هو فهو أيضاً مرفوع، نحو قوله: ﴿شَحَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ﴾^(٣) وما أشبه ذلك، وهذه الجملة تأتي على جميع ما في القرآن من المبتدأ فافهمها، فإنما رفع المبتدأ ابتداءً وإياه، والابتداء هو الذي رفع الخبر في قول بعضهم، كما كانت (إنّ) تنصب الاسم وترفع الخبر، فكذلك رفع الابتداء الاسم والخبر، وقال بعضهم: رفع المبتدأ خبره، وكُلُّ حَسَنٍّ، والأول أقيس»^(٤).

وذهب بعضهم إلى أن المبتدأ والخبر مرفوعان بالابتداء.

وقد نسبه الأنباري للبصريين^(٥) وذكره ابن عصفور^(٦) وابن مالك^(٧) ابلا نسبة.

وقد وافق ابن جني رأي سيبويه حيث قال: «اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية و عرّضته لها، وجعلته أولاً لثانٍ، يكون الثاني خبراً عن الأول ومسنداً إليه، وهو مرفوع بالابتداء، تقول: زيد قائم، ومحمد منطلق، ف(زيد) و(محمد) مرفوعان بالابتداء، وما بعدهما خبر عنهما»^(٨).

واحتج العكبري لرأي سيبويه بثلاثة أوجه: «أحدها: أن الابتداء معنى يختص بالاسم، فكان عاملاً كالفعل بيان أنه معنى، أن الابتداء ما ذكرنا من كونه أولاً مقتضياً ثانياً - وهذا

(١) الكتاب ١٢٦/٢، ١٢٧.

(٢) الفاتحة آية ٢.

(٣) الفتح آية ٢٩.

(٤) معاني القرآن للأخفش ٩/١، وانظر الأصول ٦٠/١، التبيين ٢٢٤، الارتشاف ٨٥٨/٣، شفاء العليل ٢٧٢/١، المساعد ٥٩/١، الهمع ٣١١/١ وواقفه أبو علي الشلوبين في التوطئة ٢١٦، وقد نسب هذا الرأي في شرح التسهيل ٨٥٤/٢ لابن السراج، ورأيه غير ذلك، انظر الأصول في النحو لابن السراج ٥٨/١.

(٥) انظر الإنصاف ٤٤/١.

(٦) انظر شرح الجمل ٣٤١/١.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٢٧٠/١.

(٨) اللمع ٢٩.

وصف وجودي- واللفظ إنما عمل لاختصاصه، فيجب أن يعمل المعنى لاختصاصه أيضًا، **والوجه الثاني:** أن كون الاسم أولًا مسندًا إليه، أصل في الجملة، فوجب أن يكون مرفوعًا بذلك كالفاعل، فإنه ارتفع بالفعل لهذين الوصفين، **والوجه الثالث:** أن المبتدأ معمول، وكل معمول لا بد له من عامل، والعامل لا يخلو من أن يكون الابتداء كما ذكرنا أو واحدًا مما ذكر من المذاهب، وكلها ما عدا الأول باطل»^(١).

بينما ذهب المبرد إلى أن الابتداء يرفع المبتدأ، ويرفع الخبر بالابتداء والمبتدأ معًا، فقال: «فأما رفع المبتدأ فبالابتداء، ومعنى الابتداء: التثبيته والتعريف عن العوامل غيره، وهو أول الكلام»^(٢).

و تبعه ابن السراج حيث قال: « وهما مرفوعان أبدًا، فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما، نحو قولك: الله ربنا، ومحمد نبينا»^(٣).

الرأي الثاني: أن المبتدأ أو الخبر مرفوعان بالتجرد للإسناد.

والمراد بالتجرد هنا: تعريفه عن العوامل اللفظية، والتعريف عن العوامل اللفظية معنى من معاني الابتداء.

وقد نسب أبو حيان هذا المذهب للجرمي والسيرافي^(٤)، وكثير من البصريين^(٥). وكان ابن كيسان يرد قول من زعم أن التعريفية هي العاملة: كما نقل عن ابن السيد قوله: «إن العامل إذا عمل بظهوره شيئًا لم يعمل بسقوطه، قال: والعوامل ترفع وتنصب وتخفض، فسقوط أيها أوجب الرفع، فإذا كان سقوط الرفع هو الذي أوجب الرفع، فهو إذن يعمل عملاً واحدًا وجد أو عدم، فلا ينبغي أن يسمى عاملاً؛ لأنه لم يرد شيئًا كان معدوماً قبل ظهوره... فيلزم على هذا ألا تكون التعريفية وحدها هي العاملة، ولزم أن يكون ثمَّ عامل غير التعريفية»^(٦).

(١) التبيين ١/١٢٧.

(٢) المقتضب ٤/١٢٦.

(٣) الأصول ١/٥٨، ونسب للزجاج: انظر شفاء العليل ١/٢٧٢.

(٤) شرح كتاب سيويه ١/٤٦ وهو اختيار الزمخشري، انظر شرح المفصل ٨٣، ٨٤.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٨، والتنزيل ٣/٢٦١، وشفاء العليل ١/٢٧٢.

(٦) الحل في إصلاح الخلل ١٤٨، باختصار.

وقد بيّن الصيمري حجة القائلين بأن التعرية هي العامل بقوله: «وإنما كانت التعرية من العوامل اللفظية عاملة في الاسم؛ لأن العوامل إنما هي علامات للعمل، لا أنها تعمل شيئاً في الحقيقة، والعلامة تكون بحدوث شيء وبعده، والدليل على هذا أن ثوبين أبيضين متساويين لو أردنا أن نفصل بينهما فعملنا أحدهما بعلامة، وتركنا الآخر بغير علامة، لكان الفصل يقع بينهما بذلك، وإن كان كانت العلامة في أحدهما دون الآخر، فإن قلنا أن عدم العلامة يكون علامة، وجب أن تكون التعرية من العوامل تجرى مجرى العوامل في أنها تستحق عملاً، كما أن العوامل إذا تكررت استحققت عملاً»^(١).

وقال الرضي: «واعترض بأن التجريد أمر عديم فلا يؤثر، وأجيب بأن العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات، والعدم المخصوص أعني عدم الشيء المعين يصح أن يكون علامة لشيء لخصوصيته»^(٢).

وقاس الأنباري عمل الابتداء الرفع في المبتدأ والخبر على العوامل اللفظية ومن ثم قال: «وإذا ثبت أنه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره، قياساً على غيره من العوامل، نحو كان وأخواتها و(إن وأخواتها) وظننت وأخواتها، فإنها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره، فكذلك ها هنا»^(٣).

وتبع هذا الرأي الأعلام^(٤)، وابن عصفور^(٥).

وقد رد ابن مالك هذا المذهب وعدّ فيه رداءة زائدة من ثلاثة أوجه: " أحدهما: أنه جعل التجرد عاملاً، وإنما هو شرط في صحة عمل الابتداء، والابتداء هو العامل عند سيويه وغيره من المحققين. والثاني: أنه جعل تجردهما واحداً، وليس كذلك، فإن تجرد المبتدأ تجرد الإسناد إلى ما يسد مسد مسند إليه، وتجرد الخبر إنما هو ليسند إلى المبتدأ، فبين التجردين بون، فكيف يتحدان؟ الثالث: أنه أطلق التجرد ولم يقيده، فلزم من ذلك ألا يكون مبتدأ ولا خبراً ما جر منهما بحرف زائد نحو: ما فيها من أحد»^(٦).

(١) التبصرة والتذكرة ٩٩/١.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢٢٧/١.

(٣) الإنصاف ٤٦/١.

(٤) النكت للأعلم ٨٦ / ٢ .

(٥) شرح الجمل ٣٤٠/١.

(٦) شرح التسهيل ٢٧١/١، ٢٧٢ .

الرأي الثالث: أن المبتدأ قد رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ.

أي: أنهما يترافعان؛ لأن كلا منهما طالب للآخر. وقد نسب هذا إلى الكوفيين^(١). قال ابن مالك: «وأما كون المبتدأ أو الخبر مرفوعاً أحدهما بالآخر، فهو قول الكوفيين»^(٢).

ففي الآية: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهْدَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ﴾^(٣) حكاة ثعلب عن الفراء فقال: «و قال الفراء: إن شئت رفعته ب (حين)»^(٤). فقوله: «إن شئت رفعته ب (حين)» أي: جعلت (اثنان) مبتدأ، وجعلت (حين) خبراً له، ورفع المبتدأ بالخبر.

وقد رد العكبري رأيهم وعدّه غير صحيح لوجهين: «أحدهما: أن كل واحد منهما قد يكون جامدًا، والجامد لا يعمل، إذ لا معنى فيه يتأثر به المعمول. والثاني: أن المبتدأ لو كان مرفوعاً بالخبر، لوجب أن يكون فاعلاً إذا كان الخبر فعلاً، والفاعل لا يكون قبل الفعل»^(٥).

كما رده ابن مالك بقوله: «وهو مردود أيضاً، إذ لو كان الخبر رافعاً للمبتدأ كما كان المبتدأ رافعاً للخبر لكان لكل منهما في التقدم رتبة أصلية؛ لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله، فكان لا يمتنع صاحبها في الدار، كما لا يمتنع: في داره زيد، وامتناع الأول، وجواز الثاني دليل على أن التقدم لا أصلية للخبر فيه»^(٦).

واختار أبو حيان رأي الكوفيين فقال: «و أقول الذي نختاره من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين، وهو أنهما يرفع كل منهما الآخر»^(٧).

(١) الإنصاف ٤٤/١، وشرح المفصل ٨٤/١، وشرح التسهيل ٢٧٢/١، الارتشاف ٢٨/٢، وشفاء العليل ٢٧٢/١، الهمع ٣١١/١.

(٢) شرح التسهيل ٢٧٢/١.

(٣) سورة المائدة الآية ١٠٦.

(٤) مجالس ثعلب ٣٨٩/٢، وما ذكره الفراء في هذا الموضوع (و رفع الاثنتين بالشهادة، أي ليشهدكم اثنان من المسلمين) انظر معاني القرآن للفراء ٣٢٣/١.

(٥) التبيين ١٢٨.

(٦) شرح التسهيل ٢٧١/١.

(٧) الارتشاف ١٠٨٥/٣.

وأجاب عن رد ابن مالك فقال: « وأما رد المصنف ب أنه لو كانا مترافعين لكان لكل منهما في التقدم رتبة أصلية إلى آخره، فهو منقوض باسم الشرط وفعله، فلا يلزم من ذلك أن يكون أصل كل عامل أن يتقدم على معموله، وأما امتناع: صاحبها في الدار، وجواز: في داره زيد، فليس مبنياً على ما ذكره المصنف من أن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله، وإنما ذلك لأن وضع الخبر أن يكون ثانياً للمبتدأ لفظاً أو نية، والمبتدأ أول لفظاً أو نية لا من حيث العمل بل من حيث ترتيب الإسناد؛ لأن الأصل في الوضع أن يطابق المعنى للفظ، فتبدأ أولاً بالمسند إليه الحكم، وتأتي ثانياً بالمسند لأنه حديث عنه، ولذلك كان باب وضع الفاعل على خلاف الأصل؛ لأنه ليس المعنى فيه مطابقاً للفظ؛ لأنك بدأت أولاً بالمسند، ثم أتيت بالمسند إليه، فلما اتصل بالمبتدأ ضمير شيء هو في الخبر، كان مفسره متأخراً عنه لفظاً ونية إذ وقع في موضعه ثانياً، وهو أصله، فلم تجز المسألة إذ ليست من المواضع المستثناة في تفسير المضمرة بما بعده، وأما جواز (في داره زيد) فإن مفسره وإن تأخر لفظاً فهو مقدم رتبة، و (في داره) وإن تقدم لفظاً فهو مؤخر رتبة، فلما كانت النية به التأخير جاز ذلك»^(١).

الرأي الرابع: أن المبتدأ مرفوع بالاعتناء .

وهو وقوعه: أولاً لفظاً ونية، وهو مذهب ابن السيد وقد صرح به وحسنه، حيث قال: «وللنحويين أقوال كثيرة في حقيقة الرفع للمبتدأ ما هو؟ بعد اتفاهم على أن عامله معنوي سوى ما قدمناه ذكره، فأحسن ما قيل فيه: إن المعنى الرفع له عناية المتكلم واهتمامه، وأنه جاء ليسند إليه ما بعده، فهو بمثابة ملك نوه بإنسان وعنى بأمره ليسند إليه أمره، ويقلده إياها»^(٢).

ونكر ابن عصفور هذا المذهب مبطلاً إياه فقال: «والمبتدأ والخبر مرفوعان، واختلف النحويون في الرفع لهما ففي الرفع للمبتدأ أربعة أقوال: منهم من ذهب إلى أن الرفع له التهمم والاعتناء وتهممك واعتناؤك به هو جعلك له أولاً لفظاً أو نية، وذلك باطل؛ لأن التهمم معنى والمعاني لا يثبت لها العمل في موضع»^(٣).

(١) التذييل والتكميل ٢٦٨/٣، وقد اختار الرضي أيضاً هذا الرأي انظر شرح الرضي على الكافية ١/١٢٦، ١٢٧،

وأبو حيان انظر الارتشاف ٣/١٠٨٥.

(٢) إصلاح الخلل ١٤٧.

(٣) شرح الجمل ١/٢٠٤.

الرأي الخامس: شبهه بالفاعل وهو كون المبتدأ مخبراً عنه.

وهو رأي الفارسي حيث قال: «الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به، وصفة الاسم المبتدأ أن يكون معرّى من العوامل الظاهرة ومسنداً إليه شيء، مثال ذلك: زيدٌ منطلقٌ، وعمرٌ ذاهبٌ، والعلمُ حسنٌ، والجهل قبيحٌ، ف(زيدٌ) ارتفع بتعريفه من العوامل الظاهرة»^(١).

وقال في موضع آخر: «اعلم أن الفاعل رفع، وصفته أن يسند إليه الفعل مقدماً عليه»^(٢).

وتبعه الزجاجي قائلاً: «اعلم أن الاسم المبتدأ مرفوع، وخبره إذا كان اسماً واحداً مثله فهو مرفوع أبداً، وذلك قولك: زيدٌ قائمٌ، فزيد مرفوع؛ لأنه مبتدأ، والابتداء معنى رفعه، وهو مضارعة للفاعل، وذلك أن المبتدأ لا بد له من خبر ولا بد للخبر من مبتدأ يسند إليه، وكذلك الفعل، والفاعل لا يستغنى أحدهما عن صاحبه، فلما ضارع المبتدأ الفاعل رُفِعَ»^(٣).

وهو مذهب السهيلي حيث قال: «الرافع للاسم المبتدأ كونه مخبراً عنه؛ لأن كل مخبر عنه مقدم في المرتبة فاستحق من الحركات أثقلها؛ لأن أوائل الألفاظ والكلام أولى بالثقل وأحمل له»^(٤).

وتبعهما ابن أبي الربيع^(٥)، ونسب هذا الرأي لسيبويه^(٦) والأخفش وابن السراج^(٧)، واختاره الزمخشري^(٨)، وصححه ابن يعيش^(٩).

وذكره ابن عصفور غير منسوب فقال: «ومنهم من ذهب إلى أن الرافع له شبهه بالفاعل في أنه مخبر عنه كالفاعل، ولا يستغنى عن الخبر كما لا يستغنى الفاعل عن خبره وهو الفعل»^(١٠).

(١) الإيضاح ٨٥.

(٢) الإيضاح ١٠١.

(٣) الجمل للزجاجي ٤٨.

(٤) نتائج الفكر ٣١٢.

(٥) البسيط ٥٤٥.

(٦) انظر نسبه إليه ابن يعيش في شرح المفصل ٨٥/١.

(٧) شرح الرضي على الكافية، ٦٧/١.

(٨) انظر المفصل ١١ وانظر شرح الرضي على الكافية، ٦٧/١، وانظر الهمع ٣/٢.

(٩) انظر شرح المفصل ٨٥/١.

وقد أبطل ابن عصفور هذا المذهب بوجهين:
الأول: أن الشبه معنى والمعاني لم يثبت لها عمل.
الثاني: أن المبتدأ والخبر أصل والفعل والفاعل فرع فإذا جعلنا المبتدأ مرفوعاً لشبهه
بالفاعل كان حملاً للأصل على الفرع وهذا قليل (٢).
والأرجح - والله تعالى أعلم - في رافع المبتدأ هو رأي سيبويه حيث لم يتقدم عامل
لفظي عاملاً في المبتدأ فبقي المبتدأ متقدماً غير متأثر بمتقدم عليه، بالإضافة إلى قوة ما
احتج به سيبويه ومن وافقه من أدلة.

(١) انظر شرح الجمل ٣٥٦/١ والبسيط ٥٤٢ /١ .

(٢) انظر: شرح الجمل /١ /٣٥٥ .

المبحث الثامن

رأي سيبويه في

العطف على اسم (إن)

قبل استيفائها الخبر

رأي سيبويه في العطف على اسم (إِنَّ) قبل استيفائها الخبر

قال الهمداني : « قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ ﴾ ^(١) »

اعلم وفقنا الله وإياك أن النحاة اختلفوا في تأويل رفع قوله تعالى ﴿ الصَّابِئُونَ ﴾ ، فذهب صاحب الكتاب وموافقوه ^(٢) إلى أنه رفع بالابتداء، والنية به التأخير عما في حيز (إِنَّ) من اسمها وخبرها، وخبر الابتداء محذوف، والتقدير : إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون الصابئون كذلك.... وذهب أبو الحسن والكسائي : إلى أنه رفع بالعطف على المضمرة في ﴿ هَادُوا ﴾ ، وهذا فاسد من جهة المعنى ضعيف من جهة العربية ... وذهب الفراء : إلى أنه معطوف على ﴿ وَالَّذِينَ ﴾ من حيث إنه لما لم يظهر فيه الإعراب بقي المعطوف مرفوعًا على أصله ... وقيل : إن ﴿ الصَّابِئُونَ ﴾ في موضع نصب بالعطف على اسم (إِنَّ) ، ولكنه أتى على لغة الذين يجعلون التثنية بالألف على كل حال والجمع بالواو على كل حال ... وقيل : إن النون هو حرف الإعراب لا الواو وقيل : خبر (إِنَّ) محذوف لدلالة الثاني عليه، والعطف بقوله : ﴿ وَالصَّابِئُونَ ﴾ إنما أتى بعد تمام الكلام وانقضاء اسم (إِنَّ) وخبرها.....» ^(٣).

كان القياس أن ينتصب ﴿ وَالصَّابِئُونَ ﴾ عطفًا على اسم (إِنَّ) ، لكنه ورد مرفوعًا في النص القرآني، وقد ذهب سيبويه إلى تأويله بأنه محمول على التأخير، ومرفوع بالابتداء، فالمعنى عليه : إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن منهم بالله إلى آخره، والصابئون والنصارى كذلك أيضاً، أي : من آمن منهم بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم.

اختلفت نظرة النحاة وعلى رأسهم سيبويه في تأويل رفع ﴿ الصَّابِئُونَ ﴾ ، وفيما يلي تفصيل لما ورد من آراء :

الرأي الأول : يقول أصحابه برفع " الصابئون " على الابتداء، و قد انقسم أصحاب هذا الرأي إلى قسمين :

(١) سورة المائدة الآية ٦٩ .

(٢) انظر الكشاف ١/٦٦٠، أنوار التنزيل ٢/٣٤٩ .

(٣) الفريد ٢/٦٤ .

- القسم الأول : لسيبويه ومن وافقه بأن ﴿الصَّابِئُونَ﴾ مبتدأ قد حذف خبره لدلالة خبر (إنّ) عليه وهو: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ عليه ، والنية تأخير هذا المبتدأ بعد خبر (إنّ) ففي قولنا : إنّ زيدًا وعمرو منطلقًا، الأمر على التقديم والتأخير، أي : إنّ زيدًا منطلقًا وعمرو .

وفيه قال سيبويه : « وأما قوله عز وجل : ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ ، فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله: ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ بعدما مضى الخبر، وقال الشاعر، بشر بن أبي خازم: (١)
وَالْأَفَاعِلُ مَا بَقِينَا وَأَنْتُمْ ❖ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ
كأنه قال: بُغَاةٌ مَا بَقِينَا وَأَنْتُمْ» (٢) .

وعلى هذا التوجيه لم يقدّم ﴿الصَّابِئُونَ﴾ على ما بعده ﴿وَالنَّصْرِيُّ﴾ وقبل استيفاء (إنّ) خبرها؟

وكما ذكر الفخر الرازي : « والفائدة في عدم عطفهم على من قبلهم هو أن الصابئين أشد الفرق المذكورين في هذه الآية ضلالاً، فكأنه قيل: كل هؤلاء الفرق إن آمنوا بالعمل الصالح قبل الله توبتهم وأزال ذنبيهم، حتى الصابئون، فإنهم إن آمنوا كانوا أيضاً كذلك» (٣).
وكما ذكر السيوطي « أخرج وكيع وعبد الرزاق، وعبد بن حميد، وابن جرير، وابن أبي حاتم عن مجاهد قال : الصابئون: قوم بين اليهود والمجوس والنصارى ليس لهم دين، وأخرج ابن المنذر عن مجاهد قال : الصابئون ليسوا بيهود ولا نصارى، هم قوم من المشركين لا كتاب لهم» (٤) .

واختار رأي سيبويه من المفسرين النحاة : الزمخشري (٥)، والبيضاوي (١).

(١) البيت من الوافر، وهو في ديوانه ١١٦، والتحرير التنوير ٣١٤/٩، والإنصاف ١٩٠/١، وتخليص الشواهد ٣٧٣، وخرزاة الأدب ٢٩٣/١٠، ٢٩٧، وشرح أبيات سيبويه ١٤/٢، والكتاب ١٥٦/٢، والمقاصد النحوية ٢٧١/٢، وبلا نسبة في : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٣/٢، الأصول ٢٥٣/١، الإنصاف ٢٥٤/١، وفي أسرار العربية ١٥٤، شرح ابن يعيش على المفصل ٣٥٤/١، ٥٤٢/٤، شرح الرضي على الكافية ٣٥١/٤، ٣٥٢، شرح التسهيل ٥١/٢، الدر المصون ٢٧٦/٤، ٣٥٤، زاد المسير ٥٧/١، الخزانة ٣٥١/١٠، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٣٧.

(٢) الكتاب ١٥٦/٢.

(٣) مفاتيح الغيب ٤٠٢/١٢.

(٤) الدر المنثور ٣٩٥/١، و انظر إعراب القرآن و بيانه ٥٢٧ /٢ .

(٥) انظر : الكشاف : ٢ / ٢٧٢، ٢٧٣ .

القسم الثاني : ذهب إلى أن خبر (إنّ) محذوف مضمر، دلّ عليه الثاني فالعطف بـ﴿الصَّابِئُونَ﴾ إنّما أتى بعد تمام الكلام وانقضاء اسم (إنّ) وخبرها، و نسب هذا الرأي إلى الأخفش والمبرد^(٢) .

ورجح بعضهم القول بأن الخبر لـ ﴿الصَّابِئُونَ﴾ وخبر (إنّ) محذوف ، فالمعنى: والصابئون من آمن منهم، أولى من : وإن الذين آمنوا من آمن منهم يقول صاحب التحرير والتنوير : « فالذي أراه أن يجعل خبر (إنّ) محذوفًا، وحذف خبر (إنّ) وارد في الكلام الفصيح غير قليل، كما ذكر سيبويه في كتابه، وقد دلّ على الخبر ما ذكر بعده من قوله: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾^(٣)... إلخ، ويكون قوله: ﴿وَالَّذِينَ هَادُوا﴾ عطف جملة على جملة، فيجعل ﴿الَّذِينَ هَادُوا﴾ مبتدأ، ولذلك حقّ رفع ما عطف عليه، وهو: ﴿الصَّابِئُونَ﴾، وهذا أولى من جعل ﴿وَالصَّادِقُونَ﴾ مبدأ الجملة وتقدير خبر له، أي: والصابئون كذلك، كما ذهب إليه الأكثرون؛ لأنّ ذلك يفضي إلى اختلاف المتعاطفات في الحكم وتشيتها مع إمكان التقصي^(٤) عن ذلك، ويكون قوله: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ مبتدأ ثانيًا، وتكون ﴿مَنْ﴾ موصولة، والرابط للجملة بالتّي قبلها محذوفًا، أي: من آمن منهم، وجملة ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ خبرًا عن ﴿مَنْ﴾ الموصولة، واقترانها بالفاء؛ لأنّ الموصول شبيه بالشرط، وذلك كثير في الكلام، كقوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ فَمَا لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ﴾^(٥)، ووجود الفاء فيه يعيّن كونه خبرًا عن ﴿مَنْ﴾ الموصولة، وليس خبر (إنّ)، على عكس قول ضابئ بن الحارث :^(٦)

(١) انظر : أنوار التنزيل : ٣٤٩/٢

(٢) انظر مشكل إعراب القرآن لمكي ٢٣٢/١ .

(٣) سورة المائدة الآية ٦٩ .

(٤) أي : التلخص والخروج من ذلك، ففي اللسان ٣٤١/٢ : "وأصل التقصي: أن يكون الشيء في مضيقٍ ثم يخرج إلى غيره " وانظر تاج العروس ١٤٤/٦ .

(٥) سورة البروج الآية ١٠ .

(٦) البيت من الطويل : وهو لضابئ بن الحارث في الكتاب ٧٥/١، اللباب في علل البناء والإعراب ٢١٣/١، شرح المفصل ٥٤٢/٤، وبلا نسبة في : الجمل ١٥٤، الأصول ٢٥٧/١، سر الصناعة ٣٧٢/١، التعليقة ٢٩٨/١، شرح الرضي على الكافية ٣٥٥/٤، شرح المفصل ٢٣٦/١، شرح ابن عصفور على الجمل ٢٨٤/١، شرح الكافية الشافية ٥١٢/١، شرح التصريح ٣٢٢/١، ٣٢٤، شرح الأشموني ٣١٤/١، ٣١٥، حاشية الصبان ٤٢٢/١، حاشية الخصري ٣٠٨/١ .

وَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ ❖ فَإِنِّي وَقِيَّارٌ بِهَا لَغْرِيْبٌ

فإن وجود لام الابتداء في قوله : (لغريب) عيّن أنّه خبر (إن) وتقدير خبر عن قيار، فلا ينظر به قوله تعالى : ﴿وَالصَّادِقُونَ﴾^(١) .

الرأي الثاني : ذهب إلى أنه " الصابئون " مرفوع عطفاً على موضع اسم (إن). وهو رأي الأخفش والمبرد وابن السراج والفارسي

أما الأخفش فقد قال : « وقال : ﴿وَالصَّادِقُونَ وَالنَّصْرِيُّ﴾، وقال في موضع آخر : ﴿وَالصَّادِقِينَ﴾^(٢)، والنصب القياس على العطف على ما بعد (إن) فأما هذه فرفعها على وجهين : كأن قوله : ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ في موضع رفع في المعنى؛ لأنه كلام مبتدأ لأن قوله : إن زيداً منطلق، وزيدٌ منطلق، من غير أن يكون فيه (إن) في المعنى سواء، فإن شئت إذا عطفت عليه شيئاً جعلته على المعنى، كما قلت : إن زيداً منطلق وعمرو»^(٣).

وقال المبرد : « وتقول : إن زيداً منطلق وعمراً، وإن شئت وعمرو، فأما الرفع فمن وجهين، والنصب من وجه واحد، وهو أن تعطفه على الاسم المنصوب كما قال :^(٤)

إِنَّ الرَّيِّعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا ❖ يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا

وهذا على وجه الكلام ومجراه؛ لأنك إذا عطفت شيئاً على شيء كان مثله، وأحد وجهي الرفع - وهو الأجود منهما - أن تحمله على موضع (إن)؛ لأن موضعها الابتداء، فإذا قلت : إن زيداً منطلق، فمعناه : زيد منطلق «^(٥).

وقد رد الزمخشري هذا القول؛ لأنه لا يصح ذلك قبل الفراغ من الخبر، لا تقول إن زيداً وعمرو منطلقان، فإن قلت : لم لا يصح والنية به التأخير؟ فكأنك قلت : إن زيداً منطلق وعمرو، قلت لأنني إذا رفعته رفعته عطفاً على محل (إن) واسمها، والعامل في محلها هو

(١) التحرير والتنوير ٦/٢٦٩.

(٢) سورة البقرة الآية ٦٢، وسورة الحج الآية ١٧.

(٣) معاني القرآن للأخفش ١/٢٨٥.

(٤) البيت من الرجز، وهو لرؤية في ملحق ديوانه ١٧٩، وتخليص الشواهد ٣٦٨، وشرح التسهيل ٤٨/٢، والكتاب ١٤٥/٢، الأصول ١/٢٥٠، شرح التصريح ١/٣٢٠، والمقاصد النحوية ٢/٢٦١، ولعجاج في الدرر ٢/٤٨٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣٥١، وشرح ابن الناظم ص ١٢٥، والمقتضب ٤/١١١، شرح الكافية الشافية ١/٥١٠، شرح التسهيل ٢/٤٨، أوضح المسالك ١/٣٤٢. وهمع الهوامع ٢/١٤٤.

(٥) المقتضب ٤/١١١، وانظر المقتصد ١/٤٤٨، الإيضاح العضدي ١١٦، الارتشاف ٣/١٢٩٠.

الابتداء، فيجب أن يكون هو العامل في الخبر؛ لأن الابتداء ينتظم الجزأين في عمله، كما تنتظمها (إنّ) في عملها، فلو رفعت ﴿الصَّابِئُونَ﴾ المنوي به التأخير بالابتداء، وقد رفعت الخبر بـ(إنّ) لأعملت فيها رافعين مختلفين»^(١).

ولكن الفخر الرازي قد ضعف ما احتج به الكشاف من وجوه: "الأول: أن هذه الأشياء التي تسميها النحويون: رافعة وناصبة ليس معناها أنها كذلك لذواتها أو لأعيانها، فإن هذا لا يقوله عاقل، بل المراد: أنها معرفات بحسب الوضع والاصطلاح لهذه الحركات، واجتماع المعرفات الكثيرة على الشيء الواحد غير محال، ألا ترى أن جميع أجزاء المحدثات دالة على وجود الله - تعالى - .

والوجه الثاني: في ضعف هذا الجواب أنه بناء على أن كلمة (إنّ) مؤثرة في نصب الاسم ورفع الخبر، والكوفيون ينكرون ذلك ويقولون: لا تأثير لهذا الحرف في رفع الخبر ألبتة، وقد أحكمنا هذه المسألة في سورة البقرة.

والوجه الثالث: وهو أن الأشياء الكثيرة إذا عطف بعضها على البعض فالخبر الواحد لا يكون خبراً عنها؛ لأن الخبر عن الشيء عبارة عن تعريف حاله وبيان صفته، ومن المحال أن يكون حال الشيء وصفته عين حال الآخر وصفته؛ لامتناع قيام الصفة الواحدة بالذوات المختلفة»^(٢).

كما حكى السمين الحلبي القول بأن ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف كمذهب سيبويه والخليل، إلا أنه لا ينوي بهذا المبتدأ التأخير، فالفرق بينه وبين مذهب سيبويه نية التأخير وعدمها.^(٣)

الرأي الثالث: الذي نقله الهمداني: ﴿الصَّابِئُونَ﴾ رفع بالعطف على المضمرة في:

﴿هَادُوا﴾.

حكاه السمين الحلبي بقوله: «الوجه الثالث: أن يكون معطوفاً على الضمير المستكن

في: ﴿هَادُوا﴾ أي: هادوا هم والصابئون، وهذا قول الكسائي»^(٤).

(١) الكشاف ٢/ ٢٧٣ .

(٢) مفاتيح الغيب ١٢/ ٤٠٣ .

(٣) انظر الدر المصون ٤/ ٣٦٠ .

(٤) الدر المصون ٤/ ٣٦٠ .

كما نقل مكي هذا الرأي عن الفراء (١)

ووافقه الجرجاني : فقال : « **وَالصَّابِئُونَ** » ارتفع عطفًا على الضمير في **﴿هَادُوا﴾** ؛ لأن الفعل لا يخلو عن ضمير ، تقديره: والذين هادوا هم والصابئون» (٢) .
وقد رد كل من الفراء والزجاج ومكي ما ذهب إليه الكسائي .

أما الفراء فبقوله : « قال الكسائي : أرفع **﴿الصَّابِئُونَ﴾** على إتباعه الاسم الذي في **﴿هَادُوا﴾** ، ويجعله من قوله **﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاكَ﴾** (٣) لا من اليهودية ، وجاء التفسير بغير ذلك ؛ لأنه وصف الذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم (٤) ، ثم ذكر اليهود والنصارى ، فقال : من آمن منهم فله كذا ، فجعلهم يهودا ونصارى» (٥) .

وخطأه الزجاج من جهتين : « إحداهما أن الصابئ يشارك اليهودي في اليهودية ، وإن ذكر أن **﴿هَادُوا﴾** في معنى : تابوا ، فهذا خطأ في هذا الموضع أيضًا ؛ لأن معنى **﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾** ههنا إنما هو إيمان بأفواههم ؛ لأنه يعنى به المنافقون ، ألا ترى أنه قال : **﴿مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾** ، فلو كانوا مؤمنين لم يحتج أن يقال : إن آمنوا فلهم أجرهم» (٦) .

كما غلطه مكي من وجه آخر وهو « لأنه يوجب أن يكون **﴿وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصْرَى﴾** يهودًا ، وأيضًا فإن العطف على المضمرة المرفوعة قبل أن يؤكد أو يفصل بينهما بما يقوم مقام التأكيد قبيح عند بعض النحويين» (٧) .

حيث لا يجوز العطف على الضمير المرفوع إلا بعد تأكيده ، نحو : زيد قام هو وعمرو ، وقمت أنا وزيد ، قال الله - تعالى - : **﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ﴾** (٨) .

(١) انظر مشكل إعراب القرآن لمكي ٢٣٢/١ .

(٢) درج الدرر في التفسير ٥٧٦/١ .

(٣) سورة الأعراف الآية ١٥٦ .

(٤) إشارة إلى قوله تعالى : **﴿مِنَ الَّذِينَ قَالُوا ءَامَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾** سورة المائدة آية ٤١ .

(٥) معاني القرآن للفراء ٣١٢/١ .و انظر :، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢١٤/٢ .

النحاس : ٥١٠/١ ، الجامع لأحكام القرآن : ٢٤٦/٦ البحر المحيط : ٥٣١/٣

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٤/٢ ، وانظر اللباب ١٨٤٠/١ .

(٧) مشكل إعراب القرآن لمكي ٢٣٢/١ .و انظر اللباب ١٨٤٠/١ .

(٨) سورة البقرة الآية ٣٥ .

ولذا استنقبه سيبويه وجمهور النحاة، يقول سيبويه : «وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمّر في الفعل المرفوع، وذلك قولك: فعلت وعبُدُ الله، وأفعل وعبُدُ الله، وزعم الخليل أن هذا إنما قبح من قبل أن هذا الإضمار يبني عليه الفعل، فاستنقبوا أن يشرك المظهر مضمراً يغير الفعل عن حاله إذا بعد منه»^(١).

واحتج السمين الحلبي بأن «هذا لا يلزم الكسائي؛ لأن مذهبه عدم اشتراط ذلك، وإن كان الصحيح الاشتراط»^(٢) .

بينما رأى العكبري أن «الجيد أن يكون عطفاً على الضمير في ﴿ءَامَنُوا﴾ ويكون ﴿وَالَّذِينَ هَادُوا﴾ قائماً مقام التوكيد، والتقدير: إن الذين آمنوا هم والصابئون، والذين هادوا هم والصابئون، وسد العطف مسد التوكيد» .^(٣)

وعليه فالمذهب السابق للكسائي، بينما نسبه مكي إلى الفراء فقال: «وقد قال الفراء هو عطف على المضمّر في ﴿هَادُوا﴾ وهو غلط؛ لأنه يوجب أن يكون ﴿وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصْرِيُّ﴾ يهوداً، وأيضاً فإن العطف على المضمّر المرفوع قبل أن يؤكد أو يفصل بينهما بما يقوم مقام التأكيد قبيح عند بعض النحويين»^(٤).

الرأي الرابع : أن ﴿الصَّابِئُونَ﴾ مرفوع بالعطف حملاً على معنى الابتداء في المعطوف عليه ﴿الَّذِينَ﴾ وجواز ذلك -عندهم- من جهتين :

١- المعطوف عليه اسم مبني لا يظهر فيه الإعراب ، فبقي المعطوف مرفوعاً على الأصل .

٢- نصب (إنّ) نَصْبٌ ضعيف؛ لوقوعه على الاسم دون الخبر .

حكاه الهمداني بقوله: «وذهب الفراء : إلى أنه معطوف على ﴿الَّذِينَ﴾، من حيث إنه لما لم يظهر فيه الإعراب بقي المعطوف مرفوعاً على أصله...»^(٥).

(١) الكتاب ٣٧٨/٢، وانظر : التبيين ٣٣٢/١، الإنصاف ٣٨٨/٢، شرح ابن يعيش على المفصل ٢/٢٨١، شرح الرضي على الكافية ٢/٣٢٢، شرح التسهيل ٢/٤٨، شرح شذور الذهب ١/٥٨٢.

(٢) الدر المصون ٤/٣٦٠. وانظر للباب ١/١٨٤٠.

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين ١/٣٤٤، ٣٤٥.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/٢٣٢.

(٥) الفريد ٢/٦٤.

وهو ما نص عليه الفراء بقوله: « وقوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالصَّوْرَةَ ﴾... فإن رفع (الصَّابِغِينَ) على أنه عطف على ﴿ الَّذِينَ ﴾ ، و ﴿ الَّذِينَ ﴾ حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحداً وكان نصب (إنّ) نصباً ضعيفاً - وضعفه أنه يقع على الاسم، ولا يقع على خبره، جاز رفع الصابئين ». (١)

و إنما أجاز الفراء لعدم ظهور الإعراب في ﴿ الَّذِينَ ﴾ ونحوها من الأسماء المبنية كأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، أما إن ظهر الإعراب فلا يجوز ذلك الفراء، ولذا يقول: « ولا أستحب أن أقول: إن عبد الله وزيد قائمان؛ لتبين الإعراب في (عبد الله) » (٢).

وحكى عن الكسائي أنه أجاز: إن عبد الله وزيد قائمان، بالعطف على محل اسم (إنّ) (٣).

ورده الفراء لظهور عمل (إنّ) فيه، وحكى استشهاد الكسائي بالبيت:

وَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ ❖ فَإِنِّي وَقِيَّارًا بِهَا لَغَرِيبٌ

وقال: « ليس هذا بحجة للكسائي في إجازته (إن عمراً وزيد قائمان)؛ لأن (قياراً) قد

عطف على اسم مكنى عنه، والمكنى لا إعراب له، فسهل ذلك فيه، كما سهل في ﴿ الَّذِينَ ﴾ إذا عطف عليه ﴿ الصَّابِغُونَ ﴾، وهذا أقوى في الجواز من ﴿ الصَّابِغُونَ ﴾؛ لأن المكنى لا يتبين فيه الرفع في حال، و ﴿ الَّذِينَ ﴾ قد يقال: اللزوم فيرفع في حال » (٤).

أي: إن عمل (إنّ) لم يظهر في ﴿ الَّذِينَ ﴾ في الآية الكريمة لبنائها، ولكن قد يظهر على لغة من أعربها إعراب جمع المذكر السالم، فيقال فيها عند رفعها (اللدون) ، ونصباً وجرّاً (الذين)، فتكون على ذلك منصوبة، وقد ظهر فيها عمل (إنّ) خلافاً لياء المتكلم في (إني) فيما استشده به الكسائي .

واستشهد الفراء على رأيه بالقول بالعطف على محل اسم (إنّ) الذي لا يظهر فيه الإعراب

بعدة شواهد وهي قول الشاعر: (٥)

وَالْأَفَاعِلُ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ ❖ وَأَنْتُمْ ❖ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

(١) معاني القرآن للفراء ٣١٠/١، ٣١١.

(٢) معاني القرآن للفراء ٣١١/١.

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٣١١/١.

(٤) معاني القرآن للفراء ٣١١/١.

(٥) سبق تخريجه ٨٤.

وقول الآخر: (١)

يَا لَيْتِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ ❖ بِلَادٍ لَيْسَ بِهِ أَنْيسُ

وقوله: (٢)

يَا لَيْتِي وَهَمَا نَخْلُو بِمَنْزِلَةٍ ❖ حَتَّى يَرَى بَعْضُنَا بَعْضًا وَنَأْتِفُ
بعطف (أنتم) على محل اسم (إنّ) في الأول، وعطف (أنت) في الثاني، و(هما) في الثالث على محل اسم (ليت) في كل منهما.

فكذا عطف ﴿وَالصَّابِغُونَ﴾ على ﴿أَلَيْنَ﴾ و﴿أَلَيْنَ﴾ مبني لا يتغير آخره .

فلما كان الإعراب عند الفراء واحداً وكان نصب إنّ نصباً ضعيفاً لأنه يقع على الاسم ولا يقع على الخبر، حيث الخبر عنده مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول إن، وهو المبتدأ الذي أصبح اسم (إنّ) .

فالفراء بما استشهد يجيز العطف كذلك مع غير اسم (إنّ) كما في البيتين الثاني والثالث، وهو ما رده ابن مالك، ولذا قال عن البيت الأخير: «ولا حجة له فيه؛ لأن تقديره: يا ليتني وأنت معي يا لميس، فحذف (مع)، وهو خير (أنت)، والجملة حالية واقعة بين اسم (ليت) وخبره» (٣) .

وقد حكى عنه ابن مالك الجواز في سائر عوامل الباب بشرط خفاء إعراب الاسم (٤).

وقال: «ومما يصلح الاحتجاج به للفراء و الكسائي على رفع المعطوف قبل الخبر قول بعض العرب: إنهم أجمعون ذاهبون، فرفع التوكيد حملاً على معنى الابتداء في المؤكد، مع

(١) البيت من الرجز، نسب للعجاج في شرح التصريح ٣٢٥/١، الدرر ٤٨٤/١، وليس في ديوانه، ولرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٦، وبلا نسبة في: ومجالس ثعلب ٦٥/١، الدر المصون ٣٥٧/٤، اللباب في علوم الكتاب ٤٤٤/٧، ٤٤٥، الخزانة ١٩/١٠، ٣٣٧. أوضح المسالك ٣٦٤/١، وهمع الهوامع ١٤٤/٢.

(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في الدر المصون ٣٥٨/٤، اللباب في علوم الكتاب ٤٤٥/٧، الخزانة ٣٣٧/١٠، حاشية الخضري ١٣٥/١.

(٣) شرح التسهيل ٥٢/٢.

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ٥١٢/١، وانظر الارتشاف ١٢٨٩/٣.

أنهما شيء واحد في المعنى، فإن يكون ذلك في المعطوف والمعطوف عليه لتباينهما في المعنى أحق وأولى»^(١) .

وظاهر قول سيبويه تخطئة هذا النحو في التوجيه حيث قال: «واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان؛ وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم، كما قال: ولا سابق شيئًا إذا كان جائئًا^(٢) على ما ذكرت لك، وأما قوله عز وجل: ﴿وَالصَّادِقُونَ﴾ فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتداء على قوله: ﴿وَالصَّادِقُونَ﴾ بعدما مضى الخبر»^(٣).

ولم يقبل ابن مالك ما ذكره سيبويه عن العرب ولذا رد بقوله «وليس ذلك من سيبويه -رحمه الله- بمرضي، بل الأولى أن يخرج على أن قائل ذلك، أراد: أنهم هم أجمعون ذاهبون، على أن يكون (هم) مبتدأ مؤكدًا بـ(أجمعون) مخبرًا عنه بـ(ذاهبون)، ثم حذف المبتدأ، وبقي توكيده، كما يحذف الموصوف، وتبقى صفته، وأكثر ما يكون ذلك في صلة الموصول نحو: قدم الذين فارقت أجمعين، أي: الذين فارقتهم.

وقال في موضع آخر: «وهذا غير مرضي منه -رحمه الله-، فإن المطبوع على العربية كزهير قائل البيت لو جاز غلظه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه، بل يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع، وسيبويه موافق على هذا، ولولا ذلك ما قُبل نادرًا: (لن غدوة)^(٤)، وهذا حجر ضب خرب^(١)»^(٢).

(١) شرح الكافية الشافية ١/٥١٤، ٥١٥، وانظر شرح التسهيل ٢/٥١، شفاء العليل ١/٣٧٦، الارتشاف ٣/١٢٨٩.

(٢) عجز بيت من الطويل وتمامه :

بدا لي أني لستُ مُدركٌ ما مَضَى ... وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا، إِذَا كَانَ جَائِيَا

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٧٨، وتخليص الشواهد ص ٥١٢، وخزانة الأدب ٨/٤٩٢، ٤٩٦، ٥٥٢، ٩/١٠٠، ١٠٢، ١٠٤، والدرر ٦/١٦٣، وشرح شواهد المغني ١/٢٨٢، وشرح المفصل ٢/٥٢، ٥٦/٧، والكتاب ١/٦٥، ٣/٢٩، ٥١، ١٠٠، ١٦٠/٤، ولسان العرب ٦/١٦٠ "تمش"، ومغني اللبيب ١/٩٦، والمقاصد النحوية ٢/٢٦٧، ٣/٣٥١، وهمع الهوامع ٢/١٤١، ولصرمة الأنصاري في شرح أبيات سيبويه ١/٧٢، والكتاب ١/٣٠٦، ولصرمة أو لزهير في الإنصاف ١/١٩١، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٥٤، والأشباه والنظائر ٢/٣٤٧، وجواهر الأدب ص ٥٢، وخزانة الأدب ١/١٢٠، ٤/١٣٥، ١٠/٢٩٣، ٣١٥، والخصائص ٢/٣٥٣، ٤٢٤، وشرح المفصل ٨/٦٩، والكتاب ٢/١٥٥.

(٣) الكتاب ٢/١٥٥.

(٤) بنصب " غدوة " على التمييز بعد " لن " والقياس الجر، انظر : الكتاب ٣/٤٩٩، الأصول ٢/٢٤٤، شرح المفصل

٣/١٢٩، شرح التسهيل ٢/٢٣٨، شرح الكافية الشافية ٢/٩٨٢، شرح التصريح ١/٧١٣..

وقد تكون تخطئة سيويه لما سمعه في هذا عن العرب نابع من أن القياس عند البصريين يقتضى تأكيد اسم (إنّ) والعطف عليه بالنصب لا بالرفع، ولا يعقل أن يكون مقصوده تخطئة مصدر هام يعتمد عليه في آرائه في بناء القواعد .

فقد سمع البصريون عن العرب كثيراً، ولكنهم لم يقبلوا كل ما سمعوا، ولم يعتمدوا كل ما روى لهم، ولم تقم قواعدهم على الرواية العابرة، بل أرادوا للشواهد أن تكون متواترة أو قريبة فلا يعتمدون إلا على الشواهد الموثوق بها الكثيرة الدوران على ألسنة العرب، ولذا قال صاحب نشأة النحو: « إن مذهب البصريين إنما رجح؛ لأنه نشأ على ملاحظة أمور ثلاثة لا يراها الكوفيون:

١- أنهم يؤثرون السماع على القياس، فلا يصيرون إليه إلا إذا أعوزتهم الحاجة، وحملهم على هذا سهولة اتصالهم بجمهرة العرب، ولكثرتهم حولهم قد تعصبوا في رواياتهم، فلا يحملونها إلا عن موثوق بفطرته، أما الكوفيون فعلى عكسهم فضلوا القياس على السماع في كثير من مسائلهم لتتائهم عن خالص العرب، ولذا تساهلوا في رواياتهم فتلقوها عن أعراب لا يرى البصريون سلامتهم.

٢- أنهم احتاطوا في أقيستهم فلم يدونوها إلا بعد توافر أسباب الاطمئنان عليها، بخلاف الكوفيين الذين تككوا من قيودهم، ولذا يقول السيوطي: «اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ»^(٣).

٣- أنهم لا يعولون على القياس النظري عند انعدام الشاهد إلا فيما ندر جداً، أما الكوفيون فطالما جنحوا إليه»^(٤).

(١) بجر " خرب" وحقه الرفع لأنه وصف للججر لا للضب، ولكنه جر على الجوار، انظر الجمل ١٩٦، الكتاب ٦٧/١،

٤٣٦، الخصائص ١٩٣/١، ١٨/٢، شرح المفصل ٢١١/١، شرح التسهيل ٣٠٨/٣، الاقتراح ١٦٢/١.

(٢) شرح التسهيل ٥٢/٢.

(٣) الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ١٥٦.

(٤) نشأة النحو ١٦٦، ١٦٥.

كما رد الزجاج ما ذهب إليه الكسائي والفراء بأنه « إقدام عظيم على كتاب الله وذلك أنهم زعموا أن نصب (إنّ) ضعيف؛ لأنها إنما تغير الاسم ولا تغير الخبر، وهذا غلط؛ لأن (إنّ) عملت عملين النصب، والرفع، وليس في العربية ناصب ليس معه مرفوع؛ لأن كل منصوب مشبه بالمفعول، والمفعول لا يكون بغير فاعل إلا فيما لم يسم فاعله، وكيف يكون نصب (إنّ) ضعيفاً وهي تتخطى الظروف فتتصب ما بعدها، نحو قوله: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾^(١)، ونصب (إنّ) من أقوى المنصوبات»^(٢).

بينما أجاز ابن جني ما ذهب إليه الكسائي والفراء من العطف على موضع الابتداء مع (إنّ) و(لكنّ)، وعم جوازه مع بقية أخواتها، حيث قال: «فإن عطفت على اسم (إنّ) و(لكنّ) بعد خبرهما جاز لك النصب على اللفظ، والرفع على موضع الابتداء، تقول: إن زيدا لقائم وعمراً، وإن شئت قلت: وعمرو، وكذلك: لكنّ جعفرًا منطلق وبشرًا، وإن شئت قلت: وبشر، ولا يجوز العطف على معنى الابتداء مع بقية أخواتها؛ لزوال معنى الابتداء، وتشبهه (لا) ب(إنّ)»^(٣).

إلا أن تشبيهها ب(إنّ) مردود بوجهين: «أحدهما: أن (لا) تعمل في الاسم دون الخبر، فيكون المعطوف كالمستأنف، بخلاف (إنّ).

والثاني: أن (لا) واسمها ركبا فجعلا كالشيء الواحد، فهما في موضع رفع، فيحمل المعطوف على موضعهما، كما تحمل الصفة على ذلك، وشاهده قول الشاعر^(٤):

..... ❁ ولا كريم من الولدان مصبوح^(٥).

(١) سورة المائدة آية ٢٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٢/٢، ١٩٣.

(٣) اللمع في العربية ٤٣.

(٤) عجز بيت من البسيط وتاممه:

إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها ❁ ولا كريم من الولدان مصبوح

وهو لحاتم الطائي في ديوانه ٢٩٤، واللقاح جمع " اللقوح، الأصرة: جمع " الصرار" وهو خيط يشد به ضرع الناقة كيلا يرضعها ولدها، والصبوح: شراب الصباح، وهو له في شرح أبيات سيويوه ٥٧٣/١، شرح المفصل ٢٦٢/١، شرح التسهيل ٥٧/٢، شرح ابن عقيل ٢٥/٢، حاشية الصبان ٢٤/٢، ولأبي ذؤيب في ملحوظ شرح أشعار الهذليين ١٣٠٧، شرح شواهد الإيضاح ٢٠٥، ولرجل من بني النبيت في المقاصد النحوية ٣٦٨، ٣٦٩، وبلا نسبة في الكتاب ٢٩٩/٢، المقتضب ٣٧٠/٤، الأصول ٣٨٥/١، التبيين ٣٤٦/١، شرح المفصل ٢٦٥/١، اللمعة في شرح الملح ٤٩٩/١.

(٥) التبيين ٣٤٦/١.

والواو على رأي سيبويه عاطفة جملة على جملة، حيث عطفت جملة المبتدأ ﴿الصَّابِئُونَ﴾ وخبره المحذوف، على جملة (إنّ) واسمها وخبرها، أما على رأي الفراء، والكسائي فيما نقل عنه الفراء وغيره فعاطفة لمفرد على مفرد، أي قد عطفت المفرد " الصابئون " على موضع اسم (إنّ) .

ووافق الأخفش والمبرد وابن السراج والفارسي سيبويه.

أما الأخفش فقال : ﴿ وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصْرِيُّ ﴾ وقال في موضع آخر ﴿ وَالصَّابِئِينَ ﴾ ، والنصب القياس على العطف على ما بعد (إنّ)، فأما هذه فرفعتها على وجهين: كأن قوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ في موضع رفع في المعنى؛ لأنه كلام مبتدأ؛ لأن قوله: إن زيدًا منطلق، وزيد منطلق، من غير أن يكون فيه (إنّ) في المعنى سواء، فإن شئت إذا عطفت عليه شيئًا جعلته على المعنى، كما قلت: إن زيدًا منطلق وعمرو»^(١) .

وقال المبرد : «وأحد وجهي الرفع وهو الأجود منهما أن تحمله على موضع (إنّ)؛ لأن موضعها الابتداء، فإذا قلت: إن زيدًا منطلق فمعناه: زيد منطلق، ومثل (إنّ) في هذا الباب (لكنّ) الثقيلة»^(٢) .

وهو ما صرح به ابن السراج بقوله : « واعلم: أنك إذا عطفت اسمًا على (إنّ) وما عملت فيه من اسم وخبر فلك أن تنصبه على الإشراك بينه وبين ما عملت فيه (إنّ) ولك أن ترفع، تحمله على الابتداء، يعني -موضع (إنّ) - فنقول: إن زيدًا منطلق وعمراً وعمرو؛ لأن معنى: إن زيدًا منطلق، زيد منطلق، قال الله تعالى: ﴿ أَنْ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾^(٣)، ولك أن تحمله على الاسم المضممر في (منطلق)، وذلك ضعيف، إلا أن تأتي بـ(هو) تؤكدًا للمضممر، فنقول: إن زيدًا منطلق هو وعمرو، وإن شئت حملت الكلام على الأول، فقلت: إن زيدًا منطلق وعمراً ظريف»^(٤) .

(١) معاني القرآن للأخفش ٢٨٥/١ .

(٢) المقتضب ١١١/٤ .

(٣) سورة التوبة الآية ٣ .

(٤) الأصول ٢٤٠/١ .

و كذا ظاهر كلام الفارسي يفيد أنه يقول بأن ﴿الصَابِئُونَ﴾ مبتدأ على نية التأخير، فهو معطوف على محل (إنّ) مع اسمها، حيث قال: «تقدير قوله تعالى: ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ على أن (الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر) كلهم كذا والصابئون، أي والصابئون من آمن منهم فله كذا، فحذف خبرهم لموافقة خبرهم خبر من تقدم، كقولك: إن زيدا منطلق وعمرو، إذا أردت: وعمرو منطلق، فحذفت خبره لاشترائه مع الأول في الخبر وحمل (عمرو) على موضع (إنّ)، كما حمل (الصابئون) عليه، ومثل هذا قوله^(١):

..... ❁ فَإِنِّي وَقِيَارٌ بِهَا لَغْرِيْبٌ

فيمر رفع، كأنه قال: فإني بها لغريب وقيار، فنوى بـ(قيار) التأخير، وحمله على موضع (إنّ)، وما عمل عليه، فعلى هذا تقدير الآية^(٢).

وقد استدل سيبويه ومن وافقه بأن قالوا: الدليل على أن ذلك لا يجوز أنك إذا قلت: إنك وزيد قائلان، وجب أن يكون (زيد) مرفوعاً بالابتداء، ووجب أن يكون عاملاً في خبر (زيد) وتكون (إنّ) عاملة في خبر (الكاف)، وقد اجتمعا في لفظ واحد؛ فلو قلنا: إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر لأدى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان، وذلك محال.

أما احتجاج الكوفيين فكما نقل عنهم الأنباري قد احتجوا بـ :

١- النقل مستشهدين بالآية الكريمة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾ .

وبما جاء عن العرب: إنك وزيد ذاهبان .

٢- القياس مستدلين بجواز العطف على موضع اسم (لا) النافية للجنس قبل تمام

الخبر، في نحو: لا رجل وامرأة أفضل منك، فكذلك مع (إنّ) لأنها بمنزلتها،

من باب حمل الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره^(٣).

(١) سبق تخريجه ٨٦ .

(٢) التعليق ٢٩٨/١ .

(٣) انظر الإنصاف ١/١٥١، شرح الكافية الشافية ١/٥٢٦، ٣٦٠، شرح التصريح ١/٣٢٢، للمحة ١/٤٩٦، شرح ابن

عقيل ٢/٢٠، حاشية الصبان ٢/١٩ .

الرأي الخامس : وقيل : إن ﴿الصَّابِئُونَ﴾ في موضع نصب بالعطف على اسم (إن) ولكنه أتى على لغة الذين يجعلون التثنية بالألف على كل حال، والجمع بالواو على كل حال.

أي أن هذه القراءة قد جاءت على لغة بعض قبائل العرب الذين يلزمون المثنى بالألف في جميع أحواله رفعا ونصبا وجزا، وهي لغة ليست بالقليلة ولا النادرة فهي لغة عدد كبير من القبائل العربية فقد نسبت تلك اللغة إلى: بني الحارث بن كعب وكنانة وبني العنبر وبني الهجيم وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وفزارة وعذرة.^(١) ولهذه اللغة ما يؤيدها ويثبتها من القرآن الكريم والحديث وكلام العرب شعرا ونثرا. فمن القرآن الكريم القراءة التي نتحدث عنها وهي قراءة سبعية متواترة قرأ بها أربعة من القراء السبعة^(٢).

ومن الحديث قول رسول الله ﷺ (لا وِثْرَانِ فِي لَيْلَةٍ)^(٣).

ومن الشعر والنثر ما نقله الفراء عنهم بقوله : « لغة بني الحارث بن كعب: يجعلون الاثنتين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف، وأنشدني رجل من الأسد عنهم، يريد بني الحارث: ^(٤)

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى ❖ مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعَ لَصَمَّمَا

(١) انظر نسبة هذه اللغة إلى تلك القبائل في : معاني القرآن للفراء ١٨٣/٢، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٦٢، إعراب القرآن للنحاس ٤٥/٣ -، الحجة لابن خالويه ١٤٥، إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٣٦/٢، الكشاف ١٢٣/٢، شرح ابن يعيش على المفصل ١٢٨/٣، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧١/١، شرح التسهيل ٦٦/١، ارتشاف الضرب ٥٥٨/١، المحرر الوجيز ٨٥/١١، شذور الذهب ٧٦، البحر المحيط ٣٤٩/٧، التنكرة لأبي حيان ٦٣٥.

(٢) انظر البحر المحيط ٥٤١/٢.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه ٦٧/٢، والترمذي في سننه ٥٩٢/١، وأحمد في مسنده ٢٢٣/٢٦.

(٤) البيت من الطويل، البيت للمتمس في ديوانه ٣٤، اللغة: أطرق: نكس رأسه وسكت عن الكلام. الشجاع: الحية العظيمة. المساغ: المكان السهل، وهو اسم مكان من "ساع" إذا دخل ونفذ. صمم: عض.

وهو للمتمس في : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٦٢، مقاييس اللغة ٤٥١/٣، سر الصناعة ٧٠٤/٢، إعراب القرآن للنحاس ٤٥/٣، شرح ابن يعيش على المفصل ٣٥٥/٢، شرح التسهيل ٦٣/١، شرح الكافية الشافية ١٩/١، مفاتيح الغيب ٦٦/٢٢، زاد المسير ١٦٥/٣ والحيوان ٢٦٣/٤، وخزانة الأدب ٤٨٧/٧، والمؤتلف والمختلف ٨٩، ٢٢١، ٢١٧، في جمهرة اللغة ٧٥٧، وسر صناعة الإعراب ٧٠٤/٢.

قال: وما رأيت أفصح من هذا الأسدي، وحكى هذا الرجل عنهم: هذا خط يدا أخي بعينه»^(١).

ومن ذلك ما ذكره الزجاج عن أصحاب هذه اللغة أنهم يقولون: (ضربته بين أذناه)^(٢).

الرأي السادس: أن النون في ﴿الصَّابِئُونَ﴾ هي حرف الإعراب لا الواو.

ذكره الهمذاني بلا نسبة بقوله: «وقيل: إن النون هو حرف الإعراب لا الواو»^(٣).

نقله العكبري بقوله: «والقول السابع: أن يجعل النون حرف الإعراب»^(٤).

كما نقله السمين الحلبي فقال: «الثامن: أن علامة النصب في ﴿الصَّابِئُونَ﴾ فتحة

النون، والنون حرف الإعراب، كهي في (الزيتون) و(عربون)»^(٥).

وجعل إعراب جمع المذكر السالم في نونه قد أجاز به بعض النحاة، ومنهم المبرد والزمخشري.

أما المبرد فأجازه - وإن لم يكن الوجه عنده-، حيث قال: «ومن لم يقل هذا، وقال:

قَنَّسْرَيْنَ^(٦) كما ترى، وجعل الإعراب في النون، وقال: هذه سنونٌ فاعلم، فإنه يفعل مثل هذا

بالمؤنث إذا كان واحداً، ويجيزه في الجمع، كما تقول: هؤلاء مسلمينٌ فاعلم، كما قال الشاعر:^(٧)

(١) معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢.

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦٢/٢.

(٣) الفريد ٦٤/٢.

(٤) التبيان ٤٥١/١.

(٥) الدر المصون ٣٦١/١.

(٦) قنسرين: بلد بالشام، انظر معجم البلدان ٤٠٤/٤، اللسان ١١٨/٥.

(٧) البيت من الوافر وهو لسحيم بن وثيل في إصلاح المنطق ١٥٦، الكامل ٨١/٢، وتخليص الشواهد ٧٤، وتذكرة، النحاة

٤٨٠، وخزانة الأدب ٦١/٨، ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٦٨، والحماسة البصرية ١٠٢/١، المفصل ٢٣٦، والدرر ١٤٠/١، وسر

صناعة الإعراب ٦٢٧/٢، وشرح التصريح ٧٦/١، ٧٩، وشرح ابن عقيل ٤١، ولسان العرب ٥١٣/٣، ٩٩/٨،

٢٥٥/١٤ والمقاصد النحوية ١٩١/١، منتهى الطلب في أشعار العرب ٣٨١/١، ولجيز في شرح التسهيل ٨٦/١، وبلا

نسبة في: والمقتضب ٣٣٢/٣، ٣٧/٤، مقاييس اللغة ٢٧٣/٢، شرح المفصل ٢٢٩/٣، شرح الرضي على الكافية

٣٨٣/٣، العقد الفريد ٥٨/٤، الدر المصون ٣٥٣/١، اللوحة ١٩٩، فتح القدير ٢٣٧/٢، درج التفسير ١٧٠/١، أوضح

المسالك ٨٢/١، شرح ابن عقيل ٦٨/١، حاشية الصبان ١٣٠/١، ١٣٣، وهمع الهوامع ٤٩/١ والأشباه والنظائر

٢٤٨/٧، وجواهر الأدب ١٥٥، وشرح الأشموني ٣٨/١، ٣٩.

وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِّنِّي ❖ وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ»^(١)

وقال في موضع آخر : «ومثل قولك: (مسلمين) فاعلم، (غسلين) ^(٢)، فاعلم و(يبرين) ^(٣)، و(قَسْرَيْنِ)، ونحو ذلك، والأجود ما ذكرت لك، والوجه الآخر يجوز، ألا ترى أنه يجوز فيه وهو جمع أن تجريه مجرى الواحد، فيصير إعرابه في آخره فتقول: هذه عشرين فاعلم وليس بالوجه لي هذا، قال:

وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِّنِّي ❖ وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

وجاز ذلك؛ لاختلاف الجمع وأن إعرابه كإعراب الواحد» ^(٤).

كما أجاز الزمخشري على الإطلاق فقال : «وقد يجعل إعراب ما يجمع بالواو والنون في النون، وأكثر ما يجيء ذلك في الشعر، ويلزم الياء إذ ذاك، قالوا: أتت عليه سنين. وقال ^(٥):
دعاني من نجدٍ فإن سنيته ❖ لعبن بنا شيبا وشيبتنا مُردا
وقال سحيم:

وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِّنِّي ❖ وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ»^(٦)

بينما نقلها الفراء عن بعض العرب، فيما جمع كجمع المذكر السالم من نحو: عضين وسنين، مع الياء وحدها، حيث قال : « وواحدة (العضين): عضة، رفعها: عضون ونصبها وخفضها: عضين، ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال ويعرب نونها فيقول: عضيتك، ومررت بعضيتك وسنينك، وهي كثيرة في أسد وتميم وعامر، أنشدني بعض بني عامر:

دعاني من نجدٍ فإن سنيته ❖ لعبن بنا شيبا وشيبتنا مُردا»^(٧)

(١) المقتضب ٣/٣٣٢

(٢) كل جرح غسلته فهو غسلين ، وقي لهو طعام أهل النار ، انظر اللسان ١١/٤٩٥ .

(٣) اسم موضع ، أو موضع ذو رمل ، انظر الصحاح ٥/٢، ٥٦، ٨/٢٧٠٨ .

(٤) المقتضب ٤/٣٧ .

(٥) البيت من الطويل، والمرد : جمع (الأمرد) وهو الذي لم تنبت لحيته .

وهو للصة بن عبد الله القشيري في : شرح المفصل ٥/١٢، ١١، شرح التصريح ١/٧٧، الخزانة ٨/٦١، ٥٩، ٥٨، وبلا نسبة

في : مجالس ثعلب ٣٢٠، ١٧٧، شرح الكافي الشافية ١/١٩٤، جواهر الأدب ١٥٧، أوضح المسالك ١/٥٧ .

(٦) المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ١/٢٣٦ .

(٧) معاني القرآن للفراء ٢/٩٢ .

و العلة فيما ذهب إليه هؤلاء كما رأى الفراء أنه « إنما جاز ذلك في هذا المنقوص الذي كان على ثلاثة أحرف، فنقصت لامه، فلما جمعه بالنون توهموا أنه (فعل) إذ جاءت الواو وهي واو جماع، فوقعت في موضع الناقص، فتوهموا أنها الواو الأصلية وأن الحرف على (فعل)، ألا ترى أنهم لا يقولون ذلك في (الصالحين) و(المسلمين) وما أشبهه»^(١).

بينما رأى ثعلب أن ذلك فيمن يجعل (السنين) اسمًا واحدًا.^(٢)

أي: بمعاملة الجمع معاملة المفرد، فتظهر علامات الإعراب حينئذ على النون .

وكذا أجازته الفارسي فيما أجازته الفراء، ومع الياء وحدها، فقال : «اعلم أن هذه النون إذا جعلت حرف الإعراب صارت ثابتة في الكلمة، فلم تحذف في الإضافة كما كانت تحذف من قبل، كما لا تحذف نون (فرسن)^(٣) و(ضيغن)^(٤) و(رعشن)^(٥)، ونحو ذلك من النونات التي تكون حرف إعراب، وإن كانت زائدة، ويكون حرف اللين قبلها الياء، ولا يكون الواو ؛ لأن الواو تدل على إعراب بعينه، فلم يجز ثبات إعرابين في الكلمة»^(٦).

ووافق ابن يعيش^(٧)، وابن مالك معللاً بقوله : «وعومل هذا النوع بهذه المعاملة لشبهة بجمع التكسير؛ لأن تغييره أكثر من سلامته»^(٨).

وهذا الوجه لا يصلح في هذا الموضع في ﴿الصَّابِئُونَ﴾ لكونها بالواو، فلا يمكن أن تثبت الواو بكون علامات الإعراب على النون « الواو تدل على إعراب بعينه، فلم يجز ثبات إعرابين في الكلمة »^(٩).

و ظاهر قول العكبري موافقته هذا الرأي، حيث قال : « فإن قيل: فأبو علي إنما أجاز ذلك مع الياء لا مع الواو، قيل: قد أجازته غيره والقياس لا يدفعه»^(١٠).

(١) معاني القرآن للفراء ٩٣/٢.

(٢) انظر مجالس ثعلب ٣٣/١.

(٣) الفرسن من البعير : بمنزلة الحافر من الدابة.

(٤) الضيغن : الطفيلي، وهو الذي يجيء مع الضيف.

(٥) الرعشن : المرتعش.

(٦) كتاب الشعر ١٥٩.

(٧) شرح ابن يعيش على المفصل ٢٢٦/٣.

(٨) شرح الكافية الشافية ١٩٢/١.

(٩) كتاب الشعر ١٥٩.

(١٠) التبيان ٤٥٢/١.

بينما ذهب أبو حيان إلى أن جعل إعراب جمع المذكر السالم في نونه لا يحفظ إلا في الشعر. (١).

إلا أن ذلك التوجيه في إعراب ﴿الصَّابِئُونَ﴾ قد ضعفه وأفسده كثير من النحاة. حيث قال السمين الحلبي: « وكأن شبهة هذا القائل على ضعفها أنه رأى الألف علامة رفع المثني، وقد جعلت في هذه اللغة نائبةً رفعاً ونصباً وجزأً، وكذا الواو هي علامة رفع المجموع سلامةً، فيبقى في حالة النصب والجر كما بقيت الألف، وهذا ضعيف بل فاسد» (٢). كما أفسده الشهاب في حاشيته على تفسير البيضاوي معللاً بأن « لغة بلحرت، وغيرهم الذين جعلوا المثني دائماً بالألف، نحو: رأيت الزيدان ومررت بالزيدان، وأعربوه بحركات مقدرة، إنما هي في المثني، وهذا القائل قاس الجمع عليه، فألزمه الواو كما ألزم المثني الألف، فيعرب بحركات مقدرة، ومثله لا يجري فيه القياس، ولا ينبغي تخريج القرآن عليه» (٣). كما استبعده الزركشي في البرهان. (٤).

الرأي السابع : لم يذكره الهمداني، وهو أن (إنّ) حرف جواب بمعنى (نعم)، وعلى هذا القول يرتفع ﴿الصَّابِئُونَ﴾ بالابتداء؛ لأنه معطوف على مرفوع. وفي وقوع (إنّ) بمعنى (نعم) خلاف بين النحويين، ومجيب (إنّ) بمعنى (نعم) وارد وله ما يؤيده من كلام العرب.

قال سيبويه: « وأما قول العرب في الجواب إنه، فهو بمنزلة أجل، وإذا وصلت قلت: إن يا فتى، وهي التي بمنزلة (أجل) قال الشاعر: (٥)

(١) انظر ارتشاف الضرب ٥٦٨/١.

(٢) الدر المصون ٣٥٩/٤

(٣) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٢٦٦/٣.

(٤) البرهان في علوم القرآن : ٢٢٢/١

(٥) البيت من الكامل البيتان لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ٦٦، والعوائل: جمع عاذل وعاذلة، وهم اللوام. الصبح: شراب الصباح.

وهو له في: إعراب القرآن للنحاس ٤٥/٣، أمالي ابن الشجري ٦٥/٢، شرح الرضي على الكافية ٤٣١/٤، فتح القدير ٦٢/٢، التحرير والتنوير ٢٥٢/١٦، البيان والتبيين ١٩١/١٢، وخزانة الأدب ٢١٣/١١، ٢١٦، وشرح أبيات سيبويه ٣٧٥/٢، وشرح شواهد المغني ١٢٦/١، ولسان العرب ٣١/١٣، وبلا نسبة: جمل الخليل ١٥٨، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦٣/٣، الحجة في القراءات السبع ٢٤٣/١، الأصول ٣٨٣/٢، المفصل في صنعة الإعراب ٣٩٧، شرح المفصل ٣٥٨/٢، نتائج الفكر ٢٦٣، شرح التسهيل ٣٢٢/٢، ٥٥٦/٤، ٥٥٥/٥، ٥٧، أمالي ابن الحاجب ٣٥٤، وجمهرة

بَغَّرَ الْعَوَائِلُ فِي الصَّبُو ❁ حِ يَلْمَنِي وَالْوُمَهْتَهُ
وَيُقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا ❁ كَ وَقَدْ كَبِرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ (١)

وقال ابن الشجري في تخريج البيت : « وأقول: إن بعض النحويين جعل (إن) في هذا البيت بمعنى (نعم)، وجعل الهاء للسكت، ومثله في استعمال (إن) بمعنى (نعم) قول الآخر: (٢)

قَالُوا غَدَرْتُ فَقُلْتُ إِنَّ رَبِّمَا ❁ نَالَ الْمُنَى وَشَفَى الْغَيْلَ الْغَادِرَ» (٣)

وقال ابن يعيش : « وقد تستعمل (إن) في الجواب بمعنى (أجل)، فنقول في جواب من قال: أجهك زيد: إنه، أي: نعم قد جاءني، والهاء للسكت، أتى بها لبيان الحركة، وليست ضميراً» (٤).

ومن الشواهد النثرية لمجيء (إن) بمعنى (نعم) : « قول عبد الله بن الزبير - رضى الله عنه - لمن قال: له لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال له: إن وراكبها، أي: نعم، ولعن راكبها» (٥).

كل هذا الشواهد تثبت أن (إن) تأتي بمعنى (نعم) حتى قال ابن مالك : « الشواهد على كون (إن) بمعنى (نعم) مؤيدها ظاهر ودافعها مكابر» (٦).

و أنشد في ذلك : قول حسان بن ثابت : (٧)

يَقُولُونَ أَعْمَى، قُلْتُ إِنَّ رَبِّمَا ❁ أَكُونُ وَإِنِّي مِنْ فَتَى أَبْصِيرَ

اللغة ٦١، والجنى الداني ٣٩٩، وجواهر الأدب ٣٤٨، ووصف المباني ١١٩، ١٢٤، ٤٤٤، وسر صناعة الإعراب ٤٩٢/٢، ٥١٦، ولسان العرب ٩٨/٣، مفتاح العلوم ١٢٢/١، الدر المصون ٢٥٥/٤، اللباب في علوم الكتاب ٦٥/٨، زاد المسير ١٦٥/٣.

(١) الكتاب ١٥١/٢.

(٢) البيت من: الكامل وهو بلا نسة في: أمالي ابن الشجري ٤٤/٢، ٦٥، إعراب القرآن للنحاس ٤٤/٣، الخزانة ٢١٥/١١، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢١٨/١١، جامع البيان للطبري ١٨٩/١٣.

(٣) أمالي ابن الشجري ٦٥/٢.

(٤) شرح ابن يعيش على المفصل ٥٥٦/٤.

(٥) انظر الحجة لأبن خالوية ١٤٦. المحرر الوجيز ٨٤/١١، شرح التسهيل ٣٣/٢، مغنى اللبيب ٥٠، وصف المباني ١٣١، الهمع ٥١٠/١.

(٦) شرح التسهيل ٣٣/٢.

(٧) البيت من الطويل، نسب لحسان بن ثابت، وليس في ديوانه، ونسب لابن الأعرابي في البيان والتبيين ٣٥٧/١.

وقول آخر : (١)

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ لِلْمُحِبِّ شِفَاءٌ ❖ مِنْ جَوَى حُبِّهِنَّ إِنَّ اللَّقَاءَ

وقد ضعف النحاة القول بهذا الوجه في هذا الموضع، وعلى رأسهم أبو حيان، حيث قال: « وهذا ضعيف؛ لأن ثبوت (إنّ) بمعنى (نعم) فيه خلاف بين النحويين، وعلى تقدير ثبوت ذلك من لسان العرب فتحتاج إلى شيء يتقدمها يكون تصديقاً له، ولا تجيء ابتدائية أول الكلام من غير أن تكون جواباً لكلام سابق»^(١).

وفي حاشية الشهاب عن هذا المعنى : « لا يصح؛ لأنها لم يتقدمها شيء تكون جواباً له، و(نعم) لا تقع في ابتداء الكلام على الصحيح، والجواب بأن ثمة سؤالاً مقدراً بعيد ركيك»^(٢). وفي غرائب التفسير: « وهذا ضعيف، وبابه الشعر »^(٤).

وقد نقل الهمذاني قراءة النصب^(٥) ﴿ وَالصَّابِئِينَ ﴾ « بالنصب عطفًا على اسم (إنّ)، ولا تجوز القراءة به؛ لأجل مخالفة الإمام مصحف عثمان - رضي الله عنه - »^(٦).

وإذا كانت هذه القراءة بالواو ﴿ الصَّابِئُونَ ﴾ فلم لا تتبع ولم تخالف إذا كان قد أمكن تخريجها على كل تلك الوجوه، فكما ذكر في النشر : « كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختلف ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عن أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف»^(٧).

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس ٤٥/٣، شرح التسهيل ٣٣/٢، الفوائد الضيائية ٤٥٨/١، فتح القدير ٣٧٣/٣، الجامع لأحكام القرآن ٢١٨/١١.

(٢) البحر المحيط ٥٤١/٣.

(٣) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٢٦٦/٣.

(٤) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٣٣٥/١.

(٥) قرأ بها ابن كثير وابن محيصة وسعيد بن جبيرة وعثمان وأبي وعائشة والجدي، انظر : المحتسب ٢١٧/١ ، الكشف ٣٧٤/٢، إعراب القرآن للنحاس ٣١/٢، البحر المحيط ٥٤١/٣.

(٦) الفريد ٦٥/٢.

(٧) النشر في القراءات العشر ٩/١.

بل إنها لو كانت قراءة شاذة لجاز الاحتجاج بها، فما بالنا إذا كانت غير ذلك وفي المصحف العثماني.

يقول السيوطي: «وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياساً معلوماً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجر القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس علي، نحو: استحوذ، ويأبى، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه»^(١).

وبعد عرض الآراء وحجة كل منها، فرأي سيبويه وإن كان وجيهاً، فالأوجه منه ما ذهب إليه ابن عصفور من أن «الصحيح أنه لا ينبغي أن تحمل الآية على ذلك ما أمكن حملها على ما هو أحسن منه، وقد يتصور ذلك بأن يكون خبر (إنّ) محذوفاً ويكون اسم (إنّ) ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ كأنه قال: إن الذين آمنوا لهم أجرهم عند ربهم، ويكون قوله: ﴿وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ وَالنَّصْرَى﴾، معطوفات عليه، وقوله: (من آمن منهم)^(٢)، جملة في موضع الخبر، وهذا الوجه حسن جداً؛ لأنه ليس فيه أكثر من حذف خبر (إنّ) لفهم المعنى»^(٣).

كما اختاره ورجحه صاحب التحرير والتنوير، ورد ما ذهب إليه الآخرون ومنهم سيبويه «لأن ذلك يفضي إلى اختلاف المتعاطفات في الحكم وتشبيتها»^(٤).

وتكون (من) موصولةً، والرباط للجملة بالتي قبلها محذوفاً، أي: من آمن منهم، وجملة ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ خبراً عن (من) الموصولة، واقترانها بالفاء؛ لأن الموصول شبيه بالشرط.

ومما لا شك فيه أن ورود الترتيب على هذا النحو في الآية الكريمة بتقديم ﴿الصَّابِئُونَ﴾ على ﴿وَالنَّصْرَى﴾ لسر يخالف ما جاء بتقديم ﴿النَّصَارَى﴾ على ﴿الصَّابِئِينَ﴾ في آية سورة البقرة، ولذا قال صاحب التحرير والتنوير: «فما يجب أن يوقن به أن هذا اللفظ كذلك نزل، وكذلك نطق به النبي صلى الله عليه وسلم، وكذلك تلقاه المسلمون منه وقرؤوه،

(١) الاقتراح في أصول النحو ٧١/١.

(٢) الصواب ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ كما ورد في الآية الكريمة .

(٣) شرح ابن عصفور على الجمل ٢٨٢/١.

(٤) التحرير والتنوير ٢٦٩/٦، ٢٧٠.

وكتب في المصاحف، وهم عرب خُص، فكان لنا أصلاً نتعرف منه أسلوباً من أساليب استعمال العرب في العطف، وإن كان استعمالاً غير شائع، لكنه من الفصاحة والإيجاز بمكان، وذلك أن من الشائع في الكلام أنه إذا أتى بكلام مؤكد بحرف (إِنَّ) وأتى باسم (إِنَّ) وخبرها، وأريد أن يعطفوا على اسمها معطوفاً هو غريب في ذلك الحكم، جيء بالمعطوف الغريب مرفوعاً؛ ليدلوا بذلك على أنهم أرادوا عطف الجمل لا عطف المفردات، فيقدر السامع خبراً يقدره بحسب سياق الكلام. ... إنما كان الغالب في كلام العرب أن يؤتى بالاسم المقصود به هذا الحكم مؤخرًا، فأما تقديمه كما في هذه الآية فقد يترأى للناظر أنه ينافي المقصد الذي لأجله خولف حكم إعرابه، ولكن هذا أيضًا استعمال عزيز، وهو أن يجمع بين مقتضيي حالين، وهما للدلالة على غرابة المخبر عنه في هذا الحكم، والتبنيه على تعجيل الإعلام بهذا الخبر، فإن ﴿الصَّابِئِينَ﴾ يكادون ييأسون من هذا الحكم، أو ييأس منهم من يسمع الحكم على المسلمين واليهود، فنبه الكل على أن عفو الله عظيم، لا يضيق عن شمولهم، فهذا موجب التقديم مع الرفع، ولو لم يقدم ما حصل ذلك الاعتبار، كما أنه لو لم يرفع لصار معطوفاً على اسم (إِنَّ) فلم يكن عطفه عطف جملة»^(١).

فيكون السر - والله أعلم - تقديم ﴿الصَّابِئُونَ﴾ في الذكر حتى لا ييأسوا من عفو الله ورحمته، وذلك لمن آمن وعاد إلى الله تعالى، وبخاصة أنه قد نقل فيهم أنهم من أهل الكتاب، ففي المحكم: «الصابئون: قوم يزعمون أنهم على دين نوح بكذبهم وقبلتهم من مهب الشمال عند منتصف النهار»^(٢).

وفي التهذيب: «الصابئون: قوم يشبه دينهم دين النصارى، إلا أن قبلتهم نحو مهب الجنوب، يزعمون أنهم على دين نوح، وهم كاذبون»^(٣).

وقال ابن منظور: «الصابئون: قوم يزعمون أنهم على دين نوح - عليه السلام - بكذبهم»^(٤).

والهمذاني في هذه المسألة كعادته موافق لرأي سيبويه حتى قال فيه كما يقول دائماً في ترجيح آراء سيبويه: والقول ما قالت حذام .

(١) التحرير والتنوير ٦/٢٧٠، ٢٧١.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم ٨/٣٥٤.

(٣) تهذيب اللغة ١٢/١٨٠.

(٤) لسان العرب ٤/٢٣٨٥.

المبحث التاسع

رأي سيويه في
العطف على الضمير
المجرور المتصل

رأي سيبويه في العطف على الضمير المجرور المتصل

قال الهمذاني: « وقوله ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(١)... قرئ ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ بالحركات الثلاث^(٢)، فالنصب يحتمل وجهين: أن يكون عطفًا على اسم الله تعالى، أي: واتقوا الله والأرحام، أي: واتقوا الأرحام أن تقطعوها، وأن يكون عطفًا على محل الجار والمجرور، كقولك: مررت بزيد وعمراً، تعضده قراءة من قرأ ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَبِالْأَرْحَامِ﴾ بإعادة الجار، وهو ابن مسعود.

والجزر يحتمل وجهين: أن يكون عطفًا على المضمرة المجرور، كما قال وأنشد صاحب الكتاب:^(٣)

فَالْيَوْمَ قَرِيبٌ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا ❖ فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

وقال: والحق كيف نوافقه ونظيرهما كثير في نظم القوم، وأن يكون جرهما على القسم؛ لأن القوم كانوا يقسمون كثيرًا بالأرحام، فحوطبوا على ما ألفوا من تعظيمها، ثم وردت الأخبار بالنهي عن الحلف إلا بالله تعالى، وهذا الوجه أمتن؛ لأن عطف الظاهر على المضمرة المجرور أباه صاحب الكتاب وموافقوه إلا بإعادة الجار.

(١) سورة النساء الآية ١.

(٢) قراءة "الأرحام" بالجر لحمزة، المطوعي، إبراهيم النخعي، قتادة، والأعمش، وبالرفع "الأرحام": لعبد الله بن يزيد، وبالنصب "الأرحام" للجمهور، انظر معاني القرآن للفراء ٢٥٢/١، الكشاف ٦/٢، إعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١، البحر المحيط ١٦٥/٣..

(٣) البيت من البسيط وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها ونسبه.

ويروى: فَالْيَوْمَ قَدِ بَتَّ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

والمعنى: إن هجاءك الناس وشتمهم صار أمرًا معروفًا لا يتعجب منه كما لا يعجب الناس مما يفعل الدهر. وهو بلا نسبة في: الكامل في اللغة والأدب ٣٩/٢، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٠٧/٢، ٤٣٢، الإنصاف ٣٨٠/٢، ٣٨٦، ٦٩٣، الأصول في النحو ١١٩/٢، اللع في العربية ٩٧، إعراب القرآن للنحاس ٤٣١/٢، الكشاف ٤٩٢/١، شرح ابن يعيش على المفصل ٢٨٢/٢، شرح الرضي على الكافية ٣٣٦/٢، شرح ابن عصفور على الجمل ١١٦/١، ٢٥٥، ٥٣/٢، شرح الكافية الشافية ٦٤/١، ٦٩٤/٢، ١٢٥٠/٣، شرح التسهيل ٣٧٦/٣، البحر المحيط ١٥٧/٢، ١٦٦/٣، الدر المصون ٣٩٦/٢، ٦٣٥/٩، المحرر الوجيز ٤/٢، اللباب ١٢/٤، ٤٦/٦، ٣٤٢/١٧، فتح القدير ٤٨٠/١، ١٠٥/٦، حاشية الشهاب على شرح البيضاوي ٦٣/٥، شرح ابن عقيل ٢٤٠/٣، شرح الأشموني ٣٩٤/٢، حاشية الصبان ١٧٠/٣.

وأما الرفع فعلى بالابتداء، والخبر محذوف، أي: والأرحامُ كذلك، على معنى: والأرحام مما يتقى؛ لأنها محترمة، يعضده قول الحسن: إذا سألك بالله فأعطه، وإذا سألك بالرحم فأعطه»^(١).

هذه المسألة محل خلاف طويل بين جمهور النحاة وذلك ما سنتناوله من قراءة (والأرحام) بجر (الأرحام) عطفاً على محل الضمير في (به).

أولاً: قراءة النصب:

هي الأوجه عند كثير من النحاة ولذا سلمت من الاعتراض والتفنيد، قال الفراء: «وقوله: ﴿الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٢) فنصب ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾، يريد: واتقوا الأرحام أن تقطعوها»^(٣).

وقال الزجاج: «القراءة الجيدة نصب (الأرحام)، فأما الجر في (الأرحام) فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وخطأ أيضاً في أمر الدين عظيم»^(٤).

أو بالنصب عطفاً على محل الضمير في (به)، قال الزمخشري: «وقرئ ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ بالحركات الثلاث، فالنصب على وجهين: إما على واتقوا الله والأرحام، أو أن يعطف على محل الجار والمجرور، كقولك: مررت بزيد وعمراً، وينصره قراءة ابن مسعود ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَبِالْأَرْحَامِ﴾»^(٥).

وقال العكبري عن هذا التوجيه: «هو محمولٌ على موضع الجار والمجرور، كما تقول: مررت بزيد وعمراً، والتقدير: الذي تعظمونه والأرحام؛ لأن الحلف به تعظيمٌ له»^(٦).

(١) الفريد ٦٨٤/١.

(٢) سورة النساء الآية ١.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٥١/١.

(٤) معاني القرآن للزجاج ٦/٢.

(٥) الكشاف ٦/٢.

(٦) التبيان ٢٣٠/١.

ثانياً: قراءة الجرّ :

أما القراءة الثانية: بالجر ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ على توجيه العطف على الضمير فردّها سيبويه وجمهور البصريين.

ذهب سيبويه وجمهور البصريين ومعهم الفراء من الكوفيين إلى عدم جواز العطف على الضمير المجرور المتصل من غير إعادة الجارّ إلا في الضرورة، وتبعهم ابن يعيش، وابن عصفور وغيرهما.

حيث قال سيبويه: « ولا يجوز أن تعطف على الكاف المجرورة الاسم؛ لأنك لا تعطف المظهر على المضمّر المجرور، ألا ترى أنّه يجوز لك أن تقول: هذا لك نفسك ولكم أجمعين، ولا يجوز أن تقول: هذا لك وأخيك ». (١)

فتقول على مذهبهم: مررت بك وبزيد، ولا يصح مررت بك وزيد.

واحتجوا بأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور فكأنك قد عطفت على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز، ولهذا قد لحن هؤلاء النحاة قراءة حمزة بالجر، وعلى رأس هؤلاء النحاة المبرد حيث قال: « لو صلّيت خلف إمام يقرأ ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ بالخفض لأخذت نعلي ومضيت » (٢).

وقال أيضاً: « وقرأ حمزة (و الأرحام) وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر ». (٣)

وقال الفراء: « وفيه قبح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض » (٤).

قال ابن خالويه مبيناً سبب تلحين البصريين للقراءة أن ذلك من وجوه: «أحدها أنه لا يعطف بالظاهر على المضمّر المخفوض إلا بإعادة الخافض؛ لأنه معه كشيء واحد لا ينفرد منه ولا يحال بينه وبينه ولا يعطف عليه إلا بإعادة الخافض ». (٥)

(١) الكتاب ٢٤٨/١.

(٢) نقله عنه القرطبي عن الفارسي، انظر الجامع لأحكام القرآن ٣/٥.

(٣) الكامل ٣٠/٣.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢٥٢/١.

(٥) الحجة لابن خالويه ٥٨.

وقال ابن يعيش عن هذه القراءة: «أكثر النحويين قد ضعف هذه القراءة نظرًا إلى العطف على المضمرة المخفوض وقد رد أبو العباس محمد بن يزيد هذه القراءة وقال لا تحل القراءة بها»^(١).

وعلى مذهب جمهور البصريين وعلى رأسهم سيبويه يجب إعادة الخافض محتجين بأمرين:

الأول: أن ضمير الجر يشبه التتوين، فكما لا يجوز العطف على التتوين لا يجوز العطف على الضمير المجرور.

الثاني: أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلح حلول أحدهما محل الآخر، وضمير الجر لا يصلح أن يحل محل الاسم الظاهر المجرور، فلا يجوز عطف الضمير المجرور على الاسم الظاهر المجرور فلا يجوز (مررت بزيد وك) فكذلك ينبغي ألا يجوز (مررت بك وزيد).

ونقل الأنباري ما احتج به البصريون فقال: «أجمعنا على أنه لا يجوز عطف المضمرة المجرور على المظهر المجرور، فلا يجوز أن يقال مررت بزيد وك، فكذلك ينبغي ألا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمرة المجرور، فلا يقال: مررت بك وزيد؛ لأن الأسماء مشتركة في العطف، فكما لا يجوز أن يكون معطوفًا فلا يجوز أن يكون معطوفًا عليه»^(٢).

وما رآه البصريون من وجوب إعادة الجار عند العطف على الضمير المجرور قد تبع ما شاع في القرآن الكريم وكلام العرب.

(١) شرح المفصل ٧٨/٣، وانظر معاني القرآن وإعراجه للزجاج ٦/٢، إعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١، إعراب القراءات السبع وعللها ١٢٨/١، الكشف ٤٩٣/١، التبيان ١٦٥/١، البحر المحيط ٤٩٨/٣.

(٢) الإنصاف ٤٦٧/٢.

وزهد الكوفيون إلا الفراء، ويونس والأخفش^(١) وابنُ خروف، والشلوبين، وابنُ مالك^(٢)، وأبو حيان^(٣) إلى جواز العطف على الضمير المجرور المتصل من غير إعادة الجار، وحجتهم في ذلك القياس والسماع، فقد ثبت في كلام العرب شعره ونثره.

ولذا قد دافع ابن يعيش عن قراءة حمزة، فاعترض على رد المبرد قراءة حمزة بقوله: «وهذا القول غير مرضٍ من أبي العباس؛ لأنه قد رواها إمام ثقة، ولا سبيل إلى ردِّ نقل الثقة، مع أنه قد قرأتها جماعة من غير السبعة كابن مسعود، وابن عباس، والقاسم، وإبراهيم النخعي والأعمش، والحسن البصري، وقتادة، ومجاهد، وإذا صحت الرواية فلا سبيل إلى ردها»^(٤).

تبعه ابن مالك في اختياره لهذا المذهب واختاره ورد احتجاج البصريين، كما رد مذهبهم بشواهد من القرآن والحديث وكلام العرب.

أما رده احتجاجهم فقد قام بالرد على الحجتين اللتين احتج بهما البصريون على مذهبهم فقال: «وفي الحجتين من الضعف ما لا يخفى؛ لأن شبه ضمير الجر بالتونين لو منع من العطف عليه بلا إعادة الجار لمنع منه مع الإعادة، لأن التونين لا يعطف عليه بوجه، ولأنه لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه؛ لأن التونين لا يؤكد ولا يبذل منه، وضمير الجر يؤكد ويبذل منه بإجماع، فللعطف أسوة بهما، قد تبين ضعف الحجة الأولى.

وأما الثانية فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطاً في صحة العطف لم يجز: رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ، ولا: أي فتى هيجاء أنت وجارها^(٥)، ولا: كُلُّ شَاةٍ وَسَخَلْتَهَا بَدْرَهْمٍ، ولا الواهب المائة الهجان

(١) انظر: الإنصاف ٤٦٣/٢، والتسهيل ١٧٨، وشرحه ٣٧٥/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٣١/٣.

(٢) شرح التسهيل ٣٧٥/٣، شرح عمدة الحافظ ٦٦٥، والمساعد ٤٧٠/٢.

(٣) الارتشاف ٦٥٨/٢ والبحر المحيط ٤٩٦/٣.

(٤) شرح ابن يعيش على المفصل ٧٨/٣.

(٥) صدر بيت من الطويل وتمامه: إذا ما رجالاً بالرجال استقلت، وهو بلا نسبة في الكتاب ٥٥/٢، ٥٦،

١٨٧، شرح التسهيل ٣/٣٣، ٨٧، ٣٧٦، شرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٧.

وعبدها^(١)، وأمثال ذلك كثيرة، فكما لم يمتنع فيها العطف، لا يمتنع في نحو: مررت بك وزيد، وإذا بطل كون ما تعلقوا به مانعًا، وجب الاعتراف بصحة الجواز^(٢).

وقد أيد أبو حيان مذهب الكوفيين في جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار.

يقول أبو حيان: «والذي نختاره أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقًا؛ لأن السماع يعضده والقياس يقويه»^(٣).

ودافع عن قراءة حمزة فقال: «وأما قول ابن عطية: ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان، فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله ولا بطهارة لسانه، إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله قرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكبر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من في رسول الله بغير واسطة عثمان وعلى وابن مسعود وزيد بن ثابت. وأقرأ الصحابة أبا بن كعب عمد إلى ردها بشيء خطر له في ذهنه، وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشري، فإنه كثيرا ما يطعن في نقل القراء وقراءتهم ولم يقرأ حمزة حرفًا من كتاب الله إلا بأثر، وكان حمزة صالحًا ورعًا ثقةً في الحديث، وهو من الطبقة الثالثة»^(٤).

ثم يبين أبو حيان أن العمدة في الأحكام النقل، ليس التعبد لمذهب بصري أو كوفي، ومن ثم قال: «ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت

(١) صدر بيت من الكامل، وتمامه: عودا تزجي خلفها أطفالها، وهو للأعشى، الهجان: البيض، وهي أكرم الإبل عند العرب، وعودا: جمع عائد وهو جمع غريب، والعائد: الناقة إذا وضعت وبعد ما تضع أياما حتى يقوى ولدها. وقيل: العود: الحديث الناتج قبل أن توفي خمس عشرة ليلة. ثم هي مفضل بعده وتزجي: تسوق، و البيت للأعشى في الكتاب ١/ ١٨٣، المحرر الوجيز ٣/ ٢٧٥، و بلا نسبة في المقتضب ٤/ ١٦٣، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ١٢٧، الأصول ١/ ١٣٤، ١٣٥، ٢/ ٣٠٨، الكافية في النحو ٢٨، شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢١٨، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٣٩، شرح التسهيل ٣/ ٨٧، ٣٧١، ٣٧٦، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٨، البحر المحيط ٨/ ٤٥٨، زاد المسير ٢/ ٤٦٧، الهمع ٢/ ٥٠٨، ٣/ ٢٢٢، شرح ابن عقيل ٣/ ١١٩، حاشية الصبان ٣/ ٤١.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٧٥، ٣٧٦، وانظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٧، ١٢٤٨.

(٣) البحر المحيط ٢/ ١٥٦ - شرح التصريح ٢/ ١٥٢.

(٤) انظر البحر المحيط ٣/ ١٦٧.

بنقل الكوفيين، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية، لا أصحاب الكنائس المشتغلون بضروب من العلوم، الآخذون عن الصحف دون الشيوخ»^(١).

وكما احتج الكوفيون ومن وافقهم برد أدلة البصريين وحججهم، فكذلك استدلوا بما ورد من شواهد من القرآن والحديث وكلام العرب شعراً ونثراً من العطف على الضمير المتصل المجرور بغير إعادة حرف الجر.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾^(٢)

فقد أجاز الفراء في (ما) الرفع عطفاً على لفظ الجلالة (الله) والجر عطفاً على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض، حيث قال: «موضع (ما) رفع كأنه قال: يفتيكم فيهنّ ما يتلى عليكم، وإن شئت جعلت (ما) في موضع خفض، يفتيكم الله فيهنّ وما يتلى عليكم غيرهنّ، وقوله: (وَالْمُسْتَضْعَفِينَ) في موضع خفض، على قوله: يفتيكم فيهنّ وفي المستضعفين، وقوله: (وَأَنْ تَقُومُوا) (أَنْ) موضع خفض على قوله: ويفتيكم في أن تقوموا لليتامى بالقسط»^(٣).

و منه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُمْ رِزْقِينَ﴾^(٤).

قال الفراء: «وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ﴾ أراد الأرض ﴿وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُمْ رِزْقِينَ﴾، ف(مَنْ) في موضع نصب يقول: جعلنا لكم فيها المعاش والعبيد والإماء.

قد جاء أنهم الوحوش والبهائم و(مَنْ) لا يُفرد بها البهائم ولا ما سوى الناس، فإن يكن ذلك على ما روي فنرى أنهم أدخل فيهم الممالك، على أنا ملّكناكم العبيد والإبل والغنم وما أشبه ذلك، فجاز ذلك.

وقد يُقال: إن (مَنْ) في موضع خفض يُراد: جعلنا لكم فيها معاشٍ ولمن، وما أقلّ ما ترُدُّ العرب مخفوضاً على مخفوض قد كُني عنه»^(٥).

(١) البحر المحيط ١/١٦٧ .

(٢) سورة النساء الآية ١٢٧ .

(٣) معاني القرآن للفراء ١/٢٩٠ وانظر شرح التسهيل ٣/٢٣٢ .

(٤) سورة الحجر الآية ٢٠ .

(٥) معاني القرآن للفراء ٢/٨٦ .

أما الحديث الشريف فقد استشهد ابن مالك بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى)** ^(١) بجر (اليهود) عطفًا على الكاف في **(مَثَلُكُمْ)**.

يقول ابن مالك معلقًا على هذا الحديث: «تضمن هذا الحديث العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار وهو ممنوع عند البصريين إلا يونس وقطرًا والأخفش والجواز أصح من المنع لضعف اجتماع المانعين وصحة استعماله نظمًا ونثرًا» ^(٢).

ومن نثر العرب ما حكاه قطرب: **(ما فيها غيره وفرسه)** ^(٣)، بجر (فرسه).

أما الشواهد الشعرية فمنها ما أنشده سيبويه، حيث قال: «وقد يجوز في الشعر، قال: ^(٤) **أَبَاكَ أَيُّهُ بِي أَوْ مُصَدَّرٌ ❀ مِنْ حُمْرِ الْجِلَّةِ جَابٍ حَشُورٍ**

وقال الآخر: ^(٥)

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمِنَا ❀ فَازْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ ^(٦)

ومنه ما حكاه الفراء حيث قال: وقد قال الشاعر: ^(١)

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٩٠/٣، وتامه: "إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالًا، فقال: من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط؟ فعملت اليهود على قيراط قيراط، ثم عملت النصارى على قيراط قيراط، ثم أنتم الذين تعملون من صلاة العصر إلى مغارب الشمس على قيراطين قيراطين"، فغضبت اليهود والنصارى، وقالوا: نحن أكثر عملاً وأقل عطاءً، قال: «هل ظلمتكم من حقكم شيئاً؟» قالوا: لا، فقال: «فذلك فضلي أوتيته من أشياء».

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ١٠٧.

(٣) نقل عن قطرب عن العرب في: شرح التسهيل ٢٣٤/٣ - شرح الكافية الشافية ٦٤/١، ١٢٥٠/٣، ١٧٢/٥، البحر المحيط ٣٨٧/٢ - همع الهوامع ٢٢١/٣ - أوضح المسالك ٣٩٢/٣، شرح شذور الذهب ٥٨٣/١، شرح التصريح على التوضيح ١٨٣/٢.

(٤) البيت من الرجز ولم ينسبه سيبويه لقائل معين.

وأبك كلمة لمن تنصحه ولا يقبل ثم يقع فيما حذرته منه، ويقال: أيهت فلانًا إذا دعوته وناديته، والمصدر الشديد الصدر والجأب الغليظ والحشور المنتفخ الجبين.

والشاهد قوله (بي أو مصدر) حيث عطف (مصدر) على الضمير المجرور في: بي، دون إعادة الجار، وهو من شواهد: الكتاب ٢٨٣/٢، شرح ابن عصفور على الجمل ١١٦/١، ٢١٢/٣، شرح الكافية الشافية ١٢٥١/٣، شرح التسهيل ٣٧٧/٣، البحر المحيط ١٥٧/٢، الدر المصون ٣٩٦/٢، اللباب ٦٩١/١.

(٥) سبق تخريجه ص ١٠٨.

(٦) الكتاب ٣٨٢/٢، ٣٨٣.

تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السُّوَارِيِّ سُوْفُنَا ❁ وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غَوْطِ نَفَانِفِ

فردّ الكعب على (بينها) وقال آخر: (٢)

هَلَّا سَأَلْتِ بِنْدِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ ❁ وَأَبِي نَعِيمِ نِي اللَّوَاءِ الْمُحَرَّقِ
فرد (أبي نعيم) على الهاء في (عنهم) « (٣) .

كما استشهد ابن مالك بقول العباس مرداس: (٤)

أَكْرُّ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَا أَبَالِي ❁ أَحْتَفِي كَانَ فِيهَا أُمُّ سُوَاهَا

كما استشهد بقول الآخر: (٥)

إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبِ عَدُوِّهِمْ ❁ فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصَلِي بِهَا وَسَعِيرِهَا

(١) البيت من الطويل لمسكين الدارمي، ديوانه ٥٣ .

والسوارى: جمع سارية وهى الاسطوانة (العمود) والغوط: جمع غائط وهو المظمتن من الأرض والنفانف: جمع ننف وهو الهواء بين الشيين وكل شيء بينه وبين الأرض مهوى فهو ننف.

والشاهد فيه قوله (ما بينها والكعب) حيث عطف (الكعب) على الضمير المتصل المخفوض فى (بينها) دون إعادة الخافض ، وهو فى : معاني القرآن للفراء ١/٢٥٣-٢/٨٦ - الإنصاف ٢/٤٦٥ - شرح المفصل ٣/٧٩ - المقاصد النحوية ٤/١٦٤ - الحيوان للجاحظ ٦/٤٩٤

(٢) البيت من الكامل ولا يعرف قائله: وذى الجمجم هو يوم من أيام حروب العرب والجمجم: موضع بين الدهناء، ومتالع فى ديار تميم.

والبيت بلا نسبة فى: معاني القرآن للفراء ٢/٨٦، الإنصاف ٤/٤٦٦، شرح التسهيل ٣/٣٧٧، شرح الكافية الشافية ١/٦٤، ٣/١٢٥٢، البحر المحيط ٢/١٥٦، الدر المصون ٢/٣٩٥، اللباب ٤/١١، شرح عمدة الحافظ ٦٦٢، خزنة الأدب ٣/٣٤٨، جامع البيان ١٧/٨٣.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/٨٦، ٨٧.

(٤) البيت من الوافر لعباس بن مرداس، والكتيبة: الجماعة من الجيش والحتف الموت والهلاك، وهو له فى: الإنصاف ١/٢٤٠، ٢/٣٨٠، ٣/٧١٣، شرح التسهيل ٣/٣٧٧، شرح الكافية الشافية ٣/١٢٥٢، البحر المحيط ٢/١٥٧، الدر المصون ٢/٢٢١، ٣/٣٩٤، اللباب ٣/١٤٦، ٤/١١، نفح الطيب ٣/٢١٠، زهر الآداب ٤/١١٤٠، الخزنة ٣/٤٠٥، ٥/١٢٣.

(٥) البيت من الطويل ولا يعرف قائله.

انظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٧، شرح الكافية الشافية ١/٥٦٥، البحر المحيط ٢/١٥٧. الدر المصون ٢/٣٩٥، اللباب ٤/١٢، ٦/٢٠٥، المقاصد النحوية ٤/١٦٦ - شرح عمدة الحافظ ٦٦٣.

وغير ذلك من الشواهد الشعرية التي تدل على جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار. (١)

إلا أن المانعين قد ردوا هذه الشواهد فقد طعنوا في قراءة حمزة، ومنهم من وصفها باللحن، ومنهم من وجهها توجيهات بعيدة عن القول بالعطف على الضمير المجرور.

وما سبق مما ذكره سيبويه من شعر شاهداً على العطف قد عدّه ضرورة. وقال ابن عصفور: « ولا يجوز العطف من غير إعادة الخافض إلا في ضرورة شعر، نحو قوله (٢):

الآن قَرَبْت تَهْجُونَا وَتَشْتَمُنَا ❁ فَازْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَامُ مِنْ عَجَبٍ

وكان الوجه أن يقول: (وما بك وبالأيام) ، وأما قوله تعالى: ﴿ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرًا بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (٣) بخفض (المسجد) وقوله تعالى ﴿ وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ﴾ (٤) بخفض ﴿ وَالْأَرْحَامِ ﴾، فقد يتخرج ذلك على القسم، وقد يتخرج ذلك أن يكون من باب حذف حرف الجر لنيابة حرف العطف منابه» (٥).

وذكر ابن عطية أن قراءة حمزة لا تجوز عند رؤساء نحوى البصرة، ثم ذكر ابن عطية وجهة نظره في رد قراءة حمزة فقال: « ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان؛ أحدهما أن ذكر (الأرحام) فيما يتساءل به لا معنى له في الحض على تقوى الله، ولا فائدة فيه أكثر من الإخبار بأن الرحم يتساءل بها، وهذا تفرق في معنى الكلام وغض من فصاحته، وإنما الفصاحة أن تكون لذكر الأرحام فائدة مستقلة. والوجه الثاني: أن يكون في ذكرها على ذلك تقرير للتساؤل بها والقسم بحرمتها. والحديث الصحيح يرد ذلك في قوله عليه السلام: (مَنْ كَانَ خَالِفًا فَلْيَخْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ) (٦) » (١).

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٦، والإنصاف ٢/٤٦٣، والبحر المحيط ٢/٣٨٧، وشواهد التوضيح ٥٣.

(٢) سبق تخريجه ص ١٠٨.

(٣) سورة البقرة ٢١٧.

(٤) سورة النساء الآية ١.

(٥) شرح ابن عصفور على الجمل ١/١١٦، ١١٧.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه ٢/١٨٠، ومسلم في صحيحه ٣/١٢٦٧، وأحمد في مسنده ٤/٣٦٧، ٥/٧٥،

وابن ماجة في سننه ٣/٢٣٦.

توجيه آخر لقراءة الجر: وذهبت طائفة إلى أن الواو للقسم وليست واو العطف فرارًا من العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.

فتكون الواو للقسم ويكون (الأرحام) مجرورة على القسم؛ لأنهم كانوا يقسمون بالأرحام ويعظمونها، فجاء ذلك على استعمال العرب، أورده غير قليل من النحاة كالنحاس وابن يعيش وأبي حيان.

قال النحاس: (وقال بعضهم: الأرحام قسم). (٢)

وقال ابن يعيش عن توجيهات القراءة: «ويحتمل وجهين آخرين غير العطف على المكني المخفوض، أحدهما: أن تكون الواو واو قسم، وهم يقسمون بالأرحام ويعظمونها، وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم، ويكون قوله ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ جواب القسم». (٣)

وقال العكبري: «وقيل: الجر على القسم، وهو ضعيف أيضًا؛ لأن الأخبار وردت بالنهي عن الحلف بالآباء، ولأن التقدير في القسم: ورب الأرحام، هذا قد أغنى عنه ما قبله». (٤)

وقال أبو حيان: «وذهبت طائفة إلى أن الواو في (والأرحام) واو القسم لا واو العطف، والمتلقى به القسم هي الجملة بعده». (٥)

وعلى لهذا التوجيه فقال: «ذهبوا إلى تخريج ذلك فرارًا من العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار وذهابًا إلى أن في القسم بها تنبيهًا على صلتها وتعظيمًا لشأنها، وأنها من الله تعالى بمكان» (٦).

(١) المحرر الوجيز ٥/٢.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١.

(٣) (٣) شرح المفصل ٧٨/٣.

(٤) التبيان ٢٣٠/١.

(٥) البحر المحيط ١٦٧/٣.

(٦) البحر المحيط ١٦٧/٣.

إلا أن هذا التوجيه قد اعترض عليه غير قليل من العلماء؛ لأن الحلف والقسم بغير الله لا يجوز، ففيه مخالفة شرعية؛ لأن الشرع ينهانا عن الحلف بغير الله.

ومن هؤلاء الزجاج حيث قال: « وهذا خطأ في أمر الدين عظيم لأن النبي ﷺ قال: (لا تحلفوا بآبائكم) ^(١)، فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على ذا. ^(٢)

وكذا النحاس حيث قال: « وقال بعضهم (وَالأَرْحَامِ) قسم، وهذا خطأ من المعنى والإعراب؛ لأن الحديث عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يدلّ على النصب، روى شعبة عن عون بن أبي جحيفة عن النذر بن جرير عن أبيه قال: كنت عند النبي ﷺ حتى جاء قوم من مصر حفاة عراة فرأيت وجه النبي ﷺ يتغير لما رأى من فاقتهم ثم صَلَّى الظهر وخطب الناس فقال: (يا أيها الناس اتقوا ربكم والأرحام، ثم قال تصدّق رجل بديناره تصدّق رجل بدرهمه تصدّق رجل بصاع تمره) ^(٣) وذكر الحديث. فمعنى هذا على النصب؛ لأنه حصّهم على صلة أرحامهم، وأيضاً فلو كان قسماً كان قد حذف منه، لأن المعنى: ويقولون بالأرحام أي وربّ الأرحام، ولا يجوز الحذف إلا أن لا يصحّ الكلام إلاّ عليه، وأيضاً فقد صحّ عن النبي ﷺ (مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ) فكما لا يجوز أن تحلف إلاّ بالله كذا لا يجوز أن تستحلف إلاّ بالله، فهذا يرد قول من قال المعنى أسألك بالله وبالرحم ^(٤).

وقال العكبري: « وقيل الجر على القسم، وهو ضعيف؛ لأن الأخبار وردت بالنهي عن الحلف بالآباء ^(٥)»

وفي الدر المصون: « والثاني: أنه ليس معطوفاً على الضمير المجرور بل الواو للقسم وهو خفضٌ بحرفِ القسم مُسَمِّمٌ به، وجوابُ القسم: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾، وَضَعِفَ هَذَا بوجهين، أحدهما: أن قراءتي النصبِ وإظهار حرف الجر في ﴿بِالأَرْحَامِ﴾ يمنعان من

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٤٢/٥، ومسلم في صحيحه ١٢٦٧/٣، والنسائي في سننه ٤/٧ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦/٢ .

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ٣٥٩ / ٤، ومسلم في الزكاة ٧٠ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١، ٤٣٢ .

(٥) التبيان ٢٣٠/١ .

ذلك، والأصل توافقُ القراءات، والثاني: أنه نهى أن يُحلف بغير الله تعالى، والأحاديث مصرحة بذلك»^(١)

ورد أبو حيان هذا الاعتراض فقال: «ولله - تعالى - أن يقسم بما شاء من مخلوقاته على ما جاء في غير ما آية في كتاب الله - تعالى -». ^(٢)

وقد أقسم الله - تعالى - في كتابه بالشمس والليل والضحى والنجم وغير ذلك من مخلوقاته فلا مانع أن يقسم الله بالأرحام.

كما رُدَّ هذا الاعتراض من القرطبي بأن الله سبحانه له أن يقسم بما يشاء ويمنع ما شاء ويبيح ما شاء فلا يبعد أن يكون قسماً. ^(٣)

ثالثاً: قراءة الرفع .

﴿وَالْأَرْحَامُ﴾ بالرفع على الابتداء، والخبر محذوف، ذكرها الزمخشري حيث قال: «الرفع على أنه مبتدأ خبره محذوف، كأنه قيل: والأرحام كذلك على معنى (والأرحام مما يتقى) أو (والأرحام مما يتساءل به)، والمعنى أنهم كانوا يُقرّون بأن لهم خالقاً، وكانوا يتساءلون بذكر الله والرحم، فقيل لهم: اتقوا الله الذي خلقكم واتقوا الذي تتناشدون به واتقوا الأرحام فلا تقطعوها، أو: واتقوا الله الذي تتعاطفون بإذكاره وبإذكار الرحم»^(٤).

وقال العكبري: «وقد قرئ شاذاً بالرفع، وهو مبتدأ والخبر محذوف تقديره: والأرحام محترمة، أو واجب حرمتها». ^(٥)

وعن ابن عطية «وقرأ عبد الله بن يزيد (والأرحام) بالرفع وذلك على الابتداء والخبر مقدر، تقديره: والأرحام أهلٌ أن توصل»^(٦).

(١) الدر المصون ١/٥٥٥.

(٢) البحر المحيط ١/١٦٧.

(٣) انظر الجامع لأحكام القرآن ٥/٥.

(٤) الكشف ٧/٢ .

(٥) التبيان ١/٢٣٠ .

(٦) المحرر الوجيز ٤/٢ .

وفي الدر المصون: « وقرأ عبد الله أيضا: ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾ رفعا وهو على الابتداء، والخبر محذوف فقدره ابن عطية: (أهلٌ أن توصل)، وقدره الزمخشري: و(الأرحام مِمَّا يتقى، أو: مما يُتَسَاءَل به)، وهذا أحسنٌ للدلالة اللفظية والمعنوية، بخلاف الأول، فإنه للدلالة المعنوية فقط، وقدره أبو البقاء: (والأرحامُ محترمة) أي: واجبٌ حرمتها»^(١).

وهناك توجيه آخر أغفله الهمداني، وقد ذكره كثير من النحاة بحمل قراءة الجر على حذف حرف الجر من المعطوف (الأرحام) لدلالة الأول عليه (الضمير) فكأن التقدير: تساءلون به وبالأرحام، ثم حذفت الباء الثانية لدلالة الأولى عليها، ذكره ابن خالويه وابن جني وغيرهما.

حيث قال ابن خالويه: « وأما الكوفيون فأجازوا الخفض ، واحتجوا للقارئ بأنه آخر الخافض ، واستدلوا بأن العجاج كان إذا قيل له : كيف تجدك؟ يقول : خير، عافاك الله ، يريد: بخير.»^(٢)

وتبعه ابن جني مدافعا عن قراءة حمزة فقال: «وليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والإفحاش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وأطف، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمَر بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت: (وبالأرحام) ، ثم حذفت الباء لتقدم نكرها كما حذفت لتقدم نكرها في نحو قولك: بِمَنْ تمرر أمر، وعلى من تنزل أنزل، ولم تقل: أمر به ولا أنزل عليه ، لكن حذفت الحرفين لتقدم نكرهما»^(٣).

وحذف حرف الجر كثير في كلام العرب وله شواهد متعددة، يقول ابن يعيش: «وقد كثر عنهم حذف حرف الجر»^(٤).

(١) الدر المصون ٥٥٥/٣.

(٢) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١١٩.

(٣) الخصائص ٢٨٥/١ ، ٢٨٦ ، وتبعه ابن عصفور، انظر شرح المفصل ٧٩/٣ ، شرح المفصل ٧٨/٣ ، ٧٩

٥٣/٨ ، ١٠٥/٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٤/١ ، شرح التصريح ١٥١/٢ - الأشموني ١١٧/٢.

(٤) شرح المفصل ٧٨/٣.

ثم استشهد على ذلك بقول الشاعر: (١)

رَسَمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي ظَلِّهِ ❖ كِذْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلِّهِ

أراد: رُبَّ رَسَمِ دَارٍ، فحذف حرف الجر.

وبالنظر للآراء السابقة نجد أن قراءة حمزة بجر (الأرحام) قد حملت على أكثر من وجه من وجوه العربية مما يصعب معه ردّها أو تلحينها أو تحريم القراءة بها .

وبعد عرض أدلة المانعين والمجوزين يبدو أن الصواب في هذه المسألة هو ما ذهب إليه القرطبي والشلوبين وابن مالك وأبو حيان متابعين الكوفيين لورود السماع به، وكفى به دليلاً، ولا النقات لإنكار البصريين وتأويلاتهم، وذلك لكثرة المسموع، كما أن الأصل عدم التأويل. وإذا كان هذا شأن العربي إذا نطق بشيء في غير القرآن فلأن يعتبر هذا الكلام فيما ورد في قراءات القرآن أحق وأجدر.

كما أن حمزة - رحمه الله - لم يأت بالقراءة من نسيج خياله بل هي قراءة متواترة وهو من القراء السبعة المشهود لهم بالصلاح والثقة.

جاء في المزهري: «قال ابن خالويه في شرح الفصيح: قال أبو حاتم: كان الأصمعي يقول: أفصح اللغات، ويلغي ما سواها، وأبو زيد يجعل الشاذ والفصيح واحداً، فيجيز كل شيء قيل» (٢).

(١) البيت من الخفيف لجميل بن معمر المعروف بجميل بثينة، والرسم: هو ما بقي لاصقاً بالأرض من آثار الديار والطلل ما بقي شاخصاً مرتفعاً من آثارها، والشاهد فيه قوله (رسم دار) فإن الرواية فيه بجر الاسم وقد خرج العلماء على أنه مجرور برب المحذوفة وقد استأنس به ابن يعيش للدلالة على كثرة حذف حرف الجر في كلام العرب. انظر الخصائص ٢٤٧/١ - شرح المفصل ٧٩/٣ الإتيان ٣٧٨/١ - المغنى ١٣٠ - شرح شواهد المغنى ٣٩٥/١ - اللسان (جل) تاج العروس (جل) - جواهر الأدب ٢٩٥، شرح شواهد الإيضاح ٢٧٦ - ديوان جميل بثينة ١٨٩ .

(٢) المزهري في علوم اللغة وأدائها ١٨٥/١ .

المبحث العاشر

رأي سيبويه في نصب ﴿خَيْرًا﴾
في قوله تعالى: ﴿فَأَمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾

رأي سيبويه في الخلاف في وجه نصب ﴿خَيْرًا﴾ في قوله تعالى:

﴿فَأَمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾^(١)

قال الهمداني: « وقوله: ﴿فَأَمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ اختلفت النحاة في نصب قوله: ﴿خَيْرًا لَكُمْ﴾ فذهب صاحب الكتاب وموافقوه إلى أنه منصوب بمضمر دل عليه ﴿فَأَمِنُوا﴾ وذلك أنه لما أمرهم بالإيمان علم أنه يريد أن يخرجهم من أمر ويدخلهم فيما هو خير منه لهم، فقال: ﴿خَيْرًا لَكُمْ﴾ أي: اقصدوا أو ائتوا أمرًا خيرًا لكم مما أنتم فيه من الكفر وهو الإيمان، فهو مفعول فعل مضمر، وذهب الفراء إلى أنه نعت لمصدر محذوف، أي: فآمنوا إيمانًا خيرًا لكم .

وذهب أبو عبيدة: إلى أنه خبر (كان) المحذوفة، أي: يكن الإيمان خيرًا وكذلك القول في قوله ﴿أَنْتَهُوَ خَيْرًا لَكُمْ﴾^{(٢)«(٣)»}

اختلفت النحاة في وجه نصب ﴿خَيْرًا﴾ في الآية الكريمة على آراء:

الأول: رأي سيبويه: أن نصب ﴿خَيْرًا﴾ على المفعولية، وحذف الفعل للدلالة عليه، حيث قال: «ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره: ﴿أَنْتَهُوَ خَيْرًا لَكُمْ﴾، و(وَرَاءَكَ أَوْسَعَ لَكَ)، و(حَسْبُكَ خَيْرًا لَكَ)، إذا كنت تأمر، ومن ذلك قول الشاعر، وهو ابن أبي ربيعة: (٤)

فَوَاعِدِيهِ سَرَحَتِي مَالِكٍ ❁ أَوِ الرُّبَا بَيْنَهُمَا أَسْهَلًا»^(٥).

(١) سورة النساء الآية ١٧٠، والخلاف كذلك في نصب "خيرًا" في الآية ١٧١ من السورة ﴿أَنْتَهُوَ خَيْرًا لَكُمْ﴾

(٢) سورة النساء الآية ١٧١ .

(٣) الفريد ١/٨٢٣، ٨٢٤.

(٤) البيت من السريع وهو لعمر بن أبي ربيعة في الكتاب ١/٢٨٣، وزاد المسير ١/٥٠٠، المحرر الوجيز ٢/١٣٩، وله أو لغيره من الحجازيين في شرح كتاب سيبويه ١/٤٢٨ .

وبلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/١٣٥، إعراب القرآن للسيوطي ١/٧، ١/١٩، جامع البيان ٧/٦٩٩، ٩/٤١٥، الجامع لأحكام القرآن ٦/٢٥، الخزانة ٢/١٢٠.

(٥) الكتاب ١/٢٨٢ .

وجعل منه قول ذي الرمة: (١)

دِيَارَ مِيَّةٍ إِذَا مَيِّ مُسَاعِفَةٌ ❖ وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عَجْمٌ وَلَا عَرَبٌ

وقال: « كأنه قال: أذكرُ ديارَ ميّة، ولكنّه لا يذكر (أذكر) لكثرة ذلك في كلامهم،

واستعمالهم إيّاه» (٢).

ونقله عن الخليل حيث: « وقال الخليل: كأنك تحمله على ذلك المعنى، كأنك قلت: انته وادخل فيما هو خير لك، فنصبته؛ لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: انته، أنك تحمله على أمرٍ آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل؛ لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمرٍ حين قال له: انته، فصار بدلًا من قوله: انت خيرًا لك، وادخل فيما هو خير لك.

ونظير ذلك في الكلام قوله: انته يا فلان أمرًا قاصدًا، فإنما قلت: انته وأت أمرًا قاصدًا، إلا أن هذا يجوز لك فيه إظهار الفعل، فإنما ذكرت لك ذا لأمثل لك الأول به؛ لأنه قد كثر في كلامهم، حتى صار بمنزلة المثل، فحذف كحذفهم: ما أريت كالليوم رجلًا.

ومثل ذلك قول القطامي: (٣)

فَكَرَّتْ تَبْتِغِيهِ فَوَافِقْتُهُ ❖ عَلَى دَمِهِ وَمَضَرَعِهِ السَّبَاعَا» (٤)

ووافقهما الأخفش (٥)، والمبرد (٦)

(١) البيت من البسيط وهو لذي الرمة في ديوانه ١٢، نوادر أبي زيد ٢٠٨، الكامل ٣/٣١، شرح أبيات سيبويه ١/٥٤٨، النكت للأعلم ١/٥٧٨، التبصرة ١/٣٦٧، شرح الرضي على الكافية ١/٣٩٥، ارتشاف الضرب ٣/١٤٧٦، الخزانة ٢/٣٣٩، الدرر ٣/٧، المساعد ١/٤٤٢، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٤/٢٤٠، شرح ابن عصفور على الجمل ٢/١٢٦، شفاء العليل ١/٤٤، الهمع ١/١٦٨.

(٢) الكتاب ١/٢٨٠، وانظر: ١/٢٨٢، ٣٣٥، ٣٤٣.

(٣) البيت من الوافر، ديوان القطامي ٤٥، برواية: فكَرَّتْ عِنْدَ فَيْقَتِهَا إِلَيْهِ فَأَلْفَتْ عِنْدَ مَرِيضِهِ السَّبَاعَا. والفيقة: ما يجتمع من اللبن بين الحلبتين، وهو له في: نوادر أبي زيد ٢٠٤، المحتسب ١/٢١٠، شرح أبيات الكتاب ١/١٧، ١٨، شرح شواهد الإيضاح ٣٣٠، الأشباه والنظائر ٦/٣٤، وبلا نسبة في شرح جمل الزجاجي ٣/٢٢٠.

(٤) الكتاب ١/٢٨٣، ٢٨٤.

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ١/٢٦٩.

(٦) المقتضب ٣/٢٨٣، وانظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/١٣٤، إعراب القرآن للنحاس ١/٢٥٢، الكشف ١/٥٩٣، التبيان ١/٤١١، مشكل إعراب القرآن لمكي ١/٢١٣، معترك الأقران ٣/٣٨.

وعند ابن جني على حذف مضاف حيث جعل التقدير في البيت (على دمه ومصرعه السباعا) ^(١) على حذف المضاف أي: وافقت آثار السباع. ^(٢)

وفي جمل الخليل: ﴿أَنْتَهُمْ خَيْرًا لَكُمْ﴾ نصب ﴿خَيْرًا﴾؛ لأنه يحسن السكوت عنه ^(٣)

وفيه أيضًا: «وأما قول الآخر: ^(٤)

تَذَكَّرْتُ أَرْضًا بِهَا أَهْلَهَا * أَخْوَالَهَا فِيهَا وَأَعْمَامَهَا
أي تذكرت أحوالها وأعمامها.

وقال الآخر: ^(٥)

إِذَا تَغَيَّرَ أَحْمَامُ الْوَرَقِ هَيَّجَنِي * وَلَوْ تَغَيَّرَتْ عَنْهَا أُمَّ عَمَّارٍ

نصب (أم عمار) على معنى: هيجني فذكرت أم عمار. ^(٦)

ولم يذكر الزمخشري غير رأي سيبويه والخليل في هذا الموضع حيث قال: ﴿فَأَمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ وكذلك ﴿أَنْتَهُمْ خَيْرًا لَكُمْ﴾ انتصابه بمضمر، وذلك أنه لما بعثهم على الإيمان وعلى الانتهاء عن التثليث، علم أنه يحملهم على أمر فقال: ﴿خَيْرًا لَكُمْ﴾ أي: اقصدا، أو اتوا أمرًا خيرًا لكم مما أنتم فيه من الكفر و التثليث « ^(٧).

(١) سبق تخريج البيت ص ١٢٥.

(٢) الخصائص ٤٢٦/٢، وانظر المحتسب ٢١٠/١.

(٣) جمل الخليل ٨١.

(٤) البيت من السريع، وهو لعمر بن قميئة في فرحة الأديب ٨٦، وبلا نسبة في: جمل الخليل ١٣٠/١، الخصائص ٤٢٩/٢، المحتسب ١١٦/١، الحجة للقراء السبعة للفارسي ٤٢٦/٢، شرح ابن يعيش على المفصل ٣١٣/١، شرح التسهيل ١٥٧/٢، الدر المصون ١٦٩/٥، اللباب في علوم الكتاب ٤٤٩/٨، الخزانة ٤٠٧/٤، ٤٠٨، ٤٠٩.

(٥) البيت من البسيط، وهو للناطقة الذباني في ديوانه ٢٠٣، والكتاب ٢٨٦/١ برواية " لو تغربت "، وبلا نسبة في: جمل الخليل ١٠٤، الخصائص ٤٢٧/٢، شرح الكتاب للسيرافي ٢٤٠/٢، ضرورة الشعر للسيرافي ٨٧، النكت للأعلم ٣٥١/١، الأضداد لابن الأنباري ٣٤١، شرح ابن عصفور على الجمل ٢٢/٣، شرح التسهيل ١٥٦/٢، شفاء العليل ٤٣٩/١، جواهر الأدب ٤٧٩ ن البحر المحيط ٣٥٦/٤، الدر المصون ٤٣/٥، اللباب في علوم الكتاب ٢٨٧/٩، شرح الحماسة للمرزوقي ٣١٥/١، المساعد ٤٣٩/١.

(٦) جمل الخليل ١٠٤.

(٧) الكشف ١٨١/٢.

الثاني: رأي أبي عبيدة والكسائي: أن نصبه خيرًا لـ (يكن) محذوفة .

قال أبو عبيدة: ﴿فَأَمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ نصب على ضمير جواب: يكن خيرًا لكم، وكذلك كل أمر ونهي^(١).

ونقله ثعلب عن الكسائي فقال: «الكسائي يقول فيها: فأمنوا يكن خيرًا لكم»^(٢).

ولقد صحح المبرد قول الخليل وسيبويه وخطأ الكسائي حيث قال: «ومن ذلك قول الله عز وجل: ﴿أَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ زعم الخليل أنه لما قال: ﴿أَنْتَهُوا﴾ علم أنه يدفعهم عن أمر، ويغريهم بأمر يزجرهم عن خلافه، فكان التقدير: ائتوا خيرا لكم، وقد قال قوم: إنما هو على قوله: يكن خيرًا لكم، وهذا خطأ في تقدير العربية؛ لأنه يضم الجواب ولا دليل عليه، وإذا أضم (ائتوا) فقد جعل (انتهاوا) بدلًا منه، وكذلك أنته يا فلان أمرًا قاصدًا وقد مر من ذكر المضمرات ما يغنى عن إعادته»^(٣).

وقال ابن الحاجب: «وما ذكره سيبويه أظهر، والمعنى عليه، ولذلك أظهوره في: أنته ائت أمرًا قاصدًا»^(٤).

كما رده ابن مالك فقال: «وهذا القول مردود بقولهم: حسبك خيرًا لك، فإن تقدير مصدرها ههنا لا يحسن، ويقولهم: وراءك أوسع لك، فإن أوسع صفة لمكان لا لمصدر»^(٥).

وفي التصريح: «﴿أَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ فـ ﴿خَيْرًا﴾ مفعول بفعل محذوف وجوبًا، أي: وائتوا خيرًا، ولا يجوز ذكره لما تقدم، وذهب بعضهم، إلى أن ﴿خَيْرًا﴾ خبر لـ (كان) محذوفة، والتقدير: انتهاوا يكن خيرًا لكم، وهو تخريج على قلة؛ لأن (كان) لا تحذف مع اسمها ويبقى خبرها كثيرًا إلا بعد (إن) و(لو) الشرطيتين، وفي التحذير بـ(إياك) وأخواتها من ضمائر الخطاب المنفصلة»^(٦).

(١) مجاز القرآن ١/١٤٣ .

(٢) مجالس ثعلب ٧/٣٠٧، وانظر رأيه في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/١٣٤، إعراب القرآن للنحاس ١/٢٥٢، والزمخشري الكشاف ١/٥٩٣، التبيان ١/٤١١، مشكل إعراب القرآن لمكي ١/٢١٣، معترك الأقران ٣/٣٨، أمالي الشجري ١/٣٤٣، الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٠٩، شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٥٩، والمغني ٢/٦٣٣.

(٣) المقتضب ٣/٢٨٣ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٠٩ .

(٥) شرح التسهيل ٢/١٥٩ .

(٦) شرح التصريح على مضمون التوضيح ١/٤٧٣، ٤٧٤ .

وفي الدرّ المصون: «وقد ردّ بعضهم هذا المذهب بأن (كان) لا تحذف مع اسمها دون خبرها إلا فيما لا بد له منه، ويزيد ذلك ضعفًا أنّ (يكن) المقدره جواب شرط محذوف فيصير المحذوف الشرط وجوابه، يعني أنّ التقدير: إن تؤمنوا يكن الإيمان خيرًا، فحذفت الشرط وهو (إن تؤمنوا) وجوابه، وهو (يكن الإيمان)، وأبقيت معمول الجواب وهو ﴿خَيْرًا﴾»^(١).

وقال القرطبي: «ومذهب أبي عبيدة: انتهوا يكن خيرًا لكم، قال محمد بن يزيد: هذا خطأ؛ لأنه يضمّر الشرط وجوابه، وهذا لا يوجد في كلام العرب»^(٢).

الرأي الثالث: للفراء، ذهب الفراء إلى أن ﴿خَيْرًا﴾ منصوب باتصاله بالأمر؛ لأنه من صفات الأمر، حيث قال: «وقوله: ﴿فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾، ﴿خَيْرًا﴾ منصوب باتصاله بالأمر؛ لأنه من صفة الأمر وقد يستدل على ذلك، ألم تر الكناية عن الأمر تصلح قبل الخير، فتقول للرجل: اتق الله هو خير لك، أي: الاتقاء خيرٌ لك، فإذا سقطت (هو) اتصل بما قبله وهو معرفة فنصب»^(٣).

وضعف ابن عصفور رأي الفراء فقال: «قوله تعالى: ﴿أَنْتَهُوَ خَيْرًا لَكُمْ﴾ معناه: وائتوا خيرًا لكم، وأجاز الفراء في قوله تعالى: ﴿أَنْتَهُوَ خَيْرًا لَكُمْ﴾ أن يكون ﴿خَيْرًا﴾ صفة لمصدر محذوف تقديره: انتهاء خيرًا لكم، وهذا وجه ضعيف؛ وذلك أنّ ﴿خَيْرًا﴾ هذا لا يخلو أن تريد به الصفة التي تصحبها أو الخير الذي هو ضد الشر. فإذا أردت الصفة ضعف لفظًا ومعنى، أما اللفظ فإنه لا يجيء ذلك إلا بحذف (من) وحذفها قليل، نحو ما جاء من قولهم: الله أكبر^(٤)، وأما من طريق المعنى فلأنه لا يلزم التقدير: انتهاء خيرًا لكم من تركه أي: يكون في أن تركوا الانتهاء خير؛ لأنّ أفعل يقتضي التشريك وليس كذلك، ألا ترى أنّ النهي هنا إنّما هو عن الكفر؛ لأنه ما تقدم من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً﴾^(٥) فالكفر لا خير فيه.

(١) الدر المصون ٤/١٦٤، ١٦٥.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦/٢٥.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/٢٩٥، ٢٩٦، وانظر مجالس ثعلب ١/٣٠٧، إعراب القرآن للنحاس ١/٥٠٨، المساعد

١/٤٤١، شرح التسهيل ل ابن مالك ١/١٩٥

(٤) أي: بحذف "من" بعد "أكبر".

(٥) سورة النساء الآية ١٧١.

وإن كان أراد بالخير ضد الشر كان اسمًا من الأسماء فيقبح الوصف به، بل لا يجوز ذلك بقياس أصلاً، فإن ورد به السماع نحو: مررتُ برجلٍ حجرِ الرأسِ، يحفظ ولا يُتعدَّى، فذلك جعله سيبويه على إضمار فعل»^(١).

وقوى الرضي رأي سيبويه فقال: «وقوله تعالى: ﴿أَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ تفسير سيبويه: انتهوا عن التثليث وائتوا خيرًا لكم، وقال الكسائي: التقدير: انتهوا يكن خيرًا لكم، وليس بوجه؛ لأن (كان) لا يقدر قياسًا، فلا يقال: عبد الله المقتول، أي: كن ذلك، وقال الفراء: لو كان على إضمار (كان) لجاز: اتق الله محسنًا، أي تكن محسنًا، وهو عنده بتقدير: انتهوا انتهاء خيرًا لكم، وقولهم: حسبك خيرًا لك، ووراءك أوسع لك، بتقدير: حسبك وائت خيرًا لك، ووراءك وائت مكانًا أوسع لك، يقوي مذهب سيبويه، أي تقدير " (ائت) في الآية»^(٢).

وبالنظر في الآراء السابقة فالأولى بالقبول _ والله أعلم _ رأي أبي عبيدة والكسائي ﴿خَيْرًا﴾ خبرًا لـ (كان) المحذوفة، فالمعنى يقتضي هذا التقدير وإن جرى على غير القياس في مواضع حذف (كان) مع اسمها، فالمعنى يستقيم معه أكثر منه على تقدير سيبويه والفراء، ويقوي ذلك قول صاحب البحر المديد حيث رأى له وجهًا فقال: «وقال بعض الكوفيين: هو خبر (كان) المحذوفة، وتقديره: ليكن الإيمان خيرًا لكم، قلت: وهو أظهر من جهة المعنى، وإن منعه البصريون، قالوا: لأنَّ (كان) لا تحذف مع اسمها إلا في مواضع مخصوصة، قال ابن مالك:

ويحذفونها ويُبْقَوْنَ الْخَبَرَ ❖ وَبَعْدَ إِنْ، وَلَوْ، كَثِيرًا ذَا اشْتِهَارٍ

ولعل هذا الموضع أتى على غير المشهور تنبيهًا على الجواز»^(٣).

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٩٦/٣.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣٤٠/١.

(٣) البحر المديد ٥٩٥/١، وانظر شرح التسهيل ٥٩٥/١.

المبحث الحادي عشر

رأي سيويه في:

توجيه نصب (صِبْغَةً)

رأي سيبويه في توجيه نصب (صِبْغَةً) في قوله تعالى:

﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَبِيدُونَ ﴾^(١)

قال الهمداني: « ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾ اختلف أهل النحو في نصبه على ثلاثة أوجه: أحدها: أنه مصدر مؤكد منتصب عن قوله: ﴿ ءَامَنَّا بِاللَّهِ ﴾^(٢) منقول عن صاحب الكتاب^(٣) والقول ما قالت حذام^(٤)، كما انتصب ﴿ وَعَدَّ اللَّهُ ﴾^(٥) عما تقدمه، وهي (فعلَةٌ) من (صبغ) كالجلسة من (جلس)، وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ . والمعنى تطهير الله ؛ لأن الإيمان يطهر النفوس .

والثاني: أنه بدل من ﴿ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾^(٦).

قال الطبري: « ونصب (الصبغة) من قرأها نصباً على الردِّ^(٧) على (الملة). وكذلك رفع (الصبغة) ^(٨) من رفع (الملة)، على ردها عليها »^(٩).

والثالث: أنه منصوب على الإغراء، أي: اتبعوا والزموا صبغة الله .^(١٠)

(١) سورة البقرة آية ١٣٨ .

(٢) سورة البقرة آية ١٣٦ .

(٣) الكتاب ١/٣٨٢ .

(٤) مأخوذ من قول الشاعر: إذا قالت حذام فصدّقوها ... فإنّ القول ما قالت حذام

البيت من الوافر وهو للجيم بن صعب في العقد الفريد ٣/١٨، وشرح شواهد المغني ٢/٥٩٦، وبلا نسبة في جمل الخليل ١٧٨، الخصائص ٢/١٧٩، العين ٣/٢٠٤، جمل الزجاجي ١/١٩٩، أساس البلاغة ١/٢٦٩، ما ينصرف وما لا ينصرف ٧٥، أوضح المسالك ٤/١٣١، شرح شذور الذهب ٩٥، المغني ١/٣٢٠، المزهر في علم اللغة ٢/٤٠٣، شرح قطر الندى ١٤ .

(٥) من الآية ١٢٢ من سورة النساء .

(٦) سورة البقرة الآية ١٣٥ .

(٧) أي النصب على البدلية .

(٨) قراءة الرفع هي قراءة الأعرج وابن أبي عبلة وهي في مهلني القرآن للفراء ١/٨٣، معاني القرآن للزجاج

١/٢١٥، إعراب ثلاثين سورة ١٠٥، البحر المحيط ٥٨٤، الدر المصون ١/٣٨٨ .

وقرأ الجمهور بنصب (صبغة) في البحر المحيط ١/٥٨٤، المجيد في إعراب القرآن ٤٢٨ .

(٩) جامع البيان ٣/ ١١٦ .

(١٠) الفريد ١/٣٨٢، ٣٨٣ .

أما عن التوجيه الأول وهو لسبويه فقد ذكره في مجمل كلامه في باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصباً، حيث قال: «وذلك قولك: له على ألف درهم عُرْفًا.

ومثل ذلك قول الأحوص: (١)

إِنِّي لِأَمْنُحُكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي ❖ قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لِأَمِيلٍ

وإنما صار توكيداً لنفسه لأنه حين قال: له على، فقد أقرّ واعترف؛ وحين قال: لِأَمِيلٍ، علم أنه بعد حلف؛ ولكنه قال: عرفاً وقسماً وتوكيداً» (٢).

وجعل منه قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾، فقال: «وقال: قوم ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ منصوبةً على الأمر (٣)، وقال بعضهم: لا بل توكيداً، والصبغة: الدين.

وقد يجوز الرفع فيما ذكرنا أجمع على أن يضم شيئاً هو المظهر (٤)، كأنك قلت: ذاك وعد الله، وصبغة الله، أو هو دعوة الحق، على هذا ونحوه رفعه، ومن ذلك قوله جل وعز: ﴿كَانَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنَ النَّهَارِ﴾ (٥) كأنه قال: ذاك بلاغ، واعلم أن هذا الباب أتاه النصب كمنصوبٍ بما قبله من المصادر في أنه ليس بصفة ولا من اسمٍ قبله، وإنما ذكرته لتؤكد به، ولم تحمله على مضمّرٍ يكون ما بعده رفعاً وهو مفعولٌ به.

ومثلُ نصبِ هذا الباب قول الشاعر، وهو الراعي: (٦)

دَأْبْتُ إِلَى أَنْ يَنْبُتَ الظِّلُّ بَعْدَ مَا ❖ تَقَاصَرَ حَتَّى كَادَ فِي الآلِ يَمْصَحُ

(١) البيت من الكامل وهو للأحوص الأنصاري في ديوانه ١٦٦، والمقرب ٢٥٦/١، شرح أبيات سيبويه ٢٧٧/١، شرح المفصل ٢٨٤/١، الخزانة ٤٨/٢، ٤٨/٨، ٢٤٤/٨، والأغاني ٧٢/٢١، وبلا نسبة في المقتضب ٢٣٣/٣، ٢٦٧، الخزانة ١٧٧/٨، ١٦٢/٩.

(٢) الكتاب ٣٨٠/١.

(٣) أي بالنصب على المفعولية.

(٤) أي بالرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف، أي: هذه صبغة.

(٥) هكذا وردت كتابة الآية في كتاب سيبويه، حيث التبس الأمر على سيبويه بين آتين:

الأولى: من سورة الأحقاف آية ٣٥ ﴿كَانَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنَ النَّهَارِ يَمْصَحُونَ﴾، وهذه المقصودة هنا

والثانية: من سورة يونس آية ٤٥، ﴿كَانَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ﴾.

(٦) البيتان من الطويل، ديوان الراعي ٤٤، والوجيف: سرعة السير، والآل: الشخص، ويمصح: يذهب، والمطايا:

الرواحل: والمطا: الظهر، وأبردتم: خلتم في برد العشي، وتروحووا: سيرووا رواحاً، وهو له في الكتاب ٣٨٢/١٠،

الإنصاف ٢٣١/١، وبلا نسبة في أسرار العربية ٦٨.

وَجِيفَ الْمَطَايَا ثُمَّ قَلْتُ لَصُحْبَتِي ❖ وَلَمْ يَنْزِلُوا أَبْرَدْتُمْ فَتَرَوْحُوا

لأنه قد عرف أن قوله (دأبت): سرت، لما ذكر في صدر قصيدته، فصار دأبت بمنزلة أوجفت عنده، فجعل (وجيف المطايا) توكيداً لـ (أوجفت) الذي هو في ضميره^(١). فسيبويه لم يرد الآراء الأخرى، ولكن يظهر من كلامه ترجيح النصب على المصدرية، وتبعه المبرد^(٢) والزمخشري والرضي وأبو حيان وغيرهم من النحاة .

قال الزمخشري: «﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ مصدر مؤكد منتصب على قوله: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾^(٣) كما انتصب ﴿وَعَدَّ اللَّهُ﴾^(٤) عما تقدمه، وهي (فِعْلَةٌ) من (صَبَغَ) كالجلسة من جلس، وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ، والمعنى: تطهير الله؛ لأن الإيمان يطهر النفوس»^(٥). وقال الرضي: «فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نصاً، ومنه: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾، ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾^(٦)، ﴿كُتِبَ اللَّهُ﴾^(٧) ونحوها؛ لأن ما تقدمها من الكلام نصٌّ على معاني هذه المصادر»^(٨).

كما رجحها أبو حيان بقوله: «فأما النصب، فوُجِّهَ على أوجه، أظهرها أنه منصوب انتصاب المصدر المؤكد عن قوله: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ وقيل: عن قوله: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ وقيل: عن قوله ﴿فَقَدْ أَهْتَدَوْا﴾^(٩) و قيل هو نصب على الإغراء أي: الزموا صبغة الله، و قيل: بدل من قوله "ملة إبراهيم" ... والأحسن أن يكون منتصباً انتصاب المصدر المؤكد عن قوله: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾، فإن كان الأمر للمؤمنين، كان المعنى: صبغنا الله بالإيمان

(١) الكتاب ٣٨٢/١، ٣٨٣ .

(٢) المقتضب ٢٣٣/٣ .

(٣) سورة البقرة آية ١٣٥ .

(٤) وهو يشير بذلك إلى قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا﴾ سورة يونس آية ٤، انظر الكشاف ٣٣٥/١ .

(٥) الكشاف ٣٣٥/١ .

(٦) سورة النمل آية ٨٨ . وتتممة الآية: ﴿وَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَمَادًا وَهُوَ تَمْرَمُّرُ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ﴾ .

(٧) يشير بذلك إلى قوله -تعالى- في سورة النساء الآية ٢٤: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كُتِبَ

اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ .

(٨) شرح الرضي على الكافية ٣٢٤/١ .

(٩) سورة البقرة آية ١٣٧ .

صبغة، ولم يصبغ صبغتمكم . وإن كان الأمر لليهود والنصارى، فالمعنى: صبغنا الله بالإيمان صبغة لا مثل صبغتنا، وطهرنا به تطهيراً لا مثل تطهيرنا»^(١).

وأما نصب (قَسَمًا) في البيت^(٢) فمن النحاة من وافق سيبويه كالمبرد^(٣) و النحاس^(٤)، واحتج له ابن جني فقال: « فانتصاب (قسم) لا يخلو أن يكون بما تقدم من قوله (إني لأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ) أو من جملة قوله (وَإِنِّي إِلَيْكَ لِأَمْنِيلُ)، فلا يجوز أن يكون من جملة (إني لأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ) ؛ من حيث كان في ذلك الحكم بجواز الفصل بين اسم (إن) وخبرها بمعمول جملة أخرى أجنبي عنها، فثبت بذلك أنه من الجملة الثانية وأنه منصوب بفعل محذوف دلّ عليه قوله: (وَإِنِّي إِلَيْكَ لِأَمْنِيلُ) أي: أقسم قسماً»^(٥).

ومنهم من خالفه مثل ابن السراج الذي نصب (قَسَمًا) على الاعتراض، فقال: « قوله: (قَسَمًا) اعتراض، وجملة هذا الذي يجيء معترضاً، إنما يكون توكيداً للشيء أو لدفعه؛ لأنه بمنزلة الصفة في الفائدة يوضح عن الشيء ويؤكد»^(٦).

التوجيه الثاني: أنه بدل من ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٧).

نكره الهمداني^(٨) ولم ينسبه، وهذا الرأي للأخفش من البصريين ووافقهم الفراء من الكوفيين فقال الأخفش: «﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ بالنصب؛ لأنهم حين قالوا لهم ﴿كُونُوا هُودًا﴾^(٩) كأنه قيل لهم: اتَّخِذُوا هَذِهِ الْمِلَّةَ، فقالوا: (لا) ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ أي: نَتَّبِعُ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ، ثم أبدل (الصِّبْغَةَ) من (المِلَّة) فقال: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ بالنصب»^(١٠).

(١) البحر المحيط ٥٨٤/١ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٣٢ . وتمامه : إني لأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لِأَمْنِيلُ

(٣) المقتضب ٢٣٣/٣ .

(٤) شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠٧ .

(٥) التنبيه على شروح مشكلات الحماسة لابن جني ١٧٨ .

(٦) الأصول في النحو ٢٦١/٢ .

(٧) سورة البقرة الآية ١٣٥ .

(٨) الفريد ٣٨٣/١، ونسبه المحقق للأخفش نقلاً عن القرطبي، انظر الجامع لأحكام القرآن ١٤٤/٢ .

(٩) سورة البقرة من الآية ١٣٥ .

(١٠) معاني القرآن للأخفش ١٥٩/١ .

وقال الفراء: وقوله: ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾ نصب، مردودة على (المِلة) «(١)».

ووافقهما الزجاج (٢)، واستحسنه النحاس فقال: «وهو قول حسن؛ لأن أمر الله جلّ وعزّ ونهيه ودلائله مخالطة للمعقول كما يخالط الصبغ الثوب» (٣).

واستبعد أبو حيان هذا التوجيه، حيث قال: «وأما البديل، فهو بعيدٌ، وقد طال بين المبدل منه والبديل بجملٍ، ومثل ذلك لا يجوز» (٤).

التوجيه الثالث: أنه منصوب على الإغراء، أي اتبعوا والزموا صبغة الله. (٥)

ذكره الهمداني ولم ينسبه، والقائل بهذا هو الخليل من البصريين والكسائي من الكوفيين، أما الخليل فقال: «وأما نصب ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾ فعلى معنى فعل مضمر أُطرح لعلم المخاطب بمعناه وهو: الزموا صبغة الله» (٦).

وقال الكسائي: «هي منصوبة على تقدير اتبعوا، أو على الإغراء أي: الزموا» (٧) وهو وما ذكره الزجاج في إعراب القرآن (٨).

وقد نقل القرطبي هذا التوجيه عن الكسائي وحده (٩).

وقد رد الزمخشري هذا التوجيه فقال: وقوله: ﴿ وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ ﴾ (١٠) عطف على ﴿ءَامِنًا بِاللَّهِ﴾ وهذا العطف يردّ قول من زعم أن ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾ بدل من ﴿مِلةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ أو نصب على الإغراء بمعنى: عليكم صبغة الله، لما فيه من فك النظم وإخراج الكلام عن التئامه واتساقه «(١١)».

(١) معاني القرآن للفراء ٨٢/١، وانظر مشكل إعراب القرآن لمكي ٧٣/١، الجامع لأحكام القرآن ١٤٤/٢.

(٢) انظر معاني القرآن للزجاج ٢١٥/١.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢٦٧/١.

(٤) البحر المحيط ٥٨٤/١.

(٥) الفريد ٣٨٣، ٣٨٢/١.

(٦) كتاب الجمل المنسوب للخليل ٦٩.

(٧) معاني القرآن للكسائي ٨٠.

(٨) في إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٤/١.

(٩) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٤٤/٢.

(١٠) سورة البقرة آية ١٣٨.

(١١) الكشاف ٣٣٦/١.

وقال أبوحيان: «أما الإغراء فتتأفره آخر الآية وهو قوله: ﴿وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾، إلا إن قدر هناك قول، وهو إضمار، لا حاجة تدعو إليه، ولا دليل من الكلام عليه». (١)

وبالنظر في هذه المسألة نجد أن رأي سيبويه هو الأولى بالقبول لأمر:

أحدها: أنه سلم من الضعف والردّ فلم يردّه أحد من النحاة بل استحسّنه (٢).

ثانيها: أن (صِبْغَةً) قد قرئت بالرفع، وهي لا تنافي القول بانتصاب (صبغة) ونحوها على المصدر المؤكد قال سيبويه: « وقد يجوز الرفع فيما ذكرنا أجمع على أن يضم شيئاً هو المظهر، كأنك قلت: ذاك وعد الله، وصبغة الله، أو هو دعوة الحق، على هذا ونحوه رفعه» (٣).

كما ذكره أبو حيان في باب ما حذف فيه المبتدأ وجوباً، وجعل منه المصدر المؤكد، فأجاز رفعه على الخبرية فقال: « وفي المصادر التي انتصبت توكيداً لنفس الجملة إذا رفعت فعلى إضمار مبتدأ لا يجوز إظهاره نحو ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾ (٤) و﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ و﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾ (٥) و﴿كِتَابَ اللَّهِ﴾ (٦) أي: ذلك صنع الله » (٧).

ثالثها: أن أصحاب الرأي الثاني قد أجازوا الرفع على الخبرية، فالفراء من أصحاب التوجيه الثاني قال: « ولو رفعت الصبغة والملة كان صواباً، كما تقول العرب: جدك لا كذك (٨)، وجدك لا كذك. فمن رفع أراد: هي ملة إبراهيم، هي صبغة الله، هو جدك » (٩).

وقال الكسائي وهو من أصحاب التوجيه الثالث: «ولو قرئت بالرفع لجاز» (١٠).

(١) البحر المحيط ٥٨٤/١ .

(٢) انظر المقتضب ٢٣٣/٣، الكشاف ٣٣٥/١، البحر المحيط ٥٨٤/١، المجيد في إعراب القرآن ٤٢٨، الجامع لأحكام القرآن ١٤٤/٢ .

(٣) الكتاب ٣٨٢/١ .

(٤) سورة النمل الآية ٨٨ .

(٥) سورة النساء الآية ١٢٢ .

(٦) سورة النساء الآية ١٢٧ .

(٧) الارتشاف ١٠٨٨/٣ .

(٨) المثل في مجمع الأمثال ١/١٧٢، وجمهرة الأمثال ١/٢٩٧، ٣٠٢ .

(٩) معاني القرآن للفراء ٨٣/١، وانظر الجامع لأحكام القرآن ١٤٤/٢ .

(١٠) معاني القرآن للكسائي ٨٠ .

المبحث الثاني عشر

رأي سيويه في

العوامل المعنوية

رأي سيبويه في العوامل المعنوية

قال الهمذاني: « والابتداء عامل معنوي، والعامل على ضربين: عامل لفظي، وعامل معنوي، لا حظاً للسان فيه، وإنما يعبر عنه، فاللفظي: فعل وحرف والمعنوي ضربان: أحدهما: عامل الرفع في الاسم المبتدأ وهو تعريه من العوامل الظاهرة، وما يجري مجراها نحو: إن زيداً قام، والآخر: عامل الرفع في الفعل المضارع، وهو وقوعه موقع الاسم، وسيبويه لا يثبت من العامل المعنوي إلا (الظريف) عنده بالباء.

وقد أثبت أبو الحسن^(١) عاملاً ثالثاً معنوياً، وهو أن تجر (الظريف) في قولك: مررت بزيد الظريف، وما أشبه هذا بكونه صفةً لمجرور، وكونه صفةً لمجرور معنى يُعرف بالقلب^(٢) فاعرفه^(٣).

اتفق النحويون على رفع المبتدأ والخبر، ولكن اختلفت آراؤهم في رافع المبتدأ أو الخبر، ولم ينقل الهمذاني في مسألتنا هذه غير رأي سيبويه في رافع المبتدأ، فلم ينقل لنا الخلاف الوارد في ذلك عن النحاة، ولكنه ذكر خلافاً في العامل المعنوي.

وقبل البحث في الخلاف الوارد في العوامل المعنوية الذي أورده الهمذاني، وكذا الخلاف في رافع المبتدأ، ورأي سيبويه في كل منهما أود الإشارة بإيجاز إلى أمرين:

أولهما: القول بالعامل .

لقد استفاض بحث العلماء في البحث في نظرية العامل وعلى رأس القائلين بنظرية العامل سيبويه، وقد ترددت لفظة (العامل) بين ثنايا كتابه^(٤)، من ذلك قوله: « هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف.

وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف.

(١) يقصد أبا الحسن الأخفش..

(٢) يوضح معنى كونه معنوياً .

(٣) الفريدي / ١٦١، ١٦٢ .

(٤) الكتاب / ١، ١٣، ٩٤، ١٢٧، ١٢٨، ٢٠٢، ٢، ٣٥، ٥٦، ٦١، ١٢٤، ٢٨١، ٣١٥، ٣٣١، ٣ / ١١٢، ٣١٩،

والمدارس النحوية ٦٤.

وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يبني عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب»^(١).

وقال في موضع آخر في (باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً): «لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك، وذلك قولك: زيدٌ كم مرةً رأيتَه، وعبد الله هل لقيته، وعمروٌ هلا لقيته، وكذلك سائر حروف الاستفهام؛ فالعامل فيه الابتداء، كما أنك لو قلت: رأيتَ زيداً هل لقيته، كان (علمت) هو العامل، فكذلك هذا، فما بعد المبتدأ من هذا الكلام في موضع خبره»^(٢).

وهناك من النحاة من أنكر العامل وجعل الأثر والعامل في الجملة هو المتكلم، وهذا واضح من كلام ابن جني: «وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه: كمررت بزيد، وليت عمراً قائماً وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصل الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح»^(٣).

وهو ظاهر قول الرضي: «فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة: العامل، ومحلها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني وعلاماتها»^(٤).

ثانيهما: معنى العامل:

عرفه ابن الحاجب بقوله: «والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى»^(٥).

(١) الكتاب ١/ ١٣، وانظر المدارس النحوية ٦٧.

(٢) الكتاب ١/ ١٢٧.

(٣) الخصائص ١/ ١٠٩، ١١٠. وتبعه ابن مضاء في كتابه " الرد على النحاة ٦٩، ٧٠.

(٤) شرح الرضي على الكافية ١/ ٧٢.

(٥) شرح الكافية للرضي ١/ ٧٢.

كما عرفه صاحب الأسرار بقوله: «هو ما أوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، والمراد بواسطة مقتضى الإعراب، و هو في الأسماء توارد المعاني المختلفة عليها فإنها أمور خفية تستدعي علائم ظاهرة لتعرف»^(١).

والعامل لفظيًا كان أو معنويًا، ما به يتقوم أي: يحصل، المعنى المقتضى أي: معنى من المعاني المعتورة على المعرب المتقضية للإعراب، ففي: (جاءني زيد)، جاء: عامل؛ إذ به حصل معنى الفاعلية في (زيد)، فجعل الرفع علامة لها، وفي (رأيت زيدا)، رأيت: عامل؛ إذ به حصل معنى المفعولية في (زيد) فجعل النصب علامة لها، وفي (مررت بزيد)، الباء: عامل؛ إذ به حصل معنى الإضافة في (زيد)، فجعل الجر علامة لها^(٢).

أما العامل المعنوي مدار بحثنا هنا فقد عرفه الشريف الجرجاني فقال: «العامل المعنوي: ما لا يكون للسان فيه حظ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب»^(٣).

وهذا يأخذنا إلى المقصود بالبحث في مسألتنا:

أولاً: الخلاف في العوامل المعنوية:

قال الهمداني: «**الْعَمْدُ**»^(٤) رفع بالابتداء..... والابتداء عامل معنوي.... والمعنوي ضربان: أحدهما: عامل الرفع في الاسم المبتدأ وهو تعريه من العوامل الظاهرة، وما يجري مجراها نحو: إن زيد قام، والآخر: عامل الرفع في الفعل المضارع، وهو وقوعه موقع الاسم، وسيبويه لا يثبت من العامل المعنوي إلا هذين^(٥).

أما رافع المبتدأ فهو التجرد^(٦) عن العوامل اللفظية لأجل الإسناد نحو: زيد قائم.

مذهب سيبويه وجمهور البصريين^(٧) أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ.

(١) رسالة الإظهار ٣٠، ٣١ .

(٢) الفوائد الضيائية ١٩٧/١ .

(٣) التعريفات للجرجاني ١٤٦ .

(٤) سورة الفاتحة الآية ٢ .

(٥) الفريد ١٦١/١ .

(٦) وهو رأى البصريين، الكتاب ٢٧٨/١ والإنصاف مسألة (٥) وشرح المفصل ٦٦/١ .

(٧) انظر: الأصول ٥٨/١، واللمع ١١٠، وشرح المفصل ٨٤/١، وشرح ألفية ابن معطى ٨١٦/٢، واللباب

١٢٨/١، والمساعد ٢٠٥/١، والهمع ٣٣١/١ .

قال سيبويه: «فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيد ضربته، فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع (منطلق) إذا قلت: عبد الله منطلق، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به، فإنما قلت: عبد الله، فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء»^(١).

وهو ما تم تفصيله في مسألة (رافع المبتدأ)^(٢).

ثانياً: رافع الفعل المضارع، ففي رافع المضارع أقوال:

القول الأول: رافعه أمر معنوي وهو وقوعه موقع الاسم، نحو زيد يضرب، ف(يضرب) واقع موقع ضارب، وهذا على رأي سيبويه والمبرد ومن تبعهما، فقال سيبويه: «هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء، اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو اسم يبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ، ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكيئونها في هذا الموضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع إليها... وكيئونها في موضع الأسماء ترفعها كما ترفع الاسم كيئونها مبتدأ»^(٣).

وقال المبرد: «اعلم أن هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء مرفوعة كانت الأسماء أو منصوبة أو مخفوضة، فوقعها مواقع الأسماء هو الذي يرفعها»^(٤).

وإليه ذهب الفارسي حيث قال: «فمضارعتها الاسم أوجب لها جملة إعرابها الذي هو الرفع والنصب والجزم، فأما الرفع فيها خاصة فلوقوعها موقع الاسم كقولنا: مررت برجل يكتب، ف(يكتب) ارتفع لوقوعه موقع (كاتب)»^(٥).

وهو رأي ابن جني فصرح به في قوله: «وقول البغداديين: إننا ننصب الجواب على الصرف، كلام فيه إجمال، بعضه صحيح، وبعضه فاسد، أما الصحيح فقولهم: الصرف: أي

(١) الكتاب ٨١/١، وانظر ١٢٦/٢، ١٢٧.

(٢) صفحة ٧٤.

(٣) الكتاب ٣/٤٠٩، ٤١٠، وهذا يرد ما ذهب إليه الدكتور/ شوقي ضيف في كتابه " المدارس النحوية ٦٨ عن سيبويه بقوله: " أما العامل في المبتدأ فالابتداء، وهو العامل المعنوي الوحيد الذي أثبتته سيبويه " .

(٤) المقتضب ٢/٥، انظر أسرار العربية ٣٦، شرح ابن عصفور على الجمل ١/١٣٠، التصريح ٢/٣٥٦.

(٥) الإيضاح للفارسي ٧٦.

ينصرف بالفعل الثاني عن معنى الأول، وهذا هو معنى قولنا: إن الثاني يخالف الأول، فأما انتصابه بالصرف فخطأ، ولا بد له من ناصب مقتض له؛ لأن المعاني لا تنصب الأفعال، وإنما ترفعها المعاني، والمعنى الذي يرفع الفعل هو وقوع الفعل موقع الاسم، وجاز في الأفعال أن يرفعها المعنى، كما جاز في الأسماء أن يرفعها المعنى، أعني الابتداء، لمضارعة الاسم للفعل، فكما أن المضارعة في الفعل بمنزلة التمكن في الاسم، في إيجابها جنس الإعراب لهما، فكذلك وقوع الفعل موقع الاسم يوجب له الرفع، كما أن ابتداء الاسم يوجب له الرفع، وكما أن الأسماء لا تنتصب إلا بناصب لفظي، فكذلك الأفعال لا تنتصب إلا بناصب لفظي»^(١).

وهو مذهب الزمخشري^(٢)

واحتج له ابن عصفور فقال: «و مما يدل على أنه واقع موقع الاسم رجوعهم إليه في الضرورة، قال الشاعر: ^(٣)

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبًا ❁ وَكَمْ مِثْلَهَا فَارِقْتَهَا وَهِيَ تَصْفِرُ

فقال: وما كدت آيبا، وما قال: وما كدت أؤوب»^(٤)

واعترض على هذا الرأي بنحو: هلا تفعل، وسوف تفعل، حيث المضارع فيها مرفوع ولم يقع موقع الاسم؛ لأن الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض ولا حرف التنفيس.^(٥)

قال ابن مالك: «فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع، فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم»^(٦).

(١) سر صناعة الإعراب ١/٢٧٥.

(٢) انظر المفصل ١٠٩.

(٣) من الطويل وهو لتأبط شراً، ديوانه ٣١، والضمير في " مثلها " يعود على هذيل ، وله في شرح الكافية الشافية ١/٤٥٢، الارتشاف ٣/١٢٢٨، التصريح ١/٢٠٣، شرح الحماسة للمرزوقي ١/٨٣، الخزانة ٨/٣٧٤، الدرر ١/١٠٧، وبلا نسبة في شرح جمل الزجاجي ١/١٣٠، الإنصاف ٢/٥٥٤، شرح الرضي على الكافية ٤/٢٧، شرح ابن يعيش على المفصل ٧/١٣، شرح التسهيل ١/٣٩٣، شفاء العليل ١/٣٤٥، التوطئة ٢٩٨، أوضح المسالك ١/٣٠٢، اللحة البدرية ١/٣٢، المساعد ١/١٩٧، شرح ابن عقيل ١/٣٢٥، شرح الأشموني ١/٢٥٩.

(٤) شرح ابن عصفور ١/٣٦.

(٥) انظر شرح الكافية الشافية ٣/١٥١٩، التصريح ١/١٣١.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/١٥١٩ .

وأجاب عن ذلك الشيخ خالد بقوله: « وأجيب بأن الرفع استقر قبل دخول حرفي التحضيض والتنفيس، فلم يغيراه، إذ أثر العامل لا يغيره إلا عامل آخر»^(١).

وهذا ما يفهم من قول سيبويه: «و من ذلك أيضا هلا يقول زيد ذاك، ف(يقول) في موضع ابتداء، و(هلا) لا تعمل في اسم ولا فعل»^(٢).

القول الثاني: ارتفع المضارع لتجرده من عوامل النصب والجزم.

وهو قول الخليل فهذا ظاهر قوله: «و الرفع في الأفعال المستقبلية وهو الفعل المستأنف، رفع أبداً، إلا أن يقع علي حرف جازم أو حرف ناصب، وعلامة الفعل المستقبل أن يقع في أول الفعل أحد هذه الحروف الأربعة، وهي الألف والتاء والياء والنون، ومعناه بالألف: أنا أخرج، وبالتاء أنت تخرج، وبالياء: هو يخرج، و بالنون: نحن نخرج، فإذا وقع أحد هذه الحروف كان رفعاً أبداً»^(٣).

وقال في موضع آخر: «و الرفع على فقدان الناصب مثل قول الله عز وجل في البقرة: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾^(٤) معناه: ألا تعبدوا، فلما أسقط حرف الناصب رفع»^(٥).

فهذا يدل على أنه يرى أن ناصب المضارع هو تجرده من الناصب والجازم.

وهو رأي الكوفيين، حيث قال الفراء: «وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ رفعت (تعبدون) لأن وجود (أن) يصلح فيها، فلما حذف الناصب رفعت، كما قال الله: ﴿قُلْ أَفَعَبَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونَ بِأَعْبَادِهِ﴾^(٦) قرأ الآية^(٧)، وكما قال: ﴿وَلَا تَمُنُّنَ تَسْتَكْبِرُ﴾^(٨) و في

(١) شرح التصريح ٣٥٧/٢.

(٢) الكتاب ٣/ ١٠.

(٣) الجمل المنسوب للخليل ١٦٤، ١٦٥.

(٤) سورة البقرة الآية ٨٣.

(٥) الجمل ١٤٠.

(٦) سورة الزمر الآية ٦٤.

(٧) أي: الفراء.

(٨) سورة المدثر الآية ٦.

قراءة عبد الله ﴿ وَلَا تَمُنُّنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾^(١)، فهذا وجه من الرفع، فلما لم تأت بالناصب رفعت»^(٢).

ونكره في موضع آخر فقال: «وهي في قراءة عبد الله ﴿ وَلَا تَمُنُّنْ أَنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾، فهذا شاهد على الرفع في (تستكثر)، ولو جزمه جازم على هذا كان صواباً، والرفع وجه القراءة والعمل»^(٣).

وقد رد ابن عصفور رأي الفراء بأن التعري من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال.^(٤)

بينما صححه ابن مالك لسلامته من النقض.^(٥)

القول الثالث: أن المضارع ارتفع بما بدأ به من زوائد وهي حروف المضارعة نسبه الأنباري للكسائي بقوله: " و أما الكوفيون فذهبوا إلى أنه يرتفع بالزوائد التي في أوله ، و هو قول الكسائي"^(٦)

وقد رد النحاة هذا الرأي، فعده الأنباري ظاهر الفساد «لأنه لو كان الزائد هو الموجب للرفع لوجب ألا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده، لأن عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع، فلما وجب نصبه بدخول النواصب، وجزمه بدخول الجوازم، دل على أن الزائد ليس هو العامل»^(٧).

كما اعترض الأزهري بأن جزء الشيء لا يعمل فيه.^(٨)

(١) قراءة الحسن والأعمش ويحي، انظر المحتسب ٣٣٧/٢، الكشاف ١٨١/١، البحر المحيط ٣٧٢/٨، الجامع لأحكام القرآن ٦٩/١٩.

(٢) معاني القرآن للفراء ٥٣/١، وانظر أسرار العربية ٣٦، شرح الكافية الشافية ١٥١٩/٣، شرح ابن عصفور على الجمل ٣٦/١، شرح التصريح ٣٥٦/٢.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٠١/٣.

(٤) انظر شرح ابن عصفور على الجمل ٣٦/١.

(٥) انظر شرح الكافية الشافية ١٥١٩/٣.

(٦) أسرار العربية ٣٦، و انظر: شرح ابن عصفور على الجمل ٣٦/١، شرح التصريح ٣٥٧/٢.

(٧) أسرار العربية ٣٦.

(٨) انظر التصريح ٣٥٦/٢.

قال الهمذاني: «سيبويه لا يثبت من العامل المعنوي إلا هذين»^(١).

ثم نقل خلافا بين سيبويه والأخفش في العامل في الصفة، فقال: «و العامل في الصفة عنده هو العامل في الموصوف، نحو: مررت بزيد الظريف، فجر الظريف عنده بالباء، وقد أثبت أبو الحسن عاملاً ثالثاً معنوياً، وهو أن تجر الظريف في قولك: مررت بزيد الظريف، وما أشبه هذا بكونه صفة لمجرور، وكونه صفة لمجرور معنى يعرف بالقلب فاعرفه»^(٢).

أما رأي سيبويه في العامل في الصفة فهو أن العامل فيها هو العامل في الموصوف، وهذا ما يفهم من قوله: «فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررت برجل ظريف قَبْلُ، فصار النعت مجروراً مثل المنعوت؛ لأنهما كالاسم الواحد، وإنما صاراً كالاسم الواحد من قَبْلِ أنك لم ترد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل، ولكنك أردت الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم ظريف»^(٣).

واختاره الرضي فقال: «و مذهب سيبويه أولى؛ لأن المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه، فإن المجيء في: جاءني زيد الظريف، ليس في قصده منسوباً إلى زيد مطلقاً، بل إلى زيد المقيد بقيد الظرافة، وكذا في: جاءني العالم زيد، و: جاءني زيد نفسه، فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى، حتى صار التابع والمتبوع معاً كفرد منسوب إليه، وكان الثاني هو الأول في المعنى، كان الأولى انسحاب عمل المنسوب عليهما معاً تطبيقاً للفظ بالمعنى»^(٤).

فالموصوف والصفة كلمة واحدة ينطلق إليها قصد المتكلم فالحكم على الموصوف يتبعه الحكم على الصفة، ودلل عليه الزجاجي حيث قال: « والدليل على أن النعت والمنعوت كالشيء الواحد أنك إذا قلت: مررت بزيد الأكل، فيتنزل زيد الأكل عند من لا يعرف الشخص بزيد وحده، منزلة زيد عند من يعرفه فصار زيد الأكل كله على هذا بمنزلة زيد وحده عند من يعرفه به»^(٥).

(١) الفريد ١/١٦١.

(٢) الفريد ١/١٦٢.

(٣) الكتاب ١/٤٢١. وانظر رأيه في شرح الرضي على الكافية ٢/٢٧٩، التصريح ٢/١٠٧.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٢/٢٧٩. وانظر التصريح ٢/١٠٧.

(٥) البسيط في شرح الجمل للزجاجي ١/٣٠٠.

فربما صارت الصفة لكونها علامة للشخص لا يعرف إلا بذكرها مقترنة بالاسم فأصبحت علمًا عليه يعرف بها ولذا كان الموصوف وصفته كالكلمة الواحدة.

وهو ما ذهب إليه المبرد إذا لم يتعدد العامل. (١).

بينما ذهب الأخفش إلى أن العامل فيها معنوي وهو تبعيتها للموصوف حكاه الرضي فقال: « وقال الأخفش: العامل فيها معنوي كالعامل في المبتدأ والخبر، وهو كونها تابعة» (٢).

وعدَّ الرضي كون العامل في الصفة معنويًا خلاف الظاهر «إذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة للفظي كالشاذَّ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه» (٣).

ولقد اقتصر الهمذاني على ذكر هذه المواضع الثلاثة للعامل المعنوي، فلم يذكر ما أورده النحاة من عوامل معنوية أخرى، وهي:

أ- العامل في خبر المبتدأ ظرفًا.

فقد ذهب الكوفيون إلا ثعلبًا إلى أن العامل في الخبر هو النصب على الخلاف، حكاه السيرافي و أفسده بقوله: «وقال الكوفيون: إذا قلت: زيد خلفك، فلم ينتصب (خلفك) بإضمار فعل، ولا بتقديره، وإنما ينتصب بالخلاف الأول، ولأننا نقول: زيد أخوك، فيكون الأخ هو زيد، وكل واحد منهما يرفع الآخر، وإذا قلت: زيد خلفك، كان (خلفك)، مخالفًا لزيد؛ لأنه ليس هو، فنصبناه وغيره بالخلاف، وهذا فاسد» (٤).

فذلك مخالف لما قال به سيبويه وجمهور البصرة الذي جعلوا العامل فيه فعلًا مقدرًا ب (استقر) ونحوه. (٥).

و أفسد ابن مالك هذا الرأي من: «أربعة أوجه: أحدها: أن تخالف المتباينين في معنى نسبته إلى كل واحد منهما كنسبته إلى الآخر، فإعماله في أحدهما ترجيح من غير مرجح.

(١) انظر المقتضب ٣١٥/٤، والارتشاف ١٩٢٥/٤.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢٧٩/٢، ونسب للخليل والجرمي في الارتشاف ١٩٢٥/٤ ونصه السابق يرد ذلك.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢٧٩/٢.

(٤) شرح السيرافي على كتاب سيبويه ٢٩٣/٢، وانظر نتائج الفكر ٤٢١، شرح ابن عصفور على الجمل ٣٥٥/١، شرح التسهيل ٢٩٩/١، الارتشاف ١١٢١/٣، المساعد ٢٣٥/١.

(٥) انظر الإيضاح العضدي ٤٧، اللمع ١١٢، المفصل ٣٥، شرح الرضي على الكافية ٢٤٥/١، التسهيل ٤٩، شرح التسهيل ٣١٨/١، شرح الكافية الشافية ٣٥٠/١، ارتشاف الضرب ١٢١/٤، اشفاء العليل ٢٩٢/١، المساعد ٢٣٦/١.

الثاني: أن المخالفة بين الجزأين محققة في مواضع كثيرة، ولم تعمل فيها بإجماع، نحو: أبو يوسف أبو حنيفة، وزيد زهير، ونهارك صائم، وأنت فطر، وهم درجات، فلو صلحت المخالفة للعمل في الظرف المذكور لعملت في هذه الأخبار ونحوها لتحقق المخالفة فيها.

الثالث: أن المخالفة معنى لا تختص بالأسماء دون الأفعال، فلا يصح أن تكون عاملة، لأن العامل عملاً مجمعاً عليه لا يكون غير مختص، هذا إذا كان العامل لفظاً، مع أنه أقوى من المعنى، فالمعنى إذا عدم الاختصاص أحق بعدم العمل لضعفه.

الرابع: أن المخالفة لو كانت صالحة للعمل لزم على مذهب الكوفيين ألا تعمل في الظرف عند تأخره، لأن فيه عندهم عائداً هو رافع المبتدأ مع بعده بالتقدم، فإعمال ذلك العائد في الظرف لقربه منه أحق، فبان بهذه الأوجه فساد ما ذهب إليه الكوفيون»^(١).

ب- النصب على الخلاف للمفعول معه.

وهو عامل معنوي يعمل النصب في الاسم المنصوب بعد واو المعية، مثل: استوى الماء والخشبة، فالخشبة منصوبة بعامل معنوي هو الخلاف.

قال ابن يعيش: «وذهب الكوفيون في المفعول معه إلى أنه منصوب على الخلاف، قالوا: وذلك إذا قلنا: استوى الماء والخشبة، لا يحسن تكرير العامل، فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة، لأن الخشبة لا تكون معوجة فتستوي، فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف»^(٢).

وبالنظر لرأي سيبويه فهو يرى أن الناصب للمفعول معه هو الفعل المتقدم حيث قال: «هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب في الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به، كما انتصب نفسه في قولك: امرأً ونفسه، وذلك قولك: ما صنعت وأباك، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، إنما أردت ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها، فالفصيل معه، والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى، ولكنها تُعمل في الاسم ما قبلها»^(٣).

(١) شرح التسهيل ٣١٣/١، ٣١٤، وانظر التسهيل ٤٩، شرح الكافية الشافية ٣٥٠/١، ارتشاف الضرب ١١٢١/٤ شفاء العليل ٢٩٢/١، المساعد ٢٣٦/١.

(٢) شرح ابن يعيش على المفصل ٤٤٠/١، وانظر التسهيل ٩٩، شرح التسهيل ٢٥٠/٢، شفاء العليل ٤٨٩/١، المقتصد ٦٥٩/١، الجنى الداني ١٥٦، ارتشاف الضرب ١٤٨٤/٣، شرح التصريح ٥٣١/١.

(٣) الكتاب ٢٩٧/١.

وشرحه السيرافي: «و مذهبه أنك إذا قلت: ما صنعت وأباك، أن (الأب) منصوب بـ (صنعت) وكذلك (فصيلها) منصوب بـ (تركت)»^(١).

واختاره ابن يعيش حيث قال: «والصواب ما ذهب إليه سيبويه من أن العامل الفعل الأول؛ لأنه وإن لم يكن متعدياً فقد قُوِيَ بالواو النائبة عن (مع) فتعدى كما تعدى الفعل المقوى بحرف الجر»^(٢).

والنصب على الخلاف - أيضا - عامل معنوي يعمل النصب في الفعل المضارع بعد الواو أو الفاء أو بعد الحرف (أو) إذا كانت هذه الحروف مسبوقه بنفي أو طلب، كما في: لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً، ما تأتينا فتجدنا، وقول الشاعر: ^(٣)

لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّغْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى ❁ فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

وهذا عند الفراء وبعض الكوفيين حيث قال الرضي: «وقال الفراء: الأفعال بعد هذه الأحرف منتصبة على الخلاف، أي أن المعطوف بها صار مخالفاً للمعطوف عليه في المعنى، فخالفه في الإعراب كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لما خالف ما قبله»^(٤).

ويرى سيبويه و البصريون أن الفعل منصوب بـ(أن) مضمرة بعد هذه الحروف، قال سيبويه: «اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار (أن)»^(٥) بينما ذهب الكسائي و الجرمي^(٦) إلى أن النصب بالواو والفاء أنفسهما.

(١) شرح السيرافي على كتاب سيبويه ١٩٥/٢.

(٢) شرح ابن يعيش على المفصل ٤٤٠/١.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١٧٢/٤، والدرر ١٦١/٢، وشرح ابن الناظم وشرح الأشموني ٥٥٨/٣، وشرح شذور الذهب ٢٩٨، وشرح شواهد المغني ٢٠٦/١، وشرح ابن عقيل ٣٤٦/٢، شرح قطر الندى ٦٩، ومغني اللبيب ٦٧/١، والمقاصد النحوية ٣٨٤/٤، وهمع الهوامع ١٠/٢.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٥٤/٤، وانظر الارتشاف ١٦٦٨/٤.

(٥) الكتاب ٢٨/٣، وانظر المقتضب ٢٢/٢، الارتشاف ١٦٦٨/٤.

(٦) رأيهما في الارتشاف ١٦٦٨ / ٤ ، إعراب القرآن للنحاس ٢١٤/١، شرح ابن يعيش على المفصل ٢١/٧، شرح الرضي على الكافية ٥٤/٤.

ج - رفع الفاعل بإسناد الفعل له .

ومن العوامل المعنوية عند الكوفيين رفع الفاعل بإسناد الفعل له، أو معنى الفاعلية وليست الحركة على آخره بأثر من الفعل له، إنما العامل فيه معنوي، هو إسناد الفعل له، أو كونه متلبسًا به، أو المعنى المترتب على قيامه به، وهو الفاعلية، وهو ما نسب لخلف الأحمر.^(١)

بينما يرى سيبويه أن الرفع للفاعل هو ما تقدمه من عامل، لفظًا نحو: قام زيد، أو تقديرًا نحو: ما قام من رجل.^(٢) حيث قال : « هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العمل، وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وما أجرى مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقو قوته »^(٣).

وقال : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول ، وذلك قولك : ضرب عبد الله زيداً . فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب ، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب ، وانتصب زيد لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل »^(٤).

ويمائل هذا العامل قول خلف الأحمر في ناصب المفعول به، فهو عنده معنوي، هو معنى المفعولية، أي وقوعه مفعولاً به، ولا دور للفعل أو الفاعل في الحركة على آخر المفعول به بعد الفعل والفاعل.^(٥)

(١) انظر رأيه في: شرح الرضي على الكافية ١/ ٧٣ ، التسهيل ٧٥ ، شرح التسهيل ٢/ ١٠٧ ، شفاء العليل ١/ ٤١٢ ، الارتشاف ٣/ ١٣٢١ ، التصريح ١/ ٣٩٥ .

(٢) انظر الكتاب ١/ ٣٣ ، ٣٤ ، والارتشاف ٣/ ١٣٢١ ، التصريح ١/ ٣٩٥ .

(٣) الكتاب ١/ ٣٣ .

(٤) الكتاب ١/ ٣٤ ، و انظر: الارتشاف ٣/ ١٣٢١ ، شرح التصريح ١/ ٣٩٥ .

(٥) انظر رأيه في شرح الرضي على الكافية ١/ ٣٣٦ ، الهمع ٢/ ٥ .

تعقيب:

مما سبق يظهر لنا مذهب سيبويه في العوامل المعنوية، حيث:

- ١- كان سيبويه على رأس العلماء الذين أولوا نظرية العامل اهتماماً، وظهر ذلك بين دفتي كتابه .
- ٢- أثبت سيبويه عاملين من العوامل المعنوية، في رافع المبتدأ ورافع الفعل المضارع .
- ٣- رافع المبتدأ عند سيبويه الابتداء، ورافع المضارع عنده وقوعه موقع المبتدأ.
- ٤- الظاهر من كلام الهمداني موافقته لسيبويه، فلم يصرح بخلاف ذلك .

المبحث الثالث عشر

رأي سيبويه في توجيه قراءة ﴿الْحَمْدُ﴾

بالرفع في قوله تعالى:

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

رأي سيبويه في توجيه قراءة ﴿الْحَمْدُ﴾ بالرفع في قوله تعالى:

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١)

قال الهمداني: « ﴿الْحَمْدُ﴾^(٢) رفع بالابتداء..... وقرئ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(٣) بالنصب على إضمار فعله..... وقرئ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(٤) بكسر الدال.....»^(٥).

فقد ورد في ﴿الْحَمْدُ﴾ تلك القراءات الثلاثة، وما عليه سيبويه وكثير من النحاة هو اختيار قراءة الرفع، ولهم وجه في ذلك. أما سيبويه فقد قال: « هذا باب يختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة مبنياً عليها ما بعدها، وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات، وذلك: الحمد لله، والعَجَبُ لك، والوَيْلُ لك، والترابُ لك، والخيبةُ لك »^(٦).

أما ترجيح النحاة وعلى رأسهم سيبويه للرفع؛ لأنه بالرفع يكون الاسم مبتدأ، وفي الاسمية دلالة على ثبوت الحمد لله _ تعالى -، وإن جاز غير الرفع في غير القرآن.

قال الزجاج: « والاختيار في الكلام الرفع، فأما القرآن فلا يُقرأ فيه ﴿الْحَمْدُ﴾ إلا بالرفع، لأن السنة تتبع القرآن، ولا يلتفت فيه إلى غير الرواية الصحيحة التي قد قرأ بها القراء المشهورون بالضبط والثقة »^(٧).

وقال أبو حيان: « وقراءة الرفع أمكن في المعنى، ولهذا أجمع عليها السبعة؛ لأنها تدل على ثبوت الحمد و استقراره لله تعالى ، فيكون قد أخبر بأن الحمد مستقر لله تعالى»^(٨).

(١) سورة الفاتحة الآية ٢.

(٢) قراءة إبراهيم بن أبي عبلة في الكشاف ١١٣/١، قراءة أهل البادية في المحتسب ٣٧/١.

(٣) قراءة سفيان بن عيينة ورؤية بن العجاج وهارون العتكي، القراءة في: معاني القرآن للفراء ٣/١، إعراب ثلاثين سورة ١٩، إعراب القرآن للنحاس ١١٩/١، الكشاف ١١٢/١، الخصائص ١٤٤/٢، البحر المحيط ١٨/١، زاد المسير ١٨/١، المحرر ٦٦/١.

(٤) قراءة الحسن البصري وزيد بن علي والحارث بن أسامة، انظر معني القرآن للفراء ٣/١، إعراب القرآن للنحاس ١٢٠/١، المحتسب ٣٧/١، البحر المحيط ١٨/١، الإتحاف ١٢٢.

(٥) الفريد ١٦١/١، ١٦٢.

(٦) الكتاب ٣٢٨/١.

(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٥/١.

(٨) البحر المحيط ١٣١/١، وانظر زاد المسير في علم التفسير ١٨/١.

أما القراءة بالنصب:

فقد أجاز سيبويه النصب، ووجهه عنده أنه مسموع من كثير من العرب الفصحاء، قال سيبويه: «واعلم أن (الحمْدُ لله) وإن ابتدأته ففيه معنى المنصوب، وهو بدل من اللفظ بقولك: أحمد الله، وأما قوله: شيء ما جاء بك، فإنه يحسن وإن لم يكن على فعل مضمر؛ لأن فيه معنى ما جاء بك إلا شيء.

ومثله مثل للعرب: (شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابِ) ^(١)، وقد ابتدئ في الكلام على غير ذا المعنى وعلى غير ما فيه معنى المنصوب وليس بالأصل، قالوا في مثل (أمت في الحجر لا فيك) ^(٢)، ومن العرب من ينصب بالألف واللام، من ذلك قولك: الحمد لله، فينصبها عامة بنى تميم وناس من العرب كثير. ^(٣)

وحكاه الأخفش بقوله: «وبعض العرب يقول: (الْحَمْدُ لِلَّهِ)، فينصب على المصدر، وذلك أن أصل الكلام عنده على قوله: (حمداً لله) يجعله بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه جعله مكان (أحمدُ)، ونصبه على (أحمدُ)، حتى كأنه قال: (أحمدُ حمداً)، ثم أدخل الألف واللام على هذه. ^(٤)

وهو ما ذكره الكوفيون حيث قال الفراء: «فأما من نصب فإنه يقول: ﴿الْحَمْدُ﴾ ليس باسم إنما هو مصدر يجوز لقائله أن يقول: أحمد الله، فإذا صلح مكان المصدر (فعل أو يفعل) جاز فيه النصب.

من ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبِ الرِّقَابِ﴾ ^(٥) يصلح مكانها في مثله من الكلام أن يقول: فاضربوا الرقاب.

(١) يضرب هذا المثل في ظهور أمارات الشر، انظر: مجمع الأمثال ١/٣٠٧، المستقصى ٢/١٣٠، زهر الأكم ٢٢٩/٣، الخزانة ٤/٤٦٩، ٩/٢٦٢.

(٢) يضرب هذا المثل للرجلين لا يبالى أسلماً أو هلكاً، والأمت: العوج، انظر: جمهرة الأمثال ٢/١٤١، مجمع الأمثال ٣/٢٢، نتائج الفكر ٣١٦، لسان العرب ١/١٢٤.

(٣) الكتاب ١/٣٢٩، ٣٣٠.

(٤) معاني القرآن للأخفش ١/٩.

(٥) سورة محمد الآية ٤.

ومن ذلك قوله - تعالى - ﴿ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَّعَيْنًا عِنْدَهُ ﴾^(١) يصلح أن تقول في مثله من الكلام: نعوذ بالله، ومنه قول العرب: سقيًا لك، ورعيًا لك يجوز مكانه: سقاك الله، ورعاك الله^(٢).

فهل من علة لترجيح قراءة الرفع على النصب؟

في الرفع دلالة بالاسمية على ثبوت الحمد ودوامه، كما قال الزمخشري: «والعدل بها عن النصب إلى الرفع على الابتداء؛ للدلالة على ثبات المعنى واستقراره»^(٣).

واستدل الزمخشري على ذلك بقول الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالِ سَلَامٌ ﴾^(٤) حيث «رفع (السلام) الثاني للدلالة على أن إبراهيم - عليه السلام - حياتهم بتحية أحسن من تحييتهم؛ لأن الرفع دال على معنى ثبات السلام لهم دون تجده وحدثه»^(٥).

وفي التحرير: «فقد بان أن قوله: (الحمْدُ لله) أبلغ من (الحمْدَ لله) بالنصب، وأن (الحمْدَ لله) بالنصب والتعريف أبلغ من (حمداً لله) بالتركيب، وإنما كان (الحمْدُ لله) بالرفع أبلغ؛ لأنه دال على الدوام والثبات»^(٦).

كما علل صاحب التحرير بتعليل آخر وجيه في الابتداء بالحمد: «لأن المقام هنا مقام الحمد إذ هو ابتداء أولى النعم بالحمد وهي نعمة تنزيل القرآن الذي فيه نجاح الدارين، فتلك المنة من أكبر ما يحمد الله عليه من جلائل صفات الكمال لا سيما وقد اشتمل القرآن على كمال المعنى واللفظ والغاية فكان خطوره عند ابتداء سماع إنزاله وابتداء تلاوته مذكراً بما لمنزله -تعالى- من الصفات الجميلة، وذلك يذكر بوجوب حمده وأن لا يغفل عنه فكان المقام مقام الحمد لا محالة»^(٧).

(١) سورة يوسف الآية ٧٩.

(٢) معاني القرآن للفراء ٣/١.

(٣) الكشاف ١/١١٢.

(٤) سورة هود الآية ٦٩.

(٥) الكشاف ١/١١٢.

(٦) التحرير والتنوير ١/١٥٨.

(٧) التحرير والتنوير ١/١٥٨.

ولكن إذا كانت قراءة النصب قد قرأ بها قُرَاءً أَجْلَاءً كـ" سفيان بن عيينة^(١) ورؤبة بن العجاج^(٢)، وقد جاءت على لغة بعض العرب الفصحاء وهم بنو تميم، فلا وجه لرميها بالشذوذ، كما أن لها وجهاً في الإعراب توجه وتخرج عليه، وهو النصب على المفعولية، فلا وجه لما قاله صاحب التحرير: «واعلم أن قراءة النصب وإن كانت شاذة إلا أنها مجدية هنا؛ لأنها دلت على اعتبار عربي في تطور هذا التركيب المشهور، وأن بعض العرب نطقوا به في حال التعريف ولم ينسوا أصل المفعولية المطلقة، فقد بان أن قوله: (الحمْدُ لله) أبلغ من (الحمْدَ لله) بالنصب، وأن (الحمْدَ لله) بالنصب والتعريف أبلغ من (حمداً لله) بالتكثير، وإنما كان (الحمْدُ لله) بالرفع أبلغ لأنه دال على الدوام والثبات»^(٣).

فكيف تكون مجدية ولها اعتبار عربي مشهور، ثم تكون شاذة؟

ثم لم لا تتبع هذه القراءة بالنصب، ولم تخالف إذا كان قد أمكن تخريجها على كل تلك الوجوه؟

فكما ذكر في النشر: «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختلف ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عن أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف»^(٤).

بل إنها لو كانت قراءة شاذة لجاز الاحتجاج بها، فما بالناس إذا كانت غير ذلك وفي المصحف العثماني، يقول السيوطي: «وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معلوماً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف

(١) أبو محمد بن سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، كان إماماً عالماً ثبناً حجة زاهداً ورعاً مُجمِعاً على صحة حديثه وروايته، حج سبعين حجة، ولد بالكوفة سنة ١٠٧ هـ، وتوفي بمكة سنة ١٩٨ هـ، ترجمته في وفيات الأعيان ٢١٧/٣ .

(٢) أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة البصري التميمي السعدي، كان وأبوه راجزين مشهورين، توفي سنة ١٤٥ هـ، ترجمته في وفيات الأعيان ٣٠٢/٢ .

(٣) التحرير والتنوير ١٥٨/١ .

(٤) النشر في القراءات العشر ٩/١ .

بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه، نحو: استحوذ، ويأبى، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه»^(١).

قراءة الكسر:

(الحمد) بكسر الدال لم يذكرها سيبويه في كتابه، بينما ذكرها غيره من النحاة، وهي إن كانت دون السابقتين في موافقتها للعربية، فقد خرجها العلماء على اعتبار (الحمد لله) كلمتين، فكسرت تخفيفاً، حيث قال الأخفش: «وقد قال بعض العرب (الحمد لله) فكسره، وذلك أنه جعله بمنزلة الأسماء التي ليست بمتكئة، وذلك أن الأسماء التي ليست بمتكئة تحرك أواخرها حركة واحدة لا تزول علتها نحو (حيث) جعلها بعض العرب مضمومة على كل حال، وبعضهم يقول: (حوث) و(حيث) ضم وفتح»^(٢).

وقال الفراء: «وأما من خفض الدال من (الحمد) فإنه قال: هذه كلمة كثرت على لسان العرب حتى صارت كالاسم الواحد، فنقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة، أو كسرة بعدها ضمة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل (إبل) فكسروا الدال؛ ليكون على المثال من أسمائهم»^(٣).

كما قال النحاس: «والكسر لغة تميم، فأما اللغة في الكسر فإن هذه اللفظة تكثر في كلام الناس، والضم ثقيل ولا سيما إذا كانت بعده كسرة فأبدلوا من الضمة كسرة وجعلوها بمنزلة شيء واحد، والكسرة مع الكسرة أخف وكذلك الضمة مع الضمة فلهاذا قيل: الحمد لله، (لله) خفض باللام الزائدة، وزعم سيبويه أن أصل اللام الفتح يدلك على ذلك أنك إذا أضمرت قلت: الحمد له، فرددتها إلى أصلها، إلا أنها كسرت مع الظاهر للفرق بين لام الجر ولام التوكيد»^(٤).

كما نسبها السمين الحلبي إلى تميم وبني غطفان.^(٥)

(١) الاقتراح في أصول النحو ١٦٨.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٩/١..

(٣) معاني القرآن للفراء ٣/١.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١٧٠/١.

(٥) انظر الدر المصون ٤١/١.

وسيبويه وإن لم يشر إلى تلك القراءة في الآية، إلا أن من ذلك ما ذكره في موضع من كتابه من إتباع الإعراب البناء في قول بعضهم: (١)

وَقَالَ اضْرِبِ السَّاقَيْنِ إِمَّا هَابِلٌ

حيث كسر الميم لكسرة الهمزة.

وظاهر كلامه وجود وجه لذلك ولكن في غير القرآن، حيث قال عن لام التعريف وحركتها: «واعلم أن الألف الموصولة فيما ذكرنا في الابتداء مكسورة أبداً، إلا أن يكون الحرف الثالث مضموماً فتضمها، وذلك قولك: اقتل، أَسْتَضْعَفُ، احْتَقِرْ، اخْرُجْ، وذلك أنك قربت الألف من المضموم؛ إذ لم يكن بينهما إلا ساكن، فكرهوا كسرة بعدها ضمة، وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد، كما فعلوا ذلك في: مذ اليوم يا فتى، وهو في هذا أجدر؛ لأنه ليس في الكلام حرف أوله مكسور والثاني مضموم، وفعل هذا به كما فعل بالمدغم إذا أردت أن ترفع لسانك من موضع واحد، وكذلك أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد، ودعاهم ذلك إلى أن قالوا: أنا أْجُوعُك وأُنْبُؤُك، وهو مُنحدر من الجبل، أنبأنا بذلك الخليل» (٢).

وقد رأى له غير قليل من النحاة وجهًا، وهو طلب التجانس، حيث كسرت الدال في (الْحَمْدِ) إتباعاً لكسرة اللام في (لله) (٣).

ومما استشهد به النحاة على هذا اللون من التجانس، قراءة ﴿مُرْدِفَيْنِ﴾ (٤) بضم الراء إتباعاً لضمة الميم. ومنه قوله: (٥)

(١) شطر بيت من الطويل، هابل: ذات هبل، من هبلته: أي: ثكلته وعدمته، وهو بلا نسبة في الخصائص ١٤٥/٢، ١٤٣/٣، المحتسب ٣٨/١، شرح الرضي على الشافية ٢٦٢/٢، ١٧٨/٤، ١٧٩، الدر المصون ٤١/١، اللباب ١٧٢/١، الخزانة ٢٢٢/٢، الجامع لأحكام القرآن ١٣٦/١..

(٢) الكتاب ١٤٦/٤.

(٣) انظر الدر المصون ٤١/١.

(٤) من سورة الأنفال، الآية ٩، والقراءة لأهل مكة في: التعليقة ١٧٠/٥، شرح الرضي على الشافية ٢٨٥/٣، وعن الخليل في: الأصول ٤٠٩/٣، البحر المحيط ٤٦٠/٤، وبلا نسبة في: معاني القرآن للزجاج ٤٠٣/٢، الحجة للقراء السبعة ٤٣/٦، الشافية ٩٩/١، شرح ابن يعيش على المفصل ٥٥١/٥، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ١٧٩/٢، الدر المصون ٤٢١/٢.

(٥) البيت من البسيط، لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٢٧، وويلمها: الأصل: ويلٌ أمها، أو ويلٌ لأمها.

وَيْلٌ أُمَّهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةٌ ❖ وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبٌ

الأصل: ويل لأُمها، فحذفت اللام الأولى واستثقل ضم الهمزة بعد الكسرة فنقلها للام ثم أتبع اللام الميم.

بينما حكم عليها ابن جني بالشذوذ، وعدَّ قراءة (الحمْدُ لله) بضم الدال واللام، أسهل وذلك من وجهين:

« أحدهما: أنه إذا كان إِتباعًا فإن أقيس الإِتباع أن يكون الثاني تابعًا للأول؛ وذلك أنه جارٍ مجرى السبب والمسبب، وينبغي أن يكون السبب أسبق رتبة من المسبب، فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال كما نقول: مُدٌّ وشُدٌّ، وشَمٌّ وفِرٌّ، فتتبع الثاني الأول، فهذا أقيس من إِتباعك الأول للثاني في اقتل ادخُل، ومع هذا فإن الإِتباع -أعني: اقتل وبابه- لا يكاد يعتد؛ وذلك أن الوصل هو الذي عليه عقد الكلام واستمراره، وفيه تصح وجوهه ومقاييسه، وأنت إذا وصلت سقطت الهمزة، فقلت: فاقتل زيدًا، فادخل يا هذا، وليست كذلك ضمة الدال في مُدٌّ، ولا فتحة الميم في شَمٌّ، ولا كسرة الراء في فِرٌّ؛ لأنهن ثابِت في الوصل الذي عليه معقد القول، وإليه مفرع القياس والصوب^(١)، فكما أن (مُدٌّ) أقيس إِتباعًا من: اقتل؛ لما ذكرنا من الوصل المرجوع إليه المأخوذ بأحكامه، ولأن السبب أيضًا أسبق رتبة من المسبب، فكذلك (الحمْدُ لله) أسهل مأخذًا من (الحمْدِ لله)

والآخر: أن ضمة الدال في (الحمْدُ) إعراب، وكسرة اللام في "لله" بناء، وحرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء، فإذا قلت: (الحمْدُ لله) فقريب أن يغلب الأقوى الأضعف، وإذا قلت: (الحمْدِ لله) جنى البناء الأضعف على الإعراب الأقوى، مضافًا ذلك إلى حكم تغيير الآخر الأول، وإلى كثرة باب عُتُقَ وطُنُبُ^(٢) في قلة باب (إِبِل، إِطْل) ^(٣) فاعرفه،

المعنى: وصف عُقابًا تتبع ذئبًا لتصيده، فتعجب منها في شدة طلبها، ومنه في سرعته، وشدة هروبه. و هو في الحيوان له، برواية: لا كالتي في هواء الجوّ طالبة... ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب، وله في: الكتاب ٢/٢٩٤، ٤/١٤٧، الأصول ١/٤٠٥ وخزانة الأدب ٤/٩٠، ٩١، ٩٢؛ وسر صناعة الإعراب ص ٢٣٥؛ شرح الرضي على الكافية ٢/١٧٧، شرح المفصل ٢/١١٦/مفاتيح الغيب ٢٦/١١٤، وبلا نسبة في: مجاز القرآن ١/٣٦٥، الحجة للقراء السبعة ٦/٣٤٠، التعليقة ٤/١٩٩، الدر المصون ١/٤٢، اللباب ١٧٣، الجامع لأحكام القرآن ١/١٣٦، جامع البيان ١٧/٢٦٦، الخزانة ٤/٨٢، ٨٦، ووصف المباني ٤٣؛ ولسان العرب ١٥/٤١٨.

(١) أي: القصد.

(٢) الطُّنْبُ: طُنْبُ الخِيَام، وهي حبالها التي تشدّ بها، انظر الصحاح ١/١٧٢، الأصول في النحو ٣/١٨١.

(٣) الإِطْل: الخاصرة.

ومثل هذا في إتباع الإعراب البناء ما حكاه صاحب الكتاب في قول بعضهم: **وقال: اضرب الساقين إمك هابل** ، كسر الميم لكسرة الهمزة»^(١).

إلا أنه قد علل لذلك موجهًا له في موضع آخر بقوله: «وقد دعاهم إيثار قرب الصوت إلى أن أخلوا بالإعراب فقال بعضهم: **وقال اضرب الساقين إمك هابل** وهذا نحو من (الحمْدُ لله) و(الحمْدُ لله)، وجميع ما هذه حاله مما قُرِبَ فيه الصوت من الصوت جار مجرى الإدغام بما ذكرناه من التقريب، وإنما احتطنا له بهذه السمة التي هي الإدغام الصغير؛ لأن في هذا إيذانًا بأن التقريب شامل للموضعين وأنه هو المراد المبغى في كلتا الجهتين، فاعرف ذلك»^(٢).

كما علل الرضي لقراءتي الضم والكسر بقوله: «وإنما ضموا ذلك لكرهية الانتقال من الكسرة إلى الضمة وبينهما حرف ساكن وليس في الكلام مثله، كما ليس فيه (فَعْلٌ) فإذا كرهوا مثله والضمة عارضة للإعراب، كما قالوا في أجيئك: أجوءك فما ظنك بالكسر والضم اللازمين؟ وكذا قالوا في: (أَنْبُؤُك) وهو منحدر من الجبل: (أَنْبُؤُك) ومنحدر على ما حكى الخليل»^(٣).

وبالنظر نجد ما يجعل لقراءة ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ و﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ ما يقويها ويخرجها عن الشذوذ الذي رماهها به ابن جني:

١- و جود ما يعلل لها به عند العرب من طلب التجانس بين الحروف ودفع الثقل في النطق.

٢- و جود نظير لذلك في قراءة ﴿مُرْدِفَيْنِ﴾

٣- ظاهر قول سيبويه إجازة نحو ذلك، فقد حكى قراءة ﴿مُرْدِفَيْنِ﴾ بقوله: «وحدثني الخليل وهارون أن ناسًا يقولون: ﴿مُرْدِفَيْنِ﴾ فمن قال هذا فإنه يريد: مرتدفين، وإنما أتبعوا الضمة الضمة حيث حركوا، وهي قراءة لأهل مكة كما قالوا: رُدُّ يا فتى فضموا لضمة الراء. فهذه الراء أقرب»^(٤).

(١) المحتسب ٣٧/١، ٣٨. وانظر الكتاب ١٤٦/٢٤

(٢) الخصائص ١٤٧/٢.

(٣) شرح الرضي على الشافية ٢٦٢/٢.

(٤) الكتاب ٤٤٤/٤، وانظر التعليقة ١٧٠/٥، الأصول ٤٠٩/٣، شرح ابن يعيش على المفصل ٥٥١/٥.

- ٤- وجود ما يقويها من كلام العرب بما استشهد به سيبويه وغيره من شعرهم.
- ٥- وكما سبق في قراءة النصب فإذا كان للقراءة وجه في العربية توافقه فلا داعي لأن ترمى بالشذوذ أو منع الاحتجاج بها.
- ٦- كما أن سيبويه لم يضعف قراءة النصب، وإن لم يذكر قراءة الكسر، فظاهر كلامه بما رواه عن العرب يشهد لها ويقويها.

المبحث الرابع عشر

رأي سيويه في

مفعولي (حَسِبَ) في قوله تعالى:

﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ ﴾

رأي سيبويه في مفعولي (حَسِبَ) في قوله تعالى:

﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾^(١).

قال الهمذاني: « قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ ﴾ (أم) منقطعة بمنزلة (بل)، ومعنى الهمزة فيها للتقرير وإنكار الحسبان واستبعاده، وقيل: الميم من (أم) صلة، والتقدير: أحسبتم، والمعنى: أظننتم أن تدخلوا، و(أن) وما عملت فيه سدت مسد مفعولي الحسبان عند صاحب الكتاب^(٢) - رحمه الله -، وعند أبي الحسن^(٣) المفعول الثاني محذوف، أي: أم حسبتم دخول الجنة واقعًا أو حقًا... »^(٤).

وقد ورد في هذه المسألة خلاف بين النحاة، وقد اقتصر الهمذاني على ما ورد عن سيبويه والأخفش، وسنورد ما فيها من خلاف:

المذهب الأول: مذهب سيبويه.

ما نص عليه سيبويه يفهم منه أنه يمنع حذف مفعولي ظن وحسب، وحجته كما يفيد ظاهر كلامه أن الفائدة لا تتحقق إلا بهما، وذلك بقوله: «والمنصوبان بعد (حسبت) بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد (ليس) و(كان)، وكذلك الحروف التي بمنزلة (حسبت)، و(كان)؛ لأنهما إنما يجعلان المبتدأ والمبني عليه فيما مضى يقينًا أو شكًا أو علمًا»^(٥). وأجاز أن تأتي (ذاك) سادة مسد المفعولين ودليله على ذلك قد أخذه مما سمعه من العرب حيث قال: « وأما: ظننت ذاك، فإنما جاز السكوت عليه لأنك قد تقول: ظننت، فتقتصر، كما تقول: ذهبت، ثم تعمله في الظن كما تعمل (ذهبت) في الذهاب، فذاك ههنا هو الظن، كأنك قلت: ظننت ذاك الظن، وكذلك قلت وحسبت»^(٦).

فهو يعني (ذاك) التي سدت مسد مفعولي (ظن) وكذا (حسب) و(خال)، وهو ما أكده السيرافي^(٧)، ويترتب على نصه أمران:

(١) البقرة الآية ٢١٤.

(٢) الكتاب ٣٩/١.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٤٣٤/٢.

(٤) الفريد ٤٤٩/١.

(٥) الكتاب ٣٦٥/٢، وانظر: المقتضب ١٢٢/٣، شرح ابن عصفور على الجمل ١٦٥/١، التذييل والتكميل ١٣/٦.

(٦) الكتاب ٤٠/١.

(٧) شرح السيرافي على الكتاب ٢٨٤/١.

أحدهما: ردّ ما حكاه ابن مالك عن سيبويه من إجازته حذف مفعولي الظن معاً، حيث إنه قد جعل (ذاك) قائمة وسادة مسد المفعولين، ولم يجز حذفهما.

قال ابن مالك: « وحذف المفعولين أسهل من حذف أحدهما، لكن بشرط الفائدة، فلو قال قائل دون تقدم كلام ولا ما يقوم مقامه: (ظننت) مقتصرًا، لم يجز؛ لعدم الفائدة، نص على ذلك سيبويه - رحمه الله - إذ لا يخلو أحد من ظنَّ»^(١).

وظاهر كلام الفارسي موافقة سيبويه حيث قال: « فالاختيار عندنا في قولهم: ظننت أن زيدًا منطلق، أن يكون المفعول الثاني مستغنى عنه مختزلاً من الكلام غير مضمّر، وأن هذا الكلام لما ذكرناه سد مسده، كما أن الفاعل في: أقاتم الزيدان، سد مسد الخبر لطول الكلام به والاستغناء به عنه، وأن معنى الكلام: ظننته منطلقًا، كما أن معنى هذا: أيقوم الزيدان؟»^(٢).

الآخر: ما نقل عن سيبويه قد يوافق ظاهره ما نقله بعضهم^(٣) من أن مذهب سيبويه المنع قياسًا، والحذف سماعًا في (ظن) و(حسب) و(خال) محتجين بما حكاه سيبويه: **من يسمع يخل**^(٤)، وبما استشهدوا به من قوله تعالى: ﴿وَأَنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿وَلَنَنْتَظِرَنَّ ظَنِّكَ السَّوَاءَ﴾^(٦).

وعليه فالمصدر المؤول من (أن) والفعل (تدخلوا) سد مسد مفعولي (حسب)^(٧).

(١) شرح الكافية الشافية ٥٥٣/٢.

(٢) الإغفال ١/٢٦٢، ٢٦٣.

(٣) انظر شرح الرضي على الكافية ٤/١٥٥، شرح الكافية الشافية ٥٥٣/٢، التصريح ١/٣٧٨، التذييل ١٣/٦.

(٤) المعنى: من يسمع أخبار الناس و معايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه، و لم أجد هذا المثل في كتاب سيبويه، إنما نقله عنه النحاة.

والمثل في: مجمع الأمثال ١/٣٠٠، المستقصى في أمثال العرب ٢/٣٦٢، فصل المقال ٤١٢، جمهرة الأمثال ٢/٢٦٣، وانظر شرح الرضي على الكافية ٤/١٥٥، شرح الكافية الشافية ٥٥٣/٢، التصريح ١/٣٧٨، التذييل ١٣/٦.

(٥) البقرة الآية ٧٨.

(٦) سورة الفتح الآية ١٢.

(٧) انظر شرح السيرافي على الكتاب ١/٢٨٤، شرح ابن عصفور على الجمل ١/١٦٥، ١٦٦، المقرب ١/١١٦، شرح التصريح ١/٣٧٨، التذييل ١/١١٦، الهمع ١/٥٤٨، أوضح المسالك ٢/٥٩.

فالظاهر من نص سيبويه السابق جواز أن يسد المصدر الذي ناب عنه (ذاك) مسد المفعولين، وهو ما ذكره الصيمري بقوله: « ويجوز أن تذكر المصدر ولا تذكر المفعولين، فتقول: ظننت ظناً، كما قال عز وجل ﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنَّكُمْ السَّوَاءَ ﴾^(١) و يجوز أن تقول: ظننته زيداً شاخصاً، فتضمر المصدر لدلالة الفعل عليه، ويجوز أن تقول: ظننت ذلك، فلا تحتاج إلى ذكر اسم آخر؛ لأن (ذاك) إشارة إلى المصدر، و يجوز الاقتصار على المصدر»^(٢).

المذهب الثاني: للأخفش، جواز حذف المفعول الثاني للدلالة عليه .

الذي نقل عنه الهمداني في نصه السابق ، حيث قدر المعنى في الآية: أم حسبتم دخول الجنة واقعاً أو حقاً، وهذا يوافق قول الأخفش: «و قال ﴿ أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِنْ دُونِ آوَالِيَاءِ ﴾^(٣) فجعلها (أن) التي تعمل في الأفعال، فاستغنى بها (حسبوا) كما قال: ﴿ إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا ﴾^(٤) و ﴿ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ ﴾^(٥)، استغنى ها هنا بمفعول واحد؛ لأن معنى ﴿ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ ﴾: ما أظنها أن تبید»^(٦).

وحجته أن هذه الأفعال لا تستغني عن مفعولاتها، كما لا يستغنى القسم عن جوابه.^(٧)

وحاصل رأيه أنه يجيز حذف أحد المفعولين للدلالة عليه، ولا يجيز حذفهما معاً، أما حذف الثاني فكما ذكر أولاً في مسألتنا، وأما إجازته حذف الأول فقد قال في الآية: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾^(٨): « فأراد: ولا تحسبن البخل هو خيراً لهم، فألقى الاسم الذي أوقع عليه الحسبان وهو (البخل)؛ لأنه قد ذكر الحسبان وذكر ﴿ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ فأضمرهما إذ ذكرهما»^(٩).

(١) سورة الفتح الآية ١٢ .

(٢) التبصرة ١/١١٤ .

(٣) سورة الكهف الآية ١٠٢ .

(٤) سورة البقرة الآية ٢٣٠ .

(٥) سورة الكهف الآية ٣٥ .

(٦) معاني القرآن للأخفش ٢/٤٣٤ .

(٧) انظر شرح ابن عصفور على الجمل ١/١٦٨، و شرح التسهيل ٢/٧٤، التذييل ٦/٩ .

(٨) سورة آل عمران الآية ١٨٠ .

(٩) معاني القرآن للأخفش ١/٢٤١، و انظر معاني القرآن للفراء ١/٢٤٨ .

وهذا توجيه آخر في المسألة وهو أن تكون (أن) مخففة من الثقيلة، وليست الناصبة للمضارع، وعليه يكون اسمها مضمراً، والخبر هو المصدر المؤول من (أن) والفعل، وهذا يوافق ما نص عليه سيبويه بقوله: « هذا باب آخر (أن) فيه مخففة، وذلك قولك: قد علمت أن لا يقول ذاك، وقد تيقنت أن لا تفعل ذاك، كأنه قال: أنه لا يقول، وأنتك لا تفعل" (١)

ومنه قراءة ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ فِئْتَةً﴾ (٢)، وأجاز ابن الشجري مجيء كل منهما الناصبة والمخففة بعد الظن والحسبان والزعم والخيالان، وجعل منه القراءة السابقة بالرفع، وقول الشاعر: (٣)

رَعَمَ الْفَرْدُقُ أَنْ سَيَقْتُلُ مَرَبَعًا * أَبَشِرُ بِطُولِ سَلَامَةٍ يَا مَرْبَعُ (٤)

وعليه فسيبويه يجعل المصدر ساداً مسدّ المفعولين، وعند الأخفش هو المفعول الأول والثاني محذوف.

وما نص عليه الأعمى يؤكد موافقته مذهب سيبويه حيث قال: « إنما هي أفعال من القلب تدخل على مبتدأ وخبر؛ ليتيقن اليقين في الخبر أو الشك، والاعتماد بهذه الأفعال على المفعول الثاني، وإنما كان كذلك لأنك إذا قلت: زيد منطلق، فإنما تقيد المخاطب انطلاقه الذي لم يكن يعرفه، لا ذاته التي قد عرفها، فكذلك إذا قلت: حسبت زيداً منطلقاً، فالشك في انطلاقه لا في ذاته، وهذان الاسمان وإن كان الاعتماد على الثاني فلا بد من ذكر الأول؛ ليعلم صاحب القصة المشكوك فيها أو المتيقنة، ولا بد من ذكر الثاني؛ لأنه المعتمد عليه في اليقين أو الشك، فقد صح أنه لا يجوز الاعتماد على أحدهما دون الآخر» (٥).

وهذا يرد ما نسب إليه من القول بجواز الحذف في مفعولي (ظننت) وما في معناها، والمنع في مفعولي (علمت) وما في معناها (٦).

(١) الكتاب ٣ / ١٦٥ .

(٢) المائدة الآية ٧١ والقراءة بالرفع لأبي عمرو و الكسائي و حمزة و يعقوب و خلف و اليزيدي و الأعمش، انظر الحجة لابن خالويه ١٣٣، إعراب القرآن للنحاس ١/٥١٠، الكشاف ١/٣٥٥، البحر المحيط ١/٥٣٣، جامع البيان ٦/٢٤٧، الكتاب ٣/١٦٥.

(٣) البيت من الكامل و هو لجريز في شرح ديوانه ٣٤٨، و الأزهية ٦٦، و الخزانة ٨/١٢٤، و شرح شواهد المغني ١/١٠٣، و بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/٥٤٨، ٦٨١، و المغني ١/٣٠.

(٤) انظر أمالي ابن الشجري ١/٣٨٦ .

(٥) النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم ١/٢٥٧.

(٦) انظر شرح ابن عصفور على الجمل ١/١٦٨، التذييل ٦/١١١، الارتشاف ٤/٢٠٩٧، أوضح المسالك ٢/٥٩.

فَنَصُّهُ يوضح أن رأيه منع الحذف فيها، فهو موافق لسيبويه، أما ما ورد عنه من جواز الحذف فكان في المفعولين اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وهو فيها أيضًا موافق لسيبويه، فقد قال في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين مما يجوز فيه الاقتصار: «دعوته، إذا أردت (دعوت) التي تجري مجرى (سمَّيته)... فالدعاء بمعنى التسمية يجري مجرى التسمية، تقول: دعوت أخاك زيدًا، وبزيد»^(١).

وهذا موافق لما ذكره سيبويه الذي قال: « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدى إلى الثاني، كما تعدى إلى الأول، وذلك قولك: أعطى عبد الله زيدًا درهمًا، وكسوت بشرًا الثياب الجياد»^(٢).

المذهب الثالث: جواز الحذف مطلقًا.

وهو مذهب أكثر النحويين، ومنهم السيرافي وابن عصفور، حيث قال السيرافي عن المفعولين لتلك الأفعال: « ولو لم تذكر واحدًا منهما وجئت بالفعل والفاعل فقط، جاز في كل هذه الأفعال كقولك: ظننت، ومن أمثال العرب: من يسمع يخل^(٣)، ففي (يخل) ضمير فاعل، ولم يأت بمفعولين»^(٤).

وقد نسب هذا المذهب لابن السراج^(٥)، وما ورد عنه يفيد القول بمنع الحذف فهو على مذهب سيبويه والأخفش، حيث قال: « واعلم أن (ظننت) و(حسبت) و(علمت)، وما كان نحوهن لا يجوز أن يتعدى واحد منها إلى أحد المفعولين دون الآخر، لا يجوز: ظننت زيدًا، وتسكت، حتى تقول: قائمًا، وما أشبه، من أجل أنه إنما يدخل على المبتدأ والخبر، فكما لا يكون المبتدأ بغير خبر، كذلك (ظننت) لا تعمل في المفعول الأول بغير مفعول ثان، فأما قولهم: ظننت ذاك، فإنما جاز السكوت عليه؛ لأنه كناية عن الظن، يعني المصدر»^(٦).

(١) النكت ٢٥٢/١، باختصار.

(٢) الكتاب ٣٧/١.

(٣) سبق تخريجه ص ١٦٣ .

(٤) شرح السيرافي على الكتاب ١ / ٢٨١ . و انظر شرح ابن عصفور على الجمل ١/١٦٨، التذييل ١١/٦، الهمع

١/٥٤٨، الإتيان ٣/٢١٤، أوضح المسالك ٢/٥٩.

(٥) انظر الهمع ١ / ٥٤٩ .

(٦) الأصول ١/١٨١.

أما ما ذكره سيبويه عن العرب: (ظننت ذلك) فلم يُجز ابن عصفور أن تكون (ذاك) أو (ذلك) سادة مسدّ المفعولين، حيث قال: « وهذا عندنا غير جائز؛ لأن إقامة المفرد مقام المفعولين ليس بقياس، وأيضا فإن ذلك ليس فيه ما سوغ في أن وضعها موضع المفعولين من الطول وجريان المفعولين بالذكر في الصلة »^(١).

بالنظر لـ (ذاك) نجد للنحاة فيها كلامًا من جواز نيابتها عن الجمل والإشارة بها للمثنى والجمع، مما جعل العرب يأتون بها سادة مسدّ المفعولين، مما يضعف رد ابن عصفور ولعل ما يؤكد ذلك قول الفراء: « والفعالان _ يعني: الاسمان - قد يجمعان بـ (ذلك) و(ذاك)، ألا ترى أنك تقول: أظن زيدا أخاك، وكان زيد أخاك، فلا بد لكان من شيئين، ثم يجوز أن تقول: قد كان ذاك، وأظن ذلك، وإنما المعنى في الاسمين اللذين ضمنهما (ذلك) »^(٢).

وقال الزجاج في قول الله تعالى: ﴿ عَوَانُ بَيْتِكَ ذَلِكِ ﴾^(٣): « ومعنى (بين ذلك): بين البكر والفارص، وبين الصغيرة والكبيرة، وإنما جاز ذلك و(بين) لا يكون إلا مع اثنين أو أكثر، لأن (ذلك) ينوب عن الجمل، فتقول: ظننت زيدًا قائمًا، فيقول القائل: ظننت ذلك »^(٤).
ومن الإشارة بـ (ذاك) و(ذلك) ونحوهما للجمل قول الشاعر:^(٥)

إِنَّ الرَّشَادَ وَالغِيَّ فِي قَرْنٍ ❁ بِكُلِّ ذَلِكَ يَأْتِيكَ الْجَدِيدَانِ

وما ورد عن سيبويه والأخفش يبين أنهما يتفقان في عدم جواز حذف المفعولين، إلا أن سيبويه يجيز أن يكون المصدر المؤول من (أن) والفعل المضارع بعدها سادًا مسدّ المفعولين، بينما هو عند الأخفش قائم مقام المفعول الأول، والثاني محذوف.

وأظن رأي سيبويه هو الأولى بالقبول، حيث إن المعول عليه هو المعنى، وقد تم وأدى المصدر المعنى كما هو الحال لو ذكر المفعولان، وما رواه سيبويه عن العرب يؤكد ذلك.

(١) شرح ابن عصفور على الجمل ١٧٣/١

(٢) معاني القرآن للفراء ٤٥/١.

(٣) سورة البقرة الآية ٦٨.

(٤) معاني القرآن للزجاج ١٥٠/١، و انظر التبيان ٧٤٥/١، شرح التسهيل ٢٤٢/١، شفاء العليل ٢٦١/١،

التصريح ١٤٦/١.

(٥) البيت من البسيط و هو لسويد بن عامر المصطلقي في الخزانة ١٠٤/٤، العقد الفريد ٢٤٠/٥، ١٢٥/٦، وبلا

نسبة في جمهرة الأمثال ٥٤٣/١.

المبحث الخامس عشر

رأي سيبويه في حقيقة (ما)

ووجه ارتفاع (وصال) في قول الشاعر:

صَدَدْتِ فَأَطُوْنَتِ الصَّدُوْدَ ❖ وَصَالٌ عَلَى طَوْلِ الصُّدُوْدِ

رأي سيبويه في حقيقة (ما) ووجه ارتفاع (وصال) في قول الشاعر (١)

صَدَدَتْ فَاطُوتِ الصَّدودِ وَقَلَّمَا ❖ وَصَالٌ عَلَى طُولِ الصَّدودِ يَدومٌ

قال الهمذاني: «ففيه خمسة أقوال للنحويين، قال صاحب الكتاب: (ما) في (قلما) اسم في موضع رفع بـ (قل) و(وصال) مبتدأ، وما بعده خبره، والجملة صلة لـ (ما) والتقدير عنده: وقلما يدوم وصال، لأنه إنما أراد تقليل الدوام، وقال المبرد: و(ما) في (قلما) ملغاة، والاسم بعدها مرتفع بـ (قل)، كأنه قال: وقل وصال يدوم على طول الصدود، وقال بعضهم: (ما) في (قلما) ظرف بمعنى الحين والوقت كأنه قال: وقل وقت يدوم فيه وصال على طول الصدود، وقال بعضهم: (ما) في (قلما) كافة لا يصلح أن يليها الفعل بغير (ما)، وإنما أولى (قلما) الاسم فقال: وقلما وصال لضرورة الشعر، ووجه الكلام أن يقال: قلما يدوم وصال، فيولي (قلما) الفعل دون الاسم، والخامس أن يكون (ما) تأكيداً وبعضهم يسميها صلة زائدة»^(٢).

ونفصل الآراء الواردة كما يلي:

الأول: الوارد عن سيبويه حيث ذكر البيت في موضعين من كتابه، وظاهر كلامه في الموضوعين لا يوافق ما نسبه إليه الهمذاني والنحاة من قبله من القول بأن (ما) فاعل لـ(قل) و(وصال) مبتدأ، فقد قال الفارسي: «ولا يصلح ارتفاعه بالابتداء على ما قدره^(٣) لأنه موضع فعل»^(٤).

(١) البيت من الطويل وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٣٥٨، ونسب للمراد الأسدي في المغني ٣٠٧/١، ٥٨٢، ٥٩٠/٢، الدرر ١٠٧/٢، الخزانة ٣٤٥/١، ١٠، ٢٢٧، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣١، شرح سقط الزند ١٦٦٠/٤، وبلا نسبة في الكتاب ٣١/١، ٣، ١١٥، المقتضب ٢٢٢/١، الأصول ٢٣٤/٢، إعراب القرآن للنحاس ٣٧٦/٢، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣١٥، شرح الكتاب للسيرافي ٢٣٠/٢، ضرورة الشعر للسيرافي ١٩٣، كتاب الشعر ٩١، المسائل البغداديات ٢٩٦، الخصائص ١٤٣/١، ٢٥٧، الإنصاف ١٤٤/١، شرح ابن يعيش على المفصل ٤٣/٤، ١١٦/٧، الممتع ٤٨٢/٢، شرح ابن عصفور على الجمل ١٦٠/١، ٦١٠/٢، شرح التسهيل لابن مالك ١٠٩/٢، الارتشاف ٢٠٣٥/٤، شفاء العليل ٩٨٦/٣.

(٢) الفريد ٢٠٣/١.

(٣) يقصد سيبويه.

(٤) المسائل البغداديات ٢٩٧.

وفي الأزهية قال سيبويه: « (ما) في (قلما) في موضع فاعل و (وصال) مبتدأ، وما بعده خبر والمبتدأ صلة لـ (ما) »^(١).

فما صرح به سيبويه يفيد ظاهره القول بأن (ما) كافة لـ (قل) عند الدخول على الفعل، وتلاها الاسم (وصال) الذي هو فاعل قد تقدم على فعله (يدوم) للضرورة الشعرية، فقد قال في الموضع الأول: « ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيم ليس فيه نقض فمن ذلك قوله:

صَدَدَتْ فَأَطْوَلَتْ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ❖ وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ

وإنما الكلام: وقل ما يدوم وصال «^(٢).

كما قال في باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل: «ومن تلك الحروف: ربما وقلما وأشباههما، جعلوا (رب) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة، وهيئوها ليذكر بعدها الفعل، لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى: رَبُّ يَقُولُ، ولا إلى: قَلَّ يَقُولُ، فألحقوهما (ما) وأخلصوهما للفعل، ومثل ذلك: هلا ولولا وألا، ألزموهن (لا) وجعلوا كل واحدة مع (لا) بمنزلة حرف واحد، وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض، وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم، قال:

صَدَدَتْ فَأَطْوَلَتْ الصَّدُودَ وَقَلَّمَا ❖ وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ

فظاهرهما أن (وصال) فاعل لـ (يدوم) وليس مبتدأ.

وهذا ما ذهب إليه كثير من النحاة^(٤).

وقد فسره السيرافي بقوله: « ووجه الكلام: وقلما يدوم وصال على طول الصدود، وذلك أن الأصل في هذا أن يقال: قل وصال يدوم على طول الصدود، لأن (قل) قبل دخول (ما) كان حكمها ألا تليها الأفعال؛ لأنها فعل ولا يلي الفعل فعل، فأدخلوا (ما) عليها ليوطئوا

(١) الأزهية للهرودي ٩٢، وهو رأي البغدادي في الخزانة ١٠/٢٢٦.

(٢) الكتاب ١/٣١.

(٣) الكتاب ٣/١١٥.

(٤) انظر ابن عصفور في ضرائر الشعر ٢٠٢، وأبا حيان في الارتشاف ٤/٢٠٣٥، وابن هشام في المغني

٤/٦٨، والدرر ٢/٢٦٣، وشرح التصريح ١/٣٩٤.

للفعل أن يليه؛ لأن الفعل لا يمتنع أن يلي (ما) فكان الحكم أن يولوها ما دخلت (ما) من أجله وهو الفعل، فلما اضطر قدم الاسم الذي كان يقع بعد (قل) قبل دخول (ما) « (١) ».

وقد رد ابن السيد (٢) هذا التفسير؛ لأن جمهور نحاة البصرة لا يجيزون تقديم الفاعل على فعله في شعر ولا نثر (٣).

والخلاف في تلك المسألة ذكره النحاة، فقال ابن أبي الربيع (٤): «الفاعل لا يتقدم على الفعل، فلا أعلم فيه خلافاً بين النحويين إلا خلافاً ضعيفاً نقل عن بعض الكوفيين في قولك: زيد قام، أن زيدا فاعل مقدم، والأصل: قام زيد» (٥).

وفي نحو الآية الكريمة: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ (٦) ومنع البصريون فاعلية ﴿أَحَدٌ﴾ بخلاف الأخفش (٧) والكوفيين (٨).

وبالنظر لنص سيبويه نجده في النص الأول قد جعله من وضع الكلام في غير موضعه، ووجه جوازه أنه مستقيم وليس فيه نقص، وأجاز في النص الثاني للضرورة الشعرية، حيث التقديم والتأخير كثير في اللغة (٩)، فيؤخذ من ظاهر النصين القول بأن (ما) كافة لـ (قل)، و(وصال) ارتفع على الفاعلية بـ (يدوم) الذي تأخر للضرورة الشعرية.

(١) ضرورة الشعر للسيرافي ١٩٣، ١٩٤.

(٢) عبد الله بن محمد بن السيد، أبو محمد: من العلماء باللغة والأدب. ولد ونشأ في بطليوس في الأندلس ٤٤٤هـ، وانتقل إلى بلنسية فسكنها، وتوفي بها ٥٢١ هـ. من كتبه «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن قتيبة والمسائل والأجوبة ولإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجب الاختلاف بين المسلمين في آرائهم والحدائق في أصول الدين، والمثلث في اللغة، كمثلاثات قطرب، وشرح سقط الزند، وغير ذلك.

(٣) رأي ابن السيد في المغني ١٩/٤، الدرر ٦٦٣/٢.

(٤) عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله الإمام أبو الحسين ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي إمام أهل النحو في زمانه؛ ولد في رمضان ٥٩٩هـ، وتوفي ٦٨٨هـ. وصنف: شرح الإيضاح، الملخص، القوانين، شرح الجمل. ترجمته في البغية ١٢٥/٢، كشف الظنون ٢١٢/١، غاية النهاية ٤٨٤/١، معجم المؤلفين ٢٨٦.

(٥) البسيط في شرح الجمل ١٧٣/١، ٢٧٢، وانظر هذه المسألة في المقتضب ١٢٨/١، الأصول ٢٥٤/٢، أسرار العربية ٧٩، الارتشاف ١٢٢٠/٤، الهمع ٢٣٧/٢، شرح التصريح ٢٩٦/١.

(٦) سورة التوبة آية ٦.

(٧) معاني القرآن للأخفش ١/٣٥٤.

(٨) انظر رأيهم في شرح التسهيل ١٠٧/٢، ١٠٨.

(٩) في هامش الأزهية ٩١ قال المحقق: " لا يجوز نسبة هذا القول إلى سيبويه البتة، ولا يؤخذ من كلامه في كلا

الرأي الثاني: والذي نسبه الهمذاني وغيره من النحاة إلى المبرد من القول بأن (ما) ملغاة وارتفع (وصال) على الفاعلية بـ (قلّ) والتقدير: قل وصال يدوم على طول الصدود.

قال الهروي: « وقال المبرد: (ما) في (قلما) صلة ملغاة، والاسم بعدها مرتفع بـ(قلّ) كأنه قال: وقل وصال على طول «^(١)».

وما ذكره المبرد لا يفيد ذلك، بل يفيد موافقته لسيبويه حيث قال: « ولو احتاج شاعر إلى فصل الألف واللام لاستقام ذلك وكان جائزا للضرورة، كما يجوز في مثله في (سوف) و(قلما) و(قد) ونحوها من الحروف التي تكون أصلا للأفعال، كما قال حيث اضطر الشاعر:

صَدَدَتْ فَأَطْوَلَتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ❖ وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وإنما (قلما) للفعل «^(٢)».

أي تلاها الاسم في الضرورة الشعرية، فليس فيه ما يدل على القول بأن (ما) ملغاة، ورفع (وصال) على الفاعلية بـ (قلّ)، بل ظاهره يفيد موافقته لسيبويه.^(٣)

الرأي الثالث: الذي حكاه الهمذاني عن بعضهم وهو أن (ما) بمعنى الظرف والوقت أي: قل وقت يدوم فيه وصال على طول الصدود.

وصاحب هذا الرأي هو السيرافي حيث قال: « وإذا قلت: قل ما يدوم وصال، فإن (قلّ) لم تزل عن فعليتها غير أن الذي يرتفع بعدها(ما) وهي اسم مبهم يجعل في هذا الموضع للزمان، فكأنه قال: قل وقت يدوم فيه وصال «^(٤)».

كما حكاه الهروي بغير نسبة^(٥).

الموضعين اللذين أنشد فيهما هذا البيت إلا أنه قد يجوز في ضرورة الشعر تقديم الاسم بعد (قلما) ولم يتجاوز ذلك إلى التصريح بم ارتفع (وصال) في البيت.

(١) الأزهية ٩١، وكذا ابن الشجري في أماليه ٥٦٧/٢، وابن هشام في المغني ٦٩/٤، والبغدادي في الخزانة ٢٢٦/١٠، وانظر الدرر ٢٦٣/٢.

(٢) المقتضب ٢٢٢/١، وانظر ٥٤/٢.

(٣) في هامش المقتضب قال د/عبد الخالق عزيمة تعليقا على كلام المبرد من هذا يتبين لنا بوضوح أنه لا خلاف بين سيبويه والمبرد في (قلما) ولا في أن البيت ضرورة ٢٢٢/١.

(٤) ضرائر الشعر للسيرافي ١٩٤.

(٥) الأزهية ٩٢.

فعلية: ليست (ما) ظرفاً ولكنها دالة على معنى الظرف والوقت عند السيرافي، وليست ظرفاً كما ذكر الهروي.

الرأي الرابع: والذي حكاه الهمذاني عن بعضهم من أن (ما) كافة لـ (قلّ) عن الدخول على الفعل فيمكن رد هذا الرأي إلى الأول من جعل (ما) كافة حرفاً ورفع (وصال) على الفاعلية إلا أنه يخالفه في رافع (وصال) وصاحب هذا الرأي هو ابن السراج حيث قال: «والكلام: قل ما يدوم وصالاً، وليس يجوز أن يرفع (وصال) بـ(يدوم) وقد أخره، ولكن يجوز هذا عندي على إضمار (يكون) كأنه قال: قل ما يكون وصال يدوم على طول الصدود»^(١).

ورده البغدادي لأنه ليس من مواضع حذف (كان) ^(٢).

وأجاز الفارسي رفعه بفعل يفسره المذكور فقال: «ولا يجوز أن يرفع (وصال) بـ(يدوم) وقد تأخر عن الاسم، ولكن يرتفع بـ (يبقى) أو (يثبت) أو نحوه، مما يفسره (يدوم)»^(٣).

الرأي الخامس: والذي ذكره الهمذاني «أن يكون (ما) تأكيداً، وبعضهم يسميها صلة زائدة»^(٤).

وهو وجه أجازته السيرافي^(٥)، ولا فرق بين هذا الرأي والرأي الثاني بأن (ما) صلة ملغاة، وعليه يرتفع (وصال) على الفاعلية بـ (قلّ).

(١) الأصول في النحو ٤٦٦/٣.

(٢) انظر الخزانة ٢٢٨/١٠.

(٣) المسائل البغداديات ٢٩٦، ٢٩٧.

(٤) الفريد ٢٠٣/١.

(٥) ضرائر الشعر للسيرافي ١٩٤، وانظر الدرر ٢٦٣/٢.

و بالنظر في هذه المسألة نجد أموراً:

أولها: أن (ما) في ذلك البيت على ما ورد فيها من آراء تحتمل أن تكون:

أ _ كافة: على الرأي الأول والثاني والرابع وكذا الخامس، فهي حرف، وإن اختلفوا في رافع (وصال).

ب - اسمًا : بمعنى الوقت والحين وقد ارتقع (وصال) على الفاعلية ب(قلّ).

ثانيها: ورد رأي آخر في (ما) في البيت وبعد (قلّ) مصدرية، حيث قال الرضي: «و(ما) التي بعد (كثر) و(قلّ) و(طال) نحو: قلما وكثر ما وطالما إما كافة للفعل عن طلب الفاعل وإما مصدرية والمصدر فاعل للفعل»^(١).

كما حكى البغدادي هذا الرأي^(٢)، وقد رده ابن خلف^(٣) فقال: «لا يجوز أن تكون (ما) مصدرية؛ لأنها معرفة و(قلّ) تطلب النكرة تقول: قل رجل يفعل ذلك، فلذلك حكمت على (من) في قولهم: (قل من يفعل ذلك) أنها نكرة موصوفة.

وأيضاً لو كانت مصدرية لجاز أن تدخل على الماضي والمستقبل، وهي هاهنا لا تدخل إلا على المستقبل»^(٤).

ثالثها: أن البيت قد روي^(٥):

صدت فأطولت الصدود ولا أرى ❀ وصالا على طول الصدود يدوم

وعليه فلا شاهد ولا خلاف في البيت.

(١) شرح الرضي على الكافية ٣٢٩/٤.

(٢) الخزانة ٢٢٧/١٠.

(٣) أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي أبو جعفر المعروف بابن الباذش النحوي ابن النحوي قال في البلغة: إمام نحوي مقرر نقاد، وقال ابن الزبير: عارف بالأدب والإعراب، إمام نحوي متقدم، راوية مكثراً أخذ عن أبيه وأكثر الرواية عنه، وشاركه في كثير من شيوخه. مولده في ربيع الأول سنة إحدى وتسعين وأربعمائة، ومات في جمادى الآخرة سنة أربعين وخمسمائة، بغية الوعاة ٣٣٨/١، وانظر غاية النهاية في طبقات القراء ٧٩/١.

(٤) رأيه في الخزانة ٢٢٧/١٠.

(٥) الرواية في الأغاني لأبي فرج الأصفهاني ٢٤٥/١٠، والخزانة ٢٣١/١٠.

رابعها: أنه قد ورد عن كثير من النحاة أن دخول (ما) على (قلّ) يكفها عن طلب الفاعل وتبقى دالة على النفي فحسب.

قال الفارسي: «ويقوي قول سيويه أن (قلما) كفت فدخلت على الفعل في (قلما وصال) أن قلما أجري نفيًا، وغلب ذلك فيه، ضارع الحرف فلم يقتض الفاعل كما لا يقتضيه الحرف لمشابهته له، ويدل على إجرائهم إياه مجرى الحرف أنه لا يقع مبتدأ^(١) ولا يكون مبنياً على شيء، فكما شابه الحرف في هذا كذلك شابهه في أنه لم يكن له فاعل»^(٢).

وهو ما ذهب إليه ابن جني حيث قال: «ألا ترى أن الشيء إذا قل قارب الانتقاء، وعلى ذلك قالت العرب: قل رجل يقول ذلك إلا زيد بالرفع؛ لأنهم أجروه مجرى: ما يقول ذاك أحد إلا زيد، وعلى نحو من هذا قالوا: قلما يقوم زيد، فكفوا (قلّ) ب (ما) عن اقتضائها الفاعل، وجاز عندهم إخلاء الفعل من الفاعل لما دخله من مشابهة حرف النفي»^(٣).

وهو ما ذهب إليه السيوطي^(٤) والشيخ خالد الأزهري^(٥) وابن منظور^(٦).

كما قال البغدادي في خزانته: «... كما أن (قلما) في قولهم: (قلما وصال على طول الصدود يدوم) غير مسند إلى فاعل لما فيه من معنى النفي»^(٧).

وبقاء الفعل هنا بلا فاعل له نظير ذكره بعضهم، نحو قوله^(٨):

فأين إلى أين النجاة ببغتي ❀ أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

(١) أي لا يقع في أول الجملة.

(٢) المسائل البغداديات ٣٠٠.

(٣) الخصائص ١٢٤/١ .

(٤) همع الهوامع ١٣/٣.

(٥) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ١٦١، ١٦٢.

(٦) اللسان ٥٦٤/١١.

(٧) الخزانة ٣٦٥/٣.

(٨) البيت من الطويل، نسبه السلسلي في شفاء العليل إلى الكميت ٧٤٢/٢، ولم أجد من نسبه غيره، بل قال البغدادي في خزانة الأدب ١٥٩/٥، وهذا البيت مع شهرته لم يعلم له قائل ولا تنمة والله أعلم . . ولم أعثر عليه في ديوان الكميت، وقد ورد البيت في الخصائص ١٠٣/٣ شرح الرضي على الكافية ٢٤٩/١، والأمالى الشجرية ٢٤٣/١ وشرح الكافية الشافية ١١٨٥/٦٤٢، ٣/٢، شرح التسهيل ٣٠٢/٣، همع الهوامع ١٧٣/٣، أوضح المسالك ١٩٤/٢، ٦١ وشفاء العليل ٤٤٥/١، ٧٤٢/٢، شرح التصريح ٤٨٠/١، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ١٥٥، والدرر اللوامع ٣٢٣/٥.

ف(اللاحقون) فاعل (أتاك) الأول، و(أتاك) الثاني لمجرد التقوية فلا فاعل له.

ونظيره كذلك (كان) الزائدة حيث تبقى بلا إسناد، ذكره ابن مالك: « ولا يبالي بأن يقال خلوها من الإسناد إلى منوي يلزم كون الفعل حديثاً من غير محدث عنه، لأن (كان) المحكوم بزيادته تشبه الحرف الزائد، فلا يبالي بخلوها من الإسناد»^(١).

وإذا كان ظاهر نص سيبويه يمكن أن يحتتمل القول برفع (وصال) على الابتداء وخبره (يدوم) على قول بعض النحاة، أو برفع (وصال) بـ (يدوم) المتأخر للضرورة الشعرية فعلى كلا الوجهين ستكون (قلما) دالة على النفي و(ما) كافة لها عن اقتضاء فاعل، ولعل ما يؤيد ذلك رواية (ولا أرى وصالاً) حيث يتفق ومعنى النفي في (قلما).

(١) شرح التسهيل ١/٣٤٣.

المبحث السادس عشر

رأي سيبويه في

وصف ﴿اللَّهُمَّ﴾

رأي سيبويه في وصف ﴿اللَّهُمَّ﴾

قال الهمداني: «﴿مَلِكُ الْمَلِكِ﴾^(١) نداء ثان، أي: يا مالك الملك، ولا يجوز أن يكون صفة لقوله: ﴿اللَّهُمَّ﴾ عند صاحب الكتاب وموافقيه؛ لأنه قد لحقه شبه الصوت، والأصوات لا توصف، ك(فاق)^(٢) وشبهه .

وأجاز ابن السراج والزجاج وغيرهما من البصريين والكوفيين أن يكون ﴿مَلِكُ الْمَلِكِ﴾ نعتاً لقوله: ﴿اللَّهُمَّ﴾، قائلين إن الاسم ومع الميم بمنزلة ومع (يا)، فكما يجوز أن يوصف ومع (يا)، كذلك يجوز أن يوصف ومع الميم، ونظيره ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ﴾^(٣) «^(٤)».

الآراء الواردة في وصف ﴿اللَّهُمَّ﴾:

أما سيبويه ومن وافقه فقد ذهبوا إلى أنه لا تقع الصفة بعده؛ لما لـ ﴿اللَّهُمَّ﴾ في النداء من خصوصية.

قال سيبويه: «وإذا ألحقت الميم لم تصف الاسم، من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت^(٥)، كقولك: يا هناه، وأما قوله عز وجل: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ﴾ فعلى (يا)، فقد صرفوا هذا الاسم على وجوه لكثرت في كلامهم، ولأن له حالاً ليست لغيره»^(٦).

(١) سورة آل عمران الآية ٢٦ .

(٢) هكذا وردت في النسخة المحققة التي اعتمدها في هذا البحث ، وفي النسخة المحققة لـ(محمد نظام الدين الفتّيح)، وردت (غاق) ٣٣/٢ ، وهو الصواب يدل على ذلك السياق .

(٣) سورة الزمر الآية ٤٦ .

(٤) الفريد ٥٥٨/١ .

(٥) الأصوات: كل لفظ حكي به صوت، أو صوت به للبهائم، فالأول: ك(غاق)، والثاني: ك(نخ) . الكافية في النحو ٣٥/١ وفي الأشموني: ٤٩٢/٢: (هي ألفاظ، يفهم المقصود منها؛ بمجرد النطق بها وسماعها. وقد وضع لخطاب ما لا يعقل من الحيوان الأعجم، أو ما هو في حكمه من صغار آدميين، وقد يراد بها حكاية صوت من الأصوات) ومنه قوله: يا عنز هذا شجر وماء ... عاعيت لو ينفعني العيعاء

(٦) الكتاب ١٩٦/٢، ١٩٧ . الهمع ٦٣/٢ .

وقال الخليل: « وأما قوله في الزمر: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ نصب (فَاطِرٍ)؛ لأنه نداء مضاف، معناه: يا فاطر السموات»^(١).

بينما ذهب المبرد والزجاج وابن السراج إلى أن ﴿مَلِكِ الْمَلِكِ﴾ نعت، وكذلك ﴿فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾.

حيث قال المبرد: « ولا يجوز عنده^(٢) وصفه، ولا أراه كما قال؛ لأنها إذا كانت بدلا من (يا) فكأنك قلت: يا الله، ثم تصفه كما تصفه في هذا الموضع، فمن ذلك قوله: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾، وكان سيبويه يزعم أنه نداء آخر، كأنه قال: يا فاطر السموات والأرض»^(٣).

وقال الزجاج: « وزعم سيبويه أن هذا الاسم لا يوصف؛ لأنه قد ضمت إليه الميم، فقال في قوله جلاً وعزاً: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ أن (فَاطِرٍ) منصوب على النداء، وكذلك ﴿مَلِكِ الْمَلِكِ﴾، ولكن لم يذكره في كتابه، والقول عندي أن ﴿مَلِكِ الْمَلِكِ﴾ صفة ﴿الله﴾، وأن ﴿فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ كذلك، وذلك أن الاسم ومعه الميم بمنزلته ومعه (يا)، فلا تمنع الصفة مع الميم كما لا تمنع مع (يا)»^(٤).

وقد احتج المبرد ومن وافقه بأنه قد جاز نعت غير ﴿اللَّهُمَّ﴾ من المنادى المفرد، وجاز في نعته الرفع حملاً على اللفظ، والنصب حملاً على المحل.

قال المبرد: « فإن نَعَتَ مفردًا بمفرد فأنت في النعت بالخيار، إن شئت رفعتَه وإن شئت نصبتَه، تقول: يا زيد العاقلُ أقبل، ويا عمرو الظريفُ هلمَّ، وإن شئت قلت العاقلُ والظريفُ، أما الرفع فلأنك أتبعته مرفوعاً...وأما النصب فعلى الموضع؛ لأن موضع (زيد) منصوب»^(٥).

(١) الجمل ١١٠ .

(٢) يقصد سيبويه .

(٣) المقتضب ٢٣٩/٤ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٩٤/١ .

(٥) المقتضب ٢٠٧/٤، ٢٠٨ باختصار .

و احتج المبرد ومن وافقه بنحو قوله: (١).

يَا حَكْمُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ❖ أُوْدَيْتُ إِنْ لَمْ تَحِبْ حَبْوَ الْمُعْتَنِكِ

وقوله: (٢)

يَا حَكْمُ بِنِ الْمَنْزِرِ بِنِ الْجَارُودِ ❖ سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ

و قوله: (٣)

فَمَا كَغُبُ بِنِ مَامَةَ وَابْنَ سُعْدَى ❖ بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عَمْرُ الْجَوَادَا

حيث جاءت (الوارث)، و (ابن) و (الجوادا) نعتاً لما قبلها، ويجوز فيها الرفع حملاً على

لفظ المنادى، والنصب حملاً على محله. (٤).

(١) البيت من الرجز، لرؤية في ديوانه ١١٨، وشرح شواهد المغني ١/٥٢، شرح قطر الندى ٢٠٩، وللعجاج في اللمع ١٩٤، وبلا نسبة في المقتضب ٤/٢٠٨، الخصائص ٣/٣٩٩، ٣/٣٢٥، أمالي ابن الشجري ٣/٤٤، الإنصاف ٢/٥١٥، شرح المفصل ٣/٢، المعاني الكبير ٨٧٠، كتاب الجيم ٢/٢٢٥، يوان الأدب ٢/١٨، الدر المصون ٣/١٠٠.

(٢) بيت من الرجز، و"أوديت" أي هلكت، وتحبو: له معنيان أحدهما: أن يكون بمعنى الحبو الذي هو الزحف، والآخر: أن يكون بمعنى تمنح وتعطي، والمعتك: البعير يكلف أن يصعد في العانك من الرمل، والعانك من الرمل هو ما انعقد منه، ولا يتأتى الصعود فيه إلا مع جهد ومشقة عظيمين والبعير قد يحبو فيه ويبطئ في سير ويشرف بصدرة ويتلطف حتى يتمكن من صعوده يقول: إني أهلك إن لم تمنحني من عنايتك وترفق بي وتلطفك في معالجة شئوني مثل ما يعطيه البعير من ذلك حين يريد أن يصعد في عانك الرمل. وملحقات ديوان رؤية: ١٧٢، وله في الصحاح ٤/١٤٩٦، اللسان ١٠، ١٥٨، تاج العروس ٢٥/٤٤٢، وكذاب الحرمازي في الكتاب ٢/٢٠٣، مجاز القرآن ١/٣١٩، شرح أبيات سيبويه ١/٤٧٢، الشعر والشعراء ٢/٦٤٧، اللباب في علوم الكتاب ٢/٤٧٦، المحرر الوجيز ٣/٥١٣، ولرؤية أو للزجاج في شرح التصريح ٢/١٦٩، المقاصد النحوية ٤/٢١٠، وبلا نسبة في المقتضب ٤/٢٣٢، الكامل ٢/٤٦، سر صناعة الإعراب ٢/٥٢٦، اللباب في علوم الكتاب ٥/١٢٥، الدر المصون ٣/١٠٠، شرح ابن يعيش على المفصل ٢/٢٥، شرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٧، الرصف ٣٥٦، أوضح المسالك ٤/٢٢، اللحة ٢/٦٠٦، شرح الأشموني ٣/٢٤، حاشية الصبان ٣/٢٠٩.

(٣) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ١٠٧، المقتضب ٤/٢٠٨، اللمع ٤/٢٨٤، المستقصى في أمثال العرب ١/٥٥، شرح التصريح ٢/٢١٨، الدرر ٣/٣٤، المقاصد النحوية ٤/٢٥٤، شرح شواهد المغني ٥٦، وبلا نسبة في جمل الخليل ٨٣، الأصول ١/٣٦٩، أمالي ابن الشجري ٢/٤٠، ٤٤، الدر المصون ٣/١٠٠، اللباب في علوم الكتاب ٥/١٢٥، جمل الزجاجي ١/١٦٠، المغني ١/٢٨، أوضح المسالك ٤/٢٣، توضيح المقاصد ٢/١٠٦٦، الهمع ٢/٥٤، شرح الأشموني ٢/٤٤٧، ٣، ٢٥، حاشية الصبان ٣/٢١١، شرح قطر الندى ١/٢١٠.

(٤) انظر المقتضب ٤/٢٣٢، الكامل ٢/٤٦، سر صناعة الإعراب ٢/٥٢٦، اللباب في علوم الكتاب ٥/١٢٥، الدر المصون ٣/١٠٠، شرح ابن يعيش على المفصل ٢/٢٥، شرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٧، الرصف ٣٥٦، أوضح المسالك ٤/٢٢، اللحة ٢/٦٠٦، شرح الأشموني ٣/٢٤، حاشية الصبان ٣/٢٠٩.

وتبع الرضي المبرد فقال: «ولا أرى في الأسماء المختصة بالنداء مانعاً من الوصف، بلى، السماع مفقود فيها»^(١).

وفي الجدول: «﴿اللَّهُمَّ﴾ منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب، و(الميم) المشددة عوض من (يا) النداء المحذوفة (فاطر) نعت للفظ الجلالة منصوب؛ لأنه مضاف، (عالم) نعت ثان منصوب»^(٢).
وقد ردّ الموافقون لسيبويه بما يضعف ذلك.

فذهبوا إلى أن ﴿اللَّهُمَّ﴾ أولى ألا يوصف، لأنه بعد ضم الميم إليه عوضاً عن (يا) أصبح واقعاً موقع ما لا يوصف، فصيح صياغة مخصوصة، وصار حكمه حكم الأصوات، وحكم الأصوات ألا توصف نحو: (غاق) ونحوه.

وهذا ما انتصر به الفارسي لرأي سيبويه حيث قال: «وليس يجب من حيث كان (يا) معاقباً لهذا الصوت وبدلاً منه أن يجوز في الاسم مضموماً إليه الصوت ما كان يجوز فيه مع (يا)، ألا ترى أن التاء وزيادته بدل من الياء في (زناديق)، ولا يجري الاسم بالهاء في منع الانصراف مجرى زناديق، فكذلك لا يجب أن يكون ﴿اللَّهُمَّ﴾ بمنزلة: (يا الله)»^(٣).

وقال أيضًا: «ألا ترى أنه بُني بنية لا يجوز معها أن تفصل منه، وأن تقطع عنه لإلزامهم الحرف الأول السكون، ولو كان في تقدير الانفصال منه لم يُسكن الأول منه؛ لأن الابتداء بالساكن لا يكون، فلما كان ذلك وأسكن على إلزامهم الصوت الكلمة، وصياغته معه؛ لئلا يفصل بينهما كما قد يفصل بين المضاف والمضاف إليه، عند انقطاع النفس فيعلم بهذا أن اتصاله بالاسم كاتصال المضاف بالمضاف إليه... وكان هذا الصوت أشدّ اتصالاً بما ضمّ إليه من المضاف بالمضاف إليه وجب ألا يدخل الأول والمضموم إليه في حكمه في ألا يوصف كما لا توصف الأصوات، كما لم يقع في موضع آخر غير النداء»^(٤).

(١) شرح الرضي على الكافية ٣٨٤/١ .

(٢) الجدول في إعراب القرآن ١٩٢/٢٤ .

(٣) الإغفال ١١٦/٢ .

(٤) الإغفال ١١٦، ١١٥/٢ .

كما انتصر الفارسي لسبويه بأن في الأسماء المناداة المفردة المعرفة القياس ألا توصف كما ذهب إليه بعض الناس؛ لأنها واقعةٌ موقع ما لا يوصف.

وكما أنه لما وقع موقع ما لا يعرب لم يعرب، كذلك لما وقع موقع ما لا يوصف لم يوصف.

فأما ما احتج به المبرد والنحاة من مجيئها موصوفة كقوله: (١)

يَا حَكْمُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ❖ أُوْدَيْتُ إِنْ لَمْ تَحُبْ حَبْوَ الْمُعْتَنِكِ

وقوله: (٢)

يَا حَكْمُ بِنِ الْمَنْذِرِ بِنِ الْجَارُودِ ❖ سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ

و قوله: (٣)

فَمَا كَغَبُ بِنِ مَامَةَ وَإِبْنَ سُعْدَى ❖ بِأَجُودَ مِنْكَ يَا عَمْرَ الْجَوَادَا

برفع أو نصب (الوارث) و (ابن) و (الجوادا) نعوتاً للاسم المنادى قبلها.

فإنَّ الأول على (أنت)، أي: بالرفع خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (أنت).

والثاني على أنه نداء ثانٍ.

والثالث على إضمار (أعني)، أي: بالنصب على المفعولية كما نكر الفارسي وغيره من

النحاة. (٤)

وقال النحاس: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ نصب لأنه نداء مضاف، وكذا

﴿عَلِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾، ولا يجوز عند سيبويه أن يكون نعتاً. (٥)

(١) سبق تخريجه ص ١٨٠.

(٢) سبق تخريجه ص ١٨٠.

(٣) سبق تخريجه ص ١٨٠.

(٤) انظر الإغفال للفارسي ١١٦/٢، الأصول ٣٦٩/١، أمالي ابن الشجري ٤٠/٢، ٤٤، الدر المصون ١٠٠/٣،

اللباب في علوم الكتاب ١٢٥/٥، جمل الزجاجي ١٦٠/١، المغني ٢٨/١، أوضح المسالك ٢٣/٤، توضيح

المقاصد ١٠٦٦/٢، الهمع ٥٤/٢، شرح الأشموني ٤٤٧/٢، ٣، ٢٥، حاشية الصبان ٢١١/٣، شرح قطر

الندى ٢١٠/١.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١٥/٤.

وقال القرطبي: «وما قاله سيبويه أصوب وأبين، وذلك أنه ليس في الأسماء الموصوفة شيء على حد ﴿اللَّهُمَّ﴾؛ لأنه اسم مفرد ضم إليه صوت، والأصوات لا توصف، نحو غاق،^(١) وما أشبهه، وكان حكم الاسم المفرد ألا يوصف وإن كانوا قد وصفوه في مواضع، فلما ضم هنا ما لا يوصف إلى ما كان قياسه ألا يوصف صار بمنزلة صوت ضم إلى صوت، نحو: حيهل فلم يوصف»^(٢).

وقد ورد في إعراب ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ﴾ و﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ في الآيتين الكريميتين توجيهات أخرى في الإعراب كالبديلية، وعطف البيان.

وفي الدرر: «قوله: ﴿مَلِكُ الْمَلِكِ﴾ فيه أوجه:

أحدها: أنه بدل من ﴿اللَّهُمَّ﴾.

الثاني: أنه عطف بيان.

الثالث: أنه منادى ثان، حذفت منه حرف النداء، أي: يا مالك الملك، إذ البديل على نية تكرار العامل، إلا أن الفرق هذا ليس بتابع.

الرابع: أنه نعت لـ ﴿اللَّهُمَّ﴾ على الموضع فلذلك نصب»^(٣).

ومع ورود تلك التوجيهات من الإعراب فقد رجح كثير من النحاة رأي سيبويه كما سبق عن الفارسي، كذا احتج له أبو حيان برد وجيه حيث قال: «والصحيح مذهب سيبويه؛ لأنه لم يسمع فيه مثل اللهم الرحيم ارحمنا، والآية ونحوها محتملة للنداء»^(٤).

وفي المحرر الوجيز: «وما قال سيبويه أصوب؛ وذلك أنه ليس في الأسماء الموصوفة شيء على حد ﴿اللَّهُمَّ﴾»^(٥).

(١) غاق: حكاية صوت الغراب، انظر: الصحاح ١٥٣٩/٤، تهذيب اللغة ٢٩/٣، المخصص ٨٠/٥، تاج العروس

٢٦٨/٢٦، التعريفات ٢٨/١، معجم اللغة العربية المعاصرة ١٩١٠/١.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٥٥/٤.

(٣) الدر ٩٩، ١٠٠، ١٠١. اللباب في علوم الكتاب ١٢٤/٥، ١٢٥، ١٢٦. وفي المجتبى من مشكل إعراب

القرآن ١٠٨٤/٣: «﴿اللَّهُمَّ﴾ منادى مبني على الضم في محل نصب، والميم عوض عن (يا) المحذوفة،

(فَاطِرٌ) بدل، (عَالِمٌ) بدل ثان، وجملة ﴿أَنْتَ فَخْرٌ﴾ جواب النداء مستأنفة، الجار (فِيهِ) متعلق بـ (يَخْتَلِفُونَ) «

(٤) الهمع ٦٤/٢.

(٥) ٤١٧/١.

وفي الفوائد العجيبة: « الشائع استعمالها في الدعاء، ولذا قال السلف: اللهم مجمع الدعاء. وقال بعضهم: الميم في قول (اللهم) فيه تسعة وتسعون اسمًا من أسماء الله تعالى، وأوضحه بعضهم بأن الميم تكون علامة للجمع، لأنك تقول: (عليه) للواحد، و(عليهم) للجمع، فصارت الميم في هذا الموضع بمنزلة الواو الدالة على الجمع في قولك: (ضربوا) و(قاموا)، فلما كانت كذلك زيدت في آخر اسم الله تعالى لتشعر وتؤذن بأن هذا الاسم قد جمعت فيه أسماء الله تعالى كلها، فإذا قال الداعي: اللهم، فكأنه قال: يا الله الذي له الأسماء الحسنى، قال: ولاستغراقه أيضًا لجميع أسماء الله تعالى الحسنى وصفاته لا يجوز أن يوصف؛ لأنها قد اجتمعت فيه، وهو حجة لما قال سيبويه في منعه وصفه». (١)

(١) الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة ٢٩/١ .

المبحث السابع عشر

رأي سيويه في وقوع
ضمير الفصل بين الحال
وصاحبها .

رأي سيبويه في وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها .

قال الهمداني: « وقوله تعالى: ﴿ هَتُولَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطَهَرُ لَكُمْ ﴾^(١) ﴿ هَتُولَاءِ ﴾ مبتدأ، و﴿ بَنَاتِي ﴾ عطف بيان، أو بدل، و﴿ هُنَّ ﴾ فصل، و﴿ أَطَهَرُ ﴾ الخبر، أو ﴿ هُنَّ ﴾ مبتدأ ثان، وخبره ﴿ أَطَهَرُ ﴾، والجملة في موضع خبر المبتدأ الأول .

و لك أن تجعل ﴿ بَنَاتِي ﴾ خبر ﴿ هَتُولَاءِ ﴾، و﴿ أَطَهَرُ ﴾ خبر ﴿ هُنَّ ﴾ .

والجمهور على رفع ﴿ أَطَهَرُ ﴾، ورفع على أحد الأوجه الثلاثة المذكورة آنفاً، وقرأ محمد ابن مروان^(٢) وغيره ﴿ أَطَهَرَ ﴾ بالنصب^(٣)، وأنكر صاحب الكتاب هذه القراءة وضعفها وقال: فيها احتبى ابن مروان في لحنه، وعن أبي عمرو بن العلاء: من قرأ ﴿ هُنَّ أَطَهَرَ لَكُمْ ﴾ بالنصب فقد تریع في لحنه، وذلك أنه نصبه على الحال بلا مقال على أن تجعل ﴿ هَتُولَاءِ ﴾ مبتدأ، و﴿ بَنَاتِي ﴾ خبره، و﴿ أَطَهَرَ ﴾ حالاً من ﴿ بَنَاتِي ﴾^(٤).

لمناقشة تلك المسألة نبدأ بالتعريف بضمير الفصل، وتسميته عند النحاة، بصريين وكوفيين.

ضمير الفصل، وهو الضمير الذي يفصل به بين الخبر والنعت، ويدل على أن ما بعده خبر لما قبله، وليس صفة، ولا بدلاً، ولا غيرهما من مكملات الجملة، فيرفع الشك، ويزيل اللبس، وهو مع هذا قصر للمسند على المسند إليه، ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده .

يأتي ضمير الفصل في المواضع الآتية:

١ - بين المبتدأ والخبر .

(١) سورة هود الآية ٧٨ .

(٢) في غاية النهاية في طبقات القراء ٢/٢٦١، « محمد بن مروان المدني القارئ، ذكره الداني فقال: وردت عنه الرواية في حروف القرآن وذكر عن أبي حاتم السجستاني أنه قال: ابن مروان قارئ أهل المدينة.

(٣) قرأ بها: الحسن بن زيد بن علي، عيسى بن عمر، سعيد بن جبير، محمد بن مروان بن الحكم، عبد الله بن أبي إسحاق، عبد الملك بن مروان، انظر القراءة في معاني القرآن للأخفش ٢/٣٥٦، المحتسب ١/٣٢٦، الكشف ٣/٢١٧، إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٩٥، البحر المحيط ٥/٢٤٧، الدر المصون ٤٦/٣٦٢، الجامع لأحكام القرآن ٩/٧٦ مفاتيح الغيب ١٨/٢٨ .

(٤) الفريد ٢/٦٥٤ .

ومنه قوله ﷺ: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾^(١)، وقوله ﷺ: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾^(٢)،
وقوله ﷺ: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(٣).

بين اسم (كان) أو إحدى أخواتها وخبرها: ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعْبًا كَانُوا هُمُ
الْخَاسِرِينَ﴾^(٤).

٣ - بين اسم (إن) أو إحدى أخواتها وخبرها: ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ
الْمُفْسِدُونَ﴾^(٥).

٤ - بين مفعولي (ظن): ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا دُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ﴾^(٦).

قال سيبويه في (باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلاً): «اعلم أنه لا
يكنّ فصلاً إلا في الفعل، ولا يكنّ كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلة في حال
الابتداء، فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلة في الابتداء، إعلماً بأنه قد
فصل الاسم، وأنه فيما ينتظر المحدث ويتوقعه منه، مما لا بدّ له أن يذكره للمحدث؛ لأنك
إذا ابتدأت الاسم، فإنما تبدئه لما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بدّ
منه، وإلا فسد الكلام ولم يسغ لك، فكأنه ذكر (هو)؛ ليستدل المحدث أن ما بعد الاسم ما
يخرجه مما وجب عليه، وأن ما بعد الاسم ليس منه، هذا تفسير الخليل رحمه الله»^(٧).
وقال أيضاً: «واعلم أنها تكون في (إن) وأخوتها فصلاً وفي الابتداء، ولكن ما بعدها
مرفوع؛ لأنه مرفوع قبل أن تذكر الفصل»^(٨).

وقال المبرد عن ضمير الفصل: «وتقول: كان زيد هو العاقل، تجعل (هو) ابتداء
و(العاقل) خبره، وإن شئت قلت: كان زيد هو العاقل يا فتى، فتجعل (هو) زائدة، فكأنك قلت:
كان زيد العاقل.

(١) سورة البقرة، الآية ٢٧.

(٢) سورة البقرة، الآية ١٧٧.

(٣) سورة البقرة، الآية ٢٥٤.

(٤) سورة الأعراف الآية ٩٢.

(٥) سورة البقرة الآية ١٢.

(٦) سورة الصافات الآية ٧٧.

(٧) الكتاب ٣٨٩/٢.

(٨) الكتاب ٣٩٢/٢.

وإنما يكون (هو) و(هما) و(هم) وما أشبه ذلك زوائد بين المعرفتين أو بين المعرفة وما قاربها من النكرات، نحو: خير منه، وما أشبهه مما لا تدخله الألف واللام، وإنما زيدت في هذا الموضع لأنها معرفة، فلا يجوز أن تؤكد إلا المعرفة، ولا تكون زائدة إلا بين اسمين لا يستغنى أحدهما عن الآخر، نحو: اسم (كان) وخبرها، أو مفعولي ظننت وعلمت وما أشبه ذلك، والابتداء والخبر وباب (إن)، فمما جاء من توكيدها في القرآن قوله: ﴿وَمَا ظَلَمْتَنَّهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾^(١) «(٢)» .

ويسمى هذا الضمير عند البصريين ضمير الفصل؛ لأنه فصل بين الخبر والنعت، أو لأنه فصل بين الخبر والتابع.^(٣)

يقول ابن يعيش في سبب تسمية هذا الضمير فصلاً: «يقال له: فصل، وعماد، فالفصل من عبارات البصريين، كأنه فصل الاسم الأول عما بعده، وآذن بتمامه، وإن لم يبق منه بقية من نعت، ولا بدل إلا الخبر لا غير»^(٤) .

ويسميه الكوفيون عماداً «كأنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده»^(٥) .

وبعض الكوفيين يسميه (دعامة)، حيث قال الفراء: «وقوله: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ

إِخْرَاجُهُمْ﴾^(٦)... إن شئت جعلت (هُوَ) كناية عن الإخراج ﴿وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنْكُمْ وَيَكْرِهَهُمْ﴾^(٧) أي: وهو محرم عليكم، يريد: إخراجهم محرم عليكم، ثم أعاد (الإخراج) مرة أخرى تكريراً على ﴿هُوَ﴾ لما حال بين (الإخراج) وبين ﴿هُوَ﴾ كلام، فكان رفع (الإخراج) بالتكرير على ﴿هُوَ﴾، وإن شئت جعلت ﴿هُوَ﴾ عماداً ورفعت الإخراج بـ﴿مُحَرَّمٌ﴾^(٨) .

(١) سورة الزخرف الآية ٧٦ .

(٢) المقتضب ١٠٣/٤، ١٠٤ .

(٣) انظر شرح ابن يعيش على المفصل ١١٠/٣، شرح الرضي على الكافية ٤٥٥/٢، شرح الكافية الشافية ٢٤٢/١، شرح ابن عقيل ٣٧٢/١ .

(٤) شرح ابن يعيش على المفصل ٣٢٩/٢ .

(٥) انظر شرح ابن يعيش على المفصل ٣٢٩/٢، شرح الرضي على الكافية ٤٥٥/٢، شرح ابن عصفور على الجمل ٢٢/٢، ٢٣ . شرح الكافية الشافية ٢٤٢/١، ارتشاف الضرب ٩٥٢/٢، شرح ابن عقيل ٣٧٢/١، المساعد ١٢٠/١ .

(٦) سورة البقرة الآية ٨٥ .

(٧) سورة البقرة الآية ٨٥ .

(٨) معاني القرآن للفراء ٥٠/١، ٥١ .

وقال في موضع آخر: « وقوله: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَاءِ أَنفُسِهِمْ أَنَّ اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ

لَهُمْ﴾^(١).... يقال: إنما ﴿هُوَ﴾ هاهنا عماد، فأين اسم هذا العماد؟ قيل: هو مضمر، معناه:

فلا يحسن الباخلون البخل هو خيراً لهم، فاكتفى بذكر ﴿يَبْخُلُونَ﴾ من البخل»^(٢).

وقد اختلف في الفصل، وذهب الخليل^(٣) إلى أنه ضمير باقٍ على اسميته، فهو اسم لا محل له من الإعراب، ومحلّه محل ما بعده أو ما قبله، وأكثر النحاة يذهب إلى أنه حرف،^(٤) وصححه ابن عصفور، حيث قال: « واختلف النحويون في هذه الضمائر فأكثرهم على أنّها حروف في معنى الضمائر تخلصت للحرفية كما أنّهم يخلصون الكاف التي في نحو ضَرْبِكَ، للخطاب مع أسماء الإشارة في نحو ذلك، فتصير حرفاً.

وزعم الخليل رحمه الله أنّها أسماء لا تنتقل عن الاسمية ولا موضع لها من الإعراب.

والصحيح أنّها حروف لأنّ أسماء لا موضع لها من الإعراب لم توجد في كلامهم.

ومن النحويين من زعم أنّها أسماء ولها موضع من الإعراب، وذلك فاسد»^(٥).

أما مسألتنا ووقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها على هذه القراءة فهذا على رأي الكوفيين، خلافاً للبصريين، فقد لحن شيخ أبو عمرو بن العلاء هذه القراءة كما أشار إلى ذلك سيبويه بقوله: « فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا، وقال: احتبى ابن مروان في ذه في اللحن، يقول: لَحْن، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ: ﴿هُؤَلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾، فنصب»^(٦).

وتبعه المبرد فقال: « وأما قراءة أهل المدينة ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ بالنصب، فهو لحن

فاحش، وهي قراءة ابن مروان ولم يكن له علم بالعربية»^(٧).

ويقول الزجاج: « وليس يجيز أحد من البصريين نصب ﴿أَطْهَرُ﴾ »^(٨).

(١) سورة آل عمران الآية ١٨٠ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٢٤٨/١، انظر الارتشاف ٩٥١/٢ .

(٣) رأيه في الكافية ٣٤/١، الارتشاف ٩٥٢/٢، المغني ٤٩٧/٢، الهمع ٦٨/١ .

(٤) انظر الارتشاف ٩٥٢/٢، المساعد ١٢٠/١ .

(٥) شرح ابن عصفور على الجمل ١٢٠/٢ .

(٦) الكتاب ٣٩٦/٢، ٣٩٧ .

(٧) المقترض للمبرد ١٠٥/٤ .

(٨) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦٧/٣ .

ولذا لحنوا هذه القراءة حيث جاءت مخالفة للقاعدة البصرية التي تقول: إن ضمير الفصل لا يأتي إلا بين المبتدأ والخبر أو ما يدخل عليهما من نواسخ، فرموا من قرأ بها بالجهل.

قال المبرد: « وأما قراءة أهل المدينة ﴿هَوْلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾، فهو لحن فاحش وإنما هي قراءة ابن مروان ولم يكن له علم بالعربية، وإنما فسد لأن الأول غير محتاج للثاني ألا ترى أنك تقول: هَوْلَاءِ بَنَاتِي فَيَسْتَعْنَى الكَلَامَ، وفيما تقدم إنما تأتي قبل الاستغناء لتوكيد المعرفتين وتدل على ما يجيء بعدها»^(١).

وقد ذهب الأخفش إلى ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين حيث قال: « وكان عيسى يقول ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ بالنصب وهذا لا يكون»^(٢).

كما أن أبا جعفر النحاس ضمه إلى مذهب إلى الخليل وسيبويه في عدم جواز مجيء ضمير الفصل إلا بين المبتدأ والخبر، حيث قال: « قول الخليل وسيبويه والأخفش إن هذا لا يجوز ولا تكون ﴿هُنَّ﴾ ههنا عمادًا ، قال : وإنما تكون عمادًا فيما لا يتم الكلام إلا بما بعدها، نحو: كان زيد هو أخاك، لتدل بها على أن (الأخ) ليس بنعت»^(٣).

وهذا يرد ما نسبه إليه بعض النحاة كابن هشام وأبي حيان وغيرهما من أخذه بهذه القراءة وإقراره لها.

يقول ابن هشام: « وأجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبه ك (جاء زيد هو ضاحكًا)، وجعل منه ﴿ هَوْلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ فيمن نصب ﴿أَطْهَرُ﴾»^(٤).

وقال ابن مالك: « وحكى الأخفش أن بعض العرب يأتي بالفصل بين الحال وصاحبها فيقول: ضربت زيدًا هو ضاحكًا، وعلى هذه اللغة قرأ بعضهم: ﴿ هَوْلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾، بنصب ﴿أَطْهَرُ﴾»^(٥).

وقال أبو حيان: « واختلفوا في وقوعه بين الحال وصاحبها، فمنعه الجمهور وحكى الأخفش في الأوسط مجي ذلك عن العرب»^(٦).

(١) المقتضب للمبرد ٤/١٠٥، ١٠٦. وانظر مشكل إعراب القرآن لمكي ١/٤١١.

(٢) معاني القرآن للأخفش ١/٣٨٦.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٩٦.

(٤) مغنى اللبيب ١/٦٤١، وانظر ارتشاف الضرب ٢/٩٥٢، مع الهوامع ١/٢٧٦.

(٥) شرح التسهيل ١/١٦٨.

(٦) ارتشاف الضرب ٢/٩٥٢.

ولا يعني نقل الأخفش لهذا الرأي عن صاحبه إقراره له .

ولكن أتخضع القاعدة النحوية للقراءة والعمل بها أم تخضع القراءة لها ؟ أليس للقراءة أي وجه مما يجعلها صحيحة فتخرج عليه، ولا يتم ردّها واتهام صاحبها بالجهل، وإذا كان علماء الكوفة يأخذون شطر البيت أو بعضه فيصنعون منه قاعدة، فما بالنا بالقراءات ؟

ولذا نجد السيوطي مدافعاً عن القراءات بقوله: « كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبت ذلك دليل على جوازه في العربية»^(١).

كما دافع الرازي بقوله: « إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول منقول عن قائل مجهول، فلأن يجوز إثباتها بالقرآن العظيم، كان ذلك أولى... وكثيراً أرى النحويين يتحIRON في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلاً على صحته، فلأن يجعلوا ورود القرآن به دليلاً على صحته كان أولى»^(٢).

ولكن بالنظر إلى رأي البصريين نجد لهم علة في ردّ القراءة، كما سبق - ولها وجه كما ذكر ابن يعيش بقوله: « وإنما اشترط أن يكون بين المبتدأ والخبر أو ما دخل عليها مما يقتضى الخبر وذلك من قبل أن الغرض به إزالة اللبس بين النعت والخبر؛ إذ الخبر نعت في المعنى، وذلك نحو قولك: زيد هو القائم؛ لأن الذي بعده معرفة يمكن أن يكون نعتاً لما قبله فلما جئت بـ (هُوَ) فاصلة بيّن أنك أردت الخبر وأن الكلام قد تم به؛ لفصلك بينهما؛ إذ الفصل بين النعت والمنعوت قبيح »^(٣).

وهذا لا يتأتى مع قراءة النصب، ولكن قد وجّه بعض النحاة توجيهات تخرجها عن اللحن والخطأ الذي حكم به نحاة البصرة، ومن هذه التوجيهات:

التوجيه الأول: أن يكون ﴿ هُنَّ ﴾ مبتدأ وخبره ﴿ لَكُمْ ﴾ ويكون ﴿ أَطَهَّرَ ﴾ بالنصب حالاً، فلا فصل حينئذٍ، فيكون من تقديم الحال على عاملها الظرف ﴿ لَكُمْ ﴾، وهذا جائز عن الفراء،

(١) الاقتراح في أصول النحو ٦٩ .

(٢) مفاتيح الغيب ٤٠١/٩ .

(٣) شرح ابن يعيش على المفصل ٣٣٠/٢ .

صرّح به في توجيه قراءة ﴿وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾ بالنصب^(١)، فقال: «وقوله: ﴿وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾ ترفع ﴿السَّمَاوَاتِ﴾ بـ ﴿مَطْوِيَّاتٍ﴾ إذا رفعت (المطويات)، ومن قال ﴿مَطْوِيَّاتٍ﴾ رفع ﴿السَّمَاوَاتِ﴾ بالياء التي في ﴿بِيَمِينِهِ﴾، كأنه قال: والسماوات في يمينه، وينصب (المطويات) على الحال أو على القطع والحال أجود»^(٢).

كما نقل ذلك عن الأخفش^(٤).

وقد يكون العامل ما في ﴿هُنَّ﴾ من معنى التوكيد بتكرير المعنى، ذكره العكبري بقوله: «... والثاني: أن يكون ﴿هُنَّ﴾ مبتدأ، و﴿لَكُمْ﴾ خبر، و﴿أَطْهَرَ﴾ حال، والعامل فيه ما في ﴿هُنَّ﴾ من معنى التوكيد بتكرير المعنى، وقيل: العامل ﴿لَكُمْ﴾ لما فيه من معنى الاستقرار»^(٥).

وأجازه ابن مالك فجعله الوجه، في موضع بقوله: «والوجه في الأول أن ينصب ﴿أَطْهَرَ﴾ بـ ﴿لَكُمْ﴾ على أنه خبر ﴿هُنَّ﴾، فيكون من تقديم الحال على العامل الظرفي نحو قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾ بنصب ﴿مَطْوِيَّاتٍ﴾»^(٦).

وجائزاً مع ضعف في موضع آخر بقوله: «وغير الأخفش يمنع تقديم الحال الصريحة على العامل الظرفي مطلقاً، والصحيح جوازه محكوماً بضعفه»^(٧).

وقال أبو حيان: «وتقديم الحال على العامل فيه من الظرف أو المجرور لا يجوز إلا عند الأخفش»^(٨).

(١) سورة الزمر الآية ٦٧، وقراءة النصب لعيسى بن عمر والجديري، في البحر المحيط ٤٢٢/٧، المحرر الوجيز ٩٥/٦، وبلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس ٢٢/٤.

(٢) سورة الزمر الآية ٦٧.

(٣) معاني القرآن للفراء ٤٢٥/٢.

(٤) انظر رأيه في إعراب القرآن للنحاس ٢٢/٤، شرح الكافية الشافية ٢٤٢/١، أوضح المسالك ٢٧٦/٢، شرح ابن عقيل ٢٧٣/٢، شرح التصريح ٦٠٠/٢، والكسائي انظر رأيه في إعراب القرآن للنحاس ٢٢/٤.

(٥) التبيان ٤٥٨/٢.

(٦) شرح الكافية الشافية ٢٤٣/١.

(٧) شرح التسهيل ٣٤٦/٢.

(٨) البحر المحيط ٧٢/٦.

وإن كان هذا غير جائز عند البصريين^(١) غير الأخفش إلا أن هذا وجه جيد ووجيه تحمل عليه القراءة .

التوجيه الثاني: ذهب إليه ابن جني، وعليه: يكون ﴿هَوَلَاءَ﴾ مبتدأ و﴿بَنَاتِي﴾ مبتدأ ثان، و﴿هُنَّ﴾ خبر المبتدأ الثاني، والجملة في محل رفع خبر ﴿هَوَلَاءَ﴾ و﴿أَطَهَرَ﴾ يكون حالاً من ﴿بَنَاتِي﴾ والعامل فيه ما في ﴿هَوَلَاءَ﴾ من معنى الإشارة (أشِيرُ)، كما ذكرنا^(٢) في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾^(٣).

حيث قال ابن جني: «وأنا من بعدُ أرى أن لهذه القراءة وجهًا صحيحًا؛ وهو أن تجعل ﴿هُنَّ﴾ أحد جزأي الجملة، وتجعلها خبرًا ل﴿بَنَاتِي﴾، كقولك: زيد أخوك هو، وتجعل ﴿أَطَهَرَ﴾ حالاً من ﴿هُنَّ﴾ أو من ﴿بَنَاتِي﴾ والعامل فيه معنى الإشارة، كقولك: هذا زيد هو قائماً أو جالساً، أو نحو ذلك، فعلى هذا مجازه، فأما على ما ذهب إليه سيويه ففاسد كما قال»^(٤).

ذكره الزمخشري بقوله: «وقد خرَّج له وجه لا يكون ﴿هُنَّ﴾ فيه فصلاً، وذلك أن يكون ﴿هَوَلَاءَ﴾ مبتدأ، و﴿بَنَاتِي هُنَّ﴾ جملة في موضع خبر المبتدأ، كقولك: هذا أخي هو، ويكون ﴿أَطَهَرَ﴾ حالاً»^(٥).

التوجيه الثالث: جواز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبه، فيكون ﴿هُنَّ﴾ ضمير فصل لا محل له من الإعراب و﴿أَطَهَرَ﴾ حالاً.

قال أبو حيان: «وقيل: ﴿هَوَلَاءَ بَنَاتِي﴾ مبتدأ وخبر، و﴿هُنَّ﴾ فصل، و﴿أَطَهَرَ﴾ حال، ورد بأنَّ الفصل لا يقع إلا بين جزأي الجملة، ولا يقع بين الحال وذي الحال، وقد أجاز ذلك بعضهم وادّعى السماع فيه عن العرب، لكنه قليل»^(٦).

(١) انظر الكتاب ٣٩٢/٢، ارتشاف الضرب ٩٥٢/٢، شرح التصريح ٦٠٠/١ .

(٢) ص ٣٨ وما بعدها.

(٣) سورة هود الآية ٧٢ .

(٤) المحتسب ٣٢٦/١ .

الكشاف للزمخشري ٣٩١/٢، الدر المصون ٣٦٢/٤٦ .

(٥) الكشاف ٢١٩/٣، ٢٢٠ .

(٦) البحر المحيط ٢٤٧/٥، وانظر مغني اللبيب ٦٤١/١، الهمع ٢٧٦/١ .

تعقيب ويتضمن أموراً:

- ١- كان الأولى بالبصريين عدم رد القراءة وبخاصة أنها وردت عن عدد غير قليل من القراء ممن لهم شأن في العربية وعلم بها، وعلى رأس هؤلاء عيسى بن عمرو الحسن^(١) وعبد الله بن أبي إسحاق^(٢).
- فمن غير المقبول ردّ القراءة الموثقة بالرواة النثاة^(٣) والقبول بشرط بيت، أو بيت لا يعرف قائله في الاستشهاد.
- ٢- أحسن ابن جني في توجيهه قراءة النصب، حيث إنه لم يردّها، كما فعل البصريون، ولم يفصل بين الحال وصاحبها بضمير فصل.
- ٣- ما نسب للأخفش من قوله بجواز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها لا يتفق مع ما نص عليه في معاني القرآن^(٤).
- ٤- من الممكن توجيه قراءة النصب على اعتبار ﴿أَطْهَرَ﴾ خيراً لاسم الإشارة على التقريب^(٥)، كما يقولون: هذا زيد قائماً، فينصبونه على التقريب، وتكون ﴿هُنَّ﴾ فصلت بين الاسم ﴿بَنَاتِي﴾ والخبر ﴿أَطْهَرَ﴾، وبذلك يكون ضمير الفصل قد فصل بين الاسم والخبر، ولم يفصل بين الحال وصاحبها، والله تعالى - أعلم .

(١) الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد: تابعي، كان إمام أهل البصرة، وحبر الأمة في زمنه. وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النساك. ولد بالمدينة، وشب في كنف علي بن أبي طالب، توفي بالبصرة، توفي سنة مائة وعشرة من الهجرة، انظر الأعلام للزركلي ٢/٢٢٦.

(٢) هو عبد الله بن أبي إسحاق مولى آل الحضرمي، وهم حلفاء بني عبد شمس بن عبد مناف. أخذ عن الأقرن. وهو أول من بعج النحو، ومد القياس، وشرح العلل، وكان مائلاً إلى القياس في النحو، وتوفي ابن أبي إسحاق سنة سبع عشرة ومئة، طبقات النحويين واللغويين ١/٣١.

(٣) ممن قرأ بهذه القراءة الحسن البصري وعبد الله بن أبي إسحاق، وهما من المشهود لهما بالعلم، ففي الأعلام ٢/٢٢٦ " عن الحسن: " وعظمت هيئته في القلوب فكان يدخل على الولاة فيأمرهم وينهاهم، لا يخاف في الحق لومة. وكان أبوه من أهل ميسان، مولى لبعض الأنصار. قال الغزالي: كان الحسن البصري أشبه الناس كلاماً بالأنبياء، وأقربهم هدياً من الصحابة. وكان غاية في الفصاحة، تتصبب الحكمة من فيه " وفي طبقات فحول ١/١٤ " وسمعت أبي يسأل يونس عن ابن أبي إسحاق وعلمه قال هو والنحو سواء أي: هو الغاية "

قال فأين علمه من علم الناس اليوم قال لو كان في الناس اليوم من لا يعلم إلا علمه يومئذ لضحك به ولو كان فيهم من له ذهنه ونفاذه ونظر نظرهم كان أعلم الناس " وانظر طبقات النحويين واللغويين ١/٣١.

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ١/٣٨٦.

(٥) في هذا الأسلوب ونحوه يعملون أسماء الإشارة عمل (كان) فيرتفع ما كان مبتدأ على أنه اسم للتقريب وينصب الخبر على أنه خبر له، مجالس ثعلب ١/١١، معاني القرآن الفراء ١/١٢، ١٣، ٢٣١، ٢٣٢.

الفصل الثاني

الأفعال

المبحث الأول

رأي سيويه في قراءة (وَلَا تَتَّبِعَانِ) قول الله تعالى :

﴿فَأَسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾

رأي سيبويه في قراءة (وَلَا تَتَّبِعَانِ) في قول الله تعالى:

﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(١)

قال الهمذاني: «وقرى ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾^(٢) بتخفيف النون مع كسرها، وفيه ثلاثة أوجه: أحدها: أن الفعل معرب مرفوع، والنون علم الرفع، ولفظه لفظ الخبر، ومعناه النهي، كقوله: ﴿لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ بِوَالِدِهَا﴾^(٣) على قراءة أبي عمرو وابن كثير، ولك أن تجعله حالاً من الضمير في ﴿اسْتَقِيمَا﴾ أي: استقيما غير متبعين طريق الجهلة .

والثاني: أنه مبني، والنون نون التأكيد الداخلة على النهي، كما هي في قراءة الجماعة، إلا أنه استنقل التضعيف فخففت بحذف إحدى النونين وهي الأولى دون الثانية، فإن قلت: لم حذف الأولى دون الثانية؟ قيل: لأنك لو حذف الثانية التقى ساكنان، فكنت تحتاج إلى الحذف أو التحريك، فذلك حذف الأولى دون الثانية .

والثالث: أنه مبني والنون نون التأكيد الخفيفة، وكسرها لالتقاء الساكنين، تشبيهاً بنون التنئية، وهو مذهب يونس^(٤) .

والذي جَوَّز ذلك ما في الألف من فرط مدّ، والمد يقوم مقام الحركة، وأبى ذلك صاحب الكتاب وشيخه الخليل^(٥)، وذلك أن فعل الاثنين إذا أسقطت منه التي هي علم الرفع لأجل النهي، وجيء بالنون الخفيفة لم يخل من ثلاثة أوجه: إما أن تكسر لالتقاء الساكنين، أو تحذف الألف، أو تقرّ النون ساكنة، فالأول لا يجوز؛ لأنه لا يعلم حينئذ نون إعراب هي أم نون تأكيد، والثاني ممنوع؛ لأجل التباس فعل الاثنين بفعل الواحد، والثالث مردود؛ لأنهم لا يجمعون بين ساكنين مظهرين في الإدراج، وإنما يكون ذلك إذا كان الثاني منهما مدغماً، نحو: دابّة .

(١) سورة يونس الآية ٨٩،

(٢) قراءة تخفيف النون وكسرها من " تتبعان " . قراءة ابن عامر وابن ذكوان والداجواني وهشام، انظر الكشاف ١٦٨/٣ ، البحر المحيط ١٨٧/٥ ، الإتحاف ٣١٧/١ .

(٣) قراءة " لَا تُضَارُّ " لابن كثير وأبي عمرو، والكسائي وعاصم، ومجاهد وقتيبة وأبان ويعقوب وابن محيصن والزبيدي، انظر: معاني القرآن للفراء ٢٠٥/١، الكشاف ٤٥٤/١، إعراب القرآن للنحاس ٣١٧/١، معجم القراءات ١٧٩/١ .

(٤) انظر إعراب القرآن للنحاس ١١١/٢ .

(٥) انظر الكتاب ٥٢٣ /٣ ، الجمل ٢١٢ .

وأجاز ذلك يونس، ووجهه ما ذكرت آنفاً، فاعرفه، فإنه من كلام المحققين من أصحابنا والله أعلم^(١).

بحث الخلاف في هذه المسألة يتناول:

١ - حكم دخول نون التوكيد على المضارع المنفي ب(لا).

مذهب جمهور النحاة أن نون التوكيد لا تدخل على المضارع المنفي ب(لا) أو (ما)، فجعلها الجمهور في قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾^(٢) للنهي وليست نافية، فقال الأخفش: «وقال: ﴿وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ فليس قوله - والله أعلم - ﴿تُصِيبَنَّ﴾ بجواب، ولكنه نهي بعد أمر، ولو كان جواباً ما دخلت النون»^(٣).

وهو يعني أن (لا) ناهية، ولذا جاز دخول نون التوكيد، وهو نهي بعد أمر، وليس ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾ جواباً للأمر، كما ذكر الفراء بقوله: «وقوله: ﴿وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ﴾ أمرهم ثم نهاهم، وفيه طرف من الجزاء وإن كان نهياً، ومثله قوله: ﴿يَأْتِيهَا النَّملُ أَدْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ لَا يَحِطَمَنَّكُمْ﴾^(٤)، أمرهم ثم نهاهم، وفيه تأويل الجزاء»^(٥).

خلافاً لما ذهب إليه الزجاج حيث قال: «وزعم بعض النحويين أن الكلام جزاء فيه طرف من النهي، فإذا قلت: انزل عن الدابة لا تطرحك ولا تطرحتك، فهذا جواب الأمر بلفظ النهي، فالمعنى: إن تنزل عنها لا تطرحك، فإذا أتيت بالنون الخفيفة أو الثقيلة كان أوكد للكلام، ومثله: ﴿يَأْتِيهَا النَّملُ أَدْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ﴾، إنها أمرت بالدخول ثم نهتهم أن يحطمهم سليمان فقالت: ﴿لَا يَحِطَمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ﴾، فلفظ النهي ل(سُلَيْمَانُ)، ومعناه ل(النمل)، كما تقول: لا أرينك ههنا، فلفظ النهي لنفسك ومعناه: لا تكونن ههنا فإني أراك»^(٦).

(١) الفريد ٥٩٠/٢، ٥٩١.

(٢) سورة الأنفال الآية ٢٥.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٣٤٧/١.

(٤) سورة النمل الآية ١٨.

(٥) معاني القرآن للفراء ٤٠٧/١.

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤١٠/٢.

فألزجاج ذهب إلى أن معناه الخبر أي: (لا) نافية، وجاز دخول النون في الخبر؛ لأن فيه قوة الجزاء.

وتبعه ابن مالك حيث قال: «وقد يؤكد بإحدى النونين المضارع المنفي بـ(لا) تشبيهاً بالنهي، كقوله تعالى: ﴿وَأَتَقْرَأْتَنَّهُ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾^(١)

وهو ما اختاره أبو حيان في البحر فقال: «إلا أن دخول نون التوكيد على المنفى بـ(لا) مختلف فيه، فالجمهور لا يجيزونه، ويحملون ما جاء منه على الضرورة أو الندور، والذي نختاره الجواز، وإليه ذهب بعض النحويين»^(٢).

٢- الخلاف في توجيه قراءة ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ بكسر النون مع تخفيفها.

النون الشديدة تقع بعد الألف اتفاقاً من البصريين والكوفيين، ويجب كسرها، ويمتنع ذلك مع الخفيفة، وإلى امتناع الخفيفة بعد الألف وجواز الثقلة بعدها أشار الناظم بقوله^(٣):

وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةً بَعْدَ الْأَلْفِ ❖ لَكِنْ شَدِيدَةً وَكَسَرُهَا أَلْفٌ

ولذا كان في قراءة ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ بكسر النون مخففة توجيهات ذكرها الهمداني^(٤):

التوجيه الأول: أن الفعل معرب مرفوع، والنون علم الرفع، ولفظه لفظ الخبر، ومعناه النهي.

التوجيه الثاني: أنه مبني، والنون نون التأكيد الداخلة على النهي.

التوجيه الثالث: أنه مبني، والنون نون التأكيد الخفيفة، وكسرها لالتقاء الساكنين، تشبيهاً بنون التنثية.

فقد استدل من أجاز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين بهذه القراءة، وهم الكوفيون، ويونس من البصريين، وإنما أجازوا ذلك لأسباب:

أحدهما: أن النون الخفيفة مخففة من الثقلة، فمذهب الكوفيين أنهما نون واحدة كما نقل عنهم ابن يعيش بقوله: «والكوفيون يزعمون أن النون الخفيفة أصلها الشديدة، فخُففت كما

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٤٠٣، وانظر شفاء العليل ٢/٨٨٣، ارتشاف الضرب ٢/٦٥٧.

(٢) البحر المحيط ٤/٤٧٧.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٤١٣، شرح التصريح ٢/٣١٩، شرح ابن عقيل ٣/٣١٥.

(٤) الفريد ٢/٥٩٠، ٥٩١.

حُفَّت (إِنَّ) و(لَكِنَّ)، ومذهب سيويه أن كل واحد منهما أصل، وليست إحداهما من الأخرى، إذ لو كانت منها؛ لكان حكمهما حكماً واحداً، وليس الأمر كذلك، ألا ترى أنك تُبَدِّل من الخفيفة في الوقف ألفاً، وتحذف إذا لقيها ساكن، وحكم (إِنَّ)، و(لَكِنَّ) بعد التخفيف كحكمهما قبله، لا يختلف الأمر فيهما؟ فلما اختلف حكم النونين، دل على اختلافهما في أنفسهما^(١). فيجوز دخولها فيما تدخل فيه الثقيلة.

الثاني: كما نقل في الإنصاف: « أن هذه النون إنما دخلت في القَسَم والأمر والنهي والاستفهام والشرط بـ(إمّا) لتوكيد الفعل المستقبل، فكما يجوز إدخالها للتوكيد على كل فعل مستقبل وقع في هذه المواضع، فكذلك فيما وقع الخلاف فيه، قصارى ما يُفَدَّر أن يقال: إنه يؤدي إلى اجتماع الساكنين الألف والنون، وقد جاء ذلك في كلام العرب؛ لأن الألف فيها فرط مد، والمد يقوم مقام الحركة، وقد قرأ نافع، وهو أحد أئمة القراء ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ﴾^(٢) بسكون الياء^(٣) من ﴿وَمَحْيَايَ﴾ فجمع بين الساكنين وهما الألف والياء، فكذلك ههنا^(٤).

كما استشهد يونس بقراءة: ﴿فَدَمَّرَانَهُمْ﴾^(٥) بنون التوكيد الخفيفة بعد ألف التثنية^(٦).

وقد أجاز العمل برأي يونس بعض النحاة كابن جني والزمخشري، والسمين الحلبي.

حيث قال ابن جني: « ومما نحن بسبيله مذهب يونس في إلحاقه النون الخفيفة للتوكيد في التثنية، وجماعة النساء، وجمعه بين ساكنين في الوصل، نحو قوله: اضربانُ زيداً، واضربنان عمراً، وليس ذلك - وإن كان في الإدراج - بالممتنع في الحس، وإن كان غيره

(١) شرح ابن يعيش على المفصل ١٦٥ / ٥ .

(٢) سورة الأنعام الآية ١٦٢ .

(٣) القراءة بتسكين الياء لنافع وورش وقالون وأبي جعفر، انظر: إعراب القرآن للنحاس ١١١/٢، البحر المحيط ٢٦٢/٤، الإتحاف ٢٢١ .

(٤) الإنصاف ٦٥٠/٢ .

(٥) سورة الفرقان الآية ٣٦ والقراءة بلا نسبة في: أوضح المسالك ١٠٨/٤، توضيح المقاصد ١١٨٤/٣، حاشية الصبان ٣٣٠/٣ .

(٦) كما قرئت بالنون مشددة: ﴿فَدَمَّرَانَهُمْ تَدْمِيرًا﴾، نسبت لعلي بن أبي طالب ومسلمة بن محارب، انظر: المحتسب ٢٢٢/١، المحرر الوجيز ٢١٠/٤، الدر المصون ٤٨٢/٨، ٢٢٣ .

أسوغ فيه منه، من قبل أن الألف إذا أشبع مداها صار ذلك كالحركة فيها، ألا ترى إلى اطراد نحو: شَابَّة، ودَابَّة وادهَامَت، والضالين.

فإن قلت: فإن الحرف لما كان مدغمًا خفي، فنبا اللسان عنه وعن الآخر بعده نبوة واحدة، فجريا لذلك مجرى الحرف الواحد، وليست كذلك نون (اضربانُ زيدًا، وأكرمانُ جعفرًا) قيل: فالنون الساكنة أيضًا حرف خفي، فجرت لذلك نحوًا من الحرف المدغم^(١).

وفي الكشف: «وقرئ: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾، بالنون الخفيفة، وكسرها لالتقاء الساكنين تشبيهاً بنون التثنية، وبتخفيف التاء من تبع»^(٢).

وفي الدر المصون: «وإن كانت للنهي كانت النون للتوكيد، وهي الخفيفة، وهذا لا يراه سيبويه والكسائي، أعني وقوع النون الخفيفة بعد الألف، سواءً كانت الألف تثنية أو ألف فصل بين نون الإناث ونون التوكيد، نحو: (هل تُضْرِبَانِ يا نسوة)، وقد أجاز يونس والفراء وقوع الخفيفة بعد الألف وعلى قولهما تتخرج القراءة»^(٣).

أما سيبويه وجمهور البصرة فلا يجيز ما ذهب إليه يونس والكوفيون، فلا تقع الخفيفة بعد ألف المثني؛ لأن فيه جمعًا بين ساكنين.

يقول سيبويه في كتابه: «هذا باب النون الثقيلة والخفيفة في فعل الاثنين وفعل جميع النساء، فإذا أدخلت الثقيلة في فعل الاثنين ثبتت الألف التي قبلها، وذلك قولك: لا تفعلان ذلك، ﴿وَلَا نَبِيَّعَانَ سَكِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾»^(٤).

وقال في موضع آخر: «وإن أردت الخفيفة في فعل الاثنين المرتفع قلت: هل تضربان زيدًا؛ لأنك قد أمنت النون الخفيفة وإنما أذهبت النون؛ لأنها لا تثبت مع نون الرفع، فإذا بقيت نون الرفع لم تثبت بعدها النون الخفيفة، فلما أمنوها ثبتت نون الرفع في الصلة.... وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربانُ زيدًا واضربانُ زيدًا، فهذا لم نقله العرب، وليس له نظير في كلامها، لا يقع بعد الألف ساكنٌ إلا أن يدغم، ويقولون في الوقف:

(١) (الخصائص ١/٩٢).

(٢) الكشف ٣/١٦٨.

(٣) الدر المصون ٦/٢٦٢.

(٤) الكتاب ٣/٥٢٣.

اضربا واضربنا فيمدون، وهو قياس قولهم، لأنها تصير ألفاً، فإذا اجتمعت ألفان مد الحرف»^(١).

فإن سئل كيف يقول بدخول النون وقد منعها؟ أجب الأعم بقوله: «فالجواب في ذلك أن رجلاً يكون من عادته النون في فعل الواحد و الجماعة لضرب ما ينويه من التوكيد إذا أمر، فإذا عرض له أمر الاثنتين فأراد التوكيد لم يجاوز لفظ الاثنتين بلا توكيد، وإذا أراد التوكيد الذي جرت به عادته»^(٢).

وقال الخليل في الجمل: «وأما قول الله تعالى في يونس: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَبِعَا سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ جزم ﴿اسْتَقِيمَا﴾؛ لأنه أمر وعلامة جزمه إسقاط النون، كان الأصل فيه: (تستقيمان)، فذهبت النون في علامة الجزم، والألف بدل من اسمين ثم قال ﴿وَلَا تَبِعَا﴾ بالنون، ومحلها الجزم؛ لأنه نهى، والنون الثقيلة لا تسقط في أمر ولا نهى»^(٣).

وقال المبرد: «فمن مواضعها: الأمر، والنهي؛ لأنهما غير واجبين، وذلك قولك - إذا لم تأت بهما -: اضرب، ولا تضرب، فإذا أتيت بها قلت: اضربن زيداً، ولا تضربن زيداً، وإن شئت ثقلت النون، وإن شئت خففتها، وهي إذا خففت مؤكدة، وإذا ثقلت فهي أشد توكيداً، وإن شئت لم تأت بها فقلت: اضرب، ولا تضرب، قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِيْ فَاِئِنَّكَ بِذَلِكَ عِدَاً﴾^(٤)، وقال: ﴿وَلَا تَبِعَا سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾»^(٥).

وأما ما استدل به الكوفيون باعتبار (أن) المخففة والثقيلة نون واحدة، فقد رد عليه البصريون .

فقد ذهب الخليل إلى أن نون التوكيد الخفيفة أصل برأسها وليست مخففة من الثقيلة، وهو ما ذكره سيبويه بقوله: «اعلم أن كل شيء دخلته الخفيفة فقد تدخله الثقيلة، كما أن كل

(١) الكتاب ٥٢٦/٣/٥٢٧ .

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعم ٧٣/٣ .

(٣) الجمل ١٩١ .

(٤) سورة الكهف الآية ٢٣

(٥) المقتضب ١٢/٣، وانظر ٢٣/٣ . توضيح المقاصد ١١٨٣/٣، ١١٨٤ . التصريح ٣١٠/٢، ٣١١ التفسير

البيسط ٢٨٩/١١ الدر المصون ٢٦١/٦ .

شيء تدخله الثقيلة تدخله الخفيفة، وزعم الخليل أنهما توكيد كما التي تكون فصلاً، فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكّد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشد توكيداً»^(١).

وفي التصريح (في باب نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة): «لتوكيد الفعل نونان: ثقيلة وخفيفة نحو: ﴿لَيْسَجَنَّ وَلْيَكُونَا﴾^(٢) وهما أصلان عند البصريين، لتخالف بعض أحكامهما، كببدال الخفيفة ألفاً في نحو: ﴿وَلْيَكُونَا﴾ وحذفها في نحو: (٣)

لا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ.....

وكلاهما ممتنع في الثقيلة، قاله سيبويه»^(٤).

وهو مذهب سيبويه أيضاً كما نقل عنه السيرافي حيث قال: «ويذهب سيبويه إلى أن النون الخفيفة ليست بمخففة عن الثقيلة، وكل واحدة منهما أصل في نفسها؛ لأنها لو كانت مخففة من الثقيلة لكانت بمنزلة نون (لكنّ) و(أنّ) المخففتين من (لكنّ) و(أنّ) وليست كذلك؛ لأن حكمها في الوقف يخالف حكم النون، تقول: اضربن زيدا، وإذا وقفت قلت: اضربا، ونون (أنّ) و(لكنّ) لا تتغير في الوقف، وأيضاً فإن النون الخفيفة في الفعل إذا لقيها ألف وصل سقطت، ونون (لكنّ) و(أنّ) لا تسقط، فعلم أنها غير مخففة من الثقيلة»^(٥).

(١) الكتاب ٥٠٨/٣، ٥٠٩ .

(٢) سورة يوسف الآية ٣٢ .

(٣) البيت من المنسرح وتامه : لا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرَّ كَع يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

وهو للأصبط بن قريع في : والشعر والشعراء ٣٩٠/١، الزاهر ٢٩٣/٢، والمعاني الكبير ٤٩٥، الأغاني ٦٨/١٨، وخرانة الأدب ٤٥٠/١١، ٤٥٢، والدرر ١٦٤/٢، ١٧٣/٥، وشرح التصريح ٢٠٨/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٥١، وشرح شواهد الشافية ١٦٠، وشرح شواهد المغني ٤٥٣، والمقاصد النحوية ٣٣٤/٤، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٢١/١، وأمالي ابن الشجري: ٣٨٥/١، وشرح المفصل: ٤٣/٩، والمقرب: ٧٤ وجواهر الأدب ٥٧، ١٤٦، ورتصف المبانئي ٢٤٩، ٣٧٣، شمس العلوم ٢٦١٥/٤، اللباب ٥٦٤/٥، ٥٥٠/٩، التصريح ٢٠٨/٢، والأشموني: ٥٠٤/٢، وشرح ابن عقيل: ٣١٨/٣، ٣١٩، والبيان والتبيين: ٢٢٣/٣، وفيه "لا تحقرن الفقير ..."، وأمالي القالي: ١٠٨/١، وفيه: "لا تعاد"، والخرانة: ٥٨٨/٤، والهمع: ١٣٤/١، ٧٩/٢، والدرر: ١١١/١، ١٠٢/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٢/٢، وشرح ابن عقيل ٥٥٠.

(٤) شرح التصريح ٢٩٩/٢ .

(٥) شرح السيرافي على الكتاب ٢٦٠/٤. و انظر الرضي ٤٩٣/٤ .

وأما الاستشهاد بقراءة ﴿وَمَحْيَايَ﴾ بإسكان الياء، فقد رده النحاة، فإسكانها عند الفارسي: «إسكان الياء في "محيائي" شاذٌّ عن القياس والاستعمال، فشذوذه عن القياس أن فيه النقاء ساكنين، لا يلتقيان على هذا الحد في ﴿مَحْيَايَ﴾، وأما شذوذه عن الاستعمال، فإنك لا تكاد تجده في نثر ولا نظم»^(١).

كما ذهب ابن يعيش إلى أنه «ليس ذلك بقياس، وهو خلاف كلام العرب»^(٢).

أما قراءة ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ ففيها توجيهات - كما ذكر الهمداني، تكون على النحو الآتي:

أ - أن تكون النون نون الرفع و(لا) نافية.

فالفعل ﴿تَتَّبِعَانِ﴾ مرفوع بثبوت النون، والواو في ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ واو الحال، أي: غير

متبعين .

رأه الفارسي حيث قال: «وإن شئت جعلته حالاً من: ﴿اسْتَقِيمَا﴾، وتقديره: استقيما غير

متبعين، ويدل على ذلك قول الشاعر: ^(٣)

وَلَا أَسْقِي وَلَا يَسْقِي شَرِيْبِي ❖ وَيُرْوِيهِ إِذَا أُورِدْتُ مَائِي»^(٤)

كما ذهب إليه ابن يعيش فقال: «فقوله: ﴿لَا تَتَّبِعَانِ﴾ في موضع الحال، فهو مرفوعٌ،

والنون علامة الرفع، وليس بنهي؛ لثبوت النون فيه، ولا تكون نون التأكيد؛ لأن نون التأكيد

الخفيفة لا تدخل فعل الاثنين عندنا، والتقدير: فاستقيما غير متبعين، ومثله قول الشاعر: ^(٥)

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيْمُوا سُيُوفَهُمْ ❖ وَلَمْ يَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلَّتِ»^(٦)

(١) الحجة ٤٤٠/٣، ٤٤١ .

(٢) شرح ابن يعيش على المفصل ٥ / ١٦٥، وانظر ٢ / ٢٠٦. ١٦٥. إعراب القرآن للنحاس ٤٢/٢، البحر المحيط ١٦٢/٤.

(٣) البيت من الوافر وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٣٥، المعاني الكبير ٣ / ١٢٦٥، وهو بلا نسبة في: الحجة ٤ / ٢٩٤، "سمط اللالي ١ / ٩٠١، الأضداد ٢٦٠، أمالي القالي ٢ / ٢٦٣.

(٤) الحجة ٤ / ٢٩٤ .

(٥) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١٣٩، و لم يشيموا سيوفهم: لم يغمدها، أي لم يعيدها إلى قريبها، وقال قوم: المراد لم يسلوها، أي لم يخرجوها من أعمادها، وهو له في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٢، وشرح

شواهد المغني ٧٧٨، ولسان العرب ١٢ / ٣٣٠، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٦٢٠، ولسان العرب ٤ / ٢٣٥

(٦) الحجة شرح المفصل ٢ / ٣٠ .

و منه قوله: (١)

أَفَادُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي ❖ وَكُنْتُ وَلَا يُنْهِنُهُنِي الْوَعِيدُ

وكقول الشاعر: (٢)

أَكْسَبَتْهُ الْوَرِقُ الْبَيْضُ أَبَا ❖ وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبِ

وقال بعضهم دخول الواو على المضارع المنفي في جملة الحال شذوذ، وهو قول ابن عصفور، حيث ذهب ابن عصفور إلى أن مباشرة الواو للمضارع المنفي شاذ، وما ورد فيحفظ ولا يقاس عليه، نحو: قمت وأصك عينه^(٣)، أو ضرورة، كقوله: (٤)

فَلَمَّا خَشِيَتْ أَظْفَارِهِمْ ❖ نَجَوْتُ وَأَرْهَأْتُهُمْ مَا لِمَا

ويرده وروده في القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿وَنَطْمَعُ أَنْ يَدْخِلَنَا رَبُّنَا﴾^(٥) حيث قال الزمخشري: " والواو في وَنَطْمَعُ واو الحال. فإن قلت: ما العامل في الحال الأولى والثانية؟

(١) البيت من الوافر، لمالك بن رقية في شرح التصريح ٣٩٢/١، والمقاصد النحوية ١٩٢/٣، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ٢٤٦، وشرح الأشموني ٢٥٧/١.

و أقادوا: من القود، وهو القصاص، وأقاد الأمير فلانا بفلان، أي قتله به. توعدونني: هددوني. نهنه: كف ومنع.

(٢) البيت من الرمل، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ١٩، وسمط اللآلي ٣٥٢، وشرح التصريح ٣٩٢/١، والمقاصد النحوية ١٩٣/٣، دلائل الإعجاز ٢٠٧/١، الإيضاح في علوم البلاغة ١٦٣/١، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٥/٢، حاشية الصبان ٢٨١/٢.

(٣) في العين ٢٧١/٥: "الصك: اصطكاك الرجلين. رجل أصك، وظليم أصك، من تقارب ركبتيه يصيب بعضها بعضاً" و(قمت وأصك عينه) قول مروى عن العرب، انظر: ، شرح ابن عصفور على الجمل ١٨٨/٢، إصلاح المنطق ١٦٩، ٢٣١، شرح الرضي على الكافية ٤٣/٢، شرح التسهيل ٣٦٧/٢.

(٤) البيت من المتقارب، وهو لعبد الله بن همام السلولي في إصلاح المنطق ص ٢٣١، ٢٤٩، وخزانة الأدب ٣٦/٩، والدرر ١٥/٤، والشعر والشعراء ٦٥٥/٢، ولسان العرب ١٨٨/١٣، ومعاهد التنصيص ٢٨٥/١، والمقاصد النحوية ١٩٠/٣، تهذيب اللغة ١٤٧/٦، دلائل الإعجاز ١٤٧/٣، الإيضاح في علوم البلاغة ١٤٧، وبلا نسبة في: شرح التسهيل ٣٦٧/٢، شرح الكافية الشافية ٧٦٢/٢، الجني الداني ١٦٤، ووصف المباني ٤٢٠، والمقرب ١٥٥/١، وهمع الهوامع ٢٤٦/١، الدرر المصون ٣٢٥/١، ٥١٤، ٣٤٨/٢، ٤١٢، ٣٠٧/٤، ٨٢/٨، اللباب ٢٤/٢، ٤٥٤/٣، ٥٦٥/٥، ٣٨٨/٧، البحر المحيط ٧٣/٣، ١٠٧/٤، وشرح ابن عقيل ٣٤٠، شرح الأشموني ٣١/٢، حاشية الصبان ٢٧٩/٢.

(٥) سورة المائدة الآية ٨٤.

قلت: العامل في الأولى ما في اللام من معنى الفعل، كأنه قيل: أى شيء حصل لنا غير مؤمنين «^(١)».

ولا ينبغي أن يخرج القرآن على الشذوذ.^(٢)

ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾^(٣)، حيث قال سيبويه فيها: «وقال عز وجل: ﴿فَأَضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾، فالرفع على وجهين: على الابتداء، وعلى قوله: اضربه غير خائف ولا خاش»^(٤).

وفصل ابن يعيش بقوله: «فقوله: ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ في موضع الحال، فأتى بالواو في موضع، ولم يأت بها في موضع، فإذا أتى بها فلشبه الجملة الفعلية بالاسمية لمكان حرف النفي، ومن لم يأت بها، فلأنه فعل مضارع»^(٥).

ب - أن تكون النون نون الرفع و(لا) نافية.

والفعل ﴿تَتَّبِعَانِ﴾ مرفوع بثبوت النون وهو في محل رفع خبراً لمبتدأ محذوف، والواو في ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ واو الحال، والتقدير: وأنتما لا تتبعان.

ذهب إليه ابن مالك فقال: «وقد تصحب الواو المضارع المثبت عارياً من (قد) أو المنفي ب (لا)، فيجعل على الأصح خبر مبتدأ مقدر»^(٦).

وقال في موضع آخر: «وقد تصحب الواو المضارع المثبت أو المنفي ب (لا)، فيجعل على الأصح خبر مبتدأ مقدر، فأشرت بذلك إلى قول بعض العرب: قمت وأصك عينه، رواه الأصمعي، وإلى قول عنتره:^(٧)

(١) الكشاف ٢/ ٢٨٢ .

(٢) انظر: البحر المحيط ٨/٤، تفسير اللباب ١/ ١٨٦٨ .

(٣) سورة طه الآية ٧٧ .

(٤) الكتاب ٣/ ٩٨ .

(٥) شرح ابن يعيش على المفصل ٣١/٢ .

(٦) التسهيل ١١٣ .

(٧) البيت من الكامل، وهو لعنتره في ديوانه ص ١٩١، العين ١/ ٣٦٥، شرح التسهيل ٢/ ٣٦٧، وجمهرة اللغة ٨١/٦ وخزانة الأدب ١٣١/٦، وشرح التصريح ١/ ٦١٣، شمس العلوم ٥/ ٢٨٠٠، المحكم ١/ ٥٦٣، تاج العروس ١٨٨/٣، ٤٠٣/١٨، ١٩٧/٦، ٣١٤/٣٢، جمهرة اللغة ٢/ ٨١٦، ولسان العرب ١٢/ ٢٦٧، "، والمقاصد النحوية ٣/ ١٨٨،

عُلِقَتْهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا ❖ زَعَمًا وَرَبِّ الْبَيْتِ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ

وإلى قول زهير: (١)

بَلِيْنٌ وَتَحَسَّبُ آيَاتُهُنَّ ❖ نَنْ عَن فَرْطِ حَوْلَيْنِ رِقًا مُحِيْلًا (٢)

ج - أن تكون النون نون الرفع، والواو حرف عطف.

ذهب إليه العكبري بقوله: « والوجه الثاني: أن الفعل معرب مرفوع، وفيه وجهان أحدهما: هو خبر في معنى النهي، كما ذكرنا في قوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ (٣) « (٤).

وقد أجاز في ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ في الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ وجوهاً منها: «أن يكون لفظه لفظ الخبر، ومعناه النهي، والتقدير: قلنا لهم لا تعبدوا» (٥).

وينسب هذا الرأي إلى الجرجاني. (٦)

وبعد عرض تلك الآراء وبيان رأي سيبويه الذي يمنع دخول نون التوكيد الخفيفة على الفعل المقترن بألف المثني، فإن رأي يونس له ما يجعله مقبولاً، وعلى رأس ما يرجحه قراءة ﴿فَدَمِرَانِهِمْ﴾ وقراءة ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ بكسر النون منعاً من التقاء ساكنين، وتشبيهاً لها بنون المثني، فتلك قراءة يجب الاعتداد بها وعدم الحكم عليها بالشذوذ وإن خالفت رأي جل النحاة وعلى رأسهم سيبويه .

وبلا نسبة في مجالس ثعلب ٢٤١/١، مقاييس اللغة ٢٨١/٤، وشرح التسهيل ٣٦٧/٢، أوضح المسالك

٣٥٦/٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٤٥، وشرح الأشموني ٢٥٦/١،

(١) البيت من المتقارب، والمحيل: الذي أتى عليه حول، والآيات العلامات، وهو لزهير في شرح ديوان للأعلم

٩٦، مختار الشعر الجاهلي ٢٩٠/١، أشعار الستة الجاهليين ٥٦/١، معجم البلدان ٢٤٣/٢، ونسب لكعب بن

زهير في الأغاني ٣٠١/٥، ٣٤٤ .

(٢) شرح التسهيل ٣٦٧/٢، وانظر الدر المصون ٢٦٢/٦، الهمع ٣٢٣/٢، شرح ابن عقيل ٢٨٣/٢، اللباب

٤٠٢/١٠ .

(٣) سورة البقرة الآية ٨٣ .

(٤) ٤٤، ٤٤٥/٢

(٥) التبيان في إعراب القرآن ٦٨ / ١ .

(٦) انظر حاشية الصبان ٢٨٠/٢ .

المبحث الثاني

رأي سيبويه في تعدي الفعل (حذر) في
قوله **عَلَيْكَ**:

﴿يَحْذَرُ الْمُنْفِقُونَ أَنْ تَنْزَلَ عَلَيْهِمْ

سُورَةٌ نُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾

رأي سيبويه في تعدي الفعل (حذر) في قوله ﴿﴾:

﴿ يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ ﴾^(١)

قال الهمداني: « قوله تعالى: ﴿ يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ ﴾

قال أبو إسحاق: يحذر لفظه لفظ الخبر، ومعناه الأمر، أي: ليحذر المنافقون، ودل على ذلك ما في الكلام من معنى التهديد .

و(أَنْ) في موضع نصب بقوله ﴿ يَحْذَرُ ﴾ على قول صاحب الكتاب؛ لأنه يعديه بنفسه، فيقول: حذرت فلاناً أحذره حذراً .

وأنشد:^(٢)

حَذِرُ أُمُورًا لَا تُخَافُ وَآمِنٌ *

ومن عداه بحرف الجر، وهو (مِنْ) أي: من أن تنزل، فيكون في موضع نصب لعدم الجار، أو جر على إرادته^(٣) «^(٤).

أصل الخلاف في تعدي (فعل) بنفسه أو بحرف الجر، هو خلاف بين سيبويه والمبرد، وتبعهم فيه النحاة:

(١) سورة التوبة الآية ٦٤ .

(٢) البيت من (الكامل) وتاممه:

حَذِرُ أُمُورًا لَا تُخَافُ وَآمِنٌ * مَا لَيْسَ مِنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ

وينسب للاحقي أو ابن المقفع في شرح المفصل ٧١/٦، ٧٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٨/٢، وشرح عمدة الحافظ ص ١٣٢ والكافي الإفصاح ٩٨١، وبلا نسبة في: الكتاب ١١٣/١، والمقتضب ١١٦/٢، إعراب القرآن للنحاس ٢٥/٢، شرح الرضي على الكافية ٤٢٢/٣، شرح ابن عصفور على الجمل ٣٥/٢، شرح الكافية الشافية ١٠٣٨/٢، شرح التسهيل ٨١/٣، الحلل في إصلاح الخلل ٢١/١، توضيح المقاصد ٨٥٧/٢، شرح ابن عقيل ١١٤/٣، شرح الأشموني ٢٢٣/٢، حاشية الصبان ٤٥٠/٢، الخزانة ١٥٩/٨ .

ويروى (لا تخاف) مكان (لا تضير).

المعنى: يصف الشاعر إنساناً جاهلاً بقوله إنه يحذر ما لا ينبغي الحذر منه ويأمن ما لا ينبغي أن يؤمن.

(٣) أي على تقدير حرف الجر .

(٤) الفريد ٤٨٧/٢، ٤٨٨ .

أما سيبويه فقد ذهب إلى أن (فَعِل) يمكن أن يتعدى بنفسه، فعلى رأيه يمكن أن نقول: حذرتُ فلانًا، فيكون (فلانًا) مفعول به لـ(حذرت)، وقد تعدى إليه بنفسه، وهذا مأخوذ من استشهاده بالبيت:

حَذِرُ أُمُورًا لَا تُخَافُ وَأَمِينٌ ❖ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

فقد أنشده سيبويه في إعمال (فَعِل)، حيث نصب (الأُمُور) بـ(حَذِر)، وهو تكثير (حاذِر) يعمل عمل الفعل؛ لأنه في معناه، ولكنه يدل على التكثير.^(١)

واختار قول سيبويه النحاس^(٢)، وابنُ ولاد^(٣)، والسيرافي^(٤)، وغيرهم .

أما النصب في الآية فقد وافق سيبويه فيه كثير كالعكبري فقال: « قوله تعالى: ﴿ أَنْ تُنْزَلَ ﴾ في موضع نصبٍ بـ ﴿ يَحْذَرُ ﴾ على أنها متعدية بنفسها، ويجوز أن يكون بحرف الجر؛ أي: من أن تنزل، فيكون موضعه نصبًا، أو جرًّا »^(٥).

و أبي حيان حيث قال: «و ﴿ أَنْ تُنْزَلَ ﴾ مفعول ﴿ يَحْذَرُ ﴾، وهو متعدّ»^(٦).

أما الشاهد (حَذِرُ أُمُورًا) فقد استشهد به سيبويه على عمل (فَعِل) من أبنية المبالغة عمل فعلها، فيفهم منه أن عمل فعله: حذر يحذر أولى، ووافقه الجرمي في تعدي (فَعِل) محتجًا بأنه « على وزن الفعل فأشبهه أن يكون جاريًا مجراه»^(٧).

أما المبرد فقد ذهب إلى أن (فَعِل) يتعدى بحرف الجر لا بنفسه، فمذهبه منع إعمالها، واستدل المبرد على منع إعمالها بأن (فَعِل) الاسم لا يتعدى؛ لأن فعله لا يتعدى، ولذا هو

(١) انظر الكتاب ١١٣/١.

(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢٢٥/٢، ١٢٩/٥ .

(٣) انظر الانتصار لسيبويه على المبرد ٩٠.

(٤) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه ٤٤٤/١ ..

(٥) التبيان ٤٢٤/٢ .

(٦) البحر المحيط ٦٧/٥، وانظر المحرر الوجيز ٥٤/٢ .

(٧) انظر: شرح السيرافي على الكتاب ٤٤٤/١، شرح الكافية الشافية ١٠٤٠/٢.

عند المبرد يتعدى بحرف الجر لا بنفسه ، حيث قال: « فما كان على (فَعِل) فنحو: فَرِقَ وبَطَّرَ حَذَرَ، و الحجة في أن هذا لا يعمل أنه لما تنتقل إليه الهيئة تقول: فلان حَذَرَ أي: ذو حذر، وفلان بَطَّرَ، كقولك: ما كان ذا بَطَّرَ، ولقد بَطَّرَ، وما كان ذا حَذَرَ ولقد حَذَرَ، فإنما هو كقولك: ما كان ذا شرف ولقد شُرِفَ، وما كان ذا كرم ولقد كُرِمَ، ف(فَعِل) مُضَارِعَةٌ لـ(فَعِيل)، وكذلك يقع (فَعِل) و(فَعِيل) في معنى، كقولك: رجل طَبَّ وطبيب، ومذل ومذيل^(١)، وهذا كثير جدًّا، واحتج سيبويه بهذا البيت:

حَذِرُ أُمُورًا لَا تُخَافُ وَأَمِنُ ❁ مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ
وهذا بيت موضع مُحدث^(٢).

ووافق ابن السراج^(٣).

ولذا قد طعن المانعون كالمبرد على الاستشهاد بالبيت مدّعين أنه مصنوع.

قال ابن يعيش: « ورؤي عن المازني أنّ اللاحقيّ قال: سألني سيبويه عن شاهدٍ في تعديّ (فَعِل)، فعملت له هذا البيت، ويروى أيضًا أن البيت لابن المقفّع^(٤).

وفي الحل: « هذا البيت: مصنوع ليس بعربي، واختلف في صانعه: فزعم قوم أنه لابن المقفّع، وحكى المازني قال: أخبرني أبو يحيى اللاحقي، قال: سألني سيبويه عن (فَعِل) أيتعدى؟ فوضعت له هذا البيت، ولأجل هذا رد هذا البيت على سيبويه!^(٥).
أما الطعن على استشهاد سيبويه بالبيت بادّعاء أنه مصنوع:

١ - فقد ردّ عليه جمهور النحاة، فنجد ابن عصفور يرد على المبرد قائلاً: «وهذا الذي ذكره أبو العباس المبرد لا يلتفت إليه؛ لأنّ سيبويه ذكر البيت ولم يذكر أنّ اللاحقيّ هو الذي أنشده، وسيبويه - رحمه الله - أحفظ لما يرويه من أن ينقله عن غير ثقة، فلا يُطعن في روايته بقول من أقرّ على نفسه بالكذب^(٦) .

(١) ضجر وقلق، وفي اللسان ٦٢١/١١: " المذل: الضجر والقلق، مذل مذلًا فهو مذل، والأنتى منلة" .

(٢) المقترض ١١٤/٢، ١١٥ .

(٣) انظر الأصول في النحو ١٢٥/١ .

(٤) شرح ابن يعيش على المفصل ٩١/٤ .

(٥) الحل في إصلاح الخلل ٢١/١ .

(٦) شرح ابن عصفور على الجمل ٣٥/ ٢ .

٢ - الاختلاف في رواية الوضع مما يبرئ سيبويه، وأصدق دليل على أن الرواية مختلفة الاختلاف في واضع البيت؛ إذ قيل: الأخفش،^(١) وقيل: اللاحقي^(٢)، وقيل: ابن المقفع.^(٣)

قال ابن مالك: «وينسب مثل هذا القول أيضا إلى ابن المقفع، والاختلاف في تسمية هذا المدعي يشعر بأنها رواية موضوعة، ووقوع مثل هذا مستبعد؛ فإن سيبويه لم يكن ليحتج بشاهد لا يثق بانتسابه إلى من يثق بقوله، وإنما يحمل القدرح في البيت المذكور على أنه من وضع الحاسدين وتقول المتعنتين».^(٤)

وفي حاشية الصبان: «والقدرح فيه من وضع الحاسدين»^(٥).

وفي الباب: «وزعم بعضهم أن سيبويه لمّا سأله: هل يحفظ شيئا في إعمال (فعل)؟ صنع له هذا البيت، فعيب على سيبويه: كيف يأخذ الشواهد الموضوعة؟ وهذا غلط؛ فإن هذا الشخص قد أقرّ على نفسه بالكذب، فلا يقدرح قوله في سيبويه»^(٦). ويحتج لسيبويه بأمر:

١ - أن السماع قد جاء بما يؤيد رأيه في إعمال (فعل) فيما لا سبيل إلى القدرح فيه، وهو قول زيد الخيل:^(٧)

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَرْقُونَ عَرْضِي * جَحَاشُ الْكِرْمَلِينَ لَهَا فَيَدِ

(١) انظر السيرافي ٤٤٤/١، تفسير اللباب ٣٩٢٠/١.

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية ٤٢٢/٣، الحل في إصلاح الخلل ٢١/٢١، المحرر الوجيز ٢٣٢/٤، إعراب القرآن للنحاس ١٢٦/٣، شرح ابن عصفور على الجمل ٣٥/٢، الدر المصون ٥٢٣/٨، شرح التسهيل ٨١/٣.

(٣) انظر شرح ابن يعيش على المفصل ٩٣/٤، الحل في إصلاح الخلل ٢١/١، شرح الكافية الشافية ١٠٣٨/٢.

(٤) شرح الكافية الشافية ١٠٣٩/٢، وانظر شرح التسهيل ٨١/٣.

(٥) حاشية الصبان ٤٥٠/٢.

(٦) اللباب ٣٩٢٠ / ١.

(٧) البيت من (الوافر) وهو في ديوانه ص ١٧٦، اللغة: مرقون: جمع مرق وهو كثير الهتك. العرض: موضع المدح والذم؛ جحاش جمع جحش وهو صغير الحمار - الكرملين: اسم ماء في جبل طيء. فديد: صوت الماشية المعنى: يقول. بلغني أن هؤلاء قد هتكوا عرضي، فلم أهتم لأقوالهم لأنهم بمثابة أصوات الجحاش التي ترد ماء الكرملين للشرب.

وهو في شرح المفصل ٧٣/٦، والمقرب ١٢٨/١، وشرح عمدة الحافظ ٦٨٠، وخزانة الأدب ١٦٩/٨.

فأعمل (مزقون) ، وهو جمع (مزق) محول؛ للمبالغة من مازق.
والشاهد الثاني الذي ذكره سيبويه:

وهو عمرو بن أحمر: (١)

أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةٌ سَمَحَجٍ * بَسْرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكَلُومٌ (٢)

وهذا أيضًا ردّه المبرد. (٣)

ونكر السيرافي (٤) أن المانعين ردوا الاحتجاج بالأبيات: فذهبوا إلى أن (عضادة) في البيت الأول ظرف، وأن الشاعر شبه ناقته بحمارٍ لازمٍ يمينا أتانٍ أو يسرتها.
وذكروا أن البيت (حذر أمورًا...) مصنوع، صنعه الأخفش لما سأله سيبويه عن شاهدٍ لإعمال (حذر) .

ولذا نجد منهم من أنكر ما حكي عن الأخفش، وكذب به.

وأبرزهم السيرافي، وابن يعيش (٥)، وابن عصفور (٦)، وابن مالك (٧) وابن أبي الربيع (٨)
قال ابن عصفور: «وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأنَّ (العضادة) اسم للقوائم، والأسماء ما عدا اسم الزمان والمكان لا تجعل ظرفًا تقاس، وأيضًا فإنَّ المعنى يفسد؛ لأنه يكون إذ ذاك قد شبه فرسه في الجري بحمارٍ منقبض في قوائم أتان، وذلك مناقض لما يريد من

(١) البيت من الكامل للبيد بن ربيعة في ديوانه ١٥٤ برواية: مِسْحَلٌ سَنَقِي ، وهو في: خزنة الأدب ١٦٩/٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٤/١؛ ولسان العرب ٢٩٣/٣، ٤٧٥/١١؛ والمقاصد النحوية ٥١٣/٣؛ وعمرو بن أحمر في الكتاب ١١٢/١؛ وليس في ديوانه.

والمسحل: الحمار الوحشي. الشنج: الملازم. العضادة: الجنب. السمحج: أتان الوحش. السراة: أعلى الظهر. الندب: آثار الجروح. الكلوم: الجروح.

المعنى: يصف الشاعر ناقته التي شَبَّهها بحمار الوحش الملازم لأتانه التي ترمحه على ظهره فتحدث فيه خدوشًا وکلومًا.

(٢) انظر الكتاب ١١٢/١ .

(٣) انظر الانتصار لسيبويه على المبرد ٧٠، المقتضب ١١٤/٢، ١١٥.

(٤) انظر شرح السيرافي على الكتاب ١ / ٤٤٢ .

(٥) انظر شرح ابن يعيش على المفصل ٦ / ٧٣ .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٦٣ .

(٧) شرح التسهيل ٣ / ٨١ .

(٨) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٣ / ١٠٥٩ .

وصفه بالجري، فثبت أن (شنجًا) هذا بمعنى مُشْنَجٍ، كأنه قال: مُشْنَجٌ عِضَادَةٌ سَمَحٌ، فيكون إذ ذاك قد شبه فرسه بحمارٍ يطارد أتانًا فهو يعُضُّها وهي تعضّه»^(١).

٢ - أن الفعل (حذر) جاء متعديًا بنفسه في قوله تعالى: ﴿يَحْذَرُ الْآخِرَةَ﴾^(٢)

قال الزجاج: ﴿يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾. معناه: يحذر عذاب الآخرة»^(٣).

كما قال أبو حيان: «و (حذر) متعد، قال تعالى: ﴿يَحْذَرُ الْآخِرَةَ﴾»^(٤).

٣ - قد جاء الفعل (حذر) متعديًا إلى مفعولين في قوله تعالى: ﴿وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ

نَفْسَهُ﴾^(٥) فلولاً أنه متعد في الأصل لواحدٍ لما اكتسب التضعيف مفعولًا ثانيًا^(٦).

وقال أبو حيان: «لما كان قبل التضعيف متعديًا إلى واحد، عاده بالتضعيف إلى اثنين»^(٧).

٤ - ما كان متعديًا من هذا الباب فالوصف منه على: (فاعل)، مثل: لزم الشيء فهو

لازم، وسمع القول فهو سامع؛ وقد يأتي على (فاعل) و (فعل)، مثل: حذر الأمر، فهو حاذر

وحذر، وقرأ في قول الله تعالى: ﴿وَأِنَّا لَجَمِيعٌ حَازِرُونَ﴾^(٨) ﴿حَازِرُونَ﴾^(٩)، مما يدل على

تعدّيه بنفسه .

(١) شرح ابن عصفور على الجمل ٣٥/٢.

(٢) سورة الزمر الآية ٣٩ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤ / ٣٤٧ .

(٤) البحر المحيط ١٧/٧.

إعراب القرآن لنحاس ٥/٤ الكشاف ٤/١١٦، اللباب ١/٣٩٢٠.

(٥) سورة آل عمران الآية ٣٠ .

(٦) انظر الدر المصون ٨٠/٦.

(٧) البحر المحيط ٦٧/٥.

(٨) سورة الشعراء الآية ٥٦.

(٩) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وهشام ويعقوب وأبو جعفر: (حذرون) بغير ألف. وقرأ الباقر

بالألف. انظر معاني القرآن للقرآني ٢/٢٨٠، "الحجة للقرآني السبعة" ٥/٣٥٨، التبيان ٢/٩٩٦، المحرر الوجيز

٤/٢٣٢، الدر المصون ٨/٥٤٢، الكشاف ٣/٣٢٠، البحر المحيط ٧/١٧، حجة القراءات ١/٥١٧، الجامع

قال العكبري: «و(حذرون): بغير ألفٍ، وبالألف لغتان»^(١).

ومن شعر العباس بن مرداس:^(٢)

وَإِنِّي حَازِرٌ أَنَّمِي سِلَاحِي ❁ إِلَى أَوْصَالِ دِيَّالٍ مَنِيَعٍ

وقال أبو عبيدة: «حِزْرٌ وَحِزْرٌ وَحَاذِرٌ، وَقَوْمٌ حِذْرُونَ وَحَاذِرُونَ»^(٣).

وقيل: معناهما واحد وقيل: يختلفان، قال الفراء: «وكان الحاذِر: الذي يَحْذِرُك الآن،

وكان الحَذِر: المخلوق حَذِرًا، لا تلقاه إلا حَذِرًا»^(٤).

وقال أبو زرعة: «وكان الكسائي يقول: أصلهما واحد من الحذر؛ لأن المتسلح إنما

يتسلح مخافة القتل، والعرب تقول: هو حاذِرٌ وَحِذِرٌ، أي: قد أخذ حذره»^(٥).

يضاف إلى ما سبق ما ذكره ابن ولاد من أن (فَعِل) لو لم يكن جاريًا على الفعل،

لكانت المبالغة موجبة لإعماله^(٦).

لأحكام القرآن ١٣/١٠١، جامع البيان ١٧/٥٧٦، زاد المسير ٣/٣٣٩. "السبعة في القراءات" ٤٧١، و"النشر في القراءات العشر" ٢/٣٣٥.

(١) التبيان ٢/٦٢٥.

(٢) البيت من الوافر، ديوانه ١١٣، و(دِيَّال): طويل الذيل، وهو في: مجاز القرآن ٢/٨٦، الحجة للقراء السبعة ٥/٣٥٩، الدر المصون ٨/٥٢٣، اللباب ٨/١٧، البحر المحيط ٧/١٧، التفسير البسيط ١٧/٥٤، اللسان ١١/٢٦٠.

(٣) البحر المحيط ٧/١٧، وانظر مجاز القرآن ٢/٨٦.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢/٢٨٠.

(٥) حجة القراءات ١/٥١٧، ٥١٨.

(٦) انظر الانتصار لسيبويه على المبرد ٧٠.

الفصل الثالث

الحروف

المبحث الأول

رأي سيويه في إعمال
(إن) النافية عمل (لَيْسَ)

رأي سيبويه في الخلاف في إعمال (إن) النافية عمل (ليس)

قال الهمذاني في الآية: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ ﴾^(١): «وقرى (إن) بالتخفيف، و﴿عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ﴾ بالنصب^(٢) على أن (إن) هذه بمنزلة (ما) على اللغة الحجازية، و﴿الَّذِينَ﴾ اسمها، و﴿عِبَادًا﴾ خبرها، و﴿أَمْثَلَكُمْ﴾ نعت له .
و(إن) بمعنى (ما) لا تعمل عند صاحب الكتاب؛ لأن (إن) هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص (ما) به فتجري مجرى (ليس) في المعنى، وتعمل عند المبرد»^(٣).

وقد اختلف النحاة في إعمال (إن) النافية عمل (ليس) على آراء :

الرأي الأول : يمنع عملها عمل (ليس) مطلقاً، وعلى رأس هؤلاء سيبويه والفراء .

أما سيبويه فقال : « وتكون في معنى (ما)، قال الله عز وجل: ﴿ إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾^(٤)، أي: ما الكافرون إلا في غرور، وتصرف الكلام إلى الابتداء، كما صرفتها (ما) إلى الابتداء في قولك: إنما^(٥)، وذلك قولك: ما إن زيداً ذاهباً. وقال فروة بن مسيك:^(٦)
وَمَا إِنْ طَبْنَا جِبْنَ وَلَكِنْ * مَنَانَا وَدَوْلَةٌ آخِرِينََا ^(٧)
فهو يرفع ما بعد (إن) على الابتداء، فلا عمل لها، فعليه قد أشبهت (ما) معنى لا عملاً، فهي تنفي ك (ليس) ولكنها لا تعمل .

(١) سورة الأعراف الآية ١٩٤ .

(٢) القراءة لسعيد بن جبير في: المحتسب ٢٧٠/١، إعراب القرآن للنحاس ٦٥٧/١، ٨٤/٢، الكشاف ١٧٨/٢، المحرر الوجيز ٤٨٨/٢، شرح التسهيل ٣٧٦/١، شرح الكافية الشافية ٤٤٨/١، مشكل إعراب القرآن ٣٠٧/١، معترك الأقران ٦٧/٢، الجامع لأحكام القرآن ٣٤٢/٧ .

(٣) الفريد ٣٩٦/٢ .

(٤) سورة الملك الآية ٢٠ .

(٥) حيث كفت " إن " عن العمل فرفع الاسم بعدها على أنه مبتدأ..

(٦) البيت من الوافر، وهو لفروة والطب: العلة والسبب. أي: لم يكن سبب قتلنا الجبن، وهو له في الكتاب ١٥٣/٣، المقتضب ٣٦٤/٢، الأصول ٢٣٦/١، الجنى الداني ٣٢٧، الخزانة ١٠٥/٤، شرح الرضي على الكافية ١٥٣/٢، ٤٣٢/٤، وبلا نسبة في: الكتاب ٢٢١/٤، معاني القرآن للأخفش ١٢٠/١، المقتضب ٢، ٣٦٤، الكامل ٢٦٨/١، الخصائص ١١٠/٣، منازل الحروف ٤٨/١، الكشاف ١١٦/٣، شرح الرضي على الكافية ١٨٤/١، ٤٣٣/٤، الصاحبى ٩١، مواهب الأديب ١٤٠/١، البرهان ٢١٦/٤ .

(٧) الكتاب ١٥٢/٣، ١٥٣ .

كما نقل عنه المبرد منع عملها فقال: «وكان سيبويه لا يرى فيها (يعنى إن) إلا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفى، دخل على ابتداء وخبره، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره»^(١).

وحجة سيبويه ومن وافقه عدم اختصاصها^(٢)، ف(إن) حرف غير مختص؛ يدخل على الاسم وعلى الفعل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكٰفِرِيْنَ اِلَّا فِيْ عُرُوْرٍ﴾، كما يدخل على الفعل، كقوله أيضًا: ﴿اِنَّ يَّقُوْلُوْنَ اِلَّا كَذِبًا﴾^(٣)، ولا يعمل من الحروف إلا ما كان مختصًا بحروف الجر وحروف الجزم.

قال ابن يعيش: «وتدخل على الجملتين: الفعلية والاسمية، نحو قولك: إن زيدًا إلا قائم، قال الله تعالى: ﴿اِنَّ الْكٰفِرِيْنَ اِلَّا فِيْ عُرُوْرٍ﴾، وتقول في الفعل: إن قام زيدًا، أي: ما قام زيد، قال الله تعالى: ﴿اِنَّ كٰنَتْ اِلَّا صٰحِحَةً وَوٰجِدَةً﴾^(٤)، وتقول: إن يقوم زيد، قال الله تعالى: ﴿اِنَّ يَتَّبِعُوْنَ اِلَّا الظَّنَّ﴾^(٥)، وقال تعالى: ﴿اِنَّ يَّقُوْلُوْنَ اِلَّا كَذِبًا﴾^(٦).

ونص سيبويه وما نقله عنه المبرد يؤكد رأي سيبويه في عدم عملها، فهذا يرد ما ذهب إليه ابن مالك من أن مذهب سيبويه فيها الإعمال، حيث قال ابن مالك: «وأكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه في (إن) النافية الإهمال، وكلامه مشعر بأن مذهبه فيها الإعمال، وذلك أنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم: وأما (إن) مع (ما) في لغة أهل الحجاز، فهي بمنزلة (ما) مع (إن) الثقيلة، تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف (ليس)، فعلم بهذه العبارة أن في الكلام حروفًا مناسبة لـ(ليس) من جملتها (ما)، ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركة (ما) في هذه المناسبة إلا (إن) و(لا)، فتعين كونهما مقصودين»^(٧).

(١) المقتضب ٣٥٩/٢.

(٢) انظر: شرح ابن يعيش على المفصل ٣٩/٥، شرح التسهيل ٣٧٥/١، شرح الكافية الشافية ١٤٤٦، ٤٤٧.

(٣) سورة الكهف الآية ٥.

(٤) سورة يس الآية ٥٣.

(٥) سورة الأنعام الآية ١١٦.

(٦) شرح ابن يعيش على المفصل ٣٩/٥.

(٧) شرح التسهيل ٣٧٥/١.

وقال في موضع آخر: «ل(إن) النافية -أيضاً- اسم مرفوع، وخبر منصوب إلحاقاً ب(ما)، نص على ذلك أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، وأوماً سيبويه إلى ذلك دون تصريح بقوله في باب عدة ما يكون عليه الكلم : « ويكون (إن) ك (ما) في معنى (ليس)، فلو أراد النفي دون العمل لقال : ويكون (إن) ك(ما) في النفي؛ لأن النفي من معاني الحروف ف(ما) به أولى من (ليس)؛ لأن (ليس) فعل، وهي حرف، بخلاف العمل فإن (ليس) فيه هي أصل ل(ما) و(لا) و(إن)؛ لأنها فعل، وهن حروف»^(١).

وما نقله ابن مالك عن سيبويه لا يؤخذ ولا يفهم منه إيماء من سيبويه بإعمالها، وما استنتجه ابن مالك فهو محض تخمين له، ومما يؤكد ذلك ما نقله المبرد من المنع عن سيبويه في نصه السابق: « وكان سيبويه لا يرى فيها (يعنى إن) إلا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره»^(٢).

ويدل عليه أيضاً نقل النحاة غير المبرد المنع عن سيبويه منهم ابن يعيش بقوله: «وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على الابتداء والخبر والفعل والفاعل، كما تدخل همزة الاستفهام، فلا تغيره، وذلك كمذهب بني تميم في (ما)»^(٣). وابن هشام بقوله: « وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه والفراء وأجاز الكسائي والمبرد إعمالها عمل (ليس)»^(٤).

وقد رجح ابن يعيش رأي سيبويه حيث قال: « وذهب ابن يعيش إلى ترجيح هذا الرأي فقال: « والمذهب الأول؛ - يقصد رأي سيبويه - لأن الاعتماد في عمل (ما) على السماع، والقياس يأباه، ولم يوجد في (إن) من السماع ما وجد في (ما)»^(٥).

الرأي الثاني : إعمالها في الشعر والنثر وهو مذهب الكسائي، والمبرد، والفارسي وابن السراج^(٦).

(١) شرح الكافية الشافية ١ / ٤٤٦، ٤٤٧ .

(٢) المقتضب ٢ / ٣٥٩ .

(٣) شرح ابن يعيش على المفصل ٥ / ٣٩ .

(٤) المغني ١ / ١٣٣ .

(٥) شرح المفصل ٥ / ٣٩، وانظر الرصف ١١٤ .

(٦) انظر البحر المحيط ٥ / ٢٥٠ - جواهر الأدب ٢٥٠ - رصف المباني ١١٤ - الدر المصون ٣ / ٣٨٤ .

أما المبرد فقد قال: « وكان سيويوه لا يرى فيها إلا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره، وذلك لمذهب بني تميم في (ما)، وغيره يجيز نصب الخبر على تشبيهه بـ(ليس) كما فعل ذلك في (ما)، وهذا هو القول؛ لأنه لا فصل بينها وبين (ما) في المعنى »^(١).

وقال ابن السراج بعد رأي المبرد: « وهذا هو القول؛ لأنه لا فصل بينهما وبين (ما) في المعنى »^(٢).

ونقل عن الكسائي شرط ألا تقع بعد إيجاب كما في البيت السابق، وكما نقل عنه ابن عطية: « وزعم الكسائي أن (إن) بمعنى (ما) لا تجيء إلا وبعدها (إلا)، كقوله تعالى: ﴿إِنْ أَلْكُفْرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ »^(٣).

ومنه ما أنشده ابن مالك عن الكسائي من قول الشاعر^(٤):

إِنَّ الْمَرْءَ مَيِّبًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ ❖ وَلَكِنْ بَأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا «^(٥)

ومن النثر ما حكاه الكسائي عن أهل العالية^(٦) أنهم قالوا: (إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ) وقالوا: (إِنْ ذَلِكَ نَافِعُكَ وَلَا ضَارِكُ) بنصب (خيرًا) و(نافعك).^(٧)

(١) المقتضب ٣٥٩/٢ ، وانظر المقتضب ٥٠/١ والصاحبي/١٠٣ والخصائص ١٠٨/٣. والمنصف ١٢٨/٣ ، والمحتسب ٩٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٤٦/١.

(٢) الأصول ٢٣٦/١ .

(٣) المحرر الوجيز ٤٨٩/٢ .

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل ٣٧٦/١، الجنى الداني ٢١٠، توضيح المقاصد ٥١٣/١، شرح ابن عقيل ٣١٨/١، شرح الأشموني ٢٦٨/١، حاشية الصبان ٣٧٦/١، الهمع ٤٥٤/١، تخلص الشواهد ٣٠٧، الدرر ١٠٩/٢ .

(٥) انظر شرح التسهيل ٣٧٥/١، وانظر رأي الكسائي في: شفاء العليل ٣٣١/١، ارتشاف الضرب ١٢٠٧/٣، الجنى الداني ٢٠٩، المغني ٢٣/١، الهمع ١٢٤/١، الخزانة ١٦٤/٤، شرح الأشموني ٢٥٥/١ .

(٦) هي الحجاز وما والاها في المغرب العالية ما فوق نجد إلى تهامة، انظر مواهب الأديب ١٥٠/١ .

(٧) القولان محكيان عن أهل العالية ، انظر: الارتشاف ١٢٠٨/٣، أوضح المسالك ٢٩١/١، المغني ٣٦/١، شرح شذور الذهب ٢٥٩/١، شرح التصريح ٢٧١/١، شرح ابن عقيل ٣١٨/١، شرح الأشموني ٢٦٧/١، حاشية الصبان ٣٧٥/١ .

كما أجاز ابن جني عملها ولكن على ضعف مستدلاً بقراءة سعيد بن جبير^(١): ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾ .

حيث قال: «ينبغي - والله أعلم - أن تكون (إن) هذه بمنزلة (ما)، فكأنه قال: ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم، فأعمل (إن) إعمال (ما)، وفيه ضعف؛ لأن (إن) هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص (ما) به، فتجري مجرى (ليس) في العمل، ويكون المعنى: إن هؤلاء الذين تدعون من دون الله إنما هي حجارة أو خشب، فهم أقل منكم؛ لأنكم أنت عقلاء ومخاطبون، فكيف تعبدون ما هو دونكم؟ فإن قلت: ما تصنع بقراءة الجماعة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾؟ فكيف يثبت في هذه ما نفاه في هذه؟ قيل: يكون تقديره: أنهم مخلوقون كما أنتم أيها العباد مخلوقون، فسامهم عباداً على تشبيههم في خلقهم بالناس، كما قال: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾^(٢)، وكما قال: ﴿وَلَا يَمْنَعُ مِنَ اللَّهِ لَئِيمًا﴾^(٣) أي: تقوم الصنعة فيه مقام تسبيحه»^(٤).

الرأي الثالث: أجاز أصحاب هذا الرأي إعمالها في الشعر وحده للضرورة، ولا تعمل شيئاً في النثر؛ وذلك لأن الشعر موطن الضرورة. ويمثل هذا الرأي ابن عصفور حيث قال: «وقد أجروا (إن) النافية في الشعر مجرى (ما) في نصب الخبر لشبهها بها، قال^(٥):

(١) القراءة لسعيد بن جبير في: المحتسب ٢٧٠/١، إعراب القرآن للنحاس ٦٥٧/١، ٨٤/٢، الكشاف ١٧٨/٢،

المحرر الوجيز ٤٨٨/٢، شرح التسهيل ٣٧٦/١، شرح الكافية الشافية ٤٤٨/١، مشكل إعراب القرآن ٣٠٧/١،

معتزك الأقران ٦٧/٢، الجامع لأحكام القرآن ٣٤٢/٧.

(٢) سورة الرحمن الآية ٦.

(٣) سورة الإسراء الآية ٤٠.

(٤) المحتسب ٢٧٠/١.

(٥) البيت من المنسرح، ويروى: إلا على أضعف المساكين، وهو بلا نسبة في الأزهية ٤٦، أمالي الشجري

١٤٣/٣، المقرب ١٠٥، شرح التسهيل ٣٧٥/١، ١٥٠، شرح الكافية الشافية ٤٤٧/١، جواهر الأدب ٢٠٦، شرح

عمدة الحفاظ ٢١٦، شرح الرضي على الكافية ١٩٦/٢، شرح ابن عصفور على الجمل ١٣٨/٣، الدر المصون

٤٤٩/١، ٥٣٩/٥، ٣٦٣/٩، البحر المحيط ٤٤٣/٤، توضيح المقاصد ٢١٤/١، ٥١٢، أوضح المسالك

٢٨٠/١، شرح ابن عقيل ٣١٧/١، ١٠٠، شرح التصريح ٢٧١/١، شرح شذور الذهب ٣٦٠/١، ٣٨١، الهمع

٢٥٠/١، ٤٥٣، درج الدرر ٢١٣/١،

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ ❖ إِلَّا عَلَى أضعفِ المَجَانِينِ
ولا يجوز ذلك في الكلام؛ لأنها غير مختصة»^(١).

وقال في موضع آخر : « وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل شيئاً، ومن دخولها على الجملة الاسمية قوله تعالى: ﴿إِن أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾^(٢)، فأما رفع الاسم ونصب الخبر بها في قول الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ ❖ إِلَّا عَلَى أضعفِ المساكينِ
فإنه شبهها ب(ما)؛ لاشتراكها معها في النفي ضرورة»^(٣).

الرأي الرابع: جواز عملها شعراً ونثراً، لكن بقلة.

إليه ذهب ابن مالك، حيث قال : « وتلحق بها (إن) النافية قليلاً »^(٤).

كما استشهد على عملها بما أنشده عن الكسائي سابقاً.^(٥)
وبالنظر في الآراء السابقة، نجد أن سيبويه ومن وافقه قد احتجوا بعدم اختصاصها، ف(إن)
حرف غير مختص فهي تدخل على الاسم وعلى الفعل.

أما من أجاز عملها فقد استشهدوا بما ورد من شعر في إعمالها، وما ورد عن أهل
العالية، وذلك ليس بقليل في الاحتجاج به، وعلى رأس ما استشهد به هؤلاء قراءة ابن جبير :
﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ﴾ .

قال ابن جنى: « ينبغي - والله أعلم - أن تكون (إن) هذه بمعنى (ما) فكأنه قال (ما)
الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم فأعمل (إن) إعمال (ما) »^(٦).

(١) المقرب ١/١٠٥.

(٢) سورة الشعراء: الآية ١١٥

(٣) شرح ابن عصفور على الجمل ٣/١٣٨

(٤) تسهيل الفوائد ٥٧.

(٥) انظر شرح التسهيل ١/٣٧٥، شرح الكافية الشافية ١/٤٤٧.

(٦) المحتسب ١/٢٧٠.

قال الزمخشري: « وقرأ سعيد بن جبير: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ﴾ بتخفيف (إن)، ونصب (عبادًا أمثالكم)، والمعنى: ما الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم، على إعمال (إن) النافية عمل (ما) الحجازية «^(١) .

وإن كان الموافقون لسيبويه لم يأخذوا بهذه القراءة، وعلى رأسهم النحاس الذي قال بعدم الأخذ بهذه القراءة من ثلاث جهات: « إحداهما: أنها مخالفة للسواد، والثانية: أن سيبويه يختار الرفع في خبر (إن) إذا كانت بمعنى (ما) فيقول: إن زيد منطلق؛ لأن عمل (ما) ضعيف و(إن) بمعناها فهي أضعف منها، والجهة الثالثة: أن الكسائي زعم أن (إن) لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى (ما) إلا أن يكون بعدها إيجاب، كما قال جلّ وعزّ: ﴿إِنَّ الْكٰفِرِينَ اِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ «^(٢) .

إلا أن أبا حيان قد رد عليه فقال: « وكلام النحاس هذا هو الذي لا ينبغي؛ لأنها قراءة مروية عن تابعي جليل، ولها وجه في العربية، وأما الثلاث جهات التي ذكرها فلا يقدر شيء منها في هذه القراءة، أما كونها مخالفة للسواد، فهو خلاف يسير جدًا لا يضّر، ولعله كتب المنصوب على لغة ربيعة في الوقف على المنون المنصوب بغير ألف فلا تكون فيه مخالفة للسواد، وأما ما حكى عن سيبويه فقد اختلف الفهم في كلام سيبويه في (إن)، وأما ما حكاه عن الكسائي فالنقل عن الكسائي أنه حكى إعمالها وليس بعدها إيجاب «^(٣) .

وعليه فالقول بإعمالها هو الأولى بالقبول؛ حيث إن له ما يرجحه:

- ١- ورود إعمالها شعرًا ونثرًا عن العرب وهو محل ثقة واستشهاد .
- ٢- الشبه بين (إن) و(ما) و(ليس) في المعنى وهو النفي، وإن رُدّ بعدم الاختصاص، فلم يقل أحد بأنها الأصل في ذلك، وإنما هي فرع عنها، ولذا ما ورد من إعمالها أقل مما ورد عن (ما) و(ليس) وهو إن قلّ فلا ينبغي أن يردّ .

(١) الكشاف ٥٤٤/٢ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١٦٨/٢، ١٦٩، وانظر: المحتسب ٢٧٠/١ التبيان ٢٩٠/١، إعراب مشكل القرآن ٣٠٠٧/١، الجامع لأحكام القرآن ٦٩٧/٤ البحر المحيط ٢٥٠/٥ المغنى ٣٤- الدر المصون ٣٨٤/٣ .

(٣) البحر المحيط ٤٤٠/٤ .

٣- ولعل ما يقوي ما سبق: قراءة سعيد بن جبير، التي هي محل اتفاق على تخريجها على إعمال (إن) النافية عمل (ليس) كما ذكر أبو حيان بقوله: «واتفق المفسرون على تخريج هذه القراءة على أن (إن) هي النافية أعملت عمل (ما) الحجازية، فرفعت الاسم ونصبت الخبر ف﴿عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾ خبر منصوب»^(١).

والمعنى بهذه القراءة تحقير شأن الأصنام ونفي مماثلتهم للبشر، بل هم أقل وأحقر؛ إذ هي جمادات لا تفهم ولا تعقل، أي: ما الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم بل هم حجارة وخشب، فكيف تعبدون من هو دونكم ومن أنتم أشرف منه وأعظم !!

ومن ذلك قول الأشموني: «والصحيح الإعمال؛ فقد سمع نظمًا ونثرًا»^(٢).

وفي حاشية الصبان: «والصحيح الإعمال؛ فقد سمع نثرًا ونظمًا»^(٣).

ومع ما نقله أبو حيان من اتفاق على توجيه القراءة على إعمالها عمل (ليس) إلا أنه اعترض عليه موجهًا القراءة توجيهًا آخر، حيث قال: «ويظهر لي أن هذا التخريج الذي خرجوه من أن (إن) للنفي ليس بصحيح؛ لأن قراءة الجمهور تدل على إثبات كون الأصنام عبادًا مثل عابديها، وهذا التخريج يدل على نفي ذلك فيؤدى إلى عدم مطابقة أحد الخبرين للآخر، وهو لا يجوز بالنسبة إلى الله تعالى»^(٤).

ولذلك خرجها أبو حيان بتخرجات أخرى:

١- «أن (إن) هي المخففة من الثقيلة، وأعملها عمل المشددة، وقد ثبت أن (إن) المخففة يجوز إعمالها عمل المشددة في غير المضمرة بالقراءة المتواترة: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا﴾، وينقل سيبويه عن العرب، لكنه نصب في هذه القراءة خبرها نصب عمر بن أبي ربيعة المخزومي في قوله: ^(٥)

(١) البحر المحيط ٤/٤٤٠.

(٢) شرح الأشموني على الألفية ١/٢٦٧.

(٣) حاشية الصبان ١/٣٧٥.

(٤) البحر المحيط ٤/٤٤٠.

(٥) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في: شرح ابن عصفور على الجمل ١/٢٦٣، البحر المحيط ٤/٤٤٠، الجني الداني ص ٣٩٤، والدرر ٢/١٦٧، وشرح شواهد المغني ص ١٢٢، وليس في ديوانه، وهو بلا

إِذَا اسْوَدَّ جَنْحُ اللَّيْلِ فَتَأْتِ وَلْتَكُنْ ❖ خُطَاكَ خِفَافًا إِنْ حَرَّاسُنَا أُسْدًا

وقد ذهب جماعة من النحاة إلى جواز نصب أخبار (إن) وأخواتها واستدلوا على ذلك بشواهد ظاهرة الدلالة على صحة مذهبهم^(١).

٢- «أو تتأول على تأويل المخالفين لأهل هذا المذهب، وهو أنهم تأولوا المنصوب على إضمار فعل، كما قالوا في قوله: (٢)

يا ليت أيام الصبا راجعا

إن تقديره: أقبلت راجعا، فكذلك تؤول هذه القراءة على إضمار فعل تقديره: إن الذين تدعون من دون الله تدعون عبادا أمثالكم، وتكون القراءتان قد توافقتا على معنى واحد، وهو الإخبار أنهم عباد، ولا يكون تفاوت بينهما وتخالف لا يجوز في حق الله تعالى^(٣).

٣- «نصب ﴿عِبَادًا﴾ على أنه حال من الضمير المحذوف العائد من الصلة على ﴿الَّذِينَ﴾ و ﴿أَمْثَالِكُمْ﴾ بالرفع على الخبر أي: أن الذين تدعونهم من دون الله في حال كونهم عبادا أمثالكم^(٤).
وللرد على أبي حيان:

نسبة في: شرح التسهيل ٩/٢، شرح الكافية الشافية ٥١٨/١، البحر المحيط ٢٧٩/٨، الدر المصون ٣٣٩/٥، الباب في علوم الكتاب ١٤٠/٩، بصائر ذوي التمييز ١١٨/٢، توضيح المقاصد ٥٢٣/١، خزنة الأدب ١٠/٤، ١٦٧/١٦٢، ومغني اللبيب ص ٣٧، شرح الأشموني ٢٩٤/١، حاشية الصبان ٣٩٧/١.

(١) البحر المحيط ٤٤٠/٤.

(٢) البيت من الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٠٦/٢، وشرح المفصل ٢٦٠/١، شرح شواهد المغني ٦٩٠/٢، وبلا نسبة في: جمل الخليل ٢٣٤، الكتاب ١٤٢/٢، الأصول في النحو ٣٤٨/١، التمام في تفسير أشعار هذيل ١٦٨/١، التعليق ١٥٣/١، المفصل في صنعة الإعراب ٤٠٠/١، شرح الرضي على الكافية ٣٣٤/٤، شرح ابن عصفور على الجمل ٢٦٣/١، الدر المصون ٥٤/٥، التحرير والتنوير ٣٠٧/٢٤، الأشباه والنظائر ٢٦٢/٤، والجنى الداني ٤٩٢، وجواهر الأدب ص ٣٥٨، وخزانة الأدب ٢٥٣/١٠، ٢٥٤، والدرر ١٧٠/٢، ورفض المباني ٢٩٨، وشرح الأشموني ٢٩٥/١، وشرح عمدة الحافظ ٤٣٤، ومغني اللبيب ٢٨٥/١، وهمع الهوامع ١٣٤/١.

(٣) البحر المحيط ٤٤٠/٤.

(٤) البحر المحيط ٤٤٠/٤.

أما ذكره أبو حيان من التناقض بين القراءتين فقد ردّ عليه السمين الحلبي بقوله: «ولكن قد استشكلوا هذه القراءة من حيث إنها تنفي كونهم عبداً أمثالهم، والقراءة الشهيرة تُثبت ذلك، ولا يجوز التناقض في كلام الله تعالى، وقد أجابوا عن ذلك بأن هذه القراءة تفهم تحقير أمر المعبود من دون الله وغبابة عابده، وذلك أن العابدين أتمّ حالاً وأقدر على الضر والنفع من آلهتهم، فإنها جماد، لا تفعل شيئاً من ذلك فكيف يعبد الكامل من هو دونه؟ فهي موافقة للقراءة المتواترة بطريق الأولى» (١).

وأما استشهاده بالبيت :

إِذَا اسْوَدَّ جَنْحُ اللَّيْلِ فَاتَّتْ وَلْتَكُنْ ❖ خُطَاكَ خِفَافًا إِنْ حَرَّاسْنَا أُسْدًا

فقد ردّه الجمهور، وأولوه على أن (أسداً) ليس خبراً ل(إن)، بل هو حال، والعامل فيه محذوف، والتقدير : حراسنا تلقاهم أسداً، أي: تلقاهم في حال كونهم أسداً، أو بنصبه على المفعولية والناصب له فعل مقدر هو الخبر، والتقدير : تجدّهم أسداً، أو تلقاهم أسداً. (٢)

وإن كان يمكن القول به، حيث إن إعمال (إن) النصب في الجزأين لغة حكاها غير قليل من النحاة، ولذا فلم يتأول النصب بعض النحاة حملاً على هذه اللغة، فمن نصب حملاً عليها غير مخطئ، ولذا قال السهيلي : « من العرب من أعملها في الاسمين جميعاً، وهو قوى في القياس؛ لأنها دخلت لمعان في الجملة، فليس أحد الاسمين أولى بأن يعمل فيه من الآخر » (٣).

وفي طبقات فحول الشعراء : «وقال العجاج :

(يا ليت أيام الصبا رواجعا ...)

وهي لغة لهم، سمعت أبا عون الحرمازي يقول: ليت أباك منطلقاً، وليت زيذاً قاعداً، وأخبرني أبو يعلى أن منشأه بلاد العجاج، فأخذها عنهم « (٤).

وجاء في المثل : (ليت القسيّ (٥) كلها أرجلاً) (١).

(١) الدر المصون ٥/٥٣٩، ٥٤٠.

(٢) انظر: شرح ابن عصفور على الجمل ١/٢٦٣، شرح التسهيل ٩/٢، شرح الكافية الشافية ١/٥١٨، أوضح المسالك ١/٣٩٤، حاشية الخصري ١/٢٩٣.

(٣) نتائج الفكر ، ٢٦٥ ، ٢٦٤.

(٤) طبقات فحول الشعراء ١/٧٨، ٧٩.

(٥) القسي : جمع "القوس" انظر اللسان ٥ / ٣٧٧٣ .

ورد المثل على لغة بني تميم نصب الجزأين، يعملونها عمل (ظن)، فيقولون: ليت زيدًا شاخصًا. (٢) .

ثم إن أبا حيان قد اضطرب موقفه في هذه المسألة فتارة يجيز إعمالها عمل (ليس) فيقول: « وأكثر أصحابنا يذهب إلى أنها لا تعمل وأن قوله:

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ ❖ إِلَّا عَلَى أضعف المساكين

ضرورة، والصحيح جواز إعمالها: إذ ثبت ذلك لغة لأهل العالية نثرًا ونظمًا» (٣).

وتارة يمنع بقوله: « والصحيح أنه لا يجوز؛ لأنه لم يحفظ من ذلك إلا بيت نادر وهو: **إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ ❖ إِلَّا عَلَى أضعف المجانين** (٤) إلا أن حمل القراءة على إعمال (إن) عمل (ليس) أولى من حملها على لغة نصب الجزأين لأمر:

- لغة نصب الجزأين قليلة، ومخالفة للأساليب العربية .
- لا يجوز أن تلحن هذه القراءة، أو الحكم عليها بأنه لا ينبغي أن يقرأ بها ، فهي لقارئ ثقة من كبار التابعين، فأولى بها القبول .
- قراءة سعيد بن جبير لم تتعارض في المعنى مع التي عليها المصاحف المختارة، فهي لم تغير أو تبدل حتى يترتب عليها تغيير في المعنى، وعليه فلم ترد؟
- المعنى على قراءة ابن جبير على اعتبار (إن) نافية، أبلغ في تحقير الأصنام، وتسفيه من عبدها، أعملها النحاة أو لم يعملوها، فلا داعي للقول بأنها ناصبة للجزأين
- وعليه فالقول بأنها (إن) النافية عاملة عمل (ليس) هو الأولى بالقبول .

(١) المثل يضرب للمتمني محالًا، انظر: المستقصى في أمثال العرب ٢/ ٣٠٢، مجمع الأمثال ٢/ ١٨٧.

(٢) انظر: شرح ابن عصفور على الجمل ١/ ٢٦٣، شرح التسهيل ٢/ ٩، شرح الكافية الشافية ١/ ٥١٨، أوضح

المسالك ١/ ٣٩٤، حاشية الخصري ١/ ٢٩٣

(٣) ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠٨، ١٢٠٩ .

(٤) البحر المحيط ٤/ ٤٤٢، ٤٤٣ .

المبحث الثاني

رأي سيويه في الإعراب
عند حذف حرف الجر مع
(أَنَّ) و(أَنْ)

رأي سيبويه في الإعراب عند حذف حرف الجر مع (أَنَّ) و(أَنَّ)

قال الهمداني: « قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ ﴾^(١)، ... و(أَنَّ) في موضع نصب لعدم الجار على رأي صاحب الكتاب، أي: وبشرهم بأن لهم، فلما حذف الجار أفضى الفعل إلى (أَنَّ) فنصبت، أو في موضع جر على رأي الخليل على إرادة الجار^(٢).»

هذا الخلاف في هذه المسألة قد ذكره الفريد في غير موضع من كتابه^(٣)

وبحث هذه المسألة يتضمن أمورًا:

أولها: حذف حرف الجر مع غير (أَنَّ وَأَنَّ).

ذهب النحاة^(٤) إلى عدم جواز حذف حرف الجر مع غير (أَنَّ وَأَنَّ) إلا سماعًا، وجوازه قياسًا مع (أَنَّ وَأَنَّ) إذا أمن اللبس.

قال ابن يعيش في التخريج على النصب على نزع الخافض في بعض الشواهد: «لا يحسن ذلك؛ لأن حذف حرف الجر وإعمال الفعل اللازم قبله باب ضرورة، وطريقه السماع، فلا يحمل عليه ما وجد عنه مندوحة^(٥).»

وقال في موضع آخر في نزع حرف الجر من نحو قوله تعالى: ﴿وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾^(٦)، ومن نحو قول الشاعر^(٧):

(١) سورة البقرة آية ٢٥ .

(٢) الفريد ٢٥٠/١ .

(٣) انظر الفريد ٢٥٥/١، ٣٠٧، ٣١٧، ٣٦١، ٣٧٠ و غيرها من كتابه .

(٤) انظر: شرح المفصل ٨/٨، ٥١، ١٠٣/٩، شرح الكافية ٣٠١/١، شرح التسهيل ١٥٠/٢، ارتشاف الضرب ٢٠٩٠/٤، شرح ابن عقيل ٥١/٢ .

(٥) شرح المفصل: ٧٩ /٤ .

(٦) سورة الأعراف الآية ١٥٥ .

(٧) البيت من البسيط نسب إلى عمرو بن معديكرب في: الكتاب ١/ ٣٧، الأصول في النحو ١٧٨/١، وبلا نسبة

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلُ مَا أَمَرْتُ بِهِ ❖ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ

ومن نحو قوله^(١):

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ ❖ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

« وهذا الحذف وإن كان ليس بقياس، لكن لا بد من قبوله؛ لأنك إنما تتطرق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم ولا تقيس عليه، فلا تقول في: مررت بزيدا: مررت زيدا، على أنه قد حكى عن ابن الأعرابي عنهم: مررت زيدا، وهو شاذ «^(٢).

ثانيها: اطراد حذف حرف الجر مع (أَنَّ وَأَنْ) .

يَطْرُدُ حَذْفَ حَرْفِ الْجَرِّ مَعَ (أَنَّ) وَ(أَنْ) إِنْ تَعَيَّنَ عِنْدَ حَذْفِهِ، نَحْوَ عَجِبْتُ أَنْ يَبْغِضَ نَاصِحًا وَسَمِعْتُ أَنْ ذَلِكَ ثَقِيلٌ.

فإن لم يتعين حرف الجر عند حذفه امتنع الحذف نحو: رغبت أن يكون كذا، فإنه لا يعرف هل يقصد: رغبت في أن يكون كذا، أو عن أن يكون كذا، فيمتنع الحذف في نحو هذا.

قال ابن مالك: « واطرد حذف حرف الجر مع (أَنَّ) و(أَنْ) وإن تعيّن عند حذفه نحو: عجبْتُ أَنْ يُبَغِّضَ نَاصِحًا، وطمعت أَنَّكَ تُقْبَلُ، فلو لم يتعيّن الحرف عند حذفه مع (أَنَّ) و(أَنْ) لامتنع الحذف، نحو: رغبت أن يكون كذا، فإنه لا يُدْرَى هل المراد رغبت في أن يكون أو عن أن يكون، والمرادان متضادان معنى، فيمتنع الحذف في مثل هذا»^(٣).

في المقتضب ٣٦/٢، ٨٦، ٣٢١، ٤/٣٣١، الخصائص ١/٢٨٥، المفصل ١/٣٨٧، اللباب في علل البناء والإعراب ١/٢٦٩، ٢٧٣، ٢٧٧، شرح المفصل ١/٤٢٧، ٤/٥١٤، ٥١٥، شرح الرضي على الكافية ١/٢٢٠، شرح جمل الزجاجي ١/١٦٢، للمحة في شرح الملحّة ١/٣٢٧، الخزانة ١/٣٣٤، ٩/١٢٦.

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في الجمل ١٢٢، الكتاب ١/٣٧، المقتضب ٢/٣٢١، ٣٣١، الأصول في النحو ١/١٧٨، الخصائص ٣/٢٥٠، مقاييس اللغة ٦/٨٩، شرح المفصل ٤/٢٩٧، شرح الجمل ١/١٦٢، شرح الرضي على الكافية ٤/١٣٩، شرح التسهيل ٤/٣٧٩، شرح التصريح ١/٦١٧، شرح الأشموني ٢/٤٦، حاشية الصبان ٢/٢٨٩، أوضح المسالك ٢/٢٩٦.

(٢) شرح ابن يعيش على المفصل: ٤/٥١٥.

(٣) شرح التسهيل ٢/١٥٠.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَنَكِّحُوهُنَّ﴾^(١) إذ يصح أن تكون الرغبة في نكاحهن لجمالهن، ويصح أن تكون الرغبة عن نكاحهن لدمامتهن.

قال الزجاج: «قوله: ﴿وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَنَكِّحُوهُنَّ﴾ المعنى وترغبون عن أن تنكحوهن»^(٢).

وقال الزمخشري: «﴿وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَنَكِّحُوهُنَّ﴾ يحتمل في أن تنكحوهن لجمالهن وعن أن تنكحوهن لدمامتهن»^(٣).

وأجاب المرادي عن الحذف بأمرين: «أحدهما: أن يكون حذف اعتمادًا على القرينة الرافعة للبس... والآخر: أن يكون حذف لقصد الإبهام؛ ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن»^(٤).

ومنه البيت الذي أنشده ابن هشام:^(٥)

وَ يَرَعْبُ أَنْ يَبْنِي المَعَالِي خَالِدٌ ❖ وَ يَرَعْبُ أَنْ يَرْضَى صَنِيعَ الألائِمِ

وقال: «فإن قدر (في) أولًا و(عَنْ) ثانيًا فمدح، وإن عكس فذم، ولا يجوز أن يقدر فيهما معًا (في) أو (عَنْ) للتناقض»^(٦).

واختلف النحاة في محل المجرور (أَنْ، أَنْ) بحرف جر مُطْرَد حذفه:

يري فريق من العلماء أَنْ: (أَنَّ وَأَنْ) بعد حذف الخافض منهما في محل نصب، وذهب فريق إلى القول ببقاء الجر فيهما.

فنسب إلى الخليل والكسائي القول بأنهما في محل جر وإلى سيويه والفراء القول بأنهما في محل نصب.

(١) سورة النساء الآية ١٢٧ .

(٢) معاني القرآن و إعرابه للزجاج ١١٤/٢ ، ١١٥ .

(٣) الكشاف ٢ / ١٥٥ ، و انظر البحر ٣ / ٣٧٨ و انظر الجامع لأحكام القرآن ٥ / ٤٠٢ ، ٤٠٣ .

(٤) توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك للمرادي باختصار ٢ / ٦٢٥ .

(٥) البيت من الطويل، و الألائم جمع الألام، من " لؤم الرجل " فهو لئيم، أي دنيء الأصل.

نسب لطلبة بن قيس بن عاصم في ربيع الأبرار ٥ / ٢٦٠ ، و بلا نسبة في المغني ١ / ٦٩٧ .

(٦) مغني اللبيب ٥ / ٥٩٧ .

قال ابن مالك: «ومذهب الخليل والكسائي في (أَنَّ) و(أَنْ) عند حذف الجر المطرد حذفه أنهما في محل جر، ومذهب سيبويه والفراء أنهما في محل نصب وهو الأصح؛ لأن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل والنصب كثير، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل». (١)

وكذا اختاره الأشموني فقال: «ومذهب سيبويه والفراء إلى أنهما في موضع نصب، وهو الأقيس». (٢)

وبالنظر نجد القول بالنصب هو قول الخليل، والقول بالجر هو قول سيبويه والكسائي.

أما الخليل فقد نقل عنه سيبويه القول بالنصب حيث قال سيبويه: «هذا باب آخر من أبواب (أَنَّ): تقول: جئتكَ أنك تريد المعروف، إنما أراد: جئتكَ لأنك تريد المعروف، ولكنك حذف اللام وهنا كما تحذفها من المصدر إذا قلت: (٣)

وَأَغْفِرُ عَوْرَةَ الْكَرِيمِ إِدْخَارَهُ ❖ وَأَعْرِضُ عَنْ ذَنْبِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا

أي لإدخاره، وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ (٤) فقال: إنما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون، وقال ونظيرها: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (٥)؛ لأنه إنما هو لذلك فليعبدوا، فإن حذف اللام من (أَنَّ) فهو نصب، كما أنك لو حذف اللام من ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ كان نصبًا، هذا قول الخليل». (٦)

(١) شرح التسهيل ١٥٠/٢، وانظر التسهيل ٨٣.

(٢) شرح الأشموني ٤٤٤/١.

(٣) البيت من الطويل لحاتم الطائي في ديوانه: ٢٢٤، والرواية فيه:

وَأَغْفِرُ عَوْرَةَ الْكَرِيمِ اصْطِنَاعَهُ ❖ وَأَصْفَحُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا

وهو له في النوادر لأبي زيد ١١٠، اللمع ١٤١، شرح ابن يعيش على المفصل ٥٤/٢، شرح أبيات سيبويه ٤٥/١، شرح شواهد المغني ٩٥٢/٢، الخزانة ٣، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، و بلا نسبة في الكتاب ١٢٦/٣، المقتضب:

٣٤٨/٢، أسرار العربية ١٨٧، شرح ابن عقيل ٢٩٦، الخزانة ١١٥/٣.

(٤) سورة المؤمنون الآية ٥٢.

(٥) سورة قريش الآية ١.

(٦) الكتاب: ١٢٦/٣، ١٢٧.

ولعل ما يؤكد قول الخليل قوله في الجمل: « والنَّصْبُ بِفقدانِ الخافِضِ نحو قولِ الله عز وجل في آلِ عمران: ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ۗ ﴾^(١) نصب أوليائه على فقدان الخافِضِ يعني يخوف بأوليائه، فلما أسقط الباء نصب، ومثله قوله جلّ ذكره: ﴿ ذَكَرْ رَحْمَتَ رَبِّكَ عَبْدَهُ ۗ زَكَرِيَّا ۗ ﴾^(٢) نصب ﴿عَبْدَهُ﴾ على فقدان الخافِضِ أي: لعبده فلما أسقط اللّام نصب، ومثله ﴿ أَوْ عَدَلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا ۗ ﴾^(٣) أي: من صيام، ومثله ﴿ مَا هَٰذَا بَشْرًا ۗ ﴾^(٤) أي: ببشر، فلما أسقط الباء نصب»^(٥).

إلا أن سيبويه قد اختار الجر وهذا يظهر من قوله بعد نقله السابق عن الخليل: «ولو قال إنسان: إِنَّ (أَنَّ) في موضع جرّ في هذه الأشياء، ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا (رُبَّ) في قولهم: ^(٦)

وَبَلَدٍ تَحَسَّبُهُ مَكْسُوحًا

لكان قولاً قوياً، وله نظائر، نحو قوله: لاه أبوك^(٧). والأوّل قول الخليل»^(٨).

كما استشهد في موضع آخر بالبيت:^(٩)

(١) سورة آل عمران، الآية ١٧٥

(٢) سورة مريم الآية ٢ .

(٣) سورة المائدة الآية ٩٥ .

(٤) سورة يوسف الآية ٣١ .

(٥) كتاب الجمل المنسوب للخليل ٩٣ .

(٦) صدر بيت من الرجز و تمامه: يُطَوِّحُ بِهِ الهادي تطويحاً، و في شمس العلوم و دواء كلام العرب من الكلوم ١٩٠/٧ يقال: طَوِّحَ بهذا ذهب به في كل وجه، يقال: طَوِّحْتَهَا الطوائِح.. قوله: مكسوحاً: أي لا نبات فيه. وهو لأبي النجم العجلي ١٢٣، العين ٣/١٨٤، ٢٧٨، شرح أبيات سيبويه ١٩٠/٢، معجم ديوان الأدب ٤٢٩/٣، تهذيب اللغة ٤/٤٢٤، شمس العلوم ٧/٤١٩٠، ٤٢٩ و بلا نسبة في الكتاب ٣/١٢٨، الخزانة ١٨٠/٧، ٢٦/١٠.

(٧) يريدون : لله أبوك ، الحذف فيه لا لعلّة، بل لضرب من التخفيف لكثرة استعماله، انظر :التعليقة ١/ ٢٧٦، شرح المفصل ٤/ ٥١٧ ، شرح الرضي على الكافية ٣/ ١٥٥ ، ٢٣١ ، ٤/ ٢٩٩ ، شرح الرضي على الشافية ٢٢٣/٣، الملحّة في شرح الملحّة ١/ ١٢٦، الهمع ٢/ ٤٧٢، ٣/ ٥٢٠.

(٨) الكتاب ٣/ ١٢٨ .

(٩) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه: ١٤٣/١ والرواية فيه (سلمى) بدل ليلي، شرح أبيات سيبويه ١٠٣/٢، سمط اللآلي ٥٧٢، والإنصاف: ٣٩٥، وتخليص الشواهد/٥١١، شرح شواهد المغني ٨٨٥، المقاصد النحوية

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً ❖ إِلَيَّ وَلَا دَيْنَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

وقال فيه: «جره لأنه صار كأنه قال: لأن»^(١).

أي: بجر (دين) عطفاً على محل (أن تكون) مجرورة باللام المقدرة ..

كما قال سيويه في موضع آخر: «واعلم أن اللام ونحوها من حروف الجر قد تحذف من (أَنْ) كما حذفت من (أَنَّ)، جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت: فعلتُ ذلك حَدَرَ الشرِّ، أي لحذر الشرِّ، ويكون مجروراً على التفسير الآخر، ومثل ذلك قولك: إنما انقطع إليك أن تكرمه، أي: لأن تكرمه .

ومثل ذلك قولك: لا تفعل كذا وكذا أن يصيبك أمر تكرهه، كأنه قال: لأن يصيبك أو من أجل أن يصيبك. وقال عز وجل: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾^(٣)، كأنه قال: ألأن كان ذا مال وبنين.

وقال الأعشى:^(٤)...

أَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضْرَبَهُ ❖ رَيْبُ الْمُنُونِ وَدَهْرٌ مَفْسُدٌ خَبِلُ

ف(أن) هاهنا حالها في حذف حرف الجر كحال (أَنَّ)، وتفسيرها كتفسيرها، وهي مع صلتها بمنزلة المصدر»^(٥).

لذا وَهَمَّ أَبُو حَيَّانَ ابْنَ مَالِكٍ فِيمَا حَكَاهُ عَنِ الْخَلِيلِ^(٦).

٦٦٥/٢، و بلا نسبة في المغني ٥٢٦/٢، الهمع ٨١/٢، شرح الأشموني ١٩٧/١ .

(١) الكتاب ٢٩/٣ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٨٢ .

(٣) سورة القلم آية ١٤ .

(٤) البيت من البسيط، ديوان الأعشى ٥٥، الكتاب ٥٥٠، شرح أبيات سيويه ٧٥/٢، الإنصاف ٧٢٧/٢، شرح الرضي على الشافية ٤٥/٣، شرح شواهد الشافية ٣٣٢، شرح شواهد الإيضاح ٢٦٢، و بلا نسبة في المقتضب ١٥٥/١، شرح ابن يعيش على المفصل ٨٣/٣ .

(٥) الكتاب ١٥٤/٣ .

(٦) انظر الارتشاف ٢٠٩٠/٤ .

وقال ابن هشام: «وأما نقل جماعة منهم ابن مالك أن الخليل يرى أن الموضع جر، وأن سيبويه يرى أنه نصب فسهُوٌ»^(١).

كذا نقل القول بالجر عن الكسائي، نقله عنه السيرافي وقواه حيث قال: «وكان الكسائي يقول أنها في موضع جر .. والأقوى عندي أن موضعه جر؛ لأن حروف الجر تحذف من (أَنَّ) و(أَنَّ) مخففة ومشددة؛ لأنهما وما بعدهما بمنزلة اسم واحد وقد طال فحسن الحذف»^(٢).

واستدل بما ذكره سيبويه من قول الشاعر^(٣):

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً ❁ إِلَيَّ وَلَا دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

بجر (دين)، حيث قال فيه: «الشاهد فيه أنه جر (دين)، على أنه توهم اللام مذكورة في قوله: (أن تكون حبيبة) ومعناه: لأن تكون حبيبة، فلما كان المعنى معنى اللام عطف على الكلام الأول، كأن اللام مذكورة»^(٤).

ولهذا سأكتفي بإيراد أمثلة توضح هذه المسألة دون استقصاء لجميع ما ورد منها في القرآن.

قال تعالى: ﴿وَيَبِّئِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾^(٥).

أي: بأن لهم جنات.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾^(٦)

أي: بأن تذبحوا بقرة.

(١) المغني ٦٩٨/٥ .

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٣/٣٤٦ .

(٣) سبق تخريجه ص ٢٣٥

(٤) شرح أبيات الكتاب للسيرافي ٢/٨٧ .

(٥) سورة البقرة الآية ٢٥ .

(٦) سورة البقرة الآية: ٦٧ .

وقال تعالى ﴿أَفَنظَمُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾^(١)

أي: بأن يؤمنوا لكم.

وقال تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾^(٢)

أي: بأنه لا إله إلا هو.

وقال تعالى: ﴿إِذْ هَمَّتْ طَّائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيَهُمَا﴾^(٣)

أي: بأن تفشلا .

وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عٰهَدَ إِلَيْنَا آلا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِينَا بِقُرْبَانٍ

تَأْكُلُهُ﴾^(٤) أي: بألا نؤمن، أو على تضمين الفعل (عهد) معنى ألزم.

وقال تعالى ﴿وَرَغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾^(٥)

أي: في أن تتكحوهن، أو عن أن تتكحوهن.

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحِيدٌ سُبْحٰنَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ﴾^(٦)

أي: من أن يكون له ولد.

وقال تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾^(٧)

أي: من أن يكون عبدًا لله، أو عن أن يكون عبدًا لله.

وقال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾^(٨)

(١) سورة البقرة الآية: ٧٥.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٨.

(٣) سورة آل عمران: الآية ١٢٢.

(٤) سورة آل عمران الآية: ١٨٣.

(٥) سورة النساء الآية: ١٢٧.

(٦) سورة النساء الآية: ١٧١.

(٧) سورة النساء: الآية ١٧٢.

(٨) سورة يونس الآية: ٢.

أي: بأنَّ لهم قدم صدق.^(١)

و بالنظر فيما سبق نجد أمورًا:

أولها: أن الهمداني قد تبع نسب القول بالنصب إلى سيويه وبالجر إلى الخليل متبعًا في ذلك كثيرًا من جمهور النحاة وما سبق يؤكد غير ذلك .

ثانيها: وزاد ابن هشام: (كي) مع (أَنَّ) و(أَنْ) في حذف حرف الجر قبلها فقال: « ولا يحذف الجار قياسًا إلا مع (أَنْ) و(أَنَّ)، وأهمل النحويون هنا نكر (كي) مع تجويزهم في نحو: جئت كي تكرمني، أن تكون (كي) مصدرية واللام مقدرة، والمعنى: لكي تكرمني ». ^(٢)

و قال في موضع آخر: « وقياسي، وذلك في (أَنَّ) و(أَنْ) و(كي)، نحو: ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ ^(٣)، ونحو: ﴿ أَوْعِجَّتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّنْ رَبِّكُمْ ﴾ ^(٤)، ونحو: ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ ^(٥)، أي: بأنه، ومن أن جاءكم، ولكيلا، وذلك إذا قدرت (كي) مصدرية، وأهمل النحويون هنا نكر (كي) ». ^(٦)

ويشهد له ما ذكره النحاة من النصب ب(كي) ك(أَنَّ) ومن دخول اللام على (كي) كدخولها على (أَنْ) وعلى رأسهم سيويه.

قال سيويه: « وأما من أدخل عليها اللام ولم يكن من كلامه (كي) فإنه عنده بمنزلة (أَنَّ)، وتدخل عليها اللام كما تدخل على (أَنَّ) ومن قال: كي: كي: جعلها بمنزلة اللام ». ^(٧)

كما قال الأخفش: « قوله: ﴿ لِيَسْتَرُوا بِهٖ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ ^(٨) فهذه اللام إذا كانت في معنى (كي) كان ما بعدها نصبًا على ضمير (أَنَّ)، وكذلك المنتصب ب(كي) هو أيضًا على

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٢٩٩/١، وشرح التسهيل: ١٤٩/٢، والتصريح: ٤٠٤/٢، والأشموني:

٨٩، ٣/٢. أوضح المسالك: ١٦١/٢. شرح الرضي: ١٣٦/٤، المقاصد الشافية: ١٢٨/١.

(٢) مغني اللبيب ٦٩٥/٥، ٦٩٦ .

(٣) سورة آل عمران: الآية ١٨.

(٤) سورة الأعراف الآية ٦٣ .

(٥) سورة الحشر الآية ٧ .

(٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٦١/٢، ١٦٢، وانظر شرح التصريح: ٤٦٨/١، شرح ابن عقيل ١٥٢/٢، ١٥١.

(٧) الكتاب ٦/٣ .

ضمير (أَنَّ) كأنه يقول: (للاشتراء)، ف(يَشْتَرُوا) لا يكون اسماً إلا ب(أَنَّ)، ف(أَنَّ) مضمرة وهي الناصبة وهي في موضع جر باللام، وكذلك ﴿كَنْ لَا يَكُونُ دَوْلَةً﴾ (أَنَّ) مضمرة وقد جرتها (كَيْ) وقالوا: (كَيْمَةً) ف(مَهُ) اسم؛ لأنه (ما) التي في الاستفهام وأضاف (كَيْ) إليها، وقد تكون (كَيْ) بمنزلة (أَنَّ) هي الناصبة، وذلك قوله: ﴿لَكَيْلَاتُ اسْوَأُ﴾^(٢) فأوقع عليها اللام. ولو لم تكن (كَيْ) وما بعدها اسماً لم تقع عليها اللام.^(٣)

(١) سورة البقرة آية ٧٩ .

(٢) سورة الحديد آية ٢٣ .

(٣) معاني القرآن للأخفش ١/١٢٦، ١٢٧. و انظر شرح الرضي على الكافية ٤/٤٨، مغني اللبيب ٦/٦٩٥،

٦٩٦، و شرح التصريح على التوضيح ١/٤٦٨، ٢/٣٦١ .

المبحث الثالث

رأي سيويه في
الخلاف في حكم زيادة
(مِنْ) في الواجب

رأي سيبويه في حكم زيادة (مِنْ) في الواجب

قال الهمداني: « وقوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْأَمْرَسِيِّينَ﴾^(١) فإن قلت: (جاء) مسند إلى ماذا؟ قلت: أما على رأي صاحب الكتاب فإلى مضمرة فيه تقديره: جاءك نبأ من نبأ المرسلين، وإنما أضمر للعلم به، ولدلالاته المذكور عليه، وقيل: المضمرة المجيء، وأما على رأي أبي الحسن فإلى قوله: ﴿مِنْ نَبِيِّ الْأَمْرَسِيِّينَ﴾؛ لأنه يجيز زيادة (مِنْ) في الواجب مستشهداً بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾^(٢)، وصاحب الكتاب لا يجيز زيادتها في الواجب، وقيل التقدير: ولقد جاءك من نبأ المرسلين، بعض أنبائهم...»^(٣).

وقال في قول الله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحِهِ إِلَّا أُمَّمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ وَنُوعًا إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾^(٤): «و محل ﴿مِنْ دَابَّةٍ﴾ الرفع على الابتداء، والخبر محذوف، أي: لنا، و﴿أُمَّمٌ﴾ بديل من ﴿دَابَّةٍ﴾ على المحل، ولا يجوز على اللفظ، لأن (مِنْ) لا تزداد في الواجب عند صاحب الكتاب»^(٥).

وقد اختلف العلماء في زيادة (مِنْ) على ثلاثة آراء:

الرأي الأول: لجمهور البصريين الذين أجازوا زيادتها إذا سبقت بنفي ونحوه من نهي أو استفهام، وكان المجرور نكرة .

قال سيبويه: « وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً، ولكنها توكيد بمنزلة (ما)، إلا أنها تجر؛ لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد، ولو أخرجت (مِنْ) كان الكلام حسناً، ولكنه أكد بـ (مِنْ) لأن هذا موضع تبعية، فأراد أنه: لم يأتته بعض الرجال والناس»^(٦).

(١) سورة الأنعام الآية ٣٤.

(٢) سورة نوح الآية ٤.

(٣) الفريد ١٤٣/٢.

(٤) سورة الأنعام الآية ٣٨.

(٥) الفريد ١٤٥/٢.

(٦) الكتاب ٢٢٥/٤.

وقال المبرد: « وأما الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها فقولك: ما جاءني من أحد، وما كلمت من أحد، وكقول الله - عز وجل - : ﴿ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾^(١)، إنما هو (خيرٌ) ولكنها توكيد، ومثل ذلك قول الشاعر^(٢):

جزيثك ضعف الود لما استثبته ❖ و ما إن جزاك الضعف من أحد قبلي
فهذا موضع زيادتها، إلا أنك دللت فيه على أنه للنكرات دون المعارف «^(٣) .

ولعل القول بزيادتها وأن دخولها كخروجها لا يعني أنها لا قيمة لها في الجملة، وأن وجودها فيها لم يضيف شيئاً، ولكن قد يعني أن المعنى الأصلي يستقيم بدونها، ولكنها تضيف معنى زائداً لا يُحصَل بدونها، وهذا هو المقصود بـ (التوكيد) الذي ذكره سيبويه.

وهذا المعنى بها يكون مع النكرات لا مع المعارف على رأي البصريين، ولذا عل المبرد لاشتراط كون مجرورها نكرة بقوله: «ألا ترى أنك تقول: ما جاءني من رجل، ولا تقول: ما جاءني من زيد، لأن رجلاً في موضع الجميع، ولا يقع المعروف هذا الموقع؛ لأنه شيء قد عرفته بعينه «^(٤).

وقال في موضع آخر: « وأما قولهم: إنها تكون زائدة، فلست أرى هذا كما قالوا، وذلك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى، فإنما حدثت لذلك المعنى، وليست بزائدة، فذلك قولهم: ما جاءني من أحد، وما رأيت من رجل، فذكروا أنها زائدة، وأن المعنى: ما رأيت رجلاً، وما جاءني أحد، وليس كما قالوا، وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه، تقول: ما جاءني رجل، وما جاءني عبد الله، إنما نفيت مجيء واحد، وإذا قلت: ما جاءني من رجل، فقد نفيت الجنس كله، ألا ترى أنك لو قلت: ما جاءني من عبد الله، لم يجز؛ لأن (عبد الله) معرفة، فإنما موضعه موضع واحد «^(٥).

(١) سورة البقرة الآية ١٠٥ .

(٢) البيت من الطويل و هو لأبي ذؤيب، في ديوانه ١٨٣ ، و شرح ديوان الهذليين ٣٥/١ هو من شواهد مجاز القرآن ٤٩،٣٣٦/١، ٣١/٢، ٢٣٢، شرح الرضي على الكافية ٤/٤٤٤، زاد المسير ٥٠٦/٢، المفردات في غريب القرآن ٥٠٨/١، أمالي المرزوقي ٢٢/١، الإقحام في التراكيب اللغوية ١٣٠/١ .

(٣) المقتضب ٤/١٣٧ .

(٤) المقتضب ٤/١٣٨ .

(٥) المقتضب ١/١٨٣ .

فإذا كانت (مِنْ) في نحو: ما جاءني من رجل، قد جعلت النفي يستغرق الجنس كله، فينفي مجيء جنس الرجال كله، ولا يتحقق هذا في: ما جاءني رجل، فعليه دخولها ليس كخروجها، ولكن المعنى من نفي أو نهي ونحوهما يستقيم بدونها، ولكنه يتأكد ويزيد معها .

ويدل على ذلك أن كثيراً من النحاة جعل زيادتها في هذا الموضع للتوكيد، فقال ابن الشجري: « وجاءت للتوكيد زائدة في نحو: ﴿ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ ﴾^(١)، وفارقة بين معنيين في نحو: ما جاءني من رجل، فليست ها هنا لمجرد الزيادة بدلالة قولك: ما جاءني رجل بل رجلاً، فإذا دخلت (مِنْ) دلت على العموم »^(٢).

وقال ابن مالك: « و تزداد (مِنْ) للعموم ، كقولك : ما جاءني من رجل ، ف(مِنْ) زائدة؛ لأن الكلام يصح بدونها إذا قلت: ما فيها رجل، لكن ما فيها من رجل، لا محتمل له غير العموم، ولذلك يخطأ من قال: ما فيها من رجل بل اثنان، وما فيها رجل، محتمل لنفي الجنس على سبيل العموم، ولنفي الواحد دون ما فوقه، ولذلك يجوز: ما فيها رجل بل اثنان»^(٣).

ولذا فالقول بزيادتها هنا مع إفادتها معنى زائداً وهو التوكيد، يتحصل معها، ولا يختل المعنى بدونها، ومن المواضع التي قيل فيها بزيادتها للتوكيد:

- ١- بعد النفي: نحو: قوله تعالى: ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذَكَرٍ ﴾^(٤)، وقوله تعالى ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَحْدٌ ﴾^(٥) و ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾^(٦).
- ٢- بعد النهي كقوله تعالى: ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ الْبَغْيُ مِنْ بَعْدِ ﴾^(٧).
- ٣- بعد الاستفهام: كقوله تعالى: ﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ ﴾^(٨)، ﴿ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ﴾^(٩) و ﴿ فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ ﴾^(١٠).

(١) سورة البقرة الآية ١٠٢.

(٢) أمالي ابن الشجري ٣٧٨/٢، ٣٧٩، و يقصد بالعموم: عموم النفي.

(٣) شرح التسهيل ١٣٧/٣.

(٤) سورة الأنبياء الآية ٢.

(٥) سورة المائدة الآية ٧٣.

(٦) سورة الأنعام الآية ٥٩.

(٧) سورة الأحزاب الآية ٥٢.

فعلى مذهب سيبويه ومن وافقه لا تزداد (من) إلا بالشروط المذكورة .

وقد استدل ابن أبي الربيع على زيادة (من) في النفي بقراءة الجماعة ﴿ مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ غَيْرُهُ ﴾^(٤) برفع (غَيْرُهُ)، ومن ثم قال: « قال الله تعالى: ﴿ مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ غَيْرُهُ ﴾، قرئ بالرفع والخفض، الخفض للكسائي، والرفع للجماعة على الموضوع^(٥)؛ لأن الأصل ما لكم إله غيره، فدخلت (من) لتوكيد النفي»^(٦).

كما استدل ابن أبي الربيع بقراءة الرفع على زيادة (من) بعد النفي^(٧) .

الرأي الثاني: للأخفش والكسائي، ومن وافقهما كالفارسي^(٨) وابن الشجري^(٩) وابن مالك^(١٠) وغيرهم، وهو القول بجواز مجيئها في غير الواجب كقول الفريق الأول، وفي الواجب وبلا اشتراط كون مجرورها نكرة، وهذا ما خالفا فيه جمهور النحاة، أما زيادتها في غير الواجب فقد سبقت الشواهد عليه، وأما زيادتها في الواجب فقد ذكره الأخفش في غير موضع من كتابه معاني القرآن، فقال: «و أما قوله: ﴿ يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُثْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقَوَائِمِهَا ﴾^(١١).. وإن شئت جعلته على قولك: ما رأيت من أحد، تريد: ما رأيت أحداً، و: هل جاءك من رجل، تريد: هل جاءك رجلٌ، فإن قلت: إنما يكون هذا في النفي والاستفهام، فقد جاء في غير ذلك، قال: ﴿ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾^(١٢) فهذا ليس باستفهام

(١) سورة مريم الآية ٩٨ .

(٢) سورة الملك الآية ٣ .

(٣) سورة الحاقة الآية ٨ .

(٤) سورة الأعراف الآية ٥٩ .

(٥) انظر: الحجة القراءات ٢٨٦، والكشف عن وجوه القراءات ١/٤٦٧ .

(٦) البسيط ٢/٨٤١، ٨٤٢ .

(٧) البسيط ٢/٩٨٢ .

(٨) المسائل البغداديات ١٧٢ .

(٩) أمالي ابن الشجري ٢/٢٨ .

(١٠) التسهيل ٤٤، شرح التسهيل ٣/١٣٧، ١٣٨، شرح الكافية الشافية .

(١١) سورة البقرة الآية ٦١ .

(١٢) سورة البقرة الآية ٢٧١ .

ولا نفي، وتقول: زيد من أفضلها، تريد: هو أفضلها، وتقول العرب، قد كان من حديث فخرٍ عني حتى أذهب^(١)، يريدون: قد كان حديثاً^(٢).

وقال في موضع آخر: «قال: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾^(٣) أدخل (مِنْ) كما أدخله في

قوله: كان من حديث، وقد كان من مطر، وقوله: ﴿وَيَكْفُرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَكِّتَاتِكُمْ﴾^(٤) و﴿وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِزَابًا فِيهَا مِنْ بُرِّ﴾^(٥).

وحكي هذا الرأي عن الكسائي فقال الفارسي: «وقد جعلنا (مِنْ) في بعض هذه

التأويلات زائدة في الإيجاب، وذلك مذهب أبي الحسن الأخفش والكسائي»^(٦).

وقد وافقهما الفارسي وابن مالك لورود السماع به، فقال الفارسي: «وإذا لزم رواية ثقة

لا يدفعه قياس لزم قبوله واستعماله، ولم يجب دفعه»^(٧).

وقال ابن مالك: «وبقوله أقول لثبوت السماع بذلك نظماً ونثراً، فمن النثر قوله تعالى:

﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَّبَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٨)، وقوله تعالى ﴿يُحَلِّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾^(٩)، وقوله

تعالى: ﴿وَيَكْفُرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَكِّتَاتِكُمْ﴾... و قول عائشة - رضي الله عنها-: (إن

رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي جالساً فيقرأ وهو جالس، فإذا بقي من قراءته

نحواً من كذا)^(١٠)، أخرجه البخاري، وضبطه بضبطه من يعتمد عليه بنصب (نحواً) على

زيادة (مِنْ) وجعل (قراءته) فاعلاً ناصباً (نحواً) والأصل: فما بقي قراءته نحواً من كذا»^(١١).

(١) القول في: الارتشاف ٤/ ١٧٢٣، أوضح المسالك ٣/ ٢٢٠.

(٢) معاني القرآن ١/ ١٠٥.

(٣) سورة المائدة الآية ٤.

(٤) سورة النور الآية ٤٣.

(٥) معاني القرآن ١/ ٢٧٦، وانظر المسائل البغداديات ٢٤٢، الإيضاح ١٩٩، كتاب الشعر ٢٢٥، أمالي ابن

الشجري ١/ ٣٠٠، التسهيل ٤٤، شرح التسهيل ٣/ ١٣٨، الجنى الداني ٣١٨، ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٢٣، التصريح ١/ ٦٤٠.

(٦) المسائل البغداديات ٢٤٢، و انظر رأي الكسائي في الارتشاف ٤/ ١٧٢٣، الجنى الداني ٣١٨، التصريح ١/ ٦٤٠.

(٧) المسائل البغداديات ٤٣.

(٨) سورة الأنعام الآية ٣٤.

(٩) سورة الكهف الآية ٣١.

(١٠) أخرجه البخاري في صحيحه ٤٨/٢ بلفظ «نحواً مِنْ ثَلَاثِينَ آيَةً - أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً...»، صحيح مسلم ١٣/ ٣٨٣.

(١١) شرح التسهيل ٣/ ١٣٨، و انظر: شواهد التوضيح و التصحيح ١/ ١٨٦.

وأورد شواهد من الشعر كقول عمر بن أبي ربيعة^(١):

و يَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا ❖ فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَا يَضُرُّ

أي: فما قال كاشح، وقول آخر^(٢):

لَمَّا بَلَغَتْ إِمَامَ الْعَدْلِ قَلْتُ لَهُمْ ❖ قَدْ كَانَ مِنْ طَوْلِ إِدْلاجِي وَتَهْجِيرِي

أي: قد كان طول إدلاجي وتهجيري .^(٣)

كما نقل عن الكسائي القول بزيادتها في الواجب في قول النبي ﷺ: (إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ)^(٤)، أي: إن أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون^(٥).

كما ذهب ابن جني إلى القول بزيادتها في الإيجاب حملًا على رأي الأخفش في قراءة الآية: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَاءَ آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ﴾^(٦) فقال: « وأقرب ما فيه أن يكون أراد: وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لمن ما آتيناكم، وهو يريد القراءة العامة: ﴿ لَمَّا آتَيْنَاكُمْ ﴾، فزاد (من) على مذهب أبي الحسن في الواجب؛ فصارت "لَمَمًا"، فلما التقت ثلاث ميمات فثقلن حذفن الأولى منهن، فبقي (لَمًا) مشددًا كما ترى، ولو فُكَّت لصارت (لَنَمًا)، غير أن النون أُدغمت في الميم كما يجب في ذلك فصارت (لَمًا). هذا أوجه ما فيها إن صحَّت الرواية بها ».^(٧)

كما قال بزيادتها في نحو: قد كان من مطر^(٨).

(١) البيت من المتقارب، و هو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٧٥، شرح التسهيل ١٣٨/٣، الجني الداني ٣١٨، شرح شواهد المغني ٤٢٨/١، المغني ٧٣٨/٢، منتهى الطلب من أشعار العرب ١٥٢/١.

(٢) البيت من البسيط، و هو لجريز في ديوانه ٨٧/١، شرح التسهيل ١٣٨/٣.

(٣) انظر شرح التسهيل ١٣٨/٣ .

(٤) أخرجه البخاري في باب اللباس ٨٩، ٩١ ومسلم في باب اللباس ٩٦، والنسائي في باب الزينة ١١٣.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١٣٨/٣ .

(٦) سورة آل عمران الآية ٨١، قراءة سعيد بن جبير و الحسن، و نسبها ابن مالك في شرح التسهيل ١٣٨/١ لعبد الرحمن بن هرمز الأعرج.

(٧) المحتسب ١٦٤/١ .

(٨) انظر الخصائص ١٠٦/٣ .

وبالنظر إلى ما ورد من زيادة (مِنْ) في الإيجاب عن الأخفش وغيره من النحاة نجد أنه: قد أورد كثير من النحاة تخريجات ومعاني لأكثر تلك الشواهد معللين بأمر وجيهة. بل لقد ردَّ العكبري القول بزيادتها في غير الإيجاب أيضًا فقال: « لا تجوز (مِنْ) في الواجب، وأجازها الأخفش، ودليلنا أن (مِنْ) حرف، والأصل في الحروف أنها وضعت للمعاني اختصارًا من التصريح بالاسم أو الفعل الدالّ على ذلك المعنى، كالهزمة فإنها تدل على استقهام، فإذا قلت: أزيد عندك؟ أغنت الهزمة عن (أستقهم) وأخذت من المال، أي بعضه، وما قصد به الاختصار لا ينبغي أن يجيء زائدًا؛ لأن ذلك عكس الغرض، وإنما جاز في مواضع لمعنى من تأكيد ونحوه، ولا يصح ذلك المعنى هنا، ألا ترى أنك لو قلت: ضربت من رجل، لم تكن مفيدًا بـ(مِنْ) شيئًا، بخلاف قولك: ما ضربت من رجل»^(١).

ففي قوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ ﴾^(٢)، قد حملها كثير^(٣) على التبعية، وهو الأولى - والله أعلم -.

حيث علل أبو حيان وعدّ القول بزيادتها في الآية بعيدًا، فقال: « أنه يلزم منه أن يكون جميع الثمرات التي أخرجها رزقًا لنا، وكم من شجرة أثمرت شيئًا لا يمكن أن يكون رزقًا لنا، وإن كانت للتبعية كان بعض الثمار رزقًا لنا، وبعضها لا يكون رزقًا لنا، وهو الواقع»^(٤).

وفي قوله تعالى: ﴿ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾^(٥)، قد جعلها الزمخشري للتبعية^(٦)؛ لمجيئها في آيات خطاب الكافرين في قوله - تعالى - ﴿ يَفْقَهُمْ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾^(٧).

وفي قوله - تعالى - ﴿ وَأَتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا أَمْرًا يُغْفِرُ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾^(٨) في خطاب المؤمنين

﴿ يَغْفِرُ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾^(٩) دون (مِنْ) للترقية بين خطاب المؤمنين والكافرين.^(١٠)

(١) اللباب في علل البناء و الإعراب ١/٣٥٥.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٢.

(٣) انظر الكشاف ١/ ٢١٥ ، تفسير اللباب ١/٣١٢٠/ الهمع ٢/ ٤٦٧ .

(٤) البحر المحيط ١/ ٢٣٩ .

(٥) سورة إبراهيم الآية ١٠ .

(٦) الكشاف ٣/ ٢٦٧ .

(٧) سورة الأحقاف الآية ٣١ .

(٨) سورة نوح الآيتان ٣ ، ٤ .

قال البيضاوي: « وقيل: جيء بـ(مِنْ) في خطاب الكفرة دون المؤمنين في جميع القرآن تفرقة بين الخطابين، ولعل المعنى فيه أن المغفرة حيث جاءت في خطاب الكفار مرتبة على الإيمان وحيث جاءت في خطاب المؤمنين مشفوعة بالطاعة والتجنب عن المعاصي ونحو ذلك، فنتناول الخروج عن المظالم »^(٢).

وفي قوله تعالى: ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾^(٣)، قد ورد عن النحاة تخريجات لمعناها في الآية كالتبويض^(٤)، وبيان الجنس^(٥)، وجعلها الزمخشري للتبويض^(٦).

وقواه القرطبي بما ورد من أحاديث في أن نظرة الفجاءة لا حرج فيها، كما ورد عن جرير بن عبد الله: (سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَظَرِ الْفَجَاءَةِ فَأَمَرَنِي أَنْ أَصْرِفَ بَصْرِي)^(٧).

حيث قال القرطبي: « وهذا يقوي قول من يقول: إن (من) للتبويض؛ لأن النظرة الأولى لا تملك فلا تدخل تحت خطاب تكليف، إذ وقوعها لا يتأتى أن يكون مقصودا، فلا تكون مكتسبة فلا يكون مكلفا بها؛ فوجب التبويض لذلك »^(٨).

(١) الكشاف ٥ / ٥١٢ .

(٢) أنوار التنزيل و أسرار التأويل ٣ / ١٩٢ .

(٣) سورة النور الآية ٣٠ .

(٤) أبو حيان في البحر المحيط ٦ / ٤١١، والثعالبي في الجواهر الحسان ٤ / ١٨٢ .

(٥) العكبري في التبيان ٢ / ٦٠٩ .

(٦) انظر الكشاف ٤ / ٢٨٨ .

(٧) أخرجه أحمد في مسنده ٣١ / ٤٨٩، و مسلم في صحيحه ٣ / ١٦٩٩، و الترمذي في سننه ٥ / ١٠١ .

(٨) الجامع لأحكام القرآن ١٢ / ٢٢٣ .

المبحث الرابع

رأي سيويه في حقيقة
(ما) المصدرية

رأي سيويه في حقيقة (ما) المصدرية

قال الهمذاني: «الثاني: أن تكون (ما) مع الفعل بتأويل المصدر، نحو: بلغني ما صنعت، أي: صنيعك، في نحو قوله تعالى: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾^(١) أي: بتكذيبهم، أو بكذبهم، على القراءتين^(٢)... وقد اختلفوا فيها، فصاحب الكتاب يجعلها حرفاً، وأبو الحسن يجعلها اسماً»^(٣).

وبحث مسألتنا يتناول بعض الأمور:

الأول منها: ما تدخل عليه (ما) المصدرية:

يرى سيويه أن ما تدخل عليه (ما) المصدرية هو الجملة الفعلية، فلا تدخل إلا على فعل، حيث قال: «إلا أن من الحروف ما لا يدخل إلا على الأفعال التي في موضع الأسماء المبتدأة، وتكون الأفعال أولى من الأسماء حتى لا يكون بعدها مذكورٌ يليها إلا الأفعال.... ومن ذلك أيضاً: انتني بعد ما تفرغ، ف(ما) و(تفرغ) بمنزلة الفراغ، و(تفرغ) صلة، وهي مبتدأة، وهي بمنزلتها في (الذي) إذا قلت بعد (الذي): (تفرغ)، ف(تفرغ) في موضع مبتدأ؛ لأن (الذي) لا يعمل في شيء، والأسماء بعده مبتدأة»^(٤).

وقال في موضع آخر: «حدثنا أبو الخطاب: ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضر، ف(ما) مع الفعل بمنزلة اسم، نحو النقصان والضرر^(٥)، كما أنك إذا قلت: ما أحسن ما كلم زيداً، فهو ما أحسن كلام زيداً، ولولا (ما) لم يجز الفعل بعد إلا في ذا الموضع، كما لا يجوز بعد ما أحسن بغير (ما)، كأنه قال: ولكنه ضر، وقال: ولكنه نقص، هذا معناه»^(٦).

تدخل (ما) المصدرية على الفعل الماضي والمضارع، ولا توصل بالأمر، وذلك نحو قولك: يعجبني ما صنعت، أي: صنيعك، وأزورك لما تحسن إليّ، أي: لإحسانك.

(١) سورة البقرة الآية ١٠.

(٢) قرأ (يَكْذِبُونَ) حمزة والكسائي وخلف، وقرأ "يَكْذِبُونَ: عمرو ونافع وابن كثير وابن عامر انظر معاني القرآن للأخفش ٤٢/١، المحتسب ٤٧/١، كشف المشكل ٢٢٧/١، ٢٢٩، الجامع لأحكام القرآن ١٧٢/١، جامع البيان ٢٨٤/١، الإتحاف ١٧٠/١.

(٣) الفريد ٢٠١/١.

(٤) الكتاب ١٠/٣، ١١، وانظر ١٥٦/٣.

(٥) أي أنها مصدرية تقول مع الفعل بعدها بمصدر.

(٦) الكتاب ٣٢٦/٢.

ومنه ما مثل به سيبويه بقوله: « كَلَّمَا تَأْتِينِي آتِيكَ، فَالِإِتْيَانِ صَلَّة لـ(ما)، كَأَنَّهُ قَالَ: كَلَّ
إِتْيَانَكَ آتِيكَ»^(١)، فدخلت على الفعل المضارع.

ومنه قوله ﷺ: ﴿وَدُّوْا مَا عَنِتُّمْ﴾^(٢) أي: عننكم.

وقوله تعالى: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾^(٣).

وقوله جل شأنه: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكُذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾^(٤)
أي: الوصف.

ونحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾^(٥)
أي: عننكم .

وصلة (ما) المصدرية لا تكون عند سيبويه إلا فعلية، وجوز قوم منهم السيرافي
والأعلم^(٦) وابن خروف^(٧) وصلها بجملة اسمية.

فقال السيرافي: « ومما يفرق بين (ما) و(أن) أن (أن) لا يليها إلا الفعل، و(ما) يليها
الاسم والفعل في معناها مصدرًا، فالفعل قولك: يعجبني ما تصنع، أي: يعجبني صنيعك،
والاسم: يعجبني ما أنت صانع، أي: صنيعك»^(٨).

و جعلوا منه قوله: ^(٩)

(١) الكتاب ١٠٢/٣ .

(٢) سورة آل عمران الآية ١١٨ .

(٣) سورة التوبة الآية ٢٥ .

(٤) سورة النحل الآية ١١٦ .

(٥) سورة التوبة الآية ١٢٨ .

(٦) انظر النكت للأعلم ١٠٠/١، شرح ابن عصفور على الجمل ١٨١/١ الارتشاف ٩٩٣/٢ .

(٧) انظر رأيه في الارتشاف ٩٩٣/٢، الهمع ٨١/١ .

(٨) شرح السيرافي على الكتاب ٣٢/١، الارتشاف ٩٩٣/١ .

(٩) البيت من الكامل، ديوان المرار ٤٦١، وله في الكتاب ١١٦/١، ١٣٩/٢، الأصول في النحو
٢٣٤/١، إصلاح المنطق ٤١، ٤٥، أمالي ابن السجري ٥٦١/٢، الأزهية ٨٩، شرح ابن عصفور على الجمل
٩٠/٢، شرح التسهيل ١٢٦/٣، الدرر اللوامع ١١١/٣، شرح شواهد المغني ٧٢٢/٢، الخزانة ٢٣٢/١١، ٢٣٤، وبلا
نسبة في المقتضب ٥٤/٢، نتائج الفكر ١٤٥/١، التعليق ١٢١/١، الأضداد ٩٧، التمام في تفسير أشعار هذيل
٥١/١، شرح الرضي على الكافية ٤٤١/٤، شرح الرضي على الشافية ٢٧٣/١، المقرب ١٢٩، شرح ابن عصفور
على الجمل ٧١/١، ٤/٣، شرح التسهيل ٢٢٧/١، شرح الكافية الشافية ١٠٢٦/٢، الرصف ٣١٤، مغني اللبيب
٣١١/١، الهمع ٢١٠/١، الخزانة ٢٤٨/١٠، ٢٧٣، ٢٤٦/١١ .

أَعْلَاقَةٌ أُمَّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا ❖ أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالنَّغَامِ الْمُخْلِيسِ

و قوله: (١)

أَحْلَامُكُمْ لِسِقَامِ الْجَهْلِ شَافِيَةٌ ❖ كَمَا دَمَاؤُكُمْ تَشْفَى مِنَ الْكَلْبِ

فأجازه الرضي حيث قال: « و صلة " ما " المصدرية لا تكون عند سيويه إلا فعلية ، و جَوَزَ غيره أن تكون اسمية أيضاً، وهو الحق، وإن كان ذلك قليلاً، كما في نهج البلاغة: (بقوا في الدنيا، ما الدنيا باقية) (٢) « (٣).

كما أجازه ابن مالك. (٤)

بينما رده جمهور النحاة فلم يعدوها في البيت: (أَعْلَاقَةٌ أُمَّ الْوَلِيدِ....) مصدرية، بل هي كافة لـ(بعد) عن العمل ومهيئة لها للدخول على الجمل. (٥)

وقد سبقهم إليه سيويه فقال: « وقال الخليل: (إنما) لا تعمل فيما بعدها، كما أن (أرى) إذا كانت لغواً لم تعمل، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل، كما كان نظير (إن) من الفعل ما يعمل، ونظير (إنما) قول الشاعر، وهو المرار الفقعسي:

أَعْلَاقَةٌ أُمَّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا ❖ أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالنَّغَامِ الْمُخْلِيسِ

جعل (بعد) مع (ما) بمنزلة حرفٍ واحد، وابتدأ ما بعده» (٦).

الثاني: نوع الفعل الذي تدخل عليه (ما) المصدرية:

مما استشهد به النحاة يظهر أن (ما) المصدرية تدخل على فعل متصرف غير أمر.

(١) البيت من البسيط، نسب للكميت شرح الكافية الشافية ٣٠٦/١، شرح نهج البلاغة ٣٩٨/١٩، الدرر ٥٤/١، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٢٧/١، الدر المصون ١٤٢/١، اللباب في علوم الكتاب ٣٥٥/١، ٣٢٣/١٣، ارتشاف الضرب ٩٩٥/٢، تذكرة النحاة ٥١، الهمع ١١٦/١، المساعد ١٧٣/١.

(٢) شرح نهج البلاغة ٤ / ٣٨ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤ / ٤٤١ .

(٤) انظر شرح التسهيل ١ / ٢٢٧ .

(٥) ذهب إليه المبرد في المقتضب ٢ / ٥٤، و ابن السراج في الأصول ١ / ٢٣٤، ٢ / ٢٥٨، و ابن يعيش في شرح المفصل ٥ / ٦٨، و ابن عصفور في شرح الجمل ١ / ٧٠ .

(٦) الكتاب ١٣٨/٢، ١٣٩ .

وانظر المقتضب ٢ / ٥٣، الكامل ٢٦٩، الأصول في النحو ١ / ٢٣٤، المسائل الحلبيات ٢٠٢، المسائل البغداديات ٢٩٢، المقرب ١٤٢، شرح ابن عصفور على الجمل ابن عصفور ١ / ١٨١، المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٤٦٨، الأزهية ٨٨ .

وأكثر ما يكون ماضيًا كقوله تعالى: ﴿وَصَاقَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحَبَتْ﴾^(١).

أو مضارعًا، نحو قوله تعالى: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾^(٢)، أي: بتكذيبهم

قال العكبري عن قوله تعالى ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾: «و(ما) هنا مصدرية، وصلتها (يَكْذِبُونَ)، وليست (كان) صلتها؛ لأنها الناقصة، ولا تستعمل منها مصدر، و(يَكْذِبُونَ) في موضع نصبٍ خبر (كان)». (٣)

بينما رأى السهيلي أن الفعل بعد (ما) لا بد أن يكون فعلًا غير خاص بل مبهما، يحتمل التنويع نحو: يعجبني ما صنعت، ولا تقول: أعجبني ما جلست، ولا ما تجلس حيث قال: «والأصل في هذا الفصل أن (ما) لما كانت اسمًا مبهمًا، لم يصح وقوعها إلا على جنس تختلف أنواعه، فإن كان المصدر مختلف الأنواع جاز أن تقع عليه ويعبر بها عنه، كقولك: يعجبني ما صنعت، وما عملت، وما فعلت.

وكذلك تقول: ما حكمت؛ لأن الحكم مختلف أنواعه، وكذلك الصنع والفعل والعمل.

فإن قلت: يعجبني ما جلست، وما انطلق زيد، كان غثًا من الكلام، لخروج (ما) عن الإبهام، ووقوعها على ما لا يتنوع من المعاني؛ لأنه يكون التقدير حينئذ: أعجبني الجلوس الذي جلست، والقعود الذي قعدت، فيكون آخر الكلام مفسرًا لأوله، رافعًا للإبهام، فلا معنى حينئذ لـ «(ما)»^(٤).

إلا أن ما ذهب إليه النحاة غير ذلك استشهدًا بمواضعها في القرآن الكريم وكلام العرب

قال ﷺ: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ أي: بتكذيبهم، وقوله ﷺ: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ﴾^(٥).

وقوله ﷺ: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ﴾^(٦)، وقوله ﷺ: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾^(١)، وقوله ﷺ:

﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾^(٢).

(١) سورة التوبة الآية ٢٥.

(٢) سورة البقرة الآية ١٠.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٦، وانظر الأصول في النحو/١٦١، ١٦٢، اللمع ١٩٣، ١٩٤. شرح الرضي على

الكافية (٥٢/٣). شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٢٥، الهمع ١/٣١٦، ٣١٧، ٣١٨.

(٤) نتائج الفكر ١٤٤.

(٥) سورة البقرة الآية ١٨١.

(٦) سورة العنكبوت الآية ٤٥.

وقال ابن جني: « تقول: سرتني ما قمت، أي: قيامك، وعجبت مما قعدت، أي: من قعودك، قال الله سبحانه: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ أي: بتكذيبهم»^(٣).

كما رده النحاة بدخولها على نحو ذلك، كما في الآية: ﴿وَصَافَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ وبقول الشاعر: (٤)

يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي ﴿﴾ وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابًا (٥)
الثالث: الخلاف في (ما) من حيث الحرفية أو الاسمية:

اختلف فيها النحاة على فريقين:

الفريق الأول: يقول بحرفيتها، وعلى رأس هؤلاء سيبويه، وهذا ظاهر في نصوصه السابقة حيث جعلها ك (أن) المصدرية تقول مع الفعل بمصدر ولا تحتاج لعائد، كما قال في موضع آخر: «وتقول: انتني بعد ما تقول ذاك القول، كأنك قلت: انتني بعد قولك ذاك القول، كما أنك إذا قلت: بعد أن تقول، فإنما تريد ذاك»^(٦).

وقال في موضع آخر: «حدثنا أبو الخطاب: ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضر، ف (ما) مع الفعل بمنزلة اسم، نحو النقصان والضرر، كما أنك إذا قلت: ما أحسن ما كلم زيداً، فهو ما أحسن كلام زيداً^(٧)، ولولا (ما) لم يجز الفعل بعد (إلا) في ذا الموضع، كما لا يجوز بعد ما أحسن بغير (ما)، كأنه قال: ولكنه ضر، وقال: ولكنه نقص، هذا معناه»^(٨).

(١) سورة النور الآية ٤١

(٢) سورة الكافرون الآية ٣

(٣) انظر للمع ١٢٩ .

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح ابن يعيش على المفصل ٨ المفصل في صنعة الإعراب ١/٣٢٩، شرح التسهيل ١/٢٢٥، ٢/١٠٥، الدر المصون ٦/١٤١/١، اللباب في علوم الكتاب ١٠/٢٤٨، شفاء العليل ١/٢٤٥، البحر المحيط ٥/١٢١، ارتشاف الضرب ٢/٩٩٣، المقتصد ١/٢٤٢، الجنى الداني ٣٣١، شرح للمحة البدرية ١/٣٨٣، دليل السالك ١/١٧٢، الهمع ١/٣١٧، الدرر ١/١٥٣، الأشباه والنظائر ٣/٣٧، شرح التصريح ١/٢٦٨، شرح قطر الندى ١٤٢، ١٤٣.

(٥) انظر الارتشاف ٢/٩٩٣، الجنى الداني ٣٣٣.

(٦) الكتاب ٣/١٥٦ .

(٧) هكذا في الكتاب ٢/٣٢٦، والصواب: ما أحسن كلام زيد بجر "زيد" مضافاً إليه.

(٨) الكتاب ٢/٣٢٦. و انظر: معاني القرآن للأخفش ١/١٩٦، والمقتضب ٣/٢٠٠، والأصول ١/١٦١، وشرح الرضي ٢/٥٤، ووصف المباني ٣٨١، والجنى الذاني ٣٣٢، والمغني ٢/٤٠٢.

ووافق المبرد حيث قال: « و(ما) عند سيويه إذا كانت والفعل مصدرًا بمنزلة (أن)، والأخفش يراها بمنزلة (الذي) مصدرًا كانت أو غير مصدر... فأما اختلاف الأخفش، وسيويه في (ما) إذا كانت والفعل مصدرًا، فإن سيويه كان يقول: إذا قلت: أعجبي ما صنعت، فهو بمنزلة قولك: أعجبي أن قمت، فعلى هذا يلزمه: أعجبي ما ضربت زيدًا؛ كما تقول: أعجبي أن ضربت زيدًا، وكان يقوله، والأخفش يقول: أعجبي ما صنعت، أي: ما صنعته؛ كما تقول: أعجبي الذي صنعته، ولا يجوز: أعجبي ما قمت؛ لأنه لا يتعدى، وقد خلط، فأجاز مثله، والقياس والصواب قول سيويه». (١)

وهذا يرد ما نسبه إليه الرضي والسيوطي من القول باسميتها. (٢)

الفريق الثاني: وذهب هذا الفريق وعلى رأسهم الأخفش وابن السراج إلى القول باسميتها، فحتاج لعائد يعود على صلتها.

ففي قوله ﷺ: ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ (٣) يقول الأخفش: « جعل (ما) والفعل اسمًا للمصدر، كما جعل (أن) والفعل اسمًا للمصدر في قوله: أحبُّ أن تأتيَنِي، وأما المعنى فإنما هو (بكذبهم) و(تكذيبهم)، وأدخل (كان) ليخبر أنه كان فيما مضى، كما تقول: ما أحسن ما كان عبدُ الله، فأنت تعجب من (عبد الله) لا من (كونه)، وإنما وقع التعجب في اللفظ على (كونه)، وقال: ﴿ فَأَصْدَعُ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ (٤)، وليس هذا في معنى: فاصدع بالذي تؤمر به، لو كان هذا المعنى لم يكن كلامًا حتى يجيء بـ(به) ولكن (اصدع بالأمر) جعل (ما تؤمر) اسمًا واحدًا، وقال: ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَا ﴾ (٥)، يقول (بالإتيان)، يجعل (ما) و﴿ آتَا ﴾ اسمًا للمصدر، وإن شئت قلت: ﴿ آتَا ﴾ ها هنا (جاءوا)، كأنه يقول: بما جاءوا، يريد: جاءوه، كما تقول: يفرحون بما صنعوا، أي: بما صنعوه، ومثل هذا في القرآن كثير». (٦)

(١) المقتضب ٣/٢٠٠، وانظر الرضي ٣/٥٢. التبيان ١/٢٦، البحر المحيط ١/١٨١.

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية ١/٢٥١ و الملح في شرح الملح ٢/٥٩٥ والهمع: ١/٤٨،

(٣) سورة البقرة الآية ١٠.

(٤) سورة الحجر الآية ٩٤.

(٥) سورة آل عمران الآية ١٨٨.

(٦) معاني القرآن للأخفش ١/٤٣.

أما ابن السراج فقد احتج على أن (ما) اسم بقوله: « لو كانت ك (أن) لعملت في الفعل كما عملت (أن)، لأننا وجدنا جميع الحروف التي تدخل على الأفعال ولا تدخل على الأسماء تعمل في الأفعال، فلما لم نجدها عاملة حكمنا بأنها اسم، وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش وغيره من النحويين»^(١).

والأرجح هو رأي سيويه ومن وافقه لعدة أمور:

الأول: أن عدم عمل (ما) بنصب الفعل المضارع ك (أن) لا يعني اسمية (ما) فهي قد أشبهت (أن) في تأويلها مع الفعل بمصدر ولم تحتج لعائد، بل إنه قد حُملت (أن) على (ما) فأهملت؛ لأن كلاً منها حرف مصدري ثنائي، هذا مذهب البصريين^(٢)، ومنه قراءة: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾^(٣) برفع يتم،^(٤) رفع الفعل بعد (أن) في كلام العرب وفي الشعر، أنشد الفراء:^(٥)

أَنْ تَهْبِطِينَ بِبِلَادِ قَوْ * مِ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

أنشده الفراء وقال: «فرع (أن تهبطين) ولم يقل: أن تهبطي»^(٦).

وقال الآخر^(٧):

(١) الأصول ١/١٦١.

(٢) الإنصاف ٢/٥٦٣، وشرح التسهيل ٤/١٠، ١٢، وشرح المفصل ٨/١٤٣، والبحر المحيط ٢/٤٩٨، وحاشية الصبان ٣/٢٨٦.

(٣) سورة البقرة الآية ٢٣٣.

(٤) قراءة مجاهد في شرح الرضي على الكافية ٤/٣٥، المختصر لابن خالويه ٢١، اللباب ٤/١٧٢، المفصل في صناعة الإعراب ١/٤٣٠، البحر المحيط ٢/٢٢٣، شرح التصريح ٢/٣٦٢، ومعجم القراءات القرآنية ١/١٧٧ أو لابن محيىن في أوضح المسالك ٤/١٥٦، المغني ٤٦، حاشية الصبان ٣/٤٢٠، ولمجاهد ومحمد بن قيس وابن محيىن في إعراب القرآن للنحاس ١/٣١٦، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢/٤٤، شرح الكافية الشافية ٢/١٥٣٧، البحر المحيط ١/٢١٣، الجنى الداني ٢٢٠، الهمع ١/٥١٦، ٢/٣٦٢، شرح ابن عقيل ١/٣٨٩.

(٥) البيت من مجزوء (الكامل) الطلاح واحدها طلحة وهي شجرة طويلة لها ظل يستظل بها الإنسان والإبل. وهو للقاسم بن معن قاضى الكوفة. في المقاصد النحوية ٢/٢٩٧ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/٤٤٨، شرح المفصل ٧/٩، والبحر المحيط ٢/٤٩٩. رصف المباني ١١٣ وشرح الأشموني ١/١٤٧.

(٦) معاني القرآن للفراء ١/١٣٦.

(٧) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ٦٧ والخصائص ١/٣٩٠، وسر صناعة الإعراب ٢/١٥٤٩، والمنصف ١/٢٧٨، والإنصاف ٢/٥٦٣، وأوضح المسالك ٤/١٥٦، والجنى الداني ٢٢٠، وجواهر الأدب ص ١٩٢، وشرح المفصل ٧/١٥، ٨/١٤٣، ٩/وخزانة الأدب ٨/٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٤، و رصف المباني ١١٣، وشرح الأشموني ٣/٥٥٣، وشرح شواهد المغني ١/١٠٠، الأشباه والنظائر ١/٣٣٣١٩، ومغني اللبيب ١/٣٠، والمقاصد

أَنْ تُقْرَانَ عَلَى أَسْمَاءٍ وَيَحْكُمَا ❖ مِنْى السَّلَامُ وَأَنْ لَا تُبْلَغَا أَحَدًا

وقال ثعلب في هذا البيت: «هذه لغة، تُشَبَّه بـ(ما)». (١)

فهذا وجه في الرفع، وإن كان بعض النحاة قد خرَّجها على (أَنْ) المخففة من الثقيلة حيث قال ابن جني: « فهذا على تشبيه (أَنْ) بـ (ما) التي في معنى المصدر في قول الكوفيين، فأما على قولنا نحن فإنه أراد (أَنْ) الثقيلة وخففها ضرورة، وتقديره: أنك تهبطين، فاعرفه». (٢)

وحكى ابن مالك القولين واستحسنهما في موضع، فقال: «وكلا القولين حسن». (٣)

بينما رجح القول بأنها المخففة من الثقيلة في موضع آخر، فقال: « وقول الكوفيين عندي أولى بالصواب، فإنه لا يلزم منه إهمال ما وجب له الإعمال، ومما يؤيده قول الشاعر: (٤)

رَأَيْتُكَ أَحْيَيْتَ النَّدىَ بَعْدَ مَوْتِهِ ❖ فَعَاشَ النَّدىَ مِنْ بَعْدِ أَنْ هُوَ خَامِلٌ

... فوصل (أَنْ) بجملة اسمية، وليس قبلها فعل قلبي ولا معناه، وكل موضع هو هكذا فهو لـ (أَنْ) الناصبة الفعل، و(أَنْ) الناصبة الفعل لا توصل بجملة اسمية، فصح وقوع المخففة موقع الناصبة». (٥)

كما حكى الشيخ خالد القول بإهمالها تشبيهاً بـ (ما) (٦).

فهذا وجه في إهمال (أَنْ)، وإن كان هناك ما يضعفه أو من يعارضه من النحاة، إلا أن هذا يرجح قول سيويه بحرفيتها، ومما يقوي ذلك أن بعضهم قد أعمل (ما) المصدرية حملاً على (أَنْ) المصدرية.

نقل عن ابن الحاجب نحو: (١) (كَمَا تَكُونُوا يُؤَلَّى عَلَيْكُمْ). (٢)

النحوية ٣٨٠/٤.

(١) مجالس ثعلب ٣٢٢..

(٢) سر صناعة ٤٤٨/٢، ٤٤٩.

(٣) شرح التسهيل ١١/٤.

(٤) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٥/٢، ١٠/٤، شرح الكافية الشافية ٥٠٠/١، شفاء العليل

٩١٨/٢، ارتشاف الضرب ١٦٤١/٤.

(٥) شرح التسهيل ٤٥/٢.

(٦) انظر شرح التصريح على التوضيح ٣٦٣/٢.

وفي المغني عن ابن الحاجب: « وإعمال (ما) حملاً على (أن) كما روي من قوله عليه الصلاة والسلام: (كَمَا تَكُونُوا يُؤَلَّى عَلَيْكُمْ)، ذكره ابن الحاجب «^(٣).

وما سبق من الشواهد يثبت أن كلا منهما يجوز أن تحمل على الأخرى وإن عارضه بعض النحاة، لذا قال ابن مالك:^(٤)

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا

فعلى القول بالجواز يكون لما بينهما من مشابهة من حيث أن كلاً منهما حرف مصدري، وكلاً منهما حرف ثنائي، فيرجح بذلك قول سيويه ومن وافقه بأن (ما) حرف.

أما أبو حيان فقد عدّ ذلك من الضرورة، يحفظ ولا يقاس عليه، حيث قال: « والذي يظهر أن إثبات النون في المضارع المذكور مع (أن) مخصوص بضرورة الشعر، ولا يحفظ (أن) غير ناصبة إلا في هذا الشعر، والقراءة المنسوبة إلى مجاهد، وما سبيله هذا لا تُبني عليه قاعدة «^(٥).

الثاني: يجعل الأخفش (ما) المصدرية اسماً ويعيد عليها من صلتها ضميراً، ففي قوله: أعجبنى ما صنعت، فتقديره عنده: ما صنعته، وليس كل موضع ترد فيه (ما) يمكن تقدير هذا الضمير فلا يستقيم كونها حرفاً، ومن ذلك:

- في قوله تعالى: ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾^(٦)، التقدير عنده أي: بالرحب الذي رحبته، ولذا قال الرضي: « وليس بوجه، إذ لم يعهد هذا الضمير بارزاً في موضع والأصل عدم الإضمار »^(٧).

وعدّ المالقي تقدير الضمير تكلفاً لا ضرورة تدعو إليه.^(٨)

(١) الحديث ذكر في كتب الأحاديث الضعيفة، التذكرة في الأحاديث المشتهرة ٢١٥/١، كنز العمال ٨٩/٦، اللآلئ

المنثورة ٦٦/١، التنوير في شرح الجامع الصغير ٥١٧/٤، ٢٣٠/٨، الفوائد المجموعة ٢١٠/١.

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح ٣٦٣/٢، حاشية الصبان ٤٢٠/٣. شرح الرضي على الكافية ٣٤/٤، ٣٥،

توضيح المقاصد والمسالك ١٨٩/٤.

(٣) انظر المغني ٧٢٠/٦.

(٤) انظر توضيح المقاصد والمسالك ١٢٢٧، شرح التصريح ٣٦٢/٢، شرح ابن عقيل ٥/٤، حاشية الصبان ٤٢٠/٣.

(٥) البحر المحيط ٢٢٣/٢.

(٦) سورة التوبة الآية ٢٥.

(٧) شرح الرضي على الكافية ٢٤/٣.

- دخولها على الجامد في نحو قول الشاعر: (٢)

أَلَيْسَ أَمِيرِي فِي الْأُمُورِ بِأَنْتُمْ ❦ بِمَا لَسْتُمْ أَهْلُ الْخِيَانَةِ وَالْغَدْرِ

فلا يتأتى تقدير ضمير ل(ما) في البيت؛ لأن ما دخلت عليه جامد، ولذا قال ابن عصفور: « ألا ترى أنه لا يسوغ هنا تقديرها ب(الذي)، أعني (ما) المصدرية لا تدخل على جملة اسمية أصلاً». (٣)

وقال ابن هشام: « وبهذا البيت رجح القول بحرفيتها؛ إذ لا يتأتى هنا تقدير الضمير». (٤)

وهذا الخلاف يرد على ما نقله ابن خروف من الاتفاق بين النحاة على القول بحرفية

(ما) المصدرية (٥).

(١) انظر الرصف ٣١٥.

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٤٥١/٢، شرح ابن عصفور على الجمل ١٥٧/٢، ٤٥٧، الدر المصون ١٤٢/١، شفاء العليل ٢٤٦/١، البحر المحيط ٦٧/١، اللباب في علوم الكتاب ٣٥٥/١، تفسير اللباب ٥٩/١، الجنى الداني ٣٢٢، المغني ٣٠٦/١، شرح شواهد المغني ٧١٧/٢، شرح أبيات المغني ٣٤٤/٥، المعجم المفصل للشواهد الشعرية ٤٧٤/٣.

(٣) شرح ابن عصفور على الجمل ١٢٢/٣.

(٤) المغني ٤/٦٦، الجنى ٣٣١، ٣٣٢، الهمع ٣١٦/١، ٣١٧، ٣١٨.

(٥) انظر رأي ابن خروف في المغني ٤٠٢/١.

المبحث الخامس

رأي سيبويه في نوع اللام

في قول الله تعالى:

﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾

رأي سيبويه في نوع اللام في قول الله تعالى :

﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾^(١)

قال الهمداني : « وقوله : ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ ، ﴿ إِنْ ﴾ : مخففة من الثقيلة ،

كالتي في قوله : ﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾^(٢) واسمها محذوف ، وفيه وجهان :

أحدهما : ضمير الشأن والحديث .

والثاني : ضمير اسم الله تعالى ، أي : وإنا وجدنا أكثرهم فاسقين ، أي : خارجين عن

الطاعة مارقين منها ، كما يمرق السهم من الرمية .

واللام في ﴿ لَفَاسِقِينَ ﴾ هي الفارقة بين ﴿ إِنْ ﴾ المخففة ، و﴿ إِنْ ﴾ النافية هذا مذهب صاحب

الكتاب ، ومذهب غيره أن ﴿ إِنْ ﴾ بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا) ... فإن قلت ﴿ وَجَدْنَا ﴾ هنا

بمعنى : (علمنا) ، أو بمعنى : صادفنا ؟ قلت : بمعنى (علمنا) ؛ لأن ﴿ إِنْ ﴾ المخففة واللام

الفارقة لا تدخلان إلا على المبتدأ والخبر ، والأفعال الداخلة عليها لا تكون إلا من أفعال

القلوب^(٣) .

الخلاف في هذه المسألة يتناول اللام الفارقة كما يسميها النحاة ، وهي التي تقع بعد ﴿ إِنْ ﴾

المخففة ، ومع اتفاقهم على أنها فارقة ، فقد اختلفوا في حقيقتها ، أي لام الابتداء ، أدخلت

للفرق بين ﴿ إِنْ ﴾ النافية و﴿ إِنْ ﴾ المخففة من الثقيلة أم هي لام أخرى ؟

اختلف النحاة في ذلك :

ومذهب سيبويه والأخفشيين^(٤) وأكثر نحاة بغداد^(٥) أن هذه اللام لام الابتداء التي كانت

مع المشددة ، لزمتم للفرق بين ﴿ إِنْ ﴾ التي هي لتأكيد النسبة ، وبين ﴿ إِنْ ﴾ النافية .

(١) سورة الأعراف الآية ١٠٢ .

(٢) سورة يس الآية ٣٢ .

(٣) الفريد ٣٣٧/٢ .

(٤) انظر رأيهما في ارتشاف الضرب ١٢٧٢/٣ ، المساعد ٣٢٧/١ .

(٥) انظر شرح التسهيل ٣٥/٢ ، شرح التصريح ٣٢٩/١ .

حيث قال سيبويه : « واعلم أنهم يقولون : إن زيداً لذهبت ، وإن عمرو خير منك ، لما خففها جعلها بمنزلة (لكن) حين خففها ، وألزمها اللام لئلا تلتبس بـ(إن) التي هي بمنزلة (ما) التي تنفي بها ، ومثل ذلك : ﴿ إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾^(١) ، إنما هي : لعلها حافظ .

وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾^(٢) إنما هي : لجميع ، و (ما) لغو ، وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ ، ﴿ وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾^(٣) «^(٤) .

وقال الأخفش : « وتكون خفيفة في معنى الثقيلة ، وهي مكسورة ، ولا تكون إلا وفي خبرها اللام ، يقولون : إن زيداً لمنطلق ، ولا يقولونه بغير لام مخافة أن تلتبس بالتي معناها (ما) »^(٥) .

كما قال المبرد في مواضع " إن " المكسورة : « والموضع الثالث : أن تكون (إن) المكسورة المخففة من الثقيلة ، فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن تدخل اللام على الخبر ، ولم يجز غير ذلك ؛ لأن لفظها كلفظ التي في معنى (ما) ، وإذا دخلت اللام علم أنها الموجبة لا النافية ، وذلك قولك : إن زيداً منطلق ، وعلى هذا قوله عز وجل : ﴿ إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ ﴿ وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ ﴾^(٦) «^(٧) .

فهي على هذا الرأي : « اللام التي تدخل في خبر (إن) المشددة للتأكيد ، إلا أنها إذا كانت مشددة ، فأنت في إدخالها وتركها مخير ، تقول في ذلك : إن زيداً قائم ، فإن شئت : إن زيداً لقائم ، فإن خففت (إن) لزمك اللام ، وذلك قولك : إن زيداً لقائم ، ألزموها اللام إيداناً منها بأنها المشددة التي من شأنها أن تدخل معها اللام ، وليست النافية التي بمعنى (ما) »^(٨) .

(١) سورة الطارق الآية ٤ .

(٢) سورة يس الآية ٣٢ .

(٣) سورة الشعراء الآية ١٨٦ .

(٤) الكتاب ١٣٩/٢ ، ١٤٠ .

(٥) معاني القرآن للأخفش ١٢٠/١ .

(٦) سورة الصافات الآية ١٦٧ .

(٧) المقتضب ٣٦٠/٢ ، وانظر : الأصول ٢٣٥/١ ، شرح ابن يعيش على المفصل ٧١/٨ ، شرح ابن عصفور

٤٣٦/١ ، الجنى الداني ٢٠٨ ، المساعد ٣٢٦/١ .

(٨) شرح ابن يعيش على المفصل ١٤٨/٥ .

وهو اختيار أبي الحسن الأخضر^(١)، وابن عصفور^(٢)، وابن مالك^(٣).

لأنه لما خففت (إِنَّ) وأهملت صارت صورتها صورة (إِنْ) النافية فإذا قلت: إن زيد قائم، احتتمل أن تكون (إِنْ) هي النافية، والمعنى: ما زيد قائم، واحتمل أن تكون (إِنَّ) هي المخففة من الثقيلة ويكون المعنى: زيد قائم، فلأجل هذا الالتباس وجب الإتيان باللام؛ لأنها فرقت بين النفي والإثبات، ولذا قيل لها اللام الفارقة .

فإن أهملت وظهر المعنى لوجود قرينة رافعة لاحتمال النفي، لم تلزم اللام، كقول الطرماح حكم بن حكيم أبو نفر الطائي :^(٤)

وَنَحْنُ أَبَاةُ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ ❦ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

ف(إِنْ) مخففة من الثقيلة، بطل عملها، و(مَالِكٌ) مبتدأ، وجملة (كانت كرام المعادن) في محل رفع خبر، والتقدير: وإن مالك لكانت كرام المعادن، فحذفت اللام؛ لأنها لا تلتبس بـ(إِنْ) النافية، لأن القرينة دالة على أن القصد من الكلام الإثبات لا النفي .

ومذهب الفارسي وابن جني^(٥) أن هذه اللام ليست التي تدخل (إِنَّ) المشددة التي هي للابتداء؛ إذ لا يجوز دخول لام الابتداء على الفعل الماضي. وقد وقع بعد (إِنْ) هذه الفعل

الماضي، نحو: ﴿إِنْ كَادَ لِيُضِلَّنَا﴾^(٦)، ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾.

وأيضاً فإن لام الابتداء تعلق العامل عن عمله، فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها، نحو

قولك: اعلم لزيد منطلق، وقوله: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ أَنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾^(٧).

(١) هو علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران أبو الحسن بن الأخضر الإشبيلي، كان مقدماً في العربية واللغة، توفي سنة ٥١٤هـ، ترجمته في بغية الوعاة ١٧٤/٢، وانظر رأيه في : الارتشاف ١٢٧٢/٣.

(٢) انظر المقرب ١٢٣، شرح ابن عصفور على الجمل ٤٣٨/١، ارتشاف ١٢٧٣/٣ .

(٣) انظر : التسهيل ٦٥، شرح التسهيل ٣٤/٢، شفاء العليل، الارتشاف ١٢٧٣/٣، الجنى الداني ١٣٤ .

(٤) البيت من الطويل، للطرماح في ديوانه ٥١٢، والأبوة: جمع الأبي، وهو الممتنع عن الشيء. الضيم: الظلم. كريم المعدن: كناية عن كرم الأصل، وهو للطرماح في شرح التسهيل ٣٤/٢، شرح الكافية الشافية ٥٠٩/١، والدرر ٢/٢، وبلا نسبة في : الدر المصون ٥٢١/٨، تفسير اللباب ٣٩١٩/١، ٤٤٩١، البحر المحيط ١٦/٧، ١٦/٨، أوضح المسالك ٣٥٣/١، وتخليص الشواهد ٣٧٨، وتذكرة النحاة ٤٣، والجنى ، شرح التصريح ٣٢٧/١، وشرح ابن عقيل ١٩١، وهمع الهوامع ٥١١/١ .

(٥) انظر المحتسب ٢٥٥/٢ .

(٦) سورة الفرقان الآية ٤٢ .

(٧) سورة المنافقون الآية ١ .

وقد تجاوزت الأفعال إلى ما بعد هذه اللام، فعملت فيها، نحو: ﴿ وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ

لَنُغْفِلِينَ ﴾^(١)، ونحو قوله: ^(٢)

هَبَاتُكَ أُمَّكَ إِنْ قَاتَلْتَ مُسْلِمًا ﴿ حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

فلما عمل الفعل فيما بعد هذه اللام، عُلِمَ من ذلك أنها ليست التي للابتداء .

قال الفارسي: « فأما اللام التي تصحبها مخففة فهي لأن تفرق بينها وبين (إِنَّ) التي

تجيء نافية بمعنى (ما) كالتي في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَكَنَّهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾^(٣)

وليست هذه اللام بالتي تدخل على خبر (إِنَّ) المشددة التي هي للابتداء؛ لأن تلك كان

حكمها أن تدخل على (إِنَّ) فَأُخِّرَتْ إلى الخبر لئلا يجتمع تأكيدان؛ إذ كان الخبر هو المبتدأ

في المعنى أو ما هو واقع موقعه وراجع إليه ، فهذه اللام لا تدخل إلا على المبتدأ أو على

خبر (إِنَّ) إذ كان إياه في المعنى أو متعلقاً به، ولا تدخل على شيء من الفعل إلا على ما

كان مضارعاً واقعاً في خبر (إِنَّ) وكان فعلاً للحال ... فإذا لم تدخل إلا على ما ذكرنا لم

يجز أن تكون هذه اللام التي تصحب (إِنَّ) إياها»^(٤).

وهو اختيار ابن أبي العافية^(٥) و ابن أبي الربيع .^(٦)

(١) سورة الأنعام الآية ١٥٦ .

(٢) البيت من الكامل/و المتعمد: القاصد. وهو لعاتكة بنت زيد في الأغاني ١١/١٨، وخزانة الأدب ٣٧٣/١٠،

٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٨، والدرر ١٩٤/٢، وشرح التصريح ٢٣١/١، وشرح شواهد المغني ٧١/١، ولأسماء بنت أبي

بكر في العقد الفريد ٢٧٧/٣، وبلا نسبة في: جمل الخليل ١٦٠/١، معاني القرآن للأخفش ٤٥٥/٢، مجالس

ثعلب ص ٣٦٨، والمحتسب ٢٥٥/٢ والمنصف ٣، اللامات ١١٦/١، الحجة ١٤٩/٦، الأزهية ٤٩،

والإنصاف ٦٤١/٢، وتخليص الشواهد ٣٧٩، شرح الرضي على الكافية ٣٦٦/٤، والجني الداني ٢٠٨،

ورصف المباني ص ١٠٩، وسر صناعة الإعراب ٥٤٨/٢. ٥٥٠، والمقرب ١١٢/١، ١٢٧، وشرح الأشموني

١٤٥/١، وشرح ابن عقيل ١٩٣، ومغني اللبيب ٢٤/١، وهمع الهوامع ١٤٢/١.

(٣) سورة الأحقاف الآية ٢٦.

(٤) المسائل البغداديات ١٧٦، ١٧٧، وانظر المسائل العسكريات ٢٥٢، ٢٥٣، شرح الرضي على الكافية

٣٦٦/٤، التسهيل ٦٥، شفاء العليل ٢٣٢/١، ارتشاف الضرب ١٢٧٣/٣ .

(٥) محمد بن أبي العافية النحوي المقرئ الإشبيلي، الإمام بجامع إشبيلية أبو عبد الله. أخذ عن أبي الحجاج الأعم

الأدب وغيره. وكان من أهل المعرفة والأدب، أخذ الناس عنه ذلك. توفي سنة ٥٠٩ هـ، ترجمته في إنباه الرواة

٧٣/٣ . انظر رأيه في ارتشاف الضرب ١٢٧٣/٣، الهمع ١٤٢/١، المساعد ٣٧٢/١ .

(٦) البسيط ٧٨٧/٢، وانظر رأيه في الارتشاف ١٢٧٣/٣،

وأصل الخلاف في المسألة: أن من جعلها لام الابتداء أوجب كسر همزة (إن)، ومن جعلها لاماً أخرى اجتلبت للفرق ففتح همزتها.

ف عند الفارسي وابن أبي العافية، في الحديث : (قَدْ عَلِمْنَا أَنْ كُنْتُ لِمُؤْمِنًا)^(١) لا تكون (أن) في ذلك إلا مفتوحة، ولا تلزم اللام. وذهب الأخفش الأصغر، وابن الأخصر، إلى أنه لا يجوز فيها إلا الكسر، وتلزم اللام. وعليه أكثر نحاة بغداد.^(٢)

وعلى مذهب سيبويه وجمهور البصريين لا تدخل هذه اللام إلا على المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر نحو: إن زيد لقائم، وإن كان زيد لقائماً وإن نظنك لقائماً.

ويعلل ابن عصفور لذلك بقوله: « ولأجل أنها لم تخرج عن الاختصاص بالجملة، بل لا بد من دخولها على الجملة الاسمية أو على ناسخها »^(٣).

وذهب الكوفيون إلى جواز دخولها على الفعل غير الناسخ، واستدلوا بقول العرب: إن قَتَعْتَ كَاتِبَكَ لِسُوطًا^(٤)، وقول عاتكة بنت زيد:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا ❖ حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

حيث أدخل اللام على خبر (إن) المخففة وهو من غير النواسخ.^(٥) كما ذهب الأخفش من البصريين^(٦) وتبعه ابن مالك إلى جواز أن يلي (إن) المخففة غير الناسخ، فاستشهد الأخفش^(٧) بقراءة ابن مسعود: ❖ إِنْ لَبِثْتُمْ لَقَلِيلًا ❖^(٨).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٤٨/١، وفي الدر المنثور : (وأخرج البخاري عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إنه قد أوحى إلي أنكم تقتنون في القبور فيقال ما علمكم بهذا الرجل فأما المؤمن أو الموقن فيقول: هو محمد رسول الله جاءنا بالبينات والهدى فأجبنا واتبعنا، فيقال له: قد علمنا إن كنت لمؤمناً...) ٣٧/٥، الدر المنثور ٥٣٩/٨.

(٢) انظر المسائل العسكرية ٢٥٢، ٢٥٣، شرح الرضي على الكافية ٣٦٦/٤، التسهيل ٦٥، شفاء العليل ٢٣٢/١، ارتشاف الضرب ١٢٧٣/٣، الجنى الداني ١٣٤.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٣/١، وانظر: رصف المباني ١٩١، والهمع ٤٥٢/١.

(٤) أي: ضربته على رأسه بالسوط، فأحاط به إحاطة القناع بالرأس، انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٣/١، ٤٣٩/١، والهمع ٤٥٢/١، ٥١٣، شرح ابن عقيل ٣٨٢/١.

(٥) انظر رأيهم في: إصلاح الخلل ٣٦٥، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٩/١، و رصف المباني ١٩١، والهمع ٤٥٢/١.

(٦) معاني القرآن للقرآن ٤٥٥/٢.

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٥٥/٢.

(٨) سورة المؤمنون الآية ١١٤، انظر معجم القراءات ٢٢٨/٤، شرح التصريح ٣٢٨/١، الهمع ٥١٣/١.

وقال ابن مالك بعد أن ذكر رأى الأخفش: « وبقوله أقول؛ لصحة الشواهد على ذلك نظماً ونثراً »^(١) .

وردّ ابن عصفور ما استشهد به الكوفيون قائلاً : « وهذا عندنا من القلة بحيث لا يقاس عليه، على أنه قد يحتمل أن تكون اللام زائدة ويكون اسم (إنّ) مضمراً؛ لأن مجيء اسم (إنّ) مضمراً بابه أن يجيء في ضرائر الشعر، ومما يدل على ذلك أن لام التأكيد إنّما بابها أن تدخل على المبتدأ أو ما هو المبتدأ في المعنى وهو الخبر، وأما المفعول المحض فلا سبيل إلى دخول اللام عليه، إلا أن تكون زائدة »^(٢) .

كما عدّه المالقي من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .^(٣)

إلا أن ما عليه جمهور النحاة في اللام بعد (إنّ) مخففة هو مذهب سيبويه، وأما ما ذكره الهمداني من القول بأن (إنّ) في الآية ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ نافية بمعنى (ما)، واللام بعدها بمعنى (إلا)، فهذا القول قد ذهب إليه الكوفيون، وهذا القول مترتب على الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز إعمالها خفيفةً، فقد ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن الغالب في (إنّ) إذا خففت يصح إعمالها، ويصح إعمالها على قلة.

حيث قال سيبويه : « وحدثنا من نثق به، أنه سمع من العرب من يقول: إنّ عمراً لمنطقاً. وأهل المدينة يقرءون: ﴿ وَإِنْ كُلاًّ لَمَا لِيُوفِيْتَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾^(٤) يخفون وينصبون، كما قالوا^(٥): كَأَنْ تُدِيِيَهُ حُقَّانِ .

(١) شرح التسهيل ٣٧/٢، وانظر: شرح المفصل ٧٢/٨، والمغنى ٢٤/١، الهمع ٤٥٣/١

(٢) شرح ابن عصفور على الجمل ٢٧٣/١ .

(٣) انظر رصف المباني ١٩١ .

(٤) سورة هود الآية ١١١ وقراءة التخفيف لنافع وابن كثير وعاصم وشعبة وابن محيصن، انظر : معاني القرآن للأخفش ٣٩٠/١، معاني القرآن للفراء ٢٨/٢، الحجة ١٨٥/٢، الكشاف ٤٣٢/٢، إعراب القرآن للنحاس ١٨٥/٢، المحرر الوجيز ٢٠٩/٣، فتح القدير ٥٩٩/٢، زاد المسير ٤٠٣/٢، الجامع لأحكام القرآن ١٠٤/٩، جامع البيان ٧٤/١٢، مفاتيح الغيب ٦٩/١٨ .

(٥) عجز بيت من الهزج وصدره : وصدر مشرق النحر، وهو بلا نسبة في والكتاب ١٣٥/٢، ١٤٠، والمنصف ١٢٨/٣، المحتسب ٩/١ الحجة ٣٨٦/٤، الأصول ٢٤٦/١، التبيين ٣٤٩/١، شرح ابن يعيش على المفصل ٥٦٥/٤، الإنصاف ١٩٧/١، المحرر الوجيز ٢١٠/٣، وأوضح المسالك ٣٧٨/١، وتخليص الشواهد ٣٨٩، والجنى الداني ٥٧٥، وخرزانة الأدب ٣٩٢/١٠، ٣٩٤، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٤٠، والدرر ١٩٩/٢، وشرح الأشموني ١٤٧/١، وشرح التصريح ١٣٤/١، وشرح ابن عقيل ٣٩١/١ البحر المحيط ٣٠٤/٣، اللوحة ٥٣٧/٢، وشرح قطر الندى ١٥٨، ولسان العرب ٣٠/١٣، ٣٢، وهمع الهوامع ١٤٣/١ .

وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حُذِف من نفسه شيء لم يغير عمله، كما لم يغير عمل (لم يكُ) و(لم أبُل) (١) حين حُذِف (٢).

وقال الأخفش: « وتكون خفيفة في معنى الثقيلة وهي مكسورة، ولا تكون إلا وفي خبرها اللام، يقولون: إن زيدًا لمنطلقٌ، ولا يقولونه بغير لام مخافة أن تلتبس بالتي معناها (ما)، وقد زعموا أن بعضهم يقول: إن زيدًا لمنطلق، يعملها على المعنى، وهي مثل: ﴿ **إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ** ﴾ (٣) يقرأ بالنصب والرفع، و(ما) زيادة للتوكيد، واللام زيادة للتوكيد « (٤).

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ **وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لِيُوفِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ** ﴾ (٥) بالقراءة بتخفيف (إن) وتخفيف الميم من (لَمَّا) ونصب (كُلًّا).

قال الزجاج: « وقوله: ﴿ **وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لِيُوفِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ** ﴾ قرئت بتشديد النون وتخفيفها، وقرئت (لَمَّا) بتخفيف الميم و(لَمَّا) بتشديدها، فأما تشديد (إن) والنصب فعلى باب (إن)، وأما تخفيفها وترك النصب على حاله فلأن (إن) مشبهة بالفعل، فإذا حذِف منها التشديد بقي العمل على حاله « (٦).

ووافقهم العكبري مستدلًا على ورود السماع بإعمال (أن) المفتوحة مخففة، ومنه قوله: (٧)

(١) من باليت، وحقه "لم أبال" وفي شرح ابن يعيش على المفصل ٢٩٠/٥، ٢٩١: " فأصله: " أبالي"، فحذفت الياء للجزم، فبقي "أبال" بكسر اللام، ثم لما كثر في الكلام، لم يعتدوا بذلك المحذوف الذي هو الياء، فحذفت الحركة أيضًا للجزم.... فصار "لم أبال" بسكون اللام، فالتقى ساكنان: الألف، واللام، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فبقي "لم أبل"، ثم أدخلوا هاء السكت لتوهم الكسرة في اللام، فالتقى ساكنان، وهما الهاء واللام، فكسرت اللام لالتقاء الساكنين".

(٢) الكتاب ١٤٠/٢.

(٣) سورة الطارق الآية ٤.

(٤) معاني القرآن للأخفش ١٢٠/١. وانظر: والمقتضب ٥٠/١، ٣٦٣/٢، الأصول ٢٣٥/١، ومعاني الحروف للرماني ٧٥، مشكل إعراب القرآن ٣٧٥/١، ٤٠٧ المفصل ص ٢٩٧ وشرحه لابن يعيش ٧١/٨، والتصريح ٢٣٠/١.

(٥) سورة هود الآية ١١١.

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٨٠/٣، ٨١.

(٧) البيت من الطويل: بلا نسبة في: معاني القرآن للفرء ٩٠/٢، الحجة ١٧٣/٢، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٨١/٣، شرح الشافية ١٤١/٢، شرح ابن يعيش على المفصل ٥٤٥/٤، شرح الرضي على الكافية ٤٦٨/٢، ٣٦٨/٤، الدر المصون ١٢١/٤، البحر المحيط ٣٨٩/٣، الأزهية ٦٢، والأشباه والنظائر ٢٣٨/٥، ٢٦٢، والإنصاف ٢٠٥/١، والجنى الداني ٢١٨، وخزانة الأدب ٤٢٦/٥، ٤٢٧، ٣٨١/١٠، ٣٨٢، والدرر ١٩٨/٢، ووصف الماني ١١٥، وشرح

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي ❖ فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقٌ
وقال آخر: (١)

وقد عَلِمَ الصَّبِيَّةُ المُرْمِلُونَ ❖ إِذَا اغْبَرَّ أَفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالًا
بِأَنَّكَ الرِّيْعُ وَغَيْثٌ مُرِيْعٌ ❖ وَقَدَمًا هُنَاكَ يَكُونُ النَّمَالًا
فنصب بها الضمير (الكاف) في (أنك) في الشاهدين.

وقال: «وأما القياس: فهو أن (إن) مشبهة بالفعل في لفظها واختصاصها بالأسماء، والمخففة من الثقيلة مختصة بالاسم، ولم يبق إلا التخفيف في الحذف، ومثل ذلك لا يمنع من العمل للفعل كقولك: لم يك ولم أبل ولا أدر، فالحرف المشبه بها كذلك، يدل عليه أن (لعل) تعمل وإذا حذف منه أو أبدلت اللام فيها نونًا بقي عملها، مثل: عَلَّكَ وَغَتَّكَ، هذا مع أن أصل التصرف للأفعال، وقد دخل الحرف هنا للتصرف ولم يمنع العمل» (٢).

وقال ابن عصفور: «أما (إن) فإنها إذا خففت يجوز إلغاؤها وإعمالها، فإذا أعملت فإنها بمنزلة المشددة في كل شيء، إلا أن اسمها لا يكون مضمراً إلا في ضرورة، فتقول: إن زيداً لقائم، ... ومن إعمالها قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَا لِيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ (٣) « (٤).

بينما منع الكوفيون إعمال (إن) مخففة، وهي عندهم حرف ثنائي الوضع وليس مخففاً من شيء، ولا عمل لها، واللام بعدها بمعنى (إلا) فقولهم: إن زيد لقائم معناه: ما زيد إلا

الأشموني ١٤٦/١، وشرح شواهد المغني ١٠٥/١، ولسان العرب ١٨١/٤ (حرر)، ١٩٤/١٠ (صدق)، ٣٠/١٣ (أنن)، مغني اللبيب ٣١/١، والمنصف ١٢٨/٣، وهمع الهوامع ١٤٣/١.
(١) البيتان من المتقارب وهما من قصيدة لجنوب بنت العجلان بن عامر بن هذيل [شاعرة جاهلية] تراثي أخاها عمرو، ذا الكلب". (والمرملون) هو من أرمل القوم، إذا نفذ زادهم، (شمالاً) الشمال ريح تهب من ناحية القطب، وخصها بالذكر لأن وقتها تقل الأرزاق وتقطع السبل ويثقل فيه الضيف، مما يجعل الجود فيه غاية لا تترك، (والغيث) المطر، والكلأ ينبت بماء السماء، (مريع) خصيب كثير النباتات، (الشمال) الذخر، وقيل: الغياث، ونسب في أمالي ابن الشجري" ١٥٣/٣ إلى كعب بن زهير والخزانة" ٣٩٠/١٠، وورد البيت الثاني في الخزانة ٣٨٢/١٠، "شرح التصريح" ٢٣٢/١ وفيهما: (ربيع)، و(أنك) بدل (وقدماً). وورد البيتان بلا نسبة في "معاني القرآن" للفراء ٩٠/٢، الإنصاف ١٦٩، التبيين عن مذاهب النحويين ٣٥٠/١، ١٥٦/١، الخزانة" ٤٢٧/٥، أوضح المسالك ٦٦، "المغني" ٤٧/١، شرح الأشموني ٤٤١/١.

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين ٢٨٤، وانظر شرح ابن يعيش على المفصل ٥٤٨/٤.

(٣) القراءة بالتخفيف لنافع، ابن كثير، عاصم، شعبة، وابن محيصن، في: الكتاب ١٤٠/٢، معاني القرآن للفراء ٢/٢٨، الكشف ٢٤٠/٣، البحر المحيط ٢٦٦/٥، الجواهر الحسان ٣/٣٠٤، مفاتيح الغيب ١٨/٤٠٥.

(٤) شرح الجمل ٢٧٣/١، وانظر: التسهيل ٦٥، وشرح التسهيل ٣٤/٢، رصف المباني ١٩.

قائم، حيث قال الفراء: « وقوله: ﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾^(١)، هذا من قول الملائكة، إلى قوله: ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ ﴾^(٢) يريد: المصلون، وفي قراءة عبد الله^(٣) ﴿ وَإِن كُنَّا لَمَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾ وفي مريم: ﴿ إِن كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴾^(٤) ومعنى (إن ضربت لزيداً) كمعنى قولك: ما ضربت إلا زيداً، لذلك ذكرت هذا^(٥).

كما نقل ذلك عن الكسائي، فقال: « وقوله عز وجل: ﴿ لَمَّا عَلَيَهَا ﴾^(٦) قرأها العوام ﴿ لَمَّا ﴾ وخففها بعضهم، الكسائي كان يخففها، ولا نعرف جهة التثقل، ونرى أنها لغة في هذيل، يجعلون (إلاً) مع (إن) المخففة (لماً)، ولا يجاوزون ذلك، كأنه قال: ما كل نفس إلا عليها حافظ^(٧) .

وفي الأصول: « ومذهب الكوفيين والبغداديين في (إن) التي تجاب باللام، يقولون: هي بمنزلة (ما) و(إلا) »^(٨).

وتبعه الفارسي فقال: « والأصل في هذه الحروف إذا خففت أن لا تعمل لزوال المعنى الذي به كان يعمل، ولذلك لم تعمل (لكن) مخففة »^(٩).

وحكى ابن مالك مذهبهم فقال: « ومذهب الكوفيين أن (إن) المشار إليها لا عمل لها، ولا هي مخففة من (إن)، بل هي النافية، واللام بعدها بمعنى (إلا) »^(١٠).

أما قولهم بعدم عمل (إن) مخففة فقد احتجوا له كما ذكر الأنباري بأن قالوا: «إنما قلنا إنها لا تعمل؛ لأن المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ؛ لأنها على

(١) سورة الصافات الآية ١٦٤ .

(٢) سورة الصافات الآية ١٦٦ .

(٣) قراءة عبد الله بن مسعود في معاني القرآن للفراء ٣٩٥/٢، معجم القراءات ٢٥٠/٥، وهي في الآية ١٦٤ من

سورة الصافات " وما منا إلا له مقام معلوم "

(٤) سورة مريم الآية ٩٣ .

(٥) معاني القرآن للفراء ٣٩٥/٢ .

(٦) سورة الطارق الآية ٤ .

(٧) معاني القرآن للفراء ٢٥٤/٣ .

(٨) الأصول ٢٦٠/١ .

(٩) الحجة للفراء السبعة ١٧٣/٢ .

(١٠) شرح التسهيل ٣٤/٢، ٣٥ .

ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف، وإنها مبنية على الفتح كما أنه مبني على الفتح، فإذا خفت فقد زال شَبَهُها به؛ فوجب أن يبطل عملها، ومنهم من تمسك بأن قال: إنما قلنا ذلك؛ لأن (إن) المشددة من عوامل الأسماء، و(أن) المخففة من عوامل الأفعال؛ فينبغي ألا تعمل المخففة في الأسماء كما لا تعمل المشددة في الأفعال؛ لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال»^(١).

إلا أن نحاة الكوفة قد اختلفوا، فقد فرّق الكسائي بين (إن) مع الأسماء عنها مع الأفعال: « فجعلها في الأسماء: المخففة، وأما في الأفعال فقال: (إن) نافية، واللام بمعنى (إلا)؛ لأن المخففة بالاسم أولى، نظرًا إلى أصلها، والنافية بالفعل أولى؛ لأن معنى النفي راجع إلى الفعل»^(٢).

كما أن الفراء مع قوله بعدم عمل (إن) مخففة فإنه ردّ القول بأن (لما) إذا وقعت بعدها بمعنى (إلا) في الآية: ﴿ وَإِنَّ كَلَّا لَمَّا يُؤْفِقَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ ﴾، حيث قال: « وأما من جعل (لما) بمنزلة (إلا) فإنه وجه لا نعرفه، وقد قالت العرب: بالله لما قمت عنا، وإلا قمت عنا، فأما في الاستثناء فلم يقوله في شعر ولا غيره، ألا ترى أن ذلك لو جاز لسمعت في الكلام: ذهب الناس لما زيدًا»^(٣).

فعليه لا عمل لـ (إن) مخففة عند الكوفيين، وليست مخففة من (إن)، بل هي النافية، واللام بعدها بمعنى (إلا)، فيجعلون النصب في: ﴿ وَإِنَّ كَلَّا ﴾ بفعل يفسره ﴿ يُؤْفِقَنَّهُمْ ﴾، أو بـ ﴿ يُؤْفِقَنَّهُمْ ﴾ نفسه.

وقد اختار ابن يعيش مذهب سيبويه وجمهور البصريين معللاً بقوله: « لأنه وإن ساعدهم المعنى، فإنه لا عهد لنا باللام تكون بمعنى (إلا)، ولو ساغ ذلك هاهنا، لجاز أن يُقال: قام القوم لزيدًا، على معنى: (إلا زيدًا)، وذلك غير صحيح، فاللام هنا المؤكدة، دخلت لمعنى التأكيد، ولزمت للفصل بينها وبين (إن) التي للجحد، والذي يدلّ على ذلك أنها تدخل مع الإعمال في نحو: إن زيدًا لقاتم، وإن لم يكن ثم لبس»^(٤).

(١) الإنصاف ١/١٥٩، وانظر البحر المحيط ٨/٤٤٨ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤/٣٦٧ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/٢٩ .

(٤) شرح ابن يعيش على المفصل ٤/٥٤٩ .

كما اختاره أبو حيان بقوله: « وقد ثبت أن (إن) المخففة يجوز إعمالها عمل المشددة في غير المضممر بالقراءة المتواترة ﴿ وَإِنْ كُلاً لَمَّا ﴾، وينقل سيبويه عن العرب»^(١) .
إلا أن الرد عليهم :

١ - بأنّ (إن) حرف مشبه في نصبه بالفعل « لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حُذف من نفسه شيء لم يغيّر عمله كما لم يغير عمل لم يك ولم أبل حين حذف»^(٢) .

والفعل يعمل محذوفاً، كعمله غير محذوف، نحو: لم يك زيداً منطلقاً ونحو قوله تعالى:

﴿ فَلَا تَكُ فِي مَرْيَمَ مِمَّا يَعْبُدُ هَتُولًا ﴾^(٣) .

٢ - أن الكوفيين محجوجون بالسمع الثابت عن العرب بما حكاه سيبويه من قولهم: إن عمراً لمنطلق، بسكون النون .^(٤)

كما أن قراءة ﴿وَإِنْ كُلاً لَمَّا لِيُوفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ بالنصب حجة على من أنكر الإعمال .

٣ - أن (إن) التي بمعنى (ما) لا يجيء معها اللام بمعنى (إلا)، كما قال تعالى: ﴿ وَإِنْ كُلاً لَمَّا لِيُوفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾

﴿ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴾^(٥) .

٤ - ولا يجوز أن يقال بأن ﴿كُلاً﴾ منصوب بـ ﴿لِيُوفِيَنَّهُمْ﴾؛ لأن لام القسم^(٦) تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها.

ويرد عليهم الفراء بقوله: « وأما الذين خففوا (إن) فإنهم نصبوا ﴿كُلاً﴾ بـ ﴿لِيُوفِيَنَّهُمْ﴾، وقالوا: كأننا قلنا: وإن ليوفينهم كلاً، وهو وجه لا أشتهيه؛ لأن اللام إنما يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله، فلو رفعت (كل) لصلح ذلك، كما يصلح أن تقول: إن زيد لقائم، ولا يصلح

(١) البحر ٤/٤٤٠ .

(٢) الكتاب ٢/١٤٠، وانظر التبيين ١/٣٥٠ .

(٣) سورة هود الآية ١٠٩ .

(٤) انظر الكتاب ٢/١٤٠، البحر المحيط ٥/٢٦٦ .

(٥) سورة مريم الآية ٩٣، وانظر الإنصاف ١/١٦٠ .

(٦) اللام الموطئة للقسم . .

أن تقول: إن زيدًا لأضرب؛ لأن تأويلها كقولك: ما زيدًا إلا أضرب، فهذا خطأ في (إلا) وفي اللام»^(١).

٥- ثم لو جعلت (لما) في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كَلًّا لَّمَّا لِيُوقِنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ ﴾^(٢) بمعنى (إلا) لما كان ل(كل) ما ينصبه؛ لأن ما بعد (إلا) لا يعمل فيما قبلها.^(٣)

٦- أنه لو جاز أن تكون (لما) في هذا الموضع بمعنى (إلا)؛ لجاز أن يقال: ما قام القوم لما زيدًا، وقام القوم لما زيدًا، بمعنى إلا زيدًا، وهذا ممتنع مما يدل على ضعف رأيهم.

ولذا قال ابن يعيش: « فإنه لا عهد لنا باللام تكون بمعنى (إلا)، ولو ساغ ذلك ههنا، لجاز أن يقال: قام القوم لزيدًا، على معنى: (إلا زيدًا) وذلك غير صحيح، فاللام هنا المؤكدة، دخلت لمعنى التأكيد، ولزمت للفصل بينها وبين (إن) التي للجدد، والذي يدل على ذلك أنها تدخل مع الأعمال في نحو: (إن زيدًا لقائم) وإن لم يكن ثم لبس»^(٤).

٧- قد تقع (لما) بمعنى (إلا) في الأيمان خاصة نحو قولهم: عمرك الله لَمَا فعلت كذا، أي إلا فعلت .

ولذا رجح ابن مالك رأي البصريين محتجًا على الكوفيين بقول الفراء: « ولا شك في صحة القراءة، فإنها قراءة المدنيين والمكيين، ولا توجيه لها إلا توجيه البصريين، وتوجيه الكوفيين خطأ بشهادة الفراء، فلم يبق إلا توجيه البصريين، فتعين الحكم بصحته»^(٥).

ومع موافقة أبي حيان للبصريين في أعمال (إن) مخففة، لورود السماع به كما نقل سيبويه عنهم، فإنه اعترض رأي الفراء في منع مجيء (لما) بمعنى (إلا)، حيث قال: « ولا التقات إلى قول أبي عبيد والفراء من إنكارهما أن (لما) تكون بمعنى (إلا)... والقراءة المتواترة في قوله: (وإن كُـلُّ لَمَّا، وإن كُـلُّ نَفْسٍ لَمَّا) ، حجة عليهما، وكون (لما) بمعنى (إلا) نقله

(١) معاني القرآن للفراء ٢/٢٩، ٣٠ .

(٢) سورة هود الآية ١١١ .

(٣) انظر شرح الرضي على الكافية ٢/١١٤، وانظر شرح التسهيل ٢/٣٥، الدر المصون ٦/٤٠٨، اللباب في

علوم الكتاب ١٠/٥٨٢، تفسير اللباب ١/٢٩٠٩ .

(٤) شرح ابن يعيش على المفصل ٤/٥٤٩ .

(٥) شرح التسهيل ٢/٣٥ .

الخليل وسيبويه والكسائي، وكون العرب خصصت مجيئها ببعض التراكيب لا يقدر ولا يلزم اطرادها في باب الاستثناء، فكم من شيء خص بتركيب دون ما أشبهه» (١) .

إلا أن سيبويه وجمهور البصريين، والفراء من الكوفيين لم ينكروا مجيء (لما) بمعنى (إلا) مطلقاً، بل أنكر البصريون القول بذلك في اللام بعد (إن) المخففة.

وأنكر الفراء ذلك في الآية ﴿ وَإِنَّ كَلَّامًا لَّيُؤْفِقُ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ لما تقدم ذكره.

أما في غير ذلك فقد أجاز سيبويه مجيء (لما) بمعنى (إلا) في القسم حيث قال: «وسألت الخليل عن قولهم: أقسمت عليك إلا فعلت ولما فعلت، لم جاز هذا في هذا الموضع، وإنما أقسمت ها هنا كقولك: والله؟ فقال: وجه الكلام لتفعلن ها هنا، ولكنهم إنما أجازوا هذا لأنهم شبهوه بـ(نشدتك الله)، إذ كان فيه معنى الطلب، وسألته عن قوله (لَتَفْعَلْنَ) إذا جاءت مبتدأة ليس قبلها ما يحلف به؟ فقال: إنما جاءت على نية اليمين، وإن لم يتكلم بالمحلف به» (٢).

كما أن إنكار مجيء (لما) بمعنى (إلا) في الآية ﴿ وَإِنَّ كَلَّامًا لَّيُؤْفِقُ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ لم يقتصر على الفراء، بل أنكره كثير من العلماء، يقول الطبري معترضاً: «ووجدت عامة أهل العلم بالعربية ينكرون هذا القول، ويأبون أن يكون جائزاً توجيه (لما) إلى معنى (إلا) إلا في اليمين خاصة، وقالوا: لو جاز أن يكون ذلك بمعنى (إلا) جاز أن يقال: (قام القوم لما أخاك)، بمعنى: (إلا أخاك)، ودخولها في كل موضع صلح دخول (إلا) فيه» (٣) .

(١) البحر المحيط ٢٦٨/٥، وانظر موصل الطلاب ١٠٥ .

(٢) الكتاب ١٠٥/٣، ١٠٦، إعراب القرآن للنحاس ٣٠٥/٢، مغنى اللبيب ٢٧٩ .

(٣) جامع البيان للطبري ٤٩٦/١٥، وانظر المحرر الوجيز ٢١٠/٣ .

المبحث السادس

رأي سيبويه في نوع الواو في قوله تعالى:

﴿ أَوْ كَلِمًا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ ﴾

رأي سيبويه في نوع الواو في قوله تعالى:

﴿ أَوْ كَلِمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾^(١)

قال الهمداني « قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَلِمَا عَاهَدُوا عَهْدًا ﴾ الواو للعطف عند صاحب الكتاب، والمعطوف عليه محذوف، تقديره: كفروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا، والهمزة قبلها للاستفهام، دخلت للتوبيخ والإنكار، وقال أبو الحسن: الواو مزيدة، وقيل: هي التي لأحد الشيين، حُرِّكت بالفتح، وليس بشيء؛ إذ لا وجه لحركتها، والجمهور على تحريك الواو، وقرئ ﴿ أَوْ ﴾ بسكون الواو^(٢)، وفيه وجهان: أحدهما: أن ﴿ الْفَاسِقُونَ ﴾^(٣) بمعنى: الذين فسقوا، أو نقضوا عهد الله مرارًا كثيرة، والثاني: أنها بمعنى (بل) للترك والتحويل بمنزلة (أم) المنقطعة، كأنه قيل: وما يكفر بها إلا الفاسقون، بل كلما عاهدوا، يؤيد ذلك قوله تعالى بعده: ﴿ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ قاله أبو الفتح، ثم قال: و(أو) هذه بمعنى (أم) المنقطعة، وكلتاها بمعنى (بل) في الكلام كثيرًا^(٤).

الخلاف في هذه المسألة في حقيقة الواو الواقعة بعد همزة الاستفهام كما وردت في

الآية: ﴿ أَوْ كَلِمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾
وكما ورد عن النحاة ففيها آراء ثلاثة:

الرأي الأول: هو رأي سيبويه وهو ما عليه جُلُّ النحاة، أن الواو عاطفة، والهمزة للاستفهام الإنكاري، حيث قال سيبويه في (باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام): « وهذه الواو التي دخلت عليها ألف الاستفهام كثيرة في القرآن، قال الله تعالى جده: ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنًا وَهُمْ نَائِمُونَ ﴾^(١٧) أَوْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ

(١) سورة البقرة الآية ١٠٠ .

(٢) القراءة لأبي السمال وابن مجاهد والعدوي في: المحتسب ٩٩/١، إعراب ما يشكل من ألفاظ القرآن ٢٠٤/١، شرح التسهيل ٣٦٣/٣، البحر المحيط ٤٩٢/١، معترك الأقران ٧٣/٢، مواهب الأديب ٣٥٣/١، الإتيان ٢٠٨/٢، الجامع لأحكام القرآن ٣٩/٢، الجنى الداني ٢٢٩، توضيح المقاصد ١٠٠٩/٢، المغني ٩١/١، حاشية الصبان ١٥٧/٣، حاشية الخضري ٥٨/٢، روح المعاني للألوسي ٣٣٥/١ .

(٣) المقصود " الفاسقون " من الآية ٩٩ قبلها ﴿ وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ ﴾ .

(٤) الفريد ٣٤٦/١، ٣٤٧ .

يَلْعَبُونَ ﴿١﴾ فهذه الواو بمنزلة الفاء في قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾ (٢) وقال عز وجل: ﴿أَوَآبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾ (٣)، وقال: ﴿أَوْكَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾ (٤).

فالفاء والواو في الآيات عاطفتان، كما ذهب أكثر النحاة، حيث قال العكبري: «والهمزة للاستفهام، كقوله تعالى: ﴿أَوْكَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾، والواو ههنا عاطفة» (٥).

وقال: «قوله تعالى: ﴿أَوْكَلَّمَا﴾، الواو للعطف، والهمزة قبلها للاستفهام على معنى الإنكار» (٦).

وقال الرضي: «وقد تدخل همزة الاستفهام المفيدة للإنكار على واو العطف، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ﴾ (٧) ﴿أَوْكَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾ (٧) الآية، فقوله: ﴿أَوْكَلَّمَا﴾، عطف على ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا﴾، والهمزة لإنكار الفعل» (٨).

وتقديم همزة الاستفهام على حرف العطف (الواو) وأختيها (الفاء) و(ثم)، استعمال متبع في كلام العرب، حيث قال ابن يعيش: «ولقوتها وغلبتها وعموم تصرفها جاز دخولها على الواو والفاء و(ثم) من حروف العطف، فالواو نحو قوله تعالى: ﴿أَوْكَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾، والفاء نحو قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا﴾ (٩)، وقوله:

(١) سورة الأعراف آية ٩٧، ٩٨ .

(٢) سورة الأعراف آية ٩٩ .

(٣) سورة الصافات الآية ١٦ ، ١٧ .

(٤) الكتاب ١٨٨/٣، ١٨٩ .

(٥) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ٢٠٤/١

(٦) التبيان ٧٩/١ .

(٧) سورة البقرة آية ٩٩ ، ١٠٠ .

(٨) شرح الرضي على الكافية ٣٩١/٤ . وانظر: الكشف ١٩٧/١، الدر المصون ٤٩٨/١، ٢٤/٢، البحر

المحيط ٤٩٨/١، التحرير والتنوير ١٢٥/١، مفاتيح الغيب ١٨٢/٣ .

(٩) سورة الأعراف الآية ٩٧ .

﴿ أَفْتَوْمُنُونَ بِبَعْضِ الْكُتُبِ ﴾^(١) وقوله: ﴿ أَفَن كَانَ عَلَى بَيْنَةٍ مِّن رَّبِّهِ ﴾^(٢) و(ثم) نحو قوله: ﴿ أَتَمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنُكُمْ بِهِ ﴾^(٣) ولا يتقدّم شيء من حروف الاستفهام وأسمائه غير الهمزة على حروف العطف، بل حروف العطف تدخل عليهن، كقولك: وهل زيد قائم؟ وقوله تعالى: ﴿ فَهَلْ أَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾^(٤) وقال الشاعر:^(٥)

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تُمْ هَلْ آتَيْنَهُمْ ❖ أَوْ يَحُولَنَّ دُونَ ذَاكَ حِمَامِي^(٦)»

وقال ابن مالك: « والاستفهام له صدر الكلام، استأثرت عن أخواتها بتمام التصدير، فدخلت على العواطف من الواو والفاء و(ثم)، ولم يدخلن عليها، فلا يقال: قد قام زيد، فأقام أخوه؟ كما يقال: فهل قام أخوه؟ وإنما يقال: قد قام زيد، أفقام أخوه؟ كما قال تعالى: ﴿ أَوْلَمَّ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ ﴾^(٧)، ﴿ أَفَلَمْ يَأْتِصِ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾^(٨) ﴿ أَتَمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنُكُمْ بِهِ ﴾^(٩) .

وقال الزركشي متحدثاً عن خصائص همزة الاستفهام: « ومنها تقديمها على الواو وغيرها من حروف العطف، فتقول: أفلم أكرمك، أولم أحسن اليك؟ قال الله تعالى: ﴿ أَفَنظَمُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ ﴾^(١٠)، وقال تعالى: ﴿ أَوْ كَلِمَا عَاهَدُوا عَهْدًا ﴾ وقال تعالى: ﴿ أَتَمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنُكُمْ بِهِ ﴾، فتقدم الهمزة على حروف العطف الواو والفاء و(ثم)، وكان القياس تأخيرها عن

(١) سورة البقرة الآية ٨٥ .

(٢) سورة هود الآية ١٧ ، وسورة الأنبياء ١٠٨ .

(٣) سورة يونس الآية ٥١ .

(٤) سورة هود الآية ١٤ .

(٥) البيت من الخفيف، وهو للكميت في شرح التسهيل ٣/٣٠٢، وبلا نسبة في مفتاح العلوم ١/٥٥٤، مغني اللبيب ١/٤٥٨، الهمع ٣/١٧٤، توضيح المقاصد ٢/٩٨٤، شرح الأشموني ٢/٣٤٩، حاشية الصبان ٣/١٢١، وفي

سر الصناعة ٢/٦٨٤ برواية: أم يحولن من دون ذاك الردى .

(٦) شرح المفصل ٥/٩٩ .

(٧) سورة الأعراف الآية ١٠٠ .

(٨) سورة الرعد الآية ٣١ .

(٩) شرح التسهيل ٤/١١١ .

(١٠) سورة البقرة الآية ٧٥ .

العاطف، فيقال: فألم أكرمك؟ وألم أحسن إليك؟ كما تقدم على سائر أدوات الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿ أَمْ هَلْ سَوَّيْنَا الظُّلْمَتِ وَالنُّورِ ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾^(٣)، فلا يجوز أن يؤخر العاطف عن شيء من هذه الأدوات؛ لأن أدوات الاستفهام جزء من جملة الاستفهام، والعاطف لا يقدم عليه جزء من المعطوف، وإنما خولف هذا في الهمزة؛ لأنها أصل أدوات الاستفهام، فأرادوا تقديمها تنبيهاً على أنها الأصل في الاستفهام؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام «^(٤)».

وظاهره تسلط الاستفهام على حرف العطف، فلذلك صرفه علماء النحو عن ظاهره، ولذا انقسم أصحاب هذا الرأي في تفسير ذلك على فريقين:

أ - فريق يجعل الواو في قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَلِمَا عَاهَدُوا عَهْدًا ﴾ عاطفة على جملة ﴿ وَقَدْ أَنْزَلْنَا ﴾ قبلها، وقدمت همزة الاستفهام؛ لأن لها الصدارة، وهو ظاهر رأي سيبويه. وإنما خصوا التقديم بالهمزة دون غيرها من كلمات الاستفهام؛ لأن الهمزة متألصة في الاستفهام؛ إذ هي الحرف الموضوع للاستفهام والأكثر استعمالاً فيه، وهي تدخل على حروف العطف: الواو والفاء و(ثم).

قال الهروي: « إنما هي واو العطف وفاؤه، دخلت عليهما ألف الاستفهام، فبقيتا على فتحهما، وإنما تدخل ألف الاستفهام على ثلاثة أحرف من حروف العطف، وهي الواو والفاء و(ثم) »^(٥).

ففي قوله ﷺ: ﴿ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ ﴾^(٦): التقدير: فأكلما جاءكم رسول، فقلب. وقيل: أفكلما جاءكم رسول، فعلى هذه الطريقة يكون الاستفهام معطوفاً وتكون الجملة معطوفة على التي قبلها.

(١) سورة آل عمران الآية ١٠١

(٢) سورة الرعد الآية ١٦ .

(٣) سورة التكويد الآية ٢٦ .

(٤) البرهان في علوم القرآن ٣٥٠/٢ . و انظر الإتيان في علوم القرآن ١٠٠٧/٣ .

(٥) الأزهية في علم الحروف ١١٨ .

(٦) سورة البقرة الآية ٨٧ .

حيث قال العكبري: « والعطف هنا على معنى الكلام المتقدم في قوله: ﴿ أَفْكَلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ ﴾ ^(١) .

وقال السمين الحلبي: « قوله: ﴿ أَفْكَلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ ﴾ الهمزة هنا للتوضيح والتقرير، والفاء للعطف، عطفت هذه الجملة على ما قبلها، واعتني بحرف الاستفهام فقدم» ^(٢) .

وفي البحر المحيط: « ﴿ أَفْكَلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ أَسْتَكْبَرْتُمْ ﴾: الهمزة أصلها للاستفهام، وهي هنا للتوبيخ والتقرير، والفاء لعطف الجملة على ما قبلها، واعتني بحرف الاستفهام فقدم، والأصل: فأكلما، ويحتمل أن لا يقدر قبلها محذوف، بل يكون العطف على الجمل التي قبلها، كأنه قال: ولقد آتينا يا بني إسرائيل، آتيناكم ما آتيناكم، فكلما جاءكم رسول، ويحتمل أن يقدر قبلها محذوف، أي: فعلتم ما فعلتم من تكذيب فريق وقتل فريق» ^(٣) .

ب- فريق ثانٍ يمثله الزمخشري الذي جوز طريقة الجمهور، وجوز أن تكون همزة الاستفهام هي مبدأ الجملة، وأن المستفهم عنه محذوف، دل عليه ما عطف عليه بحرف العطف، والتقدير في مثله: أتكذبونهم فكلما جاءكم رسول... وعلى هذه الطريقة تكون الجملة استفهامية مستأنفة محذوفة بقيتها، ثم عطف عليها ما عطف.

حيث قال الزمخشري: ﴿ أَوْكَلَّمَا ﴾، الواو للعطف على محذوف، معناه: أكفروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا» ^(٤) .

وفي التحرير: « وعلى هذه الطريقة تكون الجملة استفهامية مستأنفة محذوفة بقيتها ثم عطف عليها ما عطف، ولا أثر لهذا إلا في اختلاف الاعتبار والتقدير، فأما معنى الكلام فلا يتغير على كلا الاعتبارين؛ لأن العطف والاستفهام كليهما متوجهان إلى الجملة الواقعة بعدهما.

(١) التبيان ٧٩/١ .

(٢) الدر المصون ٤٩٨/١ .

(٣) البحر المحيط ٤٦٨/١ .

(٤) الكشاف ٣٠٤/١ ، وانظر: البرهان ٣٥٠/٢ ، الدر المصون ٤٩٨/١ ، ٤٧٣/٣ .

والظاهر من كلام صاحب (الكشاف) في هذه الآية وفي قوله تعالى: ﴿أَوْلَمَّا أَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا﴾^(١) أن الطريقتين جائزتان في جميع مواقع الاستقهام مع حرف العطف وهو الحق، وأما عدم تعرضه لذلك عند آيات ﴿أَفَنظَمُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾^(٢) ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾^(٣) ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكُذِّبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾^(٤)، فيما مضى من هذه السورة، فذلك ذهول منه وقد تداركه هنا «^(٥).

وحكى الزركشي اضطراب الزمخشري في رأيه فقال: « والزمخشري اضطرب كلامه فتارة يجعل الهمزة في مثل هذا داخله على محذوف عطف عليه الجملة التي بعدها، فيقدر بينهما فعلاً محذوفاً، تعطف الفاء عليه ما بعدها، وتارة يجعلها متقدمة على العاطف »^(٦).

وقد ردّ الرضي رأي الزمخشري حيث قال: « وهذه الحروف، ليست بعاطفة على معطوف عليه مقدر، كما يدعيه جار الله في الكشاف، ولو كانت كما قال لجاز وقوعها في أول الكلام، قبل تقدم ما يكون معطوفاً عليه، ولم تجئ إلا مبنية على كلام متقدم »^(٧).

كما ردّه ابن مالك بقوله: « وقد حمل الزمخشري بعض ما جاء من ذلك في القرآن الكريم على إضمار المعطوف عليه، فقال في قوله تعالى: ﴿أَوْكَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾ و﴿أَفَكَلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾ تقديره: (أكفروا وكلما عاهدوا)، و(أكفرتم فكلما جاءكم رسول)، وهو إضمار لا دليل عليه، ولا يفتقر تصحيح الكلام إليه »^(٨).

(١) سورة آل عمران ١٦٥.

(٢) سورة البقرة الآية ٧٥.

(٣) سورة البقرة الآية ٧٦، ٤٤، آل عمران ٦٥، الأنعام ٣٢، الأعراف ١٦٩، يونس ١٦، هود ٥١، يوسف ١٠٦، الأنبياء ١٠، ٦٧، المؤمنون ٨٠، القصص ٦٠، الصافات ١٣٨.

(٤) سورة البقرة الآية ٨٥.

(٥) التحرير والتنوير ٥٩٧/١.

(٦) البرهان في علوم القرآن ٣٥٠/٢.

(٧) شرح الرضي على الكافية ٣٩٢/٤.

(٨) شرح التسهيل ١١١/٤.

وقد ذهب فريق من القائلين بأن الواو في الآية ونحوها للعطف إلى أن الاستفهام عن العطف، فلم تقدم الهمزة عن تأخير، بل هي في موضعها.

يمثل هذا الفريق الطبري بقوله: « والصواب في ذلك عندي من القولة أنها (واو) عطف، أدخلت عليها (ألف) الاستفهام، كأنه قال جل ثناؤه: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَاءَ آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَأَسْمِعُوا قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا ﴾^(١)، (وكلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم)، ثم أدخل ألف الاستفهام على (وكلما) فقال: (قالوا) سمعنا وعصينا، أو كلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم»^(٢).

وصاحب التحرير والتنوير بقوله: « وعندي جواز طريقة ثالثة وهي أن يكون الاستفهام عن العطف، والمعنى: أتريدون على مخالفتكم استكباركم كلما جاءكم رسول إلخ، وهذا متأت في حروف التشريك الثلاثة كما تقدم من أمثلة الواو والفاء، وكقوله تعالى: ﴿ أَتُرِيدُونَ إِذَا مَا وَقَعَ عَامِنُكُمْ بِرُوحٍ ﴾^(٣) وقول النابغة: ^(٤)

أثم تعذران إلى منها ❖ فإني قد سمعت وقد رأيت

وقد استقرت هذا الاستعمال فوجدت مواقعها خاصة بالاستفهام غير الحقيقي كما رأيت من الأمثلة «^(٥).

الرأي الثاني: للأخفش، وهو أن الواو زائدة، حيث أجاز كونها عاطفة، كما أجاز زيادتها، والتقدير عنده على ذلك: أكلما، حيث قال الأخفش: « قال: ﴿ أَوْ كَلِمًا عَاهَدُوا عَهْدًا ﴾، فهذه واو تجعل مع حرف الاستفهام، وهي مثل الفاء التي في قوله: ﴿ أَفَكَلِمًا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ ﴾^(٦)، فهذا في القرآن والكلام كثير، وهما زائدتان في هذا

(١) سورة البقرة الآية ٩٣ .

(٢) جامع البيان للطبري ٤٠٠/٢ . وانظر ٤٣٩/١، ٤٤١ .

(٣) سورة يونس الآية ٥١ .

(٤) البيت من الوافر، نسب للنابغة في: الأزهية ١١٩، التحرير والتنوير ٥٩٧/١، ١١٢/٤ .

(٥) التحرير والتنوير ٥٩٧/١ .

(٦) سورة البقرة الآية ٨٧ .

الوجه، وهي مثل الفاء التي في قولك: (أَفَأَلَّه لَتَصْنَعَنَّ كَذًّا وَكَذَا؟)، وقولك للرجل: أَفَلَا تَقُوم؟ وإن شئت جعلت الفاء والواو ها هنا حرف عطف»^(١).

وقد عدّه أبو حيان قولاً ضعيفاً^(٢)، وعدّه ابن عطية تكلفاً^(٣).

ورده الرازي بقوله: «قوله: ﴿أَوْكَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾ واو عطف دخلت عليه همزة الاستقهام، وقيل: الواو زائدة، وليس بصحيح؛ لأنه مع صحة معناه لا يجوز أن يحكم بالزيادة»^(٤).

الرأي الثالث: أنها في الآية (أو) بمعنى (بل) التي للإضراب، وهو رأي الكسائي وابن جني، مستدلين على قولهما بقراءة: ﴿أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا﴾^(٥) بتسكين الواو.

أما الكسائي فهذا ما نقله عنه النحاة كأبي حيان حيث قال: «وقيل: هي (أو) الساكنة الواو، وحركت بالفتح، وهي بمعنى (بل)، قاله الكسائي»^(٦).

وأما ابن جني فقد قال معقباً على قراءة التسكين: «لا يجوز أن يكون سكن الواو في (أو) هذه على أنه في الأصل حرف عطف، كقراءة الكافة: ﴿أَوْكَلَّمَا﴾ من قبل أن واو العطف لم تسكن في موضع علمناه، وإنما يسكن بعدها مما يُخلط معها فيكونان كالحرف الواحد، نحو قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾^(٧)، وقوله سبحانه: ﴿وَهُوَ وَلِيَّهُمْ﴾^(٨)، بسكون الهاء، فأما واو العطف فلا تسكن من موضعين:

(١) معاني القرآن ١٤٧/١ وانظر شرح الرضي على الكافية ٣٩٣/٤، البحر المحيط ٤٩٢/١، مفاتيح الغيب ١٨٢/٣.

(٢) انظر البحر المحيط ٤٩٢ / ١ .

(٣) انظر المحرر الوجيز ١ / ١٨٥ .

(٤) مفاتيح الغيب ١٨٢/٣ . وانظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٩/٢ .

(٥) القراءة لأبي السمال وابن مجاهد والعدوي في: المحتسب ٩٩/١، إعراب ما يشكل من ألفاظ القرآن ٢٠٤/١، شرح التسهيل ٣٦٣/٣، البحر المحيط ٤٩٢/١، معترك الأقران ٧٣/٢، مواهب الأديب ٣٥٣/١، الإيتقان ١٠٦٨/٣، الجامع لأحكام القرآن ٣٩/٢، الجنى الداني ٢٢٩، توضيح المقاصد ١٠٠٩/٢، المغني ٩١/١، حاشية الصبان ١٥٧/٣ حاشية الخضري ٥٨/٢، روح المعاني للألوسي ٣٣٥/١ .

(٦) البحر المحيط ٤٩٢/١، انظر: الجنى الداني ٢٢٩، حاشية الخضري ١٥٨/١، انظر الجامع لأحكام القرآن ٣٩/١.

(٧) سورة الأنعام الآية ٣، وسورة القصص الآية ٧٠ .

أحدهما: أنها في أول الكلمة، والساكن لا يبتدأ به.

والآخر: أنها هنا وإن اعتمدت على همزة الاستفهام قبلها فإنها مفتوحة، والمفتوح لا يسكن استخفافاً، إنما ذلك في المضموم والمكسور، نحو: كرم زيد وعلم الله، وقد مضى ذكر ذلك، فإذا كان كذلك كانت (أو) هذه حرفاً واحداً، إلا أن معناها معنى (بل) للترك والتحول، بمنزلة (أم) المنقطعة، نحو قول العرب: **إنها لإبل أم شاء** ^(١)؛ فكأنه قال: بل أهي شاء؟ فكذلك معنى (أو) هاهنا، حتى كأنه قال: **(وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ بَلْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ)**، يؤكد ذلك قوله تعالى من بعده: **﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾**، فكأنه قال: **(بل كلما عاهدوا عهداً.... بل أكثرهم لا يؤمنون).**

و(أو) هذه التي بمعنى (أم) المنقطعة - وكتاهما بمعنى (بل) - موجودة في الكلام كثيراً، يقول الرجل لمن يتهدده: والله لأفعلن بك كذا، فيقول له صاحبه: أو يحسن الله رأيك، أو يغير الله ما في نفسك؛ معناه: بل يحسن الله رأيك، بل يغير الله ما في نفسك، وإلى نحو هذا ذهب الفراء في قول ذي الرمة: ^(٢)

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنِقِ الضُّحَى ❁ **وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ** ^(٤)
إلا أن ما عليه الجمهور هو رأي سيبويه.
قال ابن عطية: « وهذا كله متكلف، والصحيح قول سيبويه » ^(٥).

(١) سورة الأنعام الآية ١٢٧ ، ولم أجد شيئاً عن القراءة بالتسكين في كتب القراءات ، وانظر ما ورد في ذلك في: جمل الخليل ٢٨٤ ، الخصائص ١ / ٣٠٦ ، الخزانة ٥ / ٢٤١ .

(٢) قول عن العرب ، انظر الكتاب ٣ / ١٧٢ ، التبيان ١ / ٤٠٣ ، والمحتسب ١ / ٩٩ ، والأزهية ١٢٨ ، وشرح المفصل ٨ / ٩٨ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٢١٩ .

(٣) البيت من الطويل وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه ١٨٥٧ ، قرن الشمس: أعلاها. وقوله: "وصورتها" بالجر عطف على "قرن"، ويقول البغدادي في الخزانة ٤ / ٤٢٤: "والبيت نسبه ابن جني إلى ذي الرمة، ولم أجد في ديوانه"، الخصائص ٢ / ٤٦٠ ، الأزهية ١٢١ ، اللسان ١٤ / ٥٤ ، الخزانة ١١ / ٦٥ ، ٦٧ ، وبلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ١ / ٧٣ ، الإنصاف ١ / ٤٧٨ ، جواهر الأدب ٢١٥ ، شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٠٩ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٤٢٤ ، الدر المصون ١ / ١٦٧ ، ٢ / ٣٨٠ ، ٩ / ٥٩٧ ، البحر المحيط ١ / ٤٩٢ ، ٢ / ١٤٨ ، ٨ / ٢٣ ، الجامع لأحكام القرآن ١ / ٤٦٣ ، ١٦ / ١٠٠ ، زاد المسير ١ / ٣٨ ، ٢ / ١٠٠ ، فتح القدير ٤ / ٦٤٠ ، التحرير والتنوير ١ / ٥٦٤ ، درج الدرر في تفسير الآي والسور ١ / ١١٥ ، مواهب الأديب ١ / ٣٥٣ .

(٤) المحتسب ١ / ٩٩ وانظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٦٣ البحر المحيط ١ / ٤٩٢ ، وانظر الجني الداني ٢٢٩ ، حاشية الخصري ١ / ١٥٨ ، وانظر الجامع لأحكام القرآن ١ / ٣٩

(٥) انظر المحرر الوجيز ١ / ١٨٥ .

وقال أبو حيان: « واختلف في هذه الواو ف قيل: هي زائدة، قاله الأخفش، وقيل: هي (أو) الساكنة الواو، وحركت بالفتح، وهي بمعنى (بل)، قاله الكسائي، وكلا القولين ضعيف، وقيل: واو العطف، وهو الصحيح »^(١).
فالقول قول سيبويه لأمر:

أولها: أن القول بزيادة الواو مردود عند النحاة، كما سبق عن الرضي وغيره، وقال الطبري: « وقد بينا فيما مضى أنه غير جائز أن يكون في كتاب الله حرف لا معنى له، فأغنى ذلك عن إعادة البيان على فساد قول من زعم أن (الواو) و(الفاء) من قوله: ﴿أَوْكَلَّمَا﴾ ﴿أَفَكَلَّمَا﴾ زائدتان لا معنى لهما ».^(٢)

وثانيها: أن القول بأنها بمعنى (بل) إنما هو في (أو) التي للشك أو للتخيير، ومن عمل بقراءة التسكين فقد عاملها على أنها (أو) لا (الواو).

فقد قال العكبري في الفرق بين (الواو) العاطفة بعد همزة الاستفهام و(أو) التي للشك: « وفي حديثها^(٣) حديث موت النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال عمر: (أو أنها في كتاب الله؟)^(٤)، الصواب: فتح الواو والهمزة للاستفهام، كقوله تعالى: ﴿أَوْكَلَّمَا عَنْهَدُوا عَهْدًا﴾، والواو ههنا عاطفة، وتسكينها ضعيف، وليست (أو) التي للشك؛ لأن تلك لا تقع إلا عاطفة، وقد قرئ في الشاذ ﴿أَوْكَلَّمَا﴾ بسكون الواو، وذلك من تسكين الواو المفتوح؛ لتثقل الحركة على الواو، وليست على هذا الوجه للعطف، بل هي في معنى المفتوحة ذكره ابن جني في المحتسب ».^(٥)

وثالثها: ما استشهد به ابن جني من قول الشاعر:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى ❖ وَصَوْرَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ^(٦)

(١) البحر المحيط ٤٩٢/١ .

(٢) جامع البيان ٤٠٠/٢، وانظر ٤٣٩/١ .

(٣) الضمير يعود على السيدة عائشة رضي الله عنها .

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري ١٤٦ / ٨ .

(٥) ٢٠٤/١ إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ٢٠٤/١ .

(٦) المحتسب ٩٩/١، انظر: شرح التسهيل ٣٦٣/٣ البحر المحيط ٤٩٢/١، وانظر الجني الداني ٢٢٩، حاشية

الخصري ١٥٨/١، وانظر الجامع لأحكام القرآن ٣٩/١ .

إنما هو في (أو)، ذكره الفراء بقوله: «وربما جعلت العرب (أم) إذا سبقها استقهام لا تصلح (أي) (١) فيه على جهة (بل) فيقولون: هل لك قبلنا حق أم أنت رجل معروف بالظلم؟ يريدون: بل أنت رجل معروف بالظلم، وقال الشاعر: (٢)

فَوَاللَّهِ مَا أُدْرِي أَسَلِمَى تَغَوَّلْتُ ❖ أَمْ النَّوْمُ أَمْ كُلُّ إِلَيِّ حَبِيبٌ
معناه: بل كل إلي حبيب.

وكذلك تفعل العرب في (أو) فيجعلونها نسقاً مفرقة لمعنى ما صلحت فيه (أحد)، و(إحدى) كقولك: اضرب أحدهما زيداً أو عمراً، فإذا وقعت في كلام لا يراد به أحد، وإن صلحت جعلوها على جهة (بل) كقولك في الكلام: اذهب إلى فلانٍ أو دع ذلك، فلا تبرح اليوم، فقد ذلك هذا على أن (الرجل) قد رجع عن أمره الأول، وجعل (أو) في معنى (بل)، ومنه قول الله - تعالى - ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ (٣) وأنشدني بعض العرب: بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى ❖ وصورتها أو أنت في العين أمح يريد: بل أنت». (٤)

ورابعها: أن ما ذهب إليه ابن جني من القول بمعنى (بل) إنما هو في (أو) أخت الواو، لا في الواو الداخل عليها همزة الاستقهام، حيث قال في قراءة التسكين: « لا يجوز أن يكون سكون الواو في (أو) هذه على أنه في الأصل حرف عطف، كقراءة الكافة: ﴿ أَوْ كَلِمًا ﴾ من قبل أن واو العطف لم تسكن في موضع علمناه، وإنما يسكن بعدها مما يُخلط معها،

(١) السياق يقتضي أن يكون المراد "أم" فلعله خطأ من الناسخ .

(٢) البيت من الطويل ، وتغولت المرأة : تلونت، والبيت بلا نسبة في الصحابي في فقه اللغة ١٢٦، الأزهية ١٢٩، اللسان ٤٢١/١٠، الدرر ١٠٢/٦، الهمع ٢٠٠/٣، جامع البيان ٤٩٣/٢، ٤٩٠/١٩، التفسير البسيط ١٨٤/١٧، "تهذيب اللغة" ١٩٣/٨، ١١٢/١٠، وأنشده الثعلبي ٢٢٠/٧ بروايه : أم اليوم، وفي مفاتيح الغيب ٥٥٦/٣، برواية : أم القوم، ونسب لعقبة بن زهير بن أبي سلمى في: تعليق من أمالي ابن دريد ١٠٢/١، برواية:

فوالله ما أدري أسلمى تغولت ... أم الحلم أم كل إلى حبيب

(٣) سورة الصافات الآية ١٤٧.

(٤) معاني القرآن للفراء ٧٢/١ .

فيكونان كالحرف الواحد، نحو قول الله تعالى: ﴿ وَهُوَ اللَّهُ ﴾^(١)، وقوله سبحانه: ﴿ وَهُوَ

﴿ وَإِيَّاهُمْ ﴾^(٢)، بسكون الهاء، فأما واو العطف فلا تسكن من موضعين:

أحدهما: أنها في أول الكلمة، والساكن لا يبتدأ به.

والآخر: أنها هنا وإن اعتمدت على همزة الاستفهام قبلها فإنها مفتوحة، والمفتوح لا يسكن استخفافاً..... و(أو) هذه التي بمعنى (أم) المنقطعة -وكلتاها بمعنى (بل)- موجودة في الكلام كثيراً، يقول الرجل لمن يتهدده: والله لأفعلن بك كذا، فيقول له صاحبه: أو يُحسن الله رأيك، أو يغير الله ما في نفسك؛ معناه: بل يحسن الله رأيك، بل يغير الله ما في نفسك، وإلى نحو هذا ذهب الفراء في قول ذي الرمة:^(٣)

بَدَت مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى ﴿ وَصَوْرَتِهَا أَوْ أَنْتَ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ ﴾^(٤)

خامسها: قد عدّ العكبري قراءة ﴿ أَوْكَلَّمَا عَاهَدُوا ﴾ من الشاذ فقال: « والواو ههنا عاطفة، وتسكينها ضعيف، وليست (أو) التي للشك؛ لأن تلك لا تقع إلا عاطفة، وقد قرئ في الشاذ^(٥) ﴿ أَوْكَلَّمَا ﴾ بسكون الواو، وذلك من تسكين الواو المفتوح؛ لتقل الحركة على الواو، وليست على هذا الوجه للعطف، بل هي في معنى المفتوحة ذكره ابن جني في المحتسب^(٦) .

(١) سورة الأنعام الآية ٣ ، وسورة القصص الآية ٧٠ .

(٢) سورة الأنعام الآية ١٢٧ .

(٣) سبق تخريجه ص ٢٨٣ .

(٤) المحتسب ٩٩/١ .

(٥) سبق تخريج القراءة ص ٢٧٥ .

(٦) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ٢٠٤/١ .

الباب الثاني

أراء سيبويه الصرفية

المبحث الأول

رأي سيويه في

اشتقاق كلمة

(النَّاس)

رأي سيبويه في اشتقاق كلمة " الناس "

قال الهمذاني: « وأصل (الناس) عند صاحب الكتاب: (أناس) حذفتم همزته، وهي فاء الكلمة تخفيفاً، كما قيل: لوقة في: ألوقة، وهي طعام يعمل من الزبد، قال الشاعر^(١):

حَدِيثُكَ أَشْهَى عِنْدَنَا مِنْ أَلْوَقَةٍ ❁ ...

وجعلت الألف واللام كالعوض منها وحذفها معهما كاللازم لا يكد^(٢) يقال: الأناس، فالألف التي بين النون والسين على هذا مزيدة، ويشهد لأصله: (إنسان) و(أناس) و(إنسي) و(أناسي) سمواً بذلك لظهورهم وأنهم يؤنسون أي: يبصرون، كما سمي الجن لاجتماعهم، وقيل: يستأنس بهم.

وقال غيره: وليس في الكلمة حذف، وإن أصله: (ناس) والألف منقلبة عن واو وهي عين الكلمة واشتقاقه من: ناس ينوس نوساً إذا تحرك^(٣).

والعلماء في اشتقاق (ناس) على مذاهب:

أولها: مذهب سيبويه ومن وافقه: أن أصل (ناس): أناس من أنس و(ال) في (الناس) بدل من الهمزة، ولا يجتمعان إلا للضرورة، وهو ما صرح به الخليل بقوله: « وأصل الناس: أناس، إلا أن الألف حذفت من الأناس فصارت: ناساً^(٤).

وقال سيبويه: « ومثل ذلك أناس، فإذا أدخلت الألف واللام قلت الناس؛ إلا أن (الناس) قد تفارقهم الألف واللام ويكون نكرة، واسم الله تبارك وتعالى لا يكون فيه ذلك^(٥)، ووافقهما الفراء من الكوفيين، حيث قال السمين الحلبي: « واختلف النحويون في اشتقاقه: فمذهب سيبويه والفراء أن أصله همزة ونون وسين والأصل: أناس اشتقاقاً من الأناس^(٦).

(١) صدر بيت من الطويل وعجزه: يعجلها طيان شهوان للطعم، ولوق الطعام : لئنه، وهو بلا نسبة في أساس البلاغة ١١٨/١، الصحاح ١٤٤٧/٤، مجمل اللغة ١٠٢/١، تهذيب اللغة ٢٣٥/٩، تاج العروس ٣٦٥/٢٦، شمس العلوم ودواء الكلوم ٢٠٨٨/١.

(٢) هكذا وردت في النص المعتمد في البحث، وصوابها كما ورد في الطبعة الجديدة بتحقيق/محمد نظام الدين الفتيح " لا يكاد " ١٤٦/١ طبعة دار الزمان، المدينة المنورة .

(٣) الفريد ٢١٧/١.

(٤) العين ٣٠٣/٧.

(٥) الكتاب ١٩٦/٢، وانظر المقتضب ١٧١/١.

(٦) الدر المصون ١١٩/١ .

وحجة هؤلاء وقوع (الإنس) على الناس، ومنه قول الشاعر: (١)
وَمَا سُمِّيَ الْإِنْسَانُ إِلَّا لِأَنْسِهِ ❀ وَ لَا الْقَلْبُ إِلَّا أَنَّهُ يَنْقَلِبُ

وقوله: (٢)

وَكُلُّ أَنْاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ ❀ دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

وثانيها: مذهب الكسائي ومن وافقه: أن (ناس) و(أناس) لغتان، وكل منهما أصل برأسه، أما (ناس) فهي من: ناس ينوس نوسا، إذا تحرك.

حيث قال الكسائي: « (ناس وأناس) قال الكسائي: هما لغتان، ليست إحداهما أولى من الأخرى ». (٣)

قال ابن الشجري: " وقال بعض من وافق الكسائي في هذا القول: إنه مأخوذ من النّوس، مصدر ناس ينوس: إذا تحرك، ومنه قيل لملك من ملوك حمير (٢): ذو نواس، لضفيرتين كانتا تتوسان على عاتقه" (٤)

واحتج أصحاب هذا المذهب بأمرين:

الأول: أن (ناس) تصغر على: نويس، ولو كانت من (أنس) لصغرت على (أنيس)، حيث قال الكسائي: « يدل على ذلك: أن العرب تصغر ناسا نويسا، ولو كان ذلك الأصل لقالوا: أنيس» (٥).

الثاني: أن (أل) في (الناس) ليست عوضًا من الهمزة في (أناس) إذ لو كان ذلك لما اجتمع العوض والمعوض عنه، قال الثمانيني: « ومما حذفوا منه الهمزة وهي فاء قولهم: (ناس) »

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الدر المصون ١١٩/١، تاج العروس ١٢٤/١.

(٢) البيت من الطويل وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٥٦، مغني اللبيب ١٣٦/١، ١٩٧، سمط الآلي ١٩٩، جمهرة اللغة ٢٣٢، شرح شواهد المغني ١٥٠/١، شرح شواهد الشافية ٨٥، الدر اللوامع ٢٨٣/٦، الخزانة ١٦٠/١٥٩، ١٦١، وبلا نسبة في الإنصاف ١٣٩/١، شرح ابن يعيش على المفصل ١١٤/٥، شرح شافية ابن الحاجب ١٩١/١/مغني اللبيب ٤٨/١، شرح شواهد المغني ٤٠٢/١، ٥٣٧/٢، معجم الهوامع ٣٧٨/٣.

(٣) معاني القرآن للكسائي ٦٣.

(٤) أمالي ابن الشجري ١٨٩/١، ١٩٠ و انظر التبيان ٢٣/١، المفردات في غريب القرآن ٨٢٨/١، إعراب القرآن وبيانه ١٣/١، اللسان ٢٤٥/٦.

(٥) معاني القرآن للكسائي ٦٣، وانظر: أمالي ابن الشجري ١٨٨ / ١ ، إعراب القرآن للنحاس ١٨٧/١، التبيان ٢٣/١، البيان في غريب إعراب القرآن ٥٣/١، نهاية الأرب ١٠/٣.

والأصل فيه: (أناس) على وزن (فُعال)، فأسقط الهمزة وبقي: (ناس) على وزن (عالٍ) وألزموه الألف واللام فقالوا: (النَّاسُ)، إلا أن الألف واللام ليستا عوضًا من المحذوفة؛ يدلك على أنها ليست عوضًا أنهم لم يقطعوا همزتها ووصلوها فقالوا: (بالناس) و(للناس)، ويدلك أيضًا على أنها ليست عوضًا من الهمزة أنهم قد جمعوا بينها وبين الهمزة قال الشاعر: (١)

إِنَّ الْمَنَائِيَا يَطْلَعْنَ ❖ عَلَى الْأَنْبَاسِ الْأَمْنِيَا» (٢)

وردّ بعض النحاة كالرضي و ابن عصفور بأن (أل) عوض من الهمزة و الجمع بينهما في البيت للضرورة الشعرية ، قال الرضي : « وأما (الناس) فإن اللام فيه عوض من الفاء وأصله (أناس)، ولا يجتمعان إلا في الشعر كقوله: (إن المنايا يطلعن على الأناس الآمنينا) - إلا أنها ليست لازمة، إذ يقال في السعة ناس » (٣).

(١) البيت من مجزوء الكامل وهو بلا نسبة في الخصائص ١٥١/٣، أمالي ابن الشجري ١٨٨/١، شرح الرضي على الكافية

٣٨٢/١، الدر المصون ١١٩/١، نهاية الأرب ١٠/٢، اللسان ١١/٦ .

(٢) شرح التصريف للثمانيني ٣٩٩، ٤٠٠ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣٨٢/١، و انظر شرح ابن عصفور على الجمل ١٣٩/٢ .

المبحث الثاني

رأي سيويه في أصل
(أول) ووزنها

رأي سيبويه في أصل كلمة (أَوَّل) ووزنها

قال الهمداني في تناوله لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾^(١): «(أَوَّل) وزنه (أَفْعَلُ) والهمزة فيه مزيدة بدلالة أنه لا يخلو من أن يكون (أَفْعَلًا)، أو (فوعلاً)، أو (فَعَلًا)، فلا يجوز أن يكون (فوعلاً) ولا (فَعَلًا)؛ لأجل أنك تقول: هذا أَوَّل من هذا، فتتصل به (مِنْ)، كما تتصل بـ(أَفْعَل) التي للتفضيل في قولك: هو أفضل من زيد، وذلك لا يكون إلا في مثال (أَفْعَل)، وإذا كان كذلك ثبت أن الهمزة فيه مزيدة، وأن وزنه ما ذكرت ... وهذا مذهب صاحب الكتاب^(٢)، ومذهب الكوفيين أنه (أَفْعَل) من وآل يئُل وألا ووثولاً إذا لجأ، وأصله (أوعَل)، ثم خففت الهمزة الثانية بأن قلبت واوًا وأدغمت الأولى فيها كما خففت من مقروءة وخطيئة بالقلب والإدغام على إجراء الأصلي مجرى الزائد، وقيل هو (أَفْعَل) من آل يئول، وأصله (أَوَّل) ثم قلبت بأن جعل الفاء مكان العين، والعين مكانه، وفعل به ما فعل بالوجه الذي من القلب والإدغام، فوزنه على هذا (أَعْفَلُ)». ^(٣)

والبحث في هذه المسألة يتضمن أموراً:

أولاً: وزن (أَوَّل) وأصله وفيه مذاهب كما ذكر الهمداني:

وتفصيل القول فيما ورد في أصل ووزن (أَوَّل) من خلاف على ثلاثة مذاهب:

١ - مذهب سيبويه ومن وافقه:

أن وزن (أَوَّل) (أَفْعَل) والهمزة فيه مزيدة، وفاؤه وعينه واوان، فأصلها (أوول) .

قال سيبويه: «وأما (أَوَّل) فهو (أَفْعَل)، يدلُّك على ذلك قولهم: هو أَوَّل منه، ومررت بأوَّل

منك» ^(٤).

ونص على ذلك المبرد فقال: «ومثل ذلك (أول) لأن الفاء والعين واوان ومعناه (أَفْعَل) ألا

ترى أنك تقول هو أول منه والأول والأولى» ^(٥).

ومجيء الفاء والعين من جنس واحد له نظير في اللغة، مثل: دَدَن وكوُكَب .

(١) سورة البقرة آية ٤١ .

(٢) الكتاب ١٩٥/٣ .

(٣) الفريد ٢٨٢/١ .

(٤) الكتاب ١٩٥/٣ .

(٥) المقتضب ٣٥٧/١ .

قال الفارسي: « (أول) وزنه (أفعل) فالهمزة فيه زائدة، والفاء والعين جميعاً من موضع واحد كما أن الفاء والعين في قولك: (دَدَن وكوكب) من موضع واحد »^(١).

وفي التهذيب: « (الأول) و (الأولى) بمنزلة (أفعل) و (فُعَلَى) »^(٢).

وعلى هذا المذهب لا فِعْل لِـ (أول) لاعتلال الفاء والعين، فصّل ذلك ابن جني فقال: «وانما لم يستعملوا الفعل من (أول)؛ لأن فاءه وعينه واوان، فلو قالوا فيه (فَعَل يَفْعَل) لحدث هناك شيان يتدافعان، وذلك أن (فَعَل) إذا كانت فاءه واوا، فالمضارع منه إنّما يجيء على (يَفْعَل) نحو: وَعَدَ يَعِدُ، وعين الفعل إذا كانت واوا، فالمضارع من: فَعَلَ، أبداً مضموم العين، نحو: قَالَ يَقُولُ، فكان يجب أن تكون العين من (يَفْعَل) مضمومةً مكسورةً في حال، وهذا متنافٍ مع ما ينضاف إليه من ثقل الواوين، وإذا كانت الواو لم تأت فاءً ولا مآً حتى إنه ليس في الكلام (وَعَوْتُ) مع أنه من باب (سَلِس) و (قَلِق) ^(٣) أكثر من باب (دَدَن) و (كوكب) ^(٤)، فلا يجوز اجتماع الواوين فاءً وعيناً أجدر لقلّة باب (دَدَن) »^(٥).

الثاني: مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين:

أن (أول) من (وأل يئَل) إذا نجا، فقلبت الهمزة في موضع الفاء، ف(أول) على هذا الرأي على وزن (فوعل) والأصل (أوال) فحُفِّفَت الهمزة بأن أبدلت واواً فصارت (أوول)، ثم أدغمت الأولى في الثانية فصارت (أول) .

حكاه ثعلب عن الفراء ^(٦).

وقد رجّح السيوطي والزيدي هذا الرأي ^(٧).

(١) المسائل البغداديات ٨٧، وانظر الأصول ٣/٣٣٩، سر الصناعة ٢/٦٠٠، التبيان ١/٤٩، شرح الرضي على الشافية ٢/٩٩، البحر المحيط ١/٣٢٦ .

(٢) تهذيب اللغة ١٥/٣٢٧ .

(٣) أي : باب ما فاءه ولامه من جنس واحد .

(٤) أي : باب ما فاءه وعينه من جنس واحد، ومنه (أول) .

(٥) المنصف لابن جني ٢/٢٠١، ٢٠٢ .

(٦) رأيه في المنصف ٢/٢٠٢ والممتع ٣٥٧، وانظر هذا الرأي في المسائل البغداديات ٩٠، الأصول ٣/٣٣٣، التبيان ١/٤٩، مشكل إعراب القرآن لمكي ١/٩١، الدر المصون ١/٣١٦، ٣١٥، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/٣٣٣، ٣٣٢ .

(٧) انظر الهمع ٢/١٩٥ .

بينما ضَعَّفَه غيرهما من النحاة لأمر منها:

أ- المخالفة للقياس، حيث خَفَّفَ هؤلاء الهمزة الثانية وأبدلوها ثم أدغموها والقياس يقتضي حذفها .

قال الفارسي: « خالفوا القياس في تخفيف الهمزة؛ لأن القياس في تخفيف مثل هذه الهمزة أن تلقى حركتها على الساكن قبلها وتحذف »^(١).

ب - اقترانه بـ(مِنْ) دليل على وزنه(أفعل) لا (فوعل)، قال الفارسي: « استعمال(أول) متلواً بـ(من) يردّ قولهم؛ لأن(فوعلاً) لا يستعمل بـ(من)، فلا يقال: فوعل منه، ولكن يقال: (أَفْعَلٌ مِنْهُ) »^(٢).

وقال ابن جني: « قولهم: هو أول منك بمنزلة قولهم: هو أطول منك، فكما أن(أطول): أفعال، فكذلك(أول) ولزوم(مِنْ) لهذا كلزوم(مِنْ) لذاك »^(٣).

ج - أنه لم يأت على أصله في أي موضع، ذكره ابن جني: « لأنه لو كان في الأصل(أول) لجاز أن يجيء على أصله، ولم نسمعهم نطقوا به هكذا »^(٤).

الثالث: نسب لبعض الكوفيين:

أنه من (آل يئول) إذا رجع، وأصله:(أول) بهزتين، الأولى زائدة والثانية فاءه، ثم قلبت فأخرت الفاء بعد العين فصار:(أول) بوزن (أعقل)، ثم فعل به ما فعل في الوجه الذي قبله من القلب والإدغام .

قال العكبري: « وقال بعضهم: من آل يئول، فأصل الكلمة أول، ثم أخرجت الهمزة الثانية فجعلت بعد الواو ثم عمل فيها ما عمل في الوجه الذي قبله، فوزنه الآن(أعقل)»^(٥).

(١) المسائل البغداديات ٩٠، وانظر الأصول ٣/٣٣٣. التبيان ٤٩/١ .

(٢) المسائل البغداديات ٩٠، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٢١٩، الممتع ٣٥٨، الارتشاف ٥/٢٣٣٣، ائتلاف النصرة ٨٦ .

(٣) المنصف ٣/٢٠١ .

(٤) المنصف ٣/٢٠١، وانظر الممتع ٣٥٨ .

(٥) التبيان ٤٩/١، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٢١٩، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٩١١، الجامع لأحكام القرآن ٣٣٣، ٣٣٢/١ .

وقد ضعّف النحاة هذا الرأي؛ لعدم السماع بما فيه من قلب الوزن .^(١)
ثانياً: استعمالات (أول).

لـ (أول) استعمالات:

١- يستعمل اسماً ينصرف وينون ومنه قولهم: ما له أول ولا آخر .

قال أبو حيان: «وفي محفوظي أن مؤنثه: أولة بالتاء مصروفة» .^(٢)

٢ - يستعمل صفة فيمنع من الصرف قال الرضي: « وإنما تظهر وصفية (أول) بسبب تأويله بالمشتق، وهو أسبق فصار مثل: مررت برجل أسد: أي جريء فلا جرم، لم تعتبر وصفيته إلا مع ذكر الموصوف قبله ظاهراً نحو: يوماً أول، أو ذكر (من) التفضيلية بعده ظاهرة إذ هي دليل على أن (أفعل) ليس اسماً صريحاً» .^(٣)
وتأتي (أول) على أربعة أوجه:

- أ - أن تضاف إلى نكرة ومنه قوله تعالى ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ﴾^(٤) قال سيبويه: « فإن أضفت فقلت: هذا أول رجل، اجتمع فيه لزوم النكرة وأن يُلفظ بواحد وهو يريد الجمع، وذلك لأنه أراد أن يقول: أول الرجال، فحذف استخفافاً واختصاراً» .^(٥)
- ب - أن تستعمل مع (من) نحو: ما رأيته منذ أول من أمس، قال ابن جني: « ويدل على ذلك اتصال (من) به على حد اتصالها بـ (أفعل) الذي للتفضيل، وذلك قولهم: ما لقيتك مذ أول من أمس، فجرى هذا مجرى قولك: هو أفضل من زيد وأكرم من عمرو» .^(٦)
- ج - أن تضاف إلى معرفة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٧).
- د - أن تأتي مقترنة بـ (أل) مثل: الأول والأولان والأولون والأوائل .

ومما يخص (أول) من أحكام أنه إذا نويت إضافته جاز أن يبنى على الضم، ومنه قول

الشاعر: (١)

(١) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢١٩، التبيان ٤٩/١ .

(٢) الارتشاف ٢٣٣٣/٥ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤٦١/٣ .

(٤) سورة آل عمران آية ٩٦ .

(٥) الكتاب ٢٠٣/١ .

(٦) سر الصناعة ٦٠٠/٢ .

(٧) سورة الأعراف الآية ١٤٣ .

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لَأُوجَلُ ❖ عَلَى أَيِّتَا تَعْدُو المنيّةُ أوْلُ

قال الفراء: «رفعت (أول)؛ لأنه غاية، ألا ترى أنها مسندة إلى شيء هي أوله، كما تعرف أن (قبل) لا يكون إلا قبل شيء، وأن (بعد) كذلك»^(٢).

(١) البيت من الطويل وهو لمعن بن أوس في ديوانه ٣٦، وخرزانه الأدب ٨/٢٤٤، ٢٤٥، ٢٨٩، ٢٩٤، وشرح التصريح ٥١/٢، ولسان العرب ٥/١٢٧ "كبير"، ١١/٧٧٢، وبلا نسية في الأشباه والنظائر ٨/١٤٠، وأوضح المسالك ٣/١٦١، وجمهرة اللغة ٤٩٣، وخرزانه الأدب ٦/٥٠٥، وشرح قطر الندى ٢٣، وشرح المفصل ٤/٨٧، ٦/٩٨، ولسان العرب ٩/٢٦١، ١٣/٤٣٨ "والمقتضب ٣/٢٤٦، والمنصف ٣/٣٥.
(٢) معاني القرآن للفراء ١/٣٢٠ .

المبحث الثالث

رأي سيويه في
أصل " آية "

رأي سيبويه في أصل " آية "

قال الهمداني: « فأما (آية) ف (فعلة) عند الخليل، والأصل: (أبيية) أعلت العين بالقلب ألقاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، كما أعلت اللام في نحو (حياة)، والأصل أن تعتل اللام وتسلم العين .

وعند سيبويه (فعلة) آية، استثقل التضعيف، فأبدلت الألف من الياء، كما أبدلت في (طائي)، والأصل طيأي، وقيل: أصلها (أبيية)، فأعلت ثم حذفت اللام، كما حذفت من قولهم: ما باليت به بالة، والأصل بالية، وهذا (فاعلة)، وقيل: بل حذفت العين، لئلا يلزم فيه من الإدغام ما يلزم في دابة، فيثقل، وقيل: أصلها (أبيية): (فعللة)، فقلبت العين ألقاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، واختلف في عينها فقيل: واو، والأصل (أوية)؛ لأن باب (طويت) و(شويت) أكثر من باب (حييت)، وأنكر ابن جني ذلك، وقال: فأما (آية) فعينها ياء، وهي من مضاعف الياء نحو: (حييت)، و(عييت)، ويدل على ذلك أن (الآية) هي العلامة، وقد قال الشاعر: (١)

قِفْ بِالِدِّيَارِ وَقُوفَ زَائِرٍ ❖ وَتَأْيٍ إِنَّكَ غَيْرُ صَاغِرٍ

فمعنى قوله (تأي): تثبت وتنظر وتأمل آياتها وعلاماتها، ولو كانت من الواو لقال: تأو، كما تقول في (تسوى) و(تلوى): تلّو وتسوّ «(٢).

لقد ذكر الهمداني في هذا الموضوع مسألتين، الخلاف في أصل (آية)، والخلاف في أصل عينها:

أما الخلاف في أصلها، فقد اقتصر الهمداني على ذكر ثلاثة آراء، وقد ورد فيها ستة آراء:

الرأي الأول: وزن (آية) فعللة، فهي (أبيية).

(١) البيت من مجزوء الكامل، نسب للكميّ ولم أجده في ديوانه ٢٢٣، وهو له في : كتاب العين ٤٠١/٨، إصلاح المنطق ٣٠٤، نتائج الفكر ١٥٧، أدب الكاتب ٢٦٧/١، الشعر والشعراء ٥٦٧/٢، الوساطة بين المتنبي وخصومه ١٩٧/١، اللسان ١٦٨/١، وبلا نسبة في الممتع ٣٦٩/١، وبرواية: (وتأن) في مقاييس اللغة ١/١٤١، العقد الفريد ٥٦/٢ .

(٢) الفريد ١/٢٧٩، ٢٨٠ .

وهو رأي الخليل، فقد ذهب الخليل إلى أن أصل (آية): (أبيّة)، على وزن (فَعَلَة)، أما كونها على وزن (فَعَلَة) بفتح العين واللام ففي قول الخليل: «أيا: الآيَة: العَلامَة، والآيَة: من آيات الله، والجميع: الآي. وتقديرها: فَعَلَة»^(١).

ونقل عنه سيبويه: «فمما جاء في الكلام على أن فعله مثل بعت: آي، وغاية، وآيَة، وهذا ليس بمطرّد؛ لأن فعله يكون بمنزلة خشيت ورَميت، وتجري عينه على الأصل، فهذا شاذٌّ، كما شذ (قَوْدٌ) و(رَوْعٌ) و(حَوْلٌ)، في باب (قلت)، ولم يشذ هذا في (فَعَلت)؛ لكثرة تصرف الفعل وتقلب ما يكرهون فيه فَعَل وَيَفْعَل، وهذا قول الخليل»^(٢).

كما نسب هذا الرأي لسيبويه، ففي المحرر الوجيز: «ووزن (آية) عند سيبويه فَعَلَة بفتح العين، أصلها (أبيّة) تحركت الياء الأولى وما قبلها مفتوح فجاءت آية»^(٣).

وقال القرطبي: «واختلف النحويون في أصل (آية) ، فقال سيبويه: (أبيّة) على فَعَلَة مثل: أكمة وشجرة، فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها انقلبت ألفًا، فصارت (آية) بهمزة بعدها مدة»^(٤).

فأصلها على هذا الرأي: (أبيّة)، فأعلت الياء الأولى وهي عين الكلمة بقلبها ألفًا، كما حدث في (راية) و(غاية) و(ثاية)^(٥) و(طاية)^(٦)، وكان الأصل إعلال الياء الثانية وهي لام الكلمة .

وفي الخزانة: «أصلها (أبيّة) ك(قَصَبَة)، فالقياس في إعلالها (أياة) فتصح العين وتعلّ اللام، ولكن عكسوا شذوذًا فأعلوا الياء الأولى؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها دون الثانية، وهذا قول الخليل»^(٧).

(١) العين ٤٤١/٨ .

(٢) الكتاب ٣٩٨/٤، وانظر المسائل الحلبيات ٣٣٥، التبيان ٦٥/١، الممتع ٣٦٨، شفاء العليل ١١٠٠/٣، ارتشاف الضرب ٣٠٠/١، شرح التصريح ٧٣٢/٢، أوضح المسالك ٣٩٥/٤، الخزانة ٥١٧/٦ .

(٣) المحرر الوجيز ٥٧/١ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٦٦/١ . و انظر الحجة في القراءات السبع ١٩٣/١، البرهان في علوم القرآن ٢٦٦/١، اللباب في علوم الكتاب ٥٨٧/١، الدر المصون ٣٠٨/١، البيان في عدّ آي القرآن ٢٥/١ .

(٥) الثاية: حجارة تكون للراعي حول الغنم، تأوي إليها .

(٦) الطاية : سقف البيت.

(٧) الخزانة ٥١٨/٦ .

وفي الفروق اللغوية: « لما اجتمعت ياءان قلبت إحداهما ألفًا كراهة التضعيف، وجاز ذلك؛ لأنه اسم غير جارٍ على فعل»^(١).

واختاره المبرد حيث قال: « وقول الخليل أحب إلينا»^(٢).

كما اختاره ابن مالك وعدّه أسهل الوجوه .^(٣)

وعده بعضهم شاذًا، ففي الدر المصون: « وهذا شاذٌّ؛ لأنه إذا اجتمع حرفا علة أُعِلَّ الأخير؛ لأنه محلُّ التغيير نحو: هوى وحوى، ومثلها في الشذوذ: غاية وطاية وراية»^(٤).

وحجة النحاة في منع إعلال العين من الكلمة وتصحيح لامها أن ذلك يؤدي إلى الإخلال والإلباس، شرحه السيرافي فقال: « ولو صححنا لام الفعل وأعللنا عينه لخرج عن منهاج كلامهم، ودخله اللبس ووجب أن نقول في (يَفْعَل): (يَفْعَل)، من: يَخِي وَيَخِي، لأننا إذا أعللنا عين الفعل وجب أن نقول في (حيي): حاي، كما نقول فيما أعلت عينه وصحت لامه نحو: باع وهاب، وأن نقول في (أحيي): أحيي، كما نقول: أبان وألان ... وفي ذلك إلباس وإخلال واعتلال بعد اعتلال»^(٥).

ولكن يوجه ذلك بوروده مصححًا في (آية) ونحوها من غاية وراية، مما يخرج عن الشذوذ، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:^(٦)

وإن لحرفين ذا الإغلال استحقَّ ❦ صَحَّ أوَّلٌ وعكسٌ قد يحقَّ

ورأى النحاة لهذا الرأي وجهًا يرجّحه ويقدمه على غيره من الآراء في أصل (آية) ، حيث كان لها نظير في بقاء الياء صحيحة وهي ثلاثة كما في (ظبي) .

فقال الرضي: « والياء الثالثة إذا كان قبلها ألف، ولا تكون تلك الألف زائدة، بل تكون منقلبة عن العين نحو: آية وآي، وغاية وغاي، وراية وراي، فالأفيس ترك الياء بحالها كما

(١) الفروق اللغوية ١ / ٧١ .

(٢) المقتضب ١ / ٢٨٩ .

(٣) انظر التسهيل ٣١٠ .

(٤) الدر المصون ١ / ٣٠٨ .

(٥) شرح السيرافي على الكتاب ٥ / ٣١٦ ، ٣١٧ باختصار .

(٦) انظر شرح ابن عقيل ٤ / ٢٣١ ، شرح التصريح ٢ / ٧٣١ .

في (ظبي)، ... وإنما لم يقلب الياء في (أي) و(راي) ألفاً ثم همزة كما في رداء؛ لأن الألف قبلها ليست بزائدة وهو شرطه»^(١).

وهو المقصود بقول سيبويه: «فهذا شاذ، كما شذ (قَوْدٌ) و(رَوْعٌ) و(حَوْلٌ)، في باب (قلت)، ولم يشذ هذا في (فَعَلْتُ)؛ لكثرة تصرف الفعل وتقلب ما يكرهون فيه (فَعَلٌ) و(يَفْعَلٌ)»^(٢).

وقال ابن عصفور: «وقد شذَّ أليفاظ في هذا الفصل، فاعتلَّت فيها العين. منها: آية وراية وثاية وغاية وطاية، وكان حُفُّها أن يعتلَّ منها اللام ويصحَّ العين، والذي سهَّل ذلك كون هذه الأليفاظ أسماء، فلا تتصرَّف، فيلزم فيها من الإعلال والتغيير ما يلزم في الفعل»^(٣).

الرأي الثاني: أن أصلها (أية) بزنة (فَعَلَةٌ) أي بسكون العين وفتح اللام.

وهو رأي سيبويه، وأشار إلى هذا بقوله: «وقال غيره^(٤): إنما هي آيةٌ وأيٌّ فعلٌ، ولكنهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما، لأنهما تکرهان كما تکره الواوان، فأبدلوا الألف كما قالوا الحَيوان، وكما قالوا: ذوائب، فأبدلوا الواو كراهية الهمزة وهذا قول»^(٥).

كما نقله عنه الفارسي حيث قال: «قال سيبويه: وقال غيره: إنما هي آيةٌ وأيٌّ، (فَعَلٌ) ولكنهم قلبوا الياء، قال أبو علي: هذا القلب في (آية) على غير قول الخليل لالتقاء المثلين، لا أن ما يوجب القلب مطرّدٌ موجودٌ فيه، ألا ترى أن العين ساكنة ليست في موضع حركة، فإذا لم تكن في موضع حركة لم يلزمها القلب، على أنه قد جاء حاحيتٌ في حاحيتٌ، وطائِيٌّ في طيئِيٌّ، إلا أنه قيل: آية، على أنه قلب لالتقاء المثلين فيه، كما قلب من (الحَيوان) لأمه لذلك، ومن (ذوائب) همزته التي هي عين واوًا، والدليل على أن أصل هذه الواو همزة قولك: (ذُؤَابَةٌ).

(١) شرح الرضي على الشافية ٥١/٢ .

(٢) الكتاب ٣٩٨/٤ وانظر النكت للأعلم ٣٧٧/٣ .

(٣) الممتع ٣٦٨ .

(٤) يقصد بقوله : " غيره " نفسه ؛ تأدباً مع أستاذه الخليل .

(٥) الكتاب ٣٩٨/٤ .

قال سيبويه: كما قالوا: (الحيوان)، قال أبو علي: الحيوان من حيي يحيا، فاللام منه ياء، إلا أنها قلبت واوا لاجتماع الياءين»^(١).

كما ذكر العكبري وجهاً آخر للإعلال في (آية) وعدم إدغام اليائين وهو: «لثلا تلتبس بأية التي للاستفهام عن المؤنث»^(٢).

ونسب هذا الرأي أيضا للفراء، حكاه عنه السيرافي^(٣) والرضي وابن مالك وأبو حيان وغيرهم من النحاة.

يقول الرضي: «وقال الفراء وجماعة من المتقدمين في (آية): إنه ساكن العين، والأصل: آية وأي، قلبت العين الساكنة ألفا لفتح ما قبلها كما في طائي وياجل وعاب»^(٤).

ويدل على رأي الفراء ما نقله المفضل الضبي عن الفراء في (ساية): «قولهم صَرَبَ عليه ساية، قال الفراء أو غيره: معناه طريق، أي جعل لما يريد أن يفعل به طريقاً، وهي (فَعْلَة) من سَوَيْتَ، كان الأصل فيها (سَوِيَّة) فلما اجتمع واو وياء وسبق الأول منهما بالسكون صارتا ياء شديدة فكانت (سِيَّة)، فاستثقلوا ياءين فحولوا إحداها ألفا لفتحة ما قبلها كما قالوا داويَّة ، و أصلها: دَوِيَّة»^(٥).

ونقل ابن جني هذا الرأي في (آية) عن الخليل فقال: «وقد أجاز الخليل مثل هذا في (آية) أن تكون الألف منقلبة عن ياء ساكنة، كأنها كانت (أَيَّة) وهو أحد قولي الخليل فيها»^(٦).

وقد وافق العكبري هذا الرأي وإن خالف القياس^(٧).

(١) التعليقة ١٠٧/٥، ١٠٨ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ٤٢٢/٢ .

(٣) انظر شرحه على الكتاب ٣١٨/٥ .

(٤) شرح الرضي على الشافية ١١٨/٣، وانظر الممتع ٣٦٨، شفاء العليل ١١٠٠/٣، ارتشاف الضرب ٣٠٠/١ .

(٥) الفاخر ١٠٦ .

(٦) المنصف ٢٠٣/١ .

(٧) انظر التبيان ٥٦/١ .

وأفسد ابن عصفور هذا الرأي فقال: « وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأنَّ فيه إعلال العين، مع أنَّ العين معتلَّة كما في مذهب الخليل، مع أنَّ إبدال الياء الساكنة ألفاً ليس بمستمرٍّ، وأمَّا العاب^(١) والعيب والذام والذيم، فهما ممَّا جاء على (فَعَلٍ) تارة، وعلى (فَعَلٍ) أُخْرَى^(٢) ».

إلا أن ابن مالك وقد اختاره وعدّه أسهل الوجوه^(٣)؛ لكونه ليس فيه إلا الاجتزاء بشطر العلة^(٤).

واختاره البغدادي في الخزانة؛ لأن النحاة « إذا كانوا قد عولوا عليه فيما لم يجتمع فيه ياءان، نحو: طائي، وسمع: اللهمَّ تقبل تابتي وصامتي، ففيما اجتمع فيه ياءان أولى لأنّه أثقل^(٥) ».

الرأي الثالث أن أصلها (آيية) على وزن (فاعلة).

فحذفت الياء الأولى تخفيفاً، فصارت (آية)، كما قالوا (بالة)، في (بالية) تخفيفاً. حكاه الرضي: «وقال الكسائي: (آيية)، على وزن فاعلة، فكرهوا اجتماع الياءين مع انكسار أولاهما، فحذفت الأولى وعلى جميع الوجوه لا يخلو من شذوذ في الحذف والقلب^(٦)».

وبعض النحاة قد جعل المحذوف على رأي الكسائي الياء الثانية، منهم ابن جني حيث قال: « فأما (الحانة) فمحذوفة من الحانية، ومثالها: (فاعلة)، ومثلها (البالة) من قولهم: ما باليت بهم بالة، أصلها: (بالية)(فاعلة) من هذا الموضع، ثم حذفت اللام تخفيفاً، وإلى مثل ذلك ذهب الكسائي في (آية) أنها محذوفة من فاعلة: (آيية)^(٧) ».

(١) العاب: أصله العيب - بفتح فسكون - فقلبت الياء ألفاً اكتفاء بجزء العلة وهو انفتاح ما قبلها، وفي نوادر أبي زيد: العاب والعيب: لغتان، كما يقال: القار والقير، والقاد والقيد، والذام والذيم، ويقال: هو مني قهد رمح وقيد رمح، وقال بعض العرب: إن الرجز لعابٌ، أي: لعيبٌ "النوادر ١٤٦.

(٢) الممتع ٣٦٨ .

(٣) انظر تسهيل الفوائد ٣١٠ .

(٤) انظر شرح التصريح ٧٣٢ / ٢ .

(٥) الخزانة ٥١٧/٦ .

(٦) شرح الرضي على الشافية ١١٨/٣، وانظر الممتع ٣٦٨، شفاء العليل ١١٠٠/٣، ارتشاف الضرب ٣٠٠/١،

شرح التصريح الخزانة ٥١٨/٦، البيان في عدّ آي القرآن ١٢٥/١ .

(٧) المحتسب ١٣٤/١ .

وقال في موضع آخر: « ونظير ذلك في حذف اللام استخفافاً قولهم: ما باليت به بالةً، وأصلها بالية، كالعافية والعاقبة، ثم حذفت اللام كما ترى. وذهب الكسائي في (آية) إلى أن أصلها: (آيية) (فاعلة)، فحذفت اللام»^(١).

والزمخشري حيث قال: « وكما قال الكسائي في (آية) إن أصلها ((آيية) فاعلة فحذفت اللام»^(٢).

فعلى رأي الكسائي أصلها: (آيية) على (فاعلة) وكان يجب أن تدغم الياء الأولى في الثانية؛ لاجتماعهما متحركتين فتصير (آية) مثل (دابة) التي أصلها: دابية، فاستثقلوا التشديد فقالوا: آية.^(٣)

وقد عدّه مكّي قولاً صالحاً جارياً على الأصول^(٤).
وأفسده النحاة لأسباب هي:

- أن الياء الثانية هي الأولى بالإعلال كما قيل فيما سبق من آراء (إذا كانت العين هي المحذوفة)

- أن حذف الياء -التي هي عين- ليس بمطرد^(٥) إذا كانت العين هي المحذوفة .

- أنه كلام يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة في قولهم: (آي).^(٦)

- قولهم في تصغيرها: (آيية)، ولو كانت فاعلة لقليل: أويّة^(٧)، ففي اللسان: «فإذا صغرت (آية) قلت (آيية)»^(٨).

الرأي الرابع: أن أصلها (آيية)، اجتمع ياءان ثم ادغمتا، ثم خفف التشديد.

وهو رأي الأنباري، حكاه عنه مكّي فقال: « وقال ابن الأنباري (آية) وزنها فاعلة وأصلها: (آيية) فأسكنت الياء الأولى استتقلاً للكسرة على الياء وأدغموها في الثانية،

(١) المحتسب ١/١٩١ .

(٢) الكشاف ٢/ ٩٧ .و انظر ١/٥٢٥ .

(٣) انظر الجليس الصالح ١/١٧٣ .

(٤) انظر مشكل إعراب القرآن ١/٣٧٩، وانظر المحرر الوجيز ١/١٠٣ .

(٥) انظر الممتع ٣٦٨، ٣٦٩ .

(٦) التصريح ٢/٧٣٢ .

(٧) انظر التبيان ١، ٥٦، المفردات في غريب القرآن ١/١٠٣ .

(٨) اللسان ٣/١ .و انظر المفردات ١/١٠٣ .

فصارت (آية) مثل لفظ (دائبة) ووزنها، ثم خففوا الياء كما قالوا: كَيُونَة بتخفيف الياء ساكنة وأصلها: كَيُونَة، ثم خففوا فحذفوا الياء الأولى المتحركة استئقلاً للياء المشددة مع طول الكلمة»^(١).

وقد ذكره ابن الأنباري في الزاهر في أصل كلمة (ساية) ووزنها وجعل (آية) مثلها بقوله: «فالساية: فعلة من سويت، كان الأصل فيها : سَوِيَّة، فلما اجتمعت الياء والواو، والسابق ساكن، جعلوهما ياء مشددة، ثم استئقلوا التشديد، فأتبعوه ما قبله، فقالوا: ساية، كما قالوا: دينار وديوان وقيراط، والأصل فيهن: دِنَارٌ ودَوَانٌ وقِرَاطٌ، فاستئقلوا التشديد، فأتبعوه الكسرة التي قبله، الدليل على هذا أنهم يقولون في الجمع: دنانير ودواوين وقراريط، ولا يقولون: دياوين ولا ديانير، وكذلك (الآية)»^(٢).

لكن استبعده مكّي هذا الرأي « إذ ليس في (آية) طول يجب الحذف معه كما في كينونة»^(٣).

كما ضعفه العكبري لعدم وجود علة التخفيف في آية وهي طول الكلمة.^(٤) أما (كينونة) فمن المصادر القليلة التي دخلها التخفيف وحق ذلك فيها ونحوها، خلافاً لـ(آية)، قال فيها سيبويه: « وأما قولهم: مَيِّتٌ وهَيِّنٌ ولَيِّنٌ، فإنهم يحذفون العين كما يحذفون الهزمة من هائر؛ لاستئقالهم الياءات، كذلك حذفوها في كينونة وقيدودة وصيرورة، لما كانوا يحذفونها في العدد الأقل، ألزموهن الحذف إذا كثر عددهن وبلغن الغاية في العدد، إلا حرفاً واحداً»^(٥).

وفي تاج العروس: « وكان الخليل يقول (كينونة) فيعولة، هي في الأصل (كَيُونَة)، التقت منها ياء وواو، الأولى منهما ساكنة فصيرتا ياء مشددة مثل ما قالوا (الهيِّن) من هُنْتُ، ثم خففوها كَيُونَة كما قالوا هَيِّن لَيِّن»^(٦).

(١) كشف المشكل لمكي ٤٢١/١ .

(٢) الزاهر في معاني كلمات الناس ٢٤١، ٢٤٢ .

(٣) كشف المشكل لمكي ٤٢١/١ .

(٤) انظر التبيان ٥٦/١ .

(٥) الكتاب ٣٦٦/٤، وانظر المقتضب ١٢٥/١، ٢٢٢، ١٢٦/٢ ليس في كلام العرب ٦٣. أمالي ابن الشجري

٤٢٩/٢، أدب الكاتب ٦١١/١، إعراب القرآن للنحاس ٢٤٧/٣، الممتع ٣٢٣، شرح الرضي على الشافية

١٥٢/١، شرح التسهيل ١٢٢/٣. المحرر الوجيز ٢٢٦/٥ .

(٦) ٣٦/٧٠. و انظر العين ٤١١/٥، المحكم ٣٦/٦. تهذيب اللغة ٢٠٥/١٠ .

الرأي الخامس: أن أصلها (أبيّة) بكسر الياء الأولى ك(نبقة)، فقلبت الياء الأولى ألفاً.

ورد بأن ما كان ذلك يجوز فيه الفك والإدغام كحيي وحي، حكاه ابن عطية عن بعض الكوفيين (١).

واختاره ابن هشام وردّ على ابن مالك الذي رجح رأي الخليل بقوله سابقاً إنه أسهل الأقوال، فقال ابن هشام: « فإن قلت: لنا أسهل منه، قول بعضهم: إنها (فعلة) كنبقة فإن الإعلال حينئذ على القياس، وأما إذا قيل إن أصلها (أبيّة) - بفتح الياء الأولى - (أو أبيّة) - بسكونها - أو (أبيّة) (فاعلة)، فإنه يلزم إعلال الأول دون الثاني، وإعلال الساكن، وحذف العين لغير موجب، قلت: ويلزم على الأول تقديم الإعلال على الإدغام، والمعروف العكس، بدليل إبدال همزة أئمة ياء لا ألفاً فتأمله » (٢).

وردّ الشيخ خالد على ابن هشام في اختياره لهذا الرأي « و يلزم على هذا القول الأولشيء آخر وهو تقديم الإعلال وهو قلب الياء الأولى ألفاً على الإدغام، وهو إدغام الياء في الياء، وذلك أنه اجتمع فيه موجب الإعلال، وهو تحرك الياء الأولى وانفتاح ما قبلها، وموجب الإدغام، وهو اجتماع المثلين، الساكن أولهما، وقدم فيه الإعلال على الإدغام، والمعروف العكس » (٣).

أما ما استدل به ابن هشام في ردّ رأي الخليل الذي نسب إلى سيبويه من إبدال همزة ياء لا ألفاً في (أئمة) فردّه الشيخ بأن: « إبدال همزة ياء إنما هو لأجل الإدغام؛ لأنه لما نقل لأجله حركة الميم الأولى للساكن قبلها أعني همزة الثانية قلبت ياء مراعاة لحفظ حركة الحرف المدغم، وإنما قلبت ياء؛ لأنها من جنس الكسرة، فلو بدئ بالإعلال لأبدلت همزة الثانية ألفاً لوجود شرطه، فلما أبدلوها ياء بعد النقل، ولم يبدلوها ألفاً قبل ذلك علم أن عنايتهم بموجب الإدغام أهم من عنايتهم بموجب الإعلال؛ لأنهم إذا كانوا يقدمون ما هو من متعلقات الإدغام على الإعلال، فلأن يقدموا الإدغام على الإعلال من باب أولى » (٤).

(١) انظر المحرر الوجيز ٥٧/١. الارتشاف ٣٠١/١، أوضح المسالك ٣٩٥/٤، ٣٩٦. شرح التصريح

٧٣٢/٢. اللباب في علل البناء والإعراب ٤٢٣/٢، الخزانة ٤٦٨/٦، بصائر ذوي التمييز ٨٦/١.

(٢) أوضح المسالك ٣٩٥/٤، ٣٩٦.

(٣) شرح التصريح ٧٣٣/٢.

(٤) شرح التصريح ٧٣٣/٢، ٧٣٤.

وفي الدر المصون: « وهو في الشذوذ كمذهب سيوييه والخليل»^(١).
الرأي السادس: أن أصلها (أَيِّة) بضم الياء الأولى ك(سَمْرَة) فقلبت العين (الياء الأولى) أَلْفًا.

ذكره النحاة بلا نسبة، وقد ردّ هذا الرأي بأنه كان يلزم قلب الضمة كسرة .^(٢)
الرأي السابع: أن أصلها (أَيِّة)، على وزن " فَعَلَة " كقصبة.

كما قال الخليل ، إلا أنه أعلنت الثانية على القياس، فصارت " (أَيَّة) كحياة ونواة، ثم قدمت اللام مكان العين فوزنها (فَلَعَة).^(٣)

وبالنظر للآراء السابقة لا نجد منها رأيًا قد سلم من الردّ، إلا أن أقلها في ذلك، وأسهلها- كما ذكر ابن مالك- ، وأقربها للقبول هو القول بأن أصلها: (فَعَلَة) بسكون العين أو (فَعَلَة) بفتحها، فكل ما فيها هو إعلال الياء الأولى والأولى بذلك الثانية، ولم يسلم رأي منه، ويعضده وجود نظائر في المخالفة نحو: (ثاية وغاية وراية) وغيرها، ولعل مما سهّل ذلك كما ذكر ابن عصفور: « كَوْنُ هذه الألفاظ أسماء، فلا تتصرف فيلزم فيها من الإعلال والتغيير ما يلزم في الفعل»^(٤) .

(١) الدر المصون ١/٣٠٨ .

(٢) انظر ارتشاف الضرب ١/٣٠٠. الدر المصون ١/٣٠٨، للباب في علوم الكتاب ١/٥٨٧، الخزانة ٦/٤٦٨، شرح التصريح ٢/٧٣٢، هميان الزاد ١/٢٧٣، حاشية الخصري ٢/٢٥٢

(٣) انظر ارتشاف الضرب ١/٣٠٠، شرح التصريح ٢/٧٣٣، هميان الزاد ١/٢٧٣، الخزانة ٦/٤٦٨، حاشية الخصري على شرح ابن عقيل ٣/٢٥٢ .

(٤) الممتع ٣٦٨.

المبحث الرابع

رأي سيويه في
أصل عين (آية)

رأي سيويه في أصل عين (آية)

قال الهمداني: «و اختلف في عينها ف قيل: واو، والأصل (أَوِيَّة)؛ لأن باب (طويت) و (شويت) أكثر من باب " (حييت)»، و أنكر ابن جني ذلك، وقال: فأما (آية) فعينها ياء، وهي من مضاعف الياء نحو (حييت)، و (عبيت)، ويدل على ذلك أن الآية هي العلامة، وقد قال الشاعر: (١)

ق ف بالـديار وقوف زائر * و تأيِّ إنك غير صاغر

فمعنى قوله (تأيي): تثبت وتنظر وتأمل آياتها وعلاماتها، ولو كانت من الواو لقال: تأو، كما تقول في (تسوي وتلوي): تلؤ وتسو» (٢).

ورد في أصل عين (آية) رأيان:

الرأي الأول: أن عينها ياء.

واليه ذهب الخليل وسيويه والعكبري وابن عصفور وأبو حيان، وغيرهم.

أما الخليل فقد نصّ عليه في العين بقوله: «الآية: العلامة، والآية: من آيات الله، والجميع: الآي، وتقديرها: فعلة».

قال الخليل: إن الألف التي في وسط الآية من القرآن، والآيات العلامات هي في الأصل: ياء، وكذلك ما جاء من بناتها على بنائها، نحو: الغاية والرّاية وأشباه ذلك، فلو تكلفت اشتقاقها من الآية على قياس علامة معلمة لقلت: آية مأياة قد أُبيت، فاعلم إن شاء الله» (٣).

وهو ما نصّ عليه سيويه أيضًا حيث قال: «وقال غيره: إنما هي آيةٌ وأيٌّ فعلٌ، ولكنهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما، لأنهما تکرهان كما تکره الواوان، فأبدلوا الألف كما قالوا الحيوان، وكما قالوا ذوائب، فأبدلوا الواو كراهية الهمزة وهذا قول» (٤).

(١) البيت من مجزوء الكامل، نسب للكميّ، ولم أجده في ديوانه، وهو له في: كتاب العين ٤٠١/٨، إصلاح المنطق ٣٠٤، نتائج الفكر ١٥٧، أدب الكاتب ٢٦٧/١، الشعر والشعراء ٥٦٧/٢، الأفعال ٦٤، تهذيب كتاب الأفعال ٢٦، شرح ديوان المتنبي للعكبري ١ م ١٧٧، الوساطة بين المتنبي وخصومه ١٩٧/١، اللسان ١٦٨/١، وبلا نسبة في الممتع ٣٦٩/١، ورواية " وتأن " في مقاييس اللغة ١٤١/١، العقد الفريد ٥٦/٢.

(٢) الفريد ٢٧٩/١، ٢٨٠.

(٣) العين ٤٤١/٨. و انظر التبيان ٥٦/١، الممتع ٣٦٩/١، ارتشاف الضرب ٣٠٠/١.

(٤) الكتاب ٣٩٨/٤.

فكما ذكرنا في المبحث السابق أن وجه شذوذ (آية) ونحوها هو إعلال عينها وصحة لامها، والصواب العكس، وها هو سيبويه يشير إلى أن العين أعلت بقلبها ألفاً « ولكنهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما، لأنهما تکرهان كما تکره الواوان».

فهو يعني بقوله (تکرهان) أي: (الياءان)، يكره اجتماع اليائين كما يكره اجتماع الواوين.

فعليه يكون رأيه أن عين (آية) ياء، كما تأكّد هذا بقول السيرافي: « وذهب الذي حكى عنه سيبويه، وهو أيضاً قول الفراء إلى أن وزنه (فعلّة)، وأنهم استثقلوا اجتماع يائين، فقلبوا إحداهما ألفاً» (١).

و كلام سيبويه يرد ما حكى عنه من القول بأن أصل عينها واو، ومنهم ابن فارس في المجلد: « قال سيبويه: موضع العين من (الآية) واو؛ لأن ما كان موقع العين واوًا واللام ياءً أكثر مما موضع العين واللام منه ياءين، مثل شويت أكثر من حبيت، ويكون النسبة إليه أوويّ» (٢).

والجوهري في الصحاح: « (الآية): العلامة، والأصل (أويّة) بالتحريك، قال سيبويه: موضع العين من (الآية) واو؛ لأن ما كان موضع العين منه واوًا واللام ياء أكثر مما موضع العين واللام منه ياءان، مثل شويت أكثر من باب حبيت. وتكون النسبة إليه أوويّ» (٣).

وفي المصباح المنير: « و(الآية) العلامة والجمع: أي وآيات، والآية من القرآن: ما يحسن السكوت عليه، والآية: العبرة، قال سيبويه العين واو واللام ياء من باب (شوى) و(لوى)، قال لأنه أكثر مما عينه ولامه ياءان مثل حبيت» (٤).

ويرد ابن بري على ما نسبه الجوهري لسيبويه (٥) «كما ورد في تاج العروس: «قال ابن بري: لم يذكر سيبويه أن عين (آية) واو كما ذكر الجوهري، وإنما قال: أصله: أيية، فأبدلت

(١) شرح السيرافي على الكتاب ٣١٨/٥ .

(٢) مجمل اللغة لابن فارس ١٠٦/١ .

(٣) الصحاح ٢٢٧٥/٦، ٢٢٧٦ . وانظر جمال القراء ٩٨، ٩٩

(٤) ٣٢/١ .

(٥) لم أجد كل أجزاء كتاب " التنبية والإيضاح عما ورد في الصحاح لابن بري، فنقلت عن غيره .

الياء الساكنة أَلَفَّ، قال عن الخليل: إنه أجاز في النسب إلى (الآية وأيي): (أَيُّ وَأَوِي)؛ فأما (أَوِي) فلم يقله أحد علمته غير الجوهري»^(١).

وذهب ابن جني إلى ذلك بقوله: «وأما (آية) فعينها ياء، وهي من مضاعف الياء، نحو: حَيِّبْتُ وَعَيَّبْتُ»^(٢).

الرأي الثاني: أن عينها " واو " .

و إليه ذهب بعض أهل اللغة، كابن الأثير، والجوهري وصاحب المصباح المنير . أما ابن الأثير فقال: «وأصل (آية) (أَوِيَّة) بفتح الواو، وموضع العين واو، والنسبة إليها أَوِي»^(٣).

وفي اللسان: «وأصل (آية) (أَوِيَّة) بفتح الواو، وموضع العين واو، والنسبة إليها أَوِي»^(٤).

و الرأي الراجح هو الأول وهو القول بأن عين (آية) ياء، وذلك استدلالاً بعدة أدلة:

الأول: أنه يقال: تَأَيَّبْتُ بالمكان على وزن (تَفَعَّلْتُ)، إذا تحبست به وتثبت، ومن معاني (الآية): العلامة الثابتة.

قال ابن فارس: «يقال: تَأَيَّبْتُ بالمكان، على تَفَعَّلْتُ، أي: تَمَكَّنْتُ»^(٥). ومنه قول الشاعر:^(٦)

وَعَلِمْتُ أَنْ لَيْسَتْ بَدَارٌ تَتِيَّةٌ ❖ فَكَصَفَةٌ بِالْكَفِّ كَانَتْ رِقَادِي
أي: ليست بدار تحبس وتثبت.^(٧)

(١) تاج العروس ١٢٣/٣٧ .

(٢) المنصف ١٤٢/٢، وانظر سر صناعة الإعراب ٣٠٢/٢ .

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ٨٨/١ وانظر الصحاح ٢٢٧٥/٦، ٢٢٧٦ .، المصباح المنير ٣٢/١، جمال القراء ٩٨، ٩٩ .

(٤) اللسان ١٨٥/١ .

(٥) مقاييس اللغة ٣٢/١ .

(٦) البيت من الكامل وهو لزهير في ديوانه ٣٣١، أساس البلاغة ٤٣/١، الفروق اللغوية ٧١/١، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٨٢/١، المخصص ٣٢١/٣ .

(٧) انظر مقاييس اللغة ٣٢/١، أساس البلاغة ٤٣/١، مجمل اللغة ٨٢/١، الفروق اللغوية ٥٥/١، المخصص ٨٢/١ .

ومنه قوله^(١):

قِفْ بِالِدِّيَارِ وَقُوفَ زَائِرٍ ❖ وَتَأْيِي إِيَّاكَ غَيْرُ صَاغِرٍ

قال ابن جني فيه: « فمعنى قوله (تأْيِي): تثبّت وتنتظر وتأمّل آياتها وعلاماتها، ولو كانت من الواو لقال: (تأَوُّ)، كما تقول في (تلَوَّى وتسوَّى): تلوّ وتسوّ »^(٢).

ومنه أيضًا قول امرأة لابنتها:^(٣)

الْحُصْنُ أَوْلَى لَوْ تَأَيَّيْتِهِ ❖ مِنْ حَثِيكَ التُّرْبِ عَلَى الرَّكَبِ

فمن معانيها كما في الصحاح: «آيَةُ الرَّجُلِ: شَخْصُهُ، تَقُولُ مِنْهُ: تَأَيَّيْتَهُ عَلَى تَقَاعَلْتَهُ، وَتَأَيَّيْتَهُ عَلَى تَفَعَّلْتَهُ، إِذَا قَصَدْتَ آيَتَهُ وَتَعَمَّدْتَهُ، قَالَتْ امْرَأَةٌ لِابْنَتِهَا: الْحُصْنُ أَدْنَى...»^(٤).

وقال ابن عصفور: « لَأَنَّ أَبَا زَيْدٍ حَكِيَ: غَيَّبَتِ الْغَايَةَ وَأَغْيَبْتِهَا، فَهَذِهِ دَلَالَةٌ قَاطِعَةٌ عَلَى أَنَّهَا مِنَ الْبَاءِ »^(٥).

الثاني: جمع (آية) على: آيات، وآي، وآياء، وبالياء، فمن جمعها على (آيات) قول

النابعة:^(١)

(١) سبق تخريجه ص ٣١٠

(٢) المنصف ١٤٢/٢، وانظر الممتع

(٣) البيت من السريع وفي مجمع الأمثال ٢١٠/١.

قيل: كانت لامرأة ابنة فرأتها تحثو التراب على ركب، فقالت لها: ما تصنعين؟ قالت: أريه أني حَصَانٌ أتعفف، وقالت:

يَا أُمَّتَا أَبْصُرْنِي رَاكِبٌ ❖ فِي بِلْدٍ مُسْتَحْقِرٍ لِاجِبِ

فَصُرْتُ أَحْتُو التُّرْبِ فِي وَجْهِهِ ❖ عَنِّي وَأَنْفِي تُهَمَّةُ الْعَائِبِ

فقالت أمها:

الْحُصْنُ أَوْلَى لَوْ تَأَيَّيْتِهِ ❖ مِنْ حَثِيكَ التُّرْبِ عَلَى الرَّكَبِ

فأرسلتها مثلاً، يروى " لو تأتيتيه، ولو تريدينه "

والبيت لها في أمالي ابن الشجري ٣٤٢/٢، ديوان الأدب ١٦٠/١، ٨٢/٤، مجمل اللغة ١٢٠/٢، ١٣٨، اللسان ٦١/١٤، وبلا

نسبة في مقاييس اللغة ١٣٧/٢، إصلاح المنطق ١٣٩، ٣٧٤، المستقصى ٣١٢/١، عبث الوليد ٩٥، شرح القصائد السبع

للأنباري ٣٨١، المخصص ٤/٤، ٦٤/١٠، ٢٣/١٤، التهذيب ٢٠٩/٥، اللسان ١٢٠/١٣.

(٤) الصحاح ٢٢٧٥/٦.

(٥) الممتع ٣٦٩/١

تَوَهَّمَتْ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا ❁ لِسِتَّةِ أَغْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعُ

واستدل ابن جنى على أن عين " آية " ياء بما أنشده أبو النجم^(٢):

لَمْ يُبْقِ هَذَا الدَّهْرُ مِنْ آيَائِهِ ❁ غَيْرَ أَثَافِيهِ وَأَزْمَدَائِهِ

بقوله: « فظهور (الياء) عيناً في (آيائه) يدل على ما ذكرناه من كون العين ياء وذلك أن وزن (آياء) أفعال، ولو كانت العين واوًا لقال: من آوائه؛ إذ لا مانع من ظهور الواو في هذا الموضع »^(٣).

قال ابن خالويه: « (آيائه) جمع آية، والآية: العلامة »^(٤)

وكذا الجوهرى حيث قال: « وجمع الآية: آي وآياي وآيات. »^(٥)

و(آياء) جمع (آي) لا جمع آية، ذكره ابن قتيبة معقباً على ما أنشده أبو زيد: « جَمَعَ (آيًّا) على (آياء) وهو (أفعال) »^(٦).

(١) البيت من الطويل وهو للنابغة الذبياني في ٣١، الكتاب ٨٦/٢، الصاحبى في فقه اللغة ٧٥، شرح أبيات الكتاب ٤٤٧/١، الزاهر في معاني كلام الناس ٧٧/١، فقه اللغة ٨٢/١، المصباح المنير ٤٧٦/٢، أشعار الشعراء الستة الجاهليين ٣٣/١، الدر المصون ٣٠٧/١، ٣٢٠/٢، ٤٥/٣، ٣١٧، البحر المحيط ٢٥٩/١، ٢٤٠/٣، اللسان ٥٦٦/٢، الجامع لأحكام القرآن ١٢٦/٤، المقاصد النحوية ٤٠٦/٣، ٤٨٢/٤، الخزانة ٤٥٣/٢، اللسان ٥٦٩/٤، وبلا نسبة في: مجاز القرآن ٣٣/١، المقتضب ٣٢٢/٤، المقرب ١٤٧، أوضح المسالك ٢٦١/٢، شرح التصريح ٤٦٦/٢، الدر المصون ٢٨٨/٣، تاج العروس ٤٤٩/٣٢، بصائر ذوي التمييز ٤١٠/٤، المخصص ٢٥٨/١، جمال القراء ٩٧/١.

(٢) البيت من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي في ديوانه ص ٦٠، ٦١، برواية: سوى أثافيه، والأرمداء: الرماد العظيم، والأثافي: الحجارة التي تنصب عليها القدر، وهو بلا نسبة في أدب الكاتب ٤٧٥/١، الصحاح ٢٢٧٥/٦، جمال القراء ٩٩/١، الجامع لأحكام القرآن ٦٦/١، تاج العروس ١٢٣/٣٧، اللسان ٦١/١٤، وبلا نسبة في: المحكم ٥٩٣/١٠، ٥٩٤، ليس في كلام العرب ٢٤٨/١، سر صناعة الإعراب ٦٦٠/٢، شرح أدب الكاتب ٢٩٢/١، البحر المحيط ٤١/١، المخصص ٤١/١، ٧٦/٦، جمهرة اللغة ٦٣٩/٢، تهذيب اللغة ١١٥/١، اللسان ١٨٥/١.

(٣) سر صناعة الإعراب ٦٦٠/٢، وانظر تاج العروس ١٢٣/٣٧.

(٤) ليس في كلام العرب ٢٤٩/١.

(٥) ٦ الصحاح ٢٢٧٥. و انظر الدر المصون ٥٦/١، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦٦/١

(٦) أدب الكاتب ٤٧٥/١.

وفي المحكم: « وعين الآية ياءٌ لِقَوْلِ الشاعِرِ:

لَمْ يُبْقِ هَذَا الدَّهْرُ مِنْ آيَائِهِ ❁ غَيْرَ أَثَافِيهِ وَأَزْمَدَائِهِ

فظهر العين في (آيائِهِ) يدلّ على كون العين ياءً وذلك أن وزن (آيَاءٍ): أفعالٌ» (١).

ولذا صوّب ابن بري أمرين في كلام الجوهري حيث قال: « صوابه (آيَاء) بالهمز؛ لأنّ

الياء إذا وقعت طرفاً بعد ألف زائدة قلبت همزة، وهو جمع (آيٍ) لا (آيَةٍ)» (٢).

و قد ذكر علماء اللغة (آيٍ) جمعاً و(آيَاء) جمع الجمع وجعلوه من النادر (٣).

الثالث: تصغيرها على (أَيِّة) ولو كانت عينها واواً لقليل: أُويّة. (٤)

ففي اللسان: « فإذا صغرت (آية) قلت (أَيِّة)» (٥).

ومن الجدير ذكره هنا ما ذكره ابن جني في (غاية) و(طاية) ونحوها من نظائر

(آية)، فقد تعارضت أقواله، فتارة، يجعل (آية) من الياء، والباقي من الواو .

حيث يقول: « حكى أبو زيد أن (الثّاية): حجارة تكون للراعي حول الغنم تأوي إليها(٦)،

قال أبو علي(٧): فالألف في (الثّاية) على هذا من الواو؛ لأنها من (ثويت)، وحكى أبو زيد

أيضاً أن هذه الحجارة يقال لها (الثّوية)، فهذه دلالة قاطعة على كون العين واواً لظهورها

في (الثّوية) ، وأما (الطّاية) وهي سقف البيت، فينبغي عندي أن تكون من (طويت)؛ لأنّ

السقف يُطوى على البيت ويثنى بناؤه عليه» (٨).

وقال عن (غاية) و(راية): « وينبغي عندي أن يكون اشتقاقها من (غوى يغوي) وذلك

لأن الغاية إنما جعلت لترشد الضالّ وتهديه وتزِيل عنه الغي... وأما (راية) فاشتقاقها عندي

من: رَوَيْتُ الحديث، أي: أشعته وأظهرته» (٩).

(١) المحكم والمحيط الأعظم ٥٩٤/١٠ .

(٢) اللسان ١٨٦/١، وانظر تاج العروس ١٢٣/٣٧ .

(٣) انظر المحكم والمحيط الأعظم ٥٩٣/١٠، انظر اللسان ١٨٥/١ .

(٤) انظر التبيان ١، ٥٦، المفردات في غريب القرآن ١٠٣/١ .

(٥) اللسان ٣/١. وانظر المفردات ١٠٣/١ .

(٦) في النوادر ٥١٣: " والثّاية غير مهموز: حجارة تُرفع علماً بالليل للراعي إذا رجع إليها "

(٧) يقصد أبا علي المازني .

(٨) المنصف ١٤١/٢ .

(٩) المنصف ١٤١/٢، ١٤٢ .

فجعل عينها كلها من الواو، خلافاً لـ (آية) عنده كما ذكرنا فهي يائية العين .

إلا أنه قد جعل هذه الكلمات كـ (آية) يائية العين ما عدا (ثاية) أجاز فيها الوجهين، وهذا في قوله في موضع آخر: « هذا مذهب ترغب العرب عنه، وهو إعلال عين الفعل وتصحيح لامه، وإنما جاء ذلك في شيء من الأسماء، وهو غاية، وآية، وثاية، وطاية. وقياسها غاية، وأياة، وطياة، وثياة، أو ثواة»^(١) .

(١) المحتسب ٢/٢٦٩.

المبحث الخامس

رأي سيويه في
أصل (مَتْوِبَةٌ) ووزنها

رأي سيبويه في أصل (مَثُوبَة) ووزنها

قال الهمداني في قول الله ﷻ ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾^(١): « وأصل (مَثُوبَة): مَثُوبَة، بوزن مَكْرَمَة، فنقلت الضمة من حرف اللين إلى ما قبله، كما فعل ذلك في (يقول) والأصل: (يَقُولُ)، كـ(يَقْتُلُ)». ^(٢)

وقال في قول الله ﷻ ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ ءَامَنًا وَأَمَّا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ رَبِّهِمْ مُّصَلًّى﴾^(٣): «وأصل ﴿مَثَابَةٌ﴾ مَثُوبَة، بوزن مَفْعَلَة، من ثاب يثوب مَثَابًا ومثابة إذا رجع، فنقلت حركة الواو إلى الثاء، وقلبت الواو ألفًا حملاً على (ثاب) والهاء في ﴿مَثَابَةٌ﴾ للمبالغة عند أبي الحسن، كعلامة ونسابة، لكثرة من يثوب إليه، وعن الفراء والزجاج: المثابة والمثاب بمعنى، فمن أنت أرد البقعة ومن ذكر أرد الموضع»^(٤).

وقال في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِّنْ ذَلِكَ مَثُوبَةٌ عِنْدَ اللَّهِ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾^(٥): «والمثوبة: الثواب، واختلف في وزنها، فقيل: مَفْعَلَة كـمكرمة، نقلت حركة الواو إلى الثاء، وبقيت الواو ساكنة، وقيل: مَفْعُولَة كـ(مقولة)، والأصل: مَثُوبَة، أُلقيت حركة الواو التي هي العين على الثاء فسكنت الواو وبعدها واو مفعولة ساكنة، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، فبقي مَثُوبَة بوزن مَفْعُولَة، على الخلاف المشهور بين صاحب الكتاب وبين أبي الحسن»^(٦).

البحث في هذه المسألة يتناول أمورًا:

الأول: (مَثُوبَة) و(مَثَابَة) من أصل واحد ومعنى واحد وإن اختلفا في الوزن.

(١) سورة البقرة الآية ١٠٣.

(٢) الفريد ١/٣٥٢.

(٣) سورة البقرة الآية ١٢٥.

(٤) الفريد ١/٣٦٩.

(٥) سورة المائدة الآية ٦٠.

(٦) الفريد ٢/٥٦.

ففي العين: « ثوب: ثاب يثوب ثُوبًا، أي: رجع بعد ذهابه، وثاب البئر إلى مثابه، أي: استفرغ النَّاسُ ماءه إلى موضع وسطه، والمثابة: الذي يثوب إليه النَّاسُ، كالبيت جعله الله للنَّاسِ مثابةً، أي: مجتمعًا بعد التَّفريق»^(١).

وفي مقاييس اللغة: « (ثوب) الثَّاءُ والواو والباء قياسٌ صحيحٌ من أصلٍ واحدٍ، وهو العود والرجوع، يقال ثاب يثوب إذا رجع، والمثابة: المكان يثوب إليه النَّاسُ، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَا﴾^(٢) قال أهل التفسير: ^(٣) (مثابةً): يثوبون إليه لا يقضون منه وطراً أبداً، والمثابة: مقام المستقي على فم البئر، وهو من هذا، لأنَّه يثوب إليه، والجمع مثاباتٌ ... والثَّواب من الأجر والجزاء أمرٌ يثاب إليه»^(٤).

وفي اللسان: « ثاب الرجل يثوب ثوبًا وثوبانًا رجع بعد ذهابه، ويقال: ثاب فلان إلى الله وتاب بالثاء والطاء، أي: عاد ورجع إلى طاعته، وكذلك أتاب بمعناه ورجلٌ توابٌ أو ابٌ ثوابٌ منيبٌ بمعنى واحد»^(٥).

الثاني: دلالة كل من (مَثَابَةٌ) و(مَثُوبَةٌ) .

الأصل في(مَثَابَةٌ) (مَثُوبَةٌ) فأعلّ بالنقل والقلب، بنقل حركة الواو وهي الفتحة إلى الثاء ثم قلبت الواو ألفًا، ويدل عليه قراءة (مَثُوبَةٌ).^(٦)

قال سيبويه: « ولا نعلمهم أتموا في الواوات؛ لأن الواوات أثقل عليهن من الياءات، ومنها يفرون إلى الياء؛ فكرهوا اجتماعهما مع الضمة، ويجري (مَفْعَلٌ) مجرى (يَفْعَلُ) فيهما، فتعتل كما اعتل فعلهما الذي على مثالهما وزيادته في موضع زيادتها، فيجري مجرى (يَفْعَلُ) في الاعتلال، كما قالوا: مخافةً، فأجروها مجرى يخاف ويهاب، فكذلك اعتل هذا؛ لأنهم لم

(١) العين ٢٤٦/٨.

(٢) سورة البقرة الآية ١٢٥ .

(٣) انظر الكشاف ٦٥١/١ الدر المصون ٥٠/٢ التبيان ١: ٣٨٦.

(٤) مقاييس اللغة ٣٩٣/١، ٣٩٤.

(٥) اللسان ٥١٨/١ وانظر: اشتقاق أسماء نطق بها القرآن ١/١٠٠، وانظر الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ١/٥٥.

(٦) قراءة" مثوبة " في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِّنْ ذَلِكَ مَثُوبَةٌ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ لَمَنَّهُ اللَّهُ وَعَضِبَ عَلَيْهِ ﴾ وهي للحسن، الأعرج، ابن بريدة، نبيح، ابن عمران، وابن هرمز، انظر: المحتسب ٢١٣/١، الكشاف ٢٤٨/٢، والبحر المحيط ٣/٥٢٩.

يجاوزوا ذلك المثال المعتل، إلا أنهم وضعوا ميمًا مكان ياءٍ، وذلك قولهم: مقامٌ ومقالٌ، ومثابَةٌ ومنارَةٌ، فصار دخول الميم كدخول الألف في أفعال، وكذلك المغاث والمعاش»^(١).

وقال الزجاج: «والأصل في مثابة مَثُوبَةٌ، ولكن حركة الواو نقلت إلى التاء، وتبعت الواو الحركة فانقلبت ألفًا، وهذا إعلال إِتباع، تبع (مَثَابَةٌ) باب (ثاب) وأصل ثاب ثَوَّب، ولكن الواو قلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، لا اختلاف بين النحويين في ذلك»^(٢).

وقال العكبري: «وأصل (مَثَابَةٌ) مَثُوبَةٌ؛ لأنه من ثاب يثوب إذا رجع»^(٣).

الثالث: وهل (مَثَابَةٌ) مصدر أو اسم مكان؟

فيها قولان، ظاهر ما ورد عن أغلب النحاة أن (مَثَابَةٌ) اسم مكان، فهذا ما ذكره المفسرون والنحاة في معناها في الآية .

قال الفراء: «وقوله: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا آلِبَيْتٍ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ﴾ يثوبون إليه - من المثابة والمثاب - أراد: من كل مكان، والمثابة في كلام العرب كالواحد مثل المقام والمقامة»^(٤).

وتبعه الزجاج مستشهدًا بقول الشاعر:^(٥)

وَإِنِّي لَقَوَّامٌ مَّقَاوِمَ لَمْ يَكُنْ جَرِيرٌ وَلَا مَوْلى جَرِيرٍ يَقَوْمُهَا

- وقول زهير:^(٦)

وَفِيهِمْ مَقَامَاتٌ حَسَانٌ وَجُوهَا وَأُنْدِيَةٌ يَنْتَابُهَا الْقَوْلُ وَالْفَعْلُ

وقال: «وواحد المقاوم مقام... وواحد المقامات مقامة، والأصل في (مَثَابَةٌ) مَثُوبَةٌ»^(٧).

(١) الكتاب ٣٤٩/٤.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٠٦/٢ .

(٣) التبيان ٩٠/١ ، و انظر المحتسب ٢١٣/١ .

(٤) معاني القرآن للفراء ٧٦/١ .

(٥) البيت من الطويل وهو للأخطل في ديوانه ٣٢٢ ، الخصائص ٤٥/٣ ، شرح المفصل ٩٠/١٩ ، حماسة البحري ٢١٢ ،

وللفرزوق في المقتضب ١٢٢/١ ، وبلا نسبة في المنصف ٣٠٦/١ ، شرح ابن يعيش على المفصل ٩٧/١٠ .

(٦) من الطويل، ديوان زهير ٨٧ إعراب القرآن للنحاس ٤٤٥/١ ، أشعار الستة الجاهليين ٩١/١ ، إسفار الفصحح ٢٢٣/٢ وبلا

نسبة في المفردات في غريب ألفاظ القرآن ١/ ٦٩٢ .

(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٠٥/١ ، ٢٠٦ .

وفي القاموس المحيط: «ومثاب البئر: مقام الساقى، أو وسطها.

ومثابتها: مبلغ جموم مائها، وما أشرف من الحجارة حولها، أو موضع طيها، ومجتمع الناس بعد تفرقهم، كالمثاب»^(١).

ولعل هذا مما يرجح قول الفراء والزجاج فتكون (مَثَابَة) اسم مكان لا مصدر كما ذكر الأخفش جاعلاً التاء في (مَثَابَة) للمبالغة، فتكون التاء لتأنيث البقعة، ومما يرجح رأي الفراء والزجاج أيضاً قراءة (مَثَابَاتٍ) بالجمع^(٢).

ووجه قراءة الجميع كما ذكر الزمخشري أبو حيان وغيرهما أنه ماثبة لكل من الناس، لا يختص به واحد منهم.^(٣)

كما قال أبو حيان: «وقال ابن عباس: معاذاً وملجأ، وقال قتادة والخليل: مجمعا، وقال بعض أهل اللغة، فيما حكاه الماوردي: أي مكان إثابة واحدة من الثواب»^(٤). وفي الدر المصون: «وهل معناه من ثاب يثوب أي: رجع، أو من الثواب الذي هو الجزاء؟ قولان أظهرهما أولهما»^(٥).

فكون (مَثَابَة) من ثاب يثوب، أي: رجع، فهذا يرجح أن تكون اسم مكان، أي: مرجعاً وملجأً، فمن أنث (مَثَابَة) أراد البقعة، ومن ذكر أراد الموضع، على رأي الفراء والزجاج. وقد قال صاحب النهاية: (المثابات) جمع ماثبة، وهي المنزل؛ لأن أهله يثوبون إليه: أي: يرجعون، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا مَثَابَةً لِّلنَّاسِ﴾^(٦) أي: مرجعاً ومجمعاً^(٧).

وقال صاحب المصباح: «وثاب يثوب ثوباً وثؤوباً إذا رجع، و منه قيل للمكان الذي يرجع إليه الناس ماثبة»^(٧).

(١) القاموس المحيط ٦٤/١ .

(٢) القراءة للأعمش وطلحة في البحر المحيط ٥٥١/١، اللباب في علوم الكتاب ٣٨٠/، وروح المعاني ٣٧٨/١، ولالأعمش وحده في المحرر الوجيز ٢٠٧/١، الدر المصون ١٠٤/٢، فتح القدير ١٣٨/١، الجامع لأحكام القرآن ١١٠/٢، وطلحة وحده في الكشف والبيان ٢٧٠/١، وبلا نسبة في الكشف ٢١١/١، أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١٠٥/١، هميان الزاد ٢٨/٢.

(٣) انظر الكشف ٢١١/١، البحر المحيط ٥٥١/١ واللباب في علوم الكتاب ٣٨٠/١.

(٤) البحر المحيط ٥٥١/١.

(٥) الدر المصون ١٠٤/٢.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٢٧/١.

(٧) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ٨٧/١.

ومما يؤكد أن التاء للتأنيث وليست للمبالغة، أن التي للمبالغة تلزم الكلمة فتدل على المبالغة والتكثير، كما ذكر سيبويه بقوله: « هذا باب ما يكون (مفعلة) لازمة لها الهاء والفتحة، وذلك إذا أردت أن تكثر الشيء بالمكان، وذلك قولك أرض مسبعة ومأسدة ومذأبة، وليس في كل شيء يقال، إلا أن تقيس شيئاً وتعلم أن العرب لم تتكلم به»^(١).

وورود (مَثَاب) من (مَثَابَة) يردّ كَوْن التاء للمبالغة، ومنه قول ورقة بن نوفل: ^(٢)

مَثَابٌ لَأَفْنَاءِ الْقَبَائِلِ كُلِّهَا ❖ تَخَبُّ إِلَيْهَا الْيَعْمَلَاتُ الدَّوَامِلُ

وقال آخر: ^(٣)

جَعَلَ الْبَيْتَ مَثَابًا لَهُمْ ❖ لَيْسَ مِنْهُ الدَّهْرُ يَقْضُونَ الْوَطْرَ

وعليه ف(مَثَابَة) كما ذكر المفسرون والنحاة في الآية من (ثاب) أي رجع، وهي بمعنى الملجأ والمرجع، فيكون البيت الحرام ملجأً وأمناً للناس .

وفي معجم الكليات: «قد تدخل على بعض اسم المكان تاء التأنيث إما للمبالغة أو لإرادة البقعة، وذلك مقصور على السماع نحو: المظنة والمقبرة»^(٤).

وفي المنهاج: « يبنى للمكان على (مفعلة) ويراد بها الكثرة، نحو: (مسبعة) أي كثيرة السباع، ربّما زيدت تاء التأنيث في اسم المكان، فيقال: (مَعْبَرَة، مَشْرَبَة، مَقْبَرَة)»^(٥) .

والأصل في (مَثَابَة) مَثُوبَة، فنقلت حركة الواو إلى التاء، وتبعث الواو الحركة فانقلبت ألفاً، فهذا إعلال إتباع، تبعث (مَثَابَة) (ثاب) التي أصلها ثاب ثَوَّب، حيث الواو قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.^(٦)

(١) الكتاب ٩٤/٢ .

(٢) البيت من الطويل، وأفناء القبائل: أخلاطهم ونزاعهم من هنا وهناك وخبث الدابة تخب خبأ: وهو ضرب سريع من العدو واليعملات: جميع يعملة، وهي الناقة السريعة المطبوعة على العمل، والطلائح: جمع طليح ناقة طليح أسفار: جهدها السير وهزلها فهي ذاملة: ناقة ذمول وذاملة: وهي التي تسير سبرا لنا سريعا.

وهو لورقة في البحر المحيط ٥٥١/١ واللباب في علوم الكتاب ٣٨٠/١، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١١٠/٢، جامع البيان ٤٢٠/١. والذي نسب لأبي طالب في التهذيب ٤٣٤/١٤، ١٥١/١٥، تاج العروس ١٠٧/٢، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في اللسان ٢٥٩/١١.

(٣) البيت من الرمل وهو بلا نسبة البحر المحيط ٥٥١/١، الدر المصون ١٠٤/٢، اللباب ٤٥٩/٢، الجامع لأحكام القرآن ١١٠/٢، فتح القدير ١٦١/١.

(٤) الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ١٠٢٩/١.

(٥) المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف ١٥٩/١.

(٦) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٠٦/١، ٢٠٧، البحر المحيط ٤٨٧/١، الدر المصون ١٠٤/٢.

الرابع: معنى (المَثُوبَة) والخلاف في المحذوف من (مَثُوبَة) عند إعلالها، بين سيبويه والأخفش.

المثوبة بفتح الميم وضم الثاء: الثواب.

قال ابن الأثير: «يقال أثابه يثيبه إثابة، والاسم الثواب ويكون في الخير والشر، إلا أنه بالخير أخص وأكثر استعمالاً»^(١).

وقال الجوهري: «والثواب جزاء الطاعة وكذلك المثوبة»^(٢).

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ١/٢٢٧.

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ١/٩٥.

المبحث السادس

رأي سيويه في
المحذوف من (مثوبة)

رأي سيبويه في المحذوف من (مثوبة)

يرى سيبويه - كما ذكر الهمذاني - أن أصل (مَثُوبَة) مفعولة، فألقيت حركة الواو على الثاء فسكنت الواو وبعدها واو ساكنة فحذفت واو مفعول.

حيث قال سيبويه: «ويعتل مفعولٌ منهما كما اعتل فُعلٌ؛ لأن الاسم على فُعلٍ مفعولٌ، كما أن الاسم على فَعَلٍ فاعِلٌ؛ فنقول: مزورٌ ومصوغٌ، وإنما كان الأصل: مزورٌ، فأسكنوا الواو الأولى، كما أسكنوا في: يَفْعَلُ، وحذفت واو مفعولٍ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان... وبعض العرب يخرجها على الأصل، فيقول: مخيوطٌ ومبيوعٌ، فشبهوها بصيودٍ وغيورٍ، حيث كان بعدها حرف ساكن ولم تكن بعد الألف فهمز.

ولا نعلمهم أتموا في الواوات؛ لأن الواوات أثقل عليهن من الياءات، ومنها يفرون إلى الياء؛ فكرهوا اجتماعهما مع الضمة... وكذلك مَفْعَلَةٌ تجري مجرى يفعل، وذلك: المعونة والمشورة والمثوبة، يدل ذلك على أنها ليست ب(مفعولة) أن المصدر لا يكون مفعولة»^(١).

وقال المبرد: «فإن بنيت مفعولاً من الياء أو الواو قلت في ذوات الواو: كلام مقولٌ وخاتم مَصُوغٌ، وفي ذوات الياء: ثوب مَبِيعٌ وطعام مَكِيلٌ، وكان الأصل: مَكْيُولٌ ومَقُولٌ، ولكن لما كانت العين ساكنة كسكونها في: يقول ولحقتها واو مفعول حذفت إحدى الواوين؛ لالتقاء الساكنين، و(مبيع) لحقت الواو ياء وهي ساكنة فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين، فأما سيبويه والخليل فإنهما يزعمان أن المحذوف واو مفعول؛ لأنها زائدة والتي قبلها أصلية، فكانت الزيادة أولى بالحذف»^(٢).

وذهب الأخفش إلى أن المحذوف عين الكلمة أي الواو الأولى، حكاها عنه النحاة. فقال المبرد: «وأما الأخفش فكان يقول المحذوفة عين الفعل؛ لأنه إذا التقى ساكنان حذفت الأولى أو حرّك لالتقاء الساكنين»^(٣).

(١) الكتاب ٣٤٨/٤، ٣٤٩ باختصار.

(٢) المقتضب ٢٣٨/١. وانظر إعراب القرآن للنحاس ٢٩/٢.

أمالي ابن الشجري ٢٠٤/١، الإيضاح في شرح المفصل ٤٣٥/٢، شرح الرضي على الشافية ١٤٣/٣، الممتع ٤٥٤/٢، شفاء العليل ١١٠٣/٣، ارتشاف الضرب ٣٠٧/١، شرح الأشموني ٣٢٤/٤.

(٣) المقتضب ٣٣٨/١.

وجمعهما المازني بقوله: « وزعم الخليل، وسيوييه أنك إذا قلت: (مَقُول) و(مَبِيع) فالذاهب لالتقاء الساكنين واو (مفعول).

وقال الخليل: إذا قلت: (مَبِيعٌ) فألقيت حركة الياء على الباء، سكنت الياء التي هي عين الفعل وبعدها واو (مفعول) فاجتمع ساكنان، فحذفت واو (مفعول)، وكانت أولى بالحذف؛ لأنها زائدة، وكان حذفها أولى ولم تحذف الياء؛ لأنها عين الفعل، وكذلك (مَقُول) الواو الباقية عين الفعل والواو المحذوفة واو (مفعول)، وكان أبو الحسن يزعم أن المحذوفة عين الفعل والباقية واو»^(١).

ويقوى مذهب الخليل وسيوييه بوجهه، ويقوى مذهب الأخفش بأخرى:
أما ما يقوى الأول كما ذكر ابن جني وغيره من النحاة:

- ما ورد من شعر يدل على أن المحذوف واو مفعول كقول الشاعر: ^(٢)

سَيَكْفِيكَ صَرْبُ الْقَوْمِ لَحْمَ مَعْرُضٍ ❖ وَمَاءُ قَدُورٍ فِي الْقِصَاعِ مَشِيبٍ

ف(مَشِيب) أصله (مَشُوب)، من شاب الشيء إذا خلطه بغيره، فقلب الواو ياء يدل على أنها عين الفعل لا لامه التي لا تُعَلَّ، إلا إذا كانت لامًا، نحو قولهم: رُمِي فهو مَرْمِيٌّ، وقضي فهو مقضي.

ولذا قال ابن جني: « ولكن الواو في (مَشُوب) عين الفعل فقلبها ياءً كما قلبها الآخر في قوله^(٣):

(١) تصريف المازني ٢٨٧/١. وانظر أمالي ابن الشجري/٣١٤، وانظر الأصول في النحو ٢٨/٣، المنصف ٦٢١/٢، الإيضاح في شرح المفصل ٤٣٥/٢، شرح الرضي على الشافية ١٤٣/٣، الممتع ٤٥٦/٢، الارتشاف ٣٠٦/١، البحر المحيط ٣٣٥/١، شرح التصريح ٤٢/٢، ٤٣، المحرر الوجيز ٣٧٤/١، الدر المصون ٥٠/٢، شرح الأشموني ٣٢٤/٤.

(٢) البيت من الطويل، ويروى بالضاد(المعرض) وفي تاج العروس ٤١٤/١٨: « ويروى بالصاد المهملة، وهذه أصح» وفي التهذيب ١٥/٢: « وقال الليث: اللحم المعروض: الذي يلقي على الجمر فيختلط بالرماد ولا يوجد نضجه»، وهو للمخبل السعدي في إصلاح المنطق ١٤٣، تهذيب اللغة ١٥/٢، اللسان ٥٣/٧، وللسليك بن السلكة السعدي في اللسان ٥١٢/١، تاج العروس ١٦٢/٣، ٤١٤/١٨، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ٣٥٩/٣، وبلا نسبة في المنصف ٢٨٨/١، مجمل اللغة لابن فارس ٦٥٩/١، أدب الكاتب ٦٠٥، شرح المفصل ٧٨/١٠، الصحاح ١٥٨/١، ٥٣١/٣، تاج العروس ٥٣١/١٨، غريب الحديث للخطابي ٥٦٤/٢.

(٣) البيت من الرجز وهو لمنظور بن مرثد الأسدي في شرح أدب الكاتب ٢٩٧/١، وبلا نسبة في المنصف ٢٨٨/١،

أَزْمَانٌ عَيْنَاءُ سُرُورِ الْمَسْرُورِ ❖ عَيْنَاءُ حَوْرَاءُ مِنَ الْعَيْنِ الْحَيْرِ
وأصله: (الْحُور)؛ لأنه جمع حَوْرَاءِ.

فالواو في (مَثُوبِ) عين الفعل بمنزلتها في (الْحُور)؛ ألا ترى أنه قلبها في (مَثُوب) كما قلبها في (الْحُور) «^(١).

وسمع: أرض مَمِيَّتٍ عليها، يريدون: مَمُوتٍ عليها، وغار مَنِيْلٍ، وهو من الواو وأصله: مَنُولٌ.^(٢)

ويقوي مذهب الأخفش أن واو (مفعول) جاءت لمعنى، خلافاً للواو عين الفعل فلم تأت لذلك، فحذف ما لم يأت لمعنى أولى.

ورد ابن جني عن الخليل بقوله: « وللخليل أن يقول: إن الميم في أوله يدل على أنه اسم المفعول، فتحذف الواو؛ لأنها زائدة»^(٣).

ويقوي مذهب الخليل أنه عند التقاء الساكنين يحذف الثاني منهما، فكذا في هذا الموضع.

ورد ابن جني عن الأخفش بقوله: « ولأبي الحسن أن يرد هذا ويقول: إنهما إذا التقيا في كلمة واحدة، حذف الأول نحو: حَفْ، وَقْلٌ، وَبِعْ، لا سيما إذا كان الثاني منهما جاء لمعنى»^(٤).

ومع قوة أدلة كل مذهب إلا أن المازني قد رجح مذهب الأخفش فقال: « وكلا الوجهين حسن جميل، وقول الأخفش أقيس»^(٥).

كذا رجحه الرضي حيث قال: « فسيويه يحذف الثانية دون الأولى وإن كان القياس حذف الأولى»^(٦).

أدب الكاتب ٤٦٨/١، إصلاح المنطق ٣٥/١، ٩٩.

(١) المنصف لابن جني ٢٨٨/١، ٢٨٩.

(٢) انظر المنصف لابن جني ٢٨٨/١، ٢٨٩.

(٣) المنصف ٢٩١/١.

(٤) المنصف ٢٩٠/١.

(٥) تصريف المازني ٢٨٨/١.

(٦) شرح الرضي على الشافية ١٤٧/٣.

إلا أن مذهب سيبويه أوجه، وحذف واو مفعول لا تخلّ بالدلالة على اسم المفعول، فاسم المفعول من غير الثلاثي يخلو منها، فبقيت الدلالة للميم وحدها فيه، وهي قائمة به في الثلاثي.

وفيه قال ابن الشجري: «والجواب عن هذا القول: أنّ واو مفعول ليست وحدها هي الدالة على اسم المفعول، بل هي والميم وضعا لذلك، والميم أقوى منها في الدلالة على هذا المعنى؛ لأنها أول الكلمة، فلما حذفت الواو اجتزىء بدلالة الميم على أنّ الاسم موضوع للمفعول، ويدلّك على أن الميم هي الأصل في الدلالة على اسم المفعول، انفرادها بهذا المعنى، في نحو: مُكْرَمٌ ومُدْحَرَجٌ ومُسْتَخْرَجٌ»^(١).

ما سمع من إتمام (مفعول):

لم يستنكر سيبويه إتمام (مفعول) الواوي، كما سمع في اليائي نحو: مخيوط ومبيوع حيث قال: «وقد جاء (مفعول) على الأصل، فهذا أجدر أن يلزمه الأصل، قالوا: مخيوط، ولا يستنكر أن تجيء الواو على الأصل»^(٢).

وإنما لم يجزه سيبويه لما فيه من ثقل اجتماع ثلاث واوات، حيث قال: «ولا نعلمهم أتموا في الواوات؛ لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات، ومنها يفرون إلى الياء؛ فكرهوا اجتماعهما مع الضمة»^(٣).

وروى عن الكسائي إتمامها عن بني يربوع وبني عقيل يقولون: خاتم مصوغ، وثوب مصوون وأجاز في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين بالواو أن يأتي على الأصل قياساً على هذا المثال.^(٤)

وقد حكى المازني أن بني تميم يتممون اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين بالياء، فيقولون: مبيوع، ومعيون، ومنه قولهم: ثوب مصوون، ورجل معوود، وفرس مقوود،

(١) أمالي ابن الشجري ١٩٢/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٥/٤.

(٣) الكتاب ٣٤٩/٤.

(٤) انظر المنصف ٢٨٤/١، شرح الرضي على الشافية ١٤٩/٣ - ١٥٠، الممتع ٤٦١/٢، ٤٦٢، الارتشاف

٣٠٧/١/١، شرح الأشموني ٣٢٤/٤.

وقال الراجز: (١)

والمِسْكُ فِي عُنْبْرِهَا لَمَّا دُوُوفٌ

و لم يُجز المبرد الإتمام إلا في الضرورة، حيث قال: « فأما الواو فإن ذلك لا يجوز فيها كراهيةً للضمة بين الواوين، وذلك أنه كان يلزمه أن يقول: (مَقُول) فهذا لم يجوز في الواو ما جاز في الياء، هذا قول البصريين أجمعين، ولست أراه ممتنعاً عند الضرورة» (٢).

وهذا يرد ما نسبه المازني وابن جنبي وابن عصفور وغيرهم إلى المبرد من القول بجوازه، حيث قال المازني: « والشاذ في القياس والاستعمال جميعاً ما أجازه أبو العباس من تَنَمِيم (مفعول) من ذوات الواو التي هي عين؛ لأنه أجاز في (مَقُول): (مَقُول)، وفي (مصوغ): (مصوغ)» (٣).

وقال ابن عصفور: « وخالف المبرد كافة النحويين، فأجاز الإتمام في ذوات الواو قياساً على ما ورد» (٤).

ولم يجوز ابن جنبي القياس على ما حكى تماماً من الواوي ولذا قال: « والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً، وهو كتتميم (مفعول) فيما عينه واو نحو: ثوب مَصُون، ومِسْك مَدُووف، وحكى البغداديون: فرس مَقُوود، ورجل مَعُوود من مرضه، وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال، فلا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره إليه، ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية» (٥).

أما ما حكاه الكسائي من الإتمام ، فهكذا كان نحاة الكوفة حيث اعتدوا بكل مسموع عن العرب فقبلوه حتى الأقوال والأشعار الشاذة ، ولكنهم حفظوا كل مأثور عن العرب فأثروا اللغة بما رووا ونفعوا .

ولذا أتى الجرجاني على مذهبهم بقوله: " الجرجاني بقوله: عن مذهب الكوفيين: « وقد يجيء عن العرب شواذ لا تجعل أصولاً، ولا يلزم لها قياس؛ لأن ذلك لو ساغ واستمر

(١) المدووف: المسحوق أو الممزوج أو المبلول وهو بلا نسبة في: المنصف ٢٨٥/١ والخصائص ٢٦٢/١ وشرح المفصل ٨٠/١٠، شرح الملوكي ٣٥٥، الممتع ٣٠٠/١، المحكم ٤٣٩/٩، تاج العروس ٣١٠/٢٣، اللسان ١٠٨/٩.

(٢) المقتضب ٢٤٠/١.

(٣) تصريف المازني ٢٧٨/١.

(٤) الممتع ٠٠٣ ، وانظر شرح ابن يعيش على المفصل ٨٠/١٠، الارتشاف ٣٠٧/١، الهمع ٢٢٤/٢، شرح الأشموني على الألفية ٣٥٨/٣.

(٥) الخصائص ٩٨/١، ٩٩ .

لأنقلب اللغاة، وانتقضت الحقائق، وهُم الى الحذف فيه أميل، وبالتخفيف أولع، وعلى ذلك قالوا: درس المنا؛ يريد المنازل. وقالوا: **قواطن مكة من وُرُق الحما^(١)**، يريد: الحَمام، وهذا باب يتسع فيه القول، وتتشعب فيه الوجوه، وقد صُنفت فيه كتب معروفة، ولأهل الكوفة فيه رُخص لا تكاد توجد لغيرهم من النحويين؛ كإجازتهم مد المقصور، وترك صرف الاسم المنصرف، ونحو ذلك؛ غير أنهم لا يبلغون به مرتبة الإهمال، ولا يعرضونه لتحكم الشعراء، ويجعلون هذا الباب من الضرورة، ويقتصرون به على الحاجة^(٢).

تبين مما تقدم جميعاً أن الأصل في (مَفْعُولَة) المعتلة العين هو الإعلال، ك(مشورة) و(مَثُوبَة) بضم الشين والثاء فيهما، على (مَفْعَلَة) بضم العين، أو مثابة ومشاراة بفتحهما، على (مَفْعَلَة) بفتح العين.

وقد أعلّ الأول بنقل حركة الواو إلى ما قبلها، وأعلّ الثاني بنقل حركة الواو ثم قلبها ألفاً لتجانس الفتح قبلها.

أما ما أتوا به من (مَفْعَلَة) بفتح العين على غير الإعلال ك(مَشُورَة) و(مَثُوبَة) فقد خرجوا به عن بابه، وذلك للتبنيه على أصله.

أما قراءة (مَثُوبَة) ^(٣) بسكون الثاء وفتح الواو فقياس على الصحيح من نظائره نحو: مَفْعَلَة. ^(٤).

و لذا قد خرج ابن جني قراءة (مَثُوبَة) على الشذوذ فقال: «هذا مما خرج على أصله، شاذاً عن بابه وحال نظائره، ومثله مما يحكى عنهم من قولهم: الفُكاهة مَفُودَة إلى الأذى، وقياسهما مثابة ومقادَة»^(٥).

(١) الرجز للعجاج ، ديونه١/٤٥٣، وهو له في : الجمل٢٣٢، الكتاب ٢٦/١، المحتسب ٧٨/١، أمالي القالي٢/١٩٩، نهاية الأرب٧/١٨٧، المقاصد النحوية٣/٥٥٤، ٤/٢٨٥، المحكم٢/٥٥٦، الصحاح٦/٢١٨٢، تهذيب اللغة١٥/٣٨٤، اللسان٥/٢٩٣، شرح ابن عقيل١/٥٢٤، للباب في علل البناء والإعراب١/٤٠١، ٢/٩٦، ١١١، وبلا نسبة في : الأصول٢/٤٥٨، الخصائص٣/١٣٥، سر الصناعة١/٧٢، الإتصاف٢/٤٢٣، شرح المفصل٦/٧٥، شرح ابن عصفور على الجمل٣/١٩١، ٢٠٢، الرصف١٧٨، شرح التصريح٢/١٨٩، العقد الفريد٤/٢٦٧، الصحاح٥/١٩٠٦.

(٢) الوساطة بين المتبني وخصومه ونقد شعره ٤٥٣.

(٣) القراءة للحسن، وابن بريدة، الأعرج، نبيح، ابن عمران، وابن هرمز في البحر المحيط ٣/٥٢٩، المحرر الوجيز ٢/٢١١، للباب في علوم الكتاب ٧/٤١١، إتحاف فضلاء البشر ٢٠١، وبلا نسبة في الكشف ١/٦٨٥، غرائب القرآن ١/٧٠٩، وانظر معجم القراءات القرآنية ٢/٢٢١.

(٤) انظر التبيان ١/١٠١.

(٥) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ١/٢١٣.

المبحث السابع

رأي سيويه في

علة تذكير ﴿عَشْرُ﴾

رأي سيبويه في علة تذكير ﴿عَشْرٌ﴾ في قوله تعالى:

﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾^(١)

قال الهمداني في قول الله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾: «والجمهور على الإضافة في ﴿عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، تقديره: فله عشر حسنات، ونظيرهما ما حكى صاحب الكتاب: عندي عشرة نسايات، أي: عشرة رجال نسايات.

والضمير في ﴿أَمْثَالِهَا﴾ للحسنة المذكورة، أبو علي: حسن التأنيث في ﴿عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ والمثل مذكر لأمرين: أحدهما: أن الأمثال في المعنى حسنات، كما أن الشخوص في قوله:^(٢) (ثَلَاثُ شُخُوصٍ)

نساء، والثاني: أن الضمير المضاف إليه مؤنث، والمضاف إلى المؤنث قد يؤنث، وإن كان مذكراً إذا إياه في المعنى، كقولهم: ذهببت بعض أصابعه، وكقول من قرأ: ﴿تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾^(٣) انتهى كلامه.

(١) سورة الأنعام الآية ١٦٠ .

(٢) البيت من الطويل وتاممه: فَكَانَ مِجْنَى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي ... ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرٍ

والمجن: الثرس، والكاعبان تنثية كاعب وهي الفتاة حين يبدو ثديها للظهور، والمعصر بكسر الصاد، الفتاة أول ما يدركها الحيض وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٠٠، والكتاب ٥٦٦/٣، الكامل ١٨٤/٢، ١٨٦، الخصائص ٤١٩/٢، الإنصاف ٦٣٤/٢، إعراب القرآن للنحاس ٤/٥، أمالي الزجاجي ١١٨/١، الدر المصون ٢٣٧/٥ شرح التصريح ٤٥٢/٢، والأشباه والنظائر ٤٨/٥، ١٢٩، والأغاني ٩٠/١، وخزانة الأدب ٣٢١٠/٥، ٣١٢، ٣٩٤/٧، ٣٩٦، ٣٩٨، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٦/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٣١٣، ولسان العرب ٤٥/٧، والمقاصد النحوية ٤٨٣/٤، وبلا نسبة في: جمل الخليل ٢٨٨، المقتضب ١٤٨/٢، الأصول ٤٧٦/٢، وعيون الأخبار ١٧٤/٢، شرح الرضي على الكافية ٣٠٨/٣، شرح ابن عصفور على الجمل ٢٢١/٣، والمقرب ٣٠٧/١، الدر المصون ٦٦١/١٠، شرح الكافية الشافية ٦٦٥/٣، العقد الفريد ٣١٢/٢، الأشباه والنظائر ١٠٤/٢، وأوضح المسالك ٢٥١/٤، وشرح ابن الناظم ٥١٩، وشرح الأشموني ٦٢٠/٣، وشرح عمدة الحافظ ٥١٩.

(٣) سورة يوسف الآية ١٠، والقراءة لمجاهد، والحسن، وأبي رجاء، وقتادة، انظر: معاني القرآن للفراء ٣٦/٢، إعراب القرآن للنحاس ١٢٦/٢، الكشف ٣٠٥/٢، البحر المحيط ٢٨٤/٥، الجامع لأحكام القرآن ١٣٣/٨، جامع البيان ٩٤/١٢، الإتحاف ٢٦٢ .

وقرئ ﴿عَشْرٌ أَمْثَالُهَا﴾^(١) برفعهما مع التثنية في الأول على الوصف، والتقدير: فله حسناتٌ عشرٌ أمثال حسنته، ف(الأمثال) نعت لـ(عشر)؛ لأنها نكرة مثلها، وإن كانت مضافة إلى معرفة، وجوز أبو إسحاق نصب ﴿أَمْثَالُهَا﴾ على التمييز في الكلام، كتجويزهم: عندي خمسةٌ أثواباً^(٢).

القاعدة في العدد من ثلاثة إلى عشرة تخالف المعدود، فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث، سواء أكانت مفردة، كقوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾^(٣) أو مركبة نحو: خمسة عشر ولدًا، وسبع عشرة بنتًا أو معطوفًا، نحو: ثلاثة وعشرين يومًا، وأربع وعشرين ليلةً، أما العشرة: فهي على عكس معدودها مفردة، ووفق معدودها مركبة.

وقد جاءت (عشر) في هذه الآية الكريمة على خلاف القاعدة فنُكِّرت (عشر) مع المذكر، فالعبرة في التنكير والتأنيث بالمفرد لا بالجمع، فنقول: ثلاثة رجال، وثلاث نسوة، وكذا: عشر بنات، وعشرة أولاد، كما ذكر ابن مالك بقوله: «الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزُمرَة وأُمَّة وفرقة وعُصبة وصُحبة وسريّة وفئة وعشيرة وقبيلة وفصيلة، فالأصل أن تكون بالتاء؛ لتوافق الأسماء التي هي بمنزلتها، فاستصحب الأصل مع المعدود المذكر؛ لتقدم رتبته، وحذفت التاء مع المعدود المؤنث؛ لتأخر رتبته، فقليل: ثلاثة أعبد وثلاث جوارٍ»^(٤).

والنحاة في علة تنكير العدد (عشر) مع (أمثال) ومفرده مذكر (مثل) مذاهب:

المذهب الأول: وهو ما عليه سيبويه ومن وافقه: أن الموصوف في الآية محذوف وهو مؤنث، فلذلك حذفت التاء، والتقدير: (فَلَهُ عَشْرٌ حَسَنَاتٍ أَمْثَالُهَا)، كما أثبتت الهاء في: (ثلاثة نَسَابَاتٍ)؛ لأن الموصوف المحذوف موصوف مذكر، وذلك في قول سيبويه: «وتقول: ثلاثة نَسَابَاتٍ؛ وهو قبيح؛ وذلك أن النسابة صفة، فكأنه لفظ بمذكر ثم وصفه ولم يجعل الصفة

(١) القراءة ليعقوب والحسن والأعمش وسعيد بن جبير وعيسى بن عمر والقزاز في معاني القرآن للفراء ٣٦٧/١، إعراب القرآن للنحاس ٥٩١/١، الكشاف ٥٠/٢، الجامع لأحكام القرآن ١٥١/٧، جامع البيان ٢٨١/١٢ .

(٢) الفريد ٢٥٨/٢، ٢٥٩ .

(٣) سورة الحاقة الآية ٧ .

(٤) شرح التسهيل ٣٩٨/٢، وانظر: شرح التصريح ٤٥٢/٢ .

تَقْوَى قِوَّةِ الْإِسْمِ، فَإِنَّمَا تَجِيءُ كَأَنَّكَ لَفِظْتَ بِالْمَذْكَرِ ثُمَّ وَصَفْتَهُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: ثَلَاثَةُ رِجَالٍ نَسَابَاتٍ»^(١).

وقال في موضع آخر: (باب ما لا يحسن أن تضاف إليه الأسماء التي تبين بها العدد): «إذا جاوزت الاثنتين إلى العشرة وذلك الوصف تقول: هؤلاء ثلاثة قرشيون، وثلاثة مسلمون، وثلاثة صالحون، فهذا وجه الكلام، كراهية أن تجعل الصفة كالاسم، إلا أن يضطر شاعر، وهذا يدل على أن النسابات إذا قلت: ثلاثة نسابات، إنما يجيء كأنه وصف المذكر؛ لأنه ليس موضعاً تحسن فيه الصفة، كما يحسن الاسم، فلما لم يقع إلا وصفاً صار المتكلم كأنه قد لفظ بمذكريين ثم وصفهم بها، وقال الله جل ثناؤه ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾»^(٢).

وهو رأي المبرد في قوله: «وقال الله عز وجل: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾، والتقدير - والله أعلم - فله عشر حسنات أمثالها»^(٣).

وقال في موضع آخر: «اعلم أنه كل ما كان اسماً غير نعت فإضافة العدد إليه جيدة، وذلك قولك: عندي ثلاثة أجمل، وأربع أيتق، وخمسة دراهم، وثلاثة أنفس، فإن كان نعتاً قبح ذلك فيه، إلا أن يكون مضارعاً للاسم واقعاً موقعه، وذلك قولك: عندي ثلاثة فرسيين وأربعة كرام وخمسة ظرفاء، هذا قبيح، حتى تقول: ثلاثة رجال فرسيين وثلاثة رجال كرام، ونحو ذلك فأما المضارع للأسماء فنحو: جاءني ثلاثة أمثالك، وأربعة أشباه زيد، كما قال الله - عز وجل - : ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾»^(٤).

وهو رأي الفراء حيث قال: «وقوله: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ من خفض، يريد: فله عشر حسنات أمثالها، ولو قال هاهنا: فله عشر مثلاً، يريد: عشر حسنات مثلاً، كان صواباً»^(٥). وتبعه الفارسي فقال: «والموصوف محذوف في هذا الموضع مؤنث، فلذلك حذفت الهاء، كما أن الموصوف المحذوف من (ثلاثة نسابات) موصوف مذكر، فلذلك أثبتت الهاء،

(١) الكتاب ٥٦٢/٣، ٥٦٣.

(٢) الكتاب ٥٦٦/٣، ٥٦٧.

(٣) المقتضب ١٤٧/٢.

(٤) المقتضب ١٨٣/٢.

(٥) معاني القرآن للفراء ٣٦٦/١.

﴿عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ بمنزلة قولهم (ثلاثة نساباتٍ) (وثلاثة دوابٍ)، في أن الموصوف محذوف منه»^(١).

وقال مكي: «قوله ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾، من أضافه فمعناه: فله عشر حسنات أمثال حسنة، ومن نَوَّنَ عشرًا، وهي قراءة الحسن وابن جبير والأعمش^(٢) قدره: فله حسنات عشر أمثالها، وهو كله ابتداء، والخبر (فله)»^(٣).

وقد يغلب المعنى على اللفظ وعليه يذكر العدد أو يؤنث، ومنه قول الحطيئة: ^(٤)
ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذُودٍ ❁ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي
قال ابن مالك: «وتغليب المعنى لكثرة قصده كقولهم: (ثلاثة أنفس) مع أن النفس مؤنثة، لكن كثر استعمالها مقصودا بها إنسان فجعل عددها بالتاء على وفق القصد، قال الشاعر:

ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذُودٍ ❁ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي

وحكى يونس أن رؤية قال: (ثلاث أنفس)، فأسقط التاء مراعاة لتأنيث اللفظ، فإن كان المعدود صفة لم يعتبر لفظها، لكن يعتبر لفظ موصوفها المنوي، فنقول: ثلاثة ربعات، إذا قصدت رجالًا، وكذا تقول: ثلاثة دواب، إذا قصدت ذكورا؛ لأن الدابة صفة في الأصل، ومن ترتيب حكم العدد على حال الموصوف المنوي قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾»^(٥).

(١) التعليقة ٦٨/٤، وانظر شرح الكافية الشافية ١٦٦٦/٣، ارتشاف الضرب ٧٥٥/٢، شفاء العليل ٥٦٥/٢، المساعد ٧٦/٢، شرح التصريح ٤٥٢/٢.

(٢) سبق تخريج القراءة ص ٣٣١.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢٧٨/١.

(٤) البيت من الوافر، وهو للحطيئة في ديوانه ١٢٠، و الذود من الإبل ما بين الثلاثة إلى العشرة، وهو له في الكتاب ٥٦٥/٣، الخصائص ٤١٤/٢، الإنصاف ٦٣٥/٢، شرح التصريح ٤٥٠/٢، ٤٦٢، وبلا نسبة في: الجمل ٢٨٨، مجالس ثعلب ٥٤/١، ليس في كلام العرب ١٩٥، اللباب في علوم الكتاب ٥٠/٢، ٥٠/٤، ٣٦٩/٦، ١٤٠/٨، ٥٣٢، شرح الرضي على الكافية ٣/٣٠١، شرح التسهيل ٣٩٩/٢، توضيح المقاصد ١٣٢٠/٣.

(٥) شرح الكافية الشافية ١٦٦٦/٣، ١٦٦٧.

وفي التصريح: « واعتبار توهم الموصوف كاعتبار نيته، ولهذا ترى العرب يقولون: (ثلاثة دواب) بالتاء، إن قصدوا ذكورًا؛ لأن الدابة وهي لغة كل ما يدب على الأرض صفة في الأصل، غلبت عليها الاسمية، فكأنهم قالوا: ثلاثة أحمره، (جمع حمار)»^(١).

وقد ردّ ابن جني ذلك الرأي حيث قال: « فإن قلت: فهلاً حملته على حذف الموصوف، فكأنه قال: فله عشر حسنات أمثالها، قيل: حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه قبل ليس بمستحسن في القياس، وأكثر مأتاه إنما هو في الشعر؛ ولذلك ضعف حمل ﴿وَدَانِيَةً﴾ من قوله: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلُّهَا﴾^(٢) على أنه وصف جنة؛ أي: وجنة دانية عليهم ظلالها، عطفًا على ﴿جَنَّةٍ﴾ من قوله: ﴿وَجَزَّوْهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾^(٣)، وجنة دانية عليهم ظلالها؛ لما فيه من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، حتى عطفوها على قوله: ﴿مُتَّكِنِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ﴾^(٤) ودانية عليهم ظلالها، فكانت حالاً معطوفة على حال قبلها، فلهذا يضعف أن يكون تقدير الآية على: فله عشر حسنات أمثالها؛ بل تكون ﴿أمثالها﴾ غير صفة، لكنه محمول على المعنى؛ إذ كن حسنات كما ترى، وعليه أيضًا قوله تعالى: ﴿تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾؛ لما كان ذلك البعض سياره في المعنى»^(٥).

المذهب الثاني: التأنيث؛ لأن الضمير المضاف إليه مؤنث، والمضاف إلى المؤنث قد يؤنث، وإن كان مذكرًا إذا كان إياه في المعنى، كقولهم: ذهبت بعض أصابعه.

وإليه ذهب الأخفش ومن وافقه حيث قال: « وقال ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ على العدد كما تقول: عَشْرُ سُودٍ، فإن قلت كيف قال ﴿عَشْرُ﴾ (المثل) مذكر؟ فإنما أنت؛ لأنه أضاف إلى مؤنث، وهو في المعنى أيضًا (حَسَنَةٌ) أو (دَرَجَةٌ)، فإنَّ أنتَ على ذلك فهو وجه»^(٦).

(١) شرح التصريح على التوضيح ٤٥٣/٢ .

(٢) سورة الإنسان الآية ١٤ .

(٣) سورة الإنسان الآية ١٢ .

(٤) سورة الإنسان الآية ١٣ .

(٥) المحتسب ٢٣٧/١، ٢٣٨ .

(٦) معاني القرآن للأخفش ٣١٧/١ .

كما ذهب إليه ابن جنبي وجعل منه قول علي ابن مقبل^(١):
قد صرَّح السيرُ عن كُتْمَانٍ وابتُذِلتِ ❀ وقعُ المحاجن بالمهريَّة الذُّقن

وقول ذي الرمة:^(٢)

مَشَيْنٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحُ تَسَفَّهَتْ ❀ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ

فَأَنْتَ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ (الْوَقْع) وَإِنْ كَانَ مَذْكَرًا؛ لَمَّا كَانَ مِضَافًا إِلَى (المحاجن)، وهي مؤنثة؛ وفي الثاني أَنْتَ (المَرَّ)؛ لِإِضَافَتِهِ إِلَى (الرياح) وهي مؤنثة؛ إِذْ كَانَ (المَرَّ) مِنَ الرِّيحِ.^(٣)

وهو مذهب غير قليل من النحاة كالعكبري والسمين الحلبي والسيوطي.^(٤)

ففي الدر المصون: «تأنيث المذكر كقوله تعالى: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ فحذف التاء من ﴿عَشْرٌ﴾ وهي مضافة إلى الأمثال وهي مذكرة، ولكن لما جاورت الأمثال ضمير المؤنث أجرى عليها حكمه، وكذلك قوله:^(٥)

(١) البيت من البسيط، ديوان ابن مقبل ٣٠٣، وكتمان: اسم موضع، وقيل: اسم جبل. والذقن جمع الذقون، وهي من الإبل: التي تميل ذقنها إلى الأرض، تستعين بذلك على السير، وقيل: هي السريعة. أي ابتذلت المهريّة - وهي المنسوبة إلى مهرة - الذقن بوقع المحاجن فيها، وهو له في معاني القرآن للفراء ١/١٨٧، المحتسب ١/٢٣٧، شرح شواهد المغني ١/٣١٦، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢/٣٧/٤٢٠ شرح التسهيل ٣/٢٣٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٧٥٤، وخزانة الأدب ٤/٢٢٥، وشرح أبيات سيويه ١/٥٨، والكتاب ١/٥٢، ٦٥، الأصول ٢/٣٧٢/٤٨٠، الكامل في اللغة والأدب ٢/١٠٥، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٨٣، المحتسب ١/٢٣٧، ٢/١٩٠، المحرر الوجيز ١/٩٤، ٢١٨، ٣٨٠، ٣٦٨/٢، ٤١٧، التحرير والتنوير ١/٧٢٥ والمقاصد النحوية ٣/٣٦٧، وبلا نسبة في المقتضب ٤/١٩٧، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٣٦٢، والخصائص ٢/٤١٩، المنصف للسارق والمسروق منه ١/٢٦٢ إعراب القرآن للنحاس ٢/٤١، ١٠٩، ٢٧٧/٣، شرح ابن عصفور على الجمل ٣/٨٠، شرح الكافية الشافية ٢/٩٢٠، شرح التسهيل ٢/١١١، ٣/٢٣٧، البحر المحيط ٤/٢٥٩، الدر المصون ١/٤٢٥، اللباب في علوم الكتاب ٢/١٦٢، ٨/٥٢٦، زاد المسير ١/٣٣، توضيح المقاصد ٢/٧٩٥، بدائع الفوائد ٣/٨٨٠، شرح ابن عقيل ٣/٥٠، شرح الأشموني ٢/١٣٩، وشرح ابن عقيل ٣٨٠، حاشية الصبان ٢/٣٧٤ وشرح عمدة الحافظ ص ٨٣٨، الأشباه والنظائر ٥/٢٣٩.

(٣) انظر المحتسب ١/٢٣٧، ٢٣٨.

(٤) انظر التبيان ١/٤٢٣، اللباب في علل البناء والإعراب ٢/١٠٤، ١٠٥، الدر المصون ٤/٢١٣، الإتيقان ٣/١٣٤.

(٥) البيت من الكامل، وتمامه: لَمَّا أَتَى خَيْرَ الزَّبِيرِ تَوَاضَعْتُ .. سِوَرِ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالِ الْخَشَعِ .

..... ❁ سور المدينة والجبال الخشع»^(١).

الرأي الثالث: تأنيث (عشر) مع (أمثال)؛ لأن المراد بـ(الأمثال)(الحسنات) وهي مؤنثة، ذهب إلى ذلك ابن جني وابن السراج والرضي وغيرهم.

أما ابن جني فقد أجاز هذا الوجه مع ما سبق فقال: «وإن شئت حملته على تأنيث المذكر لما كان يعبر عنه بالمؤنث، ألا ترى إلى قول الله سبحانه: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾، فتأنيث (المثل)؛ لأنه في المعنى: حَسَنَةٌ»^(٢).

و جعل منه ابن السراج قوله^(٣):

فَكَانَ مِجْنَى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي ❁ ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانٍ وَمُعْصِرُ

وقال: «فإنما أنت (الشخوص)؛ لقصدته النساء، فحمله على المعنى، ثم أبان عن إرادته وكشف عن معناه بقوله: (كاعبان ومعصر)، ونظير ذلك قوله:^(٤)

وَإِنَّ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ ❁ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قِبَائِلِهَا الْعَشْرِ

فقال: عشر أبطن، يريد: قبائل، وأبان في عجز البيت ما أراد، فأما في النعوت فإن ذلك جيد بالغ، تقول: عندي ثلاثة نساباتٍ وعلاماتٍ؛ لأنك إنما أردت: عندي ثلاثة رجال، ثم

وهو لجرير في ديوانه ٣٤٥، ومجاز القرآن ١/١٩٧،، الكتاب ١/٥٢، الكامل في اللغة والأدب ٢/١٠٥، الأصول ٣/٤٧٧، مقاييس اللغة ٢/١٨٢، سمط الآلي ١/٣٧٩، الدر المصون ٩/٦٢٤، مواهب الأديب ١/٢١٢، المحرر الوجيز ٤/٣٤، ٥/٧٤، زاد المسير ٢/٤١٦، وبلا نسبة في المقتضب ومعاني الفراء ٢/٣٧. والمقتضب ٤/١٩٨. والصاحبي/٢٢٤ والخصائص ٢/٤٢٠. والكامل/٣١٢ والمؤنث لابن الأنباري ٢/١٨٣، وشرح السيرافي ١/٣٢١ والجمهرة لابن دريد ٢/٧٢٣، والاضداد لابن الأنباري ٢٩٦.

(١) الدر المصون ٤/٢١٣.

(٢) المحتسب ١/٢٣٧.

(٣) سبق تخريجه ٣٣١.

(٤) البيت من الطويل، نسب لرجل من كلاب في الكتاب ٣/٥٦٥، ولأعرابي في عيون الأخبار ٢/١٧٤، العقد الفريد ٢/٣١٢، وبلا نسبة في: الجمل ١/٢٨٨، الأصول ٣/٤٧٧، التمام في تفسير أشعار هذيل ١/٣٠، أمالي الزجاجي ١/١١٨، الإنصاف ٣/٦٣٣، شرح ابن عصفور على الجمل ٣/٢٢١، شرح الكافية الشافية ٣/١٦٦٥، شرح التسهيل ٢/٣٩٩، نهاية الأدب في فنون الأدب ٢/٣٣٨.

جئت بـ(نسابات) نعتاً لهم، فهذا الكلام الصحيح، وقد قرأت القراء: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾؛ لأن العدد وقع على حسنات أمثالها»^(١).

كما ذكره الرضي بقوله: «وإن كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف، اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة، قال الله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾، وإن كان المثل مذكراً، إذ المراد بالأمثال: الحسنات»^(٢).

ومن ذلك ما حكاه الأصمعي: «عن أبي عمرو قال: سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لُغُوبٌ^(٣)، جاءتته كتابي فاحتقرها، قال: فقلت له: أنقول جاءتته كتابي؟ فقال: نعم، أليس بصحيفة؟ فلا تعجب إلا من هذا الأعرابي الجافي وهو يعلل هذا التعليل في تأنيث المذكر، وليس في شعر منظوم فيُحتمل ذلك له، إنما هو في كلام منثور»^(٤).

وقد ردّ الفارسي هذا الرأي فقال: «هذا التقدير والتأويل في القرآن يُعتدّ كالفاسد، إنما يجوز هذا في ضرورة الشعر نحو: (٥) تَسَفَّهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النُّوَاسِمِ وما أشبهه، ولا يسوغ هذا في الكتاب»^(٦).

الرأي الرابع: وهو وجه أجازة السيوطي، وقد خالف فيه ما اتفق عليه جمهور النحاة في تذكير العدد أو تأنيثه، حيث نقل عن البغداديين رأياً جديداً مخالفاً فقال: «والعبرة أيضاً في التذكير والتأنيث بالمفرد لا الجمع، فيقال: ثلاثة سجلات وثلاثة دنينيرات، خلافاً لأهل بغداد، فإنهم يعتبرون لفظ الجمع، فيقولون: ثلاث سجلات وثلاث حمامات، بغير هاء، وإن كان الواحد مذكراً»^(٧).

وما ذكره النحاة من القول بالتأنيث للإضافة إلى مؤنث قال به سيبويه أيضاً ولكن ليس في هذا الموضوع من تأنيث العدد، واستشهد عليه بما استشهدوا به من قولهم^(٨):

(١) الأصول في النحو ٤٧٦/٣ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢٩١/٣، ٢٩٢ .

(٣) الأحقق الثقيل الوخم "انظر المخصص ١/ ٢٦٧ .

(٤) انظر المحتسب ١/ ٢٣٨ .

(٥) سبق تخريجه ٣٣٧ .

(٦) التعليقة ٤/ ٦٨، ٦٩ .

(٧) همع الهوامع ٣/ ٢٥٤ .

(٨) البيت من الطويل وهو للأعشى في ديوانه ١٨٣، وهو له في الكتاب ١/ ٥٢، الكامل للمبرد ١٤١/٢، الأصول

وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ ❀ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِّ (١)

كما ذكر التأنيث على القول باعتبار أصل الموصوف، فقال: « وزعم يونس عن رؤبة أنه قال: ثلاث أنفُسٍ، على تأنيث النَّفْسِ، كما يقال: ثلاث أعينٍ للعين من الناس، وكما قالوا: ثلاث أشخَصٍ في النساء، وقال الشاعر، وهو رجل من بني كلاب:

وَإِنَّ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ ❀ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قِبَائِلِهَا الْعَشْرِ

وقال القتال الكلابي: (٢)

قِبَائِلُنَا سَبْعٌ وَأَنْتُمْ ثَلَاثَةٌ ❀ وَلِلسَّبْعِ خَيْرٌ مِنْ ثَلَاثٍ وَأَكْثَرُ

فَأَنْتَ (أبْطُنَا)؛ إِذْ كَانَ مَعْنَاهَا الْقِبَائِلُ » (٣).

إلا أنه لم يجوز ذلك في هذا الموضع؛ لعدم جواز مجيء الصفة ﴿أَمْثَالِهَا﴾ مضافاً إليها فقد قال في: باب ما لا يحسن أن تضيف إليه الأسماء التي تبين بها العدد إذا جاوزت الاثنتين إلى العشرة: « وذلك الوصف تقول: هؤلاء ثلاثة قرشيون، وثلاثة مسلمون، وثلاثة صالحون، فهذا وجه الكلام، كراهية أن تجعل الصفة كالاسم، إلا أن يضطر شاعر، وهذا يدل على أن النسابات إذا قلت: ثلاثة نسابات، إنما يجيء كأنه وصف المذكر؛ لأنه ليس موضعاً تحسن فيه الصفة، كما يحسن الاسم، فلما لم يقع إلا وصفاً صار المتكلم كأنه قد لفظ بمذكّرٍ ثم وصفهم بها، وقال الله جل ثناؤه: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ (٤).

كما أن قوله أوجه من القول بأن المراد بالأمثال الحسنات، كما أريد بالشخوص النساء، فالمثل يقع على المذكر، أما الشخص (٥) فقد يراد به المذكر والمؤنث .

٣/٤٧٨، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٢٤٢، وبلا نسبة في: الجمل للخليل ٢٧٧، معاني القرآن للأخفش

٢/٤٦٠، المقتضب ٤/١٩٩، ١٩٧، المذكر والمؤنث للقراء ١٠١، ضرورة الشعر للسيرافي ٢٠٨، الخصائص

٢/٤١٧، إعراب القرآن للنحاس ٢/٣، ٢٨٥/٣، الكشاف ١/٣٩٥، شرح ابن عصفور على الجمل ٢/٣٩٧.

(١) انظر الكتاب ١/٥٢ .

(٢) البيت من الطويل، وهو للقتال الكلابي في ديوانه ٥٠، والكتاب ٣/٥٦٥، شرح أبيات سيبويه ٢/٣٧٠، الإنصاف ٢/٧٧٢.

(٣) الكتاب ٣/٥٦٥ .

(٤) الكتاب ٣/٥٦٦، ٥٦٧ .

(٥) في الصحاح ٣/ ١٠٤٢ " الشَّخْصُ: سواد الإنسان وغيره تراه من بعيد. يقال: ثلاثة أشخَصٍ، والكثير شُخُوصٌ وأشخَاصٌ وشخُص الرجل بالضم، فهو شخيصٌ، أي جسيمٌ والمرأة شخيصةٌ"

المبحث الثامن

رأي سيويه في نون

(شيطان) من حيث

الأصالة والزيادة

رأي سيبويه في نون " شيطان " من حيث الأصالة والزيادة

قال الهمداني: « وأما نون (الشيطان) فقد حكي عن صاحب الكتاب: أنه جعلها في موضع من كتابه أصلية ^(١)، وفي آخر مزيدة ^(٢) بدلالة قولهم: تشيطن الرجل: إذا صار شيطاناً، واشتقاقه من (شطن) إذا بعد، ومنه بئر شطون، أي: بعيدة القعر، ونوى شطون: أي بعيدة، قال الشاعر ^(٣):

نَأَتْ بِسُعَادَ عَنْكَ نَوَى شَطُونٌ ❖ فَبَأَنْتَ وَالْفُؤَادُ بِهَا رَهِينُ

سمي بذلك لبعده من الصلاح والخير، ومن: شاط يشيط إذا هلك وبطل، ومنه قول الأعشى ^(٤):

... ❖ وَقَدْ يَشِيْطُ عَلَى أَرْمَاحِنَا النَّبْلُ

سمي بذلك لهلاكه بالمعصية، ومن أسمائه: الباطل، فالنون على هذا مزيدة، ووزنه على الأول: (فيعال) وعلى الثاني: (فعلان)، فإن جعلته (فيعالا) صرفته، وإن جعلته " فعلانا " للتعريف والألف والنون الزائدتين « ^(٥)

وتفصيل القول في (نون شيطان) من حيث الأصالة والزيادة أن العلماء فيها

فريقان:

(١) الكتاب ٢١٧/٣، ٢١٨.

(٢) الكتاب ٢٦٠/٤، وانظر الارتشاف ٦٥/١.

(٣) البيت من الوافر وقائله النابغة الذبياني ديوانه ٢١٨، وهو في مقاييس اللغة ١٨٤/٣، اللسان ٢٣٨/١٣، ولزياد بن معاوية في تاج العروس ٥٧٥/٢٢، وبلا نسبة في مجمل اللغة ١٥٦/٣.

(٤) عجز بيت من البسيط وصدرة:

قد تخضّب العير من مكنون فائله.

والفائل: عرق يجري من الجوف إلى الفخذ، ومكنون الفائل: الدم، والبيت من شواهد الشعر والشعراء ٢٥٧/١، شرح المفصل ٣١٢/٣، أمالي القالي ٢٤٧/٢، الحيوان ٢٢٣/٣، شرح أدب الكاتب ١١٩، ٢٣٦، اللسان ٢١٢/٩، معجم المؤلفين ٦٥/١٣.

(٥) الفريد ١٤٧/١، ١٤٨.

الأول: قال بأصالتها وهي من (شطن) بمعنى: بعد عن الحق، وبأصالتها في الكلمة لا تمنع الكلمة من الصرف، وهؤلاء هم البصريون وعلى رأسهم سيبويه.

الثاني: قال بزيادتها فهي عندهم من: شاط يشيط إذا هلك واحترق، وبزيادتها تمنع الكلمة من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، ولكل فريق دليله.

أما البصريون فمن أقوالهم ما نص عليه الخليل بقوله: « والشيطان (فيعال) من (شطن) أي: بعد »^(١).

و ذكرها سيبويه في ثلاثة مواضع من كتابه، في الأول ذكر الوجهين فقال: « وسألته - يقصد الخليل - عن رجل يسمى دهقان فقال: إن سمَّيته من التدهقن^(٢) فهو مصروف وكذلك شيطان، إن أخذته من التشيطان، فالنون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف إذا كان له فعل يثبت فيه النون، وإن جعلت دهقان من الدهق، وشيطان من شَيْطَ لم تصرفه »^(٣).

وفي الموضع الثاني جعلها أصلية فقال في أوزان الاسم والصفة: « ويكون على (فِيْعَالٍ) فيهما، فالأسماء: نحو الخيتام،^(٤) والديماس^(٥) والشيطان »^(٦).

وفي الموضع الثالث قال: « فأما الدهقان والشيطان فلا تجعلهما زائدتين فيهما؛ لأنهما ليس عليهما ثَبَتٌ، ألا ترى أنك تقول: تشيطان وتدهقن وتصرفهما »^(٧).

فبذكر سيبويه لها في الموضع الثاني والثالث يتأكد مذهبه بالقول بأصالة النون في (شيطان).

(١) العين ٦ / ٢٣٧ .

(٢) دهقن الرجل: كثر ماله. المصباح المنير ١ / ١٠٦.

(٣) الكتاب ٣ / ٢١٧، ٢١٨.

(٤) الخيتام: الخاتم. الصحاح ١ / ٧١.

(٥) الديماس: السجن أو القبر. أساس البلاغة ١ / ١٩٥.

(٦) الكتاب ٤ / ٢٦٠. وانظر الأصول في النحو ٣ / ١٩٨، التبيان ١ / ٦.

(٧) الكتاب ٤ / ٣٢١.

ووافقه غير قليل من النحاة كابن قتيبة و الفارسي و مكي و الراغب الأصفهاني و أبي حيان وغيرهم ، حيث قال ابن قتيبة : « و {الشيطان} تقديره: فَيَعَال، والنون من نفس الحرف، كأنه من شَطَنَ أي: بَعَدَ، ومنه يقال: شَطَنْتُ دارَه» (١)

وقال الفارسي : « وأما الشيطان فهو فيعال من شطن مثل البيطار (٢)، والغيداق (٣)» (٤)

وقد استدل البصريون على صحة مذهبهم بما يلي:

أولاً: أنه قد استعمل مشتقاً (شيطن) وتشيطن، وشاطن، فبقاء النون في هذه التصاريف يدل على أصلتها، فقال الخليل: « ويقال: شيطن الرجل، وتشيطن إذا صار كالشيطان وفعل فعله » (٥).

كما استدل ابن فارس بقوله : "والدليل على أن النون من شيطان من نفس الحرف قول أمية بن أبي الصلت في وصف سليمان النبي صلى الله عليه-: (٦)

أَيْمًا شَاطِنَ عَصَاهُ عَكَاهُ ❖ وَرَمَاهُ فِي الْقَيْدِ وَالْأَغْلَالِ

فجاء به على فاعل من شطن.

وعقّب عليه ابن فارس بقوله: « أفلا تراه بناه على (فاعلٍ) وجعل النون فيه أصلية؟ فيكون (الشيطان) على هذا القول بوزن (فَيَعَال) » (٧).

و مما استعمل منه مشتقاً أيضا (المُشِيطَن) فيما أنشده الخليل عن رؤية: (٨)

(١) غريب القرآن /١ / ٢٣ ..

(٢) البيطار : مُعالج الدواب ، انظر تاج العروس /١٠ / ٢١٣ . .

(٣) الغيداق : ولد الضب ، و الغيداق : الناعم ، و غيث غيداق : كثير الماء، و عام غيداق : مخصب، انظر تهذيب اللغة /٨ / ٣٢ ، تاج العروس /٢٦ / ٢٣٦ ، اللسان /١٠ / ٢٨٣ .

(٤) الحجة للقراء السبعة /٢ / ٢٢ ، و انظر مشكل إعراب القرآن /١ / ١٤٠ ، الجواهر الحسان /١ / ١٥٥ ، المفردات في غريب القرآن /١ / ٤٥٤ ، بصائر ذوي التمييز /٢ / ٣٢٠ . البحر المحيط /١ / ١٩٣ ،

(٥) العين /٦ / ٢٣٧ ، وانظر الكتاب /٤ / ٣٢١.

(٦) البيت من الخفيف وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ١٠٦، برواية: ثم يرمى في السجن والأغلال، وهو من شواهد إعراب ثلاثين سورة ٤٩، مقاييس اللغة ٣/١٨٥، غريب الحديث لابن قتيبة ١/٢٤، الصحاح ٥/٢١٤،

تاج العروس ٨/٢٩٨، التهذيب ٣/٢٤٠، ١١/٣١٢. اللسان ١٣/٢٣٨، ٢٣٩.

(٧) مقاييس اللغة ٣/١٨٥.

(٨) الرجز في ديوانه ١٦٥ وفي اللسان ٦/٤٢١٢ (والمُشُّنُ جمع ماشن والمُشُّنُ القَشْرُ يريد وفي الضرب بالسياط

وفي أخاديد السّياطِ المُشَّنِّ ﴿ شافٍ لِبَغِي الكَلْبِ المُشَيِّطِ (١)

ثانيًا: جمعت كلمة (شيطان) على (شياطين) فثبتت في الجمع مما دل على أصالتها، قال الأخفش في حديثه عن نون الجمع: « فليست هذه النون كنون (الشياطين) و (الدهاقين) و (المساكين)؛ لأن (المساكين) و (الشياطين) و (الدهاقين) نونها من الأصل ». (٢)

أما أصحاب الرأي الثاني وهم الكوفيون ومن تبعهم فقد جعلوا (شيطان) على وزن (فعلان) من: شاط يشيط، بمعنى هلك واحترق، فالنون زائدة، وعليه يمنع صرف (شيطان) للعلمية وزيادة الألف والنون.

قال ابن خالويه: « الشيطان يكون (فعلان) من شاط يشيط بقلب ابن آدم، وأشاطه أي: أهلكه » (٣).

وقال أبو حيان: " ووزنه فعلان عند الكوفيين ، ونونه زائدة من شاط يشيط إذا هلك " (٤)

واستدل أصحاب هذا الرأي بأمرين:

أولهما: أنه قد ورد مشتقا من مادة (شيطان) شاط يشيط، مستدلين بقول الشاعر: (٥)

قد تخضب العير من مكنون ﴿ وَقَدْ يَشِيْطُ عَلَيَّ أَرْمَاجِنَا البَطْلُ

التي تُخَدُّ الجلد أي تجعل فيه كالأخاديد والكلبُ المُشَيِّطُ المُتَشَيِّطُ) وهو في : العين ٢٣٧/٦، لسان العرب

٢٢٦٥/٤. وهو برواية: (أخاديد السياط المتن) في البحر المحيط ١/١٩٣، التهذيب ١٣/١٨.

(١) انظر العين ٢٣٧/٦.

(٢) معاني القرآن للأخفش ١/١٤.

(٣) إعراب ثلاثين سورة ٤٨ ، ٤٩. وانظر رأي الكوفيين في التبيان في إعراب القرآن ١/٧، النكت في القرآن الكريم

٨٩/١ ، ٩٠ ، المحكم ٥/٢٩١ ، المجيد في إعراب القرآن المجيد ١١٨ ، ١١٩.

(٤) البحر المحيط ١/١٩٣ .

(٥) سبق تخريجه ص ٣٤٢.

ثانيهما: ورد استعمال كلمة (شيطان) ممنوعة من الصرف في قول الشاعر: (١)
وَقَدْ مَنَّتِ الْخَذَوَاءُ مَنَّا عَلَيَّهِمْ ❀ وَشَيْطَانٌ إِذْ يَدْعُوهُمْ يُثْوِبُ

وقد ردّ الفارسي الدليل الأول بقوله: « وليس بفعالن من قوله:

وقد يشيط على أرماحنا البطل

ألا ترى أن سيبويه حكى: شيطنته فتشيطن، فلو كان من يشيط لكان شيطنته فعلنته، وفي أنا لا نعلم هذا الوزن جاء في كلامهم ما يدل ذلك أنه: فيعلته، مثل بيطرته» (٢).

كما ردّ على الدليل الثاني بقوله: « لا دلالة في ترك صرف شيطان على ما ذكرت، ألا ترى أنه يجوز أن يكون قبيلة، ويجوز أن يكون اسم مؤنث؟ فلا يلزم صرفها لذلك، لا لأنّ النون زائدة» (٣).

وأكثر علماء اللغة على مذهب البصريين، ومنهم من نص على اختياره له (٤)، ومن لم ينص على ذلك منهم ذكره أولاً في سياق عرضه لمادة شيطان (٥).

ومما ينبغي ذكره في هذا الخلاف أن نعرض لرأي مغاير لما سبق من آراء النحاة والنحويين قال أن (شيطان) كلمة جامدة دخلت العربية من لغة سابقة، وهو صاحب تفسير التحرير والتنوير، حيث قال: « وعندي أنه اسم جامد شابه في حروفه مادة مشتقة ودخل في العربية من لغة سابقة؛ لأن هذا الاسم من الأسماء المتعلقة بالعقائد والأديان، وقد كان لعرب العراق فيها السبق قبل انتقالهم إلى الحجاز واليمن، ويدل لذلك تقارب الألفاظ الدالة على هذا المعنى في أكثر اللغات القديمة، وكنت رأيت قول من قال إن اسمه في الفارسية شيطان» (٦).

(١) البيت من الطويل، وهو لطفيل الغنوي في ديوانه ٦٨، الخذواء : اسم فرسه، وشيطان بن الحكم بن جاهمة .

الحيوان ٣٠٠/١، لسان العرب ٣٤٠/٧، تاج العروس ٤٣١/١٩.

(٢) الحجة للقراء السبعة ٢٢ / ٢ .

(٣) الحجة للقراء السبعة ٢٢ / ٢ .

(٤) الأزهرى في تهذيب اللغة ٢١٤/١١، و الجوهرى في الصحاح ٥ / ٢١٤٤ ، و الراغب الأصفهاني في مفردات

غريب القرآن ١ / ٤٥٤ ، والمجاشعي في النكت في القرآن الكريم ١ / ٩٠ .

(٥) انظر الكشف ١٨٤/١، التبيان ٦/١، جمهرة اللغة ٨٦٧/٢، اللسان ٢٢٦٥/٤، ابن سيده في المحكم ١٧ / ٨ .

ومذهب البصريين في نون " شيطان " هو الأولى لعدة أمور:

أ - كثرة ما ورد مستعملًا مشتقًا من مادة (شطن) بمعنى البُعد بإثبات النون - كما سبق ذكره - ومنه حديث (كُلُّ هَوَى شَاطِنٌ فِي النَّارِ) .^(١)

ب - ورود كلمة (شيطان) مصروفة في القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَّرِيدًا ﴾^(٢)، ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَّرِيدٍ ﴾^(٣)، ﴿ وَحَفِظْنَاهَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ ﴾^(٤)، ﴿ وَحَفِظْنَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ ﴾^(٥)، ﴿ وَمَنْ يَعْمُرْ عَنِ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نَقِيضٌ لَهُ، شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ ﴾^(٦)، ﴿ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ ﴾^(٧)

وفي أشعار العرب ورد من ذلك قول جرير:^(٨)

أَزْمَانَ يَدْعُونِي الشَّيْطَانَ مِنْ غَزَلٍ ❀ وَكُنَّ يَهُوِينِي إِذْ كُنْتُ شَيْطَانًا

ج - أن أكثر علماء اللغة والمعاجم قد اختار هذا الرأي، ومنهم الأزهري حيث قال: « وقال الليث: الشيطان فيعال، من شطن، أي بعد، قال: ويقال: شيطان الرجل، وتشيطان، إذا صار كالشيطان وفعل فعله، وقال رؤبة:^(٩)

شَافٍ لِبَغْيِ الْكَلْبِ الْمُشْطِينِ

(١) الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٤٧٥/٢، غريب الحديث لابن قتيبة ٣٦٧/٢.

(٢) النساء آية ١١٧.

(٣) الحج آية ٣.

(٤) الحجر آية ١٧.

(٥) الصافات آية ٧.

(٦) الزخرف ٣٦.

(٧) التكويد آية ٢٥.

(٨) البيت من البسيط، ديوان جرير ٤٩٣، وهو في لسان العرب ٢٣٨/١٣ برواية:

أَيَّامٌ يَدْعُونِي الشَّيْطَانَ مِنْ غَزَلٍ ❀ وَكُنَّ يَهُوِينِي إِذْ كُنْتُ شَيْطَانًا

وهو من شواهد مقاييس اللغة ١٨٤/٣، مجمل اللغة ١٥٦/٣.

(٩) سبق تخريجه ص ٣٤٤.

وقال غيره: الشيطان: فعلان، من شاط يشيط، إذا هلك واحترق، مثل هيمان وغيمان، من هام وغام، قلت: والأول أكبر، والدليل على أنه من (شطن) قول أمية بن أبي الصلت يذكر سليمان النبي^(١): **أَيْمًا شَاطِنٍ عَصَاهُ عَكَاهُ**
أراد: أَيْمًا شَيْطَانٍ «^(٢).

(١) سبق تخريجه ص ٣٤٤.

(٢) تهذيب اللغة ١١/٢١٤. انظر اللسان ٤/٢٢٦٦.

المبحث التاسع

رأي سيبويه في علة ضم واو

﴿أَشْتَرُوا﴾ في قوله تعالى:

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا

رَبِحَتْ بِحَرَّتِهِمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾

رأي سيبويه في علة ضم واو ﴿أَشْتَرُوا﴾ في قوله تعالى:

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَىٰ فَما رِيحَتْ بِجَنَرْتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾^(١)

قال الهمذاني: « وأصل ﴿أَشْتَرُوا﴾: اشتريوا، فقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت؛ لسكونها وسكون واو الجمع بعدها، وبقيت فتحة الراء قبلها؛ لتدل عليها، وقيل: بل سكنت الياء تخفيفًا، ثم حذفت لما ذكرت أنفاً، وحركت الواو لالتقاء الساكنين بالضم وهو الأشيع، وبالكسر على أصل التقاء الساكنين، وبالفتح للتعديل، وقد قرئ بهن^(٢)، فإن قلت: لم كان الضم فيها الأشيع؟ قلت: لأنها واو جمع، فأرادوا الفرق بينها وبين واو (أو) و(لو) وهذا مذهب صاحب الكتاب^(٣) ... »^(٤).

اختلف النحاة في علة تحريك الواو في: ﴿أَشْتَرُوا﴾ بالضم عند التقاء الساكنين الواو والألف، فالأصل (اشتريوا)، والأصل عند التقاء الساكنين التحريك بالكسر، حيث إن الضمة أصعب في النطق من الكسرة، حيث قال إبراهيم أنيس: « حين تتساءل عن أي الصوتين أيسر في النطق أو أيهما الذي يحتاج إلى جهد عضلي أكثر نجد أن الضمة هي التي تحتاج إلى جهد عضلي أكثر؛ لأنها تتكون بتحريك أقصى اللسان في حين أن الكسرة تتكون بتحريك أدنى اللسان، وتحرك أدنى اللسان أيسر من تحريك أقصاه »^(٥).

وفي مسألتنا هذه نجد النحاة قد أجمعوا على تحريك أول الساكنين بالضم، وما كان ذلك إلا لعله ترجحه، وهو ما نص عليه ابن الشجري بقوله: « فإذا ثبت بما ذكرته أن الكسر هو الأصل في حركة التقاء الساكنين، فإنهم قد ينصرفون عن هذا الحكم لعله تحسن الانصراف عنه »^(٦).

(١) سورة البقرة الآية ١٦.

(٢) الفتح قراءة أبي السمال وقعبن العدوي وأبي زيد الأنصاري وأبي الحسن، في: إعراب القرآن للنحاس ١/١٤٢، البحر المحيط ١/٧١، المحتسب ١/٥٤، جامع البيان ١/٢١٠، وبالكسر: يحيى بن يعمر، وابن أبي إسحاق في: معاني القرآن للأخفش ١/٤٥، المحتسب ١/٥٤، إعراب القرآن للنحاس ١/١٤٢، البحر المحيط ١/٧١، جامع البيان ١/٢١٠، وبتخفيف ضمة الواو: زيد بن إسماعيل في التبيان للطوسي ١/٨٢.

(٣) الكتاب ٤/١٥٥.

(٤) الفريد ١/٢٢٩، ٢٣٠.

(٥) في اللهجات العربية لإبراهيم أنيس ٨٥.

(٦) أمالي ابن الشجري ٢/٣٧٧.

وتلك العلة هي أصل الخلاف في مسألتنا، والخلاف في ذلك على عدة آراء :

الرأي الأول : رأي سيبويه - والذي عليه الهمذاني - أن ضم الواو إنما هو للتفريق بينها وبين الواو كما في واو (لو) في قوله تعالى: ﴿وَأَلْوَأَسْتَقَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً عَذْقًا﴾^(١).

وهو ما ذهب إليه الخليل، ذكره سيبويه فقال: « هذا باب ما يضم من السواكن إذا حذفت بعد ألف الوصل وذلك الحرف الواو التي هي علامة الإضمار إذا كان ما قبلها مفتوحًا، وذلك نحو قوله عز وجل: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾^(٢) ورموا ابنك، واخشوا الله، فزعم الخليل أنهم جعلوا حركة الواو منها؛ ليفصل بينها وبين الواو التي من نفس الحرف نحو واو (لُو) و(أُو) «^(٣).

وهو ما ذهب إليه الأخفش حيث قال: « وحركت الواو بالضم؛ لأنك لو قلت: اشْتَرَا الضلالة، فألقيت الواو لم تعرف أنه جمع، وإنما حركتها بالضم؛ لأن الحرف الذي ذهب من الكلمة مضموم، فصار يقوم مقامه «^(٤).

الرأي الثاني: وهو المروي عن الفراء، أن ضم الواو لأنها واو جمع وقد حُرِّكت بحركة الواو المحذوفة قبلها ، حكاه النحاس بقوله : " قال الفراء كان يجب أن يكون قبلها واو مضمومة لأنها واو جمع فلما حذفت الواو التي قبلها واحتاجوا إلى حركتها حركوها بحركة التي حذفت"^(٥).

(١) سورة الجن الآية ١٦ .

(٢) سورة البقرة الآية ٢٣٧ .

(٣) الكتاب ٤/١٥٥ وهو رأي الأنباري في البيان ١/٥٨، والعكبري في التبيان ١/٢٢٩، وابن يعيش في المفصل ٩/١٢٧، ١٢٨، وانظر الأصول في النحو ٢/٣٧٠ .

(٤) معاني القرآن للأخفش ١/٥٠، ٥١ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١/١٩٢، و حكى هذا الرأي بغير نسبة في البيان في غريب القرآن ١/٥٩، والتبيان ١/٢٩ .

الرأي الثالث: حركت الواو بالضم؛ لأنه هنا أخف من الكسر فالضمة من جنس الواو، حكاه النحاس بقوله: «قال ابن كيسان: الضمة في الواو أخف من غيرها؛ لأنها من جنسها»^(١).

الرأي الرابع: عن الزجاج حركت بالضم؛ لأنها واو جمع فحركت به كما في (نحن) ذكره بقوله: «وقوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾^(٢) ﴿نَحْنُ﴾ مبنية على الضم، لأن (نحن) تدل على الجماعة، وجماعة المضمرين يدل عليهم إذا تثبت الواحد من لفظه الميم والواو، نحو (فعلوا) و(أنتم) فالواو من جنس الضمة، فلم يكن بد من حركة (نحن) فحركت بالضم؛ لأن الضم من الواو، ألا ترى أن واو الجماعة إذ حركت لالتقاء الساكنين ضمت نحو: ﴿أَشْرَوْا الضَّلَالَةَ﴾^(٣).

الرأي الخامس: أنها ضمت؛ لأنها ضمير فاعل... مثل التاء في (قمت)^(٤).

وقد اختار الهمذاني رأي سيبويه بقوله: «فإن قلت: لم كان الضم فيها الأشيع؟ قلت: لأنها واو جمع، فأرادوا الفرق بينها وبين واو (أو) و(لو) وهذا مذهب صاحب الكتاب...»^(٥).
وإنما كان الرأي عند العلماء هو ضم الواو وإن اختلفوا في العلة لأن قراءة الضم مجمع عليها، قال الزجاج: «والقراءة المجمع ﴿أَشْرَوْا الضَّلَالَةَ﴾ بالضم»^(٦).

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/١٩٢، ومنقول عنه في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/٢١٠، ورأيه بغير نسبة في التبيان ١/٥٩، البيان ١/٢٩.
(٢) سورة البقرة الآية ١٤.
(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/٨٩.
(٤) الرأي بلا نسبة في التبيان ١/٣٠.
(٥) الفريد ١/٢٣٠.
(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٨٩.

المبحث العاشر

رأي سيويه في
وزن (أشياء)

رأي سيبويه في وزن (أشياء)

قال الهمداني: « قوله تعالى: ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ بُدِّ لَكُمْ فَسَوْكُمْ ﴾^(١) اختلف أهل العربية في ﴿ أَشْيَاءٍ ﴾ ووزنها، فذهب الخليل وصاحب الكتاب وموافقوهما إلى أن أصلها (شيئاً)^(٢) بهمزتين تقصل بينهما ألف مزيدة، فالهمزة الأولى لام الكلمة بإزاء الفاء من (طَرْفَاء)، والثانية منقلبة عن ألف التانيث، كهزمة (طَرْفَاء) إلا أنهم استثقلوا اجتماع همزتين ليس بينهما حاجز قوي لكون الألف ساكنًا من جنس الهمزة أيضًا، ألا تراه يعود إليها إذا مسَّته الحركة». ^(٣)

وآراء النحاة الواردة في وزن (أشياء) أربعة آراء:

الرأي الأول: رأي الخليل وسيبويه أن (أشياء) اسم جمع ووزنها (لفعاء) بالقلب حيث كان الأصل (شيئاء)، فقلبت بتقديم لامها (الهمزة الأولى) على الفاء (الشين) فقيل (أشياء) على وزن لفعاء، ومنعت الصرف لألف التانيث.

أما الخليل فقد قال: « (أشياء) اسم للجميع، كأن أصله فَعْلَاء (شيئاء) فاستثقلت الهزتان فقلبت الهمزة الأولى إلى أول الكلمة فجعلت (لَفْعَاء)، كما قلبوا (أَنُوق) فقالوا: (أَيْنُوق) »^(٤). وقال سيبويه: « وكان أصل أَشْيَاء (شيئاء)، فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كره من الواو »^(٥).

وتبعهما المبرد^(٦) والمازني^(٧) وابن جني^(٨) والرضي^(٩).

(١) سورة المائدة آية ١٠١.

(٢) هكذا وردت في النسخة المحققة المعتمدة في البحث، وفي النسخة المحققة لـ (محمد نظام الدين الفتيح) ٥٠١/٢ وردت (شيئاء)، وهو الصواب، كما يدل على ذلك ما جاء بعدها: (بهمزتين تقصل بينهما ألف مزيدة، فالهمزة الأولى لام الكلمة....)

(٣) الفريد ٨٥/٢.

(٤) العين ٢٩٦/٦، ٢٩٧.

(٥) الكتاب ٣٨٠/٤.

(٦) المقتضب ٣٠/١.

(٧) التصريف ٩٤/٢.

(٨) المنصف ٩٤/٢.

(٩) شرح الرضي على الشافية ٣٠/١.

ف (أشياء) على هذا الرأي وزنها: لفعاء بعد القلب وهي اسم جمع، وليست جمعاً لكلمة (شيء) .

الرأي الثاني: رأي الأخفش أن وزنها (أفعلاء)، فحذفت الهمزة الأولى التي هي لام؛ لاجتماع همزتين بينهما ألف، ومفردها شيء على زنة (فلس)، ولم يصرح الأخفش بهذا في معاني القرآن، بل حكاه عنه الزجاج و كذا عن الفراء، حيث قال: « وقال الأخفش - سعيد بن مسعدة - والفراء: أصلها أفعلاء كما تقول هَيْنَ وأهونَاءَ، إلا إنه كان الأصل أشيئاء على وزن (أشيعاع)^(١)، فاجتمعت همزتان بينهما ألف، فحذفت الهمزة الأولى». ^(٢)

كما حكاه ابن جني بقوله: « وكان أبو الحسن يقول: "أشياء: أفعلاء" ، و جمع (شيء) عليه كما جمع شاعر على شعراء ، و لكنهم حذفوا الهمزة التي هي لام الفعل استخفافاً ، وكان الأصل (أشيئاء)، فحذفوا» ^(٣).

الرأي الثالث: رأي الفراء أن أصل وزن أشياء (أفعلاء) وهي جمع (شيء) الذي أصله (شيء) فخفف كما قيل ميئت وسيئد في ميئت وسيئد، حيث قال الفراء: «ولكننا نرى أن (أشياء) جمعت على أفعلاء، كما جمع لَيْنَ وألِيناء، فحذف من وسط (أشياء) همزة كان ينبغي لها أن تكون (أشيئاء) فحذفت الهمزة لكثرتها» ^(٤).

فوزنها عند الفراء (أفعاء) ^(٥) وهذا ظاهر من كلام الفراء السابق، ورأى مكي في شرحه لرأي الفراء أن الهمزة أبدلت ياء ثم حذفت لكثرة الاستعمال، وفي كلا الأمرين وزنها (أفعاء) سواء حذفت الهمزة ابتداءً أو أبدلت ياء ثم حذفت. ^(٦)

(١) كلمة لا معنى لها ذُكرت لمجرد الوزن .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢١٢، و انظر: المنصف ٢/٩٤، أمالي ابن الشجري ٢/٢٠٧، شرح الرضي على الشافية ١/٣٠، المشكل في إعراب القرآن ١/٢٧٧، الدر المصون ٤/٤٣٤.

(٣) المنصف ٢/٩٢.

(٤) معاني القرآن ١/٣٢١.

(٥) انظر المشكل في إعراب القرآن ١/٢٧٧، التبيان ١/٣١٣.

(٦) وهذا يردّ ما نسبته السمين الحلبي إلى مكي من القول بأن وزنها (أفياء) حيث قال السمين الحلبي: " هذا غلط فاحش، ثم غني جوزت أن يكون غلطاً عليه من الكاتب وإنما كانت (أفعاء) بالعين فصحفها الكاتب إلى (أفياء) " الدر المصون ٤/٤٤٠.

الرابع: رأي الكسائي وأبي حاتم أن (أشياء) جمع شيء ووزنها (أفعال) كضيف وأضيف وبيت وأبيات، نسبه إليه الرضي بقوله: « وقال الكسائي: هو جمع شيء، كبيت وأبيات، مُنَع صرفه تَوْهُماً أنه كحمراء، مع أنه كأبناء وأسماء »^(١).

تلك المذاهب هي الأشهر فيما ورد من خلاف في وزن (أشياء) وبالمبحث فيها نجد أموراً:

- ١- أن الهمذاني قد ذكر رأي الفراء منسوباً لبعض أهل الكوفة، ولم يصرح باسمه مع شهرة هذا الرأي عنه.
 - ٢- أن كثيراً من النحاة^(٢) قد ذكر وزن (أشياء) على (أفعلاء) منقولاً عن الأخفش والفراء ولم يفرقا بينهما بتفصيل يوضح رأي الثاني بأن مفردهما (شيء) وخفف إلى (شيء).
 - ٣- لم تسلم الآراء الثلاثة الأخيرة من الرد، بينما سلم الأول إلا قليلاً.
- و لقد رجّح النحاة الرأي الأول وهو رأي سيبويه و الخليل ، ومما يرجح هذا الرأي:
- أ- تصغير (أشياء) على (أشياء)، فصغرت على لفظها كاسم الجمع، نحو: رهط رهيط ونفر نفير، قال ابن جني: « فقولهم (أشياء) وتركهم لها على بنائها يدل على أنها لو كانت (أفعلاء) لما جاز تحقيرها على بنائها؛ لأنه دال على الكثرة وللزم أن يقال: (شيئيات)، كما يقال: (شويرون)، فلهذا كان رأي الخليل هو الصواب »^(٣).
 - ب- جمعها على (أشاوى)، حيث سمع جمع (أشياء) على (أشاوى)، فأشبهت صحراء وصحارى.
- قال المبرد: « ومما يؤكد ذلك السماع قول الأصمعي فيما حدث به علماؤنا أن أعرابياً سمع كلام خلف الأحمر^(٤) فقال: يا أحمر، إن عندك لأشاوى، فقلب الياء واواً وأخرجه مُخْرَج صحراء وصحارى »^(٥).

(١) شرح الرضي على الشافية ٢٩/١، المشكل في إعراب القرآن ٢٧٨/١، الدر المصون ٤٤٠/٤.

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢١٢/٢، المنصف ٩٤/٢، أمالي ابن الشجري ٢٠٧/٢، المشكل في إعراب القرآن ٢٧٧/١، الدر المصون ٤٣٤/٤.

(٣) المنصف ١٠١/٢.

(٤) أبو حيان، خلف بن حيان الأحمر، شاعر، راوية، عالم بالأدب، توفي سنة ١٨٠ هـ، انظر ترجمته في الأعلام للزركلي ٣١٠/٢.

(٥) المقتضب ١/١٦٩، وانظر شرح الرضي على الشافية ٣٠/١.

كما استدلل الرضي بهذا الجمع على ضعف قول غير الخليل، فقال: «ويضعف قول الأخفش والكسائي قولهم: أشايا وأشاورى، في جمع أشياء، كصحارى في جمع صحراء، فإن أفعلاء وأفعالاً لا يجمعان على فعالي»^(١).

وقد رُدَّ قول الأخفش والفراء اللذين جعلاً أصل (أشياء) على وزن (أفعلاء)، وإن سلم رأيهما من منع الصرف بغير علة، إلا أن كثيراً من النحاة قد خطأ رأيهما للجمع وللتصغير. أما الجمع فقد قال الزجاج: «وهذا غلط أيضاً؛ لأن (شيئاً) (فَعَل)، و(فَعَل) لا يجمع على أفعلاء»^(٢).

وأما التصغير فقد قال أبو عثمان: فسألته - يعني أبا الحسن - عن تصغيرها، فقال: «العرب تقول (أشياء) فاعلم؛ فيدعونها على لفظها. فقلت: فلم لا ردت إلى واحدتها، كما رد شعراء إلى واحدته؟ فلم يأت بمقنع!»^(٣).

وقد علل الفارسي لتصغير (أشياء) على (أشياء) بقوله: «والجواب عن ذلك أن (أفعلاء) في هذا الموضوع جاز تصغيرها، وإن لم يجز ذلك فيها في غير هذا الموضوع؛ لأنها قد صارت بدلاً من (أفعال) بدلالة استجازتهم إضافة العدد القليل إليها، كما أضيف إلى (أفعال)، ويدل على كونها بدلاً من (أفعال) تذكيرهم العدد المضاف إليها في قولهم: ثلاثة أشياء، فكما صارت بمنزلة (أفعال) في هذا الموضوع بالدلالة التي ذكرت، كذلك يجوز تصغيرها من حيث جاز تصغير أفعال، و لم يمتنع تصغيرها على اللفظ من حيث امتنع تصغير هذا الوزن في غير هذا الموضوع لارتفاع المعنى المانع من ذلك من (أشياء)، وهو أنها صارت بمنزلة (أفعال)»^(٤).

بينما ذهب ابن الشجري إلى أن ما يستدل به على مذهب الأخفش: «أن يقال: إنما جاز تصغير (أفعلاء) على لفظه، وإن كان من أبنية الكثرة، لأن وزنه نقص بحذف لامه، فصار (أفعاء)، فشبهوه بأفعال، فصغروه»^(٥).

(١) شرح الرضي على الشافية ٣١/١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢١٢/٢.

(٣) المنصف ١٠٠/٢.

(٤) التكملة ٣٤٤.

(٥) أمالي ابن الشجري ٢٠٧/٢، ٢٠٨.

جـ. كما رد ابن جنبي رأي الفراء بعدم سماع استعمال (شيئ)، إذ لو كان أصلاً لكان أكثر استعمالاً، حيث قال ابن جنبي: «والذي ادّعاء من أن (شيئاً) محذوف من (شيئ)، لا أعلم له دلالة تدل عليه؛ لأننا لم نسمعهم قالوا: شيئاً كما قالوا هيّن، ولو كان أصله (شيئاً) لنطقوا به، كما قالوا هيّن وهيّن»^(١).

وقد بين ابن جنبي وغيره ما يثيره قول الفراء من إشكال، وذلك في أمور:
أحدها: لو كان (أشياء) على أفعلاء، لما جاز تحقيرها على بنائها؛ لأنه جمع كثرة، ولوجب رده عند التصغير إلى الواحد.

ثانيها: لو كان (شيء) في الأصل (شيئاً) لكان هذا الأصل أكثر استعمالاً؛ قياساً على أمثاله: ميّت ولين وهيّن، وسيّد، ولكن هذا الأصل لم يسمع حتى يكون أكثر استعمالاً.

ثالثها: أن القول بأن أصل (شيء): (فيعل) ادّعاء لا دليل عليه، لأن (فيعل) لا يجمع على (أفعلاء)^(٢).

- كما رد مكي مذهب الفراء بأمور: «هذا الجمع لا نظير له، لأنه لم يقع (أفعلاء) جمعاً لـ (فيعل) فيكون هذا نظيره، وهيّن وأهوناء شاذ، لا يقاس عليه، وأيضاً فإن حذفه واعتلاله جرى على غير قياس، فهذا القول خارج في جمعه واعتلاله عن القياس والسماع، وأيضاً فإنه يلزمهم أن يصغروا (أشياء) على (شؤيات) أو على (شؤينات)، وذلك لم يقله أحد»^(٣).

- أما مذهب الكسائي وإن سلم من حجة التصغير فصح تصغيره على أشياء، إلا أنه لم يسلم من حجة العلة في منع الصرف، وقد خطأه كثير من النحاة في هذا الوزن، قال الزجاج: «وقد أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائي خطأ في هذا وألزموه ألا يصرف أبناء وأسماء»^(٤).

وقد علل الكسائي لذلك - كما نقل عنه الفراء - بأن (أشياء) أشبهت (حمراء) فمنعت الصرف مع كثرة الاستعمال.

(١) المنصف ٩٦/٢، ٩٧.

(٢) المنصف ٩٦/٢، ٩٧، ٩٩، ١٠٠.

(٣) المشكل في إعراب القرآن لمكي ٢٣٩/١، ٢٤٠، وانظر المنصف ١٠٠/٢.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢١٢/٢.

فأشبهت في جمعها على (فعالي) الواحد الذي على وزن (فعلاء)؛ إذ جمعت على (أشأوى) كما جمع نحو: صحراء وصحارى، وعذراء وعذارى، كما جمعت على (أشياوات) فشابهت أيضا مثل: حمراء وحمراوات كما ذكر الفراء. (١)

وقد ضعف الرضي أيضا رأي الكسائي بأن (أشياء) تجمع على (أشأوى) و(أشايا)، وهذا الجمع لم يسمع في (أفعال). (٢)

تعقيب :

ما نسبة الهمداني إلى أبي حاتم من القول بأن وزن أشياء أفعال عليه أمران:

أحدهما: أن هذا القول هو نفسه قول الكسائي فيكون موافقا له، قال مكّي: « وقال أبو حاتم: (أشياء) (أفعال)، جمع شيء ك(بيت) وأبيات، وكان يجب أن يصرف إلا أنه سمع غير مصروف» (٣).

ثانيهما: ما نقله الهمداني عن أبي حاتم « كما قالوا: أهوناء ثم أعل بالحذف على ما تقدم، وترك الصرف فيه سماع » (٤).

ف(أهوناء) ليست على (أفعال) بل على (أفعلاء)، وبما قاله أبو حاتم من الإعلال بالحذف فيها، فهو بهذا على رأي الفراء السابق نكره.

٢- ما نقله الهمداني عن بعض أهل الكوفة بأن واحد (أشياء) (شَيْئِي) ك (خليل) فيكون ك (فعيل أفعلاء) قد رده الزجاج إلى مذهب الفراء وعده غلطاً (٥)، وقال ابن عصفور: « فإن قيل: فإن الفراء قد ذهب إلى أن (فيعلاً) في الأصل (فَعِيل) فقلب، فإذا كان كذلك فبابه أن يجمع على أفعلاء.... » (٦).
قد فسره مكّي بقوله: « وقال بعض أهل النظر: (أشياء) أصلها (أشِيَاء) على وزن (أفعلاء)، كقول الأَخْفَش؛ إلا أن واحدها (فعيل) كصديق وأصدقاء، فأعلّ على ما تقدم من تخفيف الهمزة، وحذف العوض، وحسن الحذف في الجمع لحذفها من الواحد، وإنما حذفت من الواحد تخفيفاً لكثرة الاستعمال». (٧)

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٣٢١/١.

(٢) انظر شرح الرضي على الشافية ٣١/١.

(٣) المشكل في إعراب القرآن ٢٤٠/١.

(٤) الفريد ٨٨/٢.

(٥) معاني القرآن للزجاج ٢١٢/٢.

(٦) الممتع الكبير ٣٣٠، وانظر الدر المصون ٤٤٠/٤.

(٧) مشكل إعراب القرآن ٢٤١/١.

إلا أن المبرد قد حكى عن الأخفش ما يرده للقول بهذا الرأي، حيث قال: «وكان الأخفش يقول (أشياء) (أفعلاء) يا فتى جمع عليها (فَعَل)، كما جمع سَمَح على سُمَحَاء، وكلاهما جمع ل(فَعِيل) كما تقول في نصيب أنصباء وفي صديق أصدقاء وفي كريم كرماء وفي جليس جلساء، ف(سَمَح) و(شَيْء) على مثال (فَعَل) فخرج إلى مثال فعيل»^(١).

٣- ما نقله النحاة من القول بجمع أشياء على أشاوى جائز عند المازني فيما نقله عن الأصمعي كما سبق ذكره.^(٢)

٤- وقد ضعف الرضي القول بجمع أشياء على (أشاوى)؛ لأن أفعلاء، وأفعالا، لا يجمعان على (فعالي)، حيث قال: «والأصل هو: (الأشاياء)، وقلبت الياء في (الأشاوى) على غير قياس، كما قيل: جبيته جباية وجباوة»^(٣).

وهذا ما سبقه إليه ابن جني إلا أنه اعتذر عن ذلك فقال معللاً: «وكأنهم إنما فعلوا ذلك كراهية للياء بين الألفين في (أشاياء) لو قالوها لقرب الألف من الياء، وليكون قلب الياء واواً هنا عوضاً للواو من كثرة دخول الياء عليها»^(٤).

ويبدو أن ابن جني لم يعد ذلك عذراً قاطعاً فقال: «على أنه ليس بعللة قاطعة ولكن فيه ضرباً من التعلل»^(٥).

٥- قد نقل ابن جني عن الفارسي رأياً آخر في (أشاوى) فقال: «وأخبرني أبو علي أن بعضهم ذهب إلى أن (أشاوى) ليس بجمع (أشياء) من لفظها، وأنه من لفظ قول الشاعر: ^(٦)
يا حبّذا حين تُمسي الرّيح باردةً ❖ واديّ أشيّ وفتيانٌ به هُضم

(١) المقتضب ١/١٦٨.

(٢) ص ٣٥٥.

(٣) شرح الرضي على الشافية ١/٣١.

(٤) المنصف ٢/٩٩.

(٥) المنصف ٢/٩٩.

(٦) البيت من البسيط وهو لزياد بن منقذ في الشعر والشعراء ٢/٧٠١، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٨٣٩، جمهرة اللغة ١٤١، الخزانة ٥/٢٥٠، المقاصد النحوية ١/٢٥٧، ولبدر بن سعد في الأغاني ١٠/٣٣٠، وبلا نسبة في المنصف ٢/١٠٠، الممتع ٣٣٠.

ف(أشأوى) على هذا (فعالى) بمنزلة (عذارى)؛ لأن الهمزة في (أشي) فاء، فينبغي أن تكون في (أشأوى) فاء؛ كأن واحدتها: (إشأوة) وتكون (إشأوة) كإداوة وتكون (أشأوى): فعائل- في الأصل- كأداوى «(١).

وبالنظر نجد أن الرأي الأولي بالقبول عند جمهور النحاة هو الرأي الذي سلم من الرد وهو رأي الخليل وسيبويه، وعليه تكون (أشياء) اسم جمع وليست جمعا، وهو ما اختاره الهمذاني فقال: « والقول قول صاحب الكتاب؛ لكونه لا يرد عليه إشكال، وإنما فيه شيء واحد وهو أنه قلب الكلمة ليزيل اجتماع الهمزتين، والقلب كثير في كلام القوم فيما لا يؤدي إلى التخفيف، فكيف ما يؤدي إليه «(٢).

إلا أنه من القبول بمكان رأي الكسائي وأبي حاتم فتكون (أشياء) جمع (شيء) على وزن (أفعال) ومنعت الصرف مع كثرة الاستعمال تشبيها بالممدود، فلا حاجة للقول بالقلب والإبدال الذي يحتاج إلى دليل عليه.

وقد يكون منعها الصرف لعلة تخص تلك الكلمة في موضعها في الآية الكريمة فمنعت الصرف مع صرف نظيرها كأسماء وأبناء، كما هو الحال في صرف ﴿سَلَسِلًا﴾^(٤) و﴿قَوَارِيرًا﴾^(٥) في موضعهما في القرآن مع منعهما^(٦) في غيره لعلة تخص موضعهما^(٧)، كما أن (أشياء) قد وردت مصروفة في مواضع وممنوعة في غيرها في الشعر العربي فمن شواهد منع صرفها:

(١) المنصف ١٠٠/٢.

(٢) الفريد ٨٨/٢.

(٣) قراءة الصرف لابن كثير، وأبي عمرو، وابن محيصن، وهشام، وخلف، وابن مسعود، في البحر المحيط ٣٨٧/٨.

(٤) سورة الإنسان الآية ٤ .

(٥) سورة الإنسان الآية ١٥ .

(٦) قراءة المنع لنافع، الكسائي، عاصم، شعبة، الحسن، أبي جعفر، الحسن، الأعمش، هشام، الشنوبذي، الأزرق، ابن شنبوذ، وروح، انظر معاني القرآن للفراء ٢١٤/٣، الكشف ٢٨٠/٦، الحجة للقراء السبعة ٢٤٨/٦، البحر المحيط ٣٨٩/٨.

(٧) انظر الخلاف في صرفهما ومنعهما في : معاني القرآن للفراء ٢١٤/٣، ٣٦٦، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٥٨/٥، إعراب القرآن للنحاس ٩٧/٥، الخصائص ٩٨/٢، الكافية في النحو ١٢١/١، التسهيل ٢٢٤، البحر المحيط ٣٨٧/٨، الدر المصون ٤٧٠/١٠ . .

قول كثير عزة: (١)

وَأَعْرَضُ عَنْ أَشْيَاءٍ مِنْكَ تُرِيْبُنِي ❖ وَأُدْعَى إِلَى مَا نَابَكُمْ فَأَجِيبُ

و قول الأحوص: (٢)

وَأُخْفِي إِذَا اسْتَخْبَرْتُ أَشْيَاءَ كَارِهًا ❖ وَفِي النَّفْسِ حَاجَاتٌ إِلَيْهَا تَطَلَّعُ

وقول زهير: (٣)

قُلْتُ لَهَا يَا إِرْبَعِي أَقَلَّ لَكَ فِي ❖ أَشْيَاءٍ عِنْدِي مِنْ عِلْمِهَا خَبْرُ

وقول هدبة بن الخشرم: (٤)

وَإِنِّي لِأَرْجِي الْمَرْءَ أَعْرِفُ ❖ وَأُعْرِضُ عَنْ أَشْيَاءٍ فِيهَا مَقَاذِفُ

وقول معن بن أوس: (٥)

وَإِنِّي عَلَى أَشْيَاءٍ مِنْكَ تُرِيْبُنِي ❖ قَدِيمًا لَذُو صَفْحٍ عَلَى ذَاكَ مُجْمِلُ

وقول معن بن أوس: (٦)

وَصَبْرِي عَلَى أَشْيَاءٍ مِنْهُ تُرِيْبُنِي ❖ وَكَظْمِي عَلَى غَيْظِي وَقَدْ يَنْفَعُ الْكَظْمُ

وقول آخر: (٧)

وَصَرْتُ أَرَى أَشْيَاءَ كَانَتْ عَجِيبَةً ❖ إِلَى فَلَا يَحِلُّ بَعِينِي عَجِيبُهَا

وقوله: (١)

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ١٦٥، برواية: وأغضي على، وهو له في منتهى الطلب من أشعار العرب ١/١٤٥، وبلا نسبة في الزهرة ١/٣٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأحوص الأنصاري في ديوانه ١٧٤، وهو له في منتهى الطلب من أشعار في الزهرة ١/٣٤.

(٣) البيت من المنسرح ديوان زهير ٦١.

(٤) البيت من الطويل ديوان هدبة بن الخشرم ١٣٠.

(٥) البيت من الطويل، ديوان معن بن أوس ٣٦، لباب الأدب ١٣٢١، العقد الفريد ٥/١٩٠، الخزانة ٨/٢٩٢، زهر الأكم في الأمثال والحكم ١/٢٩٤، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٨/٢.

(٦) البيت من الطويل، وهو له في: زهر الآداب ٨٧٥، ١٦٠، أمالي القالي ٢/١٠٣، ، منتهى الطلب ١/١٢٧،

الأمالي في لغة العرب ٢/١٠٤، جواهر الأدب في أدبيات ونساء لغة العرب ٢/٣٧١، زهر الأكم في الأمثال

والحكم ١/٢٩٤، العقد الفريد ٥/١٩٠، الخزانة ٨/٢٩٢، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٨/٢ ز

(٧) البيت من الطويل وهو لفائد بن غالب العبيدي في التعليقات والنوادر ١/١٠٢.

الجود والغول والعناء ثالثة ❖ أسماء أشياء لم تُخْلَق ولم تكن
وقوله: (٢)

إني لأعرض عن أشياء أسمعها ❖ حتى يقول رجال إن بي حُمفا
وقوله: (٣)

صبرت على أشياء منه تربني ❖ مخافة أن أبقى بغير صديق
وقول ابن الرومي: (٤)

جاد بأشياء لا يجاد بها ❖ لثيمة فيه بدت الثيما
ومن شواهد الصرف قوله: (٥)

فما أنس مل أشياء لا أنس ❖ وإن أشقذتني الحرب إلا على ذكر
وقوله: (٦)

نأزت عدياً والخطيم فلم أضع ❖ ولاية أشياء جعلت إزاءها
وقول الطرماح: (٧)

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في: ، معجم الأدباء ٥/٥٩، حياة الحيوان الكبرى ٢/٢٢٤، البصائر والذخائر ١٢٩/٥، ٢٠٠/٨، روح البيان ٤/٤٥٠، تفسير المنار ٧/٤٣٨،

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في: معجم الحكم والأمثال ٥/١٧٢، عيون الأخبار ١/٣٩٩، الأسباب المفيدة في اكتساب الأخلاق الحميدة ١/١٩.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: معجم الحكم والأمثال ٦/٦٥، عيون الأخبار ٢/٢٢، غرر الخصائص الواضحة ١/٥٤٧، سمط اللاكي ٢/٥٥.

(٤) البيت من المنسرح، ديوان ابن الرومي ٣/٣٦٠.

(٥) البيت من الطويل، وهو للخطيم المطرزي وهو الخطيم بن نورة العكلي، شاعر أموي، ولص من لصوص العرب، انظر الحماسة البصرية ١/ ١٠٩ معجم البلدان ٢/٣٤٤، ٣/٣٩٩، المرأة في الشعر الأموي ١/٢٣٢، نضرة الإغريض في نصرة القرير ١/١٤. و البيت في ديوانه ٢٥٦، وهو له في منتهى الطلب من أشعار العرب ٣/٢٤٨..

(٦) البيت من الطويل، وهو لقيس بن الخطيم، في ديوانه ٤٣، وجعلت إزاءها أي: القيم عليها، والبيت له في الأغاني ٣/٦، وانظر حماسة التبريزي ١/٩٦، الانتماء في الشعر الجاهلي ١/٤٧.

(٧) البيت من الطويل، ديوان الطرماح ١٨١، وهو في حماسة الشجري ١٥٥ برواية: وما تتسني الأيام لا أنس ميعة...

فَمَا أَنَسَ مِلْ أَشْيَاءٍ لَا أَنَسَ مَيْعَةً ❖ مَنِ الْعَيْشِ إِذْ أَهْلُ الصَّفَاءِ جَمِيعٌ

وقول بشار: (١)

لِلنَّاسِ حَاجَاتٌ وَمِنِّي الْهَوَىٰ ❖ يُذَكِّيهِ شَيْءٌ بَعْدَ أَشْيَاءٍ

وقول ابن الرومي: (٢)

ثَلَاثَةُ أَشْيَاءٍ فِي اثْنَيْنِ مِنْهُمَا ❖ رِضَائِي وَسُخْطِي فِي الْمُثَلَّثِ

والذي يبدو أن منع (أشياء) الصرف في الشعر أكثر من صرفها.

(١) البيت من البحر السريع، ديوان بشار ١/١٥٥.

(٢) البيت من الطويل ديوان ابن الرومي ٣/٣٦٧.

نتائج البحث

فيما نسبه النحاة إلى الخليل من القول بأن (إيا) اسم مضمَر أضيف إلى الضمائر اللاحقة به يخالف ما صرح به الخليل في العين بأن (إيا) عماد للضمائر اللاحقة به، ولعل ذلك يرجع إلى التشكيك في نسبة العين إلى الخليل.

فيما نقله سيبويه عن الخليل من قول بعضهم : وقال الخليل: لو أن رجلاً قال: إياك نفسك لم أعنفه، لا يؤخذ منه إجازة أو رد لهذا، بل لم يعنف القائل؛ لأنه قاس على قول مسموع من العرب وهو (إذا بلغ الرجل الستين فأياه وإيا الشواب).

قد رجح أستاذنا الفاضل الدكتور عبد النعيم^(١) الرأي الثالث: وهو (إيا) ضمير أضيفت إلى الكاف والهاء والياء بعدها، لما روي عن العرب : " إذا بلغ الرجل الستين فأياه وإيا الشواب «

قول الكوفيين بالنصب على التقريب في نحو قولنا : هذا زيدٌ قائماً ، بحمله على نحو : كان زيدٌ قائماً ، رأي يستحق الوقوف عنده ففيه إعمال للعقل وإثراء للغة.^(٢)

والأرجح - والله تعالى أعلم - في رافع المبتدأ هو رأي سيبويه حيث لم يتقدم عامل لفظي عاملاً في المبتدأ فبقي المبتدأ متقدماً غير متأثر بمتقدم عليه، بالإضافة إلى قوة ما احتج به سيبويه و من وافقه من أدلة. وإذا نظرنا إلى قولنا: اللهم ، حيث الميم عوضٌ من " يا " النداء ، و لا يمكن نداء لفظ الجلالة بغير " يا " مما يدل على كون الميم في " اللهم " عوضاً عن " يا " ، فإننا نجد الميم في " اللهم " تفيد التعظيم في الدعاء مما قد لا تفيده " يا " في : يا الله.

(١) الدكتور / عبد النعيم علي محمد أستاذ اللغويات بكلية البنات جامعة الأزهر بالقاهرة .

(٢) في هذا الأسلوب و نحوه يعملون أسماء الإشارة عمل (كان) فيرتفع ما كان مبتدأ على أنه اسم للتقريب وينصب الخبر على أنه خبر له، مجالس ثعلب ١١/١، معاني القرآن الفراء ١٢/١، ١٣، ٢٣١، ٢٣٢ .

ذكره القرطبي: « قال النضر بن شميل: من قال اللهم فقد دعا الله تعالى بجميع أسمائه كلها. وقال الحسن: اللهم تجمع الدعاء »^(١)

وقال الثعلبي : «وقال أبو رجاء العطاردي^(٢) : «هذه الميم في قوله: (اللهم) : تجمع سبعين اسما من أسمائه عز وجل »^(٣).

و مما يجب ذكره أن كلمة " اللهم " قد تكون ذات صلة بكلمة " الوهيم " و هي في العبرانية بمعنى الآلهة و الميم فيها للتعظيم ، ففي تفسير القرآن العظيم « قال البستاني في دائرة المعارف عند تعريف اسم (الله) بأنه اسم للذات الواجب الوجود، المستحق لجميع المحامد - أي كما قال علماء المسلمين - وهو بالعبرانية ألوهيم بصيغة الجمع تعظيماً لا تكثيراً»^(٤).

و في التفسير الحديث : « وفي اللغة العبرانية التي هي شقيقة من شقائق اللغة العربية كلمة (الوهيم) بمعنى الآلهة حيث يبدو من ذلك صورة من صور تطور الكلمة من أحد تلك الجذور»^(٥)

وعليه ف" اللهم " لها دلالة خاصة تختلف عن " يا الله " فلا يكتفى بالقول بأن الميم في " اللهم " عوض من " يا " بل تفيد أيضاً التعظيم و التكثير ، و الله تعالى بالصواب أعلم .

(١) الجامع لأحكام القرآن ٤ / ٥٣ .

(٢) الإمام الكبير، شيخ الإسلام، عمران بن ملحان التميمي، البصري. من كبار المخضرمين، أدرك الجاهلية وأسلم بعد فتح مكة ولد قبل الهجرة بإحدى عشرة سنة ولم ير النبي -صلى الله عليه وسلم حدث عن: عمر، وعلي، وعمران بن حصين، وعبد الله بن عباس، ، وتلقن عليه القرآن، ثم عرضه على ابن عباس، وكان خيراً، تلاء لكتاب الله، انظر ترجمته في معرفة القراء الكبار ١ / ٥٨، سير أعلام النبلاء ٥ / ١٤٦ غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٦٠٤ .

(٣) الكشف و البيان عن تفسير القرآن ٣ / ٤٢

(٤) تفسير القرآن الحكيم " تفسير المنار " ٧ / ٤٧١

(٥) التفسير الحديث ١ / ٢٩٤ .

إذا كانت هذه القراءة بالواو ﴿الصَّابِئُونَ﴾ فلم لا تتبع و لم تخالف إذا كان قد أمكن تخريجها على كل تلك الوجوه التي ذكرها النحاة ، فكما ذكر في النشر : «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين،» (١).

هناك رأي لم يذكره الهمذاني في قراءة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا

وَالصَّابِئُونَ﴾ (٢) بالرفع وهو أن (إِنَّ) حرف جواب بمعنى (نعم)، وعلى هذا القول يرتفع ﴿الصَّابِئُونَ﴾ بالابتداء؛ لأنه معطوف على مرفوع.

وفي وقوع (إِنَّ) بمعنى (نعم) خلاف بين النحويين، ومجيب (إِنَّ) بمعنى (نعم) وارد وله ما يؤيده من كلام العرب.

بالنظر في الآراء الواردة رأي سيبويه في الخلاف في وجه نصب ﴿خَيْرًا﴾ في قوله تعالى: ﴿فَقَامُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ (٣) الأولى بالقبول _ و الله أعلم _ رأي أبي عبيدة و الكسائي ﴿خَيْرًا﴾ خبراً لـ (كان) المحذوفة، فالمعنى يقتضي هذا التقدير وإن جرى على غير القياس في مواضع حذف (كان) مع اسمها، فالمعنى يستقيم معه أكثر منه على تقدير سيبويه و الفراء، و يقوي ذلك قول صاحب البحر المديد حيث رأى له وجهاً فقال: «وقال بعض الكوفيين: هو خبر (كان) المحذوفة، وتقديره: ليكن الإيمان خيراً لكم، قلت: وهو أظهر من جهة المعنى، وإن منعه البصريون، قالوا: لأنَّ (كان) لا تحذف مع اسمها إلا في مواضع مخصوصة، قال ابن مالك:

ويحذفونها ويُبْقُونَ الخَبَرَ ❁ وَبَعْدَ إِنْ، وَلَوْ، كَثِيرًا ذَا اشْتَهَر

(١) النشر في القراءات العشر ٩/١.

(٢) سورة المائدة الآية ٦٩.

(٣) سورة النساء الآية ١٧٠.

ولعل هذا الموضوع أتى على غير المشهور تنبيهاً على الجواز»^(١).
 الأولى بالقبول في وجه نصب " صبغة " في قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَكِيدُونَ﴾^(٢) هو رأي سيبويه بأن نصبها على المصدر المؤكد لأمر:

أحدها: أنه سلم من الضعف والردّ فلم يردّه أحد من النحاة بل استحسّنه^(٣).

ثانيها: أن (صِبْغَةَ) قد قرئت بالرفع، وهي لا تنافي القول بانتصاب (صبغة) ونحوها على المصدر المؤكد قال سيبويه: « وقد يجوز الرفع فيما ذكرنا أجمع على أن يضمير شيئاً هو المظهر، كأنك قلت: ذاك وعدُّ الله، وصبغةُ الله، أو هو دَعْوَةُ الحقّ. على هذا ونحوه رفعه». ^(٤).

كان سيبويه على رأس العلماء الذين أولوا نظرية العامل اهتماماً ، و ظهر ذلك بين دفتي كتابه .

أثبت سيبويه عاملين من العوامل المعنوية ، في رافع المبتدأ و رافع الفعل المضارع .

رافع المبتدأ عند سيبويه الابتداء ، و رافع المضارع عنده وقوعه موقع المبتدأ.

الظاهر من كلام الهمداني موافقته لسيبويه في العوامل المعنوية ، فلم يصرح بخلاف ذلك .

-في مسألة رأي سيبويه في وقوع ضمير الفصل بين الحال و صاحبه و

قوله تعالى : ﴿هُؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطَهَرُ لَكُمْ﴾ :

(١) البحر المديد ١/ ٥٩٥ ، و انظر شرح التسهيل ١/ ٥٩٥.

(٢) سورة البقرة آية ١٣٨ .

(٣) انظر المقتضب ٣/ ٢٣٣ ، الكشاف ١/ ٣٣٥ ، البحر المحيط ١/ ٥٨٤ ، المجيد في إعراب القرآن الجامع لأحكام القرآن ٢/ ١٤٤ .

(٤) الكتاب ١/ ٣٨٣ .

كان الأولى بالبصريين عدم رد القراءة وبخاصة أنها وردت عن عدد غير قليل من القراء ممن لهم شأن في العربية وعلم بها، وعلى رأس هؤلاء عيسى بن عمر و الحسن وعبد الله بن أبي إسحاق .

فمن غير المقبول ردّ القراءة الموثقة بالرواة الثقات والقبول ، بشرط بيت، أو بيت لا يعرف قائله في الاستشهاد .

أحسن ابن جني في توجيهه قراءة النصب، حيث إنه لم يردّها، كما فعل البصريون، ولم يفصل بين الحال وصاحبها بضمير فصلٍ .

ما نسب للأخفش من قوله بجواز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها لا يتفق مع ما نص عليه في معاني القرآن .

من الممكن توجيه قراءة النصب على اعتبار ﴿أَطْهَرَ﴾ خبر لاسم الإشارة على التقريب، كما يقولون: هذا زيد قائماً، فينصبونه على التقريب، وتكون ﴿هُنَّ﴾ فصلت بين الاسم ﴿بَنَاتِي﴾ والخبر (أَطْهَرَ)، وبذلك يكون ضمير الفصل قد فصل بين الاسم والخبر، ولم يفصل بين الحال وصاحبها، والله تعالى - أعلم .

من خلال عرض الآراء الواردة في توجيه قراءة قول الله تعالى : ﴿فَأَسْتَقِيمًا وَلَا نَتَّبِعَانَّ سَكِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ وبيان رأي سيبويه الذي يمنع دخول نون التوكيد الخفيفة على الفعل المقترن بألف المثني، فإن رأي يونس له ما يجعله مقبولاً، و على رأس ذلك قراءة ﴿فَدَمَّرَانِهِمْ﴾ وقراءة النحاة ﴿وَلَا تَتَّبِعَانَّ﴾ بكسر النون منعاً من التقاء ساكنين، وتشبيهاً لها بنون المثني، فتلك قراءة يجب الاعتداد بها و عدم الحكم عليها بالشذوذ وإن خالفت رأي جل النحاة و على رأسهم سيبويه .

الأولى بالقبول في مسألة تعدي الفعل " حذر " هو رأي سيبويه محتجاً بقوله :
حَذِرْ أُمُورًا لَا تُخَافُ وَآمِنُ ﴿﴾ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

والذي طعن المانعون كالمبرد على الاستشهاد به مدّعين أنه مصنوع.

أما الطعن على استشهاد سيبويه بالبيت بادعاء أنه مصنوع : فقد ردّ عليه جمهور النحاة، فنجد ابن عصفور يرد على المبرد قائلاً : «وهذا الذي ذكره أبو العباس المبرد لا يلتفت إليه؛ لأنّ سيبويه ذكر البيت ولم يذكر أنّ اللاحق هو الذي أنشده، وسيبويه - رحمه الله - أحفظ لما يرويه من أن ينقله عن غير ثقة، فلا يُطعن في روايته بقول من أقرّ على نفسه بالكذب»^(١) .

الاختلاف في رواية الوضع مما يبرئ سيبويه، وأصدق دليل على أنّ الرواية مختلفة الاختلاف في واضع البيت.

كما أن السماع قد جاء بما يؤيد رأيه في إعمال (فعل) فيما لا سبيل إلى القدح فيه، وهو قول زيد الخيل :

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزْقُونَ عَرْضِي ❁ جَاشُ الْكِرْمَلِينَ لَهَا فَدِيدٌ

أن الفعل (حذر) جاء متعدياً بنفسه في قوله تعالى : ﴿يَحْذَرُ الْآخِرَةَ﴾^(٢)

- قد جاء الفعل (حذر) متعدياً إلى مفعولين في قوله تعالى : ﴿وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ

نَفْسَهُ﴾ فلولا أنه متعدّ في الأصل لواحدٍ لما اكتسب التضعيف مفعولاً ثانياً.

رأي سيبويه في الخلاف في إعمال (إن) النافية عمل (ليس)

- في الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾ :

بقراءة ﴿عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾ بالنصب: حمل القراءة على إعمال (إن) عمل (ليس)

أولى من حملها على لغة نصب الجزأين لأن لغة نصب الجزأين قليلة، ومخالفة للأساليب العربية .

ولا يجوز أن تلحن هذه القراءة، أو الحكم عليها بأنه لا ينبغي أن يقرأ بها ،

فهي لقارئ ثقة من كبار التابعين، فأولى بها القبول .

(١) شرح ابن عصفور على الجمل ٢ / ٣٥.

(٢) سورة الزمر الآية ٣٩ .

- كما أن قراءة سعيد بن جبير لم تتعارض في المعنى مع التي عليها المصاحف المختارة، فهي لم تغير أو تبدل حتى يترتب عليها تغيير في المعنى، و عليه فلم ترد؟

- والمعنى على قراءة سعيد بن جبير على اعتبار (إن) نافية، أبلغ في تحقير الأصنام، وتسفيه من عبدها، أعملها النحاة أو لم يعملوها، فلا داعي للقول بأنها ناصبة للجزأين

- وعليه فالقول بأنها (إن) النافية عاملة عمل (ليس) هو الأولى بالقبول، على رأي الكسائي و المبرد و الفارسي و ابن السراج ، خلافاً لسيبويه .

في مسألة الخلاف بين سيبويه و الخليل في الإعراب عند حذف حرف الجر مع " أن و أن " : ما نص عليه سيبويه في كتابه^(١) يبين أن مذهبه القول بنصب ما بعد " أن " و " أن " عند حذف حرف الجر الداخل عليهما ، و كذا ما نص عليه الخليل^(٢) يبين أن مذهبه القول بالجر ، و هذا يرد ما نسبه الهمذاني إليهما من القول بخلاف ذلك .

يُعدُّ سيبويه " ما " المصدرية " حرفاً^(٣)، بينما ذهب الأخفش إلى القول باسميتها^(٤)، و هذا يرد ما نقل عن ابن خروف^(٥) من القول بإجماع النحاة على القول بحرفيتها .

في مسألة " أصل عين آية " :

الأولى بالقبول في أصل عينها هو أن عينها ياء كما ذكر سيبويه و الخليل و من وافقهما ، استدلالاً بما يأتي :

أ- اشتقاق " تأييت " منها بمعنى : تثبت .

ب- ظهور الياء في جمعها على : أي، و آياء، و آيات .

ج - تصغيرها على "أَيَّة " .

(١) انظر الكتاب ٣ / ١٢٦ ، ١٢٨ .

(٢) انظر الجمل ٩٣ ، و انظر : التسهيل ٨٣ ، شرح التسهيل ١٥٠ / ٢ .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ١٠ ، ١١ ، ١٥٦ .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ١ / ٤٣ ..

(٥) انظر رأي ابن خروف في المغني ١ / ٤٠٢ ..

ما نص عليه سيبويه في أصل عين " آية " هو أنه ياء^(١) ، و ليس واواً كما نسب إليه ابن فارس^(٢).

في مسألة " الخلاف في وزن (أشياء) نجد أن الرأي الأولي بالقبول عند جمهور النحاة هو الرأي الذي سلم من الرد وهو رأي الخليل وسيبويه، وعليه تكون (أشياء) اسم جمع وليست جمعا، وهو ما اختاره الهمذاني

إلا أنه من القبول بمكان رأي الكسائي وأبي حاتم فتكون (أشياء) جمع (شيء) على وزن (أفعال) ومنعت الصرف مع كثرة الاستعمال تشبيها بالممدود، فلا حاجة للقول بالقلب والإبدال الذي يحتاج إلى دليل عليه، و قد يكون منعها الصرف لعلة تخص تلك الكلمة في موضعها في الآية الكريمة كما أن (أشياء) قد وردت مصروفة في مواضع و ممنوعة في غيرها في الشعر العربي.

أما عن موقف الهمذاني في مسائل هذا البحث فنجد موافقاً لسيبويه يدور معه حيث دار ، و يبدأ بعرض رأيه ، فنجده يبدأ برأي سيبويه و من وافقه ثم يعدد بعد ذلك سائر الآراء و ذلك في عشرين مسألة هي :

- توجيه الإعراب في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسَكُمُ﴾
- العطف على الضمير المجرور المتصل
- حكم دخول الفاء على خبر المبتدأ
- الخلاف في وزن " أشياء "
- الخلاف في أصل " أول " الخلاف في حقيقة (ما) ووجه ارتقاع (وصال) في قول الشاعر: صددت فأطولت..
- الخلاف في اشتقاق " ناس " .
- أصل " إياك " أصل كلمة " شيطان " .
- تعدي الفعل " حذر " و لزومه .
- وقوع ضمير الفصل بين الحال و صاحبه .
- نوع اللام في قوله تعالى: " و إن وجدنا أكثرهم لفاسقين "
- -وصف " اللهم " .

(١) انظر الكتاب ٤ / ٣٩٩ .

(٢) انظر مجمل اللغة لابن فارس ١ / ١٠٦ .

- تذكير " عشر "
 - زيادة " من " في الواجب .
 - توجيه الإعراب في " هذا صراط ربك مستقيماً "
 - إعمال " إن " عمل " ليس " .
 - أصل " اللهم " .
- ٢- و تارة يثني على سيبويه ويقول : والقول ما قالت حذام ، كما في مسائل:
- نصب " صبغة " .
 - العطف على اسم " إن " قبل استيفاء خبرها .
 - ووصف " اللهم "
- ٣- وأخرى يؤكد على اختياره كما في:
- مسألة " إياك "
 - وعلة ضم واو " اشتروا "
- ٤- و مرة يقتصر على رأي سيبويه كما في:
- العوامل المعنوية .
 - رافع المبتدأ .

الفهارس العامة

- الآيات القرآنية.
- الأحاديث النبوية.
- أقوال العرب و أمثالهم.
- الأشعار.
- الأرجاز.
- الأعلام المترجم لها.
- ثبت المصادر والمراجع.
- الموضوعات الواردة بالبحث.

فهرس الآيات القرآنية

السورة	الآية	رقم الآية	الصفحة
البقرة	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	٢	١٥٤ ، ١٥٣ ، ١٥٢ ، ١٤٠ ، ٧٦
	﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۖ إِنَّمَا كَانَُوا بِكُذُوبِهِمْ لَئِيمًا﴾	١٠	٢٥٠ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥
	﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ ۚ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾	١٢	١٨٧
	﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾	١٤	٣٥١
	﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت بِتِجَارَتِهِمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾	١٦	٣٥١ ، ٣٤٩
	﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾	٢٢	٢٤٧
	﴿وَيَبِيرُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾	٢٥	٢٣٠ ، ٢٣٦
	﴿أُولَئِكَ هُمُ الْخَائِرُونَ﴾	٢٧	١٨٧
	﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾	٣٥	٨٩
	﴿وَلَا تَكُونُوا أُولَٰ كَافِرِينَ﴾	٤١	٢٩٣
	﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْرِي فِيهِ نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾	٤٨	٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٥٩
	﴿يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُثْمِتُ الْآرَضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِشَاطِهَا﴾	٦١	٢٤٤
	﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً﴾	٦٧	٢٤١
	﴿عَوَانٌ بَيْنَكَ ذَٰلِكَ﴾	٦٨	١٦٧
	﴿أَفَنظَمُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾	٧٥	٢٣٧ ، ٢٨٠
﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾	٧٦	٢٨٠	

١٦٣	٧٨	﴿ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾	البقرة
٢٣٨	٧٩	﴿ لِيَشْتَرُوا بِهِ فَمِنَّا قَلِيلًا ﴾	
٢٠٨ ، ٢٠٧ ، ١٤٣	٨٣	﴿ وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهََ وَيَالُوَالِدِينَ إِحْسَانًا ﴾	
٣٥ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ٢٤ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ٣٦ ، ٢٤ ، ١٨٨ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٥	٨٥	﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾	
١٨٨	٨٥	﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾	
٢٧٧	٨٥	﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ﴾	
٢٨١ ، ٢٨٠ ، ٢٧٩ ، ٢٧٨	٨٧	﴿ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ ﴾	
٤٣	٩١	﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾	
٢٨١	٩٣	﴿ وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَأَسْمِعُوا قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا ﴾	
٢٧٦	٩٩	﴿ وَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ ﴾	
٢٧٨ ، ٢٧٧ ، ٢٧٦ ، ٢٧٥ ، ٢٨٤ ، ٢٧٧ ، ٢٨١ ، ٢٨٠	١٠٠	﴿ أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا ابْتَدَاهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ ﴾	
٢٤٣	١٠٢	﴿ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ ﴾	
٣١٨	١٠٣	﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَأَتَقُوا لِمَنُوبَةَ مِن عِنْدِ اللَّهِ خَيْرًا لَّو كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾	
٢٤٢	١٠٥	﴿ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾	
٣٢١ ، ٣٢٠ ، ٣١٩ ، ٣١٨	١٢٥	﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ ءَامِنًا وَآمِنُوا مِنَّا وَاصْبِرُوا مِن مَّقَامٍ ﴾	

		﴿بُرْهَةً مُّصَلًّى﴾	
١٣٤ ، ١٣٣ ، ١٣١	١٣٥	﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾	
١٣٥ ، ١٣٤ ، ١٣٣ ، ١٣١	١٣٦	﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾	
١٣٣	١٣٧	﴿فَإِن ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ أَهْتَدُوا﴾	
١٣٤ ، ١٣٣ ، ١٣٢ ، ١٣١ ١٣٦ ، ١٣٥	١٣٨	﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَبِيدُونَ﴾	
١٨٧	١٧٧	﴿وَأَوْلِيكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾	
٢٥٣	١٨١	﴿فَمَنْ بَدَلَهُمْ بَعْدَ مَا سَمِعَهُمْ﴾	البقرة
١٦٢	٢١٤	﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾	
١١٧	٢١٧	﴿وَصَدَّقَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾	
١٦٤	٢٣٠	﴿إِن فَلْنَا أَنْ يُقِيمَا﴾	
٢٥٦	٢٣٣	﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾	
٣٥٠	٢٣٧	﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾	
١٨٧	٢٥٤	﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾	
٢٤٤	٢٧١	﴿وَيُكْفِرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾	
٦٥	٢٧٤	﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْجِلِّ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾	
٦٠	٢٨١	﴿وَأَتَقُوا أَيَّامًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾	
٢٤٠	٢٨٢	﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾	البقرة
٣٥٠	٢٣٧	﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾	
٢٣٨ ، ٢٣٧	١٨	﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ﴾	آل عمران

		قَائِمًا بِأَلْقَاسِطٍ ﴿١٢٠﴾	
١٢ ، ١٤ ، ١٩ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٢ ، ١٨٣	٢٦	﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ ﴾	
٢١٤	٣٠	﴿ وَيَحذِرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾	
٣٦	٦٦	﴿ هَتَانِمْ هُنُوكَآءِ حَجَجْتُمْ ﴾	
٢٤٦	٨١	﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَآءِ اتَّيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ﴾	
٢٩٦	٩٦	﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ ﴾	
٢٧٨	١٠١	﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ ﴾	
٢٥١	١١٨	﴿ وَدُّوْا مَا عَنِتُّمْ ﴾	
٢٣٧	١٢٢	﴿ إِذْ هَمَّتْ طَّآئِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيَهُمَا ﴾	
٢٨٠	١٦٥	﴿ أَوْلَمَّا أَصَبْتُمْ مِصْبِيئَهُ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا ﴾	
٢٣٤	١٧٥	﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُ ﴾	
١٨٩ ، ١٦٤	١٨٠	﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾	
٢٣٧	١٨٣	﴿ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عٰهَدَ إِلَيْنَا آلا نُؤْمِنُ بِرَسُولٍ حَقٌّ يَأْتِينَا بِقُرْآنٍ تَأْكُلُهُ ﴾	
٢٥٥	١٨٨	﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا ﴾	
١١٨ ، ١١٧ ، ١٠٩ ، ١٠٨	١	﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾	النساء
٧١ ، ٦٦	١٦	﴿ وَالَّذِينَ يَأْتِيْنَهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمْ ﴾	
١٣٦	٢٤	﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۚ ۞﴾	

		﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ ^٤	
٣٤٧	١١٧	﴿ وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا ﴾	
١٣٦ ، ١٣١	١٢٢	﴿ وَعَدَّ اللَّهُ ﴾	
٢٣٧ ، ٢٣٢ ، ١٣٦ ، ١١٤	١٢٧	﴿ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ ﴾	
١٢٨ ، ١٢٧ ، ١٢٦ ، ١٢٤	١٧٠	﴿ فَآمِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾	
١٢٨ ، ١٢٧ ، ١٢٦ ، ١٢٤ ، ١٢٩	١٧١	﴿ أَنْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ ^٥	
٢٣٧	١٧١	﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحْدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ ﴾	
٢٣٧	١٧٢	﴿ لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ ﴾ ^٤	
٢٤٥	٤	﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾	
٩٥	٢٢	﴿ إِنْ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ ﴾	
٧٢ ، ٧٠ ، ٦٦ ، ٦٣	٣٨	﴿ وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾	
٣١٨	٦٠	﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ ﴾	
٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٧ ، ١٠٥	٦٩	﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ ﴾	المائدة
١٦٤	٧١	﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾	
٢٤٣	٧٣	﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَحْدٌ ﴾	
٢٠٦	٨٤	﴿ وَنَطْمَعُ أَنْ يَدْخُلَنَا رَبُّنَا ﴾	
٢٣٤	٩٥	﴿ أَوْ عَدَلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾	
٣٥٣	١٠١	﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّلَ لَكُمْ تَسْوَأٌ ﴾	

٧٩	١٠٦	﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهْدَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ أَتْسَانٌ﴾	
٢٨٦ ، ٢٨٢	٣	﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾	الأنعام
٢٤٥ ، ٢٤١	٣٤	﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ﴾	
٢٤١	٣٨	﴿وَمِمَّنْ دَابَّتْ فِي الْأَرْضِ وَلَا تَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ نُؤْمَرُ إِلَيْهِمْ يُحْشَرُونَ﴾	
٢٤٣	٥٩	﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا ءَايَةٌ لَهَا﴾	
٢١٩	١١٦	﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾	
٤١ ، ٣٩	١٢٦	﴿وَهَذَا صِرَاطٌ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾	
٢٨٦ ، ٢٨٢	١٢٧	﴿وَهُوَ وَلِيُّهُمْ﴾	
٢٦٤	١٥٦	﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَفِيلِينَ﴾	
٣٣٢ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٤١ ، ٣٤٢	١٦٠	﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾	
٢٠١	١٦٢	﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ﴾	
٢٤٤	٥٩	﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾	الأعراف
٢٣٨	٦٣	﴿أَوْ يَحْسَبُونَ أَن جَاءَهُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾	
١٨٧	٩٢	﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾	
٢٧٦	٩٧	﴿أَفَأَمِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بِيَتَابِهِمْ تَائِبُونَ﴾	
٢٧٥	٩٨	﴿أَوْ آمِنَ أَهْلَ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يُلَاعِبُونَ﴾	
٢٧٦	٩٩	﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾	

٢٧٧	١٠٠	﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرْتُوبُوا أَلَأَرْضَ ﴾	
٢٦٦ ، ٢٦٤ ، ٢٦٣ ، ٢٦٢	١٠٢	﴿ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفٰسِقِينَ ﴾	
٢٩٦	١٤٣	﴿ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾	
٢٣٠	١٥٥	﴿ وَأَخْنَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾	
٨٩	١٥٦	﴿ إِنَّا هَدَيْنَا إِلَيْكَ ﴾	
٢٢٢ ، ٢١٨	١٩٤	﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَتَىٰ لَهُم مِّثَالُكُمْ ﴾	
١٥٩ ، ١٥٧	٩	﴿ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَدِّفِينَ ﴾	الأنفال
١٩٩ ، ١٩٨	٢٥	﴿ وَأَتَقُوا فِتْنَةَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً ﴾	
١٨	٣٢	﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَتْ هَذِهِ حَقًّا ﴾	
٩٦	٣	﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾	
١٧١	٦	﴿ وَإِن أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتَّقِ اللَّهَ مَأْمَنُهُ ﴾	
٢٥٨ ، ٢٥٤ ، ٢٥٣ ، ٢٥١	٢٥	﴿ وَضَافَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾	التوبة
٢٠٩ ، ٢٠٨	٦٤	﴿ يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَن تُنزَلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ ﴾	
٢٥١	١٢٨	﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾	
٢٧٧	١٤	﴿ فَهَلْ أَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾	
٢٧٧	١٧	﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيْنَةٍ مِّن رَّبِّهِ ﴾	هود
١٥٤	٦٩	﴿ وَلَقَدْ جَاءتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ قَالُوا سَلَامًا قَالَ ﴾	

		﴿سَأَلْتُمْ﴾	
٤٣، ٤١، ٣٩	٧٢	﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾	
١٩٢، ١٩٠، ١٨٩، ١٨٦ ١٩٤، ١٩٣	٧٨	﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾	
٢٧٦	١٠٩	﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْْبُدُ هَؤُلَاءِ﴾	
٢٧٢، ٢٧٠، ٢٦٧، ٢٦٦ ٢٧٣	١١١	﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لِيُوقِفْتَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾	
٢٣٧	٢	﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾	
١٣٤، ١٣٣	٤	﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا﴾	
١٣٢	٤٥	﴿كَانَ لَمْ يَلْبَسُوا إِلَّا سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ﴾	يونس
٢٨١، ٢٧٧	٥١	﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنْتُمْ بِهِ﴾	
١٩٧، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢ ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٨	٨٩	﴿فَأَسْتَقِيمًا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾	
٣٣٢	١٠	﴿يَلْقَظُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾	
٢٠	٢٩	﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾	
٢٣٤	٣١	﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾	يوسف
٢٠٣	٣٢	﴿لَيْسَ جِنَّنٌ وَلَا يَكُونَا﴾	
١٥٤	٧٩	﴿قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَّعْنَا عِنْدَهُ إِذَا الظَّالِمُونَ﴾	
٢٧٨	١٦	﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظَّالِمَتُ وَالنُّورُ﴾	الرعد
٢٧٧	٣١	﴿أَفَلَمْ يَأْتِصِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾	
٢٤٧	١٠	﴿لِيَعْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾	إبراهيم

٣٤٧	١٧	﴿ وَحَفِظْنَاهَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ ﴾	الحجر
١١٤	٢٠	﴿ وَجَعَلْنَا لِكُلِّ فِيهَا مَعْيِشَ وَمَنْ أَسْتَمْتُمْ لِمُرْبِرِّزَيْنِ ﴾	
٢٥٥	٩٤	﴿ فَأَصْدَحَ بِمَا تَمُومُ ﴾	
٢٥١	١١٦	﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ ﴾	النحل
٢٢٢	٤٠	﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾	الإسراء
٤٦	٦٢	﴿ أَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾	
٦	١١٠	﴿ أَيَأْمُرُكُمْ أَنْ تَدْعُوا ﴾	
٢١٩	٥	﴿ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾	الكهف
٢٠٣	٢٣	﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ عَدَا ﴾	
٧٠	٣٠	﴿ إِنْ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾	
٢٤٥	٣١	﴿ يُحَلِّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ﴾	
١٦٤	٣٥	﴿ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ ﴾	
١٦٤	١٠٢	﴿ أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِنْ دُونِ آلِيَاءِ ﴾	
٢٣٤	٢	﴿ ذَكَرْتُمْ رَبَّكَ عَبْدُهُ زَكَرِيَّا ﴾	
٢٧١ ، ٢٦٩	٩٣	﴿ إِنْ كُنْ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴾	
٢٤٣	٩٨	﴿ هَلْ يُحِشُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ ﴾	
٣٢ ، ٣١ ، ٢٤	١٧	﴿ وَمَا تِلْكَ بِسْمِينِكَ يَمْوَسَّى ﴾	طه
٢٠٦ ، ٥٤	٧٧	﴿ فَأَضْرِبْ لَمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ﴾	
٣٢	٨٤	﴿ أَوْلَاءَ عَلَى آثَرِي ﴾	

٢٤٣	٢	﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ ﴾	الأنبياء
٤٦	٦٣	﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾	
٤٢	٩٢	﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾	
٢٧٧	١٠٨	﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ يَتْنَةٍ مِنْ رَبِّهِ ﴾	
٣٤٧	٣	﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَرِيدٍ ﴾	الحج
٢٣٣	٥٢	﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾	المؤمنون
٦٤	١	﴿ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا ﴾	النور
٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤	٢	﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾	
٢٤٨	٣٠	﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ بَعْضُوا مِنْ آبَائِهِمْ ﴾	
٢٥٣	٤١	﴿ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾	
٢٤٥	٤٣	﴿ وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾	
٢٦٥	١١٤	﴿ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾	
٢٠٨، ٢٠١	٣٦	﴿ فَكَلَّمْنَا آدَهْبًا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا ﴾	
٢٦٣	٤٢	﴿ إِنْ كَادَ لَيُضِلَّنَا ﴾	الشعراء
٢١٤	٥٦	﴿ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَادِرُونَ ﴾	
٢٢٣	١١٥	﴿ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾	
٢٦٢	١٨٦	﴿ وَإِنْ نَطَّنُكَ لَمِنَ الْكَذِبِينَ ﴾	
٧٠	٢٢٤	﴿ وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴾	
١٩٩، ١٩٨	١٨	﴿ يَتَأْتِيهَا النَّمْلُ أَدْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ ﴾	

١٣٦	٨٨	﴿ وَرَى الْجِبَالِ تَحْسِبُهَا جَمَادٍ وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ لِلَّهِ ﴾	
٤٧	٢٧	﴿ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ بِكَ وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ بِكَ وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ بِكَ وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ بِكَ ﴾	القصص
٢٥٣	٤٥	﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ ﴾	العنكبوت
٢٤٣	٥٢	﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النَّسَاءُ مِنْ بَعْدِ ﴾	الأحزاب
٢٦٢ ، ٢٦١	٣٢	﴿ وَإِنْ كُنَّا لَمَّا جَمَعْنَا لَدَيْنَا مَحْضُرُونَ ﴾	يس
	٥٣	﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾	
٣٤٧	٧	﴿ وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ ﴾	الصفات
٢٧٦	١٦ ، ١٧	﴿ إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿١٦﴾ أَوْ أَبَاؤُنَا أَوْ أَوْلَادُنَا ﴾	
١٨٧	٧٧	﴿ وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُرًّا بَالِقِينَ ﴾	
٢٨٥	١٤٧	﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ آلَافٍ أَوْ يُزِيدُكَ ﴾	
٢٦٩	١٦٤	﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾	
٢٦٩	١٦٦	﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسْتَحِقُونَ ﴾	
٢٦٢	١٦٧	﴿ وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ ﴾	
٢١٤	٣٩	﴿ يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ ﴾	
١٨٣ ، ١٨٢ ، ١٧٩ ، ١٧٨ ، ١٦	٤٦	﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾	
١٤٣	٦٤	﴿ قُلِ أَغْفِرَ اللَّهُ تَا مَرَوْفِي أَعْبُدُ ﴾	
١٩٢	٦٧	﴿ وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ ﴾	
٣٤٧	٣٦	﴿ وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ ﴾	الزخرف
١٨٨	٧٦	﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾	
٢٦٤	٢٦	﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾	الأحقاف

٢٤٧	٣١	﴿ يَقَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ، يَغْفِرَ لَكُمْ مِن ذُنُوبِكُمْ وَتُجْرَمَ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴾	
١٣٢	٣٥	﴿ كَانَتْهُمْ يَوْمَ يَرُونَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبِسُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ تِهَارِبٍ بَلَّغٌ ﴾	
١٥٣	٤	﴿ فَإِذَا لَقِيتَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾	محمد
٦٦ ، ٦٤	١٥	﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ ﴾	
١٦٤ ، ١٦٣	١٢	﴿ وَطَنَنْتُهُ ظُلْمَ السَّوَاءِ ﴾	الفتح
٧٦	٢٩	﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾	
٦٧	٢٤	﴿ فَقَالُوا أَبَشْرًا مِمَّا وَجَدْنَا نَبَعْنَاهُ ﴾	القمر
٢٢٢	٦	﴿ وَالنَّجْمِ وَالشَّجَرِ يَسْجُدَانِ ﴾	الرحمن
٢٣٩	٢٣	﴿ لَكَيْلَاتُ تَأْسَوْنَ ﴾	الحديد
٢٣٩ ، ٢٣٨	٧	﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾	الحشر
٧١ ، ٦٩ ، ٦٨ ، ٦٧	٨	﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْتَقِيكُمْ ﴾	الجمعة
٢٦٣	١	﴿ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنْفِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾	المنافقون
٢٤٣	٣	﴿ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ﴾	المالك
٢٢٤ ، ٢٢١ ، ٢١٩ ، ٢١٨	٢٠	﴿ إِنَّ الْكٰفِرِينَ إِلَّا فِي عُرُورٍ ﴾	
٢٤٠	١٤	﴿ أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴾	القلم
٣٣٣	٧	﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾	الحاقة
٢٤٣	٨	﴿ فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ ﴾	

٤٦	١٥ ١٦	﴿كَلَّا إِنَّمَا الظنُّ نَزَاعَةٌ لِلشَّوَى﴾	المعارج
٢٤٧، ٢٤١	٤، ٣	﴿وَأَتَقُوهُ وَأَطِيعُونَ ﴿٣﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾	نوح
٣٥٠	١٦	﴿وَالْوِاسْتَقْدَمُوا عَلَى الطَّرِيفَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَّاءً غَدَقًا﴾	الجن
١٤٤، ١٤٣	٦	﴿وَلَا تَمَنَّ نَسْتَكْثِرُ﴾	المدثر
٣٦١	٤	﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَاقًا وَسَعِيرًا﴾	الإنسان
٣٣٦	١٢	﴿وَجَزَّوْنَهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾	
٣٣٦	١٣	﴿مُتَّكِنِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرْكَانِ﴾	
٣٣٦	١٤	﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلُّهَا﴾	
٣٦١	١٥	﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِبَابِيَةٍ مِّنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ هَوَارِيرًا﴾	
٥٧	٣٥	﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَظْفِقُونَ﴾	المرسلات
٣٤٧	٢٥	﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَّجِيمٍ﴾	التكوير
٢٧٨	٢٦	﴿فَاتِنٌ تَذْهَبُونَ﴾	
٥٧	١٩	﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾	الانفطار
١٩٩	١٩	﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾	الانشقاق
٨٦، ٦٨	١٠	﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَبُوءُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمُ﴾	البروج
٢٦٧، ٢٦٢	٤	﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾	الطارق
٦٨	٨	﴿وَالِى رَيْكَ فَارْغَبْ﴾	الشرح

٥٠، ٤٦، ٤٩	١٥ ١٦	﴿بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿١٦﴾﴾	العلق
٢٣٣	١	﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٍ﴾	قريش
٢٥٣	٣	﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾	الكافرون

ثانياً : فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	الحديث
٢٤٥	﴿إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي جالساً فيقرأ وهو جالس، فإذا بقي من قراءته نحواً من كذا﴾
٢٤٦	﴿إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصوّرون﴾
١١٤	﴿إنما متلكم وألوهود والنصارى﴾
٣٠	﴿.... ثوبي حجر...﴾
٢٤٨	﴿سألت رسول الله ﷺ عن نظر الفجاءة فأمرني أن أصرف بصري﴾
٢٦٥	﴿قد علمنا أن كنت لمؤمناً﴾
٣٤٦	﴿كل هوى شاطن في النار﴾
٢٥٨ ، ٢٥٧	﴿كما تكونوا يولى عليكم﴾
٩٨	﴿لا وتران في ليلة﴾
١١٨	﴿لا تحلفوا بأبائكم﴾
١١٩ ، ١١٧	﴿من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت﴾
٣٦	﴿نحن معاشر الأنبياء لا نورث﴾
١١٩	﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم والأرحام، ثم قال تصدق رجل بديناره تصدق رجل بدرهمه تصدق رجل بصاع تمره﴾

ثالثًا : فهرس أقوال العرب وأمثالهم

الصفحة	القول أو المثل
٣٠ ، ٢٧	أصبح ليلُ.
٣٠ ، ٢٧	أطرق كرا .
٣٠ ، ٢٧	افتدِ مخنوقُ.
١٥٣	أمت في الحجر لا فيك.
١٠ ، ٩ ، ٧	إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب.
٢٢١	(إن أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلا بالعافية)
٢٢١	(إن ذلك نافعك ولا ضارك)
٢٦٥	إن قنعت كاتبك لسوطًا.
٢٨٣	إنها لإبل أم شاء .
١٣٦	جدك لا كدك .
١٥٣	شر أهر ذا ناب.
٢٤٥	قد كان من حديث فخلٍ عني حتى أذهب
٢٠٥	قمت وأصك عينه
٢٢٧	ليت القسي كلها أرجلاً.
١١٥	ما فيها غيره وفرسه
١٦٦ ، ١٦٣	من يسمع يخل

رابعًا: فهرس الأشعار

الصفحة	البحر	البيت	
٩٣	الطويل	وَلَا سَابِقِ شَيْئًا، إِذَا كَانَ جَائِيَا	بَدَا لِي أَنِي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى
٣٦٣	الطويل	وَلَايَةَ أَشْيَاءٍ جُعِلَتْ إِزَاءَهَا	ثَارَتْ عَدِيًّا وَالْخَطِيمَ فَلَمْ أَضِعْ
١٠٣	الخفيف	مِنْ جَوَى حُبِّهِنَّ إِنْ اللَّقَاءِ	لَيْتَ شِعْرِي هَلْ لِلْمُحِبِّ شِفَاءٌ
٢٠٥	الوافر	وَيُرْوِيهِ إِذَا أُورِدْتُ مَائِي	وَلَا أَسْقِي وَلَا يَسْقِي شَرِيبِي
٣٦٤	السريع	يُذَكِّهِ شَيْءٌ بَعْدَ أَشْيَاءِ	لِلنَّاسِ حَاجَاتٌ وَمِنِّي الْهَوَى
٢٥٤	الوافر	وَكَانَ ذَهَابَهُنَّ لَهُ ذَهَابَا	يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي
٩٦، ٨٧	الطويل	فَإِنِّي وَقِيَّارٌ بِهَا لَعْرِيبُ	وَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ
١٢٥	البيسط	وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عَجْمٌ وَلَا عَرَبُ	دِيَارَ مِيَّةٍ إِذَا مَتَّى مُسَاعِفُهُ
١٥٩، ١٥٨	البيسط	وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبُ	وَيْلٌ أُمَّهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةٌ
٢٣٦، ٢٣٥	الطويل	إِلَيَّ وَلَا دَيْنَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ	وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً
٢٩٠	الطويل	وَلَا الْقَلْبُ إِلَّا أَنَّهُ يَتَقَلَّبُ	وَمَا سُمِّيَ الْإِنْسَانُ إِلَّا لِأَنْسِهِ
٢٨٥	الطويل	أَمْ النَّوْمُ أَمْ كُلُّ إِلَيَّ حَبِيبُ	فَوَاللَّهِ مَا أُدْرِي أَسْلَمَى تَعَوَّلْتُ
٣٤٥	الطويل	وَشَيْطَانٌ إِذْ يَدْعُوهُمْ يُثَوِّبُ	وَقَدْ مَنَّتِ الْخَدَوَاءُ مَنَّا عَلَيْهِمْ
٣٦٢	الطويل	وَأُدْعَى إِلَيَّ مَا نَابَكُمْ فَأَجِيبُ	وَأَعْرِضْ عَنِ أَشْيَاءِ مِنْكَ تُرِيْبِي
٣٦٢	الطويل	إِلَيَّ فَلَا يَحِلُّ بَعِينِي عَجِيبُهَا	وَصَرْتُ أَرَى أَشْيَاءَ كَانَتْ عَجِيبَةً
٣٢٦	الطويل	وَمَاءٌ قَدُورٌ فِي الْقِصَاعِ مَشِيبُ	سَيَكْفِيكَ صَرْبُ الْقَوْمِ لَحْمَ مَعْرِضِ
١١٧، ١١٥، ١٠٨	البيسط	فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبِ	فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا
٢٠٥	الرمل	وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبِ	أَكْسَبَتْهُ الْوَرِقُ الْبَيْضُ أَبَا
٢٣١	البيسط	فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ	أَمْرَتِكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ
٢٥٢	البيسط	كَمَا دَمَاؤُكُمْ تَشْفَى مِنَ الْكَلْبِ	أَحْلَامُكُمْ لِسِقَامِ الْجَهْلِ شَافِيَةٌ
٣١٣	السريع	مَنْ حَنِيكَ التُّرْبَ عَلَى الرَّكَبِ	الْحُصْنُ أَوْلَى لَوْ تَأْتَيْتَهُ
٢٨١	الوافر	فَإِنِّي قَدْ سَمِعْتُ وَقَدْ رَأَيْتُ	أَتَمَّ تَعَذَّرَانَ إِلَيَّ مِنْهَا
٥٧	الخفيف	بِسِجِسْتَانٍ طَحَّةِ الطَّلْحَاتِ	رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَقُوَهَا

٢٠٥	الطويل	ولم يكثرِ القَتلى بها حينِ سَلتِ ❁	بأيدي رجالٍ لم يشيموا سُيوفهم
٩٥	البيسط	و لا كريم من الولدان مصبوح ❁	إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها
١٣٣	الطويل	تَقاصِرَ حتّى كاد في الآلِ يَمصَحُ ❁	دأبتُ إلى أن يَنبُتَ الظلُّ بعد ما
	الطويل	ولم ينزلوا أبردتم فترَوحوا ❁	وجيف المطايا ثم قلت لصحبتى
٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦	الطويل	وصورتها أو أنت في العين أملحُ ❁	بدت مثل قرنِ الشمس في رونقِ الضحى
٢٥٦	الكامل	م يترغون من الطّلاح ❁	أن تهبطين بلاد قو
١٨٢، ١٨٠	الوافر	بأجود منك يا عمر الجوادا ❁	فما كعب بن مامة وابن سغدي
٢٨	الطويل	وبت كما بات السليم مسهدا ❁	ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا
١٠٠	الطويل	لعبن بنا شيبا وشيبننا مُردا ❁	دعاني من نجدٍ فإن سنيه
٢٢٦، ٢٢٧	الطويل	خُطاك خفافاً إن حراسنا أسداً ❁	إذا اسودّ جنح الليلِ فلتأتِ ولتكن
٢٥٧	البيسط	مبى السلام وأن لا تبلغا أحداً ❁	أن تُقرآن على أسماء ويحكما
٢٠٥	الوافر	وكنث ولا ينهنهني الوعيد ❁	أفادوا من دمي وتوعدوني
٢١٢	الوافر	جحاش الكرملين لها فديد ❁	أتاني أنهم مزقون عرضي
٢٦٥	الكامل	حلت عليك عُقوبَةُ المتعمدِ ❁	سُلت يمينك إن قتلت لمسلماً
٢٦٤	الكامل	حلت عليك عُقوبَةُ المتعمدِ ❁	هبلك أمك إن قتلت لمسلماً
٣١٢	الكامل	فكصفة بالكف كان رقادي ❁	وعلمت أن ليست بدار تنية
١٠٣	الكامل	نال المني وشفى الغليل الغادرِ ❁	قالوا غدرت فقلت إن وربما
٥٩	المتقارب	ويوم نساء ويوم نسر ❁	فيوم علينا ويوم لنا
٦١	الطويل	فدعه إلى اليوم الذي أنت قادره ❁	فإن أنت لم تقدر على أن تهينه
٦٨	الخفيف	أنت فانظر لأي ذاك تصير ❁	أرواح مودع أم بكور
١٠٣	الطويل	أكون وإنني من فتى لبصير ❁	يقولون أغمى، قلت إن وربما
١٤٢	الطويل	وكم مثلها فارقتها و هي تصفر ❁	فأبت إلى فهم و ما كدت آيبا
١٦	البيسط	يسمعها اللهم الكبار ❁	كحلفة من أبي رياح
٢٤٦	المتقارب	فما قال من كاشح لا يضمر ❁	و يئمي لها حبها عندنا

٣٣٨ ، ٣٣٢	الطويل	ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعْبَانٍ وَمُعْصِرُ	✽	فَكَانَ مِجْنِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي
٣٤٠	الطويل	وَللسَّبْعِ خَيْرٌ مِنْ ثَلَاثٍ وَأَكْثَرُ	✽	قَبَائِلُنَا سَبْعٌ وَأَنْتُمْ ثَلَاثَةٌ
٣٦٢	المنسرح	أَشْيَاءٌ عِنْدِي مِنْ عِلْمِهَا خَبْرُ	✽	قُلْتُ لَهَا يَا أَرْبَعِي أَقَلُّ لَكَ فِي
١٢٥	البيسط	وَلَوْ تَعَزَّيْتُ عَنْهَا أَمْ عَمَّارِ	✽	إِذَا تَغَنَّى أَحْمَامُ الْوَرَقِ هَيَّجَنِي
١٤٨	الطويل	فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرِ	✽	لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى
٢١١ ، ٢١٠ ، ٢٠٩	الكامل	مَا لَيْسَ مِنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ	✽	حَذَرٌ أَمْوَرًا لَا تَخَافُ وَأَمْنٌ
٢٤٦	البيسط	قَدْ كَانَ مِنْ طَوْلِ إِدْلاجِي وَتَهْجِيرِي	✽	لَمَّا بَلَغْتُ إِمَامَ الْعَدْلِ قُلْتُ لَهُمْ
٢٥٩	الطويل	بِمَا لَسْتُ مَأْمُورًا بِأَنْتُمْ	✽	أَلَيْسَ أَمِيرِي فِي الْأُمُورِ بِأَنْتُمْ
٣٤٠ ، ٣٣٨	الطويل	وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ	✽	وَإِنَّ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنِ
٣٦٣	الطويل	وَإِنْ أَشَقَذْتَنِي الْحَرْبُ إِلَّا عَلَى ذِكْرِ	✽	فَمَا أُنْسَ مِلْ أَشْيَاءٍ لَا أُنْسَ طَائِعًا
٣١٣ ، ٣١٠ ، ٢٩٩	الكامل	وَ تَأَيُّ إِئْتِكَ غَيْرُ صَاغِرِ	✽	قِفْ بِالِدِيَارِ وَقُوفَ زَائِرِ
٣٢٢	الرملي	لَيْسَ مِنْهُ الدَّهْرُ يَقْضُونَ الْوَطْرُ	✽	جَعَلَ الْبَيْتَ مَثَابًا لَهُمْ
١١٦	الطويل	فَقَدْ حَابَ مَنْ يَصَلِي بِهَا وَسَعِيرِهَا	✽	إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبِ عَدُوِّهِمْ
٢٨	الكامل	ثُمَّ انْتَهَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيْسَا	✽	هَذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهَجْتِ رَسِيْسَا
١٧٥	الطويل	أَتَاكَ أَتَاكَ الْوَالِدُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ	✽	فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النِّجَاةُ بِبَغْلَتِي
٢٥٢	الكامل	أَفَنَانُ رَأْسِكَ كَالنَّعَامِ الْمُخْلِيسِ	✽	أَعْلَاقَةٌ أَمْ الْوَلِيْدِ بَعْدَمَا
١٢٦ ، ١٢٥	الوافر	عَلَى دَمِهِ وَمَضْرَعِهِ السَّبَاعَا	✽	فَكَرَّتْ تَبْتِغِيهِ فَوَافَقْتَهُ
٢٠٤	المنسرح	كَعِ يَوْمًا وَالِدَهُزُّ قَدْ رَفَعَهُ	✽	لَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرِ
١٦٥	الكامل	أَبَشِرْ بِطَوْلِ سَلَامَةٍ يَا مَرْبِعُ	✽	رَعَمَ الْفَرْدُقُ أَنْ سَيَقْتُلُ مَرْبِعًا
٣١٤	الطويل	لِسِنَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِغِ	✽	تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا
٣٣٨	الكامل	سُورَ الْمَدِينَةِ وَ الْجِبَالِ الْخَشَعِ	✽	لَمَّا أَتَى خَبَرَ الزَّيْبِرِ تَوَاضَعْتُ
٣٦٢	الطويل	وَفِي النَّفْسِ حَاجَاتٌ إِلَيْهَا تَطَّغُ	✽	وَأُخْفِي إِذَا اسْتَخْبِرْتُ أَشْيَاءَ كَارِهًا
٣٦٤	الطويل	مِنْ الْعَيْشِ إِذْ أَهْلُ الصَّفَاءِ جَمِيعُ	✽	فَمَا أُنْسَ مِلْ أَشْيَاءٍ لَا أُنْسَ مِيعَةً
٢١٥	الوافر	إِلَى أَوْصَالِ دِيَالٍ مَنِيْعِ	✽	وَإِنِّي حَادِرٌ أَنْمِي سِلَاحِي
٩٢	البيسط	حَتَّى يَرَى بَعْضُنَا بَعْضًا وَنَأْتَلِفُ	✽	يَا لَيْتَنِي وَهَمَّا نَخْلُو بِمَنْزِلَةٍ

١١٥	الطويل	وما بينها والكعبِ غوطِ نفانف	تُلق في مثل السواري سُيوفنا
٣٦٢	الطويل	وأعرضُ عن أشياء فيها مقاذفُ	وإني لأرجي المرةَ أعرفُ غشهُ
٣٦٣	البيسط	حتى يقولَ رجالٌ إن بي حُمقا	إني لأعرضُ عن أشياءَ أسمعُها
٣١	الطويل	أمنتِ وهذا تخملين طليقُ	عدسٌ ما لعبادٍ عليك إمارهُ
٢٦٨	الطويل	فراقك لَم أَبخلُ وأنتِ صديقُ	فلو أنك في يومِ الرخاءِ سألتيني
٨٦ ، ٨٥	الوافر	بُغاةٌ ما بقينا في شقاقِ	وإلا فاعلموا أننا وأنتم
١١٦	الكامل	وأبى نعيمِ ذي اللواءِ المحرقِ	هلا سألتِ بذي الجماجِمِ عنهم
٣٦٣	الطويل	مخافةٌ أن أبقى بغيرِ صديقِ	صبرتُ على أشياءَ منهُ تربييني
٢٠٦	المتقارب	نَجوتُ وأزهمُهم مالِكا	فلما خشيتُ أظافيرهم
٢٧	البيسط	هذا اعتصمُ تلقِ من عاداكِ مخذولا	إنَّ الأولى وُصفوا قومي لهمُ فبهمُ
١٢٤	السريع	أو الرِّبَا بينهما أسهلا	فواعديهِ سَرحتني مالِكِ
٢٠٧	المتقارب	منَ عن فرطِ حولينِ رقًا مُحِلا	بلينَ وتحسبُ آياتهنُ
٢٢١	الطويل	ولكن بآن يُبغى عليه فيخذلا	إنَّ المرءَ ميتًا بانقضاءِ حياتهِ
٢٦٨	المتقارب	إذا غبرَ أفقٌ وهبتِ شمالا	وقد علمَ الصَّبيَّةُ المزمُونَ
	المتقارب	وقدما هناكِ يكونُ الثمالا	بأنك الرِّبيعُ وغيتُ مريعُ
٢٩	الكامل	و صحابتيك إخالُ ذاكِ قليلُ	يا عمرو إنك قد مللتِ صحابتي
١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٢	الكامل	قسما إليك مع الصدودِ لأميلُ	إني لأمنحكُ الصدودَ وإنني
١٥٧	الطويل	وقالِ اضربِ الساقينِ إمكِ هابلِ
٢٤٠	الطويل	ريبُ المنونِ ودهرُ مفسدُ خيلُ	أأن رأتِ رجلا أعشى أضربهُ
٢٥٧	الطويل	فعاشِ الندى منَ بعدِ أن هو خامِلُ	رأيتُك أحييتِ الندى بعدَ موتهِ
٢٩٠	الطويل	نويهيَّةً تصفرُّ منها الأنامِلُ	وكلُّ أناسٍ سوفَ تدخلُ بينهمُ
٢٣١	البيسط	ربِّ العبادِ إليه الوجهُ والعملُ	أستغفرُ اللهَ ذنبا لستُ محصيهُ
٢٩٧	الطويل	على أيننا تَعُدو المنيَّةُ أوّلُ	لعمركُ ما أدري وإنني لأوجلُ
٣٢٠	الطويل	وأنديَّةً يَنتابُها القولُ والفعلُ	وفيهمُ مقاماتُ حسانُ وجوهها
٣٢٢	الطويل	تخبُّ إليها اليَعَمَلاتُ الذوامِلُ	مَنابٌ لأفناءِ القبائلِ كلِّها

٣٢	الطويل	أَنْحَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ وَباطِلٌ	❖	أَلَا تَسْأَلانِ المَرْءَ ماذا يُحاولُ
٣٤٥، ٣٤٢	البسيط	وَ قَدْ يَشِيْطُ عَلَي أَرْماحِنَا البَطْلُ	❖	قَدْ تَخَضَّبَ العيرُ مِنْ مَكْنونِ فائِلِه
٦١، ٥٦، ٥٥	الطويل	قَلِيلًا سِوَى الطَّعْنِ النِّهالِ نِوافِلُه		وَيَوْمًا شَهَداناهِ سَلِيمًا وَعامرًا
٣٦٢	الطويل	قَدِيمًا لَذو صَفْحٍ عَلَي ذاكِ مُجْمِلُ	❖	وَإِنِّي عَلَي أَشياءٍ مِنْكَ تَرِيئِنِي
١١٢	الكامل	عِوذا تَرْجِي خَلْفَها أَطفالِها	❖	الواهِبِ المائَةِ الهِجانِ وَعَبِدِها
٣٠	الخفيف	رَأْسِ شَنِيبًا إِلى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ	❖	ذا اِرْعِواءِ فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعالِ الد
١٢٢	الخفيف	كِدْتُ أَقْضِي الحِياَةَ مِنْ جَلِّله	❖	رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ فِي طَلِّله
٣٣٥	الوافر	لَقَدْ جارا الزمانُ عَلَي عِيالي	❖	ثَلاثَةَ أَنفَسٍ وَثَلاتِ ذُودِ
٢٤٢	الطويل	وَ ما إِنْ جِزائِكَ الضَعْفُ مِنْ أَحَدٍ قَبلي	❖	جِزِيَّتِكَ ضَعْفِ الوودِ لَمّا اسْتَثَبته
٣٤٧، ٣٤٤	الخفيف	وَ رَماهِ فِي القَيْدِ وَ الأَغْلالِ	❖	أَيّما شاطِنِ عِصاهِ عِكاها
٩٨	الطويل	مَساعًا لِنابِاهِ الشُّجاعِ لَصَمَمًا	❖	فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجاعِ وَلَو يَرى
١٢٥	السريع	أُخوالِها فِيها وَأَعْمامِها	❖	تَذَكَّرْتُ أَرْضًا بِها أَهلِها
٢٣٣	الطويل	وَاعْرِضْ عَن ذَنْبِ اللئيمِ تَكْرُما	❖	وَاعْفِرْ عِوَراءَ الكَرِيمِ اِدْخارَه
٣٦٣	المنسرح	لِشيمَةٍ فِيه بَدَتْ الشِّيمَا	❖	جِادَ بِأَشياءٍ لا يُجادُ بِها
٣٦٤	الطويل	رِضائِي وَسُخْطِي فِي المِثْلَتِ مِنْهما	❖	ثَلاتُهُ أَشياءٍ فِي اثْنينِ مِنْهما
٢٧	الطويل	بِمِثْلِكَ هِذا لُوعَةٌ وَعَرَّامِ	❖	إِذا هَمَلْتُ عَيْنِي لَها قالِ صاجِبِي
٧٠	البسيط	سِرْبِالِ مَلِكٍ بِه تُرْجى الأَخْواتِئِمُ	❖	إِنَّ الخَلِيفَةَ إِنَّ اللهَ سَازِبِلَه
١٧٢، ١٧٠، ١٦٩	الطويل	وَصالٌ عَلَي طُولِ الصُّدودِ يَدومُ	❖	صَدَدَتِ فَأَطولَتِ الصُّدودَ وَقَلَمّا
٢١٣	الكامل	بَسارَتِه نَدَبٌ لَها وَكَلومِ	❖	أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضادَةٌ سَمَحِجِ
٣٢٠	الطويل	جَريرٌ وَلا مَوْلى جَريرٌ يَقومُها	❖	وَإِنِّي لَقِوامٌ مَقامِمْ لَم يَكُن
٣٦٠	البسيط	وَادي أَشَيِّ وَفَتِيانٌ بِه هُضْمِ	❖	يا حَبِّدًا حِينَ تُمسي الرِّيحُ بارِدَةً
٣٦٢	الطويل	وَكَظْمِي عَلَي غِظِي وَقَدْ يَنْفَعُ الكَظْمُ	❖	وَصَبْرِي عَلَي أَشياءٍ مِنْهُ تُرِيئِنِي
٣٣	الكامل	وَترَكْتُ تَغْلِبَ عَيرَ داتِ سَنامِ	❖	وَأنا الذِي قَتَلْتُ بَكْرًا بِالقَنّا
١٣١	الوافر	فِإِنَّ القَوْلَ ما قالَتِ حِذامِ	❖	إِذا قالَتِ حِذامِ فَصَدِّقِها
١٧	الطويل	عَلَي النَّابِجِ العاويِ أَشَدَّ رِجامِ	❖	هُما نَفَقًا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَويِهما
٢٠٧	الكامل	زَعَمًا وَرَبِّ البِيتِ لَيسَ بِمَزْعَمِ	❖	عَلَّقْتُها عَرَضًا وَأَقْتُلُ قومِها

٢٧٧	الخفيف	أَوْ يَحُولَنَّ دُونَ ذَاكَ حِمَامِي	لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تُمْ هَلْ آتَيْنَهُمْ
٢٨٩	الطويل	يَعْجَلُهَا طِيَانُ شَهْوَانَ لِلطَّعْمِ	حَدِيثُكَ أَشْهَى عِنْدَنَا مِنْ أَلْوَقَةِ
٢٣٢	الطويل	وَيَرْغَبُ أَنْ يَرْضَى صَنِيعَ الْأَلَامِ	وَيَرْغَبُ أَنْ يَبْنِي الْمَعَالِي خَالِدُ
٣٣٧، ٣٣٩	الطويل	أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ	مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ
٣٤٠	الطويل	كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ	وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدَعَتْهُ
٤٥	الكامل	لَوْ شِئْتُ سَأَقْمُ إِلَيَّ قَطِينَا	هَذَا ابْنُ عَمِّي فِي دِمَشْقَ خَلِيفَةً
٩٩، ١٠٠	الوافر	وَقَدْ جَاوَزْتَ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ	وَمَاذَا يَذْرِي الشُّعْرَاءُ مِثِّي
١٠٢	الكامل	حِ يَلْمَنِي وَأَلُومُهُنَّ	بَغْرَ الْعَوَائِلِ فِي الصَّبُوبِ
		كَ وَقَدْ كَبَّرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهُ	وَيَقُولَنَّ شَيْبٌ قَدْ عَلَا
٢١٨	الوافر	مَنَائِنَا وَدَوْلَةَ آخِرِينَا	وَمَا إِنْ طَبْنَا جِبْنَ وَلَكِنْ
٢٩١	الكامل	عَلَى الْأَنْسَابِ الْأَمِينِنَا	إِنَّ الْمَنَائِبَ يَطْلَعْنَ
٣٤٧	البيسط	وَكُنَّ يَهْوِينِي إِذْ كُنْتُ شَيْطَانًا	أَزْمَانَ يَدْعُونِي الشَّيْطَانَ مِنْ غَزَلِ
٣٤٢	الوافر	فَبَانَتْ وَالْفُؤَادُ بِهَا رَهِينُ	نَأَتْ بِسُعَادَ عَنْكَ نَوَى شَطُونُ
١٦٧	البيسط	بِكُلِّ ذَلِكَ يَأْتِيكَ الْجَدِيدَانِ	إِنَّ الرَّشَادَ وَالغِيَّ فِي قَرْنِ
٢٢٣، ٢٢٨	المنسرح	إِلَّا عَلَى أضعفِ المَجَانِينِ	إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدِ
٢٦٣	الطويل	وَإِنْ مَالِكَ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ	وَنَحْنُ أَبَاةُ الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكِ
٢٦٦	الهمز	كَأَنَّ تَذْيِيهَهُ حُقَّانِ	صَدْرَ مَشْرِقِ النُّحْرِ
٣٣٧	البيسط	وَقَعَ الْمَحَاجِنَ بِالْمَهْرِيَةِ الدُّقْنِ	قَدْ صَرَّحَ السَّيْرُ عَنْ كُتْمَانَ وَابْتَدَلَتْ
٣٦٣	البيسط	أَسْمَاءُ أَشْيَاءَ لَمْ تُخْلَقْ وَلَمْ تَكُنْ	الْجُودُ وَالغَوْلُ وَالْعَنْقَاءُ ثَالِثَةٌ
١١٦	الوافر	أَحْتَفِي كَانَ فِيهَا أُمَّ سَوَاهَا	أَكْرُ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَا أَبَالِي
٦٤، ٦٧، ٦٨	الطويل	وَ أَكْرُومَةَ الْحَيِينِ خَلُوقًا هِيَ	وَ قَائِلَةَ خَوْلَانَ فَاكْحُ فَتَاتَهُمْ

خامسًا: الأرجاز

الصفحة	البيت
٣١٥ ، ٣١٤	لَمْ يُبْقِ هَذَا الدَّهْرُ مِنْ آيَائِهِ عَنِّي وَأَتَأْفِيهِ وَأَزْمِدَائِهِ
٣٦	بِنَا تَمِيمًا يُكْشِفُ الضَّبَابُ
٤٥	مَنْ يَكُ ذَا بَنَاتٍ فَهَذَا بَنَاتِي مُقَطِّطٌ مُصْصِفٌ مُشْتَتِي
١٨٢ ، ١٨٠	يَا حَكْمُ بَنَ المنذرِ بَنَ الجارودِ سُرَادِقُ المجدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ
٢٩	جَارِي أَلَا تَسْتَتَكِرِي عَذِيرِي
٩٦	يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ بِبَلَدِ لَيْسَ بِهِ أَنْبِيسُ
٨٧	إِنَّ الرِّبِيْعَ الجَوْدَ والخَرِيفَا يَذَا أَبِي العَبَّاسِ والصُّيُوفَا
١٨٢ ، ١٨٠	يَا حَكْمُ الوَارِثِ عَن عَبْدِ المَلِكِ أَوْدَيْتُ إِنْ لَمْ تَحِبْ حَبَوَ المُعْتَنِكِ
٣٣	يَا أَيُّهَا الذَّكَرُ الَّذِي قَدْ سَوَّيْتَنِي وَفَضَّحْتَنِي وَطَرَدْتَ أُمَّ عِيَالِيَا
٢٣٤	وَبَلَدٍ تَحَسَّبُهُ مَكْسُوحَا يُطَوِّجُ بِهِ الهَادِي تَطْوِيحَا
١١٥	أَبَاكَ أَيُّهُ بِي أَوْ مُصَدَّرِ مَنْ حُمِرَ الجِلَّةُ جَابِ حَشْوَرِ
٣٦١	أَزْمَانِ عِينَاءِ سُرُورِ المَسْرُورِ عِينَاءِ حوراءِ مِنَ العِينِ الحِيرِ

٢٢٧ ، ٢٢٦	يا ليت أيام الصبا راجعا
٣٢٩	والمسك في عنبرها لمذووف
١٧ ، ١٦ ، ١٥	وما عليك أن تقول كئما صليت أو سبحت يا اللهم ما أردد علينا شيخنا مسلما
٥٦	في ساعة يحبها الطعام
٣٤٤	و في أخايد السياط المشن شاف لبغي الكلب المشيطن
٣٣٠	قواطن مكة من ورق الحما
١٦	مبارك هو ومن سماه على اسمك اللهم يا الله

فهرس الأعلام

الأعلام المترجم لها :

الصفحة	العلم
١٧٤	ابن الباذش
١٧١	ابن السيد
١٧١	ابن أبي الربيع
٢٦٤	ابن أبي العافية
١٧٤	ابن خلف
٤٤	ابن صياد
المقدمة (س)	ابن طبرزد
١٩٤	الحسن بن يسار البصري
المقدمة (خ)	الخليل بن أحمد
٧١	الرازي
٢٢	النضر بن شميل
المقدمة (ز)	المنتجب الهمذاني
المقدمة (س)	أبو الجود اللخمي
المقدمة (د)	أبو الحسن الأخفش
المقدمة (ش)	أبو الحسن السخاوي
٢٦٣	أبو الحسن بن الأخضر
المقدمة (ش)	أبو اليمس الكندي
٢٢	أبو رجاء العطاردي
المقدمة (ص)	أبو عبد الله الهذلي
٦٩	أبو عثمان المازني
٦٩	أبو يعلى
٣٥٦	خلف الأحمر
١٥٥	رؤبة بن العجاج

١٥٥	سفيان بن عيينة
المقدمة (ج)	سيبويه
١٩٤	عبد الله بن أبي إسحاق
المقدمة (ص)	عبد الولي المقدسي
المقدمة (ح)	عيسى بن عمر
المقدمة (ذ)	قطرب
المقدمة (ص)	محمد بن عبد الكريم التبريزي
١٨٦	محمد بن مروان
المقدمة (د)	يونس بن حبيب

ثبت المصادر والمراجع

م	الكتاب
١	إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي، المحقق: أنس مهرة الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ
٢	الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، تحقيق / مركز البحوث والدراسات - الرياض، الطبعة الأولى .
٣	أخبار النحويين البصريين للسيرافي، تحقيق : طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي الطبعة: ١٣٧٣ هـ - ١٩٦٦ م
٤	أدب الكاتب لابن قتيبة، شرح أ / علي فاعور، دار الكتب العلمية بيروت- الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
٥	ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق / د.رجب عثمان محمد، مراجعة د/ رمضان عبد التواب، مطبعة المدني - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
٦	أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، لشهاب الدين التلمساني، تحقيق مصطفى السقا - إبراهيم الإبياري) - عبد العظيم شلبي الناشر: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة.
٧	الأزھية في علم الحروف للهروي، تحقيق / عبد المعين الملوجي، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م .
٨	أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م
٩	أسرار العربية ،للأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م
١٠	أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق / محمد بهجت البيطار، طبعة المجمع العلمي العربي بدمشق .
١١	الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة للملا علي القاري، تحقيق /محمد الصباغ، طبعة دار الأمانة - مؤسسة الرسالة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م بيروت .
١٢	أسفار الفصيح للهروي ، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، الناشر: عمادة

	البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ
١٣	الأشباه و النظائر للسيوطي، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى .
١٤	الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، طبعة مؤسسة الرسالة
١٥	الأضداد لأبي بكر بن الأنباري، المكتبة العصرية صيدا - بيروت .
١٦	إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م، القاهرة .
١٧	إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق / إبراهيم الإبياري، الناشر/ دار الكتب الإسلامية، دار الكتب المصرية - القاهرة، دار الكتاب اللبناني - بيروت .
١٨	إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق د / زهير غازي زاهد، مطبعة العاني - بغداد .
١٩	إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه، طبع تحت إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية في عاصمة حيدر آباد .
٢٠	إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، للعكبري المحقق: حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هندراوي الناشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع - مصر/ القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م
٢١	الأعلام : قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي، طبعة دار العلم للملايين - بيروت - لبنان، الطبعة السادسة.
٢٢	أعيان العصر وأعوان النصر، للصفدي تحقيق / الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عشمة، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد، قدم له: مازن عبد القادر المبارك الناشر: دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سوريا الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م
٢٣	الأغاني لأبي فرج الأصفهاني، تحقيق د/ إبراهيم السعافين، أ/ بكر عباس ط دار صادر بيروت/ الأولى
٢٤	الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، تحقيق د/حمدي عبد الفتاح مصطفى، القاهرة- الطبعة الثانية ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
٢٥	الاقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطليلوسي، تحقيق / مصطفى السقا، د/ حامد عبد المجيد الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١ م .

٢٦	أمالي ابن الحاجب دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت
٢٧	أمالي ابن الشجري، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي.
٢٨	أمالي الزجاجي، تحقيق / عبد السلام هارون، مطبعة المدني - القاهرة .
٢٩	أمالي في لغة العرب، لأبي علي إسماعيل البغدادي، الناشر دار الكتب العلمية - بيروت.
٣٠	إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت الطبعة: الأولى
٣١	الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار الفكر للطباعة و النشر .
٣٢	أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ
٣٣	أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر دار الجيل مكان النشر بيروت
٣٤	إيجاز البيان عن معاني القرآن ، للنيسابوري ، تحقيق الدكتور حنيف بن حسن القاسمي ، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت ، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ
٣٥	الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق د/ موسى بنان العليلي، مطبعة العاني، بغداد
٣٦	الإيضاح لفارسي، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان، طبعة عالم الكتب، بيروت لبنان، الطبعة الثانية .
٣٧	البداية والنهاية، لأبي الفداء، تحقيق: علي شيري الناشر: دار إحياء التراث العربي الطبعة: الأولى .
٣٨	البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعرفة- بيروت - لبنان، الطبعة الثانية.
٣٩	البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع، تحقيق د/ عياد بن عيد الثبتي، طبعة دار الفكر الإسلامي .
٤٠	البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق د/ عياد بن عيد الثبتي، طبعة دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

٤١	البصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ) تحقيق: محمد علي النجار، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة
٤٢	البصائر والذخائر، لأبي حيان التوحيدي، المحقق: د/ وداود القاضي، الناشر: دار صادر - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
٤٣	بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م .
٤٤	البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروز آبادي الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
٤٥	البيان في إعراب غريب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق د/ طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، نشر الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٩٠ هـ، ١٩٧٠ م
٤٦	تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين الناشر: دار الهداية
٤٧	تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم لأبي المحاسن التنوخي، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو.. الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة
٤٨	التبصرة و التذكرة للصيمري، تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين، طبعة دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى .
٤٩	التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق / علي محمد البجاوي، ١١١٣٩٦، ١٩٧٦ .
٥٠	التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين الناشر: دار الغرب الإسلامي الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ -
٥١	التذكرة الحفاظ للذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
٥٢	تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن، طبعة مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى .
٥٣	التذيل و التكميل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ حسن هندراوي، طبعة دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى .

٥٤	تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق / محمد كامل بركات، نشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
٥٥	التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، تحقيق عبد الفتاح بحيري إبراهيم الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٩٧ م .
٥٦	التعريفات للشريف الجرجاني، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى .
٥٧	التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي، تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
٥٨	التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
٥٩	التنبية على شرح مشكلات الحماسة لابن جني ، تحقيق أ.د/ حسن محمود هنداوي طبعة وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية بدولة الكويت ، الطبعة الأولى .
٦٠	التنوير شرح الجامع الصغير المؤلف: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد (الحسني) المحقق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم الناشر: مكتبة دار السلام، الرياض الطبعة: الأولى.
٦١	تهذيب التهذيب - ابن حجر العسقلاني، الناشر : دار الفكر - بيروت، ط أولى
٦٢	تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن القضاعي، تحقيق : د. بشار عواد معروف الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى.
٦٣	تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق / محمد عوض مرعب، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، طبعة أولى .
٦٤	التوطئة لأبي علي الشلوبين، تحقيق د/ يوسف أحمد المطوع / جامعة الكويت
٦٥	الثقات، لمحمد بن حبان الدارمي طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣
٦٦	جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري (المتوفى: ٣١٠ هـ) المحقق: أحمد محمد شاکر الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - شاکر الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ -
٦٧	الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، تحقيق : أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر : دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة : الثانية، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م

٦٨	الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان ١٩٦٥ م .
٦٩	الجدول في إعراب القرآن الكريم، لمحمود بن عبد الرحيم صافي (المتوفى: ١٣٧٦هـ) الناشر: دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ
٧٠	الجليس الصالح تحقيق د/ محمد مرسي الخولي، طبعة عالم الكتب بيروت .
٧١	الجمال في النحو للخليل بن أحمد تحقيق د/ فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
٧٢	الجمال في النحو للزجاجي، تحقيق / علي توفيق الحمد، الطبعة الخامسة ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م .
٧٣	جمهرة اللغة، لابن دريد الأزدي، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٨٧ م.
٧٤	الجنى الداني في حروف المعاني، للمراذي، المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م
٧٥	جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي، تحقيق د/ حامد أحمد نيل، توزيع مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
٧٦	الجواهر الحسان في تفسير القرآن، للثعالبي، المحقق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ
٧٧	الجواهر المضية في طبقات الحنفية، للقرشي الناشر: مير محمد كتب خانه - كراتشي.
٧٨	حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المسماة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، لشهاب الدين الخفاجي، طبعة دار النشر: دار صادر - بيروت
٧٩	حجة القراءات ، لأبي زرعة ، تحقيق / سعيد الأفغاني ، الناشر: دار الرسالة.
٨٠	الحجة في القراءات السبع، المؤلف: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: د. عبد العال سالم مكرمة، الناشر: دار الشروق - بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠١ هـ
٨١	الحجة في علل القراءات السبع للفارسي، تحقيق /علي النجدي ناصف - عبد الحلیم

	النجار، عبد الفتاح شلبي، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
٨٢	الحلل في إصلاح الخلل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للنشر و التوزيع .
٨٣	حياة الحيوان الكبرى، لأبي البقاء، الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ
٨٤	الحيوان للجاحظ، تحقيق / عبد السلام محمد هارون، طبعة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - الطبعة الثانية ١٩٨٨ م .
٨٥	خزانة الأدب، تحقيق د/ عبد السلام هارون، مطبعة المدني، الخانجي، الطبعة الثالثة .
٨٦	الخصائص لابن جني، تحقيق / محمد علي النجار، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
٨٧	الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق / د/ أحمد محمد الخراط، الناشر دار القلم / دمشق .
٨٨	الدر المنثور، للسيوطي، الناشر: دار الفكر - بيروت
٨٩	الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني، تحقيق / محمد عبد المعيد ضان الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند الطبعة: الثانية،
٩٠	الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي، وضع حواشيه، محمد باسل عيون السود، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى .
٩١	ديوان ابن الرومي، تحقيق / أحمد حسن بسج، ط دار الكتب العلمية لبنان بيروت الطبعة الثالثة .
٩٢	ديوان الإسلام، لشمس الدين بن الغزي، تحقيق سيد كسروي حسن الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م
٩٣	ديوان الأخطل، تحقيق د / فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، منشورات دار الأفق - بيروت
٩٤	ديوان الأخطل، شرح مهدي محمد ناصر الدين، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية .
٩٥	ديوان الأعشى الكبير، تحقيق د/ محمد حسين ،المطبعة النموذجية، الناشر مكتبة الجماميز .

٩٦	ديوان الراعي النميري، تحقيق / راينهت فايرت - بيروت ١٤٠١ هـ - ١٩٨٠ م.
٩٧	ديوان العجاج، تحقيق د/ عزة حسن، مكتبة دار الشرق - بيروت .
٩٨	ديوان الفرزدق، تحقيق / كرم البستاني، طبعة دار صادر - بيروت .
٩٩	ديوان القتال الكلابي، تحقيق إحسان عباس - بيروت ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .
١٠٠	ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار المعارف، الطبعة الثانية .
١٠١	ديوان أبي النجم العجلي ، تحقيق د/ محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ،
١٠٢	ديوان أمية بن أبي الصلت، جمع وتحقيق د/ سميع جميل الجبيلي طبعة دار صادر بيروت، الطبعة الأولى .
١٠٣	ديوان أوس ابن حجر، تحقيق د/ محمد يوسف نجم، طبعة بيروت ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م
١٠٤	ديوان تأبط شرا، شرح عبد الرحمن المصطاوي، طبعة دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى
١٠٥	ديوان جرير، تحقيق / كرم البستاني، طبعة بيروت ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
١٠٦	ديوان ذي الرمة، طبعة المكتب الإسلامي للطباعة و النشر، الطبعة الثانية ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م .
١٠٧	ديوان رؤبة بن العجاج، تصحيح وترتيب / وليم بن الورد البروسي، الطبعة الأولى ١٩٧٩ م بيروت .
١٠٨	ديوان طفيل الغنوي، تحقيق حسان فلاح أوغلي، طبعة دار صادر بيروت، الطبعة الأولى .
١٠٩	ديوان عنتر، دار صادر - بيروت .
١١٠	ديوان قيس ابن الخطيم، تحقيق د / ناصر الدين الأسد، دار صادر - بيروت، الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
١١١	ديوان كثير عزة، شرح / قدرى مايو، بيروت الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .
١١٢	ديوان كعب بن مالك، تحقيق / سامي مكي العاني، طبعة دار المعارف - بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨٦ هـ، ١٩٦٦ م .

١١٣	ديوان ليبيد بن ربيعة، طبع سنة ١٩٦٦م - ١٣٨٦ هـ .
١١٤	الرد على النحاة لابن مضاء، تحقيق دم محمد إبراهيم، دار الاعتصام الطبعة الأولى .
١١٥	رسالة الإظهار من كتاب " جملة النحو " المشتمل على : كافية ابن الحاجب، رسالة الإظهار ، رسالة العوامل " مركز جمعة الماجد للثقافة و التراث ، دبي
١١٦	رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق / أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق .
١١٧	روح البيان، لأبي الفداء إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الناشر: دار الفكر - بيروت.
١١٨	زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ
١١٩	زهر الآداب وثمر الألباب، لأبي إسحاق الحصري القيرواني الناشر: دار الجيل، بيروت
١٢٠	سمط اللآلي للقالبي، تحقيق / عبد العزيز الميمني، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م .
١٢١	سنن ابن ماجه، تحقيق / محمود محمد محمود، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م .
١٢٢	سنن الترمذي تحقيق أحمد فؤاد شاکر، إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، طبعة ثانية .
١٢٣	سنن أبي داود السجستاني، تحقيق د/ عبد القادر عبد الخير، د/ سيد محمد سيد، أ/ سيد إبراهيم، طبعة دار الحديث - القاهرة .
١٢٤	سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط الناشر : مؤسسة الرسالة الطبعة : الثالثة .
١٢٥	شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد العكري الحنبلي، تحقيق: محمود الأرنؤوط خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
١٢٦	شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، طبعة بولاق مصر القاهرة ١٢٥٣هـ .
١٢٧	شرح " شواهد الإيضاح للفارسي " لابن بري، تحقيق د/ عيد مصطفى درويش،

مراجعة د/ محمد مهدي علام، طباعة الهيئة العامة للشئون الأميرية ١٤٠٥ - ١٩٨٥ .	
شرح ابن الناظم على الألفية، تحقيق د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، مطابع دار الجبل - بيروت .	١٢٨
شرح ابن عصفور على جمل الزجاجي، تحقيق د / صاحب أبو جناح - الجمهورية العراقية - وزارة الأوقاف والشئون الدينية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .	١٢٩
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر دار الفكر، سوريا .	١٣٠
شرح ابن يعيش على المفصل، طبعة بيروت .	١٣١
شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م	١٣٢
شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق / عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون .	١٣٣
شرح التصريف، للثمانيني ، تحقيق / د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، الناشر: مكتبة الرشد ، الطبعة: الأولى.	١٣٤
شرح الرضي على الشافية، تحقيق الأساتذة/ محمد نور الحسن - محمد الزفزاف - محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م - بيروت لبنان .	١٣٥
شرح الرضي على الكافية، تحقيق / يوسف حسن عمر، طبعة منشورات جامعة قار يونس ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .	١٣٦
شرح الكافية الشافية لابن مالك، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة الطبعة: الأولى	١٣٧
شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م	١٣٨
شرح أبيات المغني للبغدادي، تحقيق / عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، طبعة دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة الأولى ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .	١٣٩
شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس، تحقيق د/ وهبة متولي عمر، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .	١٤٠

١٤١	شرح أدب الكاتب لابن قتيبة، لأبي منصور ابن الجواليقي (المتوفى: ٥٤٠هـ)
١٤٢	شرح ألفية ابن معط، تحقيق د/ علي موسى الشوملي، مطبعة الخرنجي، الطبعة الأولى .
١٤٣	شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، نشره أحمد أمين و عبد السلام هارون، طبعة دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى .
١٤٤	شرح ديوان الفرزدق، شرح إيليا الحاوي ، منشورات دار الكتاب اللبناني ، مكتبة المدرسة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى .
١٤٥	شرح ديوان جرير، تحقيق محمد إسماعيل الصاوي .
١٤٦	شرح ديوان جرير، شرح محمد إسماعيل عبد الله الصاوي ، مطبعة الصاوي، الطبعة الأولى .
١٤٧	شرح ديوان جرير، شرح محمد إسماعيل عبد الله الصاوي ، مطبعة الصاوي، الطبعة الأولى .
١٤٨	شرح ديوان عنتر، للخطيب التبريزي، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة أولى .
١٤٩	شرح شواهد المغني للسيوطي، تحقيق الشيخ / محمد محمود الشنقيطي، نشر دار مكتبة الحياة - بيروت - لبنان .
١٥٠	شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة.
١٥١	شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه
١٥٢	شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسلي، تحقيق د/ الشريف عبد الله علي، المطبعة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى .
١٥٣	شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري اليمني تحقيق د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإيراني - د يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م
١٥٤	شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك، تحقيق / الدكتور طه محسن ، الناشر: مكتبة ابن تيمية ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ

١٥٥	الصاحبي لابن فارس ن تحقيق / السيد أحمد صقر، القاهرة ١٩٧٧ م .
١٥٦	الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ،الناشر: دار العلم للملايين - بيروت ، الطبعة: الرابعة .
١٥٧	الصاحح للجوهري، تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار، طبعة دار العلم للملايين - بيروت الطبعة الأولى ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦ م .
١٥٨	صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر دار إحياء التراث العربي
١٥٩	ضرائر الشعر لابن عصفور تحقيق السيد / إبراهيم محمد، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، دار الأندلس للطباعة .
١٦٠	ضرورة الشعر للسيرافي، تحقيق د/ رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
١٦١	ضياء السالك إلى أوضح المسالك، المؤلف: محمد عبد العزيز النجار الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
١٦٢	الطبقات الكبرى لابن سعد، طبعة دار صادر - بيروت .
١٦٣	طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار المعارف - القاهرة ١٩٧٣ م
١٦٤	طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر الناشر: دار المدني - جدة
١٦٥	العبر في خبر من غير، للذهبي، المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت
١٦٦	العقد الثمين في ديوان أشعار الستة الجاهليين طبعة لندن .
١٦٧	العقد الفريد، لابن عبد ربه الأندلسي، الناشر دار إحياء التراث العربي، بيروت /لبنان.
١٦٨	العقد الفريد لابن عبد ربه، تحقيق / أحمد أمين - أحمد الزين - إبراهيم الإبياري، طبعة مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥ م الطبعة الثانية.
١٦٩	العين للخليل بن أحمد، تحقيق / د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، طبعة منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
١٧٠	عيون الأخبار لابن قتيبة، شرح / د /يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية -

	بيروت - لبنان ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
١٧١	غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، مكتبة ابن تيمية.
١٧٢	غريب الحديث ، للخطابي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغريايوي، وخرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: دار الفكر، الطبعة: ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
١٧٣	غريب القرآن لابن قتيبة، تحقيق: أحمد صقر الناشر: دار الكتب العلمية السنة: ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م
١٧٤	الفاخر للمفضل الضبي، طبعة الهيئة المصرية للكتاب. عبد العليم الطحاوي، محمد علي النجار، الهيئة المصرية للكتاب. الطبعة الأولى.
١٧٥	فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، إشراف د. عبد العزيز عبد الله - محمد فؤاد عبد الباقي - محب الدين الخطيب، طبعة دار المعرفة - بيروت - لبنان.
١٧٦	فتح القدير للشوكاني، الناشر دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق بيروت، طبعة أولى.
١٧٧	فرحة الأديب، لأبي محمد الأعرابي، تحقيق د/ محمد علي سلطاني، طبعة دار النبراس.
١٧٨	الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري - القاهرة ١٩٨٣ م - ١٤٠٣ هـ.
١٧٩	الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمداني، تحقيق: دكتور / فهمي حسن النمر ودكتور / فؤاد علي مخيمر ، طبعة دار الثقافة ،الدوحة ، الطبعة الأولى .
١٨٠	الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمداني، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، مكتبة دار الزمان المدينة المنورة ١٤٢٧ هـ
١٨١	الفصيح لثعلب، تحقيق / د. عاطف مدكور، طبعة دار المعارف - القاهرة .
١٨٢	الفهرست لابن النديم، تحقيق / رضا تجدد، طبعة طهران - إيران .
١٨٣	الفوائد العجيبة في تفسير الكلمات الغريبة ١ / ٢٩ ، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن ، طبعة دار الرائد العربي، بيروت لبنان طبعة أولى .
١٨٤	في اللهجات العربية لإبراهيم أنيس الأستاذ، بدار العلوم الناشر مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة أبناء وهبة حسان، الطبعة الأولى ،
١٨٥	الكامل لأبي العباس المبرد، تعليق / محمد أبي الفضل إبراهيم - السيد شحاته، دار نهضة مصر للطبع والنشر .

١٨٦	كتاب الشعر للفارسي، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
١٨٧	كتاب سيبويه، تحقيق / عبد السلام هارون، طبعة دار الجيل - بيروت .
١٨٨	الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري طبعة دار الكتاب العربي بيروت .
١٨٩	كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة أو الحاج خليفة، الناشر: مكتبة المتنبي - بغداد .
١٩٠	الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوي، لأبي البقاء الحنفي المحقق: عدنان درويش - محمد المصري الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت
١٩١	كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال المؤلف: علاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي البرهانفوري ثم المدني فالمكي الشهير بالمتقي الهندي (المتوفى: ٩٧٥هـ)، المحقق: بكري حيان - صفوة السقا الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الطبعة الخامسة.
١٩٢	اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بـ (التذكرة في الأحاديث المشتهرة) ،للزركشي ، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
١٩٣	لباب الآداب، لأبي المظفر مؤيد الدولة مجد الدين أسامة بن بن منقذ الكناني، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م
١٩٤	اللباب في علل البناء و الإعراب للعكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، طبعة دار الفكر بيروت .
١٩٥	اللباب في علوم الكتاب لابن عادل المشقي، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، طبعة أولى .
١٩٦	لسان العرب لابن منظور الناشر: دار صادر - بيروت الطبعة: الثالثة
١٩٧	لسان العرب لابن منظور، المحقق: عبد الله علي الكبير و محمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار النشر: دار المعارف، القاهرة.
١٩٨	اللمحة في شرح الملح، لابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ) المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م

١٩٩	اللمع في العربية، لابن جني المحقق: فائز فارس الناشر: دار الكتب الثقافية - الكويت.
٢٠٠	مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تعليق / محمد فؤاد سركين، طبعة مؤسسة الرسالة- بيروت - الطبعة الثانية .
٢٠١	مجالس ثعلب لأبي العباس ثعلب، تحقيق / عبد السلام محمد هارون . طبعة دار المعارف بمصر طبعة ثانية
٢٠٢	المجتبى من مشكل إعراب القرآن تأليف :أ. د. أحمد بن محمد الخراط، أبو بلال ، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة ١٤٢٦ هـ
٢٠٣	مجمع الأمثال للميداني، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، الناشر دار المعرفة، بيروت .
٢٠٤	مجلد اللغة لابن فارس، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦
٢٠٥	المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى
٢٠٦	المحكم لابن سيده، تحقيق / مصطفى السقا - د. حسين نصار، مكتبة الحلبي، الطبعة الأولى ١٣٧٧ هـ - ١٩٩٣ م .
٢٠٧	المختصر في شواذ القرآن من كتب البديع لابن خالويه، مكتبة المتنبى ، القاهرة
٢٠٨	المخصص لابن سيده، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر - بيروت .
٢٠٩	المدارس النحوية د/ شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف
٢١٠	مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لأبي محمد الياضي، وضع حواشيه: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م
٢١١	المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، تحقيق، محمد أحمد جاد المولى - علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية .
٢١٢	المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د/ محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، طبعة دار المدني للطباعة و النشر و التوزيع .
٢١٣	المسائل البصريات للفارسي، تحقيق د/ محمد الشاطر، مطبعة المدني الطبعة الأولى .

٢١٤	المسائل البغداديات للفارسي، تحقيق / صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد .
٢١٥	المسائل العسكرية للفارسي، تحقيق د / محمد الشاطر، مطبعة المدني، الطبعة الأولى
٢١٦	المسائل المنتورة للفارسي، تحقيق / مصطفى الحديري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٢١٧	المستقصى في أمثال العرب، للزمخشري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الثانية، ١٩٨٧م
٢١٨	المسند الإمام أحمد، تحقيق شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، طبعة مؤسسة الرسالة، طبعة أولى .
٢١٩	المسند للإمام أحمد بن حنبل، شرح / حمزة أحمد الزين - أحمد محمد شاكر، طبعة دار الحديث - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
٢٢٠	المصباح المنير للمقري، دراسة و تحقيق : يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية.
٢٢١	معاني القرآن لأخفش تحقيق د/ هدى محمود قراعة، ط/ مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى .
٢٢٢	معاني القرآن للفراء، تحقيق / أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٢٢٣	معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي، طبعة دار الحديث، القاهرة ن ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م .
٢٢٤	معجم الشيوخ الكبير للذهبي، المحقق: الدكتور محمد الحبيب الهيلة، الناشر: مكتبة الصديق، الطائف - السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
٢٢٥	معجم القراءات القرآنية، إعداد / د. أحمد مختار عمر، د. عبد العال سالم مكرم، طبعة عالم الكتب - الطبعة الثالثة .
٢٢٦	المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، إعداد د / إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
٢٢٧	معجم المؤلفين : تراجم مصنفي الكتب العربية لعمر رضا كحالة، طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت .
٢٢٨	معجم ديوان الأدب ،للفارابي، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر ،مراجعة: دكتور

إبراهيم أنيس ، طبعة: مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة.	
معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .	٢٢٩
مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام، تحقيق / عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية ، طبعة الكويت، الطبعة الأولى .	٢٣٠
مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد، طبعة دار صادر - بيروت .	٢٣١
مفاتيح الغيب، لفخرالدين الرازي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ	٢٣٢
مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني دار النشر / ، دار القلم . دمشق	٢٣٣
المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، المحقق: صفوان عدنان الداودي الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٢ هـ	٢٣٤
مقاييس اللغة، لابن فارس، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر الطبعة: ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.	٢٣٥
المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر - الجمهورية العراقية ١٩٨٢ م .	٢٣٦
المقتضب للمبرد، تحقيق /محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة عالم الكتب - بيروت	٢٣٧
المتع الكبير في التصريف، لابن عصفور، الناشر: مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى ١٩٩٦	٢٣٨
منتهى الطلب من أشعار العرب / تحقيق د/ محمد نبيل طريفي طبعة دار صادر بيروت" الطبعة الأولى.	٢٣٩
المنصف في شرح تصريف المازني لابن جني، تحقيق / إبراهيم مصطفى - طبعة دار إحياء التراث القديم - الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ ١٩٥٤ م .	٢٤٠
المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م	٢٤١
موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهرى، تحقيق د/ عبد الكريم حبيب مكتبة وضاح/ حمص .	٢٤٢

٢٤٣	النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين الحنفي، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر
٢٤٤	نزهة الألباب في الألقاب لابن حجر العسقلاني تحقيق عبد العزيز محمد بن صالح السديري، مكتبة الرشد - الرياض الطبعة: الأولى .
٢٤٥	النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، المحقق: علي محمد الضباع الناشر: المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]
٢٤٦	النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، تحقيق أ / رشيد بلحبيب، المملكة المغربية وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية .
٢٤٧	نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، تحقيق د/ مفيد قميحة، الطبعة الأولى .
٢٤٨	النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق / طاهر أحمد الزاوي و محمود الطناحي، طبعة دار إحياء السنة النبوية، الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ - ١٩٩٣ م .
٢٤٩	النوادر لأبي زيد الأنصاري، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، طبعة دار الشروق، الطبعة الأولى .
٢٥٠	الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن و تفسيره و جمل من فنون علومه، الناشر جامعة الشارقة، الطبعة الأولى .
٢٥١	هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين للبغدادي، الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلية في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان ٢
٢٥٢	همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر .
٢٥٣	الوافي بالوفيات، للصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى الناشر: دار إحياء التراث - بيروت
٢٥٤	الوساطة بين المتنبئ وخصومه، للقاضي الجرجاني ، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٢٥٥	وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان البرمكي الإربلي، تحقيق: إحسان عباس الناشر: دار صادر - بيروت

فهرس الموضوعات

الصفحة

الموضوع

. الباب الأول : آراء سيويه النحوية

الفصل الأول : "الأسماء" :

- المبحث الأول : رأي سيويه في حقيقة (إيا) في (إياك) ونحوها ٤
- المبحث الثاني : رأي سيويه في أصل كلمة ﴿اللهم﴾ ١١
- المبحث الثالث : رأي سيويه في توجيه الإعراب في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ ٢٣
- المبحث الرابع : رأي سيويه في الخلاف في توجيه الإعراب في الآيتين: ﴿وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾ و﴿وَهَذَا بَعْلَى شَيْخًا﴾ ٣٨
- المبحث الخامس : رأي سيويه في التوسُّع في الظرف ٥٢
- المبحث السادس : رأي سيويه في حكم دخول الفاء على خبر المبتدأ ٦٢
- المبحث السابع : رأي سيويه في رافع المبتدأ ٧٤
- المبحث الثامن : رأي سيويه في العطف على اسم (إنَّ) قبل استيفائها الخبر ٨٣
- المبحث التاسع : رأي سيويه في العطف على الضمير المجرور المتصل ١٠٧

المبحث العاشر : رأي سيبويه في علة نصب ﴿ خيراً ﴾ في قوله تعالى: ﴿ فَعَامِنُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾ .

١٢٣

المبحث الحادي عشر : رأي سيبويه في توجيه نصب (صِبْغَةً) في قوله

تعالى: ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ ﴾ ١٣٠

المبحث الثاني عشر : رأي سيبويه في العوامل المعنوية : ١٣٧

المبحث الثالث عشر : رأي سيبويه في توجيه قراءة (الحمد) بالرفع في قوله تعالى:

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ١٥١

المبحث الرابع عشر : رأي سيبويه في مفعولي (حَسِبَ) في قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ

أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ ١٦١

المبحث الخامس عشر : رأي سيبويه في نوع (ما) ووجه ارتفاع (وصال) في قول الشاعر:

صَدَدَتْ فَأَطُولَتِ الصُّدُودَ * وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ

١٦٨

المبحث السادس عشر : رأي سيبويه في وصف ﴿ اللَّهُمَّ ﴾ ١٧٧

المبحث السابع عشر : رأي سيبويه في وقوع ضمير الفصل بين الحال و صاحبها

١٨٥

الفصل الثاني : "الأفعال" :

المبحث الأول : رأي سيبويه في قراءة (ولا تَتَّبِعَانِ) من قول الله تعالى : ﴿

فَأَسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ١٩٥

المبحث الثاني : رأي سيبويه في تعدي الفعل (حذر) في قوله ﷺ: ﴿

الْمُنْفِقُونَ أَنْ تَنْزَلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ ٢٠٨

- الفصل الثالث : "الحروف" :

المبحث الأول : رأي سيبويه في إعمال (إن) النافية عمل (ليس) ٢١٦

المبحث الثاني : رأي سيبويه في عند حذف الجر مع (إن) و(إن): ٢٢٩

المبحث الثالث : رأي سيبويه في حكم زيادة (مِنْ) في الواجب ٢٤٠

المبحث الرابع : رأي سيبويه في حقيقة (ما) المصدرية ٢٤٩

المبحث الخامس : رأي سيبويه في نوع اللام في قول الله تعالى : ﴿

لَفَسِيقِينَ ﴾ ٢٦٠

المبحث السادس : رأي سيبويه في نوع الواو في قوله تعالى : ﴿

فَرِيقٌ مِّنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ٢٧٤

الباب الثاني : آراء سيبويه الصرفية :

- المبحث الأول: رأي سيبويه في اشتقاق كلمة (الناس) ٢٨٧
- المبحث الثاني: رأي سيبويه في أصل كلمة (أول) ووزنها ٢٩٢
- المبحث الثالث : رأي سيبويه في أصل " آية " ٢٩٨
- المبحث الرابع : رأي سيبويه في أصل عين (آية) ٣٠٩
- المبحث لخامس: رأي سيبويه في أصل (مَثُوبَة) و وزنها ٣١٧
- المبحث السادس : رأي سيبويه في المحذوف من (مَثُوبَة) ٣٢٤
- المبحث السابع : رأي سيبويه في علة تذكير ﴿عَشْرٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ
أَمْثَلِهَا﴾ ٣٣١
- المبحث الثامن : رأي سيبويه في نون " شيطان " من حيث الأصالة والزيادة ٣٤١
- المبحث التاسع : رأي سيبويه في علة ضم واو ﴿أَشْتَرُوا﴾ في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ ٣٤٨
- المبحث العاشر: رأي سيبويه في وزن (أشياء) ٣٥٢
- الخاتمة : ٣٦٥

الفهارس :

- ٣٧٥ فهرس الآيات القرآنية :
- ٣٨٩ فهرس الأحاديث النبوية:
- ٣٩٠ فهرس الأقوال والأمثال :
- ٣٩١ فهرس الأشعار .
- ٣٩٧ فهرس الأرجاز
- ٣٩٩ فهرس الأعلام
- ٤٠١ ثبت المصادر والمراجع:
- ٤٢٠ فهرس الموضوعات:

ملخص الرسالة

هذا البحث يتضمن آراء سيبويه النحوية والصرفية في كتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني في الجزئين الأول والثاني ، وفي هذا البحث:
أ- جمع آراء سيبويه النحوية والصرفية في هذا الجزء من الفريد؛ سيراً على نهج الباحثين وخادمي اللغة ومحبيها.

ب - تحقيق ما ورد في هذا الجزء من الفريد من آيات قرآنية وأحاديث نبوية، وتخريج ما ورد من أبيات شعرية، وترجمة ما غلب على ظني عدم شهرته من أسماء العلماء.

ج - بحث المسائل النحوية والصرفية الواردة، وتوثيق آراء وخلافات النحاة فيها توضيحاً وتفتيحاً....

د - جمعت خمساً وثلاثين مسألة من الجزء موطن الدراسة.

هـ- في خاتمة البحث أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث والدراسة في المسائل.

**** أما عن موقف الهمذاني في مسائل هذا البحث:**

فنجده موافقاً لسيبويه يدور معه حيث دار ، و يبدأ بعرض رأيه ، فنجده يبدأ برأي سيبويه و من وافقه ثم يعدد بعد ذلك سائر الآراء و ذلك في عشرين مسألة هي :

- توجيه الإعراب في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسَكُمْ
- العطف على الضمير المجرور المتصل
- حكم دخول الفاء على خبر المبتدأ
- الخلاف في وزن " أشياء "
- الخلاف في أصل " أول " الخلاف في حقيقة (ما) ووجه ارتفاع (وصال) في قول الشاعر: صددت فأطولت..
- الخلاف في اشتقاق " ناس " .
- أصل " إياك " أصل كلمة " شيطان " .
- تعدي الفعل " حذر " و لزومه .

- وقوع ضمير الفصل بين الحال و صاحبه .
 - نوع اللام في قوله تعالى: " و إن وجدنا أكثرهم لفاستين "
 - -وصف " اللهم " .
 - تذكير " عشر "
 - زيادة " من " في الواجب .
 - توجيه الإعراب في " هذا صراط ربك مستقيماً "
 - إعمال " إن " عمل " ليس " .
 - أصل " اللهم " .
- ٢- وتارة يثني على سيبويه ويقول : والقول ما قالت حذام ، كما في مسائل:
- نصب " صبغة " .
 - العطف على اسم " إن " قبل استيفاء خبرها .
 - ووصف " اللهم "
- ٣- وأخرى يؤكد على اختياره كما في:
- مسألة " إياك "
 - وعلة ضم واو " اشتروا "
- ٤- و مرة يقتصر على رأي سيبويه كما في:
- العوامل المعنوية .
 - رافع المبتدأ .